



الموضوع

أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة) دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد مالي تطبيقي

إشراف الأستاذ الدكتور:

أ.د/ خنشور جمال

إعداد الطالبة:

كفية قسميوري

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/بن الزاوي عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د/ خنشور جمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
أ.د/ دردوري لحسن	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	ممتحنا
أ.د/ كردودي صبرينة	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	ممتحنا
أ.د/ زبير عياش	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	ممتحنا
د/ زهير بن دعاس	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سطيف	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وقل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون
وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم

تعملون﴾

سورة التوبة الآية "106"

شكر و عرفان

عَادَةً مَا تُسْتَهْلُ التَّشْكُرَاتِ بِذِكْرِ رَبِّ الْعِبَادِ، مُنَزَّلِ الْآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ

وَأَخْبَلُ أَنَا يَا مَوْلَايَ عَلَى حَصْرِ شُكْرِكَ بَيْنَ سَطُورِ الصَّفَحَاتِ

فَعَسَى شُكْرِي لَكَ يَا اللَّهُ تَعَكُّسُهُ اللَّيَالِي الْقَادِمَاتِ

بِأَنْ أَكُونَ لِنِعْمَةِ الْعِلْمِ مِنَ الْمُحَافِظَاتِ

وَإِلَيْكَ مِنِّي عَهْدًا وَقَسَمًا عَلَى أَنْ أَخْدُمَ بِالْعِلْمِ الْأَجْيَالِ

مِنْكَ الْجُودُ وَالْعَطَاءُ وَمِنَّا الشُّكْرُ وَالتَّنَاءُ

وَأَمَامَ شُكْرِكَ مُؤَطَّرِي وَمُدِيرِ أُطْرُوحَةَ تَخَرَّجِي لَا أَجْدُ مَا أَقُولُ، سِوَى أَنَّكَ أَتَقَنَّتَ حَلَّ الْمُعَادَلَةِ الْأَزَلِيَّةِ،

فَجَمَعْتَ بَيْنَ الْأَسْتَاذِيَّةِ وَالْخِصَالِ النَّوِيَّةِ

كُلَّ الشُّكْرِ، كُلَّ التَّقْدِيرِ، كُلَّ الْإِحْتِرَامِ لِمَشْرِفِي، الَّذِي نَصَحَنِي وَوَجَّهَنِي إِلَى الْوَجْهِةِ الصَّحِيحَةِ وَعَلَّمَنِي

كَيْفَ أَنْاضِلُ. أَسْتَاذِي الدُّكْتُورِ الْفَاضِلِ: **خُنْشُورِ جَمَالِ** حَفِظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ.

الشُّكْرُ مَوْصُولٌ كَذَلِكَ لِكُلِّ مِنَ الْأَسْتَاذَةِ الدُّكْتُورَةِ: كِرْدُودِي صَبْرِيْنَةَ، الْأَسْتَاذِ الدُّكْتُورِ: لِحْسَنِ دِرْدُورِي

الْأَسْتَاذِ الدُّكْتُورِ: يَزِيدِ تَقْرَارَتِ، الْأَسْتَاذِ الدُّكْتُورِ: بِنِ بُوَزِيَانِ مُحَمَّدِ، عَلَى دَعْمِهِمْ وَتَوْجِيهِاتِهِمْ السَّيِّدَةِ

دُونَ أَنْ أُنْسَى فِي هَذَا الْمَقَامِ مَنْ كَانَ عَوْنًا لِي فِي إِنْجَازِ هَذَا الْعَمَلِ وَأَخْصَ بِالذِّكْرِ

طِرُودِي لَزْهَرِ وَجِرْفِي زَكْرِيَاءَ

عَلُوي شَمْسِ نَرِيْمَانِ، حَلِيْمَةِ عَطِيَّةِ، طَبِشِ عَوَاطِفِ.

وَخِتَامُ الشُّكْرِ إِلَى مَنْ تَفَضَّلُوا بِقَبُولِ مُنَاقَشَةِ هَذِهِ الْأَطْرُوحَةِ، أَعْضَاءَ اللَّجْنَةِ الْأَفْاضِلِ.

المُلخَص

الملخص باللغة العربية

باعتبار هذه الدراسة تندرج في إطار الاقتصاد الكلي المالي *macro économie financière*، فقد جاءت لتعالج إشكالية مدى تأثير أدوات السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي بالجزائر، حيث أنه في ظل النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية السابقة والمتعلقة بالسياسة المالية التي إحتلت فيها أدواتها مكانة متباينة في تلك النماذج، والتي اختلفت كل منها عن الأخرى في طريقة معالجتها لدور السياسة المالية وأثارها المختلفة على المؤشرات الاقتصادية الكلية؛

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز طبيعة علاقة أدوات هذه السياسة بالنمو الاقتصادي والتضخم والبطالة، أي علاقة الإنفاق العام بشقيه (الجاري والاستثماري)، والإيرادات العامة (الجباية العادية والجباية البترولية) وكذا رصيد الموازنة العامة (عجز الموازنة) بتلك المؤشرات، ثم تحليلها وقياس أثرها بالاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة من 1992 إلى 2018؛

فخلصت الدراسة إلى أن كافة متغيرات النموذج القياسي الذي تم بناءه متكاملة من الدرجة الأولى، حيث أظهر نموذج تصحيح الخطأ (ECM) نتائج متباينة إذ كشف أن: ✓ هناك علاقة ديناميكية وتوازنية قصيرة وطويلة الأجل بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

✓ بعض أدوات السياسة المالية ذات تأثير معنوي موجب على التضخم في الجزائر بالأجل القصير، لكن في مجملها لا تؤثر عليه في الأجل الطويل، وهذا لأن التضخم في الجزائر له أسباب مختلفة.

✓ أدوات السياسة المالية لا تؤثر على البطالة في الجزائر في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: إنفاق عام، جباية عادية، جباية بترولية، عجز الموازنة العامة، الناتج المحلي الإجمالي.

Summary

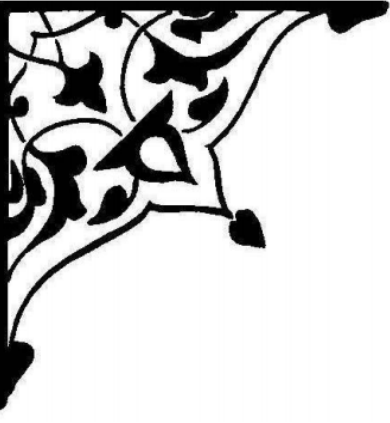
This study is included in the total financial economy framework (economietotalefinancière). It dealt with the impact of financial policy tools on Algeria's internal indicators of the economic stability. That is, in the light of past economic theories and applied studies on financial policy in which their materials have occupied diverse positions in these samples. These materials differed from each other in the way they dealt with the role of financial policy, and its various effects on macro-economic indicators.

This study aimed at highlighting the nature of the relationship of this policy's components to economic growth, inflation and unemployment. i.e. the relationship of public expenditure with its two parts (current and investmental), public revenues (ordinary and petroleum taxation) as well as the balance of the public budget (budget deficit) with these indicators. Then, analysing and measuring their impact on the national economy between 1992- 2018.

The study concluded that all the variables of the given sample that was constructed are integrated in the first degree. The Error Correction Model (ECM) revealed various results:

- ✓ There is a dynamic and balanced, short and long-term relationship between economic growth and financial policy materials.
- ✓ Some financial policy tools have a positive moral effect on inflation in Algeria in the short term. But, in general, they don't affect it in the long term, this is because inflation in Algeria has different causes.
- ✓ Financial policy tools do not affect unemployment in Algeria in the long term.

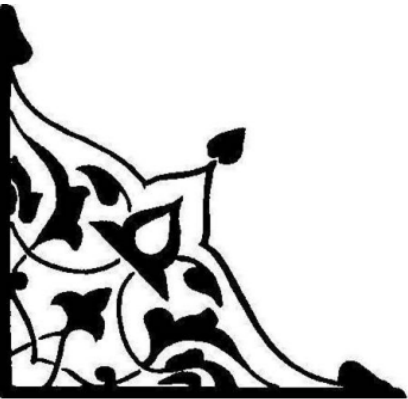
Keywords: public expenditure, ordinary taxation, petroleum taxation, public budget deficit, gross domestic product.



فهرس

المحتوي

ات



الصفحة	العنوان
	الإهداء
	شكر و عرفان
	الملخص باللغة العربية
	الملخص باللغة الأجنبية
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	مقدمة عامة
أ	مقدمة
ب	الإشكالية والتساؤلات الفرعية
ج	فرضيات الدراسة
ج	أهمية الدراسة
د	أهداف الدراسة
د	أسباب اختيار الموضوع
د	حدود الدراسة
هـ	منهجية الدراسة
هـ	الدراسات السابقة
ز	موقع الدراسة من الدراسات السابقة
ح	هيكل الدراسة
09	الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والمؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي
10	تمهيد
11	المبحث الأول: مدخل نظري للسياسة المالية وواقعها في الدول النامية النفطية
11	المطلب الأول: مسؤولية الدولة في الاقتصاد ونشاطها المالي
11	الفرع الأول: دور الدولة في النشاط الاقتصادي
11	أولاً: الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي
12	ثانياً: الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الاقتصادي
13	ثالثاً: الدولة المنتجة ودورها في النشاط الاقتصادي
14	رابعاً: دولة الانفتاح (المحايدة) ودورها في النشاط الاقتصادي
15	خامساً: الدولة كقوة فاعلة ومراقبة في ظل العولمة المعاصرة
16	الفرع الثاني: السياسة الاقتصادية كمحدد عام لمسؤولية الدولة في الاقتصاد
16	أولاً: مفهوم السياسة الاقتصادية
17	ثانياً: الإطار العام للسياسة الاقتصادية (نظرية الاختيار العام)
19	الفرع الثالث: الحاجات العامة كمحدد لنطاق النشاط المالي للدولة
19	أولاً: مفهوم الحاجات العامة
19	ثانياً: مفهوم النشاط المالي وعلاقته بالحاجات العامة
20	المطلب الثاني: ماهية السياسة المالية
20	الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها التاريخي
20	أولاً: مفهوم السياسة المالية
22	ثانياً: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

27	الفرع الثاني: أنواع السياسة المالية وأهدافها
27	أولاً: أنواع السياسة المالية
28	ثانياً: أهداف السياسة المالية
29	الفرع الثالث: محددات السياسة المالية
29	أولاً: العوامل المؤثرة في السياسة المالية
30	ثانياً: فعالية السياسة المالية
31	المطلب الثالث: مكونات السياسة المالية
31	الفرع الأول: المالية العامة كرافد أساسي من أدوات السياسة المالية
31	أولاً: النفقات العامة (الإنفاق العام -الحكومي-)
33	ثانياً: الإيرادات العامة
33	ثالثاً: الموازنة العامة
35	الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية
35	أولاً: سياسة الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية
39	ثانياً: السياسة الضريبية أداة من أدوات السياسة المالية
44	ثالثاً: عجز الموازنة العامة أداة من أدوات السياسة المالية
49	المطلب الرابع: واقع السياسة المالية في الدول النامية النفطية (تجربة الإمارات العربية)
49	الفرع الأول: السياسة المالية بالدول النامية النفطية.
49	أولاً: خصائص الدول النامية النفطية
51	ثانياً: خصائص السياسة المالية في الدول النامية النفطية
53	الفرع الثاني: مبادئ صياغة وتنفيذ السياسة المالية بالدول النامية النفطية
53	أولاً: مبادئ صياغة وتنفيذ السياسة المالية بالدول النامية النفطية في الأجل الطويل
54	ثانياً: مبادئ صياغة وتنفيذ السياسة المالية بالدول النامية النفطية في الأجل القصير
55	الفرع الثالث: واقع السياسة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة
55	أولاً: الخصائص الاقتصادية الرئيسية لدولة الإمارات
56	ثانياً: السياسة المالية في الإمارات العربية المتحدة
64	المبحث الثاني: التأسيس النظري لاستقرار الاقتصاد
64	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستقرار الاقتصادي
64	الفرع الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهدافه
64	أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي
65	ثانياً: أهداف الاستقرار الاقتصادي
66	الفرع الثاني: مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية
67	الفرع الثالث: أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي وأنواعه
67	أولاً: أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي

68	ثانيا: أنواع الاستقرار الاقتصادي
70	المطلب الثاني: منظور مدارس الفكر الاقتصادي للاستقرار الاقتصادي
70	الفرع الأول: نظرة المدرسة التقليدية والنقدية للاستقرار الاقتصادي
71	الفرع الثاني: نظرة المدرسة الكينزية للاستقرار الاقتصادي
72	الفرع الثالث: نظرة المدارس الحديثة للاستقرار الاقتصادي
73	المطلب الثالث: السياسات (الداخلية والخارجية) المحققة للاستقرار الاقتصادي
73	الفرع الأول: السياسات الداخلية المحققة للاستقرار الاقتصادي
73	أولاً: السياسة المالية
75	ثانياً: السياسة النقدية
78	ثالثاً: السياسة الداخلية (سياسة مراقبة الأسعار والأجور)
79	الفرع الثاني: السياسات الخارجية المحققة للاستقرار الاقتصادي
79	أولاً: سياسة العلاقات الاقتصادية الدولية
81	ثانياً: سياسات المؤسسات الدولية
83	المبحث الثالث: التأسيس النظري للمؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي
83	المطلب الأول: النمو الاقتصادي كمؤشر داخلي للاستقرار الاقتصادي
83	الفرع الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي
83	أولاً: تعريف النمو الاقتصادي
84	ثانياً: قياس النمو الاقتصادي
84	ثالثاً: مصادر النمو الاقتصادي
85	الفرع الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي
85	أولاً: النظريات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي
87	ثانياً: النظرية النيوكلاسيكية ونظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي
88	ثالثاً: نظريات النمو الحديثة
90	الفرع الثالث: أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي لتحقيق الاستقرار
91	المطلب الثاني: التضخم كمؤشر داخلي للاستقرار الاقتصادي
91	الفرع الأول: مفاهيم عامة حول التضخم
91	أولاً: تعريف التضخم

92	ثانيا: أنواع التضخم
93	ثالثا: أسباب التضخم
94	الفرع الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم
94	أولا: النظرية الكلاسيكية لتفسير التضخم
94	ثانيا: النظرية الكينزية لتفسير التضخم
95	ثالثا: نظرية التضخم بدافع النفقة
95	رابعا: نظرية التضخم الهيكلية
96	الفرع الثالث: آثار التضخم وطرق علاجه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي
97	أولا: آثار التضخم
98	ثانيا: طرق علاج التضخم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي
99	المطلب الثالث: البطالة كمؤشر داخلي للاستقرار الاقتصادي
99	الفرع الأول: مفاهيم عامة حول البطالة
99	أولا: تعريف البطالة وأنواعها
101	ثانيا: أسباب البطالة
102	ثالثا: آثار البطالة وأساليب معالجتها
103	الفرع الثاني: النظريات المفسرة للبطالة
103	أولا: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة
106	ثانيا: النظرية الكينزية للبطالة.
106	ثالثا: النظرية النقدية للبطالة
107	رابعا: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة
109	الفرع الثالث: عملية الاختيار الأمثل للمؤشرات الثلاث لتحقيق الاستقرار الاقتصادي
109	أولا: العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي (ارتباط البطالة بمستوى النشاط الإنتاجي)
110	ثانيا: تطبيق السياسة الاقتصادية المثلى بناء على منحني فيليبس لتحقيق الاستقرار
113	خلاصة الفصل
115	الفصل الثاني: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول طبيعة العلاقة بين مكونات السياسة المالية والمؤشرات الداخلية لاستقرار اقتصادي
116	تمهيد
117	المبحث الأول: تحليل العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الأدبيات

النظرية والدراسات التطبيقية	
117	المطلب الأول: التاصيل النظري والتطبيقي لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي
117	الفرع الأول: التاصيل النظري لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير.
118	أولاً: نموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS-LM)
125	ثانياً: اثر السياسة المالية على نمو الناتج وفقاً لنموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS-LM)
127	الفرع الثاني: الدراسات التطبيقية حول أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي
129	المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي حسب النظريات والدراسات التطبيقية
129	الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي على المستوى النظري
129	أولاً: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من منظور الفكر الاقتصادي
136	ثانياً: العلاقة بين هيكل أو مكونات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي
142	الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي على المستوى التطبيقي
145	المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي حسب النظريات والدراسات التطبيقية
145	الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي على المستوى النظري
145	أولاً: اثر السياسة الضريبية على النمو وفقاً لنماذج النمو النيوكلاسيكي ونماذج النمو الداخلي.
147	ثانياً: اثر السياسة الضريبية على تراكم رأس المال.
149	ثالثاً: الآثار المحتملة لأنواع الضرائب المختلفة على النمو الاقتصادي.
155	الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي على المستوى التطبيقي
157	المطلب الرابع: طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي حسب النظريات والدراسات التطبيقية
157	الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي على المستوى النظري
157	أولاً: الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي وفقاً لطرق تمويله
160	ثانياً: منظور المدارس الفكرية للأثر الاقتصادي لعجز الموازنة على النمو الاقتصادي
163	الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي على المستوى التطبيقي
164	المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين مكونات السياسة المالية والتضخم في الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية
164	المطلب الأول: التاصيل النظري والتطبيقي لأثر السياسة المالية على التضخم
164	الفرع الأول: التاصيل النظري لدور السياسة المالية في معالجة التضخم.
165	أولاً: السياسة الانفاقية (تخفيض الإنفاق العام)
165	ثانياً: السياسة الضريبية (رفع مستويات الضرائب)
166	ثالثاً: مزيج من السياستين الانفاقية والضريبية.
167	الفرع الثاني: الدراسات التطبيقية حول أثر السياسة المالية على التضخم
169	المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم حسب النظريات والدراسات التطبيقية
169	الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم على المستوى النظري.
170	أولاً: تحديد الأثر حسب الهدف من الإنفاق العام وحجمه
171	ثانياً: تحديد الأثر حسب طريقة تمويل الإنفاق العام
171	الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم على المستوى التطبيقي.
174	المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين الضرائب والتضخم حسب النظريات والدراسات التطبيقية
174	الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين الضرائب والتضخم على المستوى النظري.
174	أولاً: أثر السياسة الضريبية على التضخم في ظل المدارس الفكرية والنظريات الاقتصادية

180	ثانيا: أثر التضخم على الحصيلة الضريبية في ظل الدراسات الأكاديمية الحديثة
183	الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين الضرائب والتضخم على المستوى التطبيقي
185	المطلب الرابع: طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم حسب النظريات والدراسات التطبيقية.
185	الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم على المستوى النظري
185	أولا: بالنسبة لتمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي وعلاقته بالتضخم
186	ثانيا: بالنسبة لتمويل عجز الموازنة عن طريق الدين العام (الاقتراض) وعلاقته بالتضخم
188	الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم على المستوى التطبيقي
190	المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين مكونات السياسة المالية والبطالة في الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية
190	المطلب الأول: التأسيس النظري والتطبيقي لأثر السياسة المالية على البطالة
190	الفرع الأول: الإطار النظري لدور السياسة المالية في علاج البطالة
190	أولا: السياسة الانفاقية العامة ودورها في معالجة البطالة
191	ثانيا: السياسة الضريبية ودورها في معالجة البطالة
191	ثالثا: أثر السياسة المالية على سوق العمل ضمن نموذج (AS/AD) .
199	الفرع الثاني: الدراسات التطبيقية حول أثر السياسة المالية على البطالة
201	المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة حسب النظريات والدراسات التطبيقية
201	الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة على المستوى النظري.
201	أولا: نظرة المدرسة الكلاسيكية والكينزية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة.
203	ثانيا: السياسات الهيكلية والظرفية للإنفاق العام للحد من البطالة.
204	الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة على المستوى التطبيقي
206	المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين السياسة الضريبية والبطالة حسب النظريات والدراسات التطبيقية
206	الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين السياسة الضريبية والبطالة على المستوى النظري
210	الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين السياسة الضريبية والبطالة على المستوى التطبيقي
213	المطلب الرابع: طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والبطالة حسب النظرية والدراسات التطبيقية
213	الفرع الأول: الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة على البطالة وفقا لطرق تمويله.
213	أولا: بالنسبة لتمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي وعلاقته بالبطالة
215	ثانيا: بالنسبة لتمويل عجز الموازنة بالدين العام (الاقتراض) وعلاقته بالبطالة.
217	الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والبطالة على المستوى التطبيقي
218	خلاصة الفصل
219	الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصاد بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)
220	تمهيد
221	المبحث الأول: دراسة تحليلية لهيكل السياسة المالية بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)

221	المطلب الأول: مسار السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018
221	الفرع الأول: السياسة المالية الانكماشية ثم الحذرة بالجزائر خلال الفترة (1990-2000)
221	أولاً: السياسة المالية بالجزائر في المرحلة الانتقالية 1990-1994
224	ثانياً: السياسة المالية بالجزائر تحت مظلة برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998
225	ثالثاً: السياسة المالية الحذرة بالجزائر 1998-2000
226	الفرع الثاني: السياسة المالية التوسعية بالجزائر خلال الفترة (2001-2018)
227	المطلب الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)
227	الفرع الأول: : تقسيم النفقات العامة حسب التشريع الجزائري
227	أولاً: نفقات التسيير (الإنفاق الجاري) .
229	ثانياً: نفقات التجهيز (الإنفاق الاستثماري) .
233	الفرع الثاني: تحليل تطور الإنفاق العام وهيكله الوظيفي بالجزائر خلال الفترة 1992-2018
233	أولاً: تحليل تطور الإنفاق العام بالجزائر خلال الفترة 1992-2018
236	ثانياً: تطور هيكل نفقات التسيير والتجهيز بالجزائر خلال الفترة 1992-2018
241	الفرع الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام بالجزائر
241	أولاً: أسباب تزايد الإنفاق العام بالجزائر
242	ثانياً: اختبار تحليلي لقانون " فاجنر A. Wagner " على الاقتصاد الجزائري
244	المطلب الثالث: : دراسة تحليلية للسياسة الضريبية بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)
244	الفرع الأول: السياسة الضريبية بالجزائر في إطار الإصلاح الضريبي لسنة 1992
244	أولاً: تصنيف الإيرادات العامة بالجزائر
246	ثانياً: الإصلاح الضريبي بالجزائر لسنة 1992
251	الفرع الثاني: النسيج الضريبي الجزائري بعد تعديلات السياسة الضريبية
252	أولاً: تعديلات السياسة الضريبية بالجزائر بعد الإصلاح الضريبي (1992- 2018)
255	ثانياً: مكونات النسيج الضريبي الجزائري الحديث.
257	الفرع الثالث: تقييم السياسة الضريبية الجزائرية من خلال الحصيلة المالية للفترة 1992-2018
257	أولاً: تحليل تطور الإيرادات العامة بالجزائر خلال الفترة (1992- 2018)
260	ثانياً: تحليل تطور هيكل الإيرادات الضريبية (الجباية) بالجزائر خلال الفترة (1992- 2018)
264	المطلب الرابع: دراسة تحليلية للموازنة العامة وأساليب تمويل عجزها بالجزائر خلال الفترة 1992-2018
264	الفرع الأول: واقع رصيد الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)
264	أولاً: الموازنة العامة للدولة في التشريع الجزائري
266	ثانياً: تحليل تطور رصيد الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)
269	الفرع الثاني: أساليب تمويل ومعالجة عجز الموازنة العامة بالجزائر
269	أولاً: صندوق ضبط الموارد كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر
271	ثانياً: آليات معالجة تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر

273	المبحث الثاني: دراسة تحليلية للمؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)
273	المطلب الأول: دراسة تحليلية لمؤشر النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)
273	الفرع الأول: واقع النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)
273	أولاً: تحليل مسار النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1990-2018)
277	ثانياً: مساهمة القطاعات الاقتصادية الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي
280	الفرع الثاني: تحليل أداء النمو الاقتصادي بالجزائر وفقاً للسياسة الانفاقية المطبقة
280	أولاً: واقع النمو الاقتصادي ضمن البرامج الاقتصادية المرسومة بالجزائر
284	ثانياً: تقييم البرامج الاقتصادية التي طبقتها الجزائر
285	الفرع الثالث: تحليل أداء النمو الاقتصادي بالجزائر وفقاً للسياسة الضريبية المطبقة (1992-2018)
285	أولاً: الامتيازات الضريبية المحفزة للاستثمار في القانون الجزائري
290	ثانياً: واقع الاستثمارات الأجنبية بالجزائر في ظل الحوافز الضريبية المطبقة
293	المطلب الثاني: دراسة تحليلية لمؤشر التضخم بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)
293	الفرع الأول: تحليل تطور معدلات التضخم بالجزائر خلال الفترة 1992-2018
295	الفرع الثاني: أسباب التضخم في الجزائر
295	أولاً: الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر
298	ثانياً: الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر
303	ثالثاً: أسباب أخرى للتضخم بالجزائر
304	الفرع الثالث: توجهات السياسة النقدية والمالية لضبط معدلات التضخم بالجزائر خلال 1992-2018
307	المطلب الثالث: دراسة تحليلية لمؤشر البطالة في الجزائر خلال الفترة (1992-2018)
307	الفرع الأول: تحليل واقع وديناميكية التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1992-2018
307	أولاً: تعريف البطالة والتشغيل من منظور الجهاز الإحصائي بالجزائر
308	ثانياً: تحليل واقع التشغيل بالجزائر خلال الفترة 1992-2018
316	ثالثاً: خصائص سوق العمل بالجزائر
317	الفرع الثاني: تحليل واقع البطالة بالجزائر ومحدداتها خلال الفترة 1992-2018
317	أولاً: تحليل معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1992-2018)
322	ثانياً: أسباب البطالة في الجزائر وخصائصها خلال الفترة (1992-2018)
323	الفرع الثالث: برامج وأجهزة التشغيل المتخذة بالجزائر للحد من ظاهرة البطالة
327	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992-2018
327	- نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة بنموذج ARDL -
327	المطلب الأول: تحديد النموذج ومنهجية الدراسة
327	الفرع الأول: عموميات حول نموذج ARDL
328	الفرع الثاني: تحديد نموذج الدراسة

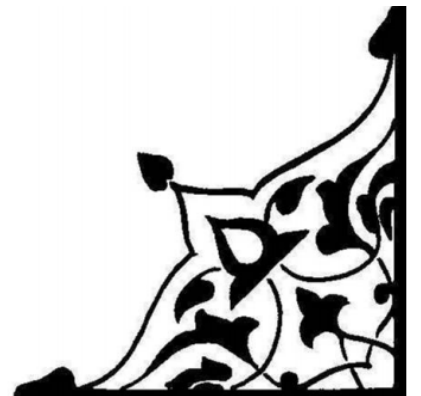
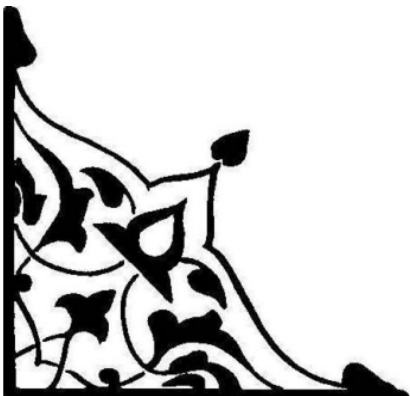
329	الفرع الثالث: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة
331	المطلب الثاني: قياس أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر
331	الفرع الأول: الاختبارات القبلية
332	الفرع الثاني: إختبار جودة النموذج (تشخيص بواقى النموذج)
335	الفرع الثالث: إختبار معلمات النموذج (السياسة المالية والنمو) في الأجلين القصير والطويل
338	المطلب الثالث: قياس أثر أدوات السياسة المالية على التضخم في الجزائر
338	الفرع الأول: الاختبارات القبلية
339	الفرع الثاني: إختبار جودة النموذج (تشخيص بواقى النموذج)
342	الفرع الثالث: إختبار معلمات النموذج (السياسة المالية والتضخم) في الأجلين القصير والطويل
345	المطلب الرابع: قياس أثر أدوات السياسة المالية على البطالة في الجزائر
345	الفرع الأول: الاختبارات القبلية
346	الفرع الثاني: إختبار جودة النموذج (تشخيص بواقى النموذج)
349	الفرع الثالث: إختبار معلمات النموذج (السياسة المالية والبطالة) في الأجلين القصير والطويل
352	خلاصة الفصل
354	الخاتمة العامة
363	قائمة المراجع
382	قائمة الملاحق



قائمة

الاج

داول

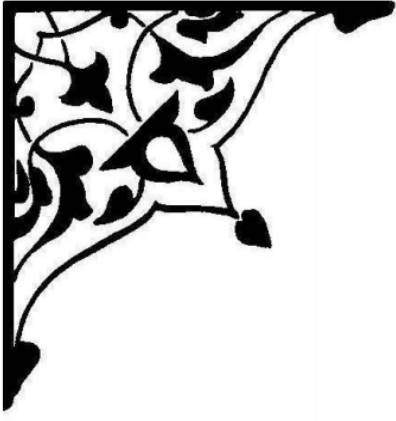


قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تطور الإنفاق العام بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1990-2017	56
(2-1)	الإيرادات الضريبية بدولة الإمارات خلال الفترة (2011-2018)	59
(3-1)	تطورات المالية العامة لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الجزائر (1994-2018)	61
(4-1)	تطور النفقات العامة والإيرادات العامة بالجزائر والإمارات خلال الفترة (2008-2018)	63
(1-2)	أمثلة لأهم الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	142
(2-2)	أمثلة لأهم الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم	172
(3-2)	أمثلة لأهم الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين الضرائب والتضخم	183
(4-2)	أمثلة لأهم الدراسات السابقة حول موضوع العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم	189
(5-2)	أمثلة لأهم الدراسات السابقة حول موضوع العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة	204
(1-3)	أبواب ميزانية التسيير بالجزائر	228
(2-3)	تطور الإنفاق العام بشقيه (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) في الجزائر خلال للفترة (1992-2018)	233
(3-3)	تطور هيكل نفقات التسيير بالجزائر خلال الفترة (1993-2018)	237
(4-3)	تطور توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)	239
(5-3)	النتائج الإحصائية لتطبيق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1992-2018	242
(6-3)	عدد الإجراءات الضريبية حسب قوانين المالية بالجزائر خلال الفترة (2001-2018)	252
(7-3)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1992-2018	257
(8-3)	تطور هيكل الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 1992-2018	261
(9-3)	تطور رصيد الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)	266
(10-3)	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد بالجزائر خلال الفترة (2000-2018)	270
(11-3)	تطور معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1990-2018	274
(12-3)	توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)	278
(13-3)	أهم الامتيازات الضريبية ضمن قانون الاستثمار 93-12	285
(14-3)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة 1996-2018	291
(15-3)	تطور معدلات التضخم بالجزائر للفترة (1992-2018)	293
(16-3)	تطور محددات التضخم بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)	297
(17-3)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والاورو خلال الفترة (1992-2016)	300
(18-3)	تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (1992-2017)	300
(19-3)	مؤشرات نقل التضخم المستورد بالجزائر خلال الفترة (2005-2015)	302
(20-3)	تطور حجم السكان، القوة العاملة ومعدلات التشغيل بالجزائر خلال الفترة 1992-2018	309
(21-3)	توزيع العمالة المشتغلة حسب الجنس والقطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة 1992-2018	311
(22-3)	توزيع العمالة المشتغلة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1992-2018	312
(23-3)	تطور العمل الرسمي وغير رسمي في الجزائر خلال الفترة (1992-2018)	315
(24-3)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1992-2018)	317
(25-3)	توزيع البطالة بالجزائر حسب العمر والمدة الزمنية والمستوى التعليمي خلال الفترة	320

قائمة الجداول

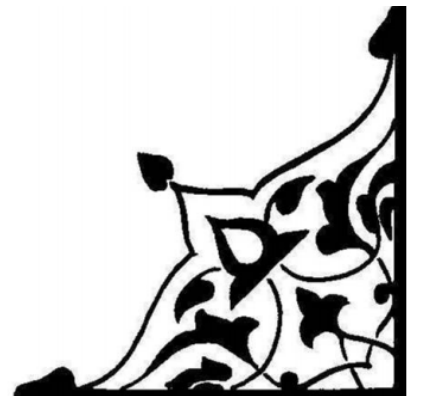
	(2018-2008)	
325	مناصب الشغل المستحدثة من قبل أجهزة الدعم خلال الفترة 2017-2005	(26-3)
328	السلاسل الزمنية المشككة للنماذج القياسية	(27-3)
330	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)	(28-3)
334	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (النمو الاقتصادي)	(29-3)
334	نتائج اختبار تجانس التباين (النمو الاقتصادي)	(30-3)
336	نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)	(31-3)
341	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (التضخم)	(32-3)
341	نتائج اختبار تجانس التباين (التضخم)	(33-3)
343	نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)	(34-3)
348	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (البطالة)	(35-3)
348	نتائج اختبار تجانس التباين (البطالة)	(36-3)
350	نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)	(37-3)



قائمة

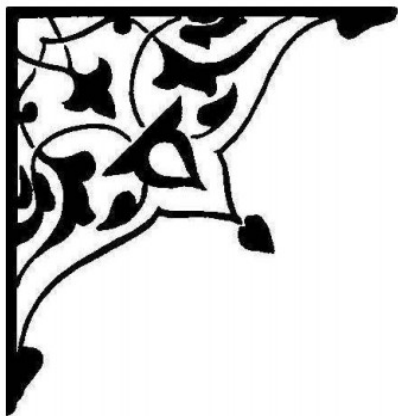
الأنت

كال

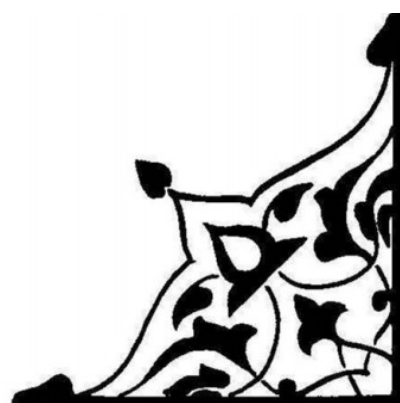


الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
58	الميزانية الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة سنة 2018	(1-1)
105	منحنى بياني يمثل سوق العمل والبطالة عند الكلاسيك	(2-1)
110	منحنى بياني يمثل فجوة اوكن	(3-1)
111	منحنى فيليبس	(4-1)
119	منحنى (IS) توازن سوق السلع والخدمات	(1-2)
121	أثر أدوات السياسة المالية على منحنى (IS)	(2-2)
123	منحنى (LM) توازن سوق النقد	(3-2)
124	نموذج التوازن الاقتصادي الكلي ISLM	(4-2)
126	اثر السياسة المالية التوسعية في نموذج التوازن الاقتصادي الكلي ISLM	(5-2)
135	الحجم الأمثل للتدخل الحكومي والنمو الاقتصادي (نموذج Barro)	(6-2)
166	أثر السياسة المالية على منحنى الطلب الكلي (علاج الفجوة التضخمية)	(7-2)
167	أثر انخفاض الطلب الكلي على المستوى العام للأسعار	(8-2)
179	سياسة خفض الضريبي في نموذج AS-AD وأثرها على التضخم في ضوء فكر مدرسة جانب العرض	(9-2)
193	اشتقاق منحنى الطلب الكلي AD بيانيا	(10-2)
194	منحنى توازن سوق العمل	(11-2)
195	اشتقاق منحنى العرض الكلي AS بيانيا	(12-2)
196	منحنى سوق العمل ضمن نموذج توازن العرض الكلي مع الطلب الكلي	(13-2)
197	اثر السياسة المالية على سوق العمل ضمن نموذج AS-AD	(14-2)
237	تطور نسب هيكل نفقات التسيير بالجزائر خلال الفترة (1993-2018)	(01-3)
240	تطور توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)	(02-3)
243	تطبيق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1992-2018)	(03-3)
256	النسيج الجبائي (الجبائية العادية) في النظام الضريبي الجزائري لسنة 2018	(04-3)
259	تطور إجمالي الإيرادات العامة بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)	(05-3)
263	تطور الحصيلة المالية لأهم مكونات الجبائية العادية بالجزائر خلال (1992-2018)	(06-3)
274	تطور معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1990-2018	(07-3)
320	تطور معدلات البطالة لدى الذكور والإناث بالجزائر خلال الفترة (1992-2011)	(08-3)
325	الأجهزة والبرامج المتخذة لمعالجة البطالة بالجزائر	(09-3)
326	مناصب الشغل المستحدثة من قبل أجهزة الدعم خلال الفترة 2005-2017	(10-3)
332	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى (السياسة المالية والنمو الاقتصادي)	(11-3)
332	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)	(12-3)
333	التوزيع الطبيعي للبواقي	(13-3)
335	نتائج اختبار إستقرارية النموذج	(14-3)
339	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى (السياسة المالية والتضخم)	(15-3)
339	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)	(16-3)
340	التوزيع الطبيعي للبواقي	(17-3)
342	نتائج اختبار إستقرارية النموذج	(18-3)
346	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى (السياسة المالية والبطالة)	(19-3)
346	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)	(20-3)
347	التوزيع الطبيعي للبواقي	(21-3)
349	نتائج اختبار إستقرارية النموذج	(22-3)





مقدم ة



مقدمة:

لقد نجحت السياسة المالية في تصدر الجدل والنقاش السياسي المالي في كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، خصوصاً مع تصاعد المشكلات الاقتصادية التي تواجهها هذه الدول، وعلى الرغم من أنه عادة ما ينظر إلى السياسة المالية باعتبارها أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير، وتحقيق أهداف التنمية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، إلا أن التحديات التي واجهت الدول النامية النفطية والتي فرضتها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، دفع حكوماتها إلى ضرورة ترتيب أولوياتها الخاصة بالإنفاق العام والإيرادات العامة، وتكييف نشاطها المالي بما يحقق استقراراً اقتصادياً.

فالسياسة المالية قد أصبحت الأداة الرئيسية الأكثر استعمالاً في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة اختلالاته بعد أن أقر الاقتصادي "كينز" بالتدخل الحكومي، لتحقيق الأهداف الاقتصادية الأساسية والتي من أهمها القضاء على البطالة، وتحقيق مستوى مقبول من نمو الناتج المحلي الإجمالي، دون أن يصحب ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي دون حدوث تضخم، وهذا عن طريق استخدام أدواتها المتعددة التي تختلف من دولة لأخرى من حيث التطبيق، لكن يقر المختصون في الاقتصاد المالي على أن مكونات السياسة العامة تعد روافد أساسية لتطبيق أدوات السياسة المالية والممثلة أساساً في النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة، وعموماً أخذ العرف على استخدام السياسة الإنفاقية العامة والسياسة الضريبية بشكل توسعي أو انكماش، وإحداث عجز الموازنة العامة (إن اقتضت الضرورة لذلك) كأهم أدوات السياسة المالية الحديثة.

وعند الحديث عن العلاقة بين هذه الأدوات المالية والمؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (والمعبر عنها بمؤشر النمو الاقتصادي الذي يمثل الخلاصة المادية للجهود المبذولة في المجتمع، التي تعطي صورة أولية عن مستوى الأداء الاقتصادي لأي دولة؛ ومؤشر التضخم الذي يعبر عن الارتفاع الملموس والمستمر في المستوى العام للأسعار؛ ومؤشر البطالة الذي يشكل مقدار إهدار العنصر البشري المؤهل والقادر على العمل) فإنه يمكن التمييز بين مجموعات عديدة من الأدبيات النظرية والدراسات الأكاديمية، التي احتلت فيها السياسة المالية وأدواتها مكانة متباينة في تلك النماذج، حيث اختلفت كل منها عن الأخرى في طريقة معالجتها لدور هذه السياسة وآثارها المختلفة على تلك المؤشرات.

وعلى الرغم من اعتراف الطرح الأكاديمي بصدق المقاربات النظرية حول آلية عمل السياسة المالية ودورها في علاج الفجوات الانكماشية والتضخمية خصوصاً بالدول المتقدمة، غير أن التجارب الدولية كشفت أن هذه السياسة تلعب دوراً إيجابياً بناءً على تعجيل التنمية الاقتصادية بالدول النامية بالدرجة الأولى، حيث ركزت عليها تلك الدول خصوصاً النفطية منها في تمويل برامجها التنموية، وتمويل موازنتها العامة اعتماداً على إيراداتها النفطية، ليس معنى هذا بطبيعة الحال أن السياسة المالية في هذه الدول لا تولي أيّاً من اهتمامها لهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإشاعته عبر ربوع الاقتصاد الوطني، لكن جانب النجاح في عملية التنمية بها يتوقف على مدى مساهمة سياستها المالية مساهمة فعالة في الحيلولة دون تذبذب مستوى نشاطها الاقتصادي.

والجزائر كغيرها من هذه الدول أولت اهتمام كبير بالسياسة المالية، حيث بادرت في بداية التسعينات بإصلاح ضريبي ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية المشروطة من قبل المؤسسات المالية الدولية، الهادفة إلى إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وتصحيح الاختلالات الهيكلية، وكذا معالجة الانخفاض الحاد في إيرادات موازنتها العامة، والسعي وراء تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية، وإحلال الجباية العادية محلها، فكلها إصلاحات ركزت على بند المالية العامة.

ومع وضوح الرؤية الإيجابية لسوق النفط العالمي في بداية الألفية الجديدة، قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الموارد بغرض مجابهة تذبذبات إيرادات الجباية البترولية، وفي ظل تحسن الوضع المالي تدريجياً بسبب ارتفاع أسعار النفط، تمكنت الجزائر من تحصيل إيرادات كبيرة مما جعل اهتمامها ينصب على السياسة المالية في شقها الإنفاقي من أجل دفع عجلة التنمية، من خلال تسطير برنامج لإنعاش النمو الاقتصادي في البداية، ثم تلته برامج أخرى لدعمه وتوطيده بالتوسع في إقامة المشاريع العمومية والتنمية الضخمة، والقيام بإجراءات وإصلاحات ضريبية لتشجيع الاستثمارات، فشهدت المؤشرات الاقتصادية الكلية تغيرات مهمة.

لكن مع الأونة الأخيرة عرف الاقتصاد الجزائري عدة تقلبات ساهمت في ظهور أوضاع تضخمية والتي تتعارض مع شروط الاستقرار الاقتصادي، كما عرفت الإيرادات الحكومية العادية الكثير من التراخي في نفس الوقت، بسبب وجود الثغرات القانونية وكذا التهرب الضريبي، والاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية، مما نتج عنه عجز في الموازنة العامة كما زادت من وتيرتها، خصوصا بعد تراجع أسعار النفط مما شكل صدمة حقيقية للاقتصاد الجزائري، بعد تحذيرات الخبراء الاقتصاديين إذا واصلت أسعار النفط في الانخفاض، وما سينجر عنه من اختلالات اقتصادية، مما فرض على الحكومة الجزائرية محاولة تجنب الوضعية السيئة، واتخاذ الإجراءات الملائمة النقدية وخاصة المالية منها والتي تنماشى والوضع السائد، لتجنب الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي معا.

أولاً: إشكالية الدراسة

لقد تجلّى لنا مما سبق أن الإشكالية الرئيسية التي ستقوم عليها هذه الدراسة تتبلور في محورين أساسيين هما: الاستقرار الاقتصادي من جهة، وإحدى السياسات الاقتصادية التي تسعى لتحقيقه ألا وهي السياسة المالية من جهة أخرى، مع اخذ حالة الجزائر.

لذا تكمن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها في هذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر أدوات السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصاد في الجزائر؟

وبهدف الإحاطة ومعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذه الإشكالية إلى أفكار جزئية تولدت عنها الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل أسهمت سياسة الإنفاق الحكومي بالجزائر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي؟
- 2- كيف تؤثر الإيرادات الضريبية (الجبائية) على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل؟
- 3- ما علاقة رصيد الموازنة العامة بالنمو الاقتصادي في الجزائر؟
- 4- هل ساهم الإنفاق الحكومي في الرفع من معدلات التضخم بالجزائر؟
- 5- ما طبيعة العلاقة بين الإيرادات الضريبية (الجبائية) والتضخم بالجزائر؟
- 6- ما هو أثر رصيد الموازنة العامة على معدلات التضخم في الجزائر؟
- 7- ما مدى فعالية وأهمية السياسة الانفاقية الموجهة لمعالجة الاختلال بسوق العمل في الجزائر؟
- 8- ما مدى تأثير الإيرادات الضريبية (الجبائية) على معدل البطالة في الجزائر في الأجل الطويل؟
- 9- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعجز الموازنة العامة على البطالة في الجزائر في الأجل الطويل؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

من أجل معالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية اعتمدنا في دراستنا على وضع الفرضيات التالية:

- 1- أثرت الزيادات المستمرة للإنفاق الحكومي الاستثماري على زيادة معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر.
- 2- ساهم حقن الربح البترولي (إيرادات الجبائية البترولية) في ضخ أموال للاقتصاد الوطني، مما دفع قطاعات اقتصادية أخرى للإنتاج، وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، في حين لم تؤثر إيرادات الجبائية العادية عليه.
- 3- عجز الموازنة العامة ذو علاقة طردية مع النمو الاقتصادي في الجزائر.
- 4- في ظل الارتفاع المستمر للإنفاق الجاري وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، أدى ذلك إلى دفع الاقتصاد الجزائري باتجاه توسيع الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، فساهم في رفع معدلات التضخم، ونفس الشيء بالنسبة للإنفاق الاستثماري الذي أدى إلى زيادة المستوى العام للأسعار.
- 5- أدت الإيرادات الضريبية إلى زيادة الضغوط التضخمية بالجزائر.
- 6- يتسبب عجز الموازنة العامة الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي في زيادة معدل التضخم بالجزائر.
- 7- ساهمت برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في تخفيض معدلات البطالة.
- 8- توجد علاقة عكسية بين الإيرادات الضريبية ومعدل البطالة في الجزائر.
- 9- يوجد أثر معنوي لعجز الموازنة على البطالة في الجزائر على المدى الطويل.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأهمية التي يتضمنها موضوع الاستقرار الاقتصادي، وأهم الآليات التي تسعى إلى تحقيقه، وبما أن الجزائر من الدول النامية النفطية التي تتميز باعتمادها الكبير على العوائد النفطية كأهم مورد في موازنتها العامة، والمرتبب بأوضاع سوق النفط العالمي، أصبح اقتصادها مرتبنا بهذا المورد ولتقلبات أسعاره وما يحدث به من أزمات، وأمام تهوي أسعار النفط في الآونة الأخيرة كان لابد من الحكومة الجزائرية أن تبحث عن أنجع السياسات الاقتصادية -سهلة التطبيق ومضمونة النتائج- لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بنمو متوازن للدخل يحد من البطالة، ويتحرر من ضغط تضخم الأسعار، ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي الداخلي، فبينما تعرض وسائل الإعلام، لقاءات صناع القرار بالبلاد لمجموعة من وجهات النظر حول الحلول المقترحة كسياسات الضبط المالي والإجراءات التقشفية وترشيد للإنفاق الحكومي، والبحث عن الحلول الناجعة والكفيلة للنهوض مما اعتبره بالمعضلة الحقيقية لتحافظ على الاقتصاد الجزائري مستقرا، تبقى إمكانية توجه الجزائر إلى الاستدانة مجددا من صندوق النقد الدولي وشيكا، لتحافظ على استقراره.

رابعاً: أهداف الدراسة

يمكن حصر أهم أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- 1- إبراز الجوانب النظرية للسياسة المالية والاستقرار الاقتصادي ومؤشراته الداخلية.
- 2- تسليط الضوء والكشف عن طبيعة العلاقة بين مكونات السياسة المالية والمؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي في الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية السابقة.
- 3- تحليل ظاهرة نمو الإنفاق العام (الحكومي) من خلال تطبيق القوانين التي تربط العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي خصوصا النمو على الاقتصاد الجزائري.
- 4- دراسة تطورات المالية العامة بالجزائر من هيكل نفقاتها العامة (نفقات التسيير والتجهيز) والضرائب (الجباية العادية والجباية البترولية) ورصيد موازنتها العامة.
- 5- دراسة تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي بالجزائر من نمو اقتصادي، تضخم وبطالة ومعرفة أهم محدداتها.
- 6- تحليل وتقدير أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي بالجزائر في الأجلين الطويل والقصير وذلك خلال الفترة 1992-2018.

7- ومن خلال النمذجة القياسية الاقتصادية للعلاقة بين هاته المتغيرات المستقلة والتابعة (مكونات السياسة المالية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي) تسعى الدراسة إلى توجيه صانع القرار المعني بالسياسة المالية في الجزائر إلى البدائل المتعلقة بالإنفاق العام والضرائب، وكذا أساليب تمويل عجز الموازنة العامة، والتي يمكن اختيارها أو التعويل عليها في إعادة هيكلة السياسة المالية، وتكييف النشاط المالي للدولة بما يحقق استقرارا في المستوى العام للأسعار، ودون أن يلحق الضرر بمعدل النمو الاقتصادي والبطالة في الأجل الطويل.

خامساً: أسباب اختيار الموضوع

- 1- الميول الشخصي لهذا الموضوع وارتباطه بالتخصص.
- 2- أهمية الموضوع واحتلاله الصدارة على المستوى الوطني سواء كان في وسائل الإعلام أو الملتقيات الوطنية.

سادساً: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة من الجانب المكاني في حالة الجزائر، وبالتحديد دراسة مالية الدولة بمكوناتها وكذا مدى تأثيرها على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي؛

أما فيما يخص الجانب الزمني فسنعتمد في هذه الدراسة على الفترة الممتدة من 1992-2018، واختيارنا لهذه الفترة لم يكن عشوائيا بل مبرر، بحيث تمثل سنة 1992 بداية الإصلاحات الاقتصادية التي مست النظام الجباي والذي يخص السياسة الضريبية -الشق الثاني للسياسة المالية-، حيث أنه بعد الأزمة الاقتصادية التي أصابت الدولة الجزائرية خلال منتصف الثمانينات بسبب انخفاض إيراداتها المتأتية من الجباية البترولية، جعلتها تبادر إلى القيام بهذه الإصلاحات، للتخفيف من حدة الآثار السلبية الناتجة عن هذه الأزمة، خصوصا بعد حصولها على الدعم الدولي لسياساتها، من خلال إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تحصلت بموجبها على قروضٍ مقابل تعهدتها بتنفيذ برامج التكيف والاستقرار المقترحة والمشروطة عليها،

وبذلك اتبعت سياسة مالية انكماشية وحذرة في التسعينات، لكن بارتفاع أسعار النفط مع الألفية الجديدة قامت الحكومة الجزائرية بتغيير نهج سياستها المالية إلى سياسة مالية توسعية.

سابعاً: منهجية الدراسة

من أجل الإلمام بالدراسة والإجابة على التساؤلات السابقة، واختبار مدى صحة الفرضيات المذكورة استخدمنا عدة مناهج في البحث هي:

✓ المنهج الوصفي التحليلي والذي يقوم بوصف وتفسير الظاهرة ثم تحليل بياناتها واستخلاص النتائج من خلال الكتب والدراسات، والأبحاث العربية والأجنبية التي تمت في مجال السياسة المالية وأثرها على الاستقرار الاقتصادي، وذلك لخدمة هدف البحث بغية توضيح مفهومها وأهدافها وخصائصها ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وأثرها على مؤشرات الداخلية، وأيضاً بهدف تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث، وفي إطار الإشارة إلى واقع الجزائر سنعتمد على الجريدة الرسمية والبيانات الرقمية الصادرة عن وزارة المالية، البنك المركزي، والديوان الوطني للإحصائيات، الخ وتجدر الإشارة هنا إلى أن اتساع عنوان البحث وشموليته سيتيح فرصة التحليل لواقع أداء الاقتصاد الجزائري الداخلي.

✓ المنهج الكمي وذلك باستخدام النموذج القياسي ARDL الذي يمكننا من قياس مدى تأثير أدوات السياسة المالية على النمو، التضخم والبطالة بالجزائر خلال الفترة 1992-2018.

ثامناً: الدراسات السابقة

مما وقع بين يدينا من أبحاث ودراسات سابقة ذات الصلة بالموضوع حول علاقة السياسة المالية بالمؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي، ما يلي:

1- دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي : حالة الجزائر 1990/2004" أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006/2005، عالجت إشكالية البحث مدى تأثير السياسة المالية على التوازن الاقتصادي وأهم الآليات التي من خلالها يتم تحقيق التوازن الاقتصادي عبر السياسة المالية، وقد هدفت الدراسة إلى محاولة الكشف عن اثر الإنفاق والاقتطاع العامين على التوازن الاقتصادي العام والسياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية وتحديد تدخل الدولة الأمثل وفق طبيعة الحاجة، والتكامل بين القطاع العام والخاص وصولاً إلى تحقيق التوازن الاقتصادي، وذلك من خلال دراسة كل الجوانب المتعلقة بالسياسة المالية وكل متطلبات التوازن الاقتصادي والعلاقة بينهما وإسقاطها على حالة الجزائر، حيث بين ذلك التأثير خلال الفترة المذكورة وهو ما ساعد على إبراز مكانة السياسة المالية في التوازن الاقتصادي، بحيث توقفت الدراسة مع بداية تطبيق لمشروع الإنعاش الاقتصادي، وقد توصل الباحث إلى أن التوازن العام للاقتصاد الجزائري يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنوي بصورة عامة، ويعتبر الخلل هيكلياً في الأساس وخاصة فيما يتعلق بنمو النفقات العامة بمعدلات أكبر من الإيرادات العامة والمحدودة المصادر، كما توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، حيث أن السياسة المالية المعاصرة قد شهدت تطورات جوهرية وأصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي، كما أن التنسيق بين السياستين يعد أمراً حتمياً وذلك ببرمجة الأطر النقدية أو الاتفاق على إتباع مزيج سياسات متفق عليه من خلال لجان تنسيق مشتركة.

2- ضيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (2012-1989)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية (غير منشورة)، جامعة الجزائر (3) ، 2015/2014، عالجت إشكالية البحث مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989-2012، وكيفية تفعيل هذه السياسة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستديم، وقد هدف البحث إلى دراسة الجوانب الرئيسية من الميزانية العامة المؤثرة على النمو، وكذا اقتراح بعض الآليات التي تفعل من هذه السياسة اتجاه تحقيق النمو الاقتصادي، وقد توصل الباحث إلى أن السياسة المالية بالجزائر مرتبطة بتغيرات أسعار البترول، وأن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب وغير مستديم، بحيث يتغير تبعاً لتغيرات قطاع المحروقات كذلك، وقد استخدم الباحث نموذجين قياسييين، النموذج الأول يخص دراسة أثر السياسة المالية بشقيها

(النفقات والضرائب) على النمو الاقتصادي، والذي خلص إلى وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز والإنتاج المحلي الإجمالي ونفقات التسيير لا تؤثر على النمو، ووجود علاقة عكسية بين معدل الضريبة والنتائج المحلي الإجمالي وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، أما النموذج الثاني يخص دراسة أثر الإنفاق على رأس المال البشري والبنية التحتية على النمو الاقتصادي، ولقد خلصت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز (خارج نفقات البنية التحتية) والنتائج المحلي الإجمالي، وكذا وجود علاقة طردية بين نفقات البنية التحتية بتأخير سنة والنتائج المحلي الإجمالي إلا أن المعامل ضعيف لكنه مقبول اقتصادياً، أما نفقات الصحة والتعليم (المتعلقة برأس المال البشري) فلقد كانت إنتاجيتها سالبة، وهذا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية حيث زيادة نفقات الصحة والتعليم تؤدي إلى تحسن مستوى رأس المال البشري وبالتالي زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي.

3- شيبى عبد الرحيم، بطاهر سمير، دراسة بعنوان فعالية السياسة المالية بالجزائر- مقارنة تحليلية وقياسية، وتتمثل هذه الدراسة في مقالة منشورة في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، يناير 2010، حيث تناولت الدراسة فعالية السياسة المالية في الوصول إلى أهداف النمو الاقتصادي وتوظيف الأجيال في الجزائر، وتوصلا الباحثان إلى أن اعتماد السلطات على الإيرادات النفطية في رسم السياسة المالية أضفى عليها ميزة الضعف في تحقيق النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل، أما الدراسة القياسية فبينت بأن علاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي كانت من جانب واحد فقط، حيث النمو الاقتصادي هو الذي يتحكم في السياسة المالية وليس العكس، وبالتالي يمكن قبول قانون واجنر في الجزائر، أما النمو الاقتصادي فتتحكم فيه تغيرات أسعار البترول العالمية، وهذا دليل واضح على عدم فعالية السياسة المالية في حفز النمو الاقتصادي والتوظيف، كما أن السياسة المالية ذات الطابع الكنزي المتبعة في الجزائر عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي بهدف زيادة العرض لم يكن لها أي أثر، وذلك راجع إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته.

تاسعا: موقع الدراسة من الدراسات السابقة

إن الدراسة التي قمنا بها ارتكزت على تحليل ونمذجة الآثار الاقتصادية الكلية (نمو اقتصادي، تضخم وبطالة) للسياسة المالية، وهي بذلك تتجنب أحد أشكال القصور الذي ميز جانب كبير من الدراسات التطبيقية السابقة في هذا المجال، نتيجة تركيزها على أحد جوانب السياسة المالية (الإنفاق العام) وبحث علاقته خصوصا مع النمو الاقتصادي مع تجاهل الجوانب أو الأبعاد الأخرى التي تدخل في قيد الموازنة هذه من جهة؛ إذ تعتبر هذه المسألة في غاية الأهمية نظراً لأن طبيعة الآثار على النمو الاقتصادي والنتيجة عن تغيير أحد عناصر السياسة المالية المتضمنة في التحليل قد تتوقف- بشكل أو بآخر- على التغير الذي قد يطرأ على عنصر آخر من العناصر المحذوفة من قيد الموازنة؛

ومن جهة أخرى كان إهتمام الباحثين بهذا المجال مدفوعا بالحاجة إلى معرفة وتحديد العلاقة بين متغيرات السياسة المالية إجمالاً أو كل على حدى وأحد المؤشرات الاقتصادية وتجاهل المؤشرات الأخرى؛ وهذا ما يبين نقطة الاختلاف إذ جاءت هذه الدراسة لتعالج الموضوع بصيغة مختلفة، حيث تطرقت إلى قياس أثر السياسة المالية على كل المؤشرات الداخلية والاستقرار الاقتصادي، بعد تتبع منهج التحليل المجزأ لكل من هيكل الإنفاق العام (الجاري والاستثماري)، وهيكل الضرائب (الجباية العادية والجباية البترولية)، وعجز الموازنة العامة وبحث علاقتهما بالنمو الاقتصادي والتضخم والبطالة، فان عملية التمييز بين المكونات الجزئية لكل أداة من أدوات السياسة المالية وبحث علاقتها مع تلك المؤشرات، ستصبح ذات أهمية خاصة للوصول إلى نتائج ذات جدوى لصناع القرار حول كيفية تخصيص الموارد فيما بين أوجه الإنفاق المحفزة للتشغيل والنمو الاقتصادي، وتحديد أي الأدوات المالية ضبطاً للنشاط الاقتصادي (الحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار).

عاشرا: هيكل الدراسة

لإنجاز الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول جاء تحت عنوان **الإطار النظري للسياسة المالية والمؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي** وسيحمل في طياته ثلاث مباحث المبحث الأول سوف يتطرق إلى التأسيس النظري للسياسة المالية وواقعها في الدول النامية النفطية، أما المبحث الثاني سيكون بعنوان التأسيس النظري للاستقرار الاقتصادي، وسيتطرق المبحث الثالث إلى التأسيس النظري للمؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة) ضمن إطار مفاهيمي لها .

أما **الفصل الثاني** جاء تحت عنوان **الأدبيات النظرية والتطبيقية حول طبيعة العلاقة بين مكونات السياسة المالية والمؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي** حيث قسم إلى ثلاث مباحث، فالمبحث الأول سيتطرق إلى العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية، في حين سيركز المبحث الثاني على طبيعة العلاقة بين مكونات السياسة المالية والتضخم في الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية، في حين يختتم المبحث الثالث في هذا الفصل بدراسة طبيعة العلاقة بين مكونات السياسة المالية والبطالة في الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية.

وأخيرا **الفصل الثالث** وهو جوهر الدراسة، سنخرج إلى دراسة حالة في هذا الفصل تحت بند **دراسة قياسية تحليلية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة) بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)**، حيث سيقسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تحت عنوان تطور هيكل السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1992-2018، أما المبحث الثاني سيخصص لدراسة الأداء الاقتصادي الداخلي في الجزائر، تحت عنوان دراسة تحليلية للمؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (1992-2018)، أما المبحث الثالث والأخير سيكون حول نمذجة قياسية لإختبار علاقة التكامل المشترك بين المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي والسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1992-2018 بواسطة نموذج ARDL، كدراسة قياسية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة المالية والمؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي

تمهيد:

اختلفت الأدبيات الفكرية والنظريات الاقتصادية منذ القرن الثامن عشر وحتى اليوم حول حدود النمط التدخلي للدولة ودورها في الاقتصاد، بين مؤيدين ومعارضين لهذا النمط، لاسيما مع مرور النظام العالمي بأزمات اقتصادية مدوية خلال القرن العشرين، فجعلت من صناع القرار يدركون بأن مستوى معين من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أصبح أمر ضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدام الأدوات الأكثر فعالية، ضمن سياستها الاقتصادية كالسياسة المالية التي تستخدم عناصر المالية العامة من ضرائب وإنفاق عام بشكل توسعي أو انكماش، وإحداث عجز بالموازنة العامة؛

إلا أن تطبيق أدوات هذه السياسة في الدول النامية خصوصا النفطية منها، مرتبط بواقع اقتصادها وسمااتها الأساسية، فما يتضمنه هذا الواقع من احتياجات وأوضاع خاصة، جعل من حكومات هذه الدول تتدخل وبشكل مباشر من خلال وضع أسس وقواعد عند صياغة وتنفيذ سياستها المالية خصوصا السياسة الضريبية، لكون الحماية البترولية (والتي تعد جزء منها) تتعرض إيراداتها لعدة تقلبات بسبب تغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما استندت عليه بعض التجارب كالتجربة الإماراتية، والتي عملت على ضبط وتكييف نشاطها المالي بما يحقق استقراراً اقتصادياً كضرورة حتمية لإنجاح عملية التنمية بها؛

إذن فالاستقرار الاقتصادي باعتباره الوضع الذي تسعى إليه كل دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، وكهدف لكل سياسات التنمية بها، والذي يترجم منظومة اقتصادية متعددة العناصر، متشابكة الأبعاد ومتنوعة الأنشطة، يستلزم التكامل بين الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة، باستخدام الأدوات المتنوعة على نحو متوازن، لتحقيق العديد من الأهداف أهمها الاستقرار في القوة الشرائية للعملة والتحكم في تقلبات الأسعار أي ضبط معدلات التضخم، وخفض نسب البطالة من خلال التشغيل التام الذي يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، فيساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة، وهذه هي أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الوضع الاقتصادي الداخلي للدولة، وتعتبر عن مدى استقراره.

لذا ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى كل ما اشرنا إليه أعلاه، بشيء من التفصيل ضمن هذه المباحث:

المبحث الأول: مدخل نظري للسياسة المالية وواقعها في الدول النامية النفطية.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثالث: التأصيل النظري للمؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو، التضخم، البطالة).

المبحث الأول: مدخل نظري للسياسة المالية وواقعها في الدول النامية النفطية

أضحت السياسة المالية تحتل مكانة هامة من بين السياسات الأخرى لاستقرار الاقتصادي، لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف التي يناشدها الاقتصاد الوطني، إذ تعد من الوسائل الرئيسية التي تمكن الحكومة من التصرف في إيراداتها الضريبية لتمويل مشاريعها وتنفيذ خططها عن طريق اعتماد الإنفاق اللازم لذلك، والسبب الذي أكسبها هذه الأهمية هو تطور الفكر المالي الاقتصادي، الذي فسر تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، من الدولة الحارسة ذات الدور الحماي إلى الدولة المتدخلة ذات النشاط المالي الفعال، فتحوّلت السياسة المالية من مالية محايدة إلى مالية تعويضية ثم وظيفية أي تقوم بوظائف توزيعية، واستقرارية، فأصبح من أولوياتها تحقيق استقرار الأسعار والأجور، والوصول إلى التشغيل الكامل، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتوزيع الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا بفضل أدواتها المتعددة.

المطلب الأول: مسؤولية الدولة في الاقتصاد ونشاطها المالي

بالنظر إلى ما طرأ على دور الدولة من تطورات جذرية وعميقة كان لها الأثر الأبعد في مختلف مناحي الحياة، إلا أن الجدل مزال قائماً بين أوساط المنظرين وأصحاب القرارات، حول طبيعة ونمط التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وحدود مسؤولية الدولة فيه، فالفكر الاقتصادي وخاصة المالي منه شهد اختلاف في توجهات النظر حول دور الدولة في الاقتصاد، حيث ارتبط حجم هذا الدور بمقدار ماليتها أي حجم نشاطها المالي، هذا الأخير جوهره يكمن في تحديد الحاجات العامة للمجتمع وإشباعها، والذي يتحدد أكثر عند وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية العامة للدولة، لتحقيق الأهداف المرجوة.

الفرع الأول: دور الدولة في النشاط الاقتصادي

أثار موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي جدلاً واسعاً في أوساط الاقتصاديين وصانعي القرارات بين مؤيد ومعارض، حيث سادت مفاهيم مختلفة حول النمط التدخل للبلد ودورها في الاقتصاد، فتباينت طبيعة هذا التدخل من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى، ويمكن تتبع دور الدولة المرتبط بحجم ماليتها (نشاطها المالي) على النحو التالي:

أولاً: الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي: لا طالما كان دور الدولة في الاقتصاد موضع جدل قائم بين الاقتصاديين، فعند مطلع القرن الـ15م ظهر فكر التجاريين، أين كان يقوم المذهب التجاري على فكرة جوهرية تتمثل في أن قوة الدولة تكمن في ما تمتلكه من معدن نفيس¹؛ لذا جاءت الأطروحات النظرية في هذه الفترة تبحث عن الآليات التي من شأنها تقوية مركز الدولة، وكيفية جلب المعادن النفيسة، ومن أجل تحقيق ذلك نادوا بتدخل الدولة خصوصاً في النشاط التجاري والصناعي، بحيث أنه وفي المراحل الأولى من نشأة الرأسمالية التجارية لعبت الدولة دوراً حيويًا في تراكم رأس المال التجاري وإقامة الصناعات، من خلال تشجيع الصادرات وتقليل الواردات لإحداث فائض في الميزان التجاري، مع الحرص على عدم خروج المعادن

¹ الدراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة

في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص37،38.

النفيسة وذلك بفرض رقابة صارمة على الاستيراد، لكن تطبيق هذا الفكر تمخض عنه انعكاسات سلبية متمثلة في حدوث تضخم¹.

ومع مطلع القرن 17م ظهرت النزاعات التجارية وسادت الفوضى الأمر الذي جعل هؤلاء التجار ينادون بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية فقط، وقد اختلفت صور هذا التدخل من دولة لأخرى، غير أنه خلال هذه الفترة ساد مفهوم الدولة الحارسة. أي خلال القرنين 17 و18م في ظل سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية، التي بنيت على أساس ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل الدولة؛

فدور الدولة الحارسة وفقاً لتلك الأفكار التي عُبرَ عنها في كتابات آدم سميث يقتصر على تهيئة إطار عام يقوم الأفراد في داخله بممارسة نشاطهم الخاص بحرية تكاد تكون تامة، والقيام بالوظائف التالية:²

- إن وظيفة الدولة هي القيام فقط بأعمال الأمن، الحماية، العدالة، الدفاع، لحماية المجتمع من أي عنف وعدوان خارجي، وكذا تحقيق الاستقرار الداخلي.

- لكن هذا لا يمنعها من إقامة بعض المرافق العامة، والقيام بالأشغال العامة كمشروعات الري والطرق والمواصلات والموانئ، التي تمد الاقتصاد الوطني بالخدمات الأساسية للإنتاج، أي أنها تقف حارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي تعمل بها.

- إن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو الحياد المالي، أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها، للوفاء بالتزامات الدولة لأداء وظيفتها دو الحصول على أكثر من ذلك.
- أن هدف النشاط المالي للدولة الحارسة هو إحداث التوازن المالي فقط، وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع.

ثانياً: الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الاقتصادي: اتضح مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، وانتشر بدله مفهوم الدولة المتدخلة خاصة بعد أن ساد العالم كساد كبير عام 1929، وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الاقتصادية لـ:كينز خلال الثلاثينات من القرن الماضي، حيث جاءت أفكاره معاكسة تماماً لأفكار الكلاسيك، والتي رسمت السياسات الحكومية الواجبة الإلتباع للخروج من الأزمة، حيث أقرت على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق إقامة بعض المشاريع العامة لتحريك النشاط الاقتصادي من الركود ويتم ذلك من خلال الإنفاق باعتباره المضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي³. أي أن كينز حاول إعطاء مجال أكبر لتدخل الدولة في تسيير

¹ بريشي عبد الكريم، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غ. منشورة)، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013، ص15.

² بالاعتماد على:

➤ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي تحليل كلي، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002، صص 39-40.

➤ دويدار محمد، دراسات في الاقتصاد المالي: النظرية العامة في مالية الدولة - السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي، دار المعرفة

الجامعية، الاسكندرية، 1996، صص 26-27.

³ الدراوسي مسعود، المرجع السابق، ص38.

دواليب الاقتصاد، ورآه أمراً ضرورياً لإعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي وذلك عن طريق إدارتها للطلب الكلي الفعال¹.

فترتب على ذلك أنّ وظيفة الدولة تغيرت حيث أنه:²

- بالإضافة إلى الوظائف التقليدية التي كانت تقوم بها الدولة مثل الأمن والحماية والعدالة وإقامة المرافق العامة، أصبح دورها متزايداً في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.
- هدف النشاط المالي للدولة المتدخلة هو إحداث التوازن المالي بالدرجة الأولى وأيضاً إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

• المبدأ السائد في المالية العامة للدولة هو التخلي عن الحياد المالي وإحلال محله المالية الوظيفية والذي يقرر بتحديد الإنفاق العام المطلوب أولاً ولا مانع أن يتحدد إنفاق عام أكبر من الإيرادات العامة.

فدور الدولة في النشاط الاقتصادي قد ازداد بصورة كبيرة جداً ومنه أصبحت مالية الدولة ذات وزن كبير.

ثالثاً: الدولة المنتجة ودورها في النشاط الاقتصادي: ظهر هذا المفهوم نتيجة تبني بعض الدول للنظام

الاشتراكي، الذي لم يجد طريقه نحو التطبيق إلا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، إذ ظهر إلى العيان على اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانتشار فكره في دول أوروبا الشرقية عام 1945، ثم الصين عام 1949، وبعد ذلك في العديد من الدول الإفريقية النامية، وكذا دول من آسيا وأمريكا اللاتينية، خاصة حديثة الاستقلال، فعرفت بمفهوم الدولة التدخلية التسلطية في أعلى مراحلها خصوصاً في فترة السبعينيات من القرن الماضي، أين أصبحت متحكمة في الاقتصاد والسياسة والمجتمع، فهي المقاول وهي المنتج والموزع، فكانت المهيمنة على الحياة الاقتصادية عن طريق أجهزتها المختلفة التي حلت محل السوق ومحل القطاع الخاص³، ففي ظل هذا النظام تقوم الدولة بالتدخل في النشاط الاقتصادي عن طريق تملكها لوسائل الإنتاج وأصبحت منتجة جنباً إلى جنب مع الأفراد بدرجات مختلفة حسب تطبيق هذا النظام. وأهم ما ميز هذه المرحلة أن:⁴

• وظيفة الدولة تغيرت بحيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من المجتمعات، واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي وتراجع بالتالي الحافز الفردي.

• أن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة والتخطيط الاقتصادي الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزءاً لا يتجزأ من نشاطها الاقتصادي، والذي يرتبط ارتباطاً كاملاً بتخطيط الاقتصاد الوطني وإعادة توزيع الدخل الوطني وتوجيهه نحو مختلف استخداماته.

• أن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينهما، كهدف إحداث التوازن المالي والتوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي وهدف إحداث التوازن العام.

¹ بريشي عبد الكريم، المرجع السابق، ص 20.

² الدراوسي مسعود، المرجع السابق، ص 39.

³ صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 545.

⁴ الدراوسي مسعود، المرجع السابق، ص 40.

رابعاً: دولة الانفتاح (المحايدة) ودورها في النشاط الاقتصادي: مما سبق يتضح أنّ الدولة أصبحت تمارس دوراً في النشاط الاقتصادي كاد أن يصل إلى نسبة 100% وهو ما أدى إلى الانتقال إلى المرحلة المالية عند نهاية فترة الثمانينات، أين شهد العالم تغيرات فكرية وسياسية واقتصادية واسعة ساعدت في تراجع تلك الإيديولوجيات وبرزت اهتمامات واسعة لتقليص وظائف الدولة إلى أدنى مستوى¹؛

فتم إعادة النظر في العديد من النظريات والمقولات الاقتصادية والسياسة، لاستعادة اقتصاد السوق مصداقيته والثقة فيه، ليس فقط نتيجة لتفكك وانهيار النظم الاشتراكية وفشل سياسات التخطيط المركزي، وإنما أيضاً نتيجة للمبالغة والتوسع في دور الدولة واقتصاديات الرفاهية في الدول الصناعية التي بدأت تنوء تحت الأعباء المالية المتزايدة لهذا التدخل من ناحية، وما ظهر من تراخ في الكفاية الاقتصادية لعدد من هذه الدول من ناحية أخرى، كما عرفت أيضاً معظم الدول النامية خلال نفس الفترة أزمة مديونية وتدهور معدلات الأداء فيها، وهكذا قامت الدعوة من جديد إلى إعادة الحيوية لإقتصاد السوق²؛

فبدأت العديد من هذه الدول في التحول إلى اقتصاد السوق، حيث بينت الدراسات أن هذا الانتقال كان من خلال الثلاثية: التثبيت، الخصوصية، التحرير (الأسعار، المؤسسات، التجارة الخارجية) وهو البرنامج المعياري الأول للانتقال والتعديل والمسمى "توافق واشنطن"، ثم أضيف له لاحقاً معايير أخرى كتخفيض قيمة العملة المحلية، والعودة إلى التوازن الميزاني، وتطبيق إصلاح ضريبي، وإصلاح النظام المصرفي، والعمل على إقامة إطار قانوني لاقتصاد السوق، وقد هيمنت النقاشات في الكتابات الأكاديمية حول هذا الانتقال بين مؤيدي للاتجاه الأول: الذي رأى أهمية التغيير الفوري أو ما يطلق عليه أسلوب العلاج بالصدمة وهو النموذج الذي يسلط الضوء على الطابع المتداخل والتفاعلي للعلاقات الاقتصادية، ويقوم بإجراء إصلاحات سريعة في وقت واحد، وبين مؤيدي للاتجاه الآخر: أسلوب العلاج التدريجي الذي يرى ضرورة السير التدريجي نحو التحول³.

فأسفرت عملية التحول انفتاح مختلف الدول على الاقتصاد العالمي فأصبحت الدولة محايدة، بحيث رفعت حكوماتها القيود عن الأسواق، وأزالت الحواجز التجارية، وبيعت المشروعات المملوكة للدولة، ثم خفضت نفقات التسليح خلال التسعينات، فتسارعت بذلك خطوات التغيير، بحيث تحررت الاقتصادات الوطنية داخلياً، وبنيت العلاقات الاقتصادية الدولية وتشكلت التكتلات، كما تم تشكيل قدر أكبر من التكامل بين الناس والدول (العولمة) بفضل سرعة تدفق المعلومات والسلع والخدمات، نتيجة لاستجابة قوى السوق لأحداث الثورة الرقمية⁴.

¹ الدراوسي مسعود، المرجع السابق، ص 40.

² البلاوي حازم، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص 157.

³ بالاعتماد على:

* منه خالد، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غ. منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2015/2014، ص 12، ص 14.

* البلاوي حازم، مرجع سابق، ص 158.

⁴ ألفريد اكس الابن، ترجمة أحمد محمود، الاقتصاد العالمي المعاصر منذ عام 1980، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014، ص ص 16-17

وقد تبلورت هذه الثورة في ما أصبح يعرف بـ " الليبرالية الجديدة " أو " الكلاسيكية المحدثة الجديدة " التي وضعت حد للتدخل الحكومي في الاقتصاد، وأسقطت فلسفتها أي ذكر للملكية العامة لوسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل، غير أنه لما جاءت الأزمة المالية العالمية من خلال فقاعة الرهن العقاري 2008 أعلنت ليس انهيار الليبرالية الجديدة فقط، وإنما أيضاً سقوط كل النظريات الاقتصادية السابقة والقائمة عليها من كلاسيكية آدم سميث وأتباعه، إلى أشابعهم المؤمنين بالنظام الرأسمالي منذ أوائل القرن العشرين حتى الانهيار الكبير الأول، فبرهنت الأزمة الأخيرة على مصداقية النظرية الكينزية من حيث أهمية دور الدولة في الاقتصاد¹.

خامساً: الدولة كقوة فاعلة ومراقبة في ظل العولمة المعاصرة: أكدت النقاشات الأكاديمية الحديثة أن انهيار الفلسفة الليبرالية الجديدة حتمت ضرورة تدخل الدولة بوضع ضوابط على النشاط الاقتصادي عموماً، والنظم المالية خصوصاً، لمنع عمليات المضاربة وتنظيم حركة الأموال، وذلك بشرط أن يكون التدخل عقلانياً ومبرراً وليس عشوائياً، ولا يحد من انتقال رؤوس الأموال متى ما كان في ذلك مصلحة للاقتصاد الوطني، وبالتالي مصلحة للمجتمع المدني، فأصبحت الدولة في ظل العولمة المعاصرة (بعد عام 2008) تلعب دوراً أساسياً في المجال الاقتصادي؛ الذي يتحقق فيه توازن بين دورها ودور الأسواق في الاقتصاديات الوطنية دون أن يطغى أحدهما على الآخر، فأضحى دوراً تدخلياً مستهدفاً لتصحيح أي مسارات خاطئة ينتجها القطاع الخاص، وأي سياسات مضرة بالاقتصاد الوطني، وبالمجتمع الإنساني، وبذلك تكون توجهات الدولة في عصرنا الراهن اجتماعية وسياسية وحتى بيئية تهدف لخدمة الصالح العام دون أن تضحي بالصالح الخاص، ويكون تدخلها ضرورة تفرضها مطالب اقتصادية واجتماعية قوية مع اختلاف في درجة التدخل بين دولة وأخرى، تبعاً لمرحلة نموها الاقتصادي، ومدى عمق مشاكلها الاجتماعية². ومن بين أهم الوظائف المستحدثة للدولة نجد:³

- محاربة الفقر والتخفيف من حدته.
- محاربة الفساد بمختلف أصنافه.
- حماية البيئة وحماية المستهلك.
- الاهتمام بتوفير الأموال اللازمة للتكفل بالبحث العلمي الأساسي.

فمن خلال تتبع دور الدولة في الاقتصاد يتضح أنه بالرغم من اختلاف وتطور هذا الدور عبر الزمن إلا أن هناك مجالات أساسية لا غنى عنها تحتم من الدولة القيام بها وتمثل أساساً في:

✓ توفير الخدمات الأساسية للمجتمع كالأمن والدفاع.

✓ نظام قضائي لحماية الحقوق واحترام التعاقدات.

✓ فرض ضرائب وتنظيم تداول النقود.

¹ عبد المنعم السيد علي، مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية، المؤتمر العلمي العاشر حول: الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، لبنان، 19-20 ديسمبر 2009، ص 9-10.

² نفس المرجع، ص 11، ص 21. (بتصرف)

³ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غ. منشورة)، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر -3، 2014/2015، ص 70.

✓ وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي.

✓ وضع سياسات الاستقرار الاقتصادي¹.

الفرع الثاني: السياسة الاقتصادية كمحدد عام لمسؤولية الدولة في الاقتصاد

مما رأيناه سابقا، يبدو أنّ دور الدولة في النشاط الاقتصادي يتضح أكثر عند وضع وتطبيق السياسة الاقتصادية العامة للبلاد، فماذا نقصد بهذه السياسة؟ وكيف يتحدد حجم نشاط الدولة في الاقتصاد من خلالها؟

أولا: مفهوم السياسة الاقتصادية

1- تعريفها ومضمونها: تشير السياسة الاقتصادية العامة (الكلية) إلى مجمل القواعد والوسائل والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة². حيث تعتبر هذه السياسة مظهرا خاصا من مظاهر السياسة العامة للدولة وتتضمن ما يلي:

➤ تحديد الأهداف: التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها، بحيث جرت العادة أن يكون للسياسة الاقتصادية الكلية أهدافها الرئيسية التالية: تحقيق النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات واستقرار الأسعار، وتتمثل هذه الأهداف مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي (سنرى نسبها لاحقا)؛

➤ وضع تدرج بين الأهداف: ذلك أن بعض الأهداف غير منسجمة؛

➤ تحليل الارتباطات بين الأهداف: بوضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات بين هذه الأهداف؛

➤ اختيار الوسائل: التي لا بد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية، حيث ترتبط الوسيلة المختارة بالغايات المجسدة في الأهداف، وتتكون هذه الوسائل من فروع السياسة الاقتصادية والتي من أهمها: السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف³.

2- أنواع السياسة الاقتصادية: يمكننا التمييز بين عدة أنواع لهذه السياسة، وذلك حسب الأجل وهي:

1-2- السياسة الاقتصادية الظرفية: تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في

الأجل القصير، حيث تستخدم الحكومة مجموعة من السياسات الظرفية لتحقيق هذا الهدف نذكر منها⁴:

(أ) **سياسة الاستقرار:** هي مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه الطبيعي، بحيث تركز على محاربة التضخم باستخدام سياسات مالية ونقدية انكماشية.

(ب) **سياسة الإنعاش:** وهي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والتشغيل وعن طريق دعم الطلب الخاص بالعائلات وهي ميكانيزمات من الفكر الكينزي.

(ج) **سياسة الانكماش:** وهي سياسة تهدف إلى التقليل من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الإقتطاعات الإجبارية على الدخل وتجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية.

¹ البيلوي حازم، المرجع السابق، ص 22.

² عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 14.

³ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 29.

⁴ عايب وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2010، ص ص 78-79.

1-2- السياسة الاقتصادية الهيكلية: تهدف هذه السياسة إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع متغيرات المحيط الدولي، حيث تمس كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قليلاً من خلال تأطير آلية السوق، الخصوصية، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعيداً من خلال: دعم بحوث التنمية ودعم التكوين، هذه عموماً أهم محاورها في الدول المتقدمة، أما الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فإن السياسة الاقتصادية الهيكلية بها انقسمت إلى سياسة التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي، وهي سياسات تتعارض مع سياسات الإنعاش الاقتصادي التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي بزيادة الإنفاق الحكومي¹.

ثانياً: الإطار العام للسياسة الاقتصادية (نظرية الاختيار العام)

إن أي سياسة اقتصادية لأي دولة ما، لا بد أن تتكئ على إطار يتمحور حول مناقشة صانعي القرار السياسي والاقتصادي ل: نظرية دورة الأعمال السياسية (لن نتطرق إليها جانب سياسي)، ومنهجية منحني فيليبس (جانب اقتصادي سنتطرق إليه لاحقاً) ونظرية الاختيار العام (جانب اقتصادي وسياسي).
فنظرية الاختيار العام تبين أن السياسة الاقتصادية تستهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التالية:²

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ومن أبرز مؤشرات والتي تعبر عن " المربع السحري لكالدور " نجد:

- استقرار الأسعار والحفاظ على معدل تضخم منخفض قريب من الصفر (0-2%).
- المحافظة على معدل بطالة مقبول اقتصادياً واجتماعياً (3-6%).
- معدل نمو اقتصادي مرغوب يتراوح بين (5-10%).
- وضع مستقر ومرغوب لميزان المدفوعات.
- استقرار سعر صرف العملة الوطنية.

2- تخصيص الموارد في أفضل استخداماتها.

3- ضمان عدالة توزيع الدخل والثروة.

إذن جاءت هذه النظرية لتحديد السياسة الاقتصادية المثلى التي تحقق الأهداف الاقتصادية السابقة بأقل التكاليف الاجتماعية، أي تقليل حجم الخسارة في الرفاه الاجتماعي والمتمثلة في تقليل انحراف الأهداف الاقتصادية المحققة عن مستوياتها المرغوبة اجتماعياً، بحيث أن فروض هذه النظرية هي:

$$(\mu - \bar{\mu}) = \text{حجم الخسارة في البطالة الناجم عن انحراف معدل البطالة الفعلي } \mu \text{ عن مستواه المرغوب } \bar{\mu}$$

$$(\pi - \bar{\pi}) = \text{حجم الخسارة في التضخم الناجم عن انحراف معدل التضخم الفعلي } \pi \text{ عن مستواه المرغوب } \bar{\pi}$$

أما a_1, a_2, a_3 فإنها تمثل أوزان نسبية للانحرافات عن الأه داف المختلفة المرغوبة

وإن هدف صانعي السياسة هو تدنية دالة الخسارة في الرفاه الاجتماعي الآتية:

$$SWF = a_1(\mu - \bar{\mu}) + a_2(\pi - \bar{\pi}) + a_3(\gamma - \bar{\gamma})$$

¹ عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، ص 81.

² محمد أحمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة والممارسة، الامين للنشر والتوزيع، صنعاء، ط2، 2014، ص 509، ص 511.

وحتى يكون من الممكن تدنيته هذه الدالة، فإن مشكلة صانعي السياسة تكمن في اختيار أدوات السياسة الاقتصادية المناسبة التي تجعل دالة التكاليف في أدائها، أي ما هو المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي أو ما هي نسبة الضرائب على الدخل والأرباح المناسبة، ثم ما هو الحجم الأمثل لمعدل نمو عرض النقود، بيد أن هذه النظرية تعرضت لانتقادات، كالانتقاد المتعلق بالسلوك الفعلي لصناع السياسة، والذين في حقيقة الأمر يعملون لتعظيم المنفعة الخاصة بهم وليس على تعظيم المنفعة العامة للمجتمع؛ بمعنى آخر إن هدف صناع السياسة هو اختيار أدوات السياسة الاقتصادية المثلى التي تحقق الأهداف الاقتصادية التي من شأنها تعظيم أصوات الناخبين وتبقيهم في السلطة لفترة أطول، وبهذا تصبح دالة الخسارة الاجتماعية من وجهة نظرهم دالة الخسارة في حجم التصويت للسياسيين:

$$LOS = \gamma_0 + \gamma_1(\mu - \bar{\mu})^2 + \gamma_2(\pi - \bar{\pi})^2 + \gamma_3(\hat{Y} - \bar{Y})^2$$

حيث **LOS**: حجم الخسارة في حجم التصويت بالنسبة لصناع السياسة كمقياس للخسارة الاجتماعية، وهي

خسارة ناجمة عن انحراف الأهداف الاقتصادية المحققة عن مستوياتها المرغوبة

γ_0 : تمثل تأثير العوامل السياسية الأخرى على حجم الخسارة في التصويت

تكشف هذه الدالة عن اعتبارات ذات الصلة بنظرية الاختيار العام أهمها البصيرة القاصرة للناخبين بمعنى ضعف الرؤية المستقبلية للناخبين، والتي تعكس سلوكهم الذي يتأثر كثيرا بحالة الاقتصاد في فترة الانتخابات عند الإدلاء بأصواتهم، حيث تتوقع هذه النظرية أن سلوك الناخب يتأثر بمعدل البطالة (حالة النشاط الاقتصادي) أكثر من معدل التضخم (حالة عدم الاستقرار الاقتصادي)، وبهذا فإن الإستراتيجية المثلى لصناع السياسة وفقا لهذا السلوك المتوقع من الناخب هو الاهتمام بزيادة النشاط الاقتصادي، أي زيادة الإنفاق العام قبل فترة الانتخابات بغية تخفيض معدل البطالة؛ وهذا يعني أن صانع السياسة لا يأبه بتخفيض معدل التضخم قبل فترة الانتخابات، وبالتالي لا يفضل إتباع سياسات اقتصادية انكماشية لمجابهة التضخم، ويقنع الناخب بعدم خطورة المشكلة أو انه ليس مسؤولا عنها وإنما هي محصلة أخطاء سابقة، وسيفضل تطبيق سياسات اقتصادية توسعية من شأنها أن تقلل حجم الخسارة في التصويت، بحيث يلجأ إلى زيادة الإنفاق وتمويله بالعجز بدلا من إرهاب الناخبين بمزيد من الضرائب؛ ووفقا لهذا النمط من سلوك صناع القرار، فانه من المتوقع تحيزهم نحو خلق عجز في الموازنة العامة قبل فترة الانتخابات من أجل تخفيض حجم الخسارة في التصويت.¹

إن فن البرنامج الاقتصادي لأي دولة، يحدد أدوات سياستها الاقتصادية وكيفية تنفيذها في الاقتصاد، غير أن الأدوات المالية للسياسة الاقتصادية ظلت حتى الوقت الحاضر من أهم مكوناتها الرئيسية التي تفسر النشاط المالي للدولة، والذي يعد من أهم الأدوار التي تبرز حجم مسؤولية الدولة في الاقتصاد.

¹ محمد أحمد الافندي، المرجع السابق، ص ص 512-513.

الفرع الثالث: الحاجات العامة كمحدد لنطاق النشاط المالي للدولة

عند تحديد حجم ونطاق النشاط المالي للدولة يتحدد لنا مقدار تدخلها في النشاط الاقتصادي، إذن ماذا نقصد بهذا النشاط وما أهم محدداته؟

أولاً: مفهوم الحاجات العامة

إن سبب عيش الفرد في مجتمع لحاجته له، حيث أن (هيغ والتون Hag Walton) قد أقر أن أحسن الأنظمة المالية العامة هي: "تلك التي تؤمن الحد الأعلى من المنافع لأفرادها نتيجة للعمليات الاقتصادية المتعددة وفق سياسة تلك الأنظمة"، فتلك المنافع تتحقق بفضل إشباع حاجاتهم، حيث أن هذه الحاجات الإنسانية تنقسم إلى حاجات فردية وحاجات جماعية أي عامة.¹

إذن فباعتبار الحاجات العامة نوع من الحاجات الإنسانية فهي ترتبط في شكلها وخصائصها ومضمونها بالمرحلة التي بلغها المجتمع في تطوره، ودرجة حضارته، لذلك نجد أن هذه الحاجات الإنسانية في معظمها ذات طابع اجتماعي واقتصادي فهي تستمد وجودها من المجتمع ذاته، وتتأثر بمختلف الأوضاع السائدة فيه. فإشباعها يتم بصورة جماعية، كالحاجة إلى الدفاع والأمن الداخلي، يتطلب تضافر جهود أفراد المجتمع كوحدة مترابطة يقوم بها النشاط العام عن طريق المالية العامة، إذن يمكن تعريف الحاجات العامة على أنها: "تلك الحاجات التي تقوم الدولة (ممثلة في السلطة العامة) بإشباعها عن طريق الإنفاق العام".²

ثانياً: مفهوم النشاط المالي وعلاقته بالحاجات العامة

جوهر النشاط المالي الذي تقوم به الدولة هو حصولها على موارد نقدية وإنفاقها - كما يتضح - لا يقصد لذاته، وإنما هو وسيلة الدولة للقيام بالخدمات التي تشبع الاحتياجات الضرورية لإفراد المجتمع، أي أن ظاهرة الدولة كتنظيم اجتماعي يعني وجودها كسلطة منظمة تؤدي دوراً هاماً، من خلال سيطرتها على بعض الموارد البشرية والمادية في المجتمع للقيام بالخدمات العامة التي تهدف إلى إشباع ما يسمى اصطلاحاً بالحاجات العامة. وما يعتبر من قبيل الحاجة العامة يتحدد اجتماعياً، ومن ثم تاريخياً، إذ هو يتوقف أولاً على التكوين الاجتماعي ويتوقف ثانياً على طبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الوطني في تطوره.³

فمجموع الحاجات العامة التي يتطلب من الدولة إشباعها يمثل محور نشاطها المالي والاقتصادي، بحيث يتمثل هذا النشاط في قيام الدولة بصرف النفقات العامة، ويستدعي ذلك حصولها على إيرادات عامة بالقدر الكافي لتغطية هذه النفقات، ويقتضي مقابلة النفقات العامة بالإيرادات العامة من الدولة أن تضع خطة (برنامج) محددة تتضمنها وثيقة، اصطلاحاً على تسميتها "الموازنة العامة"، تتضمن تقدير تفصيلي لإيرادات ونفقات الدولة لفترة مقبلة وهي عادة سنة، فتشكل النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة مكونات النشاط المالي وهي أهم الموضوعات الأساسية لعلم المالية العامة بحيث أن تكيفها بما يقضي تحقيق الأهداف المنشودة يشكل ما يعرف بالسياسة المالية وهو محور دراستنا وهو ما سنتطرق إليه الآن.

¹ الزبيدي عبد الباسط علي جاسم، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2015، ص 18

² طاقة محمد، العزاوي هدى، إقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ط2، ص 15.

³ دويدار محمد، دراسات في الاقتصاد المالي: النظرية العامة في مالية الدولة، المرجع السابق، ص 18-19.

المطلب الثاني: ماهية السياسة المالية

تحدد الحكومة (السلطات المالية) مجموعة من الإجراءات والقرارات المالية، فتستخدم مختلف الأدوات التي تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي ضمن سياساتها الاقتصادية، وبالتالي التأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية بأسلوب يكفل لها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، كل هذا المسار يحدد بطبيعة الحال مدى قدرة الدولة على إشباع الحاجات العامة من خلال تكييف إنفاقها العام مع إيراداتها العامة ضمن ما يعرف بالسياسة المالية. فما هي هذه السياسة؟ وما مضمونها؟

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها التاريخي

إن مفهوم السياسة المالية يعكس تطورات وحاجات المجتمع، لذا نجد أن الفكر المالي قد مر في تطوره بحثاً عن مقصود هذا المفهوم بعدة مراحل، نتيجة لتطور الأفكار والأحداث التي تفسر دور الدولة في النشاط الاقتصادي، لذا سنحاول من خلال هذا العنصر ذكر التأسيس النظري لهذا المفهوم وتتبع تطوره التاريخي.

أولاً: مفهوم السياسة المالية

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلاً من المالية العامة وميزانية الدولة، حيث ترجع لفظ "السياسة المالية" إلى كلمة فرنسية قديمة FISC وتعني حافظة النقود أو الخزانة¹، وقد تعزز استخدام هذا المصطلح الأكاديمي على نطاق واسع بنشر كتاب "السياسة المالية ودورات الأعمال" للبروفيسور Alain. H. HANSEN*، حيث ارتبط مفهوم السياسة المالية مع المالية العامة تاريخياً لتنظيم إيرادات الدولة ونفقاتها، لكن خلال الحرب العالمية الثانية استخدم تعبير السياسة المالية بدل المالية العامة ليعني استخدام الإيرادات والنفقات والدين العام لتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي والحيلولة دون حدوث تضخم اقتصادي². إذن إذا كانت المالية العامة تهتم بتحليل المبادئ النظرية العامة التي تحكم النشاط المالي للدولة على مستوى مجرد ينطبق بشكل ما على أي بلد، فإن السياسة المالية تتناول تطبيق تلك المبادئ على المشكلات المتعددة، حيث تركز على بلد معين، يتم أخذ المشكلات الرئيسية فيها والمناخ الفكري بها بعين الاعتبار لحل تلك المشكلات وتنظيم النشاط المالي لحكومتها³.

وفي هذا الإطار تم تقديم العديد من التعريفات لمفهوم السياسة المالية في الفكر المالي نذكر على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر ما يلي:

¹ الجمل هشام مصطفى، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006، ص 06.

* Alvin Harvey Hansen آلفن هارفي هانسن اقتصادي أمريكي ولد عام 1887 عين كأستاذ في جامعتي مينسوتا وهارفرد، عمل على الموازنة ما بين النظريات الاقتصادية والحاجات الأساسية للشعب، فاستطاع أن يطور نظرية الاقتصاد الكينزي، وشغل عدة مناصب استشارية في حكومة فرانكلين روزفلت، فكان له تأثير كبير في سياسة الحكومة حول الاعتمادات المرصودة لإعادة النشاط إلى الاقتصاد الأمريكي، توفي عام 1975.

² حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، دار أمانة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 205.

³ النجار عبد الهادي علي، السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر والفكر الإسلامي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص 53.

تم تعريفها على أنها "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها"¹.

كما تم تعريفها على أنها: "استخدام الدول لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتقه من عقائد وفي حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ في عين الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي؛"

والسياسة المالية كبرنامج تخطيطه وتنفذه الدولة عن عمد، مستخدمةً فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، تحقيقاً لأهداف المجتمع- اصطلاح علمي حديث نسبياً- حيث لم يستخدم هذا التعريف قبل أزمة الكساد العالمي الكبير، ومع ذلك فلقد كانت هناك مجموعة متكاملة من أسس السياسات المالية وان لم تعرف بهذا الاسم².

فالساسة المالية تعد "إحدى فروع السياسة الاقتصادية، وتهدف إلى استخدام الإنفاق الحكومي، والضرائب، والمدفوعات التحويلية، كأدوات لضبط النشاط الاقتصادي عن طريق الحكومة وتحقيق الأهداف الاقتصادية الأساسية، والتي من أهمها تحقيق مستوى الناتج القومي الصافي عند مستوى التوظيف الكامل دون أن يصحب ذلك تضخم"³.

ومن أهم التعريفات للسياسة المالية هو التعريف الذي قدمه الدكتور عبد المنعم فوزي والذي عرفها على أنها: دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، فهي تتضمن تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذا تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة، في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني، ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني، وكذلك من أهدافها تحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة للمواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع، والإقلال من التفاوت بينهم في توزيع الدخل والثروات⁴.

إن السياسة المالية هي أحد فروع السياسة الاقتصادية العامة وتتمثل في الإجراءات المالية التي تتخذها الدولة عند تدخلها في أوجه النشاط الاقتصادي، باستخدام أدوات المالية العامة (الإيرادات والنفقات العامة، الموازنة العامة) لحل المشكلات وتحقيق الأهداف المرغوبة حسب مستوى درجة تقدمها ونموها الاقتصادي، كإحداث التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

¹ الوادي محمود حسين، عزام زكرياء أحم ، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص182.

² دراز حامد عبد المجيد، السياسات المالية، الدار الجامعية طبع نشر وتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص ص، 15-16.

³ الحمداني رفاة شهاب، نظرية الاقتصاد الكلي: مقدمة رياضية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص259.

⁴ فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972، ص21.

ثانياً: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثاً عن مقصود مفهوم السياسة المالية بعدة مراحل، نتيجة لتطور أفكار وتوجهات المدارس التي تفسر دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فالمدرسة التقليدية ركزت على توازن الموازنة العامة منطلقه من فلسفتها في عدم تدخل الدولة في النشاط الحكومي، لكن بعد مجيء **جون مينارد كينز** اختلف دور السياسة المالية وطريقة أدائها في النشاط الاقتصادي إذ أصبحت أداة لحل المشاكل الاقتصادية بعد شرعنة مبدأ التدخل الحكومي في الاقتصاد¹، لذا سنتبع هذا التطور على النحو التالي:

1- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي: لقد كان الاقتصاديون الكلاسيك أمثال **دافيد ريكاردو**، و**جون ستيوارت ميل**، و**الفريد مارشال** يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائماً، وبما أن موارد المجتمع تستغل بأقصى كفاية، وتوظف توظيفاً كاملاً بصفة مستمرة، كانوا يؤمنون بـ:

- ❖ مبدأ حيادية السياسة المالية (انطلاقاً من عدم تدخل الحكومة في الميدان الاقتصادي)؛
- ❖ ضرورة الاحتفاظ بموازنة الدولة متوازنة².
- ❖ ورفض اللجوء إلى عجز الموازنة، إذ أصبح الأساس توازن الموازنة العامة بوصفها دليلاً على كفاءة الإدارة المالية؛

وقد كانت النظرية المالية الكلاسيكية نتيجة حتمية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي، الذي يقوم على أساس **قانون ساي للمنافذ**، ومدلول اليد الخفية **لآدم سميث** في بيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، وان حالات الاختلال في السوق مؤقتة فالتوازن يعود بشكل تلقائي³. فقانون ساي للأسواق والذي ينص على أن "العرض يخلق طلب مساوٍ له" يؤكد على وجود علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فكل زيادة في الإنتاج تؤدي إلى زيادة مساوية لها في الدخل النقدي حيث أن النقود وفقاً لهذا الفكر هي وسيط للتبادل، وان أي زيادة في الدخل النقدية تتحول للإنفاق على السلع والخدمات، أي أن كل زيادة في الإنتاج تخلق تلقائياً زيادة معادلة لها في الإنفاق (الطلب) لشراء هذا الإنتاج الجديد (العرض)⁴.

ولما كانت مصلحة المجتمع طبقاً لهذا الفكر هي مجموع مصالح أفرادها، فإنهم في إشباعهم لحاجاتهم الخاصة يحققون مصلحة المجتمع، وهذا ما يضمن للاقتصاد الوطني التوازن والاستقرار عند مستوى العمالة الكاملة، وبالتالي فإن **الدافع الفردي** هو أساس السياسة المالية لهذا الفكر، واقتصار دور الدولة على تحقيق الأمن والنظام هو الأساس الثاني أي **حياد الدولة وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي**، وترك الأفراد والقطاع الخاص يعمل بحرية، فإذا تأثرت قراراتهم الاقتصادية نتيجة للإنفاق الحكومي أو نتيجة لتحصيل الدولة

¹ الربيعي رجا، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 66.

² فوزي عبد المنعم، المرجع السابق، ص 21-22.

³ الربيعي رجا، المرجع السابق، 67.

⁴ الكفراوي عوف محمود، السياسة المالية والنقدية في ظل النظام الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية،

لإيرادات عامة أيا كان نوعها تعتبر سياسة مالية خاطئة وفقاً لوجهة نظر هذا الفكر التقليدي، بالإضافة إلى تبني سياسته المالية لمبدأ **التوازن الحسابي للموازنة العامة للدولة** حيث يتساوى جانب النفقات والإيرادات العامة مما يضمن تحقيق الحياد المالي للدولة، ونتيجة لهذه المبادئ فقد كانت أدوات ووسائل السياسة المالية الكلاسيكية كما يلي:¹

- الإنفاق العام لا يتعدى نطاقاً ضيقاً محدوداً وهو الإنفاق على الخدمات الأساسية (الأرامل الأربعة: الدفاع، الأمن الداخلي، العدالة والمرافق العامة) لأن الدولة في نظرها مدير سيء ومسرف.
 - تفرض الضرائب لتمويل الإنفاق العام بحيث يكون لها أقل أثر على الإنتاج والائتمان والاستهلاك والتوزيع-أي لا يؤثر في الاقتصاد ولا يعدل من المراكز المالية للممولين.
 - القروض كانت وسيلة استثنائية تلجأ إليها الدولة عن طريق سوق المال، وتستعين الدولة في سدادها للقروض بحصيلة الضرائب، فإن هذه القروض اختياراً لضريبة مستقبلية بدلاً من الضرائب الحاضرة .
 - أما بالنسبة للتمويل التضخمي فلم تلجأ إليه الدول في هذه المرحلة، حيث كانت النقود سلعية.
- ولقد أثبتت الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من أزمات اقتصادية عدم مقدرة هذه السياسة المالية في معالجة التقلبات الاقتصادية الحادة، وفشلها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوب فيها، بل إن التمسك بها ألحق ضرر بالغ باقتصاديات الدول الرأسمالية (كالتضخم والكساد)، خصوصاً أزمة الكساد العظيم، وبهذه الظروف أثبتت فشل آلية السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي، وهيأت المجال لظهور الأفكار الكينزية وسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والتصريح بفعالية السياسة المالية.

2- السياسة المالية في الفكر الكينزي: لقد كان هجوم كينز خلال **الثلاثينات** من القرن الماضي على الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية استناداً منطقياً، حيث انتقد معظم المبادئ الاقتصادية الكلاسيكية في كتابه النظرية العامة للاستخدام والنقود والفائدة 1936 على النحو التالي:²

- انتقد قانون ساي للأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج والدخل ومستوى التوظيف، حيث أقر كينز على أن العجز في الطلب الكلي هو الذي سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات، فركز على مفهوم الطلب الكلي كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني؛

➤ برهن على إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التوظيف؛ أي حدوث توازن عند مستوى أكبر أو أقل من التوظيف الكامل، حيث تظهر الفجوات التضخمية والانكماشية التي تتطلب اتباع سياسة مالية تؤثر في الطلب الكلي الفعال؛

- أكد عجز الأساليب والسياسات التي افترض الكلاسيك قدرتها على العودة دائماً بالنشاط الاقتصادي إلى مستوى التوظيف الكامل، والحيلولة دون حدوث الضغوط التضخمية أو ظهور البطالة الإجبارية؛

¹ الكفراوي عوف محمود، المرجع السابق، ص ص 152-153.

² دراز حامد عبد المجيد، **السياسات المالية**، المرجع السابق، ص ص 29-30 (بتصرف).

➤ أوضح كينز خرافة اليد الخفية التي نادى بها الكلاسيك حيث أكد وجود كثير من التناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وإن الفرد في سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة ليس دائماً ذو سلوك اقتصادي رشيد، ومادام الأمر كذلك فإن تدخل الدولة في بعض النشاطات يكون أكثر رشداً من الأفراد؛

➤ وهنا ألقى كينز على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الاقتصادي، بكل ما يتاح لها من أسلحة السياسات الاقتصادية عامة والسياسات المالية بصفة خاصة.

➤ فنأدى كينز بضرورة تدخل الدولة للخروج من أزمة الكساد بإتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق العام وخاصة الموجه إلى الرفع من القدرة الشرائية للأسر، حتى يكون طلبهم على السلع والخدمات فعالاً، لرفع الطلب الكلي الفعال إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل؛

➤ فأكد أن تعويض النقص في الطلب الكلي ضروري للخروج من الأزمة، حتى لو أدى ذلك إلى عجز في الموازنة العامة، لذلك دافع بقوة عن سياسة التمويل بالعجز ووصفها كسياسة ملائمة في سنوات الكساد¹. وبهذه الانتقادات تطور الفكر الاقتصادي، فأدى إلى تقبل فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد فتوسع نشاطها، وتغيرت ملامح السياسة المالية في هذه المرحلة (الفكر الكينزي) حيث تميزت ب:²

✓ انتقاد الحياد المالي للدولة، وأصبح مطلوباً وضرورياً تدخلها في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار وضمان استمرار التنمية..

✓ رفض فكرة التوازن الحسابي لميزانية الدولة واستخدام أساليب التمويل بالعجز والفائض وفقاً لمتطلبات النشاط الاقتصادي وأصبح العجز الموازي كسياسة مالية جديدة.

وبذلك أصبحت السياسة المالية تلعب دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3- السياسة المالية ضمن نموذج هانسن وزملائه (أتباع كينز): أظهرت النظرية العامة لكينز فكراً اقتصادياً ومالياً جديداً، انبثق عنه أسس جديدة للسياسة المالية خلال فترة الأربعينيات، حيث شارك في هذا الفكر وتطويره علماء الاقتصاد المشهود لهم منهم هانسن Alvin Hansen وهيكس Hicks سامويلسون Samuelson ومسجريف Musgrave.... وغيرهم، حيث أفاض "هانسن" وزملاءه في تحليل أدوات السياسة المالية وإمكانياتها محاولين إرساء قواعد لها تحت أسماء المالية التعويضية، والمالية الوظيفية حيث:

➤ كانت مساهمة Hansen في تطوير مفهوم السياسة المالية من خلال ندوة السياسة المالية التي أجريت في هارفرد خلال أواخر سنة 1930، المحرك الرئيسي والأساسي للفكر الجديد في الولايات المتحدة؛

➤ حيث أفاض Hansen في تحليل نظرية كينز مستخدماً معادلة الدخل الوطني ليستعرض محددات التوازن المستقر للاقتصاد الوطني وليقارن نقطة التوازن بمستوى التوظيف الكامل، حتى يتمكن من تحليل النشاط الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع³.

¹ الدعي عباس كاظم ، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص55 (بتصرف).

² الجمل هشام مصطفى، المرجع السابق، ص57.

³ بالاعتماد على:

* الكفراوي عوف محمود، المرجع السابق، ص155.

* دراز حامد عبد المجيد، المرجع السابق، ص31.

➤ فهذا التحليل للنظرية جعل الفكر الجديد يوجب على الحكومة في حالات ظهور الركود أو الكساد أن تسارع بإستخدام السياسات المالية التي تؤثر على مكونات الطلب لتؤدي إلى رفع منحناه إلى أعلى؛
➤ فبعد أن اقترح كينز فكرة الإنفاق التعويضي خلال فترة الكساد العظيم 1929-1933 ويقصد به ذلك الإنفاق العام الذي يهدف إلى تعويض الانخفاض في الاستثمار الخاص، وهكذا تم النظر إلى دور السياسة المالية باعتبارها " مالية تعويضية" لأول مرة؛

➤ ولكن في ظل الاتجاهات التضخمية التي ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية وفترة ما بعد الحرب، تم الاعتراف أيضا بدور الحكومة لأداء مهام مكافحة التضخم، أي أقر الفكر الكينزي الجديد أنه في حالة ظهور بواذر التضخم يجب تسارع الدولة بإستخدام أدوات السياسة المالية، للتأثير على مكونات الطلب الفعال مما يؤدي إلى انخفاض منحني الطلب الكلي إلى أسفل، فتتقلص الفجوة التضخمية؛

➤ وبالتالي حدث الانتقال من المالية التعويضية إلى المالية الوظيفية المفهوم الذي جاء به " ليرنر" سنة 1943 حيث ينطوي مفهوم المالية الوظيفية على التطبيق البديل لسياسات العجز والفائض في الموازنة؛
➤ حيث إن المالية الوظيفية تهدف إلى ميزانية حكومية غير متوازنة من أجل تحقيق والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة، أما في ظل الدول المتخلفة فإنه يمكن تغيير مفهوم المالية الوظيفية ليشمل عجز الميزانية كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي، لأن المشكلة القائمة في هذه الدول لا تكمن في تحقيق حالة التشغيل الكامل وإنما تكمن في تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة¹.

إذن لقد حدد مسجريف أسس المالية الوظيفية كما أوضحها ليرنر A.P.Lerener* في شكل قواعد كما يلي:

القاعدة الأولى: هي أن تجعل الحكومة من أجل معالجة كل من التضخم والكساد معدل الإنفاق الكلي في المجتمع يتساوى مع معدل الأسعار الجارية، وتستطيع الحكومة تخفيض إجمالي الإنفاق عن طريق:

(أ) تخفيض نفقاتها العامة.

(ب) أو زيادة الضرائب بحيث ينخفض معدل إنفاق دافعي الضرائب.

(ج) أو بالوسيلتين السابقتين معاً.

وبنفس الأسلوب تستطيع الحكومة أن تزيد من مستوى الإنفاق الكلي، لكن بطريقة معاكسة.

القاعدة الثانية: أن تقترض الحكومة لتخفيض كمية النقود وزيادة كمية السندات الحكومية (تخفيض درجة السيولة)، أما إذا لم تكن ترغب في ذلك فيمكنها تمويل نفقاتها بطبع المزيد من اوراق النقد.

¹ معط الله أمال، اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غ. منشورة): تخصص اقتصاد كمي، جامعة ابي بكر بلقايد جامعة تلمسان، 2014/2015، ص19.
ليرنر اقتصادي بريطاني روسي المولد (1903-1982)، التحق بكلية لندن للاقتصاد عام 1929 وأقام مع كينز عام 1935 بجامعة كامبريدج، يرجع له الفضل في استخدام السياستين المالية والنقدية كأداتين مزدوجتين، كما طور نظرية التمويل فساها بالتمويل الوظيفي بناء على مبدأ الطلب الفعال.

ويمكن اجمال أدوات ووسائل هذه السياسة المالية فيما يلي:

- ✓ الضرائب والقروض: وتبدلت النظرة إلى الضرائب والقروض وأصبحت تتخذ في الكثير من الأحيان وسيلة لا لمجرد الحصول على إيراد مالي للموازنة العامة للدولة فحسب، بل لتحقيق غايات وأهداف متعددة.
- ✓ زيادة الإنفاق العام: اتسعت دائرة الخدمات العامة فازداد الإنفاق وتعددت أهدافه وآثاره وتغير هيكله.
- ✓ اتخذت الموازنة العامة للدولة طابعاً وظيفياً فلم تعد تهدف إلى مجرد إيجاد توازن حسابي بين جانبي الإيرادات والنفقات العامة، بل أصبحت تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي.
- ✓ التأثير على درجة السيولة النقدية بخفض كمية النقود بواسطة الاقتراض من الجمهور وإصدار السندات الحكومية أو زيادة كمية النقود بالإصدار النقدي¹.

ولكن سرعان ما كشفت الأحداث والتجارب في اقتصاديات الدول المتقدمة عن كثير من التناقضات في السياسات المالية التي اتخذت من نموذج Hansen أساساً لصياغتها، حيث ازداد حجم البطالة الإجبارية منذ أوائل الخمسينات مع ازدياد مستمر في مستويات الأسعار بتلك الدول، كما بدى واضحاً منذ اللحظات الأولى لتطبيق هذه السياسات المالية في الدول النامية فشلها في تحقيق ما هدفت إليه.

فلقد عجز هذا النوع من التحليل الاقتصادي عن تقديم تشخيص سليم لأسباب التضخم، وبالتالي فقد تعذر الوصول إلى أسس سليمة للسياسات المالية المثلى، وذلك أن نموذج هانسن تم التحليل فيه بالأسعار الثابتة وإغفاله لجانب العرض الكلي تماماً، وكأن هذا النموذج هو مقلوب قانون ساي للأسواق، أين عجز عن تتبع أثر التغيير في تكاليف عوامل الإنتاج وخاصة الأجور النقدية، وبإغفال منحنى العرض الكلي في الدول النامية تعذر تحليل مرونة الجهاز الإنتاجي بها، واستحال إعطاء هذا العامل القدرة على رسم السياسات الاقتصادية².

4- السياسة المالية في الفكر الحديث (نموذج واينترروب): تميزت السياسة المالية في الخمسينيات

بالاهتمام بجانب العرض، حيث كانت الخطوة الأولى لتطوير أسس السياسات المالية في الفكر المعاصر هو فهم صادق للمتغيرات والمحددات الحقيقية للنشاط الاقتصادي، وهذا ما تكفل به نموذج واينترروب * حيث أشار إلى:

- أن الفكر الكينزي التقليدي الممثل بنموذج خط⁰45 نموذج IS-LM قد تجاهل عوامل جانب العرض، حيث استبعد عنصرى السعر والأجر النقدي بالرغم من إدراجه للفجوات التضخمية والانكماشية؛
- لذلك اهتم واينترروب بتطوير نموذج " العرض الكلي-الطلب الكلي"، ليقدّم تمثيلاً جيداً وجديداً لأفكار كينز بعد تمديده لتحليل قضايا الاقتصاد الكلي المهمة مثل النمو والتوزيع .
- فقام واينترروب بتطبيق أسس اقتصاد جزئي جديدة تتوافق مع النظرية الكينزية للعمالة وذلك بدمج المعلمتين المتمثلتين في السعر والأجر النقدي؛

¹ الكفراوي عوف محمود، المرجع السابق، ص ص 157-158.

² دراز حامد عبد المجيد، المرجع السابق، ص ص 37، 40.

كُليوت روي وينتراب هو عالم رياضيات وخبير اقتصادي أمريكي، ولد عام 1943 في مدينة نيويورك. عمل منذ عام 1976 أستاذ علوم الاقتصاد بجامعة ديوك، مهتم بالسياسات الاقتصادية ويعد من أنصار المذهب الدخلي.

➤ اقترح إضافة إلى السياسات الكينزية التقليدية لإدارة الطلب سياسة المداخل لمعالجة التضخم.
➤ ربط نظرية العمل والإنتاج مع نظرية القيمة والتوزيع عبر دالة العرض الكلي والتي يمكن اشتقاقها من منحني العرض للمؤسسة.

➤ إحدى المزايا الهامة في نموذج واينتروب التوازن عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل لا يعني بالضرورة عدم ظهور التضخم (كما في نموذج Hansen) أي كشف عن احتمال حدوث التضخم قبل مستوى العمالة الكاملة، بل واحتمال ازدياد حدة التضخم مع استمرار ارتفاع حجم البطالة الإجبارية. وبالتالي فإن استخدام سياسة مالية خاطئة بناء على قواعد المالية التعويضية مثلاً قد تؤدي إلى أضرار جسيمة. لذلك فإن الجهود لتطوير أسس السياسة المالية في الفكر المعاصر اتجهت نحو إعادة صياغة المالية الوظيفية بأسلوب أكثر عمقا وعلى أسس عملية سليمة، بحيث توجهت كافة أدوات السياسة المالية للتأثير على متغيرات كل من منحني العرض الكلي ومنحني الطلب الكلي (وليس الطلب الكلي فقط أو العرض الكلي فقط) التي لها علاقة مباشرة بالمشاكل الاقتصادية المعاصرة في كل دولة على حدة¹.

الفرع الثاني: أنواع السياسة المالية وأهدافها

بعد الاعتراف بالفكر الكينزي الذي اقر على ضرورة تدخل الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية لمعالجة الأزمة، بدأت الإسهامات الفكرية تبرز أهمية هذه السياسة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق العديد من الأهداف حسب آلية عملها سواء بشكل توسعي أو انكماشى.

أولاً: أنواع السياسة المالية

يمكن تقسيم السياسة المالية حسب آلية عملها وهدفها إلى:

1- السياسة المالية التوسعية: عندما يعجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلي المتاح من السلع والخدمات في الاقتصاد (التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل)، يعني ذلك ضرورة تحفيز الطلب الكلي لسد الفجوة القائمة، وهنا تلجأ الحكومة إلى السياسة المالية التوسعية من خلال تفعيل السياسة الضريبية بتخفيض الإيرادات الضريبية أو السياسة الإنفاقية بزيادة حجم الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب الكلي أو كليهما معاً.

2- السياسة المالية الانكماشية: عندما يكون الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي ويكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، عندها يتولد في الاقتصاد ضغوط تضخمية ترفع المستوى العام للأسعار نحو الأعلى، وهنا تلجأ الحكومة إلى السياسة المالية الانكماشية لمحاولة امتصاص هذه الضغوطات، من خلال تفعيل السياسة الضريبية برفع مستوى الضرائب أو السياسة الإنفاقية بخفض حجم الإنفاق العام، وبالتالي خفض مستوى الطلب الكلي وخفض القدرة الشرائية في المجتمع².

¹ دراز حامد عبد المجيد، المرجع السابق، ص 42، ص 54 .

² النور إباد عبد الفتاح، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة- التحليل الاقتصادي الجزئي-، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2013، ص272.

ثانياً: أهداف السياسة المالية

تستخدم الدول السياسة المالية لتحقيق جملة من الأهداف، تختلف من دولة إلى أخرى حسب درجة تقدمها ونموها الاقتصادي وفي حدود إمكانياتها المتاحة، لذا يمكن ذكر أهم الأهداف التي تسعى السياسة المالية لتحقيقها في ما يلي: ¹

- 1- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** ويعد الهدف الرئيسي للسياسة المالية بالدول المتقدمة (سنذكره لاحقاً).
- 2- **تحقيق التنمية الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي:** إن السياسة المالية تلعب دوراً إيجابياً بناءً في تعجيل التنمية الاقتصادية، والارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، من خلال تسخير كل إمكانياتها لتوفير الموارد اللازمة لتمويل برامج التنمية، حيث يعد هذا الهدف الرئيسي للسياسة المالية بالدول النامية، بحيث تعتمد خطة التنمية بها أساساً على كل من القطاعين العام والخاص، غير أن دور القطاع العام فيها أبرز وأكثر وضوحاً، أي تمنح التمويلات اللازمة للاستثمارات العامة، فعموماً فإن السياسة المالية تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة هذه الاستثمارات باستخدام آلياتها المالية كزيادة الإنفاق الحكومي، مما يؤدي إلى زيادة الدخل عبر عمل (المضاعف) ومن ثم تحفيز الطلب الكلي الفعال وزيادة الناتج .
- 3- **إعادة توزيع الدخل وتخصيص الموارد:** يعتبر توزيع الدخل من الأهداف المهمة للسياسة المالية والتي تعمل على إقلال التفاوت الطبقي بين الأفراد، وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك عن طريق إحداث تغييرات في أنواع ونسب الإنفاق الذي تستفيد منه طبقات الدخل المختلفة، وكذا في الضرائب التي تجبى من الأفراد في مختلف شرائح الدخل، كما تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية وذلك بتوزيع وتوجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات للموارد التي بحوزة المجتمع.
- 4- **تحقيق استقرار الأسعار:** تلعب السياسة المالية دوراً كبيراً في تحقيق استقرار الأسعار، حيث تتبع الحكومة سياسة انكماشية عند مواجهة الاقتصاد للتضخم، وذلك من خلال خفض الإنفاق الحكومي خاصة الاستهلاكي منه مع عدم التعرض إلى بنود الإنفاق المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية، لما لهذا الإجراء من تخفيض مستوى الطلب الكلي وانخفاض عرض النقد وارتفاع القوة الشرائية للنقود.
- 5- **تحقيق مستوى التشغيل الكامل:** يختلف دور السياسة المالية في تحقيق هذا الهدف بين الدول المتقدمة والدول النامية، فبينما تهدف السياسة المالية في الاقتصاديات المتقدمة ذات النظام الرأسمالي إلى تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه، وكذا مساندة لسد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى الدخل نتيجة نقص الطلب الكلي الفعال (أي تقوم حكومات هذه الدول بتكثيف مستويات وأنواع النفقات والإيرادات العامة بما له اثر في مستويات الدخل الوطني وبالتالي العمالة)، لكن في الدول النامية تبرز أهمية هذا الدور في كون الاستثمار العام هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع، فيصبح لزاماً على حكومات هذه الدول أن تسخر كل الإمكانيات لتوفير الموارد المالية اللازمة للاستثمارات العامة، ومن ثم تبرز أهمية إنفاق القطاع العام في تحقيق التوظيف.

¹ بالاعتماد على: * فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، المرجع السابق، ص 29، 36، ص 381.

* الربيعي رجاء، المرجع السابق، ص 69-70

6- تحقيق مستوى أمثل من الإشباع الاستهلاكي الكلي: باعتبار الاستهلاك هو غاية النشاط الاقتصادي ومحركه، فإن النشاط المالي للدولة يستطيع عن طريق تكييف الحكومة لسياساتها الانفاقية والضريبية، أن يساهم بدوره في تكييف نمط الاستهلاك (الأنواع والكميات من السلع والخدمات التي يستهلكها مختلف الأفراد)، وذلك بالحد من تلك الاشباعات الفردية المنخفضة نسبياً، والعمل على توسيع دائرة الاشباعات الفردية المرتفعة نسبياً، أي يولد منافع إضافية كافية، وبالتالي يضاعف من الإشباع الاستهلاكي الكلي.

الفرع الثالث: محددات السياسة المالية

باعتبار السياسة المالية أداة مهمة لاستقرار الاقتصادي، كان من المهم أن يراعي صانعي السياسة فيها نقطتين مهمتين عند صياغتها، هما اثر العوامل المؤثرة فيها، والتوقيت المناسب لتعديلاتها، أي مراعاة الفجوات الزمنية المرتبطة بالسياسة، والتي تعد من أهم الشروط التي تجعلها أكثر فعالية في تحقيق الاهداف.

أولاً: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

هناك عوامل متعددة تؤثر وتتأثر بالسياسة المالية لعل من أهمها:

➤ **تأثير درجة التقدم الاقتصادي:** تتأثر السياسة المالية المطبقة في أي دولة بدرجة تقدمها الاقتصادي، وبالنظر لأدواتها والتمثلة في النفقات العامة، فإن الدول ذات البنيان الاقتصادي المتقدم تستطيع أن تتفق مبالغ ضخمة وذلك لارتفاع دخلها الوطني، واتساع نطاق الحاجات العامة التي تستطيع إشباعه، في الوقت الذي تكون فيه النفقات العامة منخفضة في الدول المتخلفة، لضآلة حجم دخلها الوطني، وضيق نطاق حاجاتها العامة¹، كما يؤثر مستوى التقدم الاقتصادي على الاستقطاع الضريبي حيث يزداد بصفة عامة في الدول المتقدمة عن النامية، حيث أن هذه الأخيرة بالإضافة إلى انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي، تتصف سياستها المالية من ناحية إيراداتها بجمود أنظمتها الضريبية وسيادة الضرائب غير المباشرة، وانخفاض كفاءة جهازها الإداري الضريبي وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي².

كما توجد بعض المحددات التي تؤثر على السياسة المالية نوجزها فيما يلي:³

- مستوى الوعي الضريبي في البلد فكلما كان الوعي كبيراً أدى إلى حصيلة أوفر للضريبة.
- مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها.
- وجود سوق مالي يفتح المجال أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة
- وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية.
- تأثير الوقائع والأحداث السياسية الهامة (كالاضطرابات والحروب) وانعكاساتها على السياسة المالية.
- وجود نظام سياسي قوي يطبق سلطته المالية بكل شفافية وموضوعية.

¹ خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 74.

² طاقة محمد، العزاوي هدى، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 128-129

³ بالاعتماد على : (بتصرف)

➤ الدراوسي مسعود، المرجع السابق، ص 67.

➤ حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 186-187.

ثانياً: فعالية السياسة المالية

تقوم الحكومة بعدد من الوظائف وهي وظيفة التخصيص والتوزيع ووظيفة الاستقرار، وتتعلق وظيفة التخصيص بدور الحكومة في توفير السلع التي تختلف منافعها الاجتماعية عن المنافع الخاصة، وتتضمن مثل هذه السلع الدفاع الوطني والتعليم والصحة وتنفيذ العقود.... الخ، وقد تكون الحكومة قادرة على تقديم هذه السلع بطريقة أكثر كفاءة من القطاع الخاص. وتتصل وظيفة التوزيع بتوزيع الدخل والثروة، حيث ان اقتصاد السوق قد يفشل في تقديم توزيع عادل لهما، ولذلك لا مفر من التدخل الحكومي لتحقيق عدالة التوزيع؛ أما وظيفة الاستقرار فإنها تتعلق باستخدام السياسة المالية لتحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار ومعدل مناسب للنمو الاقتصادي، أي استخدام أدواتها للتأثير في الاقتصاد الوطني، حيث يقصد بفعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار مدى قدرتها على مواجهة المشاكل والأزمات الاقتصادية، ومدى قدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي (خصوصاً التأثير على سوق الإنتاج) أي أثر السياسة المالية بشقيها التوسعي والانكماشى على منحنى (IS) ¹ (وهذا ما سنتطرق إليه لاحقاً)؛

وعموماً سنقوم بذكر أهم الشروط التي تجعل من السياسة المالية أكثر فعالية وهي:

✓ **مراعاة الفجوات الزمنية المرتبطة بالسياسة المالية:** بحيث لا يكون زمن الفجوات الثلاث طويلاً ومتغير وهي فجوة الإدراك: وهي الفترة اللازمة لكي تدرك الحكومة حالة الاقتصاد، ومن ثم حاجته إلى إتباع سياسة معينة، فجوة الانجاز: أو التطبيق وهي الفترة ما بين فجوة الإدراك وبين البدء في تطبيق السياسة المختارة، فجوة الاستجابة: وهي الفترة اللازمة لكي يكون للسياسة المالية تأثيراً فعلياً ولموسماً على الاقتصاد، بحيث يشترط أن يتراوح زمن هذه الفجوات ما بين سنة و3 سنوات بدرجة تكفي لجعل السياسة فعالة؛

✓ **مراعاة تأثير مختلف العوامل النقدية على السياسة المالية:** كسعر الفائدة وكمية النقد، فإذا افترضنا أن صانعي السياسة المالية يرغبون في زيادة الإنفاق العام لتحفيز الطلب بتمويله عن طريق القروض، فإن الطلب عليها سيزداد ومن ثم ينشأ ضغط تصاعدي على أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الأثر التوسعي لزيادة الإنفاق الحكومي الإضافي على النمو².

✓ **وجوب التعرف على طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والضرائب من جهة، وبينها وبين الدخل الوطني من جهة أخرى:** بحيث يتركز التحليل على:

لـ تحديد الدولة لحصيلة الضرائب أولاً.

لـ استعداد الأفراد للإنفاق يتوقف على دخولهم المتاحة.

لـ تحليل أثر التغير في نسب الإنفاق العام والضرائب (بالزيادة أو النقصان) على الدخل

الوطني، بحيث يتوقف هذا التأثير على مدى إنفاق الأفراد على الاستهلاك والاستثمار³.

¹ مايكل ايدجمان، ترجمة: منصور محمد ابراهيم، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، السعودية، 1999، ص ص 517، 522.

² عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص 98-99.

³ غدير هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص

المطلب الثالث: مكونات السياسة المالية

تعتبر المالية العامة رافد أساسي لتطبيق أدوات السياسة المالية، فأجزائها ومكوناتها المتمثلة أساساً في النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة تستخدم من طرف السلطة المالية كأدوات لرسم وتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية، من خلال تطبيقها كسياسات مالية انكماشية أو توسعية -على شكل فروع-، وذلك حسب الخطة الاقتصادية العامة للبلاد، أي بمعنى أن أدوات السياسة المالية كثيرة ومتنوعة تتكئ على عناصر المالية العامة إنفاقاً وإيراداً، لكنها تختلف من بلد إلى آخر من حيث التطبيق.

الفرع الأول: المالية العامة كرافد أساسي لأدوات السياسة المالية

قبل حصر أدوات السياسة المالية وشرحها، لا بد من فهم أن النشاط المالي للدولة يتمثل في قيامها بصرف النفقات العامة، ويستدعي ذلك حصولها على إيرادات عامة بالقدر الكافي لتغطية هذه النفقات، ويقتضي هذا الأمر من الدولة أن تضع خطة (برنامج) محددة تتضمنها وثيقة، اصطلاح على تسميتها "الموازنة العامة"، فتشكل النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة أهم عناصر المالية العامة، بحيث أن تكيفها بشكل توسعي أو انكماشى بما يقتضي تحقيق الأهداف المنشودة يشكل ما يسمى بالسياسة المالية.

أولاً: النفقات العامة (الإنفاق العام)

1- تعريف النفقات العامة: جرى كتاب المالية العامة على تعريف النفقة العامة أو الحكومية باعتبارها: "كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة"¹. ومن خلال التعريف يتضح أن النفقات العامة تحتوي على ثلاث عناصر رئيسية هي: شكل النفقة العامة، القائم بالإنفاق، وغرض الإنفاق.

2- صور الإنفاق العام: للنفقات العامة صور متعددة ومختلفة من أهمها:²

1-2- الأجور والرواتب والمدفوعات التقاعدية: تعرف الأجور والرواتب بالمبالغ النقدية التي تقدمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة كثمن للخدمات التي يقدمونها، وعلى الدولة أن تراعي أسس معينة عند تحديد هذه المرتبات كمرعاة طبيعة العمل والأخذ بالمؤهل العلمي والفني؛ أما المدفوعات التقاعدية فهي المبالغ التي تقدمها الدولة بصورة دورية إلى الأفراد الذين سبق أن عملوا في أجهزتها المختلفة، ثم بلغوا السن القانوني الذي يجعل استمرارهم في الخدمة العامة صعباً.

2-2- القيام بمشتريات الدولة وتنفيذ الأشغال العامة: وتمثل أثمان الأدوات والمعدات والآلات التي تقوم الدولة بشرائها أو تخصيصها لإشباع الحاجات العامة. وفيما يخص تنفيذ الأشغال العامة تقوم الدولة بالاتصال والاتفاق مع مقاولين معينين من خلال الإعلان عن مناقصات.

2-3- الإعانات: تعتبر المنح والإعانات تياراً من الإنفاق تقرر الدولة دفعه إلى فئات اجتماعية معينة أو هيئات عامة وخاصة دون أن يقابله تيار من السلع والخدمات، وتقسم الإعانات إلى:

¹ يونس أحمد البطريق، دراز حامد عبد المجيد وآخرون، المالية العامة - الضرائب والنفقات العامة-، الدار الجامعية، مصر، دون سنة النشر، ص169.

² طاقة محمد، العزاوي هدى، المرجع السابق، ص ص49، 51.

أ- **الإعانات الداخلية:** وهي مبالغ نقدية تقدمها الدولة إلى الهيئات العامة المحلية لمساعدتها على القيام بواجباتها، أو لتغطية العجز المالي في ميزانيتها.... الخ، كإعانات الاجتماعية الممنوحة للعجزة.

ب- **المنح والإعانات الدولية:** وتتخذ الإعانات الممنوحة للعالم الخارجي أشكالاً متعددة، بحيث تكون مشروطة بشروط معينة أو غير مشروطة مثل الإعانات المقدمة إلى الدول الصديقة أو الشقيقة.

2-4- **أقساط الدين العام وفوائده:** القروض العامة عبء ثقيل على الموازنة العامة للدولة لما تتطلبه من تحميلها قيمة الفوائد السنوية، وتسديد المبلغ الأصلي المقترض نهاية الفترة الزمنية المحددة في شروط إصدار القرض العام، ومن الأهمية بمكان أن تعمل الدولة على التخلص ما أمكن من عبء ديونها العامة (أيا كان نوع هذه القروض وأجالها) وذلك بتخصيص الموارد المالية لخدمتها.

3- **تقسيمات الإنفاق العام:** تنقسم النفقات العامة إلى عدة أنواع من التقسيمات، وبوجه عام فإن أي نوع من أنواع الإنفاق العام (الحكومي)، يمكن وضعه على أساس ما نصت عليه أغلب الدراسات ضمن تقسيمات وضعية وأخرى علمية:

3-1- **التقسيمات العلمية (وفقاً للمعيار النظري):** ويقصد بالتقسيمات العلمية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير اقتصادية، وإدارية وتشمل هذه التقسيمات ما يلي: ¹

- ❖ حسب تكرارها الدوري في الميزانية: تقسم إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية،
- ❖ حسب آثارها الاقتصادية: تقسم إلى "نفقات منتجة وغير منتجة" و"نفقات حقيقية ونفقات تحويلية"،
- ❖ حسب الأهداف المرجوة: تقسم إلى نفقات إدارية ونفقات اجتماعية ونفقات عسكرية.... الخ.
- ❖ حسب الجهة الموجهة إليها الإنفاق الحكومي: فينقسم إلى الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري .

ونقدم فيما يلي شرح لأهم التقسيمات المتعلقة بالإنفاق العام حسب معيارين هما: ²

أ) **حسب معيار التأثير في الدخل الوطني:** ويقسم إلى:

لـ **الإنفاق الحقيقي:** وهي نفقات عامة تستخدمها الدولة كجزء من القوة الشرائية للحصول على سلع وخدمات مختلفة، بحيث تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج المحلي؛

لـ **الإنفاق التحويلي:** هي نفقات عامة ليس لها مقابل مباشر فهي تهدف إلى تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع، ولا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج المحلي بل تساهم في إعادة توزيع الدخل.

ب) **حسب معيار الجهة الموجهة إليها الإنفاق العام:** فيقسم إلى:

لـ **الإنفاق الجاري (نفقات التسيير):** وهي نفقات عامة تضمن السير الحسن للمرافق العامة، وتشتمل على نفقات الخدمات العامة، ومرتببات وأجور الموظفين التي تعد الجزء الأهم فيها، بالإضافة إلى سداد فوائد الديون العامة وكذا الإعانات والمدفوعات التحويلية.

لـ **الإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز):** وهي نفقات عامة تخصص لتكوين رأس المال، حيث تهدف إلى تنمية الثروة الوطنية، وتشتمل على إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتحويلات الرأسمالية إلى الداخل.

¹ عصفور محمد شاكر، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008، ص ص 279-280.

² عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص 107، 109.

3-2- التقسيمات الوضعية (المعيار العملي أو الوظيفي): يطلق على التقسيمات الوضعية للنفقات، أحيانا مسمى تبويب النفقات العامة، حيث تتناول تقسيماتها حسب ظهورها في وثائق موازنات الدول، إذ أن كل دولة من دول العالم ترتب نفقاتها بطريقة ما، تحكمها اعتبارات عدة منها اعتبارات سياسية أو إدارية أو وظيفية، والجدير بالذكر أنها تظهر بأرقام بشكل تفصيلي في الموازنات¹.

إذن من الجانب العملي والتطبيقي، تأخذ الدول بالتقسيمات الوضعية للنفقات العامة، استنادا إلى ظروف تاريخية معينة كما هو الحال بالنسبة لتقسيم النفقات العامة في الميزانية الانجليزية، أو إلى اعتبارات وظيفية كما هو الحال في ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية، أو إلى اعتبارات إدارية وعملية بصفة أساسية كما هو الحال بالنسبة لتقسيم النفقات العامة في الميزانية الفرنسية، وموضوعية وإدارية كما هو الحال في تقسيم النفقات العامة في الميزانية الجزائرية² (حيث سنقوم بذكر التقسيمات الأخيرة لاحقا في الفصل التطبيقي).

ثانيا: الإيرادات العامة

يقصد بالإيرادات العامة مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي³، وما يميز الإيرادات العامة أنها متنوعة ومتعددة المصادر، ولا يتسع المجال لتحليل كل نوع منها بالتفصيل، فالإيرادات العامة لا تخرج على أن تكون ثلاث أصناف كبرى ورئيسية ممثلة في:⁴

1- إيرادات ممتلكات الدولة (أموال الدولة): وتقسّم إلى الدومين العام والدومين الخاص.

2- الإيرادات السيادية العادية: وتشمل الضرائب والرسوم والإيرادات العادية الأخرى (الضريبة سنقوم بذكرها بشيء من التفصيل لاحقا).

3- الإيرادات غير العادية (الاستثنائية): هي القروض العامة (الداخلية والخارجية) والإصدار النقدي الجديد، بالإضافة إلى الإيرادات النفطية كعائد استثنائي تتحصل عليها الدول المصدرة للنفط.

ثالثا: الموازنة العامة

تمثل الموازنة العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة، إذ أنها تشمل بنود الإنفاق العام وكيفية حصول وتوزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات العامة، كما تعد من أهم الوثائق التي توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية.

1- تعريف الموازنة العامة: تعرف الموازنة العامة على أنها: "هي وثيقة مالية تتكون من مجموع الحسابات التي تفصل لسنة مدينة جميع الإيرادات وجميع الأعباء الدائمة للدولة"⁵.

¹ عصفور محمد شاكر، المرجع السابق، ص 286.

² زغدودي علي، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص ص 27-28.

³ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 115.

⁴ محيريق فوزي، دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي: دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة المالي، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2013/2014، ص 150. (بتصرف)

⁵ المعارك محمد عبد العزيز، شفيق علي، أصول وقواعد الموازنة العامة، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، السعودية، 2003، ص 14.

الموازنة العامة"هي تقدير مفصل ومعتمد من السلطة التشريعية، يقرر الإيرادات والنفقات النهائية للدولة، المحددة لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع"¹.

2- مكونات الموازنة العامة: هي جدول محاسبي تقديري، يكتسب صفة قانونية من القانون الذي يجيزه ويجعله إلزاميا، وهذه الإجازة المقدمة من السلطة تشمل تقديرات النفقات أولا، ثم تقديرات الإيرادات التي حددت لتغطيتها، إذن فالموازنة تشمل تقسيمات النفقات العامة والإيرادات العامة التي تختلف من دولة لأخرى².

3- أنواع الموازنات العامة للدولة: لقد شهد مفهوم الموازنة العامة تطورا كبيرا، لذلك مرت الموازنة بعدة أشكال واتجاهات خلال هذا التطور وهي:³

3-1- موازنة البنود: تمثل الصورة الأولى التي ظهرت فيها الموازنة بمفهومها العلمي الحديث، ومازالت تطبقها غالبية دول العالم، خصوصا وبشكل موسع في الدول النامية، ويطلق عليها أيضا بالموازنة التقليدية حيث تعني الطريقة التي يتم فيها حصر جميع إيرادات الدولة ونفقاتها بشكل مفصل، والحصول على اعتمادتها من قبل السلطة التشريعية، لتتم الرقابة على مصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق من قبل السلطة التشريعية ومحاسبة السلطة التنفيذية عن أي تجاوزات لم تعتمد. وبسبب تطور القوانين والأنظمة المالية قامت بعض الدول بتطويرها.

3-2- موازنة البرامج والأداء: تعد الو.م.أ من أول الدول التي أخذت بمفهوم موازنة البرامج والأداء عام 1959، ويقصد بها الموازنة التي تبين الأسباب والأهداف التي تطلب من اجلها الاعتمادات وتكاليف البرامج المقترحة (تصنف الموازنة تصنيفا وظيفيا طبقا للبرامج) لتحقيق الأهداف، وتظهر البيانات التي تقيس مدى تقدم العمل بالنسبة لكل برنامج (وضع معيار لتقييم أداء البرامج والأنشطة الحكومية).

3-3- موازنة التخطيط والبرمجة: تعد هذه الموازنة احد أهم متطلبات الإدارة العلمية الحديثة، اقترحها وزير الدفاع الأمريكي روبرت مكنمار، وطبقت عام 1968 حيث تهتم هذه الموازنة بالتخطيط الشامل وتكاليف المهام والأنشطة، وموازنة البرامج كاملة وذلك بعد التحديد المسبق للتكلفة الكلية للمهمة المعنية، أي هي نظام للتخطيط يكون فيه الإنفاق مرتبط بأهداف أساسية معينة تعتمد على خيارات الإنفاق على أساس الكلفة، كما تعتمد الموازنة على تحليل البيانات عن الآثار الكلية، وإيجاد بدائل محتملة لقرارات تخصيص الموارد لتنفيذ البرامج.

3-4- الموازنة الصفرية: برز نظام موازنة الأساس الصفري عام 1969 في إحدى مؤتمرات الأمم المتحدة بالدنمارك لدراسة مشكلات سياسة الإدارة والموازنة، وتم تطبيقها فعليا بالو.م.أ عام 1979، وهو نظام يقيس مدى فعالية نفقات الخدمات الجارية مع الأخذ بعين الاعتبار جميع البرامج والنشاطات التي تواجه متطلبات

¹ كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص75.

² لظفي علي، المالية العامة: دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، مصر، 1995، ص182، ص194.

³ الزبيدي عبد الباسط علي جاسم، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها: دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص158-170.

تحضير الموازنة، وتعتبر الموازنة الصفرية فلسفة متكاملة تستند إلى فكر علمي منطقي متقدم يساعد على توفير أفضل الظروف للإبداع، والابتكار، والتخلص من الروتين الحكومي، وذلك من خلال ممارسة التقييم والمراجعة المستمرة للقرارات الاستراتيجية للإدارة الحكومية والتكيف مع الظروف غير المستقرة.

الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية

إن الدولة وفي سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، كزيادة الاستثمار والنتاج والقضاء على البطالة، والتحكم في التضخم تعمل على رفع أو خفض مستوى الطلب الكلي، باستخدام جملة من الأدوات المالية ضمن سياسة مالية توسعية أو انكماشية، وحسب ما جرى عليه العرف فإنه يتم استخدام هذه الأدوات على النحو التالي:

- * زيادة أو إنقاص الإنفاق العام (السياسة الانفاقية العامة).
- * زيادة أو إنقاص الضرائب (السياسة الضريبية).
- * إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة (إن اقتضت الضرورة لذلك).

أولاً: سياسة الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية

استعملت سياسة الإنفاق العام في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة اختلالاته عقب أزمة الكساد العظيم 1929، حيث أقر كينز بضرورة تدخل الدولة بشكل كبير في الحياة الاقتصادية من خلال استخدامها للإنفاق العام، فاعتبره جزء مهم من السياسة المالية والأداة الأكثر فعالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي؛

1- تعريف سياسة الإنفاق العام: يقصد بها "مجموعة من القواعد والإجراءات والتعليمات المتعلقة بالإنفاق

العام بهدف تحقيق أهداف الدولة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية وتوجيه النشاط الاقتصادي"¹

2- محددات سياسة الإنفاق العام: من بين محددات سياسة الإنفاق العام منها ما هو متعلق بـ:

- الفلسفة السياسية للدولة ومدى حجم تدخلها في النشاط الاقتصادي (تطرقنا إليه سابقاً).
- درجة التقدم الاقتصادي (تطرقنا إليه سابقاً ص 29).
- تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي.
- المقدرة المالية للدولة.

سنقوم هنا بشرح محددتين هامتين هما مستوى تقلبات النشاط الاقتصادي والمقدرة المالية للدولة كما يلي:

2-1- تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي: يقر الفكر الاقتصادي بأن النشاط الاقتصادي يمر بأربع مراحل

تعرف بالدورة الاقتصادية: وهي الأزمة، الركود، الانتعاش، والازدهار، وفي هذه المراحل تظهر الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية، ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخطي هذه التقلبات تنادي السياسة المالية بزيادة الإنفاق العام في حالة الانكماش، أما في حالة التضخم فتنادي السياسة المالية بتخفيض حجم

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 40.

الإنفاق العام¹؛ فالدورة الاقتصادية تساهم في رسم حدود سياسة الإنفاق الحكومي ويبرز هذا بقدر ما يعكسه الإنفاق من استجابة للتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي والذي يوصف بحساسية الإنفاق الحكومي².

2-2- سياسة الإنفاق العام والمقدرة المالية للدولة: تعد المقدرة المالية عامل حاسم في رسم حدود الإنفاق العام فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة - التحصل عليها سواء عن طريق المواد الضريبية أو القروض- التي في ضوءها يتقرر إلى أي مدى يمكن للدولة تحمل الأعباء المالية للنفقات العامة، فالمقدرة التمويلية تتحدد وفق عدة عوامل تتدرج ضمن معيارين مهمين هما:

❖ **المقدرة التكلفة (الطاقة الضريبية):** وتتعلق بمدى قدرة الدخل الوطني على تمويل الإيرادات العامة عن طريق الضرائب، وهنا يتعلق الأمر بالحد الذي يمكن أن تصله الدولة في الاقتطاعات الضريبية؛

❖ **المقدرة الإقتراضية للدولة:** وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الاقتراض، وهذا يرتبط بالقدرة على التسديد والسمعة في الأسواق المالية، ويعد الادخار أهم وسيلة لتدعيم المقدرة الإقتراضية للدولة³.

3- أنواع سياسة الإنفاق العام

تشير الدراسات المختصة إلى أن الدور المتنامي للدولة في الاقتصاد لتحقيق الاستقرار، وكذا التعجيل في التنمية أدى إلى التوسع في الإنفاق العام، كما أقرت بوجود دوافع أخرى تساهم في الزيادة الظاهرية والحقيقية للإنفاق العام، إلا أن المختصون في المالية الحديثة نبهوا إلى ضرورة ترشيده وتحديد أهم متطلباته.

3-1- التوسع في الإنفاق العام: يعرف بالتوسع المالي ويقصد به الازدياد المطرد في النفقات العامة نتيجة الاتساع الكبير في النشاط الذي تقوم به الدولة، ويعد التوسع المالي من العناصر المهمة للنمو والتنمية⁴.

وقد أشارت الأدبيات الفكرية والدراسات إلى وجود تفسيرين لتزايد ونمو النفقات العامة هما كالتالي:

أ) **التفسير النظري لظاهرة تزايد النفقات العامة:** لقد قدم العديد من الباحثين الاقتصاديين نظريات ودراسات تفسر أسباب تزايد النفقات العامة من بينها:

❖ **فرضية فاجنر:** قدم الاقتصادي الألماني ادولف فاجنر في سنة 1883 تفسيراً لظاهرة التوسع المالي من خلال القانون المعروف بـ "قانون تزايد نشاط الدولة"، حيث أطلق على هذا التفسير في الأدب الاقتصادي والمالي بـ "قانون فاجنر" ووفقاً له يوجد اتجاه طبيعي نحو نمو الإنفاق العام وزيادة حجمه في الدول الصناعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وينص هذا القانون على " انه إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة، وهنا يعمل على زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني". ويمكن صياغة قانون فاجنر على النحو التالي⁵:

$$G/Y = f(Y/N) \text{ حيث: } G: \text{ الإنفاق الحكومي، } Y: \text{ الدخل الوطني، } N: \text{ عدد السكان.}$$

¹ الحجار بسام، رزق عبد الله، **الاقتصاد الكلي**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2014، ص316، ص391

² عايب وليد عبد الحميد، **المرجع السابق**، ص123.

³ قدي عبد الحميد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية وتقييمية**، مرجع سبق ذكره، ص185. (بتصرف)

⁴ الحسيني محمد غالي راهي، **التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية دراسة تحليلية**، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص13.

⁵ نفس المرجع، ص17.

❖ **فرضية بيكوك-وايزمان:** إن الفرضية الثانية لنمو النفقات العامة قدمت من قبل استاذًا مدرسة لندن للاقتصاد هما بيكوك ووايزمان في سنة 1961 حيث قاما بدراسة الإنفاق العام في المملكة المتحدة خلال الفترة 1890-1955، فأقرا في فرضيتهم الجديدة على أن مسار تزايد النفقات العامة ليس مستمر ولكنه يحدث على شكل رجات عنيفة أو شبه تدرج، بسبب ثلاث تأثيرات هي أثر الإزاحة والتفتيش والتركيز، فبحوث اضطرابات اجتماعية داخل المجتمع تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام وانتقاله إلى مستويات أعلى، ولكن بعد انتهاء هذه الاضطرابات لا تعود النفقات العامة إلى مستواها السابق، بحيث ستكون لدى المجتمع رغبة في الحصول على المنفعة المرتفعة حتى وإن كان يعلم أنه سيتحمل أعباء أكثر، وهكذا سيستقر الإنفاق العام عند مستوى أعلى وهذا ما يعرف بأثر **الإزاحة**، ووصول الإنفاق العام عند هذا المستوى لا يعني ثباته بل سيعمل أثر **التفتيش** كظهور نشاطات جديدة للدولة، أو حدوث اضطرابات أخرى، أو تعرض البلاد إلى حروب على زيادة الإنفاق العام أكثر، ولكن عندما يكون ميل الدولة للمساهمة في النشاط الاقتصادي وتعجيل عملية التنمية الاقتصادية، فإنها تريد أن تضيف أثر التركيز¹.

(ب) **التفسير الواقعي لظاهرة تزايد النفقات العامة:** هناك أسباب تفسر الزيادة الحقيقية والزيادة الظاهرية للنفقات العامة، سيتم ذكرها باختصار كما يلي:²

❖ **الزيادة الظاهرية في النفقات العامة:** هناك ثلاث أسباب هي:

- انخفاض قيمة النقود بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار؛
- اختلاف الفن المالي أو التغيير في قيد الحسابات المالية وفي أسلوب إعداد الموازنة العامة؛
- زيادة السكان.

❖ **الزيادة الحقيقية في النفقات العامة:** يمكن إرجاع أسباب هذه الزيادة في النفقات العامة إلى:

- تطور دور الدولة في الاقتصاد، وفي الدول النامية يمكن أن يضاف إلى هذا العامل توسعا آخر نتيجة تحمل هذه الدول لمسؤولية التعجيل في عملية التنمية الاقتصادية؛
- التطور والنمو الاقتصادي بفعل الزيادة في الدخل الوطني؛
- التطور الفني والتكنولوجي؛
- زيادة الوعي السياسي والاجتماعي؛
- ازدياد النفقات العسكرية والحربية؛
- لجوء الدولة للاقتراض.

3-2- ترشيد الإنفاق العام: إن التزايد الكبير لحجم النفقات العامة، وكذا نقص الضوابط المتعلقة بها، أدى إلى الاهتمام بموضوع ترشيد الإنفاق العام، واعتباره من الإجراءات التصحيحية خصوصا بالدول النامية التي تعاني من قصور الطاقة التمويلية الضريبية وزيادة العجز في موازنتها العامة.

¹ علي محمد خليل، اللوزي سليمان أحمد، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص ص 124، 125.

² طاقة محمد، العزاوي هدى، المرجع السابق، ص ص 43-48.

أ) **تعريف ترشيد الإنفاق العام:** تعني قدرة الدولة في التحكم وتجنب الإسراف في الإنفاق العام، من خلال تحديد حجمه بناء على التخصيص الامثل للموارد وكفاءة استخدامها، بشكل يمكن من مواجهة العجز غير المرغوب في الموازنة العامة، ودون الاخلال بالدور الوظيفي للدولة في تحقيق أهداف المجتمع¹.

ب) **أدوات ترشيد الإنفاق العام:** هناك أداتين لترشيد الإنفاق العام هما التخفيض والتوجيه:

❖ **توجيه الإنفاق العام:** من الضروري أن تستهدف الدول النامية من خلال نفقاتها العامة تحقيق جملة من الأهداف، منها: قيامها بتكوين رأس المال الاجتماعي أو ما يعرف بالهيكل الارتكازية للتنمية الاقتصادية، كالتعليم والصحة، والاتصالات..... الخ، والقيام بالمشروعات التي يحجم القطاع الخاص عن تنفيذها لحاجتها لرؤوس أموال ضخمة²؛ والاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية، وتمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة، وتتعلق هذه المجالات التي توجه إليها النفقات العامة ب:³

- تشجيع الإنفاق الاستثماري الحكومي المنتج.
- تخصيص جزء من الإنفاق الجاري لتشغيل وصيانة الاستثمارات الرأسمالية.
- إقامة نظام محفز للكفاءات في القطاع العمومي وترشيد سياسة التوظيف (الاهتمام بعلاج مصادر انخفاض الإنتاجية في القطاع الحكومي).
- العمل على تقليص الاستهلاك الحكومي.

❖ **تخفيض الإنفاق العام:** يقصد به استبعاد مجالات الإنفاق التي لا يجب أن تضطلع بها الدولة هذا من ناحية (وهي البرامج الانفاقية التي ليس للدولة مبرر اقتصادي أو اجتماعي لتدخل فيها كونها من أولويات القطاع الخاص الذي يمكنه الاطلاع بها بفعالية وكفاءة نسبية)، وتجنب الدولة الإسراف في استخدام الموارد داخل قطاعاتها من ناحية أخرى⁴.

ج) **متطلبات إنجاح سياسة ترشيد الإنفاق العام:** لضمان نجاح عملية الترشيد فإنها تتطلب ما يلي:⁵

❖ **وجود إرادة سياسية قوية:** حيث أنه من المعلوم أن تخصيص الموارد لأوجه معينة للإنفاق، يثير العديد من الحساسيات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة، وعليه فإن وجود حكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات، يعد أمرا ضروريا لاستكمال عملية الترشيد.

❖ **كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها:** لا بد من وجود أجهزة إدارية تعمل بكفاءة من حيث تحصيل الإيرادات وتخصيصها، وتتولى الإشراف على مختلف المرافق والهيئات العامة، وتقوم بالوظائف المحددة لها.

❖ **التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة** ولما يتوصل إليه عن طريق الخبرة على ترشيد الإنفاق العام، وكذلك إقامة سياسة اقتصادية حكيمة والتي تكون رهينة وجود حكومة قوية لديها القدرة على السماع والاقتناع، وتقدير الخبرات ومناقشتها بكل موضوعية، وكذلك رهينة شعب يؤمن بالنصح ويعمل به.

¹ ابو دوح محمد عمر، **ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 8 ص 18 (بتصرف)

² محمد طاقة، العزاوي هدى، المرجع السابق، ص 27.

³ قدي عبد المجيد، المرجع السابق، ص 193-194

⁴ ابو دوح محمد عمر، المرجع السابق، ص 19.

⁵ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر (1989-2012)، مرجع سبق ذكره، ص 100.

❖ توفر نظام محاسبة ورقابة فعال: بحيث تستطيع مختلف الجهات المعنية، من خلاله التعرف على كل عمليات الإنفاق العام ومجالاته، ويمكنها من تقييم كل عملية، ولعل أكبر دليل على قوة الدول التزامها بنشر نتائج نشاطها، وإطلاع الرأي العام على ما تزعم القيام به.

ثانياً: السياسة الضريبية أداة من أدوات السياسة المالية

تحتل الضرائب مكان الصدارة بين مصادر الإيرادات العامة، ليس فقط باعتبار ما يمكن أن تدره من موارد مالية هامة، ولكن لأهمية الدور الذي تؤديه في سبيل تحقيق أهداف السياسة المالية لكونها من أهم أدواتها، لذا سنحاول التعرض إلى النقاط الرئيسية التي تمكنا من الإحاطة بموضوع الضريبة والسياسة المتعلقة بها

1- ماهية الضريبة

تعد الضريبة من أهم وأقدم مصادر الإيرادات العامة، فهي إيرادات ذات طبيعة سيادية تستخدمها الدولة لتغطية النفقات العامة، وللتأثير على النشاط الاقتصادي.

1-1- تعريف الضريبة: تعرف الضريبة على أنها: "فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص وذلك لتحقيق النفع العام"¹.

1-2- خصائص الضريبة: من خلال هذا التعريف يمكن تحديد خصائص الضريبة على النحو التالي:

➤ **الضريبة فريضة مالية:** الأصل في الضريبة أنها مبلغ من المال أي أنها اقتطاع نقدي، وليس اقتطاع عيني كما هو الحال في العصور الوسطى أين كانت الضريبة تفرض وتحصل في صور عينية؛

➤ **الضريبة فريضة إلزامية (إجبارية):** يعد فرض الضريبة وجبايتها عملاً من أعمال السلطة العامة بمعنى أن فرض الضريبة وجبايتها يستند إلى الجبر والإلزام².

➤ **الضريبة تدفع بصورة نهائية:** إن الأفراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية، بمعنى أن الدولة لا تلتزم برد قيمتها لهم أو بدفع أية فوائد عنها، وبذلك تختلف الضريبة عن القرض العام الذي تلتزم الدولة برده إلى المكتتبين فيه كما تلتزم بدفع فوائد عن مبلغه؛

➤ **الضريبة تمكن الدولة من تحقيق أهدافها:** حيث يمثل هدف الحصيلة الهدف الدائم والرئيسي لها لأنه يوفر للدولة الموارد التي تحتاجها لمواجهة نفقاتها وزيادة أعبائها التي تحقق منافع عامة للمجتمع، كما أنها تحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين حقوق الخزينة العامة وحقوق الأفراد، بالإضافة إلى دورها الأساسي في تحقيق العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الدخل الوطني وتقليل التفاوت في الدخل الفردية؛

➤ **الضريبة تدفع بدون مقابل:** إن دافع الضريبة لا يحصل على منفعة خاصة به مقابل ما دفعه من نقود كضريبة، ولكنه يحصل على منفعة عامة بصفته عضو داخل المجتمع إذ يحصل على منافع من الخدمات العامة وينعم بالأمن والاستقرار والعدالة التي توفرها الدولة³.

¹ سوزي ناشد عدلي، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 115.

² فليح عادل العلي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 92.

³ سوزي ناشد عدلي، **المرجع السابق**، ص ص 119-120.

1-3- أنواع الضريبة: تنقسم الضرائب إلى عدة أنواع وفقاً لعدة معايير، لكن ستقتصر دراستنا على شرح أنواع الضرائب وفقاً لمعيار تحمل عبء الضريبة والتي تنقسم إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة.

3-1-1- الضرائب المباشرة: هي الضريبة التي لا يستطيع المكلف نقل عبئها لشخص آخر بل يتحملها نهائياً¹. وتنقسم إلى:

أ) الضرائب على الدخل: تحتل هذه الضرائب مكان الصدارة في كل النظم الضريبية للعالم أجمع، فلقد وجدت الدول في الضرائب على الدخل من الخصائص ما دفعها إلى الاعتماد عليها في تمويل نفقاتها بمورد مالي كبير الحويلة متجدد الوعاء تتجاوز إجراءات ربطه وتحصيله مع عدد من مستويات الكفاءة الإدارية².

ب) الضرائب على رأس المال أو الثروة: تمثل الضرائب على رأس المال النوع الثاني من الضرائب المباشرة، وهي الضرائب التي تفرض على الثروة ونقصه به ما يمتلكه الفرد من رؤوس الأموال العقارية (الأراضي، المنازل) ورؤوس الأموال المنقولة (الديون والأوراق المالية كالأسهم والسندات، والحقوق الفكرية) كما يوجد رؤوس أموال منتجة (العقارات المبنية) ورؤوس أموال غير منتجة (التحف، المجوهرات)³.

ج) الضرائب على الزيادة في الدخل والثروة: وهي الضرائب التي تفرض على الزيادات التي تطرأ على قيمة رأس المال لأسباب خارجة عن إرادة صاحبه، أي حدوث زيادة طارئة في رأس المال أو دخل الأشخاص وأهم هذه الضرائب نجد:⁴

❖ الضرائب على زيادة القيمة العقارية المنقولة.

❖ ضريبة الأرباح الاستثنائية.

❖ ضريبة الزيادة العفوية في الثروة كجوائز اليانصيب.

❖ ضريبة التركات.

3-1-2- الضرائب غير المباشرة: يقصد بها تلك الضريبة التي يدفعها المكلف مؤقتاً ويستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر، حيث تفرض الضرائب غير المباشرة على الدخل عند استخدامه وإنفاقه، برفع أثمان السلع والخدمات التي ينفق عليها، أي تفرض على المال بمناسبة تداوله أو انتقاله من جهة إلى أخرى⁵. وهكذا يمكن تقسيم الضرائب غير المباشرة إلى:⁶

أ) الضرائب على تداول الأموال: تفرض معظم الدول ضريبة على المعاملات وعلى التداول القانوني للأموال مثل رسوم التسجيل، الرسوم القضائية، رسوم الطوابع (الدمغة).... الخ، واستخدام تعبير الرسم لأنها تدفع مقابل خدمة خاصة تقدمها السلطة العامة، ولكن هذه الرسوم أصبحت الآن تزيد عن قيمة الخدمة التي

¹ مرغاد لخضر، محاضرات في المالية العامة، السنة الثانية لقسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2009، ص 54.

² دراز حامد عبد المجيد، عثمان سعيد عبد العزيز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، دون ذكر سنة النشر، ص 48.

³ سوزي ناشد عدلي، المرجع السابق، ص 169.

⁴ طاقة محمد، العزاوي هدى، المرجع السابق، ص 101-102.

⁵ مرغاد لخضر، المرجع السابق، ص 54.

⁶ طاقة محمد، العزاوي هدى، المرجع السابق، ص 103-104.

تقدمها الدولة لذا سميت بضرائب التداول، وتتميز هذه الضريبة بسهولة الأداء لا يشعر بها دافعها، وجبايتها اقتصادية.

ب) الضرائب على الإنفاق (الاستهلاك): من أهم أنواع الضرائب غير المباشرة، وتفرض على بعض أنواع السلع أو قد تفرض كضريبة عامة على استهلاك السلع والخدمات، لذلك تسمى بضريبة الاستهلاك، ولما كانت هذه الضرائب تسري على السلع حال إنتاجها أو تداولها بين البائعين والمشتريين لذا أطلق عليها تسميات مختلفة حسب المرحلة التي تفرض عليها مثل ضريبة المبيعات، ضريبة الإنتاج...الخ.

ج) الضرائب الجمركية: وهي الضرائب المفروضة على السلع التي تجتاز الحدود بمناسبة استيرادها وتصديرها، وتفرض إما على أساس نسبة مئوية من قيمة السلعة وتسمى بالضريبة القيمة، أو تفرض بمقدار معين على كل وحدة من وزن السلعة أو مقياسها أو عددها أو حجمها وتسمى "بالضريبة النوعية".

2- ماهية السياسة الضريبية

تمثل السياسة الضريبية الشق الثاني من السياسة المالية، حيث تستخدم من خلالها الدولة كافة الأدوات الضريبية لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى غير مرغوبة وذلك تماشيا مع أهداف المجتمع.

2-1- تعريف السياسة الضريبية: تتمثل السياسة الضريبية في مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية¹.

كما تعرف السياسة الضريبية على أنها " مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة ضمن ما يعرف بالنظام الضريبي، مستخدمة في ذلك كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع"².

2-2- خصائص السياسة الضريبية: تتسم السياسة الضريبية بما يلي³:

- ✓ أنها مجموعة متكاملة من البرامج تسود بين مكوناتها علاقات الاتساق والترابط.
- ✓ أنها تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، والبرامج المتكاملة معها، كالحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة بهدف تشجيعها.
- ✓ أنها أداة مهمة من أجزاء السياسة المالية للمجتمع وتسعى إلى تحقيق أهدافها.

2-3- مرتكزات السياسة الضريبية: تركز السياسة الضريبية على مجموعة من القواعد تتمثل في⁴:

- ❖ تحديد أولويات الأهداف الرئيسية للنظام الضريبي لدولة معينة وفي فترة زمنية محددة، أخذا بعين الاعتبار الواقع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي المحلي والدولي.
- ❖ التنسيق والتوليف بين السياسة الضريبية والسياسات الاقتصادية بصفة عامة .

¹ قدي عبد المجيد، المرجع السابق، ص 139.

² يونس أحمد البطريق، حجازي المرسي السيد، النظم الضريبية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 23.

³ حجازي المرسي السيد، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 08.

⁴ بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية(غ. منشورة)، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص 28.

❖ تحديد مدى قدرة الأداء الضريبي أي تطبيق معدلات ضريبية تساعد على رفع المردودية من جهة، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

❖ التوليف المناسب بين أدوات السياسة الضريبية، خاصة فيما يتعلق بتحديد الهيكل الضريبي من حيث أنواع الضرائب، وأوزانها النسبية في الحصيلة الضريبية، وكذا تحديد أسعارها من حيث الارتفاع والانخفاض على حسب نوع النشاط الاقتصادي، وموقعه والظروف الشخصية للممولين.

2-3- أدوات السياسة الضريبية: تعتمد السياسة الضريبية على عدة أدوات هي:¹

أ) **الإعفاء الضريبي:** يعني إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين بدفع الضريبة في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، لهذا فإن الإعفاءات الضريبية يمكن استخدامها بطريقة تسمح بأن تمارس دورا في التأثير على حجم الاستثمارات في القطاع الخاص، ونمط توزيعها بين الصناعات والقطاعات المختلفة، وتكون هذه الإعفاءات إما دائمة أو مؤقتة، كلية أو جزئية:

➤ **إعفاء كلي وإعفاء جزئي:** يكون الإعفاء من الضريبة كليا عندما ينص التشريع الضريبي صراحة عن عدم دفع الممول للضريبة، أما الإعفاء الجزئي هو إسقاط جزء من الحق لمدة معينة؛

➤ **إعفاء دائم وإعفاء مؤقت:** هو إسقاط حق الدولة عن مال المكلف طالما بقي سبب الإعفاء قائما، ويتم منح هذا الإعفاء تبعا للنشاط الاقتصادي ومدى تأثيره على الاقتصاد، أما الإعفاء المؤقت فهو إسقاط حق الدولة في مال المكلف لمدة معينة من حياة النشاط الاقتصادي والذي عادة يكون في بداية النشاط؛

ب) **التخفيضات الضريبية:** تعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة، أو تقليص الوعاء الضريبي مقابل الالتزام ببعض الشروط، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها أو التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني، نضير التزامهم تقديم قائمة الزبائن المتعامل معهم والعمليات التي تم إنجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب .

ت) **القرض الضريبي:** هو عبارة عن امتياز ضريبي يتعلق بفترة من الممولين الذين يتمتعون بشروط خاصة، ويتمثل في تخفيض مبلغ الضريبة المدفوعة أخذا بعين الاعتبار لقواعد الضريبة السارية المفعول، وهو لا يمس قيمة المادة الخاضعة للضريبة ولكنه يؤدي إلى تحقيق وفر ضريبي، عادة تقوم إدارة الضرائب بعملية المقاصة بين ما دفعه الممول وبين قيمة الضريبة المستحقة الدفع، فإذا كان القرض الضريبي أكبر من قيمة الضريبة يتم استرجاع قيمة الفارق أو يرحل هذا الفرق إلى السنة الموالية، أما إذا كان القرض الضريبي أقل من قيمة الضريبة فهنا يتوجب على الممول أن يدفع المبلغ المتبقي إلى إدارة الضرائب وهذا بعد خصم القرض الضريبي؛

ث) **إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة:** يمنح هذا الامتياز إلى المؤسسات التي حققت عجز مالي خلال السنة، حيث يمكنها أن تخصم قيمة الخسائر من أرباح السنوات اللاحقة.

¹ بالاعتماد على:

➤ قدي عبد المجيد، المرجع السابق، ص 173.

➤ بريشي عبد الكريم، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)، مرجع سبق ذكره،

ص122.

3- أهداف السياسة الضريبية وآثارها

تستخدم السياسة الضريبية كأداة من أدوات السياسة المالية لتحقيق الاستقرار المالي وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي¹، من خلال تخفيض الضرائب أثناء فترة الانكماش، أو زيادة الضرائب في فترة التضخم من أجل امتصاص القوة الشرائية، كما تستخدم لتشجيع نشاط اقتصادي معين بمنحه فترة إعفاء محددة وإعفاء المواد اللازمة لهذا النشاط باعتباره نشاطاً حيوياً يحقق التنمية الاقتصادية²، فالسياسة الضريبية تسعى لتحقيق جملة من الأهداف للتأثير على مختلف الأوضاع نورد أهمها فيما يلي³:

- ❖ توجيه الاستهلاك، ذلك أن الضريبة تستعمل كأداة للتأثير على السلوك الاستهلاكي من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية للسلع والخدمات.
- ❖ توجيه قرارات أرباب العمل فيما يتعلق بالكميات التي يرغبون في إنتاجها، ذلك أن الضرائب يمكن استخدامها للتأثير على حجم ساعات ونوعية العمل، ويمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع.
- ❖ زيادة تنافسية المؤسسات حيث أن تخفيض الضريبة يساعد على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج مما يعمل في النهاية على خفض التكاليف الكلية وبالتالي زيادة الإنتاج، ولهذا نجد الدول سعياً منها لزيادة تنافسية منتجاتها في الأسواق الخارجية، تقوم بإعفاء المنتجات المصدرة من الرسوم الجمركية.
- ❖ تستخدم السياسة الضريبية لتصحيح الآثار الخارجية للتكاليف الاجتماعية، والتي ما فتئت تزداد كتكاليف التلوث الصناعي، الضجيج، تدهور البيئة والتربة، التصحر، انكماش طبقة الأوزون... الخ.
- ❖ السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصادي، وهذا من خلال تنسيق الأنظمة الضريبية من خلال نفس المدونة من الضرائب، تنسيق المعدلات، الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة، أنماط الاهتلاك المعتمدة، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب الضريبي، بل نجد دولا كدول الاتحاد الأوروبي تعمل على توحيد أنظمتها الضريبية بشكل كامل لأنه من غير هذا التوحيد لا يمكن الحديث عن تكامل اقتصادي.
- ❖ تهدف السياسة الضريبية إلى إعادة توزيع الدخل والثروة: أي منع تكثف الثروات بيد فئة قليلة من المجتمع وذلك من خلال فرض الضرائب على الثروات كما هو الحال في فرنسا وألمانيا، أو تطبيق التصاعد بالضرائب أو زيادة معدل الضرائب على السلع الكمالية التي يقبل عليها نسبة كبيرة من الأغنياء.
- ❖ تمويل التدخلات العمومية: وهو الهدف الأصلي والثابت للضريبة، لكونه تمويل غير تضخمي.
- ❖ توجيه المعطيات الاجتماعية: من خلال تشجيع أو تثبيط الإنجاب، كما تستخدم للحد من انتشار الظواهر الاجتماعية السيئة حيث تقوم الدولة بزيادة الضرائب على نوع من السلع المنافية للعادات والتقاليد أو ذات تأثير سلبي من الناحية الاجتماعية للحد من شرائها كفرض الضرائب على الكحول والسجائر... إلخ.

¹ فليح عادل العلي، المرجع السابق، ص142.

² سوزي ناشد عدلي، المرجع السابق، ص131.

³ قدي عبد المجيد، المرجع السابق، ص ص 168، 172.

ثالثاً: عجز الموازنة العامة أداة من أدوات السياسة المالية

بات تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها حسابياً، مفهوماً تقليدياً بحت، واستبدل بمفهوم أو نظرية عجز الموازنة العامة (العجز الموازني)، والذي يعد أداة مالية مهمة يتم استحداثها عن قصد في فترات الركود لإنعاش الاقتصاد والتأثير على متغيراته.

1- مضمين عجز الموازنة العامة:

1-1- مفهوم عجز الموازنة العامة: يكون هناك عجز في الموازنة العامة عندما تكون النفقات الحكومية أكبر من الإيرادات العامة خلال فترة زمنية معينة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية، وقد يكون هذا العجز غير مقصود نظراً لضعف الدولة في تحصيلها لبعض إيراداتها، وقد يكون مقصوداً نتيجة سياسة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الإيرادات العامة وهذا ما يعرف بسياسة عجز الموازنة¹.

1-2- أسباب عجز الموازنة العامة: هناك العديد من العوامل تتحصر في عاملين هما: ²

(أ) **عامل النمو في الإنفاق العام:** بعد ظهور مفهوم الدولة المتدخلة في كل نواحي الحياة، أضحت بذلك النفقات العامة من أبرز الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق مختلف أهدافها، فزيادة النشاط الاقتصادي تزايد معه نمو النفقات العامة، وهناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى هذه الزيادة أبرزها:

- زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية.
- الإنفاق العسكري والتوسع في النفقات غير الضرورية.
- زيادة الدعم السلي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك.
- سياسة التمويل بالعجز (والتي سنراها لاحقاً).
- أثر التضخم أو تدهور القوة الشرائية للنقود، فالتضخم يؤدي إلى نمو الإنفاق العام ودفعه نحو التزايد من خلال الموازنة العامة، وعلى نحو يزيد من عجز الموازنة.
- تزايد نسبة الاستثمار العام إلى الاستثمار الكلي.
- سياسات التوظيف والأجور في الحكومة والقطاع العام.
- الإنفاق الحكومي المظهري غير الرشيد الذي يفترس موارد مالية عامة كبيرة لإقامة مباني حكومية فاخرة ومطارات ضخمة.... الخ.

(ب) **تراجع نمو الإيرادات العامة:** لا يمكن لعجز الموازنة أن يظهر بسبب الارتفاع الكبير في الإنفاق العام مادام الارتفاع في الإيرادات العامة يكون بنفس النسبة، ولكن يظهر هذا العجز إذا ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة تقل عن نسبة ارتفاع النفقات العامة، فمن بين أهم العوامل لتراجع نمو الموارد العامة نجد:

¹ قدي عبد المجيد، المرجع السابق، ص 201.

² بالاعتماد على:

➤ دردوري لحسن، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة -دراسة مقارنة الجزائر- تونس-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

العلوم في العلوم الاقتصادية (غ. منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/ 2014، ص ص 122، 126.

➤ كردودي صبرينة، المرجع السابق، ص ص 138، 144.

- ضعف الجهد الضريبي والتهرب الضريبي وجمود النظام الضريبي.
- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية.
- تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام.
- ظاهرة المستحقات المتأخرة الدفع للدولة وعلى وجه الخصوص مشكلة المستحقات الضريبية المتأخرة ومشكلة المستحقات المالية المتأخرة الدفع على بعض الخدمات المهمة التي تؤديها الدولة للمواطنين كالمياه والكهرباء والغاز....الخ.

1-3 أنواع عجز الموازنة العامة: لعجز الموازنة عدة أشكال وقد صنف علماء الفكر المالي العجز إلى:¹
أ) **العجز الشامل:** هو عبارة عن التعريف الرائج للعجز المالي الذي يعبر عن الفرق بين إجمالي النفقات العامة (الحكومية والقطاع العام) وإجمالي الإيرادات العامة (الحكومية والقطاع العام)، أي يشمل بالإضافة إلى الجهاز الحكومي جميع الكيانات الحكومية الأخرى*.

ب) **العجز الجاري:** وهو العجز الذي يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس هذا العجز بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات العامة لكل الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة، أي الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية.

ت) **العجز الأساسي:** يستند هذا النوع من العجز على استبعاد الفوائد المستحقة على الديون، فهذه الفوائد هي نتيجة لعجز سابق، وليست نتيجة للنشاط المالي الحالي للدولة فهذا النوع من العجز يقدم لنا صورة واضحة لنا عن السياسات الميزانية الحالية من خلال استبعاد الفوائد.

ومن أنواع العجز أيضا:²

ث) **العجز التشغيلي:** يعبر عن الفرق بين القروض العامة (اقتراض الحكومة والقطاع العام) وقيمة الفوائد المدفوعة على هذه الديون المستحقة مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم السائدة.

ج) **العجز الهيكلي:** يتمثل في انحراف معدلات نمو الإيرادات العامة عن مواكبة معدلات نمو الإنفاق العام بصورة دائمة غير عارضة أو مؤقتة، فهذا العجز ينتج عن الخلل البنوي أو الهيكلي للاقتصاد، ويظهر بشكل عجوز مالية ضخمة متتالية لا يمكن إصلاحها بالحلول التي تتبناها الحكومة وهو اخطر أنواع العجز.

ح) **العجز المقصود:** وهو الذي تضعه السلطة ويتضمنه قانون الموازنة للسنة المالية ويسمى أيضا العجز المقدر أو المخطط، بحيث تقوم الدولة بزيادة نفقاتها بصورة مقصودة.

2- الطرح النظري لعجز الموازنة العامة كسياسة مالية في الفكر الاقتصادي: لقد كان "مضاعف الميزانية"

الملمه الذي استخدمته السياسات المالية، والأساس الذي انطلقت منه سياسات العجز، ولا سيما في العصر الذهبي للنظرية الكينزية، وكمثال حي نورد هنا **نظرية هافيلمو** المسماة " نظرية الميزانية المتوازنة" إذ بتطبيق

¹ دردوري لحسن، المرجع السابق، ص115

* يأخذ هذا المفهوم إيرادات ومصروفات الحكومة المركزية والحكومات المحلية والمؤسسات والهيئات اللامركزية وكذا القطاع العام.

² دراز حامد عبد المجيد، سميرة إبراهيم أيوب، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص200.

المضاعف الكينزي تم البرهان على ان أي زيادة متزامنة لكل من النفقات العامة والضرائب مع المحافظة مبدئيا على عجز موازني ثابت، تؤدي الى آثار ايجابية على التشغيل ونمو الناتج.

وهكذا ليس العجز فقط ولكن أيضا توسع موازني معقول يعد أمر جيد للخروج من حالة الركود الناتجة عن عدم كفاية الطلب، وبذلك أصبح تبني العجز المقصود والمؤقت أداة جديدة من أدوات السياسة المالية؛ فبعد أن أكد الفكر الكلاسيكي على التوازن المحاسبي للميزانية، جاء الفكر الكينزي الذي أعطى الأولوية للتوازن الاقتصادي في ظل غياب التوازن المحاسبي للميزانية، فأقر باستخدام رصيد الميزانية السالب (عجز الموازنة) لتحقيق التوازن الاقتصادي؛ واستعمله (العجز المقصود) كسياسة مالية وربطه بالدورة الاقتصادية، وذلك عن طريق التوسع في الإنفاق لتنشيط الاقتصاد بعد أزمة الكساد العظيم 1929 على أن يؤدي هذا العجز إلى فائض فيما بعد؛

وقد اعتمد الفكر الكينزي سياسة العجز المقصود بشكل مؤقت، لأن تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي يقتضي أن تكون الموازنة العامة ذات تأثير ايجابي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهكذا تساهم سياسة العجز المقصود في زيادة الإنتاج من خلال النفقات الاستثمارية العامة، وتشغيل الطاقات العاطلة، وزيادة القدرة الشرائية للأفراد، وزيادة الاستهلاك العائلي، ويكون بالتالي تأثير سياسة الرصيد كبير على حجم التوظيف في إطار سياسة مالية قصيرة المدى أي ظرفية، عن طريق تخفيض الاقتطاعات الضريبية أو زيادة النفقات العامة، وهذه الوسيلة الاخيرة هي المستعملة أكثر؛

وانتشرت فكرة الاخذ بسياسة الرصيد كوسيلة من وسائل السياسة المالية كثيرا منذ بداية السبعينيات في الاقتصاديات الرأسمالية بصفة خاصة، وقد اختلف هذا الرصيد وطريقة التحكم فيه من بلد الى اخر، حيث اعتمدت سياسة العجز المقصود بها ليس فقط على اعتبارات اقتصادية بل أيضا على اعتبارات اجتماعية على رأسها محاربة البطالة¹.

فاستطاعت كل من الدول المتقدمة والنامية تحمل العجز الذي ظهر في الموازنة العامة حتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين، لأن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والدخل والتوظيف كانت تفوق معدلات نمو العجز، ولهذا لم تسبب طرق تمويله مشكلات أو اضطرابات مالية كبيرة، إلى أن ظهرت مجموعة من العوامل أعاققت عمل الآليات التي كان يسير عليها الاقتصاد الرأسمالي، منها انهيار نظام النقد الدولي الذي كان قائما على اتفاقية بروتون وودز، وانخفاض أسعار النفط من خلال صدمتين سعريتين (1973،1986) وبالتالي ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الاستهلاكية والغذائية والاستثمارية، وحدثت زيادة كبيرة في مستوى الدين العام ونسبته في الناتج، فشهدت الدول المتقدمة والنامية ظاهرة جديدة، هي تراقب البطالة مع التضخم والتي عرفت باسم الركود التضخمي، وقد عجزت أدوات التحليل الكينزية عن تفسيرها، ما أدى إلى تزايد الانتقادات الموجهة لآراء كينز بهذا المجال من تقادم العجز في الموازنة وما نجم عنها من آثار سلبية على مجمل النشاط الاقتصادي الوطني؛

¹نعيمي احمد، السياسة المالية من اعتماد العجز إلى التركيز على نية الميزانية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 09، العدد الاول،

أمام هذا الوضع بدأت التحليلات المالية تتجه للأخذ بعين الاعتبار معطيات أخرى -إلى جانب رصيد الموازنة- ولاسيما كيفية تمويل هذا العجز، فازدادت حدة الصراع الفكري بين الاقتصاديين حول السياسات الواجب إتباعها لتمويل هذا العجز وطرق علاجه، وظهرت النظرية النقدية الحديثة مع بداية الثمانينات من القرن العشرين، والتي رأت أن السبب الرئيسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة من خلال سياستها المالية في النشاط الاقتصادي، فدعت إلى تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ونادت بتدخل صندوق النقد والبنك الدوليين لمعالجة الأزمات الناتجة من تقادم عجز الموازنة العامة¹.

3- أساليب تمويل العجز وأثاره الاقتصادية

نوه الاقتصاديون إلى مراعاة اعتبارات اعتماد سياسة عجز الموازنة والتوقيت في تطبيقها، وعدم التوسع الكبير في هذا العجز، حيث اجمعوا على أن هناك ثلاث أساليب لتمويل العجز هي:

3-1- تمويل العجز عن طريق الضرائب: يمكن للدولة أن تمول عجز ميزانيتها من خلال زيادة الضرائب، سواء إضافة ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب الموجودة، ولكن استعمال هذه الطريقة يتطلب ضغط ضريبي منخفض نوعاً ما، حيث يوجد معدل ضغط ضريبي أمثل لا يجب تخطيه، فإذا كان معدل الضغط الضريبي أكبر من هذا المعدل فإن الحصيلة الضريبية تبدأ في الانخفاض رغم زيادة معدل الضريبة وهذا ما يعرف بـ:(أثر لافر)، وتتخفف الحصيلة الضريبية نتيجة اتجاه المكلفين بالضريبة نحو التهرب الضريبي والغش الضريبي، إذن لابد من مراعاة معدل الضريبة وأنواعها في تطبيقها كأداة لتمويل العجز لكي لا ينتج عنها آثار سلبية ك:

✓ انخفاض الطاقة الشرائية للطبقات المحدودة الدخل.

✓ التأثير في المقدرة على العمل والادخار بالانخفاض.

✓ تؤدي المعدلات المرتفعة للضرائب إلى تخفيض حجم الإنتاج².

3-2- تمويل العجز عن طريق القروض العامة (السياسة الائتمانية): إذا ما زادت نفقات الدولة عن إيراداتها فقد تلجأ الدولة إلى الاقتراض لسد العجز بميزانيتها، فالقروض هو مبلغ من المال تستدينه الدولة من المقرضين لفترة محددة أو غير محددة وتستعين بحصيلته لتغطية بعض أنواع النفقات، ومن الواضح أن القرض العام يختلف اختلافاً جوهرياً في طريقة تحصيله وفي أوجه استخداماته عن كافة أنواع الإيرادات الأخرى، والقرض بحكم كونه ديون مستحقة تتعهد الدولة برد أصله في تاريخ الاستحقاق ودفع فوائده خلال مدة القرض³.

إذ تلجأ الدولة إلى هذا النوع من التمويل للعجز في حالة ما إذا كانت المديونية الداخلية والخارجية لها منخفضة، أما إذا كانت مرتفعة فإنها تختار طريقة أخرى للتمويل، لان الاستمرار في هذا النوع من التمويل سيحدث لها آثار سلبية مستقبلاً والمتمثلة في ارتفاع المديونية الداخلية والخارجية، فإذا كان من الممكن

¹ شحور إيمان غسان، عجز الموازنة العامة في سوريا وآثاره الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان: 23-24، صيف - خريف 2013، ص ص 96-97.

² ضيف أحمد، المرجع السابق، ص 110.

³ دراز حامد عبد المجيد، سميرة إبراهيم أيوب، المرجع السابق، ص 266.

التحكم والسيطرة على المديونية الداخلية فان المديونية الخارجية صعب التحكم فيها، وبالتالي تؤدي إلى التبعية الاقتصادية للدول الدائنة وكذلك عرقلة النمو الاقتصادي والتنمية وذلك لأجل تسديد هذه الديون وخدماتها، كما أن أثر السياسة المالية في عرض النقد وتكلفة الائتمان، يعتمد على هذه المصادر للتمويل التي من خلالها تضاف الأموال إلى الإيرادات العامة وهذه المصادر لتمويل عجز الموازنة العامة هي¹:

- ✓ اقتراض الحكومة من البنك المركزي.
- ✓ بيع سندات القرض العام إلى الأفراد (الاقتراض من الجمهور).
- ✓ الاقتراض من البنوك التجارية.
- ✓ الاقتراض الخارجي (من المؤسسات الخارجية الخاصة أو التابعة للهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي).

3-3- تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي الجديد (التمويل بالعجز): يتم هذا النوع من التمويل عن طريق لجوء الخزينة العامة للبنك المركزي لطلب إصدار كتلة نقدية جديدة دون أن يقابلها غطاء حقيقي، وتتعد الخزينة بإرجاع هذه الأموال لاحقاً، وبذلك يمكن للدولة عن طريق هذا الإصدار النقدي الجديد أن تمول نفقاتها العامة بمرور غير مملوكة لها، أو غير حقيقية فهي من الإيرادات غير العادية²، فالدولة تلجأ إلى تمويل عجز موازنتها عن طريق طبع ما تحتاج إليه من أوراق نقدية وإعطائها قوة إبراء الديون استناداً لسلطتها السيادية، إلا أن هذه الطريقة التمويلية تولد أخطار تضخمية فادحة³. لذلك لإنجاح هذا النوع من التمويل يجب توفر عدة شروط واعتبارات نذكر منها⁴:

- ❖ ضرورة تحقيق قدر مقبول من التنوع والمرونة في الجهاز الإنتاجي حتى لا يبق جامداً بوجه زيادة الطلب.
- ❖ توجيه الإصدار الجديد إلى استثمارات حيوية ذات العائد المرتفع والتي لا يحتاج إنجازها وقت طويل .
- ❖ ضخ الإصدار النقدي الجديد على فترات متباعدة وبجرعات صغيرة.
- ❖ ضرورة إجراء دراسة شاملة لمعرفة السلع التي يكثر عليها الطلب نتيجة إنفاق النقود الجديدة، ووقت زيادتها واختيار المشاريع التي تمول بهذه الوسيلة.
- ❖ تضافر السياسات الاقتصادية، مثل سياسات الاستثمار وسعر الفائدة والضرائب، وذلك لضمان السيطرة على الآثار التضخمية التي يسببها هذا الإصدار.

¹ النبهاني أحمد، **الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2013، ص72.

² قدي عبد المجيد، **المرجع السابق**، ص227.

³ دراز حامد عبد المجيد، سميرة ابراهيم أيوب، **المرجع السابق**، ص267.

⁴ بالاعتماد على:

➤ ضيف أحمد، **المرجع السابق**، صص 109-110.

➤ الزبيدي عبد الباسط علي جاسم، **المرجع السابق**، ص86.

المطلب الرابع: واقع السياسة المالية في الدول النامية النفطية (تجربة الإمارات العربية)

لا يختلف اثنان في أن الدول النامية النفطية هي تلك الدول التي يتركز نموها الاقتصادي على القطاع النفطي، حيث تمثل سياستها المالية حجر الزاوية في ضخ وإدارة عائدات تصدير المحروقات في الاقتصاد المحلي، وتعتبر سياستها الانفاقية أهم قناة لانتقال تغيرات أسعار النفط، لذلك طرحت عدة خيارات أمام واضعي السياسات من أجل تجنب التأثيرات السلبية المرتبطة لتلك التقلبات ولإدارة جيدة لتلك المداخل¹. فارتأينا أن نقف عند أهم المشاكل والتشوهات الاقتصادية التي تعيشها الدول النامية النفطية، ثم نوضح نوعية السياسات المالية المتبعة ومدى ملائمتها لاقتصاديات هذه الدول، واتخاذ السياسة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة، كتجربة لمعرفة طبيعة تنفيذ وصياغة السياسة المالية وواقعها بها.

الفرع الأول: السياسة المالية بالدول النامية النفطية

عند الحديث عن السياسة المالية بالدول النامية النفطية، لا بد في البداية من تحديد عنصرين أساسيين: أولهما فهم الإطار الذي يشمل مصطلح الدول النامية النفطية وخصائصها، ثانياً التمييز بين مسائل المالية العامة بهذه الدول، ومدى انطباق السياسة الكينزية بها مقارنة بالدول المتقدمة.

أولاً: خصائص الدول النامية النفطية

إن مصطلح الدول الريعية أو النفطية على وجه الخصوص هو مصطلح حديث، دار جدل واسع حوله على الصعيد الدولي، لذا لا بد من تحديده قبل التطرق إلى خصائص هذه الدول وأهم مؤشرات الاقتصادية: **1- تحديد مفهوم الدول النامية النفطية:** في أوائل السبعينيات من القرن الـ 20 وبعد الطفرة النفطية وارتفاع أسعار هذه السلعة، وتدفق الربوع النفطية بشكل كبير في البلدان المنتجة للنفط ظهر النقاش حول هذه القضية انطلاقاً من سؤال محدد وهو:

ماذا يعني هذا الدخل الكبير المتأتي من إنتاج النفط بالنسبة لهذه البلدان؟

ومن بين المقاربات المنهجية التي أتت للإجابة على هذا التساؤل ولفهم دور ووظيفة هذا الدخل، تلك المقاربة التي اقترحها الباحث الإيراني حسين مهداوي عام 1970 إذ طرح مفهوماً يستند إلى مسلمتين أساسيتين:² **الأولى** تفيد بأن الدولة الريعية لا تحصل مواردها من الضرائب التي تفرضها على مواطنيها، وبالتالي لا تخضع إلى محاسبتهم فتصبح مستقلة سياسياً؛

أما المسلمة الثانية فتفيد أن الدولة تعتمد سياسات توزيعية بدلاً من سياسات إنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى إخراج السكان من الحيز السياسي، وبالتالي من نطاق المطالبة بالديمقراطية؛

¹ شكوري سيدي محمد، *وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري*، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غ. منشورة)، تخصص: نفود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بكباد، تلمسان، 2012/2011، ص 45-46.

² ياسر صالح، *النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق*، ورقة سياسات مؤسسة فريدريش إيبيرت مكتب الأردن والعراق، العراق، نوفمبر 2013، ص 05.

وحسب حسين مهداوي فان الدولة الريعية: "هي تلك الدولة التي تعتاش على عائدات من الخارج، إما من بيع مادة خام أو تقديم خدمات إستراتيجية (كما هو الحال مع قناة السويس)، أو من ضرائب تفرض على تحويلات من الخارج، أي تلك الدولة التي تعتمد على دخل لا يتم الحصول عليه عن طريق الإنتاج والعمل. ومقاربة مهداوي تنظر إلى دخل النفط بوصفه ريعاً خارجياً، تتقاضاه هذه البلدان بواسطة بيعه في الأسواق العالمية أو تأجير أراضيها إلى الشركات النفطية العالمية، وهو ريع خارجي غير مكتسب لم يتولد من العمليات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وبهذا أطلق على هذه الدول مصطلح الدول الريعية النفطية.

2- خصائص الدول النامية النفطية وأهم مؤشرات الاقتصادية: تشير الدراسات إلى وجود مجموعة من الخصائص التي تميز هذه الدول هي:¹

- ❖ تعتمد الدول النامية النفطية على استخراج النفط من باطن الأرض كمصدر طبيعي للثروة، ومصدر أساسي للدخل، بحيث هذا الأخير تنخفض المساهمة المجتمعية في تكوينه بهذه الدول.
- ❖ تعاني الدول النامية النفطية من جهاز إنتاجي منعدم المرونة، في ظل الاعتماد المفرط على عائدات النفط باعتباره ركيزة كل نشاط اقتصادي، مع هيمنة محفزات مالية الخزينة.
- ❖ تعاني الدول النامية النفطية من ضعف الأجهزة المصرفية وتخلف السوق المالية والنقدية.
- ❖ عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد بها نظام خليط بين الرأسمالية والاشتراكية.
- ❖ هيمنة الحكومة بهذه الدول على ملكية عائدات النفط وسبل التصرف بها، هذا ما جعلها تعاني من مشاكل على صعيد تطبيق سياستها المالية (وهذا ما سنراه لاحقاً).

إذن فالدول النامية النفطية ذات اقتصاد ريعي نفطي، والذي يعرف على انه: "الاقتصاد الذي يعتمد على الريع المتولد من إنتاج النفط والغاز المملوك كلياً (الطاقات الإنتاجية والاحتياطيات) للدولة"، ويتميز هذا الاقتصاد بمجموعة من المؤشرات هي:²

- ❖ تتلخص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني بهذه الدول على هذا الريع (النفط) بمعايير متعددة أهمها:
 - إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات القطاعات الأخرى (صناعة، فلاحية....) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.
 - الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار العام الذي يشكل نسبة تزيد عن 50% من مجموع الاستثمار الكلي.
 - تمول الإيرادات النفطية أكثر من 50% من الإنفاق الحكومي الجاري (الميزانية السنوية الاعتيادية)
 - ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات النفطية من إجمالي الصادرات تصل أحيانا إلى أكثر من 80%.

¹ بالاعتماد على:

➤ عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، ص96.

➤ كنعان حمه غريب عبد الله، رضوان ابو بكر، اثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد03، العدد03،

العراق، أوت 2017، صص600-601.

² ياسر صالح، المرجع السابق، ص04.

- ❖ لا تولي اقتصاديات هذه الدول أهمية للصناعات التحويلية، والزراعة، حيث نجد اقتصاديات الدول العربية عموماً، خير مثال على هذا النمط من الاقتصاد، بحيث تتمتع فيه الدولة بعائدات مالية كبيرة، تستعملها بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال.
- ❖ ارتفاع مؤشر الميل المتوسط للاستيراد بهذه الدول، حيث تعتمد على استيراد كل ما تحتاجه دون استثمار حكوماتها للعائدات المالية في قطاعات إنتاجية تنعش الاقتصاد وتوفر فرصاً للعمل.
- ❖ ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار، مما يترتب عن ذلك انخفاض مستويات الاستثمار الخاص.
- ❖ النمو الاقتصادي بهذه الدول مرهون بتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية وبتطور الربح عموماً، لا بدنياميكية للاقتصاد داخليا وخارجيا.

ثانياً: خصائص السياسة المالية في الدول النامية النفطية

- استناداً إلى المظاهر الاقتصادية للدول النامية النفطية والتي تنعكس على سياستها المالية، وخصوصاً نظمها الجبائية في إطار سياستها الضريبية جعلها تتصف بمجموعة من الخصائص نذكرها فيما يلي:
- 1- الملامح العامة للسياسة المالية بالدول النامية النفطية:** تؤدي السياسة المالية دوراً حاسماً في الدول المصدرة للنفط باعتبارها الأداة الرئيسية التي يتم من خلالها توزيع الثروة النفطية لهذه البلدان بما يحقق النفع العام لسكانها، إلا أن هيمنة الحكومة بهذه الدول على ملكية عائدات النفط وسبل التصرف بها، جعلها تعاني من مشاكل على صعيد تطبيق سياستها المالية نذكر أهمها¹:
- ❖ عدم الالتزام بالأمانة الوظيفية للقائمين على أمور المال العام، وكذا ضعف الانتماء الوطني مما شجع على التسبب في العمل والإهمال.

- ❖ الخلط بين التنظيم السياسي المالي والتطبيق للسياسات المالية فكثير من الدول تتحدث عن تطبيق الموازنة الصفرية، وهي لم تطبق بشكل جيد الموازنة التقليدية، ويظهر هذا الخلط من خلال عدم استخدام الأساليب الكمية المتطورة في التحليل والقياس، وكذا عدم الالتزام بقوانين المالية وتدخل الأمور الشخصية في تطبيق السياسات المالية.

❖ البيروقراطية في عمليات الإنفاق والحصول على المال.

- ❖ خضوع إعداد الموازنة وإقرارها إلى اعتبارات شخصية وليس إلى اعتبارات موضوعية علمية، مما يؤثر على تقدير الإيرادات والنفقات.

❖ ضعف المستوى التأهيلي والتدريبي للقائمين على تطبيق السياسة المالية.

- إذن فالدول النامية النفطية تنتج حكومات كبيرة بنفقات وموازنة ضخمة استناداً إلى الإيرادات النفطية (النسبة الأكبر في موازنتها العامة تتأتى إيراداتها من عائدات الربح النفطي)². أي أن القدرات المالية لحكوماتها غير قائمة على الجباية الضريبية العادية، وهذا ما انعكس على سياستها الضريبية.

¹ الحاج طارق، إمالة العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 213.

² ياسر صالح، المرجع السابق، ص 06.

2- خصائص السياسة الضريبية بالدول النامية النفطية: تتميز بعدة خصائص هي:¹

أ- اعتماد النظام الضريبي بهذه الدول على الجباية البترولية: حيث تتخذ الدول النامية النفطية مبادئ خاصة وجوهرية عند صياغة وتنفيذ سياستها الضريبية نظرا لاعتمادها الكبير على مداخيل المحروقات (الجباية البترولية)، فسياستها الضريبية تطبق ضمن ما يعرف بالنظام الضريبي والذي يعبر عن مجموع الضرائب المطبقة بالفعل (الجباية البترولية هي نوع من الضرائب المفروضة على الثروة الحكومية).

ب- انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي: ومرد ذلك انخفاض الدخل الفردي الأمر الذي يحول دون إمكانية الارتفاع بذلك المعدل خوفا من المساس بالحاجات الأساسية للفرد.

ج- سيادة الضرائب غير المباشرة فيما يخص الجباية العادية: حيث تعتمد الأنظمة الضريبية خارج المحروقات في هذه البلدان، بصفة أساسية على الضرائب غير المباشرة، ويرجع ذلك إلى:

➤ ضعف دور الضرائب المباشرة على الدخل والثروة.

➤ إنفاق النسبة الكبرى من الدخل على السلع الاستهلاكية.

➤ إن فرض الضرائب غير المباشرة وجبايتها لا يحتاجان إلى إدارة ضريبية عالية الكفاءة. كما أن سهولة التحصيل، وتتميز بعدم إحساس الممول بها، لأنها تذوب في السعر ويصعب التملص منها، بالإضافة إلى ذلك فإن طبيعة البنیان السياسي في البلدان النامية النفطية يستلزم تفضيل الضرائب غير المباشرة وذلك محاباة لذوي الدخل والثروات العالية.

د- عدم مرونة النظام الضريبي: تتميز الأنظمة الضريبية في معظم البلدان النامية النفطية بأنها غير مرنة أي لا تستجيب لاحتياجات النمو أو لتغير هيكل النشاط الاقتصادي.

هـ- انخفاض كفاءة الجهاز الإداري الضريبي والوعي الضريبي: أي عدم توفر الأجهزة الإدارية والتنظيمية المرتفعة الكفاءة لتطبيق أحكام قوانين تحصيل الضرائب المختلفة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي

3- مدى انطباق السياسة المالية الكينزية في الدول النامية النفطية: نظرا للمشاكل التي تعاني منها

السياسة المالية بهذه الدول، فإن السياسة المالية الكينزية لا يمكن تطبيقها عليها لأن خصائص وظروف أوضاعها تختلف عن تلك الموجودة في الدول المتقدمة، ولهذا فإن الاختلاف بين السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية النفطية يكمن، أنه في الأولى يتم اتخاذ سياسة مالية لخفض الادخار وزيادة الاستهلاك أي معالجة الاختلالات في الدورة الاقتصادية التي قد تطرأ على النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال، وبالتالي هدفها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أما الثانية فإن هدفها هو تحقيق التنمية الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي التي تتطلب اتخاذ سياسة مالية توسعية في الاقتصاد من أجل تقليل البطالة والحد من التقلبات في آن واحد².

¹ بالاعتماد على: (بتصرف)

➤ طاقة محمد، العزاوي هدى، المرجع السابق، ص ص128-129.

➤ بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، مرجع سبق ذكره، ص ص24-25.

² عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص98-99.

الفرع الثاني: مبادئ صياغة وتنفيذ السياسة المالية بالدول النامية النفطية

إن الدول المصدرة للنفط تركز على بعض المبادئ عند صياغة وتنفيذ سياستها المالية لتجنب الآثار السلبية التي تنتج عن تراجع الإيرادات النفطية، وبالتحديد الجباية البترولية، حيث إن هذه البلدان تختلف فيما بينها فيما يخص الأهمية النسبية للقطاع النفطي ضمن الاقتصاد، وفي حجم الاحتياطات، وفي ملكية قطاع النفطي والنظام الضريبي الخاضع له، وتطور الاقتصاد خارج المحروقات، كل هذه العوامل تؤثر على السياسة المالية التي تم إجمال مبادئ عامة لصياغتها في تلك البلدان وفق منطلقين:

أولاً: مبادئ صياغة وتنفيذ السياسة المالية بالدول النامية النفطية في الأجل الطويل

بما أن مداخيل المحروقات في هذه الدول تنعكس على المؤشرات الاقتصادية الكلية، لذلك كان لابد من صياغة مبادئ لتنفيذ السياسة المالية (الجبائية) واعتبارها سياسة مثلى على المدى الطويل، وذلك بمراعاة المبادئ التالية:¹

1- مبدأ ثروة الدولة والدخل الدائم: إن كل من Tersman (1999) و Bassett (1994) و (1998) Chalk استخدموا إطاراً تحليلياً ركز على ثروة الدولة، بما فيها الاحتياطي البترولي لتحليل كيفية تخصيص موارد الدولة في المدى الطويل، حيث اعتبروا الإيرادات الجبائية من المحروقات (الثروة البترولية) كمحفظة لعملية تحول أصول المحروقات إلى أصول مالية، وبالتالي يجب المحافظة على هذه المحفظة عبر مختلف الأجيال؛

وبطريقة مماثلة لحجج الدخل الدائم النموذجية التي قدمها Friedman فإن المحافظة على هذه الثروة أيضاً تتطلب أن يكون الإستهلاك في كل مرحلة محدداً بالدخل الدائم أو بعائد ثروة الدولة. وبهذا الشكل فإن السياسة المالية المثلى تعبر عن مسار الدخل غير النفطي والإنفاق الحكومي الأولي مع تثبيت نسبة الدين الصافي (الموجب) إلى الناتج الداخلي الخام، مما يعظم دالة الرفاهية الاجتماعية للدولة. والفكرة الأساسية عند معاملة ربع المحروقات كثروة وليس كتدفق للدخل هي أن السياسة الجبائية يجب أن تهدف إلى تراكم كبير للأصول خلال فترة إنتاج المحروقات كي يمكن استدامة القدرة على تحمل العجز خارج المحروقات إلى فترة ما بعد البترول؛

2- علاوات السيادة: تدفع العديد من الدول المنتجة للمحروقات علاوة سيادة كبيرة في الكثير من الأحيان، لذا يجب مراعاتها خصوصاً سعر الفائدة (المنخفض على ادخارتها والمرتفع على ديونها السيادية) عند تنفيذ السياسة الجبائية، والتي لابد أن تكون محافظة لتسديد ديونها العالية بسرعة.

3- دوافع الاحتياط: تواجه الدول المصدرة للمحروقات عدم اليقين الذي يكتنف ثروة المحروقات وهذا ما يطرح إشكلاً كبيراً بالنسبة للسياسة المالية والسياسة الاقتصادية الكلية على المدى الطويل، وبهذا يكون دافع الاحتياط قوياً، ويتعلق عدم اليقين بتقديرات حجم احتياطات المحروقات وبمسار الإنتاج المستقبلي. فالبلد الذي لم يبق لديه سوى عدد قليل من سنوات الإنتاج سيواجه عدم يقين أقل حول الثروة، وكحد أقصى (في

¹ منصور عبد الله، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات. حالة اقتصاد صغير مفتوح، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقد، مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص 26، 33. (بتصرف)

نهاية الاستخراج)، وتخفيض عدم اليقين سيؤدي إلى تخفيض ملازم في أهمية دافع الاحتياط عند تحديد حجم العجز خارج المحروقات، مما ستكون له تبعات على حساسية الإنفاق الحكومي لتغيرات أسعار المحروقات.

4-الاندثار: إن التقدم التكنولوجي قد يؤدي إلى اعتماد مصادر طاقة بديلة أكثر فعالية ومجدية من حيث التكاليف، والبترول سيؤول إلى الاندثار تقنياً لأن سعره قد ينخفض إلى مستوى يجعله منه غير فعال من حيث تكلفة الاستخراج مقارنة بالمصادر الجديدة، ورغم أن إمكانية الاندثار تعتبر مستبعدة في الوقت الحالي إلا أنها تخلق دافعا إضافيا للإدخار الاحتياطي. لذا يجب على الحكومة أن تأخذ هذا الأمر بمنتهى الجدية وهو ما يقتضي الحاجة إلى تخفيض كبير في العجز خارج المحروقات .

5-الإنفاق الرأسمالي المنتج: لابد من مراعاة هذا المبدأ عند صياغة السياسة المالية للدول النفطية بحيث يكون إنفاقها نحو الاستثمار الحكومي المنتج بمعنى أنه يؤدي إلى توسيع الإنتاج، وتبنى هذه القرارات الاستثمارية على أساس العائد من الاستثمار الذي يمكن أن تحققه الحكومة.

6-حساسية سعر البترول: وتتعلق القضية هنا بمدى حساسية الرصيد الأولي خارج المحروقات للحركات التي تحدث في أسعار المحروقات، إذ من المعروف أن الإنفاق الحكومي في العديد من الدول المنتجة للمحروقات دائما ذو ارتباط إيجابي بأسعارها (كلما زاد سعر النفط زاد الإنفاق الحكومي).

7-صناديق الثروة السيادية: ولتوفير أداة ملائمة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا ضمان حصة من الثروة للأجيال القادمة، تم إنشاء مجموعة من الصناديق كصندوق التنمية وصندوق الادخار.

ثانيا: مبادئ صياغة وتنفيذ السياسة المالية بالدول النامية النفطية في الأجل القصير

وكما هو عليه الحال في أي اقتصاد، فإن السياسة المالية في الدول المنتجة للمحروقات يجب أن تكون متلائمة مع تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، مثل الاستقرار الاقتصادي والتخصيص الفعال للموارد... وبسبب كونها أداة رئيسية في التسيير الاقتصادي الكلي على المدى القصير، وجب مراعاة المبادئ التالية:¹

1-مبدأ القدرة الاستيعابية: بحيث تكون الزيادات في الإنفاق العام على حسب قدرة الاقتصاد على استيعابها.

2-تخفيض نسبة الدين العمومي وتوفير أصول مالية رسمية بما يسهل عملية تمويل العجز خلال فترات الاتجاه الهبوطي المؤقت لانخفاض أسعار النفط.

3- إنشاء صناديق استقرار الموارد النفطية: فهذه الصناديق وضعت كوسيلة لسد حاجة الموازنة الحكومية في حالة انخفاض أسعار النفط إلى مستويات معينة، أي كأداة حماية قصيرة الأجل ضد تقلبات الإيرادات النفطية

4-الاستعانة ببرامج ومخططات انفاقية قصيرة ومتوسطة المدى: وبهذا يمكن الحد من حجم التقلبات في النفقات العامة الناتجة عن التغير السريع في مداخل المحروقات.

¹ منصور عبد الله، المرجع السابق، ص 38،34(بتصرف)

الفرع الثالث: واقع السياسة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة

تتكون دولة الإمارات العربية المتحدة من سبعة إمارات هي أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، رأس الخيمة، الفجيرة، أم القيوين، وتعتبر من أغنى الدول العربية، حيث تمتلك سابع أكبر احتياطي للنفط في العالم، كما تمتلك أحد أكبر الصناديق السيادية في العالم، وتعتبر مدينة دبي المركز المالي الأول للإمارات ومنطقة الخليج العربي ككل، يعتمد اقتصاد الإمارات بصفة أساسية على عائدات النفط، لكنه يمتاز بعدة خصائص رئيسية تجعله مختلفاً عن باقي اقتصاديات الدول النامية النفطية، هذا ما جعل دور حكومتها يقتصر على رسم السياسات الاقتصادية خصوصاً المالية منها، التي تعكس الإستراتيجية العامة للبلاد .

أولاً: الخصائص الاقتصادية الرئيسية لدولة الإمارات

يمتاز اقتصاد الإمارات بعدة خصائص رئيسية تجعله مختلفاً عن معظم اقتصاديات الدول النامية النفطية وهي:¹

❖ **إتباع نظام الاقتصاد الحر:** لقد تبنت الإمارات نظام الاقتصاد الحر، فسياستها الاقتصادية منفتحة تعتمد على حرية الاستثمار والتجارة في جميع المجالات، ولقطاع الخاص دور الريادة في الاقتصاد، واقتصر دور حكومتها في رسم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعكس الإستراتيجية العامة للاقتصاد الحر .

❖ **الاعتماد على النفط:** يمتاز اقتصاد الإمارات بالاعتماد الكبير على الربيع النفطي بحيث يشكل النفط ومشتقاته العنصر الأساسي من إيرادات الدولة اللازمة لتغطية الإنفاق العام الجاري وإنمائي المتزايد منذ منتصف السبعينات، فلا شك أن الإيرادات النفطية مكنت الدولة من الإنفاق المباشر على تنفيذ المشاريع الإنمائية والخدمية ومشاريع البنية التحتية، هذا بالإضافة لإنفاقها الجاري .

❖ **الاعتماد على القوى العاملة الوافدة:** لعدم توفر القوى العاملة المواطنة لتنفيذ المشاريع الإنمائية، والتي هدفت إلى استمرار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

❖ **ضيق السوق المحلي:** تمتاز الإمارات بصغر حجم سوقها المحلي الذي يمثل عدد قليل من السكان المحليين والوافدين، الأمر الذي يحد من مدى تطور قطاعاتها الاقتصادية، ولا يتيح توسيع مشاريعها الإنتاجية والخدمية بشكل كبير مما جعل حكومتها تفتتح على الأسواق الخارجية وتبني سياسة التكتلات الاقتصادية بالانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي لتوسيع نطاق حجم سوقها.

❖ **الموقع الجغرافي:** كذلك تمتاز الإمارات بموقعها الجغرافي الذي يمكنها من إيجاد علاقات اقتصادية متميزة مع مختلف الدول الخليجية والعربية والآسيوية المحيطة بها، مما أهلها إلى خدمة أسواق هذه الدولة.

¹ عميرة محمد سعد، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، المجلد 08، العدد 02، 2002، ص ص 02-03.

ثانياً: السياسة المالية في الإمارات العربية المتحدة

هدفت السياسة المالية لدولة الإمارات العربية إلى التأثير المباشر على النشاط الاقتصادي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، بما يخدم الأهداف الاستراتيجية العامة للسياسة الاقتصادية، وذلك باستخدام حكومتها للإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي (الانمائي) والإيرادات العامة¹:

1- الإنفاق العام بدولة الإمارات العربية المتحدة: يتكون هيكل النفقات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة حسب التقسيم الاقتصادي من النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية:²

1-1 النفقات الجارية: تتكون من ثلاثة مكونات رئيسية هي: الأجور والرواتب، وما ينفق على شراء السلع والخدمات أي مصروفات الصيانة وفواتير المياه والكهرباء وقيمة المستلزمات والأدوات اللازمة لتسيير عمل الحكومة بوحداتها جميعها ، وأخيراً التحويلات الجارية.

1-2 النفقات الرأسمالية: تمثل نفقات استثمارية على المشروعات التطويرية ومشروعات البنية الأساسية بمجالاتها كلها في الدولة، فهي تتكون من الإنفاق التطويري على المشروعات الحكومية (نفقات إنمائية)، والإنفاق الرأسمالي المتعلق بالمصروفات الخاصة (القروض والمساهمات)، والتحويلات الرأسمالية.

جدول رقم (01-01): تطور الإنفاق العام بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1990-2017 الوحدة (مليون درهم)

السنوات	الانفاق الجاري	الانفاق الانمائي	الانفاق الاجمالي	السنوات	الانفاق الجاري	الانفاق الانمائي	الانفاق الاجمالي
1990	32,202	18,335	50,537	2004	81,423	13,343	94,766
1991	33,034	26,404	59,438	2005	84,256	20,175	104,431
1992	38,012	13,384	51,396	2006	102,367	27,567	129,934
1993	40,733	14,335	55,068	2007	126,600	40,400	167,000
1994	41,251	16,695	57,946	2008	166,800	86,900	253,700
1995	42,102	18,654	60,756	2009	196,700	92,400	289,100
1996	58,995	15,085	74,080	2010	230,883	59,296	290,179
1997	47,420	16,681	64,101	2011	275,804	42,333	318,138
1998	51,487	20,243	71,730	2012	264,516	58,064	322,580
1999	57,487	17,608	75,538	2013	285,308	38,598	323,906
2000	71,247	13,101	84,348	2014	264,637	37,117	301,754
2001	77,372	18,711	96,083	2015	331,571	49,055	375,626
2002	72,425	14,188	86,613	2016	378,544	54,788	433,332
2003	74,306	17,308	91,614	2017	359,674	44,697	404,371

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

مزروعي علي سيف علي، نجمة الياس، **إثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 28، العدد الأول، 2012، ص 623. وتحويل قيم الإنفاق العام من الدولار إلى الدرهم الإماراتي من 2010 إلى 2017 بالاعتماد على قيم الجدول رقم (01-04).

¹ عميرة محمد سعد، المرجع السابق، ص 12.

² مزروعي علي سيف علي، نجمة الياس، **إثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 28، العدد الأول، 2012، ص 623

نلاحظ أن النفقات الحكومية في تزايد مستمر طيلة الفترة المدروسة حيث تضاعفت إلى النصف في غضون 15 سنة حيث ارتفعت من 50,537 مليون درهم سنة 1990 إلى 104,431 مليون درهم سنة 2005، نظرا للطفرة التي حدثت لأسعار النفط وارتفاع حصيلة عائداته، مما مكن دولة الإمارات من تسطير إستراتيجية اقتصادية عامة للبلاد، تنص على إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، وهذا ما عكسه الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري، حيث دعم القطاع التعليمي والصحي والبنى التحتية.... بالبلاد فارتفعت النفقات الجارية من 32,202 مليون درهم سنة 1990 إلى أكثر من 250 مليون درهم سنة 2012؛

كما نلاحظ أن وتيرة نمو الإنفاق العام واصلت الزيادة كثيرا بعد سنة 2006 نظرا لزيادة النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية بالإمارات، بسبب زيادة الإيرادات النفطية، لكن عقب أزمة الرهن العقاري تم تبني نظام مالي جديد لإدارة النفقات العامة يعتمد على أسلوب الكفاءة في استخدام الموارد بدلا من أسلوب التنمية الشاملة، وذلك بهدف ترشيد الإنفاق العام، وزيادة فاعليته؛

فقامت الحكومة الاتحادية بمنهج جديد لإعداد الموازنة لتحسين كفاءة الإنفاق، حيث جرت العادة أن يكون لإعداد الموازنة أفق مدته عام واحد وأن يركز على السيطرة على الإيرادات، واعتبارا من عام 2011 اعتمدت الحكومة الاتحادية موازنة مدتها 3 سنوات من أعلى إلى أسفل يتقرر فيها الإنفاق حسب البرامج ثم الخدمات، ويتم فيه تتبع مؤشرات للأداء المالي وغير المالي، بما أن التجربة كانت مستمدة من بلدان أخرى، إلا أن الإمارات وجدت صعوبة في دقة تقييم برامج الإنفاق خارج الموازنة، وفي قياس الأداء في بعض المجالات، مثل مجال ألعاب القمار، علاوة على ذلك تتولى إمارتا أبوظبي ودبي تنفيذ معظم الإنفاق العام في الإمارات¹.

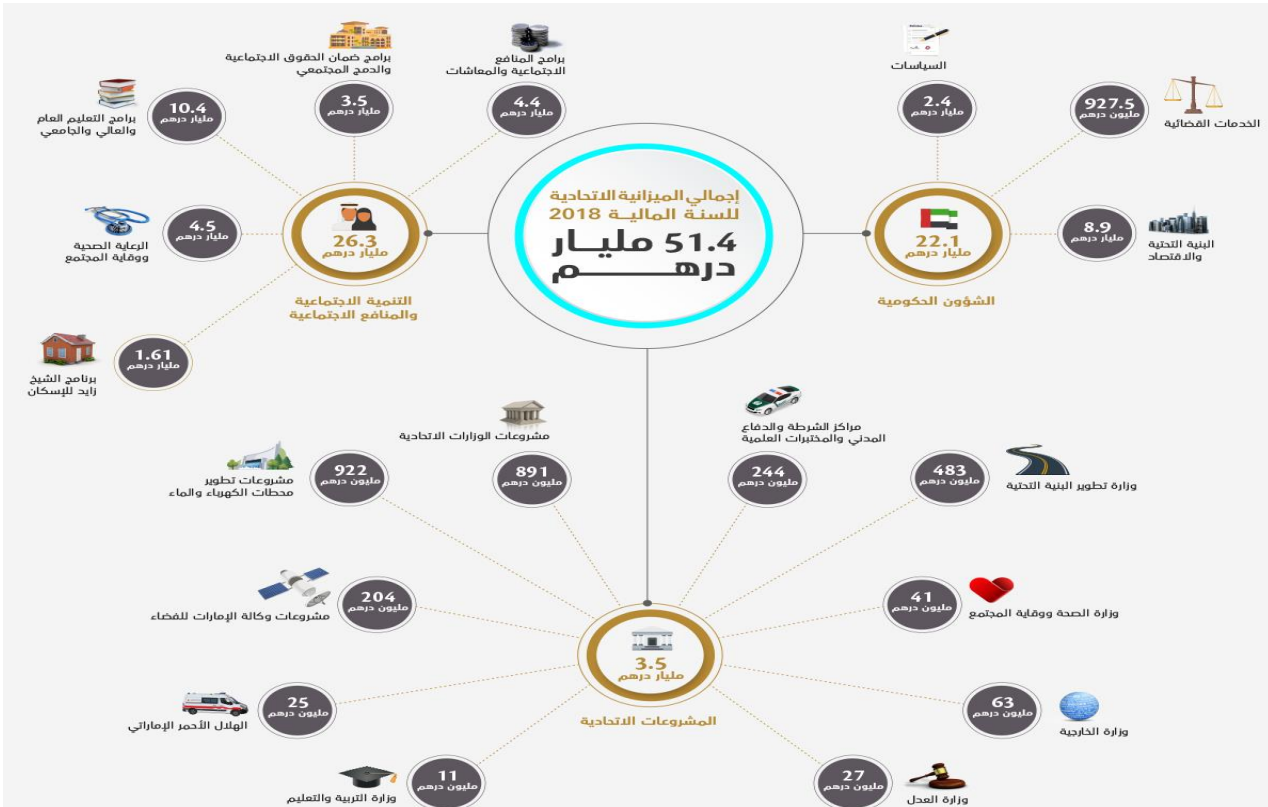
وبتهاوي أسعار البترول في الأسواق العالمية عام 2014 أدى إلى تراجع الإيرادات الحكومية، وتراجع حجم إنفاقها العام إلى 301 مليون درهم مقابل 323 عام 2013 إلا أنه ما فتئ أن عاود الصعود من جديد، فحاولت الحكومة الاتحادية تنويع مصادر دخلها وتنويع القاعدة الانتاجية بها، لتتيح زيادة الإيرادات العامة غير النفطية؛

قامت وزارة المالية بإعداد الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2018 طبقاً للمعايير الصادرة عن صندوق النقد الدولي بشأن التصنيفات الخاصة بإحصاءات مالية الحكومة. وتواصل الوزارة، منذ عام 2014، تبني مبادرة للتصنيف الوظيفي للنفقات الحكومية، حيث أعلنت وزارة المالية عن مشروع الميزانية العامة للاتحاد لسنة 2018 ضمن الخطة الخماسية للسنوات (2017-2021) في نوفمبر 2017 بتكلفة قدرها 51.4 مليار درهم، وتعتبر ميزانية السنة المالية 2018 أكبر ميزانية تقوم وزارة المالية بإعدادها حتى اليوم²، فوزعت اعتماداتها كما يلي:

¹ التقرير القطري رقم 14/187 الصادر عن صندوق النقد الدولي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 21.

² <https://www.mof.gov.ae/ar/resourcesAndBudget/federalBudget/Pages/budget2018.aspx>

شكل رقم (01-01): الميزانية الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة سنة 2018



المصدر: <https://www.mof.gov.ae/ar/resourcesAndBudget/federalBudget/Pages/budget2018.aspx>

2- الإيرادات العامة بدولة الإمارات العربية: تتوزع الإيرادات العامة الاتحادية على عدة أقسام:

2-1- الإيرادات البترولية: هي من أهم مصادر الإيرادات بدولة الإمارات لكنها لا تدخل مباشرة في موازنتها.

2-2- الإيرادات الضريبية: تشمل إيرادات الضريبة على الدخل وأرباح الشركات، الضرائب على السلع والخدمات، والرسوم الجمركية.

2-3- الإيرادات غير الضريبية والإيرادات الأخرى: تشمل المساهمات الاجتماعية والمنح وهي:

- رسوم الخدمات التي تُقدّمها الجهات الاتحادية (الوزارات).
- عوائد المصرف المركزي ورسوم حق الامتياز الاتحادي.
- المساهمات العامة التي تقدمها الحكومات المحلية "أبوظبي ودبي".

مع العلم أنّ إيرادات الحكومة الاتحادية لا ترتبط مباشرة بأسعار النفط العالمي، ذلك أن الحكومة الاتحادية تتلقى دعماً مُحدداً من بعض الحكومات المحلية، وليس من نطاق صلاحياتها متابعة تذبذب أسعار النفط الخام، وهو دور مقصور على الحكومات المحلية أي أن الميزانية الاتحادية لا تتضمن إيرادات النفط، ولا أرباح الشركات الخاصة التابعة للحكومة الاتحادية والحكومات المحلية. ففي 2006 أسست دبي صندوقها السيادي الخاص.

1 عسبول أحمد عبد الله واخرون، الخليج 2013 الثابت والمتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013، ص 113، على الموقع الإلكتروني: http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/15_7.pdf

وفيما يلي جدول لمصادر الإيرادات الضريبية بدولة الإمارات خلال الفترة (2011-2018) بالدولار

جدول رقم (01-02): الإيرادات الضريبية بدولة الإمارات خلال الفترة (2011-2018) الوحدة: مليون دولار أمريكي

أنواع الإيرادات الضريبية السنوات	ضرائب على الدخل و الأرباح	ضرائب على السلع والخدمات	الرسوم الجمركية	ضرائب أخرى	مجموع الضرائب
2011	2 040.6	1 664.7	1 611.0	0 042.9	5 370
2012	3 324.4	2 831.3	2 950.0	0 027.4	9 133
2013	3 442.3	2 941.1	3 054.6	0 018.9	9 457
2014	3 589.5	3 064.3	3 182.5	0 019.7	9 853
2015	4 018.8	3 384.3	3 067.1	0 105.7	10 576
2016	3 944.6	3 091.7	3 198.3	0 426.4	10 661
2017	39 433.3	3 369.6	2 549.9	0 182.2	45 535
2018	48 160.1	4 721.6	2 666.3	0 055.5	55 548

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

تقارير صندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد) على الموقع الإلكتروني: <https://www.amf.org.ae/ar>
 نلاحظ من الجدول أن الإيرادات الضريبية قد عرفت ارتفاعاً كبيراً خصوصاً بالسنتين الأخيرتين، حيث تضاعفت عشر مرات من 5 مليون دولار سنة 2011 إلى أكثر من 55 مليون دولار سنة 2018، وهذا راجع لزيادة حصيلة ضرائب الدخل والأرباح أين حققت نسبة 86.6% و86.7% من مجموع الضرائب سنة 2017 و2018 على التوالي، نظراً لتنوع مصادر الدخل بالإمارات، بينما نلاحظ أن الرسوم الجمركية قد شهدت نوعاً من الاستقرار تتراوح حصيلتها بين مليونين و3 ملايين دولار؛

فالحكومة الاتحادية سعت لتنمية هذه الموارد بعد تداعيات أزمة الرهن العقاري عبر العديد من الخطوات، منها: تحديث هيكل رسوم الخدمات في الحكومة الاتحادية، وتطوير نظام تحصيل الإيرادات الإلكترونية أو ما يسمى الدرهم الإلكتروني، ودراسة تطوير رسوم حق الامتياز الاتحادي التي تحصل من الشركات المحكّرة للخدمات مثل شركتي الاتصالات و"دو"، واستحداث أسس ومعايير فرض أو تعديل الرسوم أو الإعفاء في الحكومة الاتحادية، وإصدار التشريعات المتعلقة بالإيرادات العامة للدولة والضرائب الانتقائية، وتطوير ضرائب اتحادية انتقائية تحصل على بعض المنتجات الضارة بالصحة العامة، ووضع ضوابط جديدة في شأن مساهمة الحكومة الاتحادية التي لا تحصل من رسوم وعوائد مشتركة مع الحكومات المحلية¹.

3- الموازنة العامة بدولة الإمارات العربية المتحدة: مع انتقال دولة الإمارات العربية المتحدة إلى دورة ميزانية مدتها خمس سنوات، أصبحت معدلات الإنفاق فيها مرتفعة مقارنة بمحدودية الإيرادات وتذبذبها، وكما هو معلوم فإن السندات الحكومية اعتبرت علاجاً شائعاً لتمويل عجز الموازنة العامة بالإمارات العربية المتحدة، ففي فترة مخلفات ارتفاع أسعار النفط بين عام 2003 و2014 أنفقت الإمارات أموالاً بكثافة على أجور القطاع العام، والاستثمار في البنية التحتية، والتوسع في التعليم، والطاقة والمياه والخدمات الاجتماعية، وأمام تحقيق عجوزات برصيد الموازنة العامة بقيمة 18، 29، 11، 6.9 مليون دولار خلال الفترة (2014-

¹ عسبول أحمد عبد الله وآخرون، المرجع السابق، ص114.

(2017) على التوالي (انظر الجدول الموالي) لجأت الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية إلى أسلوب الاستدانة، حيث ذهبت أبو ظبي إلى أسواق رأس المال وجمعت سندات بقيمة 10 مليارات دولار على ثلاث شرائح. أين أصدرت سندات بقيمة 5 مليارات دولار في عام 2016؛

وعلى أن تشير إلى أن الإمارات العربية المتحدة تمتلك 3 صناديق سيادية كبرى، هي "مبادلة" و"هيئة الإمارات للاستثمار" و"جهاز أبوظبي للاستثمار"، والأخير أقواها، ويبلغ حجمه نحو 800 مليار دولار وتأسس عام 1976، يستثمر في جميع فئات الأصول حول العالم، ولا يزال هذا الجهاز أكبر صندوق استثماري في الشرق الأوسط حتى اليوم، حيث تتم تغذيته باستمرار من الفوائض المالية من صادرات النفط، والتي تأثرت بالطبع مع انهيار الأسعار 2014؛

الصندوق الثاني المعروف باسم "مبادلة" وهي شركة مملوكة بالكامل لإمارة أبوظبي يبلغ حجمه 226 مليار دولار من الأصول، وينصب تركيزه على استثمار موارده في مشاريع هيكلية واستراتيجية لاقتصاد أبوظبي، أهمها الطاقة ومشاريع البنية التحتية الكبرى والطيران؛

وبهدف تخفيف أعباء الدين العام وإبقائه في حدود معقولة، تطلب إصلاح النظام الضريبي لزيادة إيراداته. وتبني سياسة إصلاح النفقات المتنامية مثل نظام التقاعد والرعاية الصحية الحكومية، وهذا ما سعت إليه الحكومة الاتحادية في السنتين الأخيرتين حيث ركزت سياستها المالية على:¹

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوزيع أمثل للموارد.
- ترشيد الانفاق وتنويع مصادر الدخل في ظل التقلبات بأسعار النفط والسلع.
- نطاق تغطية وشمولية الاحصاءات المالية.
- إصلاحات دعم الطاقة.
- إصلاحات النظم الضريبية اللازمة.

¹ السياسة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة: تسلط الضوء على تقاسم الموارد الاتحادية، على الموقع الإلكتروني:

<https://agsiw.org/uae-fiscal-policy-shining-light-federal-resource-sharing/>

ثالثا: عناصر المالية العامة لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الجزائر بالدولار الأمريكي

جدول رقم (01-03): تطورات المالية العامة لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الجزائر (الوحدة: مليون دولار)

دولة الجزائر			دولة الامارات العربية المتحدة			
رصيد الموازنة	النفقات العامة	الايادات العامة	رصيد الموازنة	النفقات العامة	الايادات العامة	
-1 865	14 250	12 385	-4 762	14 968	10 205	1994
-592	13 199	12 607	-5 340	16 926	11 586	1995
-1 368	13 699	15 067	-6 155	20 110	13 586	1996
-1 145	14 912	16 057	-2 233	17 540	15 307	1997
-1 841	15 027	13 186	-7 830	19 461	11 630	1998
-248	14 525	14 277	-6 999	19 608	12 609	1999
5 274	15 651	20 945	-2 636	22 891	20 255	2000
2 213	17 272	19 485	-7 305	25 993	18 688	2001
132	19 986	20 118	-8 005	23 585	15 580	2002
5 670	19 841	25 511	-3 930	24 914	20 984	2003
6 052	24 890	30 941	-415	26 215	25 800	2004
12 218	29 798	42 016	10 748	28 436	39 184	2005
15 838	34 265	50 103	19 733	34 918	54 651	2006
6 383	46 781	52 164	18 628	43 492	62 120	2007
12 488	67 670	79 172	15 094	52 014	67 109	2008
14 813	45 054	59 867	6 092	76 486	82 578	2009
-2 861	82 121	79 476	-13 221	90 682	77 461	2010
-10 129	91 871	81 743	4 319	93 570	97 889	2011
-3 155	78 685	75 529	5 223	98 036	103 263	2012
-13 965	87 301	73 337	9 291	101 663	110 954	2013
-38 083	86 839	48 755	-18 678	94 298	112 970	2014
-49 723	95 038	45 315	-29 110	105 696	76 586	2015
-20 882	66 665	45 725	-11 518	120 370	108 852	2016
-9 33	64 128	54 796	-6 916	110 184	116 415	2017
-15 383	70 948	56 565	2 928	121 062	124 030	2018

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

تقارير صندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد) على الموقع الإلكتروني: <https://www.amf.org.ae/ar>

نلاحظ من خلال الجدول أن حصيلة الإيرادات العامة لكلا البلدين ارتفعت وبشكل ثابت وبنفس المقدار تقريبا خلال السنوات الخمسة عشر الأولى، غير انه عقب أزمة الرهن العقاري تراجعت الإيرادات العامة للجزائر إلى 59 مليون دولار سنة 2009، (مقابل 79 مليون دولار في 2008) مقارنة بـ 82 مليون دولار كإيرادات لدولة الإمارات، والتي شهدت تراجع طفيف سنة 2010 بـ: 5 مليون دولار، لتعاود إيراداتها الارتفاع وبمستوى أعلى وأكبر نظرا لاعتمادها على مصادر أخرى للدخل، خصوصا بعد تهاوي أسعار النفط في

2014 ، حيث عملت الإمارات على تنويع إيراداتها العامة غير النفطية، من خلال استحداث أنظمة ضريبية جديدة، وتنويع قاعدتها الإنتاجية وتفعيل سبل التنويع الاقتصادي ليذر عليها بموارد مختلفة، مما أدى إلى ارتفاع حصيلة إيراداتها العامة إلى أكثر من 124 مليون دولار سنة 2018، عكس الجزائر والتي بقيت رهينة العائدات النفطية حيث تراجعت إيراداتها العامة كثيرا بعد عام 2014، حيث حققت 56 مليون دولار سنة 2018.

أما فيما يخص الإنفاق العام فنلاحظ الاتجاه التصاعدي لنموه في كلا البلدين قبل أزمة الرهن العقاري، غير أن الجزائر شهدت تراجع طفيف في وتيرته، حيث سجل 45 مليون دولار في 2009، ثم ارتفع اثناء البجوحة المالية، والتي شهدت سياسات مالية توسعية بتسطير برامج اقتصادية لمواصلة دعم النمو وإنعاشه، لكن مع انهيار أسعار النفط منتصف 2014 وما شكله من صدمة حقيقية للاقتصاد الوطني، هبطت الإيرادات النفطية مما أضعف إلى حد كبير أرصدة المالية العامة في الجزائر، فزاد تدهور وضعها واستنفاد شبه تام لتلك الوفورات الأمر الذي دعى إلى إتباع سياسة ترشيد الإنفاق العام لتجنب المخاطر التي تواجه الاستقرار المالي للجزائر، في حين زاد حجم الإنفاق الحكومي بالإمارات بمستوى أعلى خصوصا بالسنة الأخيرة أكثر من 121 مليون دولار مقارنة بـ 70 مليون دولار بالجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد الموازنة العامة شهد تذبذبات خلال فترة الدراسة لكلا البلدين، حيث كان يسجل وفرات تارة وعجوزات تارة أخرى، فبالنسبة للجزائر فبعد أن كان رصيد موازنتها يسجل عجوزات قبل بداية 2000 أصبح يسجل فوائض مستمرة إلى غاية 2010، أين سجل عجز قدر بحوالي 3- مليون دولار، إلى أن بلغ مستوى قياسي له سنة 2015 بـ: 49- مليون دولار، أما بالنسبة للإمارات فرصيد موازنتها أيضا شهد تذبذبات بالارتفاع والانخفاض لكن ليس بنفس المستوى مع الجزائر، فأقصى عجز بلغه رصيد موازنة الإمارات كان بنفس السنة بمبلغ 29- مليون دولار، أما أعلى فائض حققه كان سنة 2006 بمبلغ 19 مليون دولار.

جدول رقم(01-04):تطور النفقات العامة والإيرادات العامة بالجزائر والإمارات خلال الفترة (2008-
الوحدة:مليون دولار (2018)

أنواع الإيرادات العامة				أنواع الإنفاق العام				
دولة الجزائر		دولة الإمارات		دولة الجزائر		دولة الإمارات		
الإيرادات البتروولية	الإيرادات الضريبية	الإيرادات البتروولية	الإيرادات الضريبية	الإنفاق الاستثماري	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري	الإنفاق الجاري	
63 322	14 948	98 434	6 280	30 561	34 347	23 662	46 208	2008
33 212	15 784	47 406	-	26 792	31 661	6 787	69 699	2009
39 044	17 446	44 323	-	24 299	35 738	18 530	71 151	2010
54 626	20 691	71 460	5 370	27 101	53 247	12 451	81 119	2011
53 955	24 611	73 180	9 133	29 342	61 610	12 062	85 974	2012
46 761	25 662	75 824	9 457	23 575	53 451	12 505	89 159	2013
42 490	27 458	75 521	9 853	30 511	56 790	11 599	82 699	2014
23 625	23 437	44 932	10 576	37 727	57 311	14 428	97 512	2015
15 371	22 676	23 443	10 661	24 774	41 891	15 219	105 151	2016
19 821	24 875	33 901	45 535	22 737	41 368	12 179	98 004	2017
22 904	25 452	44 494	55 548	27 730	44 217	14 527	106 535	2018

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

تقارير صندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد) على الموقع الإلكتروني: <https://www.amf.org.ae/ar>

المبحث الثاني: التأسيس النظري لاستقرار الاقتصاد

الاستقرار الاقتصادي هو الوضع الذي تسعى إليه جل دول العالم متقدمة أو متخلفة على حد سواء، إذ لا يعتبر هدفاً لمنظومة السياسات الاقتصادية فقط، وإنما يعتبر أيضاً في ذاته منظومة متعددة العناصر متشابكة الأبعاد ومتنوعة الأنشطة، فمن المنطقي أن ترتبط مؤشرات مع بعضها البعض، إذ أن تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة، بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الاقتصادي، فيسبب مشاكل اقتصادية كالتضخم والبطالة، لذا لابد من ضبط مؤشرات بما يحقق أهدافه.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستقرار الاقتصادي

إن الاستقرار الاقتصادي هو أكبر هاجس للدولة، فهو الهدف العام الذي تسعى إلى تحقيقه من خلال سعيها لضبط مؤشرات، بواسطة تطبيق سياساته المختلفة، وبالتالي التأثير على النشاط الاقتصادي ودعم استقراره للوصول إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن مفهومه يختلف في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة.

الفرع الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهدافه

أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

1- تعريف الاستقرار الاقتصادي: لقد وردت العديد من التعريفات لمفهوم الاستقرار الاقتصادي، نذكر منها: "الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفايدي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات تحقيقهما"¹. "ينصرف تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى تجنب المجتمع الآثار السيئة التي تترتب على التضخم والتي من أهمها انخفاض القوة الشرائية للنقود، والإضرار البالغ بمستوى المعيشة لذوى الدخل المحدود، وكذلك الآثار الضارة التي تترتب على الركود أو الكساد، أهمها ارتفاع معدلات البطالة وتوقف النشاط الإنتاجي"². "يمكن تعريف الاستقرار الاقتصادي بأنه حالة بقاء الاقتصاد على مستوى العمالة الكاملة، ومنعه من أن يتشتت كثيراً عن هذا المستوى سواء، بالارتفاع مما يسبب التضخم أو الانخفاض مما يؤدي إلى الركود الاقتصادي، باستخدام سياسات نقدية ومالية واعية ومرنة تجعل بالإمكان المحافظة على هذا الهدف"³. إن موضوع الاستقرار الاقتصادي "يمكن تجزئته إلى ثلاث أهداف رئيسية محددة: نمو الناتج الحقيقي، التشغيل الكامل، واستقرار الأسعار، ويمكننا إضافة الاستقرار في سعر الصرف والتوازن الخارجي أي التوازن

¹ دراوسي مسعود، المرجع السابق، ص 77.

² الصعيدي عبد الله، النقود والبنوك وبعض المتغيرات الاقتصادية في التحليل الكلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 184-185.

³ النبهاني أحمد، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

في ميزان المدفوعات- إذا أخذنا بعين الاعتبار درجة الانفتاح الاقتصادي- والاستقرار في النظام المالي والمصرفي، وتجنب الأزمات بمختلف أنواعها¹.

مما سبق يمكن تقديم تعريف للاستقرار الاقتصادي وهو: (الاستقرار الاقتصادي يعنى الوضع الذي يحقق تحسناً في كافة المتغيرات الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلّي، وذلك من خلال التحكم في تقلبات الأسعار وخفض معدلات البطالة، وزيادة الناتج الوطني وتحقيق التوازن بميزان المدفوعات وبالتالي تحسين وزيادة معدلات النمو الاقتصادي مما يدعم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية).

2- أهمية الاستقرار الاقتصادي: إن الاستقرار الاقتصادي لا يعتبر فقط هدفاً لمنظومة السياسات

الاقتصادية والمالية والنقدية، وإنما يعتبر أيضاً في ذاته منظومة متعددة العناصر متشابكة الأبعاد ومتنوعة الأنشطة، ومن المنطقي أن يرتبط الاستقرار الاقتصادي بالتوازن الاقتصادي في المجتمع؛ ومن صور التوازن الاقتصادي - والذي يعتبر مرادفاً للاستقرار الاقتصادي- التوازن بين الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) والعرض الكلي (الناتج الوطني) فإذا لم يكن الإنفاق الوطني كافياً لمقابلة الناتج الوطني، أدى ذلك إلى زيادة العرض الكلي عن الطلب الكلي، وهنا يظهر ما يسمى ب"حالة الانكماش الاقتصادي"، ومن أهم مظاهره ظهور البطالة، وعلى العكس إذا كان الإنفاق الوطني زائداً عن الناتج الوطني، أدى ذلك إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي في الاقتصاد، ونتج عن ذلك "التضخم" ومن مظاهر التوازن الاقتصادي أيضاً تعادل الاستثمار الوطني مع الادخار الوطني، تعادل الصادرات مع الواردات ومن ثم توازن ميزان المدفوعات، وتعادل النفقات العامة مع الإيرادات العامة وتلاشى العجز بالموازنة العامة، وكذلك تعادل معدل النمو الاقتصادي مع معدل النمو السكاني وهذا يعنى ارتفاع مستوى المعيشة وتحسن كافة المتغيرات الاقتصادية².

ثانياً: أهداف الاستقرار الاقتصادي

يهدف الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، بالتوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل الوطني الحقيقي، أي أعلى مستويات استغلال للموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد الوطني (وبالذات أقصى درجات التشغيل في المجتمع)، وفي ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لطلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة، ومواجهة الكساد أو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلي، أي الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى:

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛
- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار³.

¹ جيمس جوارتيني، ريجار داستروب، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي الاختبار العام والخاص، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1999، ص 195.

² الحمداني رفاة شهاب، "نظرية الاقتصاد الكلي: مقدمة رياضية"، مرجع سبق ذكره، ص 254.

³ نفس المرجع، ص 255.

الفرع الثاني: مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية

يرتبط مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية ارتباطا وثيقا بالتجارة الخارجية، وذلك بسبب ما تعانيه هذه الدول من اختلالات هيكلية في بنيتها الاقتصادية وضعف سيطرتها على مستوى النشاط الاقتصادي، حيث تعتمد هذه الدول على إنتاج وتصدير سلعة واحدة من السلع الأولية. ولذلك تختلف أهداف الاستقرار الاقتصادي بهذه البلدان عن البلدان المتقدمة، فمن الخطأ القول أن مضمون الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية هو المحافظة على التشغيل التام لأن الجانب الأكبر من هياكل الإنتاج غير موجودة أصلا في هذه الدول، ومن أجل التفصيل أكثر في هذا الموضوع نقوم بمقارنة بسيطة في بعض القضايا:

***مشكلة البطالة:** في الدول المتقدمة تستهدف سياسات الاستقرار الاقتصادي علاج مشكلة البطالة الدورية المرتبطة بالأزمات الاقتصادية، أما في الدول النامية فيستهدف الاستقرار الاقتصادي في البحث عن حلول للبطالة الهيكلية المرتبطة بتخلف هياكل الإنتاج.

***مشكلة التضخم:** تهدف سياسات الاستقرار الاقتصادي بالبلاد المتقدمة إلى علاج الموجات التضخمية التي تنتج عن الدورة الاقتصادية، أما في البلدان النامية فإن مشكلة التضخم ترجع لاختلالات هيكلية والاعتماد الكبير على العالم الخارجي فيما يتعلق بالمواد الغذائية ورأس المال الأجنبي (التضخم المستورد).

***ميزان المدفوعات:** إن اختلال ميزان المدفوعات في الدول المتقدمة ليس ناتج عن اختلالات اقتصادية، وإنما ناتج عن العلاقات والمبادلات الكثيرة مع باقي العالم الخارجي، وهو محصلة نهائية لقوى الصراع والمنافسة القائمة بين مختلف الدول والتكتلات الاقتصادية. أما في الدول النامية فإن اختلال ميزان المدفوعات ناتج عن اختلالات داخلية بين هيكل الإنتاج الوطني وهيكل الطلب الكلي، وكذلك الاختلال بين قوة الاستهلاك وقوى الادخار، واختلالات بين حجم الاستثمار ومصادر التمويل المحلية؛

إن مفهوم الاستقرار الاقتصادي بالدول المتقدمة يرتبط بالدورة الاقتصادية فقط، وتتحدد محاوره حول تحقيق مستوى مرتفع من تشغيل الموارد الاقتصادية أولاً، ثم تحقيق قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ثالثا تحقيق نوع من الاستقرار الخارجي¹.

أما مضمون الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية يختلف فهو يتمثل في كيفية حل مشكلة الجمود الاقتصادي عموما، والإنتاجي خصوصا، وفي كيفية ضمان نمو الطاقات الإنتاجية وبالتالي تشغيلها بكفاءة عالية للوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ على معدل نمو مرتفع مع تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار، فلا يمكن اعتبار أن هدف الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية هو التشغيل الكامل لموارد الإنتاج، لأن هذه الموارد إما غير موجودة نهائياً أو موجودة وغير مستغلة، وبالتالي فالبدائية تكون في إيجاد الهياكل الأساسية والمهارات البشرية وبناء الطاقات الإنتاجية لدعم الوضع المستقر للاقتصاد، وهذا هو جوهر قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية².

¹ عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص 70-71.

² ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية لفترة بين (1990-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية (غ. منشورة)، تخصص: علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2016/2017، ص ص 9-10.

الفرع الثالث: أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي وأنواعه

هناك عدد من المبررات تحتم على الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية بغية الوصول إلى الحالة التي يكون فيها مجمل الاقتصاد في حالة استقرار، بحيث يتعين عليها تحقيق التوازن الاقتصادي، من خلال معالجة الاختلالات التي قد تصيب الاقتصاد الوطني، وتشخيص مكامن الضعف في سياستها الاقتصادية تمهيدا لتصحيحها للوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي محليا (مالياً كان أو نقدياً)، ولتعزيز استقرارها الخارجي.

أولاً: أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي

من بين أسباب عدم الاستقرار هو الاختلال الذي يمكن أن يصاحب الاقتصاد الوطني، والذي قد يكون:¹

1- اختلال داخلي: ينجم هذا الاختلال بصورة عامة عن عدم تناسب ما بين تيار الطلب المحلي مع تيار العرض المحلي، مما يترتب على ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ويظهر هذا الاختلال على هيئة ثلاث أشكال أولها الاختلال السلعي الذي يعد السبب الأساسي للاختلالات الأخرى ويحدث جراء انخفاض الناتج المحلي من السلع والخدمات وعدم تناسبه مع تيار الطلب عليها، أما الشكل الثاني فهو الاختلال المالي الذي يتجسد في عجز الموازنة العامة للدولة نتيجة الاختلال بين النفقات العامة والإيرادات العامة، أما الشكل الثالث فهو يتمثل في الاختلال النقدي والذي يتمثل في بالفجوة التي تظهر ما بين تيار التدفق النقدي وتيار التدفق السلعي، وتعبير آخر هو ذلك الاختلال الحاصل بين كمية النقد المتداولة في الاقتصاد وكمية السلع والخدمات المتاحة فيه.

2- اختلال خارجي: يتمثل الاختلال الخارجي بالاختلال الذي يحدث في ميزان المدفوعات، عند عدم تساوي صادرات بلد معين مع وارداته من مختلف السلع والخدمات والتحويلات من طرف واحد وغيرها، ويرى بعض الاقتصاديين بان صور الاختلال الداخلي السابقة(السلعي والمالي والنقدي) تعد السبب الرئيسي للاختلال الخارجي فضلا عن أسباب أخرى كضعف البنيان الاقتصادي له، وغيرها من الأسباب التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي من خلال تقلبات سواء كانت نتيجة ظواهر طبيعية أو غيرها.

ثانياً: أنواع الاستقرار الاقتصادي

إن الاستقرار الاقتصادي قد يكون محليا أي لدولة معينة وقد يكون إقليمياً يختص بمجموعة دول كالاتحاد الأوروبي، أو دولياً بمعنى استقرار لعموم الاقتصاد العالمي الذي يقصد به استقرار كل دولة استقراراً محلياً بحيث تكون مجموعة دول العالم في حالة استقرار شامل، كما يمكن تصنيفه حسب النظام المالي والنقدي .

1- الاستقرار المالي والنقدي: يمكن تقسيم الاستقرار الاقتصادي وفقاً لنوعية النظام إلى نوعين:

1-1- الاستقرار المالي: أبسط وأقصر تعريف للاستقرار المالي هو تجنب وقوع الأزمات المالية، فالأزمة تؤدي إلى فقدان الثقة في عملة البلد، أو أحد أصوله المالية الأخرى، مما يتسبب في سحب المستثمرين الأجانب لرؤوس أموالهم من البلد، ويمكن تعريفه أيضاً بأنه: "العمل على التأكد من قوة وسلاسة عمل جميع

¹ بحيث حيدر نعمة، سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات الأمريكية المتحدة"، دار أمانة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 19-23.

مكونات النظام المالي، مما ينضوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلبا على الاقتصاد"، فالاستقرار المالي يتضمن:

✓ استقرار جميع مكونات النظام المالي؛

✓ استقرار أسواق المال والأنشطة المرتبطة بها؛

✓ ومن أهم المؤسسات التي تولى لها عناية خاصة المصارف التجارية لأهميتها وحساسيتها ولتاريخها المرتبط بالأزمات حين وقوعها، سواء كانت هي مبعث تلك الأزمات أو غيرها؛

من خلال ما سبق وأيا ما كان التعريف فإن الاستقرار المالي يرتبط بالنظام المالي* ومكوناته والأنشطة المرتبطة به، وعلى رأس ما يولى له الأهمية والعناية، أسواق المال والبنوك التجارية، ومن أهم الجهات المسؤولة عن تحقيق ذلك البنوك المركزية من خلال السياسات النقدية والمالية التي تنتهجها¹.

1-2-الاستقرار النقدي: هو من أهم الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وهو متمثل في استقرار سعر العملة واستقرار المستوى العام للأسعار بما يحقق الأهداف الاقتصادية العامة، حيث من الضروري أن تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي تقادي حدوث أزمات نقدية اقتصادية، حيث أن تحقيق الاستقرار النقدي من شأنه أن يحقق الاستقرار الاقتصادي²، فالاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدى الطويل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا نجحت السلطات النقدية في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود والذي من شأنه المحافظة على مستوى الأسعار السائدة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، أي بعبارة أخرى نجد أن الزيادة في عرض الكتلة النقدية يجب أن يحقق استقرار الناتج الوطني الإجمالي حيث³:

معدل التغير السنوي في حجم وسائل الدفع

إن معامل الاستقرار النقدي =

معدل التغير السنوي في الدخل المحلي الإجمالي

فغياب الاستقرار النقدي يؤدي إلى أضرار بالغة في الاقتصاد الوطني، سواء في شكل تضخم أو انكماش فالتضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح المدنيين ورجال الأعمال والمنظمين على حساب الدائنين وأصحاب الدخول الثابتة، ونظرا لما تشكله معدلات التضخم المرتفعة من آثار سلبية على النمو وارتفاع التكاليف، توجهت معظم الدول الصناعية إلى حصر معدل التضخم ما بين 1% و 3% من جهة، وإلى التركيز على تخفيض معدل التضخم واستقرار الأسعار من جهة أخرى⁴.

* يقصد بالنظام المالي الأسواق والأفراد، والمؤسسات والقوانين والإجراءات التنظيمية والتقنيات التي يتم من خلالها تداول الأصول النقدية والمالية كأذون الخزانة والسندات والأسهم وغيرها من الأدوات المالية.

¹ بلقلة براهيم، آليات ضبط استقرار النظام المالي في ظل إنتهاج سياسة التحرير المالي وإنتشار الأزمات، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة سكيكدة، أيام 09/10 نوفمبر 2010، ص 07.

² الشمري ناظم محمد نوري، النقود والمصارف: النظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 429.

³ البيلاوي حازم، دليل الرجوع العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، عمان، 1993، ص 18.

⁴ حولية يحي، تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2014/2015، ص 50.

1- الاستقرار الاقتصادي الدولي والمحلي: وفقا لمعيار المصدر والمكان يمكن تصنيف الاستقرار الاقتصادي إلى استقرار دولي (خارجي)، واستقرار محلي (داخلي) كما يلي:

1-2- الاستقرار الاقتصادي الدولي: هو عبارة عن ثبات الوضع القائم للاقتصاد العالمي، بوجود نمو اقتصادي عالمي مستقر ومستديم، نتيجة عدم حدوث تقلبات شديدة وخطيرة في حركة رؤوس الأموال الدولية، وكذا عدم حدوث مشاكل اقتصادية في الدول ذات ثقل كبير في الاقتصاد العالمي (كالو.م.أ والاتحاد الأوروبي)، كما يتوقف هذا الاستقرار الاقتصادي العالمي على الاستقرار السياسي، والأمن والسلام الدوليين، إذ أن الاضطرابات والحروب والكوارث الطبيعية كلها عوامل من شأنها أن تؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي¹.

2-2- الاستقرار الاقتصادي المحلي: إن تحقيق الاستقرار المحلي يعني الوصول إلى² :

❖ استقرار في المستوى العام للأسعار والذي يتجسد من خلال معدلات التضخم، فتحقيق معدل التضخم مساوي للصفر (الحالة المثالية التي من النادر الوصول إليها) أو معدل تضخم مقبول اقتصاديا واجتماعيا يقل عن 2% يعني هذا استقرار الوضع الاقتصادي للبلاد.

❖ القضاء على البطالة من خلال تحقيق معدلات عالية من التشغيل يقترب عندها الاقتصاد من مستوى العاملة الكاملة.

❖ تحقيق معدلات نمو موجبة ومضطردة في الناتج المحلي الإجمالي.

❖ تحقيق فائض اقتصادي في ميزان المدفوعات ولاسيما في حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل.

يمكن النظر إلى العناصر الأربعة السابقة إلى أنها تستهدف تحقيق نوعين من التوازن هما التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، فالتوازن الأول يمكن أن يقاس على أساس معدلات البطالة والتضخم وإمكانية تقليص الأول (معدل البطالة) مع المحافظة على مستويات منخفضة ومستقرة من معدل التضخم، وكذلك من خلال مدى وجود الفائض أو العجز في الموازنة العامة للدولة، في حين التوازن الخارجي يقاس بوجود توازن في الحساب الجاري وبصورة أكثر شمولاً بمستوى صافي التدفقات الرأسمالية القابل للاستمرار والذي يساوي فجوة الادخار والاستثمار.

¹ بخيت حيدر نعمة، المرجع السابق، ص15.

² نفس المرجع، ص16.

المطلب الثاني: منظور مدارس الفكر الاقتصادي لاستقرار الاقتصاد

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعتمد على رسم وتطبيق سياسات اقتصادية واضحة المعالم، لها من الأدوات ما يكفل الوصول للمبتغى المنشود، إذ تعد هذه الأدوات ركائز أساسية تعتمد عليها الدولة لتصحيح أي اختلال في احد الأسواق ومن ثم تحقيق الاستقرار، غير أن هذه السياسات شهدت جدلا فكريا واسعا من قبل المفكرين، فقد اختلفت المدارس الفكرية الاقتصادية الرأسمالية التقليدية أو الكينزية حول مدى تأثير كلا من السياستين المالية والنقدية، كما دافع آخرون عن سياسات أخرى، فبالرغم من أهمية كل السياسات إلا انه لم يكن هناك اتفاق بين الاقتصاديين، لاختلاف المدارس الفكرية إذ أن لكل مدرسة آراءها وتصوراتها حول السياسات الواجب إتباعها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: نظرة المدرسة التقليدية والنقدية لاستقرار الاقتصاد

إن نظرة الكلاسيك والنقديين لاستقرار الاقتصاد يمكن حصرها في النقاط التالية:

- 1- مع ظهور المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) التي اعتبرت بمثابة رد فعل على المذهب التجاري فان الأمر (الاهتمام بسياسات الاستقرار الاقتصادي) يبرز بوضوح، إذ أنهم يرون دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يختلف جذريا عما كان عليه في عهد التجاريين، حيث يتمثل في إعطاء الحرية التامة للأفراد وتقويض دور الدولة وجعلها دولة حارسة؛
- 2- اعتمدت المدرسة النقدية على النظرية الكمية للنقود الكلاسيكية والمعروفة بصيغة فيشر، وعلى نظرية كمبردج من حيث الأساس الفكري باعتبار عرض النقد هو المتغير الأساسي الذي يؤثر على الاستقرار الاقتصادي، وان البطالة حسب رأيهم تتزايد كلما تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية¹.
- 3- لذلك ذهب التقليديون ومن بعدهم النقديون إلى أن السياسة النقدية هي أكثر فعالية ونجاعة في التحكم في المستوى العام للأسعار باعتباره متغيرا تابعا لعرض النقود، وان التحكم في المعروض النقدي هو أساس علاج مشاكل الاقتصاد الوطني، لان كل تغيرات الدخل تغيرات حقيقية تتطلب صرامة في الإصدار النقدي؛
- 4- إن النقديون يؤكدون على عدم فعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- 5- النتيجة الحتمية لافتراضات التقليديين هو أن الادخار سيوجه تماما للاستثمار عن طريق متغير سعر الفائدة باعتبار هذا الأخير هو ظاهرة حقيقية، إلا أن أزمة الكساد كانت بمثابة المحك الحقيقي لأطروحاتهم، حيث عجزت عن إيجاد التفسير والعلاج لهذه الظاهرة، ومن ثم قصور هذه النظرية².

¹ بحيث حيدر نعمة، المرجع السابق، ص 27، ص 37.

² محيريق فوزي، المرجع السابق، ص 171.

الفرع الثاني: نظرة المدرسة الكينزية لاستقرار الاقتصادي

إن أبرز أفكار المدرسة الكينزية فيما يخص الاستقرار الاقتصادي واليات تحقيقه هي:

1- النظرية الكينزية تعتمد على المتغيرات الاقتصادية الكلية وبتعابير نقدية، عكس النظرية التقليدية التي تركز على المتغيرات الاقتصادية الجزئية؛

2- كان لكينز الفضل الكبير في توضيح اعتماد الاستهلاك على الدخل، إذ توصل إلى وجود علاقة ثابتة بين الاستهلاك والدخل فبمجرد معرفة حجم الاستهلاك يمكن تحديد كل من الاستثمار والإنفاق الحكومي والضرائب اللازمة لتحقيق التشغيل الكامل، إذ يصبح بإمكان صانعي السياسات اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الاستقرار؛

3- يرى الكينزيون أن الاستقرار الاقتصادي يتوقف على مكافحة الركود أكثر من مكافحة التضخم؛

4- يرى الكينزيون فشل النظام أسعري في انتشال الاقتصاد تلقائياً من حالة الكساد والعودة به إلى التشغيل الكامل بسبب فشل مرونة الأجور والأسعار في تحقيق ذلك، وكذلك عدم صحة قانون ساي للأسواق¹.

5- الكينزيون اعتمدوا في علاج حالة الكساد التي تعرض لها الاقتصاد الليبرالي، على السياسة المالية على أساس عدم نجاعة السياسة النقدية في إحداث التوازن الاقتصادي العام المطلوب ومرجع ذلك من منظور "كينز" هو أن الاقتصاد في حالات الكساد يقع في مصيدة السيولة التي تمنع استجابة سعر الفائدة للتغير في عرض النقود، لأنه يكون قد بلغ أدنى انخفاض لها، ومهما زاد عرض النقود لا تتخفض الفوائد ومن ثم لن يحدث المزيد من الاستثمار ولن يزيد الدخل؛

6- إن النظرية الكينزية تعتمد على حل المشاكل التي قد تتعرض لها دولة ما، على السياسة المالية وبالتالي اعتبرتها الأداة المفضلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية ومنه تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

7- إن النظرية الكينزية تقر انه في حالة الكساد تقوم الدولة بزيادة نفقاتها الكلية بهدف زيادة الطلب الكلي الفعال، أما معالجة التضخم فيتم من خلال تخفيض حجم الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار، فمن خلال أدوات السياسة المالية تستطيع الدولة الحفاظ على مستوى دخل التوازن بحيث تضمن حدوث الاستقرار الاقتصادي، وثبات الدخل عند مستوى العمالة الكاملة، ففي حالة ظهور الفجوة الانكماشية يمكن للدولة أن تتبع سياسة مالية توسعية، وفي حالة ظهور الفجوة التضخمية يمكن للدولة أن تتبع سياسات مالية انكماشية لتخفيض الطلب الكلي الفعال حتى المستوى الذي يضمن التوظيف الكامل؛

8- الحقيقة النهائية أن "كينز" لم يبلغ تماماً دور وأهمية السياسة النقدية، إلا انه يرى أنها ذات فعالية أقل، فهو يرى انه يمكن استخدامها كسياسة مكملة أو مساعدة للسياسة المالية، خاصة أنها تؤثر في حجم الائتمان الذي يؤثر بدوره في حجم الإنفاق الكلي هذا التأثير يتحدد بحسب طبيعة الأزمة الاقتصادية السائدة، فإذا كان هناك تضخم تلجأ السلطات النقدية إلى الرفع من تكلفة الائتمان، لتحديد من قدرة المصارف على التوسع فيه، أما إذا كانت في حالة الركود فإنها تقوم بإجراء معاكس².

¹ بخيت حيدر نعمة، مرجع سابق، ص 31، 34.

² محيريق فوزي، مرجع سابق، ص 172.

الفرع الثالث: نظرة المدارس الحديثة للاستقرار الاقتصادي

واهم نقاطها فيما يخص آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي نجد:¹

1- لقد حصل جدل واسع بين أنصار المدرسة النقودية والمدرسة الكينزية في السياسات الواجب إتباعها لضمان الاستقرار الاقتصادي، ولاسيما في قضية الاختيار بين أدوات كل من السياستين، ففي الوقت الذي يقول فيه النقوديون المتشددون بان فعالية السياسة المالية محدودة في تحقيق الاستقرار رد عليهم الكينزيون بالشيء نفسه؛

2- مع مرور الزمن بدأت نظرتهم تتغير إذ بدأ معظم النقديين يسلمون بان السياسة المالية تستطيع التأثير على الإنتاج ومستويات الأسعار، وفي الوقت نفسه يسلم الكينزيون كذلك فيما يتعلق بالسياسة النقدية، لذلك وصلت أوجه الخلاف بينهما إلى زاوية ضيقة جدا عندما قال زعيم المدرسة النقدية "ميلتون فريدمان" عبارته الشهيرة(كلنا الآن كينزيون) ليرد عليه بسرعة الاقتصادي الكينزي "فرانكو مودلياني" بالشيء ذاته قائلا:(كلنا الآن نقديون).

3- باتت قناعة لدى صناع القرار على تكامل السياستين المالية والنقدية لبلوغ الاستقرار الاقتصادي، وأنه من الصعب أن تطبيق السياستين النقدية والمالية بمعزل عن بعضهما البعض، فالسياسة الاقتصادية لها أهداف نقدية وأخرى مالية تسعى لتحقيقها، وتستخدم لتحقيق الأهداف النقدية أدوات السياسة النقدية التي يشرف عليها البنك المركزي، وتستخدم أدوات السياسة المالية لبلوغ أهدافها المالية؛

4- إذا لم يتمكن صانعو القرار الاقتصادي من رسم خطة تنسق أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية، فسيكون الاقتصاد تحت ضغط تناقض الأهداف، لذلك وجب التنسيق في استخدام أدوات كلا السياستين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي فضلا عن سياسات أخرى كالسياسة الدخلية.

5- إن مدرسة التوقعات العقلانية(أول من وضع نظرية التوقعات هو جون ف. ماث) ترى بأنه إذا كان التغيير في السياسات المالية والنقدية غير متوقعا من قبل الوحدات الاقتصادية فان مستوى الإنتاج والتوظيف لن يتأثر بتلك السياسات، أي أن تلك السياسات لن تكون فعالة، وبالتالي فان أنصارها ينصحون بتطبيق سياسات بسيطة والاعتماد كثيرا على دور التوقعات العقلانية في المتغيرات الاقتصادية، لتجعل من السهل التنبؤ بها لغرض الحد من التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

6- إن مدرسة اقتصاديات جانب العرض نشأت على أنقاض المدرسة الكينزية التي اهتمت بجانب الطلب وأهملت جانب العرض، لذا فضل أنصار هذه المدرسة وعلى رأسهم "كارثر لافر" و"دوغلاس جونز" استخدام الحوافز المالية ولا سيما التخفيضات الضريبية لأنها حسب رأيهم تساعد على زيادة إنتاجية العمل، كما دعا العديد من أنصار هذه المدرسة للعودة إلى نظام قاعدة الذهب لتضع حدا للتوقعات التضخمية وتعيد الثقة في العملة المحلية للبلد، وبالتالي تنخفض معدلات التضخم وأسعار الفائدة التي تؤدي إلى تنشيط الاستثمار فيزيد معدل النمو، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

¹ بالاعتماد على: *بخيت حيدر نعمة، المرجع السابق، ص43 وصص50،48.

* محيريق فوزي، المرجع السابق، ص173.

المطلب الثالث: السياسات (الداخلية والخارجية) المحققة لاستقرار الاقتصاد

كما ذكرنا سابقاً فإن المدارس الفكرية قد دار جدل واسع فيما بينها، حول مدى فعالية كل من السياستين المالية والنقدية في التأثير على استقرار النشاط الاقتصادي الكلي، غير أن صناع القرار أصبح لديهم قناعة على أن بلوغ الاستقرار الاقتصادي، يستلزم التكامل بين الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة، باستخدام الأدوات المتنوعة لكل من السياسة المالية، النقدية والداخلية والسياسات الخارجية على نحو متناغم ومتوازن، حيث تؤثر كل أداة وتتأثر بالأدوات الأخرى. فما هي هذه السياسات؟ وكيف تحقق الاستقرار الاقتصادي؟

الفرع الأول: السياسات الداخلية المحققة لاستقرار الاقتصاد

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كهدف لكل سياسات التنمية في دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، يكون من خلال رسم خطة تتسق أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية، وإلا سيكون الاقتصاد تحت ضغط تناقض الأهداف، أي استخدام الأدوات المتنوعة لكل منهما على نحو متناغم ومتوازن، فضلاً عن استخدام السياسة الداخلية.

أولاً: السياسة المالية

أوضحنا فيما سبق هذه السياسة في المبحث الأول، لكن سيتم الإشارة إليها هاهنا كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في الدول النامية وذلك كما يلي:

تعد السياسة المالية إحدى فروع السياسة الاقتصادية، وتهدف إلى استخدام أدوات المالية العامة لضبط النشاط الاقتصادي عن طريق الحكومة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

لكن هذه السياسة تلعب دوراً إيجابياً بناءً لتعجيل التنمية الاقتصادية بالدول النامية بالدرجة الأولى، من خلال التركيز على تمويل البرامج التنموية، وتمويل الموازنة العامة للدولة، ليس معنى هذا بطبيعة الحال أن السياسة المالية في هذه الدول لا تولي أياً من اهتمامها لهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإشاعته عبر ربوع الاقتصاد الوطني، لكن جانب النجاح في معركة بناء المجتمع اقتصادياً يتوقف على مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في الحيلولة دون تذبذب مستوى النشاط الاقتصادي، كالتغلب على أية موجة تضخمية حال ظهورها كي يتم البناء على أسس مستقرة سليمة، إذن فتلك الدول النامية تتبع أساليب السياسة المالية للحد من التذبذبات التي قد يشهدها نشاطها الاقتصادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بسياسات قائمة على التمويل بالفائض أو بسياسات قائمة على التمويل بالعجز¹.

1- السياسات القائمة على التمويل بالفائض: قد تتعرض الدول النامية وهي في طريق إنماء مواردها والارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي فيها، إلى بعض الموجات التضخمية بسبب عدم استجابة ناتجها الوطني للزيادة في الطلب الكلي الفعال المترتب على زيادة الإنفاق العام، وذلك بسبب صعوبة التوسع في الإنتاج، فالجهاز الإنتاجي بهذه الدول غير مرن بصفة عامة، وبالتالي تنعكس الزيادة في الإنفاق العام في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهنا يصير لزاماً على الحكومة أن تتبع من أساليب السياسة المالية

¹ فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 26، ص 387.

ما يكفل الحد من هذه الموجة التضخمية وإشاعة الاستقرار (سنرى ذلك في الفصل القادم)، لكن نشير هنا إلى دور السياسة المالية في مواجهة الموجة التضخمية في الدول النامية؛

فالحكومة بهذه الدول تستطيع مثلاً أن تزيد من إيرادات الضرائب (كضرائب الاستهلاك وضرائب الدخل) وأن تفرض ضرائب على الأرباح الاستثنائية، لامتناع جانب من الطاقة الشرائية الإضافية، وواضح أن هذه السياسة قد لا تكون ذات اثر فعال في مكافحة التضخم، كون أن مثل هذه الضرائب سوف يكون عبئها ولا شك على ذوي الدخل الصغيرة منه بالنسبة لذوي الدخل الكبيرة مما يتنافى ومبادئ العدالة الاجتماعية؛ كذلك تستطيع الحكومة أن تزيد مما تصدره من سندات القروض العامة التي يكتب فيها جمهور المواطنين لامتناع جانب من الطاقة الشرائية الإضافية للحد من التضخم، كما تستطيع أن تلجأ إلى سياسة الادخار الإجباري*، ومما لا شك فيه أن إتباع الحكومة لهذه السياسات المالية يقترن وبشكل متناسق وحكيم مع سياسات أخرى كالسياسة النقدية، وسياسة تثبيت الأسعار ومراقبة الأجور للحيلولة دون ارتفاع المستوى العام للأسعار¹.

2-السياسات القائمة على التمويل بالعجز: من المعلوم أن الدول النامية ترسم سياستها الاستثمارية بهدف

زيادة الإنتاج والدخل والعمالة، بمعدلات تكفل نمواً مطرداً في مستوى النشاط الاقتصادي فيها، ولكن رغماً عن ذلك قد يحدث ما يعرقل سير هذه السياسة في المدار المرسوم لها، وهنا يصير لزاماً على الحكومة أيضاً أن تتبع أساليب السياسة المالية، ما يكفل الحد من أية موجة هبوطية (ركود) قبل أن يستفحل أمرها؛

فتستطيع مثلاً أن تتوسع في إنفاقها على بعض مرافق الخدمات، وكذا بعض المشروعات العامة، للحد من الهبوط في مستوى الإنفاق النقدي الكلي على السلع والخدمات، حيث يشير الاقتصاديون إلى أن التوسع في الاستثمار العام قد يؤدي إلى رفع مستوى التوظيف الكامل، فيزيد مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات، فعند زيادة الحكومة من مستوى العمالة بالمشروعات العامة، ستعمل على التوسع في حجم العمالة الخاص برجال الأعمال الذين تتسع أعمالهم تبعاً للتوسع في الاستثمار الحكومي،

كما تستطيع الحكومة أيضاً أن تتوسع في حجم مدفوعاتها التحويلية، بأن تزيد من منح الإعانات النقدية والعينية للأفراد) خاصة العاطلين وذوي الدخل المحدودة)، وان تقوم بالتعجيل بسداد جانب من قروضها، كوسيلة لمد المجتمع بقوة شرائية إضافية، فمنح الإعانات للأفراد سيؤدي إلى زيادة إنفاقهم الكلي على السلع والخدمات مما يحفز الاستثمار في القطاعين العام والخاص ويرفع من مستوى العمالة؛

وتستطيع الحكومة أيضاً أن تنقص من إيرادات الضرائب كوسيلة لمد المجتمع بقوة شرائية إضافية، من خلال تكييف مستويات الإنفاق الحكومي بما يتناسب ومستويات إيرادات الضرائب، كوسيلة مالية لتحقيق الاستقرار النقدي، ويعتقد الكثير من الاقتصاديين أنه إذا خفضت الضرائب فان الدخل الشخصي والإنفاق الاستهلاكي يزيدان، كما تزداد نسبة المشروعات الخاصة من أرباح مما يدعو إلى التوسع².

¹ لقد لجأت إنجلترا إلى سياسة الادخار الإجباري أثناء الحرب العالمية 2 حيث كان الأفراد يجبرون على شراء سندات الادخار، ويسددون الثمن مما يستطع من أجورهم أو يدفعونه بأنفسهم إن كانوا من ذوي المهن الحرة، على أن تسدد قيمة هذه السندات لحاملها بعد انتهاء الحرب وزوال فترة التضخم.

² فوزي عبد المنعم، المرجع السابق، ص 387، 391.

² نفس المرجع، ص 391، 395 .

ثانياً: السياسة النقدية

لدراسة السياسة النقدية كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لابد من التطرق إلى:

1-تعريف السياسة النقدية: إن مفهوم السياسة النقدية واسع جداً، وقد أطلق الاقتصاديون مجموعة من التعريفات أهمها أنها: "مجموعة الإجراءات أو الأدوات التي تتخذها الدولة أو التي يستعملها الجهاز المصرفي أو السلطات النقدية في إدارة كل من النقود والائتمان، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، أو التحكم في عرض النقود، ومستوى أسعار الفائدة"¹.

لكن من أهم التعريفات التي ظهرت في خصوص السياسة النقدية هو ما أشار إليه (Einzig) من أن السياسة النقدية: "تشمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي"².

2-أدوات السياسة النقدية: تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات مباشرة (نوعية) وأخرى غير مباشرة(كمية):

2-1-الأدوات غير المباشرة (الكمية) وتتضمن ما يلي:

أ- سياسة السوق المفتوحة: تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات فعالية في الدول المتقدمة التي تمتلك سوق المال المتطور، وتقوم آلية عمل هذه الأداة على أساس دخول البنك المركزي في السوق المالي بائعاً أو مشترياً لسندات حكومية أو مالية³، فإذا كان هدف البنك هو سياسة نقدية توسعية (أي في حالات الانكماش) فإنه يدخل إلى السوق كمشتري للسندات للتوسع في الائتمان ليضخ نقوداً في السوق، وبالتالي ارتفاع حجم النقود المعروضة، وأما إذا كان هدف البنك هو سياسة نقدية انكماشية (حالات التضخم) فإنه يدخل كبائع للسندات ليمتص النقود من السوق وبالتالي انخفاض حجم النقود المعروضة⁴.

ب- سياسة سعر إعادة الخصم: يعبر سعر إعادة الخصم عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض منه، أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، فعندما يهدف البنك المركزي إلى إتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد ومعالجة الفجوة الركودية يقوم بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي، أما إذا كان الهدف هو إتباع سياسة انكماشية لمكافحة التضخم، فإن البنك المركزي يرفع سعر إعادة الخصم؛

ج- معدل الاحتياطي القانوني (الإجباري): تنصب التشريعات الحديثة التي تنظم الائتمان على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بأرصدة لدى البنك المركزي تمثل نسبة معينة من الودائع لديها، وهي النسبة القانونية للاحتياطي النقدي، وتمثل الحد الأدنى لما يجب أن تحتفظ به البنوك التجارية من أرصدة نقدية مقابل وودائعها، ويقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني في حالات الركود الاقتصادي وذلك لدعم

¹عبادة إبراهيم عبد الحليم، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الأردن، العدد12، 2011، ص744.

²الدوري زكريا، السامرائي يسرى، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص185.

³الوزيني خالد واصف، الرفاعي أحمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص305.

⁴الحمداني رفاة شهاب، المرجع السابق، ص270.

سيولة الجهاز المصرفي وتعزيز مقدرته على إنشاء النقود الائتمانية، أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض حجم الائتمان فإنه يعمد إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني، الأمر الذي يؤدي إلى تجميد جزء كبير من احتياطات البنك التجاري¹.

2-2- الأدوات المباشرة (النوعية): تضم ما يلي:

أ- **تأطير الائتمان:** هو إجراء تنظيمي يفرض على البنوك التجارية، بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرفها إلى الزبائن، وعلى هذه البنوك أن تحترم نسبة معينة عند الارتفاع السنوي للقروض التي تمنحها؛

ب- **النسبة الدنيا للسيولة:** يتم استخدام هذه الوسيلة من طرف البنك المركزي وذلك بالعمل على إرغام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها من خلال بعض الأصول منسوبة إلي بعض مكونات الخصوم؛

ج- **الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:** وتستخدم هذه الأداة لدفع المستوردين إلى إيداع مبلغ أو ثمن الواردات على شكل ودائع لدى البنك المركزي لفترة معينة؛

د- **الإقناع الأدبي:** تقوم هذه السياسة على توجيه البنك المركزي النصح للبنوك، بعدم التوسع في منح القروض، خاصة القروض التي توجه للمضاربة، إذا لاحظ أن هناك خطر على الاقتصاد الوطني من هذا التوسع².

3- أهداف السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي: تسعى السياسة النقدية دوماً إلى بلوغ الأهداف العامة أو النهائية التي تمثل أهداف السياسة الاقتصادية عامة، ونظراً لاعتبار الأهداف النهائية لن يتأتى إلا من خلال المرور بأهداف أولية ثم وسيطية تعتبر حلقة الوصل بينهما، حيث تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين:

❖ **المجموعة الأولى:** هي مجتمعات الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية، ومجموع احتياطات البنوك، واحتياطي الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة، ويتعلق الهدف الأولي للسياسة النقدية هنا بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة، ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط؛

❖ **المجموعة الثانية:** تتعلق بظروف سوق النقد، وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصد وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد؛

أما **الأهداف الوسيطة** هي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية وهي مستوى المعدلات الأساسية للفائدة، سعر الصرف، المجمعات النقدية³.

¹ بن سميحة عزيزة، بن سميحة دلال، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة سكيكدة، أيام 10/09-10/10 نوفمبر 2010، ص 9.

² قدي عبد المجيد، المرجع السابق، ص 80-81.

³ مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (2000-90)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2002/2003، ص 114، 116.

وبالتالي فإن الأهداف النهائية تمثل أداة ظرفية للسياسة الاقتصادية في أي اقتصاد كان، وقد تختلف من دولة إلى أخرى لعدة اعتبارات، وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ومعدلات الفائدة، قصد التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام وضمان التوازن الاقتصادي العام، بشطريه التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الخارجي، فالأول يتحقق نتيجة ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار (محاربة التضخم)، تحقيق التشغيل الكامل (محاربة البطالة) وتحقيق النمو الاقتصادي، أما الشرط الثاني فيتمثل في توازن ميزان المدفوعات من خلال ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية ومحاولة تحقيق التوازن في الميزان التجاري، المالي والرأسمالي هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري والتي عرفها الاقتصادي الإنجليزي "نيكولا كالدور"¹.

وعموماً هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة النقدية هي تحقيق:

➤ الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛

➤ العمالة الكاملة؛

➤ تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي؛

➤ توازن ميزان المدفوعات².

بعد تسليط الضوء على الأهداف النهائية للسياسة النقدية نجد تعارض بين أهدافها، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل هي إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيقهما في نفس الوقت، فزيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية (تصبح أقل تنافسية)، وبالتالي نقص حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات، أي التأثير سلبي على وضعية ميزان المدفوعات؛

أما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلاً، فهناك من يؤكد أن النمو في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار، في حين يرى البعض أن التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية؛

وعلى العموم نجد أن السلطات النقدية تعتمد على وضع ورسم إستراتيجية نقدية خاصة، قد تبدي عليها بعض التعديلات نظراً لبعض الاختلالات المسجلة لبعض المؤشرات الاقتصادية، إذن يتعين على البنك المركزي تسطير جملة من الأهداف يتقدمها التركيز على هدف معين كونه أهم هدف ينبغي استهدافه أولاً³.

¹ لحول عبد القادر، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة " 1990 - 2006"، الملتقى الدولي حول السياسات

الاقتصادية، جامعة تلمسان، أيام 17-18 نوفمبر 2007، ص 03.

² مفتاح صالح، المرجع السابق، ص 124.

³ لحول عبد القادر، المرجع السابق، ص 04.

ثالثاً: السياسة الداخلية (سياسة مراقبة الأسعار والأجور)

إن السياسة المالية والسياسة النقدية المستخدمتين لمدة طويلة كآليتين لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، قد تم إضافة سياسة أخرى إليهما تسمى بالسياسة الداخلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1- تعريف السياسة الداخلية: تعرف السياسة الداخلية على أنها: "عدد من الإجراءات الحكومية التي تستهدف التأثير أو التحكم في معدلات الزيادة بمستويات الأسعار المحلية، والأجور النقدية والأشكال الأخرى للدخل، بدون تدخل الإجراءات المالية والنقدية، وتتراوح ما بين التحذير الرسمي من قبل السلطات العامة والتنظيم القانوني للأجور النقدية والأسعار، فهي إجراءات حكومية بدأت الو.م.أ وبلدان أوروبا الغربية ممارستها منذ الحرب العالمية الثانية"¹.

كذلك تعرف بأنها: "السياسة المستخدمة لضبط الأسعار والأجور بحيث لا تتجاوز السقف المحدد من الحكومة وعادة يتم اللجوء إليها عند اليأس من فعالية السياسة النقدية والمالية"².

2- دور السياسة الداخلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: إن السياسة الداخلية جاءت لتعالج أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وهو تضخم الأجور، وهذا التضخم ينبع أساساً من الزيادة السريعة في أجور المشتغلين في الوقت الذي لا تحقق فيه الإنتاجية نفس معدلات الزيادة في الأجور، فينبغي في هذه الحالة لتجنب التضخم ألا تفوق الزيادة في الأجور الزيادة في الإنتاجية، ومن هنا فإنه لا يبتسر الوصول إلى تحقيق هذا الهدف، إلا إذا استخدمت وسيلة تؤدي إلى ربط المعدلات الأولى بالمعدلات الثانية، أي إتباع ما يسمى بسياسة مراقبة الأجور والأسعار (السياسة الداخلية)³.

فالسياسة الداخلية تعتمد على نظرية التضخم بدفع النقطة، وطبقاً لهذه النظرية فإن للمنشآت والاتحادات العمالية القوة التي تمكنها من إدارة الأسعار والأجور النقدية وإن تستخدم هذه القوة لزيادتها حتى أثناء الركود، ومن ثم فإن محاولات تحقيق العمالة الكاملة من خلال السياسات المالية والنقدية التوسعية لا بد وان تتسبب في إحداث التضخم، كما يمكن أن تحقق هذه السياسات استقرار الأسعار فقط مع وجود البطالة غير المرغوب فيها، وهكذا تكون السياسة الداخلية ضرورية، لتقييد الأجور والأسعار، بينما تستخدم السياسات المالية والنقدية التوسعية لزيادة الدخل والعمالة، وإن من بين أهم مؤيدي المنهج الداخلي نجد الاقتصادي "جارنر آكلي" حيث يرى أن عملية التضخم ناتجة عن عملية صراع دائر حول توزيع الدخل الذي يحدث في اقتصاد يتميز بالمنافسة غير الكاملة حيث تستخدم المنشآت والاتحادات العمالية قوتها التساومية للحصول على زيادات في الدخل الحقيقي أمام اجتياح الموجات التضخمية، ويجزم "آكلي" انه بارتفاع معدلات التضخم فإن الزيادة في الأسعار والدخول النقدية تعمل بالشكل الذي يؤدي إلى الحفاظ على دخولهم الحقيقية إلا أنها تقوض دخول الأطراف الأخرى، وبالتالي فإنه يرى أن السياسة الداخلية هي الحل الأسلم لهذا الوضع، وقد اقترح أنصار المذهب الداخلي أمثال "هنري واليش" و"سدني وينتراوب" مجموعة من السياسات للتعامل مع تلك

¹ مايكل ابدجمان، ترجمة: منصور محمد ابراهيم، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، مرجع سبق ذكره، ص 573.

² بخيت حيدر نعمة، المرجع السابق، ص 79.

³ سليمان مجدي عبد الفتاح، "علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام"، دار غريب، القاهرة، 2002، ص 95 .

المشاكل صممت لجعل الاقتصاد يتمتع بتنافس أكبر وتتضمن هذه السياسات: وضع القوانين المضادة للاحتكارات، إضعاف قوة النقابات العمالية، إزالة عوائق التجارة الدولية مما يشجع المنافسة الدولية¹.

الفرع الثاني: السياسات الخارجية المحققة لاستقرار الاقتصادي

تستعين أي دولة بمجموعة من السياسات الاقتصادية والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق الأهداف النهائية لاستقرار الاقتصادي، وهذه السياسات تشمل سياسات داخلية والتي تطرقنا إليها سابقاً، وسياسات خارجية متمثلة أساساً في سياسة العلاقات الاقتصادية الدولية وهي سياسة سعر الصرف، والسياسة التجارية والتي تتخذها الدولة وتقرضها بنفسها، لكن هناك نوع ثاني تفرض عليها وهي سياسات المؤسسات الدولية.

أولاً: سياسة العلاقات الاقتصادية الدولية

وهي تلك السياسات الاقتصادية التي تستعين بها الدولة في تعاملها مع العالم الخارجي، وتشمل كل من السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف.

1- السياسة التجارية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية "مجموع الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد الوطني إلى أقصى حد ممكن، وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظيف الكامل، الاكتفاء الذاتي، إقرار التوازن في ميزان المدفوعات وما إلى ذلك، وفي الواقع إن السياسة التجارية ليست إلا وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي"².

فالسياسة التجارية يقصد بها أي إجراء تتخذه الدولة بقصد التأثير³:

- 1- على تدفقات حركات كل من السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية أو المحلية دخولا أو خروجاً.
- 2- على سعر الصرف وعلى الأرصدة الأجنبية ثباتاً أو ارتفاعاً أو انخفاضاً.
- 3- على حجم ميزان المدفوعات أو عناصره وعلى الحسابات الفرعية له مع دول العالم، وكذا على سوق الصرف فكل ذلك يعتبر ضمن السياسة التجارية.

إذن فالدولة عند تعاملها مع العالم الخارجي، تستعين بسياسات التجارة الخارجية وهي سياسات تتراوح بين التقييد أو الحماية والحرية، حيث إن الهدف الرئيسي لهذه السياسات في أي دولة، هو تعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم، وتحقيق هدف التوازن الخارجي -الذي يعكس كميّاً على حالة ميزان المدفوعات-، فقد تطبق سياسة حماية كما يطلق عليها سياسة تقييد التجارة الدولية بهدف حماية الصناعات الناشئة، حماية الأسواق الوطنية من سياسة الإغراق، التقليل من حدة خروج الصرف الأجنبي، وتقليل الواردات لتحسين العجز في ميزان المدفوعات، وهذا من خلال وضع الدولة لمجموعة من القيود الكمية وغير

¹ مايكل ابدجمان، المرجع السابق، ص 574-575.

² حشيش عادل أحمد، سياسات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص 213.

³ بن ديب عبد الرشيد، تنظيم وتطور التجارة الخارجية: حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص 116.

* ويقصد بهذه السياسة التجارية إبقاء جزء من القيمة المضافة للسلعة وبعض مبيعات أجزاء الإنتاج في يد الموردين المحليين.

الكمية التي تنظم تجارتها الدولية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كتطبيق الأساليب الفنية السعريّة الشائعة الانتشار، وهي تخص الرسوم الجمركية، نظام الحصص وتراخيص الاستيراد، إعانات التصدير والإغراق، اتفاقيات التجارة والدفع، الرقابة على الصرف الأجنبي وتثبيت سعر الصرف؛

كما قد تتبع الدولة أسلوب أو سياسة حرية التجارة الدولية بهدف تعظيم صادراتها في إطار إتباع إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة، وزيادة الدخل الوطني وتخصيص أفضل للموارد الاقتصادية، كما أن تحرير التجارة الدولية تؤدي إلى انتقال الأساليب الحديثة للإنتاج، وانتعاش التجارة الدولية بين دول العالم بما يعود بالفراية على الاقتصاد الدولي بأكمله، وهذا من خلال استخدام الدولة لمجموعة من الأدوات منها حوافز التصدير، وتعويم سعر الصرف.... الخ¹.

إذن فسياسة التجارة الخارجية، تسمح بالحصول على الإيرادات وتعزيز المالية العامة للدولة بواسطة فرض رسوم جمركية، كما أن السياسة التجارية باستخدام الإعانات وحوافز التصدير تؤدي إلى تشجيع الإنتاج المحلي وتوسيع بنية الاقتصاد الوطني وبالتالي زيادة نمو الناتج المحلي، إذ يزداد الطلب على المنتجات الوطنية مما يساعدها على التقليل من نسب البطالة، وزيادة فرص الاستثمار المريح في الداخل، كما أن تخفيض الواردات نتيجة فرض نظام للحصص، سيؤدي إلى تخفيض التزامات الدولة نحو الخارج، وبالتالي يكون له أثر إيجابي على ميزان المدفوعات، وبالتالي فالسياسة التجارية تسهم في بعث الاستقرار للاقتصاد².

2- سياسة سعر الصرف ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

قبل التطرق لماهية سياسة سعر الصرف فلا بد من معرفة سعر الصرف:

2-1-1- سعر الصرف: هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى³.

2-2- تعريف سياسة سعر الصرف: هي مجموع الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى القيام باختيار وتحديد نظام الصرف المتبع الذي يتلاءم مع أوضاعها الاقتصادية والأهداف المرجو تحقيقها، وأهمها الحفاظ على استقرار عملتها، فهذه السياسة هي أداة هامة في السياسة الاقتصادية، ويتعين استخدامها مع وسائل أخرى لتحقيق الاستقرار⁴.

2-3- أدوات سياسة سعر الصرف: من أجل تحقيق أهداف سياسة سعر الصرف، تلجأ السلطات إلى استعمال العديد من الأدوات والوسائل أهمها⁵:

(أ) تعديل سعر صرف العملة: حيث قد تلجأ السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض قيمة العملة أو إعادة تقويمها، كما تعمل على التأثير على تحسين تدهور قيمة العملة.

(ب) استخدام السلطات النقدية احتياطات الصرف: حيث تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي القومي: تحليل كلي، مرجع سبق ذكره، ص 126، 152.

² بن ديب عبد الرشيد، المرجع السابق، ص 182-183 (بتصرف)

³ الحمزاوي محمد كمال، سوق الصرف الأجنبي "ماهية، مدركاته الأساسية، تطوره"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص 17.

⁴ حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 10.

⁵ بن ديب عبد الرشيد، المرجع السابق، ص 112.

العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

ج) استخدام سعر الفائدة: فعندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة، ففي النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية.

د) مراقبة الصرف: وتقتضي هذه السياسة إخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي.

2-4- دور سياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تظهر من يوم إلى يوم استقلاليته عن السياسة النقدية وهذا من خلال تميزها بأدواتها وأهدافها، حيث يعد تحقيق الاستقرار الاقتصادي على وجه الخصوص الاستقرار النقدي أهم هدف تسعى لتحقيقه، من خلال مقاومة التضخم، حيث يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد، كذلك عندما يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الصرف سوف يقوم بتشجيع الصناعة الوطنية فتزداد نسب التوظيف والتشغيل، مما يشجع الصادرات ويحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية ويحقق التوازن بميزان المدفوعات، فسياسات أسعار الصرف (سواء بالرفع أو التخفيض) آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي للدولة من الصدمات الخارجية والداخلية، كما تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، استقرار الأسعار والتوازن الخارجي، وتعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته¹.

ثانياً: سياسات المؤسسات الدولية

بالإضافة إلى السياسات الخارجية السابقة توجد سياسات أخرى خارجية لكن تفرص على الدولة من قبل العالم الخارجي، والتي تسمى ببرامج الإصلاح والتثبيت الاقتصادي لدعم الاستقرار الاقتصادي للدولة.

1- تعريفها: وهي الإجراءات التي تتبناها المؤسسات الدولية، كبرامج صندوق النقد الدولي وبرامج البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهي إجراءات للتثبيت أو الاستقرار الاقتصادي أولاً وبعد أن تأخذ تلك السياسات الاستقرار بعداً زمنياً مناسباً لتفعيل أثارها الاقتصادية، تليها الإجراءات الاقتصادية المرتبطة بالتغيير أو التكيف الهيكلي؛

إن الأمر الذي يعنينا هو السياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي لبعث الاستقرار حيث يمكن إيجاز وصفة صندوق النقد الدولي حولها بالنقاط التالية:

- ضبط نمو عرض النقد المحلي؛
- تحرير الأسعار الداخلية؛
- تقليل حجم القطاع العام وخصخصة مشاريعه؛

¹ دوحه سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2014/2015، ص81. (بتصرف)

- تخفيض الإنفاق الحكومي، والرفع التدريجي للدعم الحكومي المقدم للفئات ذات الدخل المنخفض؛
- تسهيل عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي عبر تهيئة المناخ الأساسي المناسب وصياغة قانون الاستثمار الأجنبي بالشكل الذي يتناغم مع رغبات المستثمرين؛
- تحرير سعر الصرف وتشجيع التجارة الخارجية من خلال تخفيض قيمة العملة بدلا من فرض الرسوم الجمركية والرقابة على التجارة الخارجية¹.

2- تسهيلات صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن التسهيلات والسياسات التي يقوم الصندوق بتقديمها للبلدان الأعضاء التي تستهدف القضاء على المشاكل التي تعاني منها هذه البلدان والتغلب عليها لدعم الاستقرار الاقتصادي، يمكن تصنيفها كما يلي²:

2-1- التسهيلات العادية: وهي التسهيلات التي يقدمها الصندوق بشكل روتيني، والمتمثلة بآئتمانات تكون على شكل شرائح متنوعة كالشريحة الائتمانية الأولى التي بموجبها يتم التسديد خلال (3.25-5) سنوات، وأيضا الترتيبات الاحتياطية، وتسهيل الصندوق الممدد الذي يستهدف دعم البرامج متوسطة الأجل عن طريق بعض الترتيبات التي تمتد عادة لثلاث سنوات، ولاسيما إيجاد التسهيلات اللازمة للتغلب على صعوبات ميزان المدفوعات الناجمة عن مشكلات اقتصادية وهيكلية على أن يتم التسديد خلال (4.5-10) سنوات.

2-2- التسهيلات الخاصة: وهي على أنواع منها تسهيلات التمويل التعويضي الطارئ التي تتضمن هدفا مزدوجا، فالجانب التعويضي يوفر موارد مالية لتغطية النقص الذي يحدث في حصيللة الصادرات والزيادة في تكاليف الاستيرادات الضرورية، أما الجانب الخاص بالطوارئ فيساعد الأعضاء الذين لديهم ترتيبات مع صندوق النقد في المحافظة على قوة دفع الإصلاحات إذا ما واجهوا صدمة خارجية كالتقلبات في أسعار الفائدة، أو زيادة أسعار الاستيرادات وغيرها، وتبلغ الحدود العليا للاستفادة من هذا التسهيل 95% من حصة العضو على أن يتم التسديد خلال المدة (3.25-5) سنوات، وهناك أيضا تسهيل تحويل المخزون الاحتياطي الذي يستهدف المساهمة في تمويل المخزون الاحتياطي للأعضاء في الصندوق، الذي سبق اعتمادها للمحافظة على أسعار المنتجات الخام، وتصل حدود الاستفادة من هذا التسهيل إلى 35% من حصة العضو.

2-3- المساعدات الطارئة أو العاجلة: التي تستهدف البلدان الأعضاء لتمكينها من مواجهة مشاكل ميزان المدفوعات الناجمة عن حدوث كوارث طبيعية مفاجئة، حيث في هذه الحالة يتم السحب مباشرة ودفعة واحدة دون الاعتماد على أية معايير أداء على أن يتم التسديد خلال مدة (3.25-5) سنوات.

2-4- تسهيلات الأقطار منخفضة الدخل: منها تسهيل التصحيح الهيكلي، حيث يقوم الصندوق بتقديمه بشروط ميسرة لدعم عمليات التصحيح الاقتصادي الكلي في البلدان منخفضة الدخل التي تواجه مشكلات متعددة في موازين مدفوعاتها، وبسعر فائدة منخفض (0.5%) على أن يتم التسديد خلال مدة (5.5-10) سنوات، وكذلك تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز وهو يختلف عن التسهيل السابق من حيث الاستفادة منه حيث يحق للعضو أن يقترض ما يصل إلى 190% من قيمة الحصة في الظروف الاستثنائية.

¹ بخيت حيدر نعمة، المرجع السابق، ص 93.

² نفس المرجع، ص ص 57-58.

المبحث الثالث: التأصيل النظري للمؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصادي

(النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة)

تهتم سياسات الاستقرار الاقتصادي بتحقيق العديد من الأهداف أهمها الاستقرار في القوة الشرائية للعملة أي ضبط معدلات التضخم، وتحقيق التشغيل الكامل والمحافظة على معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي، والتي يعبر عنها بالنتائج المحلي الإجمالي الذي يعد كمؤشر عن مدى تطور وتطابق نتائج السياسات المتبعة في اقتصاد ما، ولعله من الواضح أن هذه الأهداف متداخلة ومتشابكة فيما بينها، فبدون العمالة الكاملة فإن الناتج المحتمل في اقتصاد ما لن يتحقق بصفة كلية، كما أن تقلبات الأسعار تؤدي إلى سيطرة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي، فهذه كلها مؤشرات اقتصادية كلية داخلية تعكس الوضع الاقتصادي الداخلي للدولة، وتعبر عن مدى استقراره وتوازنه.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي كمؤشر داخلي لاستقرار الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيقه وهذا في كل دول العالم، إذ تبحث معظم الدول عن كيفية تعظيم معدله وتمديده واستدامته، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، فموضوع النمو الاقتصادي حضي باهتمام العديد من المفكرين والاقتصاديين، من خلال تقديم تفسيرات للتعرف على أسبابه أو العوامل المحددة لمسار عملياته والطريقة التي تتفاعل معها هذه العوامل مع بعضها البعض خلال هذا المسار.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

تسعى كل الدول في إطار سياساتها الاقتصادية المختلفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي، ويعطي مستوى الناتج (الإنتاج) باعتباره مؤشر رئيسي للنمو صورة أولية عن مستوى الأداء الاقتصادي لأي دولة.

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي: توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نذكر منها:

يعرف النمو الاقتصادي-عادة- "بأنه الزيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ويعبر عن النمو بنصيب الفرد من الدخل وحتى إذا زاد الدخل، فإن هذه الزيادة يجب أن تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو"¹.

ويمكن تعريفه عموماً "بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"، ومن خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص الخصائص التالية:²

❖ يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني؛

❖ أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي عزل اثر معدل التضخم عن الزيادة النقدية في دخل الفرد؛

❖ يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

¹ مايكل ايدجمان ، ترجمة: منصور محمد ابراهيم، المرجع السابق، ص455.

² بن قدور أشواق، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005، دار الرياء للنشر والتوزيع،

الاردن، 2013، ص63.

ثانياً: قياس النمو الاقتصادي

يقتضي تحقيق النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي والدخل الفردي، وبالتالي فإن قياسه يتعلق أساساً بنمو هذا الناتج والدخل الفردي:¹

1- الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي لبلد ما، يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة، وبالتالي يمكن أخذه مقياساً للتعبير عن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، فقياسه من سنة إلى أخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج، وفي هذا الصدد يمكن تعريف ثلاث معدلات للنمو لقياس تلك التذبذبات هي:

1-1 معدل النمو السنوي: يمثل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوباً إلى قيمة الدخل من سنة إلى أخرى، ويستخدم هذا المعدل في الفترات القصيرة؛

1-2 معدل النمو الكلي: يمكن تعريفه للدخل الوطني خلال فترة معينة حيث يمكن أن يأخذ فترة أكثر من سنة واحدة لدراسة التغير الفعلي للدخل الوطني؛

1-3 معدل النمو السنوي المتوسط: ويعني دراسة تغير مستوى الدخل خلال فترة معينة أخذاً في عين الاعتبار تلك التذبذبات السنوية؛

وما يعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ أثر التضخم بعين الاعتبار.

2- متوسط الدخل الفردي: تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس كقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق لكل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

ثالثاً: مصادر النمو الاقتصادي

ذكر الاقتصاديون عدة عوامل جعلوها كمصادر أساسية للنمو الاقتصادي، ولكنهم اختلفوا في آرائهم للأهمية النسبية لهذه العوامل وعددها، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:²

1- الاستثمار في رأس المال المادي والبشري (العمل، وتراكم رأس المال): يمكن للآلات أن تؤثر تأثيراً كبيراً على قدرة الشخص الإنتاجية، فتوفر الآلات والتجهيزات ورأس المال يعد ضرورياً لتقسيم العمل الذي يكون نتيجة زيادة الإنتاجية، التي هي مفتاح النمو للأفراد، وللشركات وللاقتصاد ككل.

2- التنظيم الاقتصادي الكفاء (التنظيم): إذ أن الدولة التي تتمكن من تحسين كفاءة استخدام مواردها، تتمكن من تحقيق مستويات أعلى للإنتاج، وأن ترفع معدل نموها الاقتصادي، مما يعني ضرورة توفر الكفاءة وتجنب الإسراف الذي يقتضي استخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون.

3- التقدم التكنولوجي: إذ لم يعد خافياً على أحد في زماننا الحاضر ما تساهم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة الإمكانات الإنتاجية، أو في تعزيز مستوى الإنتاج المتاح، إذ يؤدي إلى زيادة كمية

¹ بن قدور أشواق، المرجع السابق، ص 64.

² حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص ص 11، 12.

الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة، ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير.

4- النمو السكاني (اليد العاملة): يعتبر النمو السكاني مسببا للزيادة النهائية في قوة العمل، أي زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين من ناحية، وزيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية من ناحية أخرى، ويتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه القدرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي، ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

حاولت النظريات الاقتصادية تفسير النمو الاقتصادي منذ الآراء الأولى المقدمة في هذا المجال من قبل الكلاسيك الذين واكبوا الثورات الفكرية والصناعية، وحاولوا تقديم وتفسير النمو الاقتصادي حسب اتجاهاتهم الفكرية، ثم قدمت بعد ذلك المدرسة النيوكلاسيكية والحديثة الكثير من الأعمال والكتابات حوله أهمها نموذج "Harrod-Domar" والنموذج المقدم من قبل "Solow" ثم ظهور نظرية النمو الداخلي.

أولا: النظريات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

لقد قدم الكلاسيك أمثال آدم سميث ودافيد ريكاردو ومالتوس آراء حول أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

1- نظرية آدم سميث للنمو الاقتصادي: أهم ما ميز النظرية الكلاسيكية للنمو بقيادة "آدم سميث" ما يلي:¹

✓ لا يعتبر "سميث" القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون، بل اعترف على أنه قطاع أساسي في عملية النمو الاقتصادي كونه يوفر المواد الغذائية، ثم أقر أن التركيز يكون على القطاع الصناعي.

✓ ركز على القطاع الصناعي في عملية النمو نظرا لتزايد الغلة فيه والنتيجة عن تقسيم العمل، الذي يقود إلى زيادة إنتاجية العمال في هذا القطاع.

✓ بالإضافة إلى القطاع السابق فحسب "سميث" هناك عامل آخر يؤثر على النمو، وهو عامل تراكم رأس المال والذي مصدره ادخار الطبقة الرأسمالية.

✓ كما حددت النظرية الكلاسيكية بقيادة سميث عوامل أخرى تعمل على توفير بيئة ملائمة، تسمح لدفع عملية النمو واستمراره، عن طريق تقسيم العمل وتكوين رأس المال وهي:

❖ حرية التجارة الداخلية والخارجية.

❖ اهتمام الدولة بالتعليم والأشغال العامة.

❖ تطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيرادات الدولة.

¹ صوابلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص: اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 31.

فآدم سميث أوضح أن مصدر الثروة هو العمل لذلك اعتقد أن النمو الاقتصادي مسألة تراكمية، تبدأ بتقسيم العمل مما يترتب على ذلك ارتفاع الإنتاجية عندما يكون متوفرا قدر من الطلب، وحجم مناسب من رأس المال، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الدخل الوطني، ومن ثم يؤثر في زيادة السكان باعتباره حافزا ودافعا له، وما أن تأخذ المعدلات السكانية بالنمو حتى يزداد الطلب ويتسع السوق، ويتبع ذلك زيادة الادخار والاستثمار¹.

2- تحليل دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي: أهم ما ميز النظرية الكلاسيكية للنمو بقيادة ريكاردو ما يلي: ² ✓ قَدَّمَ " D. Ricardo " الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري استنادا إلى آراء " سميث " هذه الحالة قد تنتج عن القطاع الزراعي الذي يشهد المردودية المتناقصة من جراء عدم تساوي نوعية الأراضي.

✓ ركز ريكاردو على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل. ✓ كذلك أعطى ريكاردو أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع والاستقرار السياسي.

3- تحليل توماس مالتوس للنمو الاقتصادي: أهم ما ميز تحليل مالتوس زعيم النظرية التثاؤمية ما يلي: ³ ✓ ركزت أفكار وأطروحات " مالتوس " على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب بالنسبة لعملية النمو الاقتصادي، حيث يعتبر "مالتوس" الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض وفقا لـ " قانون ساي " (العرض يخلق الطلب).

✓ ذكر " مالتوس " بأن السكان ينمون وفق متوالية هندسية بينما ينمو الغذاء وفق متتالية عددية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بمعدل يتجاوز زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات.

✓ في هذه الحالة يؤكد " مالتوس " على أن زيادة السكان تؤدي إلى إحباط عملية النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد تؤدي إلى زيادة السكان بدلا من زيادة رأس المال.

✓ خلص "مالتوس" إلى ضرورة تحقيق التوازن بين السكان وبين كمية الموارد الغذائية اللازمة لمعيشتهم، من خلال إنقاص معدل الولادات، وافتعال الحروب.

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية، عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية، فبالرغم من اعتراف الكلاسيك بالتقدم التقني وأثره على الإنتاجية، فإن هذا التقدم حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة.

¹ ضيف أحمد، المرجع السابق، ص17.

² صوابلي صدر الدين، المرجع السابق، ص ص32-33.

³ ضيف أحمد، المرجع السابق، ص18.

ثانياً: النظرية النيوكلاسيكية ونظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي

1- النظرية النيوكلاسيكية: ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن 19 وبمساهمات أبرز اقتصاديها "الفريد مارشال" و"فيكسل" و"كلارك" قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، ولعل أهم أفكارهم ما يلي:

✓ إن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة ومتوافقة ذات تأثير متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى، لتبرز فكرة مارشال المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

✓ ان النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصيص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

✓ أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع وهي: العمل (المورد البشري)، الأرض (الموارد الطبيعية)، رأس المال، التنظيم + التكنولوجيا¹.

2- نظرية شومبيتر "Schumpeter" للنمو الاقتصادي:

يتمثل هذه الابتكارات في التقدم التقني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة بالتغيير في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي، ولا يعتبر النمو ظاهرة خطية، ولكنه يتبع تطور الابتكارات التقنية حيث أنه يتحقق عن طريق سلسلة من التغيرات، تتمثل في الكساد في فترة معينة ثم الازدهار، وذلك بصفة دورية، أي أنه بفضل دفع نشاط الما قول ينحرف الاقتصاد من وضعية التوازن ومنه يتحقق الازدهار، إذن ففوق شومبيتر فإن النمو الاقتصادي يتوقف على عاملين أساسيين هما:

✓ المبتكر أو المنظم، حيث تبدأ عملية النمو انطلاقاً من حالة الثبات بواسطة المبتكر (المنظم) والذي يمثل المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

✓ الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار، ففي مجال تمويل الاستثمار أعطى شومبيتر أهمية كبيرة للجهاز المصرفي، فهو يرى بأن المبتكر يعتمد أساساً على الائتمان وليس على الادخار.

ورغم الانتقادات الموجهة إلى "Schumpeter" التي تتمثل في زوال النظام الرأسمالي، فإن التطورات التي قدمها هذا الأخير فيما يخص النمو تبقى صالحة إلى يومنا الحاضر، حيث حسب هذا الأخير فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار، وليس عدد السكان و رأس المال، وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق التطورات الدورية التي يقدمها المبتكر، وبفضل هذا التحليل فتح المجال لنظريات النمو في القرن العشرين².

¹ الدليمي جمال داود سلمان، التنمية الاقتصادية: نظريات وتجارب، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2015، ص 34-35.

² بالاعتماد على:

➤ جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غ منشورة)، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2012/2013، ص 265-267.

➤ معط الله أمال، المرجع السابق، ص 145-146.

ثالثاً: نظريات النمو الحديثة

لقد كان النمو الاقتصادي سريعاً ومنتظماً قبل الثلاثينات من القرن 20 ولم تتخلله أية مشكلات حتى جاءت أزمة الكساد العظيم 1927 والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي خاصة مع ظهور النظرية الكينزية للدخل من جهة، وبروز مشكلة البطالة بشكل واسع من جهة أخرى؛ فالاقتصادي الشهير كينز لم يقترح أي نظرية منفصلة خاصة بالنمو الاقتصادي، بحيث ركز على شروط تحقيق دالة النمو المستقر في الاقتصاد الرأسمالي المتقدم، ولم يكن مهتماً بدراسة مشاكل النمو الطويل الأجل للبلدان النامية، ومع ذلك، فقد قام بتحليل دقيق للمعاملات الرئيسية للنمو، مثل: الطلب الفعال، الميل إلى الاستهلاك، الميل إلى الادخار، المضاعف... الخ حيث أصبحت تمثل هذه المعاملات الركيزة الأساسية للنظريات الحديثة للنمو والتنمية، فتمودج Harrod- Domar للنمو الاقتصادي، على سبيل المثال، ينطلق من التحليل الكينزي لمعاملات النمو¹

1- نموذج هارود-دومار "Harrod-Domar" (امتداد للطرح الكينزي): يعتبر هذا النموذج كنموذج

مرجعي بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو ويسمى في بعض الأحيان بالنموذج الكينزي للنمو، يبين النموذج كيفية زيادة معدل النمو، فحسب هذا الأخير فإن الحصول على هذه الزيادة يتم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال / الدخل)، وإما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل) وبالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب. حيث يتصور هارود معدل النمو من خلال ثلاث نقاط:²

1-1- معدل النمو الفعلي: يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار ومعدل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال/الناتج).

1-2- معدل النمو المضمون: هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل التي ادخرت، ومن أجل تحديد هذا المعدل نستعين بنظرية المضاعف ومبدأ المعجل، "S" نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل في المضاعف و" C " المعامل الحدي لرأس المال اللازم والذي يدخل في المعجل.

1-3- معدل النمو الطبيعي: يتمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة و نمو الإنتاجية العاملة وهو عبارة عن معدل للنمو الذي تسمح به كل من التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ، من الانتقادات الموجهة لنموذج الفرضيات التي بني عليها التحليل المتمثلة في افتراض ثبات ميل الادخار، نفس الشيء بالنسبة لافتراض ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج، و قد يكون ذلك صحيح على المدى القصير ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل أما افتراض ثبات أسعار الفائدة فهو افتراض غير واقعي، وهذا ما ينطبق كذلك على افتراض عدم تدخل الدولة و ثبات مستوى الأسعار.

¹ معط الله أمال، المرجع السابق، ص150.

² صواليلي صدر الدين، المرجع السابق، ص36.

2- نموذج "Solow" (امتداد للطرح النيو كلاسيكي): "Robert Solow" كانت له الأسبقية في سنة 1956، في اقتراح نموذج مطلق للنمو مستوحى من النظرية النيوكلاسيكية، يرتكز هذا النموذج على دالة إنتاج مشكلة من كميات حقيقية من رأس المال والعمل على الشكل التالي:

$$Y(t) = F(K(t) + A(t) * L(t))$$

حيث: (K): رأس المال (L): العمل

(A): مردودية العمل (t): تمثل الزمن

يفترض النموذج أيضاً أن دالة الإنتاج هي من نوع "Cobb –Douglas" حيث:

$$Y = F(K, L) = K^\alpha + L^{(1-\alpha)} \quad \alpha: [0, 1]$$

من فرضيات النموذج الأساسية هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي لها وفرات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا تم مضاعفة كميات رأس المال والعمل الفعلي يتم الحصول على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض أن يكون الاقتصاد متطور بالقدر الكافي، بحيث أن كل الأرباح الناتجة عن التخصيص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة. كذلك يبين نموذج "Solow" أن تراكم رأس المال وحده لا يكون هو المحرك للنمو، فقد أظهر التقدم التقني على أنه المحرك الحقيقي للنمو وأنه يحتل مكانة الريادة في عملية دفع النمو¹.

3- نظريات النمو الداخلي: تسمى النظرية الحديثة للنمو كذلك بنظرية النمو الذاتي وقد ظهرت هذه النظرية في منتصف الثمانينات، وهي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق تراكم رأس المال، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته معظم الدول ذات عدد السكان الثابت تقريباً، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو فيما بين البلدان، فنظرية النمو الاقتصادي كانت محل تجديد عميق مع ظهور النظريات الحديثة للنمو الداخلي، هذه الأخيرة انبثقت من إعادة فحص مصادر النمو وترتكز على رؤية جديدة للتقدم التقني ومحدداته، وبخلاف النماذج النيوكلاسيكية التقليدية التي كان فيها التقدم التقني متغير خارجي، النماذج الجديدة للنمو تبحث إلى جعل مصادر النمو داخلية. وتبين مختلف النظريات الاقتصادية التي قامت بتفسير النمو الاقتصادي أن النمو مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة أخرى، وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح برفعها، بحيث أن كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، مع التنوع والتحسين في المنتجات التي تسمح بالرفع من النمو، بالإضافة إلى أن النشاطات الحكومية تعتبر مصدراً للنمو الداخلي من خلال النفقات الحكومية والتنظيم والتسيير، على ضوء الأعمال المقدمة من قبل (1986) "Romer" (1988) "Lucas"، (1990) "Romer" (1991) "Rebello" وغيرهم، حيث يشير هذا التيار الفكري الجديد إلى الدور القوي الذي تلعبه المعرفة، رأس المال البشري، والسياسات العمومية في زيادة النمو الاقتصادي، فحسب ما يوضحه (1990) "Romer"، بعض المؤسسات تستثمر في بحوث التطوير للوصول إلى أهدافها

¹ فريديريك م. شرر، تعريب على أبو عشة " نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي"، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2002، ص ص 39، 41.

باستغلال الابتكارات المالية، في هذه النماذج يعتبر واقع وإيقاع الابتكارات هو الذي يحدد النمو في الأجل الطويل. ويأخذ إنتاج المعرفة في نماذج (1962) "Arrow"، (1986) "Romer" على أنه نتاج للنشاط، ومن ناحية أخرى هناك الأعمال المقدمة من قبل (1991) "Helpman, Grossman" و (1992) "Aghion, Howitt" حاولت اعتبار متغيرة التقدم التقني كمتغيرة داخلية، مشيرين إلى مساهمة هذه المتغيرة في النمو الاقتصادي، انطلاقاً من سلوكيات الأعوان الاقتصاديين ذاتهم، تسلط هذه النماذج الضوء على دور الابتكارات التكنولوجية وعلى أهمية المصادر المخصصة لبحوث التطوير ونجد كذلك من بين فروع الأدب الحديث للنمو، تلك التي تركز على الأفكار التي مفادها أن تراكم رأس المال البشري يلعب دوراً هاماً في عملية النمو في البلد، في نفس الاتجاه نجد أيضاً أعمال كل من (1991) "Barro" و (1991) "Tanzi Zee"، التي توضح بأنه بإضافة إلى العوامل السابقة، فإن الإنفاق الحكومي قد يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال قانتين، سواء مباشرة عن طريق زيادة مخزون رأس مال الاقتصاد من خلال الاستثمار العمومي في البني التحتية أو استثمارات المؤسسات العمومية، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق زيادة الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج الممنوحة عن طريق القطاع الخاص من خلال نفقات التعليم، الصحة وخدمات أخرى التي تساهم في تراكم رأس المال البشري.¹

الفرع الثالث: أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي لتحقيق الاستقرار

إن الهدف الأول للحكومة هو إتباع سياسة اقتصادية تحقق الاستقرار الاقتصادي، وتعمل على الحد من التقلبات الدورية للنشاط الاقتصادي، لذا أصبح من الضروري المزج بين السياستين المالية والنقدية؛ فطبيعة العلاقة التي تجمع بين التناقض والتكامل بين السياسات المالية والنقدية ليست وليدة سنوات أو عقود حالية، فمن حيث أثرهما على النشاط الاقتصادي نجد أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع، فالنقديون يرون أن السياسة النقدية هي أكثر فعالية في توجيه الاقتصاد عن السياسة المالية سواء في المدى القصير أو الطويل، ولهذا تراهم يهتمون بالسياسة المالية وحسب اعتقادهم أن نمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط ضروري وكافي من أجل نمو الدخل؛ في حين أن الكينزيون يعظمون دور السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي، وأنها لا تقل على السياسة النقدية في ذلك، ومهما يكن من اختلاف في وجهة نظر الاقتصاديين فإن التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يعتبر أمراً ضرورياً، وذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي والنمو، وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للنتاج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات، ولكن يجب التنويه على أن المقصود بالتنسيق هنا ليس بالضرورة أن يكون كل من السياسة المالية والنقدية متلازمتين توسعا وانكماشاً، فقد تتضمن السياسة العامة سياسة مالية توسعية مثلا وسياسة نقدية انكماشية أو العكس.²

¹ جبوري محمد، المرجع السابق، ص 270-278 .

² طيار أحسن، شلابي عمار، أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة سكيكدة، أيام 10/09 نوفمبر 2010، ص 06.

المطلب الثاني: التضخم كمؤشر داخلي لاستقرار الاقتصادي

تعتبر مشكلة التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول المتقدمة والدول المتخلفة على حد سواء، حيث يعد التضخم أحد أهم المقاييس الدالة على الأداء الاقتصادي، لهذا تعتمد السياسات الاقتصادية على ضبطه باعتباره مؤشر واضح للدلالة على استقرار الاقتصاد لأي دولة.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول التضخم

يعد التضخم مشكلة اقتصادية لها آثار سلبية تهدد استقرار الوضع الاقتصادي، إذ اختلفت آراء المفكرين الاقتصاديين حول تحديد تعريف له نظرا لتعدد أسباب نشوئه وكذا أنواعه، وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

أولا: تعريف التضخم

إن كلمة التضخم من المصطلحات الاقتصادية التي قد تثير التساؤل لما يكتنفها من الغموض والإبهام فقد

يعني: * التضخم في الأسعار: بمعنى أن الأسعار قد ارتفعت ارتفاعا غير عادي ولا طبيعي؛

* التضخم في الدخل: أو في الجزء من الدخل القومي، كالتضخم في الأجور أو الأرباح؛

* التضخم في الرصيد النقدي: والذي يعني زيادة كبيرة في المعروض من النقود؛

* التضخم في التكاليف: أي أن أثمان عوامل الإنتاج قد ارتفعت ارتفاعا محسوسا و فجائيا؛

فالتضخم هو اصطلاح يصعب تعريفه بسبب أن التضخم لا يعتبر ظاهرة واحدة، بل هو مجموعة من الظواهر لكل منها صفة أو صفات، والسبب الثاني أن أنواع التضخم المختلفة قد لا تتفق مع بعضها البعض بل هناك احتمال لتعارضها وتضادها، وعليه فإنه لا يوجد تعريف واحد للتضخم يلقى قبولا عاما في الفقه الاقتصادي، ولقد بُنيت معظم تعاريف التضخم على أساس النظرية الكمية للنقود التي اعتمدها الكلاسيك¹.

فمنهم من عرف التضخم على انه: (الارتفاع الغير طبيعي للأسعار)².

وأياضا عرف التضخم على أنه : (نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة في التداول)³.

وقد استمر هذا المفهوم حتى الثلاثينيات فلم يصمد هذا الوصف أمام الظروف التي سادت العالم إبان أزمة الكساد الكبير (1929م) ثم بدأ يفقد أهميته تدريجيا بظهور الأفكار الكينزية والاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، فقد عرف "كينز" التضخم الحقيقي بأنه: (طرف اقتصادي لا تؤدي فيه إضافة في الطلب الكلي إلى زيادة أخرى في الإنتاج)، حيث أشار إلى سبب التضخم، في أن أي زيادة في الطلب الكلي تذهب إلى الزيادة في الأسعار، لأن عناصر الإنتاج في ظروف التشغيل الكامل، وبالتالي فإن الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري في المجتمع لن يترجم إلى زيادة في الإنتاج بل سترجم إلى زيادة في الأسعار⁴.

وهناك من يرى أن " التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم السلع الحاضرة وحجم الدخل المتاحة للإنفاق"⁵.

¹ سليمان مجدي عبد الفتاح، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص 29، 31.

² غازي حسين (عناية)، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 10.

³ الروبي نبيل، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مؤسسة الثقافة العربية، مصر، دون تاريخ نشر، ص 13.

⁴ سلمان مصطفى وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000، ص 225.

⁵ سليمان مجدي عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 34.

ثانياً: أنواع التضخم

بالرغم من الاهتمام المنصب على هذه الظاهرة إلا أن هناك جدلاً كبيراً حول إعطاء مفهوماً شامل لها، وكنتيجة طبيعية تعددت واختلفت أنواعه، ويمكن تصنيف هذه الأنواع على حسب المعايير التالية:

1- معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأسعار: وفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين:¹

1-1- **التضخم المكبوت (الكامن):** يشير هذا النوع إلى التضخم المستتر غير الواضح، نظراً لتدخل السلطات الحكومية في توجيه سير حركة الائتمان، من خلال إصدار التشريعات والضوابط الإدارية مما يحد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحرية تامة.

1-2- **التضخم الظاهر:** يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات لاعتراضها أو الحد منها، ووفقاً لهذا النوع ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتميز بصورة تلقائية وبكل حرية، ويسمى أيضاً بعدة تسميات كالتضخم الصريح أو الطليق.

2- معيار مدى حدة الضغط التضخمي: ينقسم التضخم وفقاً لهذا النوع أو المعيار إلى:

1-2- **التضخم الزاحف:** ويعبر هذا النوع من التضخم عن ارتفاع بطيء في مستويات الأسعار، حتى خلال المراحل التي يكون فيها الطلب الكلي معتدلاً، ويعد من أخف أنواع التضخم فهو لا يزيد عن 3%، ولا يؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي، وتكون الآثار الناجمة عنه أقل خطورة على الاقتصاد الوطني.²

2-2- **التضخم الجامح:** وهو الحالة التي تتزايد فيها الأسعار بمعدلات سريعة ومرتفعة خلال مدة زمنية معينة، ويعد هذا التضخم من أخطر أنواعه وأشدّها فتكاً في الاقتصاد والمجتمع، وفيه تتدهور قيمة العملة وتزداد سرعة تداول النقود وتفقد العملة أهم وظائفها كمستودع للقيمة، فيصاب الناس بالذعر وفقدان الثقة ليس بالعملة وحدها، وإنما في الاقتصاد بأكمله ويحدث هذا النوع من التضخم خلال الأزمات الاقتصادية والحروب والكوارث.³

2-3- **التضخم الماشي:** عندما يكون الارتفاع المستمر في الأسعار من 5% إلى 10% سنوياً ويجب الحد من تعشيه لأن حركة تزايد الأسعار تدخل في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة.

2-4- **التضخم الراكض:** تكون فيه نسبة ارتفاع الأسعار أكبر بكثير من سابقه مثل حالات التضخم بالهند في السنوات 1974، 1979، 1993 حيث ارتفعت الأسعار بنسبة 25%، 26%، 29% على الترتيب.

3- معيار المكان: ينقسم وفقاً لهذا المعيار إلى تضخم داخلي وتضخم مستورد:

3-1- **التضخم الداخلي (المحلي):** يحدث هذا النوع من التضخم داخل الاقتصاد الوطني، نتيجة ارتفاع الكتلة النقدية أو ارتفاع الطلب المحلي الكلي عن عرضه، أو ارتفاع نفقات الإنتاج، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع أجور الكفاية للعمال.⁴

¹ عبد اللاوي مفيد، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص 94.

² غازي حسين عناية، المرجع السابق، ص 62.

³ الربيعي رجاء، المرجع السابق، ص 21.

⁴ سليمان مجدي عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 43 (بتصرف).

3-2- التضخم المستورد(الخارجي):بحكم انفتاح الاقتصاديات على الاقتصاد العالمي وزيادة اندماجها، أصبحت هذه الأخيرة تتأثر بالتغيرات والوقائع الاقتصادية العالمية، وما ينجم عنها من تغيرات في مستويات التضخم المتولد في اقتصاد دولة ما وانتقاله إلى اقتصاد دولة أخرى، هذا ما يسمى بظاهرة التضخم المستورد. فعندما ترتفع أسعار السلع المستوردة لأي سبب كان، فإن ذلك ينسحب على زيادة الطلب على السلع المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وهناك آراء أخرى في تفسير هذا النوع من التضخم (المستورد) تتعلق في زيادة التكاليف الإنتاجية، التي تنعكس بصورة آلية في ارتفاع الأسعار ولاسيما عند زيادة أسعار المواد الأولية، وبلغ الاستهلاك المستوردة، والمواد النصف مصنعة¹.

ثالثا:أسباب التضخم

لقد أصبح واضحا أن ارتفاع الأسعار لا يمثل سببا للتضخم، ولكن يمثل نتيجة طبيعية له، ولقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل متعددة منها:

1-العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع: يمكن إرجاع تلك الدوافع إلى ما يلي²:

❖ **زيادة الإنفاق الإستهلاكي والاستثماري:**حيث إن الزيادة في الإنفاق الكلي الذي لا تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة، على فرض الوصول إلى التشغيل الكامل، يعتبر كسبب من أسباب التضخم.

❖ **العجز في الميزانية:** يعتبر هذا الأسلوب وسيلة سهلة تلجأ إليها الحكومات لتمويل المشاريع الإنتاجية المقبلة على التنفيذ، فقد تلجأ لتمويله إلى سياسة التوسع النقدي الذي يعد عاملا من عوامل التضخم.

❖ **التوسع في فتح الإعتمادات من قبل المصارف:** فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، فتشجع المصارف على فتح الإعتمادات والتوسع في منح الائتمان بوسائلها المعروفة، كتخفيض سعر الفائدة، فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبئا عن ظاهرة تضخمية.

❖ **تمويل العمليات الحربية:** حيث تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة.

❖ **الارتفاع في معدلات الأجور:** السبب المباشر والفعال في ارتفاع معدلات الأجور، ونفقات المعيشة يكمن في طلب الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية ذاتها التي تسمح بحرية النقابات العمالية وإعطائها حق الإضراب تبريرا لتحقيق مطالبهم في رفع الأجور، فزيادة الأجور ترفع من حدة التكاليف الإنتاجية.

❖ **التوقعات والأوضاع النفسية:** قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي الفعال إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر من العوامل الاقتصادية، ولعل أفضل الحالات التي يكون فيها للظروف النفسية آثارها الفعالة هي فترات الحروب، حيث تكون الظروف مهيأة لتقبل الأقويل، والتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا الذي يزيد من حركة النشاط والانتعاش.

¹ الربيعي رجا، المرجع السابق، ص15. (بتصرف)

² بن علي بلعوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص151،149.

2-العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض: إن نشوء التضخم قد يعود أيضا إلى انخفاض المعروض

من السلع والمنتجات مع بقاء مستوى الطلب الكلي الفعلي السائد على حاله ولعل السبب في ذلك¹:
لـ تحقيق مرحلة التشغيل الكامل: قد يصل الاقتصاد الوطني لمرحلة الاستخدام والتشغيل الكامل لجميع العناصر الإنتاجية، بحيث ترتفع الأسعار في الاقتصاد عند وصوله لهذه المرحلة ويصبح عاجزا عن تلبية متطلبات الطلب الكلي.

لـ عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم مرونة، والكفاية في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المتزايد مما يجعل أسعارها ترتفع محدثة التضخم.

لـ النقص في العناصر الإنتاجية: فانخفاض عدد العمال أو ضعف التكوين لديهم، ونقص الموظفين المختصين، وعدم كفاية المواد الخام والمواد الأولية، وغيرها من العناصر التي تؤثر في الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض العرض ومن ثم ارتفاع الأسعار.

لـ النقص في رأس المال العيني: إن النقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل قد يؤدي إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي مما يزيد من الهوة بين النقد المتداول والمعروض من السلع والمنتجات فيؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومنه ظهور التضخم كمؤشر على وجود اختلال في مستويات التوازن في الاقتصاد يعبر عن نقص في العرض الإنتاجي .

الفرع الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم

إن مشكلة التضخم تعتبر ظاهرة عامة تعاني منها كافة النظم الاقتصادية على اختلافها، لذا حاول العديد من الاقتصاديين تفسير هذه الظاهرة ومعرفة أسبابها، فمن أهم النظريات التي فسرت التضخم نجد:

أولاً: النظرية الكلاسيكية لتفسير التضخم

يقر الكلاسيك أن النقود وسيط للتبادل، وأداة تسهل تسيير المعاملات، لذا يرون أن استخدام النقود في المعاملات يستلزم بداية معرفة بالأسعار المطلقة للسلع، ووجهة النظر هذه حتمت طرح العديد من الأسئلة، فقدم الكلاسيك هذه النظرية والتي تستند إلى الكمية المعروضة من النقود في التداول، وعرفت " بالنظرية الكمية للنقود" والتي تفيد بأن الكمية المتداولة من النقود في الاقتصاد هي المحدد الرئيسي للمستوى المطلق للأسعار، وأن تغير هذه الكمية بالزيادة أو النقصان سيؤدي إلى تغير الأسعار بنفس النسبة تقريبا، إذن يرى أصحاب هذه النظرية أن الزيادة في كمية النقد المتداول في السوق هي السبب في ظهور التضخم².

ثانياً: النظرية الكينزية لتفسير التضخم

تسمى أيضا بنظرية فائض القيمة، يبدأ "كينز" نظريته بانتقاد النظرية التقليدية للنقود، مبينا فشلها في كشف أسباب الكساد ورفض التحليل الكلاسيكي، ويحدد مستوى التوازن بتقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض الكلي (الطلب الكلي الفعال)، من خلال مرحلتين في حالة عدم وجود لاستغلال الموارد الإنتاجية في الاقتصاد الرأسمالي، فعند زيادة الإنفاق الحكومي يزداد الإنفاق على الاستهلاك، فيزداد الطلب الكلي الذي

¹ غازي حسين عناية، المرجع السابق، ص116.

² الدباغ أسامة بشير، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، دار الاهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص58.

سينعكس على زيادة الإنتاج، فترتفع الأسعار، ومع زيادة الإنفاق الذي لا يقابله زيادة في الإنتاج يبدأ ظهور التضخم في حالة التشغيل التام، فإن كان هناك زيادة في الطلب الكلي لا يعمل ذلك على زيادة العرض الكلي للسلع والخدمات، وبالتالي تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر، ويسمى الفرق بين الطلب الكلي والنتاج الوطني بفائض الطلب الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار¹.

ثالثاً: نظرية التضخم بدافع النفقة

إن نقطة الانطلاق في تحليل هذه النظرية هو اهتماماتها بجانب العرض أكثر من جانب الطلب في تفسير التضخم وخصوصاً في البلدان الرأسمالية المتقدمة، لذا ينشأ التضخم وفقاً لهذه النظرية نتيجة لمحاولة بعض المنتجين أو نقابات العمال أو الاثنين معاً رفع أسعار منتجاتهم وخدماتهم إلى المستويات التي تتعدى المستويات السائدة في حالة المنافسة الاعتيادية، ونظراً لأن الأسعار والأجور هي دخول بقدر ما هي تكاليف فإن حصول هذا الأمر يصبح ممكناً، أي أن حصول زيادة في الأجور أو أسعار مدخلات عوامل الإنتاج يؤدي إلى حصول زيادة في أسعار المنتجات².

رابعاً: نظرية التضخم الهيكلي

لقد تزعم هذه المدرسة الاقتصادية **راؤول بريتبش** من أمريكا اللاتينية، حيث تفسر هذه النظرية التضخم في البلدان النامية من خلال تحليل الخلل في مكونات كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، وعلاقة ذلك باتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان، التي تتعرض للتضخم بسبب الاختلال الهيكلي في بنائها الاقتصادي، كما ترى هذه النظرية أن الأسباب الرئيسية له ترجع إلى اختلالات فعلية وحقيقية في هيكل الاقتصاد الوطني لتلك البلدان وكيفية توزيع مواردها الاقتصادية واستغلالها إضافة إلى³:

1- الطبيعية الهيكلية في الإنتاج المتخصص للموارد الأولية: حيث إن معظم البلاد المتخلفة تتميز بتخصص شديد في إنتاج وتصدير المواد الأولية. ومن المعروف أن الطلب على المواد الأولية يتعرض لتقلبات شديدة في الأسواق العالمية.

2- جمود الجهاز المالي للحكومة في البلاد النامية: مما يعني ضعف الجهاز الضريبي وانخفاض كفاءته، وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي، والنتيجة الواقعية لهذا النوع من الاختلال الهيكلي إزاء عدم مقدرة الحكومات على تخفيض إنفاقها العام سواء لأغراض اجتماعية أو تنمية، وفي ضوء قصور إيرادات الحكومة من الضرائب تضطر هذه الحكومات - كما يحدث الآن - لتمويل العجز في ميزانيتها العامة بأسلوب الإصدار النقدي الجديد، مما يساهم بشكل كبيراً جداً في زيادة المستوى العام للأسعار بسبب زيادة النقود المعروضة بالنسبة لحجم الانتاج الثابت، أي تمويل هذا العجز تمويلاً تضخيمياً.

¹ الزبيدي حسين بن سالم جابر ، **التضخم والكساد**، مؤسسة الوراق، الأردن، 2011، ص251 .

² كاظم عامر عمران، **تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة (1980-1996)**، مجلة جامعة كربلاء، المجلد الثالث، العدد11، العراق، 2005، ص247.

³ الحلاق سعيد سامي، العجلوني محمد محمود، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري، الاردن، 2010، ص162.

3- ضالة مرونة عرض المنتجات الغذائية: تواجه معظم البلاد النامية فجوة غذائية تتمثل في قصور الإنتاج المحلي من المواد الغذائية، في ظل الزيادة السكانية وتواضع القدرة التصديرية للمنتجات الوطنية من هذه السلع وغيرها، وبالتالي تضطر إلى الاستيراد، وأن قصور عرض المواد الغذائية عن مسايرة النمو في الطلب عليها، يدفع بأسعارها نحو الارتفاع حتى إذا لم تزد كمية النقود المتداولة.

4- طبيعة اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول النامية: وما يرافقها من اختلالات في مراحلها الأولى وخاصة تلك الاختلالات بين التيار السلعي، والتيار النقدي الذي ينشأ خلال ما يعرف بفترة التفريخ GESTATION PERIOD وهي التي تنقضي بين بدء الإنفاق الاستثماري على إنشاء مشروعات إنتاجية، وبين بدء ظهور الإنتاج من هذه المشروعات، وتزيد حدة هذا الاختلال كلما طالقت فترة التفريخ كما هي الحال بالنسبة للمشروعات الصناعية الثقيلة، كما يشير الهيكلون أيضا إلى نوع من الاختلال ينشأ بسبب التحولات التي تحدث في بنيان الطلب والعرض لبعض المنتجات، بسبب التركيز على تنمية بعض القطاعات يترتب عليها تزايد الطلب على منتجات معينة في مواجهة ضعف أو عدم مرونة عرضها فترتفع أسعارها وينتشر هذا الارتفاع سعري بين القطاعات الأخرى، بسبب علاقات التشابك بين القطاعات والفروع الإنتاجية المختلفة¹.

الفرع الثالث: آثار التضخم وطرق علاجه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

التضخم ظاهرة غير مرغوب فيها لأنه يمثل أحد العوائق الاقتصادية الفتاكة، لما له من آثار عديدة كعرقلة النمو الاقتصادي بانتشار الأجواء التشاؤمية حوله، والتي تجعل رجال الأعمال ومؤسسات الائتمان يقلعون عن المشاريع الإنتاجية المستقبلية، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وظهور البطالة، لذلك ينشأ حرص لدى السلطات العامة للحيلولة دون حدوث تلك الآثار من خلال استخدام السياسات الاقتصادية الملائمة للحد منه

أولا: آثار التضخم

إن التضخم يؤثر على المعاملات النقدية بالدرجة الأولى، أي يؤثر على سلوك النقود من خلال توزيع الدخل والثروة، ومن ثم على سلوك الأعوان الاقتصاديين، وعلى مستوى النشاط الاقتصادي عموما.

1- أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني: حيث يمكن التمييز بين عدة حالات لتغير الدخل، نتيجة ارتفاع الأسعار بمعدلات وبسرعة أعلى من استجابة دخول بعض طبقات المجتمع، وتتمثل هذه الحالات فيما يلي:²

- الدخول النقدية التي ترتفع بمعدلات أقل من معدلات ارتفاع الأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقية، والمثال على أصحاب هذه الدخول هم موظفو الحكومة من مدرسين وجنود.
- الدخول النقدية التي تبقى ثابتة بينما تزايد الأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض في الدخل الحقيقية بشكل كبير وضار، والمثال على هؤلاء أصحاب رواتب ثابتة حسب عقود مبرمة مسبقا طويلة نسبيا.
- الدخول النقدية التي ترتفع بنسبة أعلى من نسبة زيادة الأسعار، ومثال هؤلاء الذين تزيد دخولهم الحقيقية أصحاب المشاريع الصناعية والتجارية.

¹ الحلاق سعيد سامي، العجلوني محمد محمود، المرجع السابق، ص 163.

² سلمان مصطفى (وأخرون)، المرجع السابق، ص 233.

وبالتالي كنتيجة للتضخم يتم إعادة توزيع الدخل لصالح ذوي دخول فوائض العمليات (أرباح وفوائد وإيجارات) على حساب ذوي الدخل الثابتة (الأجور والرواتب) الذين يصبحون أكثر فقرا.

2- أثر التضخم على إعادة توزيع الثروة: فالمدخرون للأصول المالية كالودائع طويلة الأجل في البنوك، غالبا ما يتعرضون لخسائر كبيرة، ذلك أن القيمة الحقيقية لمدخراتهم تتعرض للتآكل سنة بعد الأخرى، أما من يجسد مدخراته في أشكال عينية كالأراضي والمعادن النفيسة، فهو المنتفع من ارتفاع الأسعار.

3- اثر التضخم على أوجه النشاط الاقتصادي يمكن محاولة حصر هذه الآثار في النقاط التالية¹:

- ✓ ضعف القدرة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى تراجع حجم الادخار.
- ✓ يؤدي التضخم لهجرة رؤوس الأموال من العملات الأجنبية حماية لها .
- ✓ عندما تفقد العملة قيمتها، الأفراد يفضلون استبدالها بالسلع، مما يؤدي إلى زيادات في الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم ظهور وانتعاش المضاربات في السوق السوداء.
- ✓ تراجع أسعار الفائدة الحقيقية لمقابلة أخطار التضخم.
- ✓ تزايد مطالبة نقابات العمال برفع الأجور وعدم استجابة رجال الأعمال والمؤسسات الإنتاجية لهم بسبب الإضرابات وتعطيل الإنتاج.
- ✓ يؤدي التضخم إلى عجز في ميزان التجارة الخارجية بسبب زيادة حجم الواردات .
- ✓ انتشار أجواء تشاؤمية، تجعل رجال الأعمال ومؤسسات الائتمان يقلعون عن المشاريع الإنتاجية المستقبلية، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وظهور البطالة.
- ✓ انتشار آثار اجتماعية سيئة نتيجة الفقر وبالتالي ظهور آثار لا يمكن فصلها عن النشاط الاقتصادي.

ثانيا: طرق علاج التضخم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

ثمة شبه إجماع بين الاقتصاديين على أن علاج التضخم الذي أثبتت فعاليته هو إتباع سياسة نقدية تضبط كمية النقود المصدرة، لكن مواجهة التضخم من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب الإفرازات السلبية تستلزم تكاملاً وتنسيقاً بين أدوات السياسات النقدية والمالية والدخلية.

1- السياسة النقدية: من الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية هو التحكم في حجم المعروض النقدي، والعمل على استقراره، فإذا ظهرت بوادر التضخم يتم علاجه من خلال أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية:

1=1 = الأدوات الكمية في معالجة التضخم: تتمثل في:²

✓ سياسة سعر إعادة الخصم(سعر البنك): في هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، فتلجأ البنوك التجارية بدورها إلى رفع معدل خصمها للأوراق المالية، كما ترفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة مما ينتج عنه انخفاض في طلب القروض من عملائها لأن تكلفة الاقتراض تصبح مرتفعة، فتتخفص كمية النقود المتداولة، وبالتالي انخفاض حدة التضخم.

¹ النبهاني أحمد، المرجع السابق، ص57.

² مفتاح صالح، المرجع السابق، ص138.

✓ **سياسة السوق المفتوحة:** عندما يرغب البنك المركزي في علاج التضخم يتدخل في السوق النقدية عارضا أو بائعا للأوراق المالية (كأذون الخزانة)، وذلك بهدف امتصاص قيمتها النقدية، وتكون في المقابل البنوك التجارية هي المشتري لهذه الأوراق، وبالتالي تتخفض سيولتها، ومقدرتها الاقراضية.

✓ **سياسة نسبة الاحتياطي القانوني:** عندما تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجمالي، وأحيانا يتوصل الأمر بالبنك المركزي إلى زيادة رفع هذه النسبة إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة، وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان¹.

1-2- الأدوات النوعية لمعالجة التضخم: يقوم البنك المركزي بالحد من قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان عن طريق أدوات السياسة النقدية المباشرة، فيما أن البنك المركزي ومؤسساته له القدرة على تقدير الوضعية النقدية وما يتطلبه الاقتصاد من سيولة نقدية أو الإحجام عنها، يقوم بأخذ قرارات يتوجه من خلالها مخاطبا البنوك التجارية بوجه خاص، فإذا أراد الحد من معدلات التضخم فإنه يرسل خطابات إقناع للبنوك التجارية يوجهها فيها للتخفيف من منح الائتمان، وعادة ما يكون هذا الخطاب قويا إذا كان يوجه البنك التجاري لمنح ائتمان لقطاع دون آخر، أو يعمد البنك المركزي إلى خفض حجم الائتمان الذي يستطيع أن يمنحه خلال مدة معينة، ويتحدد إما على شكل نسبة مئوية من مجموع الأموال التي يملكها البنك التجاري².

2- السياسة المالية: أما عن السياسة المالية فإن ضرورة اتجاهها لعلاج التضخم تستلزم تخفيض الطلب الكلي، من خلال استخدام أدواتها الانفاقية والضريبية على حدى أو كليهما مع بعض (وهذا ما سنراه لاحقا).

3- السياسة الدخلية: السياسة الدخلية تشمل نوعين من الرقابة:³

3-1- الرقابة على الأجور: إن تضخم الأجور ينبع أساسا من الزيادة السريعة في أجور المشتغلين، في الوقت الذي لا يحقق فيه إنتاجهم نفس معدلات الزيادة في الأجور، لذا استخدمت هذه الوسيلة التي تؤدي إلى ربط معدلات الأولى بمعدلات الثانية، وفي هذا الصدد اقترح خبراء الأمم المتحدة وجوب التدخل من جانب الحكومات والنقابات العمالية من خلال تحديد الأجور أو تجميدها أو تحديد معدلات الزيادة فيها بطريقة حكمية أو إتفاقية بهدف ربط الأجر بالإنتاجية.

3-2- الرقابة على الأسعار: من الطبيعي أن تحاول الدول علاج التضخم بوضع القيود المباشرة التي تمنع ارتفاع الأسعار بحكم القانون، من خلال تثبيت الأسعار وإيقافها عند المستوى المناسب، أو تتدخل الدولة لعلاج التضخم بوضع نظام يقضي بتحديد الاستهلاك من السلع الرئيسية وتوزيع الموارد في المجتمع عن طريق نظام البطاقات وهو ما يسمى بتقييد السلع، وعادة الحكومة سنقصر نفسها على مراقبة أسعار السلع المهمة فقط، ومن هنا تقوم الحكومة بتحديد سعر ثابت للسلع الاستهلاكية دون سعر التكلفة على أن تتحمل فرق السعر وهذا الفرق يتمثل في الدعم المقدم من قبلها، لحماية الطبقات والفئات الاجتماعية من الغلاء.

¹ مفتاح صالح، المرجع السابق، ص 141، ص143.

² محيريق فوزي، المرجع السابق، ص165.

³ غازي حسين عناية، المرجع السابق، ص ص 178، 181.(بتصرف)

المطلب الثالث: البطالة كمؤشر داخلي لاستقرار اقتصادي

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها، فباتت تهدد تماسك واستقرار مجتمعاتها، فالبطالة يترتب عليها إهدار الموارد البشرية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية التي تسعى معظم الدول النامية لتحقيقها، وللحاق بركب التطور والنمو الاقتصادي، وكلما ارتفعت معدلاتها دل ذلك على عدم استقرار الاقتصاد الوطني، مما ينطوي على الحكومات اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة هذه المشكلة.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول البطالة

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة، من حيث البحث والتحليل، وقد احتل جزءا كبيرا في عدد من فروع المعرفة منها علوم الاقتصاد والإحصاء والاجتماع، لتحديد التعريفات المتعلقة بهذا المصطلح وأسباب هذه الظاهرة وأنواعها وكذا أثارها.

أولا: تعريف البطالة وأنواعها

1- تعريف البطالة: لقد وردت العديد من تعريفات البطالة نوجز أهمها فيما يلي:

تعرف البطالة على أنها "التعطل (التوقف) الإجباري -أو الاختياري في بعض الأحيان- لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج"، علما أن قوة العمل في أي مجتمع تعرف على أنها مجموع الأفراد الذين هم في سن بين 16 و60 سنة ممن يعملون أو يبحثون عن عمل بشكل جدي، باستثناء كبار السن والمتقاعدين والعاجزين وريبات البيوت غير الرغبات في العمل والطلاب بأنواعه¹.

تعرف البطالة أيضا على أنها: "عدم اشتغال قوة العمل في المجتمع أو استخدامها استخداما كاملا وامثلا على الرغم من قدرتها ورغبتها في العمل"².

يرتبط مفهوم البطالة أساسا بالقدرة، الرغبة والبحث عن العمل، ويمس الفئة النشيطة أو القوى العاملة، وتختلف تعريفات البطالة من منظمة إلى أخرى، ومن تشريع إلى آخر إلا أنها تنصب في اتجاه واحد، فتعريف منظمة العمل الدولية للبطال، على أنه: "البطال هو كل شخص قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الاجر السائد، شريطة أن يجد هذا العمل؛"

ويعرف البعض البطالة بالطريقة الشمولية على "أنها الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له، وراغبين فيه وباحثين عنه، وموافقين على الأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة، نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع"³.

¹ الزغيبي هيثم، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر، عمان، 2000، ص 145.

² رمضان احمد وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية لنشر، الأردن، 2004، ص 256.

³ دادي عدوان ناصر، العايب عبد الرحمان، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 45.

ويُقاس معدل البطالة كما يلي: معدل البطالة = $\frac{\text{عدد الأفراد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي عدد أفراد القوة العاملة}} * 100$

2- أنواع البطالة: للبطالة أنواع عديدة منها:

1-2- البطالة الدورية: تقع على فترات متباعدة بفعل الأزمات الاقتصادية التي تحدث عادة في فترات انتعاش طويلة يترتب عليها انكماش الطلب على العمالة في سوق العمل، وعادة ما يحدث هذا النوع في الدول ذات الاقتصاد الرأسمالي، وإن كان من المتوقع أن تتعرض له أيضا الاقتصاديات النامية نتيجة لظروف العولمة¹.

2-2- البطالة الاحتكاكية: تتواجد في الاقتصاديات كافة أيا كان مستوى نموها ومهما اختلفت طبيعتها، وذلك لأن سوق العمل يتميز بطبيعته الحركية، كما أن تدفق المعلومات لا يتم بالصور المثلى، ولأن بحث العمال عن الوظائف وبحث أصحاب الأعمال عن العمال عادة ما يأخذ بعض الوقت. وفي كل فترة زمنية يوجد بعض الأفراد الداخلين إلى سوق العمل، وبعضهم من يرحل عنه، فضلا عن وجود بعض التقلبات في النشاط الاقتصادي، وما يترتب عليها من نقص أو زيادة في الطلب على العمل ويأخذ ذلك كله وقتا للتوفيق بين شغل الوظائف والعمال العاطلين؛

2-3- البطالة الهيكلية: هي البطالة التي تصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحصل في الاقتصاد الوطني، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التشغيل المتاحة من جهة وبين مؤهلات وخبرات المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه. وتتصف هذه التغيرات الهيكلية بأنها إما تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات، أو تغيرات أساسية في الأساليب التكنولوجية المستخدمة، أو تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة².

2-4- البطالة الإجبارية والاختيارية: يتم شرحها فيما يلي³:

❖ **البطالة الإجبارية:** يتضمن هذا النوع الأفراد القادرين على العمل، والراغبين فيه، ويبحثون عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة.

❖ **البطالة الاختيارية:** تشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم.

2-5- البطالة المقنعة: وهي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحالة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا. ويسود هذا النوع من البطالة في أغلب المؤسسات والشركات ذات النهج الاشتراكي بسبب زيادة التوظيف الحكومي بها، والتزام الدولة تعيين خريجي الجامعات؛

¹ طاهر أحمد، السعودي أحمد، البطالة - المشكلة والحل -، مركز المحروسة، القاهرة، 2008، ص 21.

² نجا علي عبد الوهاب، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية - تطبيقية)، دار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص 24.

³ العيسى لؤي أديب، الفساد الإداري والبطالة، دار الكندي، عمان، 2014، ص 166.

2-6- البطالة الموسمية: هي بطالة وقتية، تحدث بسبب حدث موسمي في صناعات خاصة، أو تنشأ لتغيير الطلب على العمل نتيجة لتغير آخر، مثل ما يحدث في القطاع الزراعي، حيث يتوقف الإنتاج خلال فترات معينة مما يؤدي إلى تسريح العمال في فترات توقف الإنتاج. كما يمس هذا النوع من البطالة قطاعات أخرى مثل: السياحة حيث يشغل العمال في الأوقات التي يتوفر فيها العمل ويتعطلون في الأوقات الأخرى.¹

ثانياً: أسباب البطالة

1- الأسباب العامة للبطالة: يمكن تلخيص أسباب البطالة عامة فيما يلي²:

- ❖ عدم ربط عملية إعداد وتقييم المناهج التعليمية والتدريبية بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، وعدم مواكبتها لما يطرأ من تغيرات في سوق العمل.
- ❖ الزيادة المضطردة في العمالة الخارجية الوافدة، والحصول عليهم بسرعة أكبر من الحصول على العمالة المواطنة، بسبب انخفاض تكلفتها.
- ❖ أسباب متعلقة بالعمل في القطاع الخاص مثل تدني الأجور المعروضة من قبل بعض منشآت القطاع الخاص حيث لا يقبلها المواطن لعدم وفائها باحتياجاته الضرورية، أو وضع بعض الشروط المتشددة كالمؤهل العالي والخبرة الطويلة.
- ❖ تقادم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة حيث حلت الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن ثم انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري، فالتزايد المستمر في استعمال الآلات يستدعي خفض وتسريح عدد من العمال.
- ❖ عدم التعادل أو الانسجام في الأسواق، ونقص المعلومات مثلاً هناك زيادة في الطلب على العمل في مناطق بعينها من الدولة، وعلى مهن محددة تتطلب مهارات أعلى.
- ❖ عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤد الإنتاج إلى ربح كاف يلبى طموحاتهم.
- ❖ حدوث أزمات اقتصادية تقتضي الاستدانة فمن نتائجها انخفاض الإنفاق الاستثماري بسبب استنزاف العملة الصعبة في خدمة هذا الدين، وهو ما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي وبالتالي انسداد فرص التوظيف أمام طالبي العمل أو حتى تسريح العمال الأجراء أيضاً.

2- أسباب البطالة في الدول النامية: تحتاج بطالة البلدان النامية إلى تفسير خاص بها يضاف إلى

- الأسباب العامة التي عرفناه من قبل، ولعل أهم أسباب البطالة في الدول النامية ما يلي³:
- نمو السكان بمعدلات أكبر من البلدان المتقدمة ومن ثم نمو قوة العمل بمعدلات أكبر مما يستلزم خلق فرص عمل متزايدة باستمرار، وهذا لا يتحقق في غالبية الدول النامية، ذلك لأن فرص العمل لن تزيد إلا بتمية النشاط الإنتاجي الحقيقي، وهذه التتمية لظروف كثيرة تتحقق بمعدلات منخفضة في معظم الدول النامية.

¹ دادي عدوان ناصر، العايب عبد الرحمان، المرجع السابق، ص53

² الدباغ أسامة بشير، الجومرد عبد الجبا، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2003، ص391.

³ عبد الرحمن يسري أحمد وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص ص243، 245.

• بعض السياسات الاقتصادية المرتبطة بعملية التنمية تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، فقد تضمنت بلدان نامية في فترة سابقة سياسة نقدية انكماشية بهدف خفض معدلات التضخم، والحد من القروض المصرفية للمشروعات ورفع أسعار الفائدة بشكل غير معتاد، وكان من نتيجة هذه السياسة، التي اقترحها صندوق النقد الدولي، انخفاض معدلات الاستثمار، حدوث الركود الاقتصادي، وبالتالي ارتفعت معدلات البطالة.

• تتاب الدول المتقدمة حالات من الركود الاقتصادي، مما يؤثر سلبا على اقتصاديات الدول النامية والتي هي أيضا يحدث بها ركود اقتصادي بسبب انخفاض دخلها من تصدير السلع الأولية لتلك الدول، فترتفع بذلك معدلات البطالة .

• أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار ارتفاع معدلات البطالة الاحتكاكية في الدول النامية هو تزايد أعداد الخريجين من المدارس الفنية والمعاهد العليا والجامعات كل عام (المد السكاني والتعليم الرخيص)، ومع غياب تخطيط علمي لدراسة احتياجات سوق العمل، أو سياسة واضحة لتشغيل القوى العاملة الجديدة، ومع ضآلة المعلومات أو انعدامها عن فرص التوظيف المتاحة في الاقتصاد يظل عدد كبير من الخريجين في كل سنة يبحث عن الوظيفة لفترة طويلة تمتد للسنوات.

• ترجع أسباب البطالة الهيكلية في الدول النامية إلى عدم وجود برامج كافية للتدريب وإعادة التأهيل المهني، ومع نمو أعمال حديثة تتطلب خبرات خاصة تزداد الفجوة بين خصائص العمل المعروف والمطلوب، وتزداد المشكلة حدة مع التقدم المستمر الذي يأتي مع الاستثمارات الأجنبية الجديدة في الدول النامية ويستلزم معرفة فنية متطورة وتدريب على مستوى أفضل.

ثالثا: آثار البطالة وأساليب معالجتها

1- آثار البطالة: يترتب على البطالة العديد من الآثار الضارة بالاقتصاد الوطني منها:

لأن عدم التوظيف الكامل يؤثر على عدم وصول الاقتصاد إلى حالة التوازن الكامل مما يهدد استقراره؛
لأن انخفاض مستوى الناتج الوطني والدخل الوطني، حيث أن وجود البطالة يؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع، إذ يعتبر العمل عنصر رئيسي من عناصر الإنتاج وعدم استغلال هذا المورد يضيع على الاقتصاد فرصة إشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوة العاملة الراغبة والقادرة على العمل والإنتاج؛

لأن انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، بسبب انخفاض مستوى الناتج الوطني والدخل الوطني¹.

لأن تعطيل جزء من قوة العمل، يكلف الدولة نفقات إضافية، حيث في كثير من دول العالم -خاصة الدول المتقدمة- تمنح الحكومات إعانات نقدية للمتطلين فيها، وهذا يؤدي إلى زيادة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة للمتطلين كإعالة لهم، مما يزيد من عجز ميزانية الدولة هذا من جهة، ومن جهة أخرى

¹ الزعبي هيثم، المرجع السابق، ص 149.

عندما يرتفع معدل البطالة تنخفض الدخل خاصة للمتطلين وتقل الضرائب التي تحصلها الحكومة مما يقلل من إيرادات الحكومة من جهة أخرى وهذا أيضا يزيد من عجز ميزانية الدولة؛

لذلك هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم، وهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهارتهم أو خبراتهم⁽²⁾.

للبطالة أيضا آثار اجتماعية وسياسية لا تقل سوءاً وخطورة عن الآثار الاقتصادية نذكر منها:

لذلك اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها، كذلك ضعف درجة المشاركة السياسية، وضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة المدمرة للوطن؛

لذلك تفشي وارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث لوحظ خاصة في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبئاً على الموارد الاقتصادية من جهة وسبباً من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى؛

لذلك ارتفاع في حالات الأمراض النفسية وانتشار المشاكل النفسية والاجتماعية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي، كحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كالتفكك العائلي في المجتمع، وتشرد الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي، ولربط البطالة بالمشاكل الاجتماعية أعلاه قام الباحث الاجتماعي الأمريكي "هارفي برينير" بدراسة في الـ 1970م. في التسعينات من القرن العشرين أشار فيها إلى أن زيادة معدل البطالة بـ 1% عن المعدل الطبيعي يزيد معدل الانتحار بمعدل 4% ومعدل جرائم القتل بـ 6% وعمل المصحات النفسية سيزيد بمعدل 4%¹.

2- حلول معالجة البطالة: هناك العديد من الحلول لمعالجة مشكلة البطالة من بينها:²

✓ من الممكن خفض معدلات البطالة الاحتكاكية عن طريق خدمات المعلومات التي يكون الهدف منها إعطاء معلومات كافية عن أماكن وشروط الوظائف الشاغرة ومزاياها.

✓ علاج البطالة الهيكلية لا يأتي إلا بإعادة تدريب العمال وتأهيلهم حتى تصبح قدراتهم الوظيفية متناسبة مع ما هو مطلوب في سوق العمل، بالإضافة إلى تطوير برامج التعليم وتحديثها في الدول النامية بما يتلائم واحتياجات النشاط الاقتصادي بها.

✓ في البلدان النامية لا بد أن تلعب السياسات النقدية والمالية التوسعية دوراً مهماً في خفض حجم البطالة الإجبارية تدريجياً، وذلك ببذل جهود إنمائية مكثفة من خلال رفع معدلات الاستثمار وتنمية النشاط الإنتاجي في الأجل الطويل، وينبغي تفادي الاعتماد على العمليات الإنتاجية كثيفة رأس المال .

⁽²⁾ رمضان احمد وآخرون، المرجع السابق، ص 262 ، ص 275.

¹ النبهاني أحمد، المرجع السابق، ص 52.

² عبد الرحمن يسري أحمد وآخرون، المرجع السابق، ص ص، 248، 250.

✓ في البلدان النامية بشكل خاص يمكن الاعتماد على الصناعات الحرفية والأنشطة الصغيرة في خلق فرص العمل، فهذه الصناعات تعتمد غالبا على تقنيات مكثفة للعمل، ولكن يجب على الأجهزة الحكومية أن تحسن معاملة هذه الصناعات وتبتعد من مضايقتها، وتقوم بدعمها وحل مشكلة تمويلها ومساعدتها في تسويق منتجاتها كل هذا سوف يساعدها كثيرا على النمو وبالتالي استيعاب أعداد أكبر من العمال.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للبطالة

لقد تعددت النظريات المفسرة للبطالة واختلفت توجهات النظر نحو هذه المشكلة باختلاف مدارس الفكر الاقتصادي، الذي تطور عبر الزمن بداية من النظرية الكلاسيكية ثم الكينزية وصولا إلى نظريات المدارس الحديثة التي ربطت أسباب هذه الظاهرة إلى بنية الاقتصاد الوطني والتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الحديث.

أولا: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة

1- النظرية الكلاسيكية: يمكن تلخيص أهم نقاط هذه النظرية كما يلي:¹

➤ تقوم هذه النظرية على عدة فروض من بينها سيادة ظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج كافة، بما فيها عنصر العمل، ومرونة الأجور والأسعار في ظل المنافسة التامة.

➤ أقر الفكر الكلاسيكي بأن البطالة تمثل حالة استثنائية مؤقتة، ناتجة عن ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال، مما يقلل من أرباح أرباب العمل ومن ثم تقل الكمية المطلوبة من العمل وتزيد الكمية المعروضة منه ولكن هذا الوضع يمثل حالة مؤقتة، فباننتشار البطالة بين العمال تنتشر الأجور الحقيقية بين العمال وتعود إلى مستوى التوازن الذي يضمن التشغيل التام.

➤ لا تعترف هذه النظرية بوجود بطالة إجبارية، وان وجدت البطالة فإنها تكون إما بطالة اختيارية، أو بطالة احتكاكية.

➤ يقر الكلاسيك أن عدم تدخل الدولة ومرونة الأجور والأسعار هي التي تضمن التوازن في سوق العمل عند مستوى التشغيل الكامل.

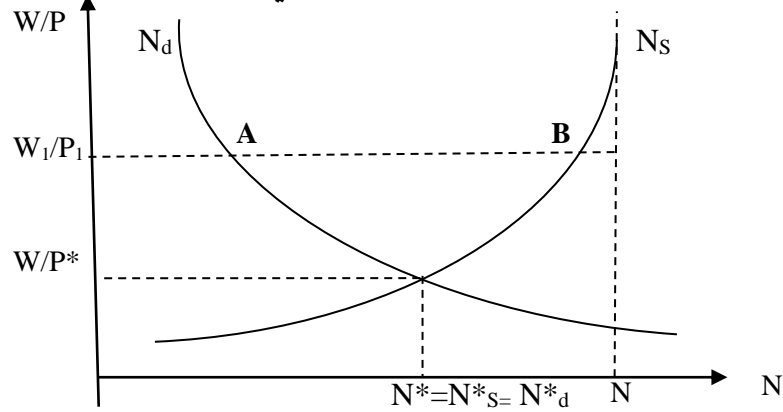
ويتحقق التوازن في هذا السوق عند تقاطع منحنى العرض والطلب على العمل، ويتحدد عندئذ مستوى الأجر الحقيقي التوازني W/P^* وكمية العمل التوازنية N^* ، حينها تكون الكمية المعروضة تساوي الكمية المطلوبة.

حيث تمثل: N^* = كمية العمل عند مستوى التشغيل الكامل.

N = إجمالي القوى العاملة.

¹ نجا علي عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 39.

الشكل رقم (01-02): منحني بياني يمثل سوق العمل والبطالة عند الكلاسيك



المصدر: نجا علي عبد الوهاب، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية- تطبيقية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص32

من خلال الشكل السابق يمكن أن نبين كيف فسر الكلاسيك البطالة كما يلي:¹

إن المسافة $N^* - N$ تمثل عدد الأفراد القادرين عن العمل وغير راغبين فيه عند مستوى الأجر التوازني W/P^* ، وهم بالتالي يمثلون بطالة اختيارية. وسببها يعود إلى طلب بعض العمال أجور أعلى بكثير من الإنتاجية الحدية.

في حالة حدوث اختلال في هذا التوازن فإن قوى الطلب وقوى العرض سوف تعيده إلى وضعه التوازني (من جديد) عند مستوى التشغيل الكامل، في ظل مرونة الأجور أين كل العمال الذين يرغبون في العمل يقبلون بالأجر الحقيقي التوازني.

فإذا ارتفع معدل الأجور بأعلى من مستوى الأجر التوازني W_1/P_1 يكون فائض العرض بمقدار AB ، عندها سيلاحظ العمال بأنه من السهل على صاحب العمل أن يقوم بملء الوظائف الشاغرة لديه، كما أنهم سيجدون من جانبهم صعوبة الحصول على فرص العمل الأمر الذي يجعلهم يميلون إلى قبول أجور أدنى وهكذا تميل الأجور إلى الانخفاض.

بالمقابل إذا انخفض الأجر الحقيقي عن مستوى الأجر الحقيقي التوازني، سيكون فائض في الطلب الأمر الذي يدفع أصحاب العمل إلى التنافس فيما بينهم للحصول على العمال وبذلك يتجه مستوى الأجر إلى الارتفاع ليصل في النهاية إلى مستوى الأجر التوازن W/P^* .

إذا كما نلاحظ -وفقا للفكر الكلاسيكي- فإن مرونة الأجور تضمن دائما القضاء على البطالة.

2- النظرية النيوكلاسيكية: يمكن تلخيص هذه النظرية في النقاط التالية:²

➤ يعد النيوكلاسيك امتدادا للفكر الكلاسيكي فهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية وسيادة ظروف التشغيل الكامل تأسيسا على قانون ساي للأسواق.

➤ يقر الفكر النيوكلاسيكي بأن مرونة الأجور والأسعار تضمن العمالة الكاملة دائما في سوق العمل وأي اختلاف يصحح تلقائيا من خلال تغير الأجور، وسريعا ما تختفي البطالة الإجبارية إن وجدت.

¹ نجا علي عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 33.

² نفس المرجع، ص ص 42-43.

➤ يقر النيوكلاسيك بوجود بطالة واستمرارها وتتمثل في البطالة الاختيارية فقط.

لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية التوازن العام الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل حيث يرتبط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل، وأن حجم اليد العاملة مرتبطة بالأجر.

ثانيا: النظرية الكينزية للبطالة

أنصبت أفكار كينز بشكل أساسي على إيجاد حلول لأزمة البطالة والكساد التي أصابت العالم عام 1929، وهذا من خلال محاولته تقديم حلولاً موضوعية للأزمة، عن طريق اقتراح سياسات اقتصادية فعالة جديدة لا تتوافق ولا تتناسق مع منطلقات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي المرتكزة أساساً على سريان مبدأ قانون المنافذ لساي. بصفة عامة يمكن تلخيص أفكار المدرسة الكينزية في مجال تحليل وتفسير مشكل البطالة في العناصر التالية:¹

➤ يتمحور التحليل في المدرسة الكينزية على المستوى الكلي (الاقتصاد الكلي)، حيث التوازن الاقتصادي حسب كينز لا يتوافق بالضرورة مع التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج. أي أنه يرفض الطرح الكلاسيكي من جذوره، وينفي كل إمكانية تعديل تلقائي للأسواق أي يقر بوجود معدل طبيعي للبطالة.

➤ الاقتصاد من وجهة نظر كينز هو اقتصاد طلب، بمعنى أن مكونات الطلب الإجمالي هي التي تحدد العرض الإجمالي في السوق، فرفض قانون ساي للمنافذ واستبدله بقانون الطلب الفعال واتخذ كمبرداً لتفسير البطالة، كما برر فرضية عدم مرونة الأسعار في سوق العمل.

➤ في النظرية الكينزية الطلب على العمل يتوقف على الطلب الفعال أي على الدخل التوازني، بمعنى أن أسباب البطالة يجب البحث عنها في سوق السلع وليس في سوق العمل.

➤ البطالة من منظور كينز غير إرادية وحدتها تتوقف على مستوى الطلب الفعال وحجم الإنتاج الناتج عنه، وأقر بوجود بطالة اجبارية.

ثالثاً: النظرية النقدية للبطالة

يعتقد النقديين أنه يوجد معدل بطالة وحيد، يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وأن أي محاولة لتقليل معدل البطالة دون هذا المعدل فإن تلك المحاولة ستقترب بتسريع معدل التضخم، بمعنى أنه لن يمكن تقليل مستوى البطالة دون المستوى الطبيعي لها إلا من خلال تضخم مستمر يتم تمويله من خلال زيادة كمية النقود في التداول، ويترتب على ذلك أن السياسة الاقتصادية التي يتعين تطبيقها لتحقيق الاستقرار النقدي يجب أن يتضمن سريان معدل البطالة الطبيعي، الأمر الذي يتطلب أن تكون كمية النقود مستقرة، إلا أن المشكلة هنا هي أن الحكومات لا تعرف على وجه الدقة ما هو معدل البطالة الطبيعي. ينطلق النقديين في تحليلهم للبطالة على أن هذه الأخيرة السائدة في البلدان الرأسمالية هي بطالة اختيارية، فالعمال يتعطلون بمحض

¹ بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية: (دراسة تحليلية للفترة 1990 - 2002)، أطروحة

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 63-68.

إرادتهم لأنهم يطالبون بأجور أعلى من الأجور السائدة. أما البطالة الإجبارية وهي المشكلة التي شغلت بال أجيال كاملة من الاقتصاديين ، فلا مكان لها إطلاقا عند تحليلهم¹.

رابعاً: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة

1- نظرية رأس المال البشري: من مؤسسيها Beher,Shult خلال الستينيات وبالتحديد في 1964، إذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من وراءها قصد تحسين إنتاجيته والاستفادة من أكبر دخل ممكن. وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري للتكوين من أجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم، باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة. وبالتالي فإن الاهتمام يركز على الوظيفة وليس على من يشرفون عليها.²

2- نظرية تجزئة سوق العمل: ظهرت هذه النظرية على يد D.BDoernberg,M.Piore، وارتكزت على دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينيات، التي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق والنوع والسن والمستوى التعليمي؛ وتهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة، والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى. وعلى هذا الأساس تميز النظرية بين خمسة أنواع من أسواق العمل وهي:³

1-2- السوق الداخلية: تتضمن الموارد البشرية داخل المؤسسة في ظل علاقة وثيقة بالأجور. **2-2- السوق الخارجية:** يتم فيها البحث عن اليد العاملة من خارج محيط المؤسسة لعدم توفر الشروط الضرورية في المنصب المطلوب، مع عدم إمكانية الترقية.

2-3- السوق الأولية: تضم الوظائف الأكثر أجراً والأكثر ثباتاً واستقراراً، والتي توفر أحسن الشروط بما في ذلك امتياز الترقية.

2-4- السوق الثانوية: تضم الوظائف الأقل أجراً واستقراراً، وفي الغالب تشمل المرأة وعنصر الشباب وكبار السن والعمالة منخفضة المهارة، أي أن هذه السوق تميز بين العمال من حيث فئات الأعمار، ومن حيث الجنس. وتتضمن المؤسسات الإنتاجية الصغيرة، التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل، وتتأثر بالتقلبات الاقتصادية. مما يعني أن المشتغلين بها يكونوا أكثر عرضة للبطالة.

2-5- السوق الرئيسية: تتضمن المؤسسات كبيرة الحجم، التي تستخدم الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال والعمالة الماهرة. ونظراً لسيطرة هذه المؤسسات على أسواق السلع والخدمات، فإنها تتمتع بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها، وبالتالي ينعكس ذلك على العمالة بشكل ايجابي.

¹ رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة، دار النشر مطابع الرسالة، الكويت، 1997، ص332

² دادي عدوان ناصر، العايب عبد الرحمان، المرجع السابق، ص32.

³ نفس المرجع، ص ص33-34.

3- نظرية البحث عن العمل: ترجع هذه النظرية معدلات البطالة إلى رغبة الأفراد ترك وظائفهم الحالية من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها. وتتعلق هذه النظريات من الفرضيتين التاليتين:

➤ أن الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.

➤ وجود حد أدنى للأجور، بمعنى أن العامل سيقبل أي أجر أعلى منه ويرفض أي أجر أقل منه.

حاولت النظرية الكشف عن أسباب زيادة البطالة بين فئات معينة من قوى العمل، خصوصا الشباب الوافدين الجدد لسوق العمل، نتيجة لعدم درايتهم بأحوال السوق، كما أن الانتقال من وظيفة لأخرى من شأنه أن يرفع من معدل البطالة أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة. وبالتالي تخلص النظرية إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة اختيارية¹.

4- نظرية أجر الكفاءة: تنص نظرية أجور الكفاءة على أن معدلات الأجور غالبا تتحدد من أجل حث العمال ببذل أقصى ما يستطيعون في العمليات الإنتاجية المكلفين بها، ومن ثم يعتمد رجال الأعمال إلى تحديد هذه الاجور عند المستويات التي تضمن أدائهم للأعمال بكفاءة من تلقاء أنفسهم²، أي أن رجال الأعمال يدفعون أجور أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال وزيادة الإنتاجية، ويترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل ومن ثمة ظهور البطالة، وفقا لهذه النظرية فإن رفع الأجور يترتب عليه ارتفاع في الإنتاجية، وبمعنى آخر فإن تكلفة خفض الأجور هي انخفاض في إنتاجية العمال وينتج عن ذلك سعى المؤسسات إلى إبقاء الأجور عند مستوى ثابت حتى لا تتأثر الإنتاجية³.

4- النظرية الهيكلية للبطالة: تقرر النظرية أن البطالة الهيكلية أحد أنواع البطالة الاختيارية يضاف معدل البطالة الهيكلية إلى معدل البطالة الاحتكاكية لحساب المعدل العادي للبطالة، وظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفع في السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي خصوصا في البلدان النامية، التي واجهت عملية التغير الهيكلي في اقتصادها بشكل مستمر وواسع النطاق، حيث أدت عملية التنمية بها إلى التخلي عن بعض الصناعات القديمة والأنشطة التقليدية، وترجمة هذه التطورات بالنسبة لقوة العمل عن طلب متزايد على عمال ذوي خبرة خاصة للعمل في الصناعات الجديدة، ومن جهة أخرى فإن العمال الذين كسدت صناعاتهم القديمة لا يمتلكون هذه الخبرة الخاصة، مما نتج عنه عدم التوافق بين العمل المطلوب والعمل المعروف، فنشأت البطالة الهيكلية وأمام قلة الإمكانيات المالية والفنية لهذه الدول، استمرت البطالة الهيكلية لفترات طويلة وظلت اقتصادياتها تعاني منها⁴.

¹ دادي عدوان ناصر، العايب عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 34.

² عبد الرحمن يسري أحمد واخرون، المرجع السابق، ص 236.

³ دادي عدوان ناصر، العايب عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 34.

⁴ عبد الرحمن يسري أحمد واخرون، المرجع السابق، ص ص 238-239.

الفرع الثالث: عملية الاختيار الأمثل للمؤشرات الثلاث لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

تكمن أهمية منحى فيليبس والإسهامات البحثية التي جاءت بعده والتي ضمتها، في كونها أصبحت أدوات مهمة لعملية الاختيار الأمثل أو التوليفة المثلى لمعدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المحتمل، والتي تسمح لصانعي القرار الاقتصادي في اختيار السياسات الاقتصادية الملائمة للتأثير على اتجاه الطلب الكلي الذي يحقق المعدل المرغوب لكل من البطالة والتضخم معاً لتحفيز النمو مما يحقق استقراراً اقتصادياً، لكن قبل التطرق إلى هذه الإسهامات البحثية ودورها في الاختيار الأمثل، سنحاول كشف العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي أولاً.

أولاً: العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي (ارتباط البطالة بمستوى النشاط الإنتاجي)

إن مستوى التوظيف يرتبط بمستوى الناتج الوطني الحقيقي في الأجل القصير يتقلب بتقلبه، فحينما يصل الناتج إلى أقصى مستوى، فمن الممكن أن يصل التوظيف كذلك إلى أقصى مستوى (عملياً)، ويكون معدل البطالة حينئذ عند حده الأدنى الذي نطلق عليه المعدل العادي غير التضخمي للبطالة، أي علاقة عكسية ما بين معدل البطالة ومعدلات النمو، أما إذا ارتفع مستوى الناتج الفعلي فوق أقصى مستوى ممكن فإن المعدل الفعلي للبطالة يصبح أقل من المستوى العادي وهذا هو ما يحدث في حالة وجود فجوة تضخمية، والعكس صحيح في حالة وجود فجوة انكماشية حيث يرتفع معدل البطالة الفعلي فوق المستوى العادي، وفي هذه الحالة الأخيرة فإن الفرق بين المعدل الفعلي للبطالة والمعدل العادي يمثل بطالة إجبارية، وهي بطالة دورية، نشأت بفعل تقلبات الدخل أو تقلبات الناتج الوطني¹، ولتحديد معدل نمو الناتج المحلي الذي يوافق معدل البطالة المقبول دون حدوث فجوة تضخمية نشير إلى نموذج أوكن:

فجوة أوكون : بين أوكون أن هناك علاقة ديناميكية بين النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية والبطالة في الفترة الممتدة بين 1947 و1960، تتمثل هذه العلاقة في ضرورة تقليص الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي وبين مستواه الممكن بثلاثة نقاط، لتتخفف البطالة بنقطة واحدة.

فسر أوكون العلاقة بين البطالة والنشاط الاقتصادي بصيغتين مختلفتين:²

➤ الصيغة الأولى تربط التغير في البطالة (ΔU) بالتغير في الناتج المحلي (ΔY)، فكانت نتيجة

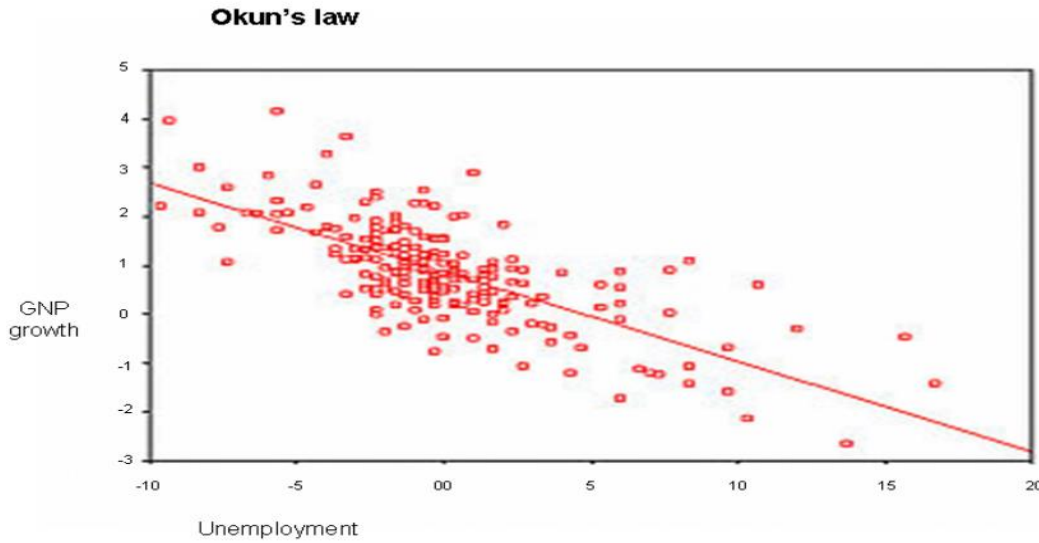
$$\Delta U_t = -0.3\Delta Y_t + 0.3 + \mu_t \quad \text{التقدير على الشكل:}$$

وتعني العلاقة أن استقرار معدل البطالة يتطلب أن يزيد معدل النمو الاقتصادي بمستوى 1% في كل ثلاثة أشهر كما هو مبين في الشكل أدناه.

¹ عبد الرحمن يسري أحمد وآخرون، المرجع السابق، ص 227-228.

² بوصافي كمال، المرجع السابق، ص 78.

الشكل رقم (01-03) : منحنى بياني يمثل فجوة أوكن



Source: Okun, Arthur M, 1962. "Potential GNP: its measurement and signification" American Statistical Association, proceeding off the Business and Economics Statistics Section, PP. 98-104.

➤ الصيغة الثانية تبين العلاقة بين الفارق بين معدل البطالة الفعلي ومستواها الطبيعي، والفارق بين الناتج المحلي الفعلي ومستواه الممكن أو ما يسمى أيضا بفجوة أوكن، أي:

$$U_t = 0.36gap_t + 3.72 + \mu_t$$

الصيغة الأولى والثانية، موضحة على التوالي في العلاقتين (01) و (02):

$$(01) \dots \Delta u = \alpha - \beta \Delta y + \varepsilon$$

$$(02) \dots u - \bar{u} = -\delta(y - \bar{y}) + \varepsilon$$

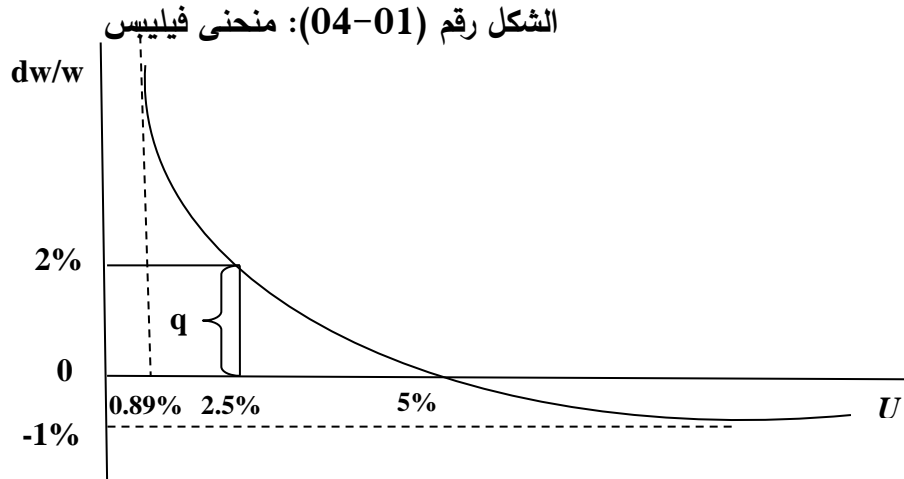
تمثل u معدل البطالة الفعلي و \bar{u} معدل البطالة الطبيعي، y النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي و \bar{y} مستواه الممكن، α ، β و δ معالم النموذج، ε المتغير العشوائي.

ثانياً: تطبيق السياسة الاقتصادية المثلى بناء على منحنى فيليبس لتحقيق الاستقرار

1- منحنى فيليبس والعلاقة بين التضخم والبطالة: أول من أعطى الوجه الجديد للفكر الكينزي، الاقتصادي النيوزيلندي ألان فيليبس، الذي قام عام 1958 بنشر بحثه المشهور حول العلاقة التاريخية التي تربط ما بين معدل البطالة، والمعدل الذي تتغير به الأجور النقدية، بقراءة استطلاعية وأولية لتلك العلاقة عبر مسار زمني طويل إمتد إلى ما يزيد عن 90 عام (1861-1957) حول الاقتصاد البريطاني، فبينت نتائجه بوضوح أن هناك علاقة دالية مستقرة، وثابتة تربط ما بين التغير في الأجور النقدية وبين معدل البطالة في اتجاه عكسي، وهي العلاقة التي أصبحت تعرف فيما بعد بمنحنى "فيليبس"؛ فإظهار منحنى فيليبس كما هو مبين في الشكل أدناه أن المحور الأفقي يقطع عند معدل البطالة البالغ (5.5%)، فقدر على أساس معدل نمو الإنتاجية q ، معدل البطالة الذي لا يرافقه زيادة في معدل الأجور ($dw/w=0$) بنحو (2.5%)¹.

¹ الدباغ أسامة بشير، البطالة والتضخم (المقولات النظرية والمناهج السياسية الاقتصادية)، مرجع سبق ذكره، ص 196



المصدر: الدباغ أسامة بشير، البطالة والتضخم (المقولات النظرية والمناهج السياسية الاقتصادية)، دار الاهلية، الأردن، 2007، ص197

إذن يمكن أن نلاحظ في منحني "فيليبس" أن انتقال العلاقة بين البطالة والتضخم يمر عبر مرحلتين:¹
المرحلة الأولى: العلاقة بين التضخم والأجور، باعتبار التضخم ناتج عن زيادة الكتلة الأجرية (الأجر الاسمي) تؤدي إلى ارتفاع الأسعار،

المرحلة الثانية: العلاقة بين الأجور والبطالة، وانطلاقاً من مرونة الأسعار والأجور (المرحلة الأولى) أعتمد التفسير الأساسي لمنحني فيليبس في تحليل سوق العمل، بكون فائض عرض العمل هو أداة ضغط لقبول العمل بنمو منخفض في أجورهم النقدية، أما إذا حدث العكس وكان هناك فائض طلب في سوق العمل، تكون المؤسسات مجبرة على دفع أجور مرتفعة؛

وانطلاقاً من هذا التحليل، قام كلا من "بول سام ويلسون" و"روبرت سولو" بمسألة المراجعة بين معدل البطالة ومعدل التضخم لكن قبل هذا لا بد من الإشارة لنظرية ليبسي.

2- تحليل ليبسي: بعدها جاء الاقتصادي ريتشارد ليبسي الذي قام بتطوير نموذج كينز للدخل والتوظيف من خلال إدماج منحني فيليبس كنموذج للأجور والأسعار في نموذج التوازن العام، وبهذا الإدماج تم الربط بين محددات الطلب الكلي والعمالة من جهة وبين محددات الأجور والأسعار في سوق العمل من جهة أخرى.² فبنى ليبسي أعماله النظرية في موضوع العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة على أساس فرضين رئيسيين هما:

الأول: وجود علاقة خطية، وموجبة (طرديّة)، بين المعدل الذي تنمو به الأجور النقدية، وبين فائض الطلب على الأيدي العاملة، في أسواق العمل؛

الثاني: وجود علاقة (عكسية) وغير خطية، بين فائض الطلب على الأيدي العاملة، وبين مستوى البطالة؛ أي قدم ليبسي نظرية تتحدث بوضوح عن العوامل المحددة لسلوك الأجور النقدية (كفائض الطلب على العمال) والأسعار عبر الزمن، فجعل من منحني فيليبس يتبوأ مركز الصدارة في رسم السياسات الاقتصادية³

¹ عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، ص184،185.

² محمد أحمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة والممارسة، مرجع سبق ذكره، ص474.

³ الدباغ أسامة بشير، المرجع السابق، ص199، ص205.

3-التحكيم بين البطالة والتضخم (مسألة المراجعة): لم يول المنظرون اهتماما كبيرا لعلاقة فليبس، إلا بعد أن عرض بول سام وويلسون وسولو نتائج أعمالهما في الندوة الثانية والسبعين للجمعية الاقتصادية الأمريكية في ديسمبر 1959 والتي نشرت بعد ذلك في المجلة الاقتصادية الأمريكية في ماي 1960؛ حيث قاما بتطبيق علاقة فليبس على الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1900 و1960، فتوصلا إلى نتيجة مفادها أن الزيادة في الأسعار بنسب تتراوح بين 4% و 5% لا تكون ممكنة إلا إذا وصل نسبة مستوى البطالة إلى 3% من قوة العمل الأمريكية؛

إذن بينت أبحاث سام وويلسون وسولو أن العلاقة عكسية ليس فقط بين معدل التغير في البطالة ومعدل التغير في الأجر النقدي وإنما هي أيضا بين معدل البطالة ومعدل التضخم¹. أي قاما باكتشاف وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم، حيث أقرّا بأنه عندما يكون الطلب الكلي في الإقتصاد في حالة زيادة وبمعدل كبير، فإن المؤسسات ستعمل على زيادة إنتاجها، مما يزيد من الطلب على الأيدي العاملة ودفع أجور عالية لهم، ونتيجة لذلك فإن تكاليف الإنتاج سترتفع بفعل زيادة الأجور، وهذا بدوره سينعكس على تضخم الأسعار، وهكذا تكون معدلات البطالة قد انخفضت بينما ارتفعت معدلات التضخم، وهذا ما يؤدي بالاقتصاد إلى حلقة من زيادة التشغيل (خفض معدل البطالة) وارتفاع الأجور وارتفاع الأسعار، وقد أشار فيليبس أن هذا الأمر يكون في الأجل القصير².

وبالرغم من شهرة مفهوم منحني "فليبس" واستخدامه من قبل الكثيرين، إلا أن ما حدث في بعض الفترات الزمنية في السبعينات والثمانينات في أمريكا وبعض الدول الأوروبية، أثار العديد من التساؤلات حول صحة هذا المفهوم، حيث برزت ظاهرة التضخم الركودي، وهي ظاهرة تعايش نمو البطالة مع تزايد معدلات التضخم، هنا اختلفت العلاقة بين التضخم والبطالة، فأصبح هناك تضخم مع ركود اقتصادي وبطالة مرتفعة، بينما المتوقع أن التضخم يقلص من مستوى البطالة، كما أن بريطانيا شهدت حالة عكسية لسنوات عديدة في التسعينات، حيث كان هناك انخفاض في مستوى البطالة وانخفاض في مستوى التضخم في الوقت نفسه، مما استدعى ظهور العديد من الأبحاث النظرية التي كان أهمها تقصي العوامل التي أدت إلى ظهور هذه العلاقة الطردية بين التضخم والبطالة، وعلى الرغم من ذلك، لا يزال العرف الاقتصادي القائم هو أن منحني "فليبس" موجود وصحيح، لكن على المدى القصير فقط، والذي استنتج أنه إذا كان معدل زيادة الانتاجية 2% سنويا فان وجود معدل بطالة يتماشى مع تحقيق استقرار الأسعار (2.5%)، هو قبول بمعدل بطالة طبيعي يساوي (5.5%)³.

¹ دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص ص106-107.

² كروش صلاح الدين، البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور (محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الشلف، 2015/2016، ص 46

³ لبزة هشام، ضيف الله محمد الهادي، دراسة السببية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر للفترة 1984-2010، مجلة الرؤيا الاقتصادية، الجزائر، العدد 07، ديسمبر 2014، ص ص 10-11.

خلاصة الفصل الأول

تم التوصل في هذا الفصل إلى جملة من النتائج نورد أهمها فيما يلي:

- ❖ اتضح أن الأدوات المالية للسياسة الاقتصادية أضحت من أهم المكونات التي تفسر النشاط المالي للدولة، وتبرز مسؤوليتها في الاقتصاد، خصوصاً السياسة الانفاقية التي تحدد مقدار وحجم التدخل الحكومي؛
- ❖ تبيّن أنه بعد الحرب العالمية الثانية استخدم تعبير السياسة المالية بدل المالية العامة، وهو مفهوم يتكئ على جانبين (سياسي واقتصادي) ليعني مناقشة صانعي القرار السياسي والاقتصادي لفرض القوانين واتخاذ الإجراءات المالية حول الضرائب والإنفاق العام، واستخدام القروض العامة والإصدار النقدي في حالة تمويل عجز الموازنة العامة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية؛
- ❖ إن واقع السياسة المالية بالدول النامية النفطية يتسم بعدم الالتزام بقوانين المالية وتدخل الأمور الشخصية في تطبيقها، مع انتشار البيروقراطية في عمليات الإنفاق، نظراً لاعتمادها الكبير على النفط كمورد ومصدر أساسي للثروة والدخل الوطني، حيث تتخفف مساهمة الأفراد في تكوين هذا الأخير، الأمر الذي يؤدي إلى إخراجهم من الحيز السياسي؛
- ❖ اتضح أن الشق الانفاقي للسياسة المالية يؤدي دوراً حاسماً في التنمية الاقتصادية بالدول المصدرة للنفط، باعتباره الأداة الرئيسية التي يتم من خلالها تحويل الثروة النفطية لهذه البلدان إلى نتائج اقتصادية، كما اتضح أن الدول النامية النفطية تعتمد إلى صياغة مبادئ لسياستها المالية في شقها الإيرادي كإنشاء صناديق للثروة السيادية، وهذا لمعالجة عجز موازيتها العامة (في الأجل ق) أو تمويل استثماراتها (في الأجل ط).
- ❖ عند إجراء مقارنة بين دولة الجزائر ودولة الإمارات العربية المتحدة، فيما يخص هذه السياسة وماليتها العامة، تبيّن أن الإمارات العربية عملت على تكيف برامجها الانفاقية بما يخدم شعبها، خصوصاً بعد الألفية الجديدة، أين تولت إمارة أبوظبي ودبي تنفيذ معظم الإنفاق العام، وتليهما بدرجة أقل الإمارات الأخرى، بناء على تخصيص صناديق لإدارة واستثمار الفوائض النفطية، حيث جنت من خلالها فوائد وأرباح رأسمالية، عكس الجزائر والتي خصصتها لتمويل العجز بميزانيتها العامة؛
- ❖ لم تعد الميزانية الاتحادية تتضمن إيرادات النفط، ولا أرباح الشركات الخاصة التابعة للحكومة الاتحادية والحكومات المحلية بعد تداعيات أزمة الرهن العقاري، بل تدخل في الإيرادات العامة بطريقة غير مباشرة.
- ❖ عملت الإمارات العربية المتحدة بعد التراجع الحاد لأسعار النفط منتصف عام 2014 على تنويع مصادر إيراداتها العادية، كتطوير نظام تحصيل الإيرادات الإلكترونية أو ما يسمى الدرهم الإلكتروني، وتطوير ضرائب تتحصل عليها من بعض المنتجات الضارة بالصحة العامة، فتجاوزت بذلك حصيلة إيراداتها العامة الإجمالية 120 مليون دولار سنة 2018، في حين بقيت الجزائر رهينة العائدات النفطية، حيث قدرت حصيلة إيراداتها العامة 56 مليون دولار أي لم تبلغ حتى نصف حصيلة دولة الإمارات.
- ❖ اتضح أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي بالدول المتقدمة يختلف عن مثيله بالدول النامية، حيث يرتبط مفهومه بالدول المتقدمة بالدورة الاقتصادية فقط، وهو ما يعني أن هدفه هو معالجة الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية التي تنتج عنها بطالة دورية، في حين لا يمكن اعتبار هدف الاستقرار الاقتصادي في الدول

النامية هو التشغيل الكامل لموارد الإنتاج، لأن هذه الموارد غير مستغلة لجمود الآلة الإنتاجية، لذا مفهومه يتمثل في كيفية حل مشكلة الجمود الاقتصادي عموماً، والإنتاجي خصوصاً، وفي كيفية ضمان نمو الطاقات الإنتاجية، وتشغيلها بكفاءة عالية مع مراعاة الاستقرار في الأسعار، للوصول إلى تحقيق التنمية؛

❖ إن معرفة التوازن الاقتصادي في الأسواق المختلفة، الإنتاجية، والنقدية، والمالية هي المبدأ الأساسي للوصول إلى الوضع الاقتصادي المستقر، ومن ثم فالتوازن ليس هدفاً في حد ذاته، بقدر ما هو مؤشر لنتبع التغيرات الحاصلة في أجزاء الاقتصاد الكلي من تضخم وبطالة ونمو اقتصادي وغيرها، ومن ثم معرفة كيفية استخدام الأداة الاقتصادية المناسبة؛

❖ فتضح أن السياسة النقدية بكل أدواتها توجه للتأثير أساساً في السوق النقدية، أما السياسة المالية فتركز بدرجة أولى على التوازن في سوق الإنتاج، أما السياسة الدخلية فهدفها مراقبة حركة السوقين، فتقوم السلطان النقدية والمالية ممثلة عادة بالبنك المركزي ووزارة المالية بالتنسيق بين هذه السياسات لتحقيق الاستقرار النقدي ودعم النشاط الاقتصادي.

❖ وفيما يخص مؤشرات الاستقرار اتضح أن النمو الاقتصادي يعد من أهم المؤشرات التي تعكس مستوى الأداء الاقتصادي (قوي أم ضعيف) لأي دولة، إذ يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، ويقاس بعدة مقاييس لكن يعتبر الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الرئيسي.

❖ كما تم التوصل إلى أن التضخم ينشأ بفعل ثلاث عوامل أساسية هي إما العامل النقدي من خلال الزيادة في كمية النقود دون مقابل إنتاجي في النشاط الاقتصادي، أو العامل المالي (دفع النفقة) من خلال تضخم التكاليف سواء أجوراً أو أرباحاً في ظل ثبات الإنتاجية، وكذلك عامل تضخم الطلب الكلي (إنتاج كان أو استهلاك) خاصة في ظروف التوظيف الكامل، هذا عموماً لكن أضيف عامل آخر وهو متعلق بالدول النامية والتي تتعرض للتضخم المستورد بسبب الاختلال الهيكلي في بنائها الاقتصادي، كعيوب التنظيم والأوضاع المهيمنة على معظم أسواقها الاستهلاكية؛

❖ لذلك تم تحديد ثلاث سياسات اقتصادية (السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية، السياسة المالية لضبط الطلب الكلي، السياسة الدخلية لمراقبة الأجور، ومراقبة الأسعار وتنظيم حركة الأسواق السلعية) تعمل بشكل متكامل ومتناسق لعلاج هذه المشكلة، غير انه تبين أن العامل المسبب للتضخم هو الذي يحدد أي السياسات سيتم الاعتماد عليها بدرجة أكبر؛

❖ ثم تم التوصل أخيراً في هذا الفصل إلى وجود تعارض بين أهداف السياسة الاقتصادية في سبيل الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، فالعلاقة بين التضخم والبطالة هي إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق الاستقرار في الأسعار وخفض نسب البطالة في نفس الوقت، لأن زيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار، كما أن النمو في الأجل الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار؛

❖ لذلك اتضح أن السلطات العمومية عند وضع ورسم إستراتيجية خاصة، قد تبدي عليها بعض التعديلات نظراً للاختلالات المسجلة لبعض المؤشرات الاقتصادية، فيتعين عليها تسطير جملة من الأهداف يتقدمها التركيز على هدف معين كونه أهم هدف ينبغي استهدافه أولاً.

الفصل الثاني:

الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية حول طبيعة العلاقة بين
مكونات السياسة المالية والمؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي

تمهيد:

على الرغم من ارتكاز النقاش حول السياسة المالية بالدول النامية النفطية في الغالب- وبشكل أساسي- على هدف تحقيق التنمية الاقتصادية، مع إعطاء أهمية نسبية أقل لدورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، إلا أن معاناة هذه الدول من الاختلالات الهيكلية باقتصادها الوطني، وتعرضه لعدة اضطرابات نتيجة تبعيته وحساسيته للمتغيرات الاقتصادية العالمية، الأمر الذي فرض على حكومات هذه الدول ضرورة ترتيب أولوياتها الخاصة بالإنفاق والإيرادات، بما يحقق وضعاً اقتصادياً مستقراً؛

فنجاح جهود التنمية بهذه الدول يتوقف على السير المضطرد نحو تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي، أي البحث عن كيفية حل مشكلة جمودها الاقتصادي عموماً، والإنتاجي خصوصاً، من خلال ضمان نمو الطاقات الإنتاجية وتشغيلها بكفاءة عالية، والحفاظ على معدل نمو مرتفع مع تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار، أي تفعيل أدوات سياستها المالية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الناتج الكلي والتشغيل، مع أقل ضغط ممكن على الأسعار كضرورة حتمية لإنجاح عملية التنمية بها؛

وعند الحديث عن العلاقة بين السياسة المالية- أو احد مكوناتها- والمؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي، فإنه يمكن التمييز بين مجموعات عديدة من النظريات والدراسات الأكاديمية، التي احتلت فيها السياسة المالية وأدواتها مكانة متباينة في تلك النماذج، حيث اختلفت كل منها عن الأخرى في طريقة معالجتها لدور هذه السياسة وآثارها المختلفة على النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة، وفيما يلي عرض مهم لهذه الاختلافات، والتي تعتبر أساساً ضرورياً خاصة وأنها تشكل إطاراً عاماً لتحليل العلاقة بين السياسة المالية (إنفاقاً وإيراداً) وتلك المؤشرات، وإسقاطها فيما بعد على الجانب التطبيقي للدراسة، حيث سنتناول من خلال هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: تحليل العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين مكونات السياسة المالية والتضخم في الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين مكونات السياسة المالية والبطالة في الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية

المبحث الأول: تحليل العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في

الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية

عند تصميم السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي يؤخذ في الاعتبار القنوات التي تؤثر من خلالها أدوات هذه السياسة على النمو الاقتصادي في المدى البعيد، أي التركيز على التبعات طويلة الأجل الناجمة عن مستوى وهيكلة الإنفاق العام والضرائب والموازنة العامة، إذ أن السياسة المالية التي تتجاهل تلك الآثار قد تنجح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ولكن على حساب انخفاض معدل النمو طويل الأجل، فبالرغم من تأكيد الأدبيات النظرية ومختلف الدراسات التطبيقية لآثار الموجبة طويلة الأجل على النمو الاقتصادي لبعض أوجه الإنفاق العام، إلا أنها تشير أيضا إلى الآثار السلبية طويلة الأجل للضرائب التي تعمل على تشويه قرارات الوحدات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار، كذلك وبالرغم من وجود اتفاق عام على أن عجز الموازنة قد يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، إلا أن بعض الدراسات تشير إلى أن العجز قد يلعب دورا غير مباشر في حفز أو إبطاء النمو الاقتصادي وفقا لتوجه الإنفاق الممول بالعجز وأسلوب تمويله.

المطلب الأول: التأصيل النظري والتطبيقي لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي

إن تحليل دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي يأخذ في الحسبان فترة هذا التأثير، فإذا كانت قصيرة الأجل فنكون بصدد التحليل الكينزي (النمو في الأجل القصير)، أما إذا كانت الفترة طويلة الأجل فنكون بصدد التحليل الذي يستند إلى نظريات النمو الداخلي، وبما أن معدلات النمو الاقتصادي في الأجل القصير تؤثر على معدلاته في الأجل الطويل والعكس صحيح، فإننا سنقوم بدراسة أثر السياسة المالية على النمو في الأجل القصير أما في الأجل الطويل سنتطرق إليه بشيء من التفصيل في المطالب القادمة.

الفرع الأول: التأصيل النظري لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير

يعد النموذج الكينزي من بين النماذج التي قامت بشرح العلاقة بين الإنفاق الحكومي (العام) ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، حيث تم النظر إلى الناتج من زاوية الإنفاق، على أنه عرض كلي يساوي إلى الطلب الكلي هذا الأخير يشمل مجموع الإنفاق الكلي: إنفاق القطاع العائلي (إنفاق استهلاكي خاص)، وقطاع الأعمال (إنفاق استثماري خاص)، والقطاع الحكومي (استهلاكي واستثماري) والقطاع الخارجي، فالإنفاق الحكومي حسب النموذج الكينزي هو متغير خارجي يؤثر بشكل مباشر على مجملات الطلب وحجم الدخل، وبما أن الضرائب تؤدي أيضا إلى تغيير الدخل الممكن التصرف فيه للمستهلكين وربحية منشآت الأعمال، وبالتالي التأثير غير المباشر على الاستهلاك والاستثمار كمكونات للطلب الكلي، لذا فالضرائب والإنفاق العام- كأدوات للسياسة المالية- تؤثر على الطلب الكلي (والذي يحدد مستوى الناتج)، وبالتالي تستخدم للتأثير على العوامل المحددة للإنتاج الكلي¹. أي أن هذه السياسة تؤثر على سوق الإنتاج (السلع والخدمات) ويظهر هذا التأثير على منحنى IS ضمن نموذج ISLM .

¹ جوارتيني جيمس، داستروب ريجار، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، مرجع سبق ذكره، ص167، ص299. (بتصرف)

فماذا نقصد بنموذج IS-LM؟ وكيف تؤثر أدوات السياسة المالية عليه؟

أولاً: نموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS-LM)

لقد عرض نموذج IS-LM لأول مرة في سنة 1937 من طرف الاقتصادي الكينيدي جون هيكرس (الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد) وكان يريد من وراء ذلك إيضاح التكامل الموجود بين النموذج الكينيدي البسيط والنموذج الكلاسيكي، وقد تابع هذا العمل العالم الاقتصادي المشهور هونسن (Alvin H. Hansen) ولذلك سمي هذا النموذج فيما بعد بنموذج "هيكس-هونسن"، فاستخدم كأداة لتحليل التوازن في الاقتصاد الكلي بحيث يتكئ على فرضية أن الطلب الكلي يتكون من سوقين رئيسيين هما: سوق السلع والخدمات وسوق النقد لذلك نجد اسمه اشتق من منحنين، أحدهما يسمى IS والأخر منحنى LM¹. فماذا نقصد بهما؟

1- توازن سوق السلع والخدمات "منحنى (IS):"

1-1: تعريف منحنى (IS): يعني كل التوليفات من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات، وبالتالي فهو نموذج يعبر عن المستوى الذي يتساوى فيه الاستثمار **(I) Investment** مع الادخار **(S) Savings**، وأيضا يعبر عن المستوى الذي يتساوى فيه الإنفاق (الطلب الكلي) مع الدخل أو الناتج (العرض الكلي)*، حيث إن الطلب الكلي يتحدد من خلال أربع معادلات (دوال) سلوكية هي:²

$$\text{❖ دالة الاستهلاك: } C = a + b(Y_d)$$

حيث: C_a أو a = الاستهلاك المستقل عن الدخل، b = الميل الحدي للاستهلاك، Y_d = الدخل المتاح

$$\text{❖ دالة الاستثمار: } I = I_0 - gi$$

حيث: I_0 = الاستثمار المستقل، g = حساسية الاستثمار لتغيرات أسعار الفائدة، i = سعر (معدل) الفائدة.

$$\text{❖ دالة الضرائب: } T_x = T_0 + tY$$

حيث: T_0 = الضريبة المستقلة عن الدخل، t = معدل الضريبة.

$$\text{❖ دالة الإنفاق الحكومي: } G = G_0$$

ومن هنا نستنتج معادلة (IS) عن طريق التوازن الأول أو الثاني، فإذا أخذنا معادلة التوازن الثانية نجد:

(الطلب الكلي) = (العرض الكلي)

$$Y = C + I + G \Rightarrow Y = a + b(Y_d) + I_0 - gi + G_0$$

حيث: Y = (الدخل أو الناتج)

$$Y_d = Y - T_x + R \text{ و } (الدخل المتاح)$$

و R = التحويلات ومنه:

¹ بالاعتماد على:

* ضيف أحمد، المرجع السابق، ص 119.

* عبد الرحمن محمد سلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2018، ص 125.

* لإيجاد الدخل التوازني هناك طريقتين إما أسلوب الحقن = التسرب، أو أسلوب العرض الكلي = الطلب الكلي، بافتراض أن الاقتصاد مغلق.

² بالاعتماد على:

* محمد أحمد الأفندي، المرجع السابق، ص 232، 234.

* صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط5، 2005، ص 105 ص 197.

$$Y = a + b(Y_d) + I_0 - gi + G_0$$

$$Y = a + b(Y - T_x + R) + I_0 - gi + G_0$$

$$Y = a + bY - bT_0 - b tY + bR + I_0 - gi + G_0$$

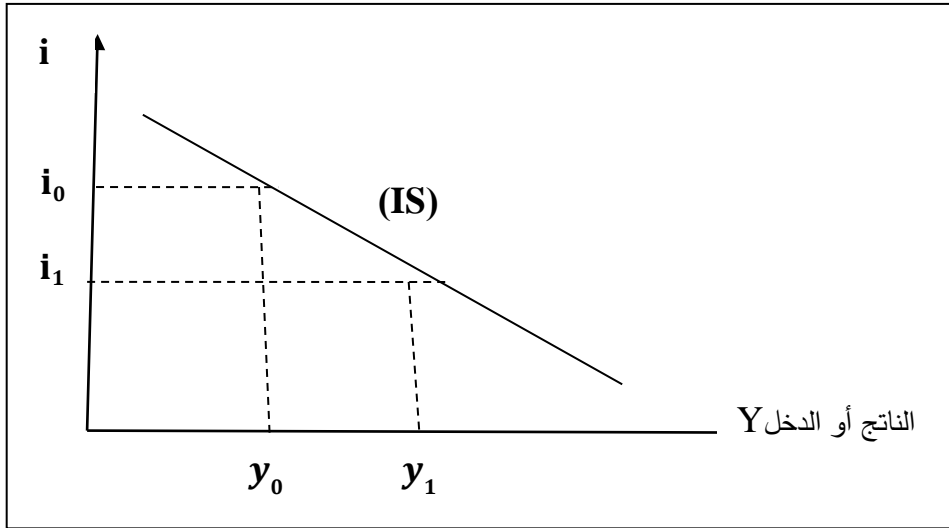
$$Y(1 - b + b t) = a - bT_0 + bR + G_0 + I_0 - gi$$

$$Y = \frac{a - bT_0 + bR + G_0 + I_0}{(1 - b + b t)} - \frac{g}{(1 - b + b t)} i \dots (01)$$

إن المعادلة (01) هي معادلة المنحنى (IS) ذات الخط المستقيم الذي يعكس مستوى الدخل التوازني بدلالة سعر الفائدة التوازني في سوق السلع والخدمات (القطاع الحقيقي للاقتصاد)، والإشارة السالبة تدل أن المنحنى (IS) ذو ميل سالب يعبر عن العلاقة العكسية بين الدخل (الناتج) وسعر الفائدة.

ويمكن تمثيل العلاقة الخطية بين (y, i) باشتقاق منحنى (IS) بيانياً انطلاقاً من معادلة التوازن الأول أم الثاني¹ كما هو موضح في المنحنى البياني التالي:

شكل رقم (01-02): منحنى (IS) توازن سوق السلع والخدمات



المصدر: عبد الرحمن محمد سلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2018، ص 126 (مع التعديل).

إذن فنقطة البداية في اشتقاق منحنى (IS) هي متابعة ما يجري لمستوى الاستثمار وبالتالي الطلب الكلي عندما يتغير سعر الفائدة والذي يرتبط بعلاقة عكسية مع الاستثمار، بمعنى أن انخفاض سعر الفائدة سيؤدي إلى زيادة الاستثمار، وبما أن الاستثمار هو مكون من مكونات الطلب الكلي، فإن ارتفاع مستواه يعني زيادة الطلب الكلي هذا ما يؤدي إلى زيادة الناتج وزيادة الدخل، وبإسقاط هذه الزيادة الناتجة عن تغير سعر الفائدة نتحصل على توليفة النقاط من (y, i) التي تحقق التوازن في سوق الإنتاج (سوق السلع والخدمات).

وكما قلنا أن السياسة المالية تتجه للتأثير في هذا السوق، لذلك تنصب آثارها على منحنى IS فكيف ذلك؟

1-2- أثر السياسة المالية على منحنى IS:

ينتقل منحنى IS إلى جهة اليمين في حالة السياسات المالية التوسعية أي في حالة زيادة الإنفاق

الحكومي أو تخفيض الضرائب، وهو ما يعني زيادة الدخل التوازني عند نفس مستوى i ؛

¹ للاطلاع أكثر انظر للمرجع: عبد الرحمن محمد سلطان، المرجع السابق، ص 126، 127.

وينتقل منحني IS إلى جهة اليسار في حالة السياسات المالية الانكماشية أي تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب وهو ما يعني انخفاض الدخل التوازني عند نفس مستوى i^1 ؛

فمن المعادلة رقم (01) يمكن معرفة المتغيرات التي تستخدمها الدولة خصوصا من الجانب المالي لضبط الأحوال والتأثير على الدخل التوازني، بكتابة المعادلة (01) بالشكل: ²

$$Y = \frac{1}{(1-b+bt)} [(a - bT_0 + bR + G_0 + I_0) - gi] \dots \dots (02)$$

أ- أثر الإنفاق العام على الدخل (الناتج): فإذا افترضنا ثبات أسعار الفائدة فإن أي زيادة في الإنفاق العام

بمقدار ΔG سيؤدي إلى زيادة الدخل التوازني بمقدار ΔY ، حيث إن هذا المقدار يعادل التغير في الإنفاق العام مضروب بقيمة تدعى بمضاعف الإنفاق العام K_g أي يصبح دخل التوازن الجديد معادلا لـ:

$$+\Delta Y = \frac{1}{(1-b+bt)} Y [(a - bT_0 + bR + I_0 + G_0 + \Delta G) - gi] \dots \dots (03)$$

وبطرح المعادلة 03 من 02 نجد مضاعف الإنفاق العام أي:

$$K_g = \frac{1}{(1-b+bt)} \text{ بحيث } \Delta Y = K_g \times \Delta G$$

ويلاحظ أن إشارة المضاعف K_g موجبة وهو ما يعني أن العلاقة طردية بين الإنفاق العام والدخل (الناتج) فعند تخفيض أو زيادة الإنفاق العام فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع الدخل (الناتج).

ب- أثر الضرائب على الدخل (الناتج): لكن وبافتراض ثبات أسعار الفائدة، فإن زيادة الضرائب بمقدار ΔT ستؤدي إلى انخفاض الدخل التوازني بمقدار ΔY ، حيث إن هذا المقدار يعادل التغير في

الضرائب مضروب بقيمة تدعى بمضاعف الضرائب K_t أي يصبح دخل التوازن الجديد معادلا لـ:

$$+\Delta Y = \frac{1}{(1-b+bt)} Y [(a - bT_0 - b\Delta T + bR + I_0 + G_0) - gi] \dots \dots (04)$$

وبطرح المعادلة 04 من 02 نجد المضاعف الضريبي أي:

$$K_t = \frac{-b}{(1-b+bt)} \text{ بحيث } \Delta Y = K_t \times \Delta T_x$$

ويلاحظ أن إشارة المضاعف K_t سالبة وهو ما يعني أن العلاقة عكسية بين الضرائب والدخل (الناتج) فعند تخفيض الضرائب فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الدخل (الناتج).

ج- أثر التحويلات الحكومية على الدخل (الناتج): أكدت الحسابات والبرهنة أن مضاعفات هذه التحويلات تؤثر في الدخل الوطني على النحو ذاته للإنفاق العام، إلا أن قيمة تأثيرها أدنى منه، حيث إن قيمة مضاعف هذه التحويلات مماثلة لقيمة المضاعف الضريبي غير أن أثرها على الدخل عكس الضرائب.

$$K_r = \frac{b}{(1-b+bt)} \text{ بحيث } \Delta Y = K_r \times \Delta R$$

¹ محمد أحمد الأندلي، المرجع السابق، ص 236 (بتصرف).

² بالاعتماد على:

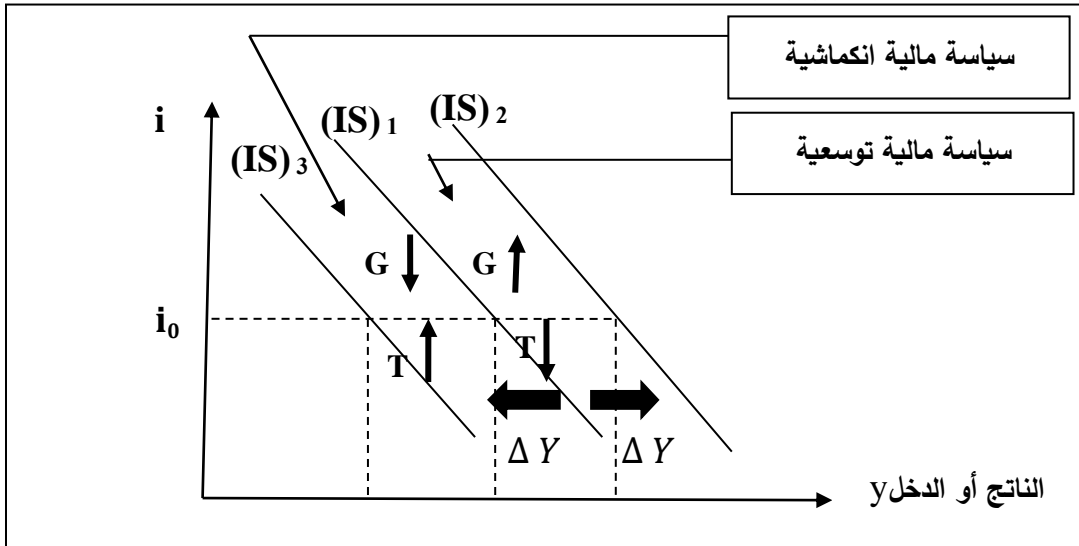
* صخري عمر، المرجع السابق، ص 108، 110.

* ب. برنيه وإسيمون، ترجمة: عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات (الكتاب) للنشر والتوزيع، مصر،

1989، ص 376-377.

يعتمد حجم المضاعف (مهما كان نوعه) على الميل الحدي للاستهلاك b ، ويشغل المضاعف أهمية ارتكازية في النموذج الكينزي لأنه يشرح السبب في أن تغيرات صغيرة في الإنفاق الاستثماري، والحكومي والاستهلاكي والضرائب والتحويلات، تؤدي إلى خلق تغيرات أكبر في الدخل الوطني (أو الناتج) سواء بالزيادة أو النقصان¹. فمضاعف الإنفاق العام والمضاعف الضريبي يوضح أثر هذه المتغيرات على الدخل سواء أكان اثر انكماشى أو توسعي، والشكل الموالي يوضح أثر إتباع سياسة مالية انكماشية وتوسعية على منحنى IS

شكل رقم (02-02): اثر أدوات السياسة المالية على منحنى (IS)



المصدر: محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، 2006، ص 236 (مع التعديل).

في ضوء التحليل السابق قد يتساءل البعض ماذا يمكن أن يحدث لو قامت الحكومة مثلاً بزيادة الضرائب بمقدار معين، وقامت بإنفاق حصيلة هذه الضريبة كاملاً؟ أي ما هو أثر زيادة الإنفاق العام والضرائب معاً بنفس المقدار؟

كما ذكرنا أنفاً فإن زيادة الضرائب تؤدي إلى آثار انكماشية على مستوى توازن الدخل، وبالمقابل فإن زيادة الإنفاق العام سوف يؤدي إلى آثار ايجابية وإلى زيادة مستوى توازن الدخل؛ لذا فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما هي المحصلة النهائية لكليهما؟ فهل يلغي أثر زيادة الإنفاق العام الموجب الأثر السالب لزيادة الضرائب أم لا؟ أي هل سيكون لذلك أثر على مستوى الدخل (الناتج)؟

قد يعتقد البعض بأنه لن يكون هناك تأثير على مستوى الدخل، وذلك أن زيادة الإنفاق العام تعادل الزيادة في الضرائب، إلا أن هذا الاعتقاد خاطئ حيث نجد في الواقع مستوى الدخل (Y) سيتأثر بتلك زيادة ويمكن البرهان على ذلك بالشكل الرياضي التالي:

بما أن الزيادة في كل من G و T_x (بافتراض الضريبة مستقلة) في آن واحد وبنفس النسبة، بالتالي فإن الأثر الصافي لميزانية الدولة يتمثل في جمع بين مقدار التغير في الدخل الوطني نتيجة هاتين الزيادتين أي:

$$\Delta Y + \frac{-b}{1-b} \Delta T_x = \frac{1}{1-b} \Delta G$$

$$\Delta Y + \frac{-b}{1-b} \Delta G = \frac{1}{1-b} \Delta G$$

وبما أن: $\Delta G = \Delta T_x$ فان

¹ جوارتيني جيمس، داستروب ريجار، المرجع السابق، ص 278-279.

$$\Rightarrow \Delta Y = \Delta G \Delta Y = \frac{1-b}{1-b} \Delta G$$

وهذا يعني أن الزيادة المتساوية في الإنفاق العام والضرائب ستؤدي إلى زيادة مستوى الدخل (النتيجة) بمقدار تلك الزيادة فقط¹. وهذا ما يعرف بمضاعف الميزانية المتوازنة وأثر Havelmoo هافيلمو².

أما فيما يخص زيادة التحويلات وكما قلنا سابقا فإن قيمة تأثيرها مختلف عن الإنفاق العام، لذا كيف سيكون أثر زيادة التحويلات والضرائب معاً بنفس المقدار؟

يمكن استخدام نفس الطريقة لإثبات الأثر الصافي لميزانية الدولة والمتمثل في جمع بين مقدار التغيير في الدخل الوطني نتيجة هاتين الزيادتين (وبافتراض الضرائب مستقلة) نجد:

$$\Delta Y + \frac{-b}{1-b} \Delta T_x = \frac{b}{1-b} \Delta R$$

$$\Delta Y + \frac{-b}{1-b} \Delta R = \frac{b}{1-b} \Delta R \quad \text{وبما أن: } \Delta R = \Delta T_x \text{ فان}$$

$$\Rightarrow \Delta Y = 0 \quad \Delta Y = \frac{b-b}{1-b} \Delta R G$$

إذن فان تأثير زيادة الضرائب على الدخل التوازني هو تأثير غير مباشر، يأتي من خلال ما يترتب على زيادة الضريبة من انخفاض في الدخل المتاح ومن ثم انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وتراجع الطلب الكلي، غير أن زيادة الإنفاق العام في نفس الوقت سيؤدي إلى تحفيز الطلب الكلي وانتقال منحنى IS إلى اليمين، ولكي يرتفع الدخل إلى y_1 كما يفترضه النموذج الكينزي المبسط، فانه لابد من بقاء معدل الفائدة عند i_0 (أي ثابت)، غير أن الحقيقة تظهر أن زيادة الإنفاق العام وما يترتب عليها من زيادة في الدخل سيخلق ضغط على أسعار الفائدة، كون أن سوق النقود الحقيقية لن يكون في حالة توازن في هذه الحالة³، لذلك لابد من دراسة هذا السوق لمعرفة كيفية انعكاس تأثير أدوات السياسة المالية ضمن نموذج (IS-LM).

2- التوازن في السوق النقدي "منحنى (LM)": إن منحنى (LM) اسمه مشتق من السيولة Liquidity

(L) Money (M) ويعني كل التوليفات من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقد، وبالتالي فهو نموذج يعبر عن المستوى الذي يتساوى فيه العرض على النقود مع الطلب عليها، حيث يفترض أن عرض النقود هو متغير خارجي يتحكم فيه البنك المركزي عادة، أما الطلب على النقود يتحدد بثلاث دوافع رئيسية هي: دافع المعاملات، الاحتياط والمضاربة. حيث يتناسب الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط طردياً مع مستوى الدخل، في حين أن الطلب على النقود بدافع المضاربة يتناسب عكسياً مع سعر الفائدة⁴ حيث إن الطلب يتحدد من خلال المعادلة التالية (مع افتراض ثبات p):

$$M_d = \alpha y + (L - mi)$$

حيث: M_d = دالة الطلب على النقود.

$\alpha y = M_d$ (الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط) + $(L - mi)$ (الطلب على النقود بدافع المضاربة)
 α : المعامل الحدي للطلب على النقود بدافع المعاملات (والحيطة) و i : سعر الفائدة.

¹ بريش السعيد، الاقتصاد الكلي: نظريات، نماذج، تمارين محلولة، مرجع سبق ذكره، ص 169

² قدي عبد المجيد، المرجع السابق، ص 212.

³ عبد الرحمن محمد سلطان، المرجع السابق، ص 136، 138.

⁴ نفس المرجع، ص 125، ص 120 (بتصرف)

L: الطلب على النقود من أجل المضاربة المستقل عن سعر الفائدة

m: حساسية الطلب على النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة.

وكما نعلم أن دالة العرض النقدي هو ثابت يتأثر بعوامل خارجية عن النموذج $0 = s$ وبالتالي تكون معادلة (LM) الناتجة عن تساوي العرض والطلب على النقود كما يلي:

$$M_s = M_d$$

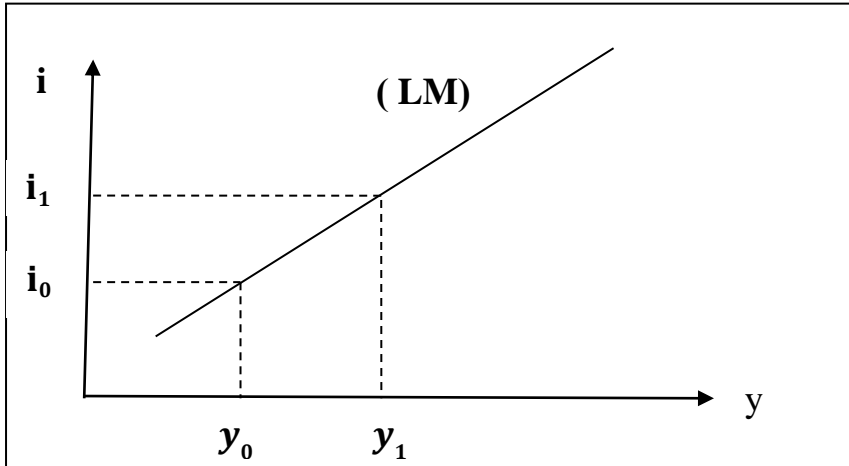
$$M_s = \alpha y + (L - mi)$$

$$\alpha y = M_s - L + mi \Rightarrow y = \frac{M_s - L}{\alpha} + \frac{m}{\alpha} i \dots\dots\dots(05)$$

إن المعادلة (05) هي معادلة المنحنى (LM) ذات الخط المستقيم الذي يعكس مستوى الدخل التوازني بدلالة سعر الفائدة التوازني في سوق النقد (القطاع النقدي للاقتصاد)، والإشارة الموجبة تدل أن المنحنى (LM) ذو ميل موجب يعبر عن العلاقة الطردية بين الدخل وسعر الفائدة.

ويمكن تمثيل العلاقة الخطية بين (y,i) أي معادلة (LM) في المنحنى البياني التالي:

شكل رقم (02-03): منحنى (LM) توازن سوق النقد



المصدر: يوجين أ ديوليو، ترجمة: محمد رضا العدل، حمدي رضوان عبد العزيز، ملخصات شوم نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1984، ص 146.

بيانيا يظهر منحنى LM العلاقة الطردية بين (y,i)، أي توليفة هذه النقاط التي تحقق التوازن في سوق النقد من خلال تقاطع منحنى الطلب على النقود مع منحنى العرض النقدي، فبارتفاع الدخل ووفقا لنظرية تفضيل السيولة، فإن هذا الارتفاع سيزيد الطلب على النقود بدافع إتمام المعاملات وبدافع الاحتياط، ولكي تنخفض الكمية المطلوبة من النقود لتتساوى من جديد مع الكمية المعروضة منها- المعروض النقدي ثابت-، فإنه لا بد للطلب على النقود بدافع المضاربة أن ينخفض، وحتى يتم ذلك فإنه يلزم أن يرتفع سعر الفائدة لإغراء الأفراد كي يصبحوا أقل تفضيلا للسيولة ويزيدوا من استثماراتهم في السندات، ويستمر الضغط على سعر الفائدة للارتفاع إلى أن تتساوى الزيادة في الطلب على النقود نتيجة ارتفاع الدخل مع الانخفاض في الطلب على النقود نتيجة ارتفاع سعر الفائدة¹.

¹ عبد الرحمن محمد سلطان، المرجع السابق، ص 122.

3- التوازن الاقتصادي الكلي "تمودج ISLM": يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آن واحد عندما يتقاطع منحنى (IS) و (LM) فنحصل على الأزواج (y,i) التوازنيين¹. ويمكن الوصول إلى ذلك رياضيا عن طريق حل المعادلتين (01) و(05):

$$\begin{cases} Y = \frac{a - bT_0 + bR + G_0 + I_0}{(1 - b + b t)} - \frac{g}{(1 - b + b t)} i \dots \dots \dots (IS)(01) \\ y = \frac{M_s - L}{\alpha} + \frac{m}{\alpha} i \dots \dots \dots (LM) (05) \end{cases}$$

وعند حل جملة معادلتين نحصل على الدخل وسعر الفائدة التوازنيين:

$$\frac{M_s - L}{\alpha} + \frac{m}{\alpha} i = \frac{a - bT_0 + bR + G_0 + I_0}{(1 - b + b t)} - \frac{g}{(1 - b + b t)} i$$

$$\Rightarrow i *_{ISLM} = \frac{1}{m(1 - b + b t) + \alpha g} [\alpha(a - bT_0 + bR + G_0 + I_0) + (1 - b + b t)(M_s - L)]$$

ومن المعادلة (05) نجد:

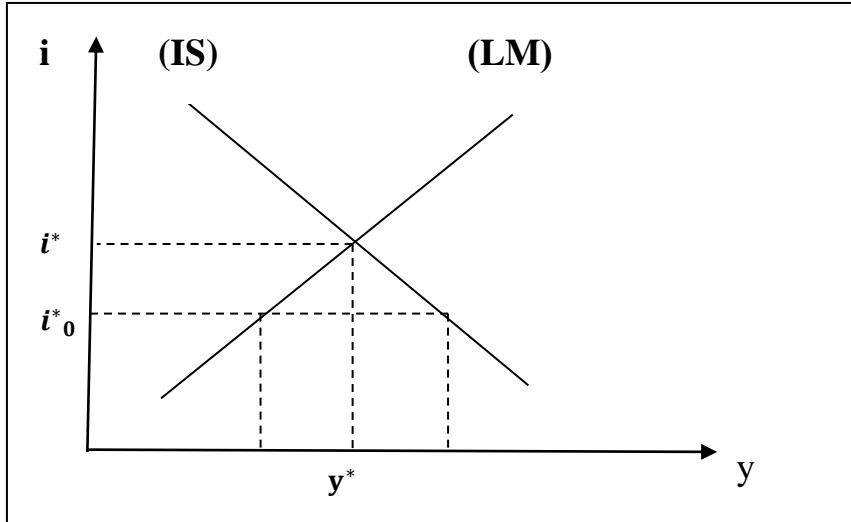
$$i = \frac{y\alpha - (M_s - L)}{m} \dots \dots \dots (06)$$

نعوض المعادلة (06) في المعادلة (01) نجد:

$$\Rightarrow y *_{ISLM} = \frac{1}{(1 - b + b t) + \frac{g\alpha}{m}} [(a - bT_0 + bR + G_0 + I_0) + g(M_s - L)]$$

ويمكن توضيح التوازن في السوقين السلعي والنقدي بيانيا في التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (02-04): نموذج التوازن الاقتصادي الكلي ISLM



المصدر: يوجين أ ديوليو، ترجمة: محمد رضا العدل، حمدي رضوان عبد العزيز، ملخصات شوم نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1984، ص172.

فمودج ISLM يبين الترابط بين سوق النقد وسوق الإنتاج (السلع والخدمات)، حيث يعد سعر الفائدة حلقة الربط بينهما من خلال دالة الاستثمار، ومن المعروف أن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر

¹ يوجين أ ديوليو، ترجمة: محمد رضا العدل، حمدي رضوان عبد العزيز، ملخصات شوم نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1984، ص172.

الفائدة، فعندما يرتفع سعر الفائدة في سوق النقد، فإن حجم الاستثمار ينخفض في سوق السلع والخدمات ومن ثم ينخفض الطلب الكلي فالدخل التوازني والعكس صحيح، إذن فمن غير الممكن تحديد مستوى الدخل، وسعر الفائدة الذي يحقق التوازن في أي من السوقين في معزل عن الآخر، وبالتالي فبناء هذا النموذج الذي يحدد (y, i) اللذان يحققان توازن السوقين بصورة مشتركة، يوضح التوازن الاقتصادي الكلي، كما يوضح الحالات اللاتوازنية التي قد تحدث في أحد السوقين أو كليهما، وكيفية استخدام السياسات الاقتصادية (السياسة النقدية والسياسة المالية) لإعادة التوازن إليهما وتحليل مدى فعاليتها¹.

ثانياً: اثر السياسة المالية على نمو الناتج وفقاً لنموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS-LM)

باعتبار المتغيرات الخارجية في معادلة IS مختلفة عن تلك في معادلة LM، حيث نجد أن متغيرات السياسة النقدية في معادلة LM هي الكمية المعروضة من النقود M_0 ، ومتغيرات السياسة المالية في معادلة IS هما الإنفاق الحكومي G والضرائب T_x ، وبالتالي يترتب عن تغير حجمها انتقال منحنى IS، لكن لن يترتب على ذلك انتقال منحنى LM كون G و T_x لا تظهر في معادلة هذا المنحنى، وبالتالي فتغيرات السياسة المالية تؤثر فقط على منحنى IS، والذي ينتقل إلى وضع توازني جديد وإلى نقطة تقاطع جديدة مع منحنى LM، هذه النقطة الجديدة تحدد التوليفة الجديدة من الدخل وسعر الفائدة التوازنيين².

إذن يمكن استخدام نموذج (IS-LM) لتحديد اثر السياسة المالية على الدخل (أو الناتج) وسعر الفائدة، فكما هو معروف سابقاً فإن زيادة الإنفاق العام -أو تخفيض الضرائب- تؤدي إلى زيادة الدخل التوازني من خلال انتقال منحنى IS إلى اليمين، لكن بمساعدة منحنى LM سيتم إيجاد الأثر الحقيقي لهذه الزيادة على مستوى الدخل الوطني، وأثرها أيضاً على سعر الفائدة ذلك المتغير الذي أهمل في النموذج السابق³

فمن خلال الشكل (03-05) أدناه نلاحظ أن زيادة الإنفاق العام بمقدار ΔG يؤدي إلى انتقال منحنى IS من IS_0 إلى IS_1 فيزيد الدخل من Y_0 إلى Y_2 بمسافة (ab) عند مستوى سعر الفائدة التوازني الأول i_0 ، وفي هذا المستوى يكون سوق الإنتاج (السلع والخدمات) في حالة توازن، ولكن تحت نقطة التوازن في سوق النقد، أي السوق النقدي ليس توازني، كون أن ارتفاع الدخل أدى إلى زيادة الطلب على الأرصدة النقدية، ولكي يعود إلى النموذج توازنه من جديد، لابد من رفع سعر الفائدة من i_0 إلى i_1 حيث يتوازن سوق النقد في هذه النقطة الجديدة، وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة سينعكس على الاستثمار الخاص مما يشكل أثراً سلبياً على الناتج يشبه أثر الإزاحة أو المزاحمة، فيتراجع الدخل إلى مستوى Y_1 ، أي الانتقال من النقطة b إلى c؛ إذن بارتفاع معدل الفائدة إلى i_1 سيقطع منحنى IS الجديد منحنى LM عند هذه النقطة فيتشكل مستوى الدخل التوازني الجديد y_1 .

¹ بالاعتماد على:

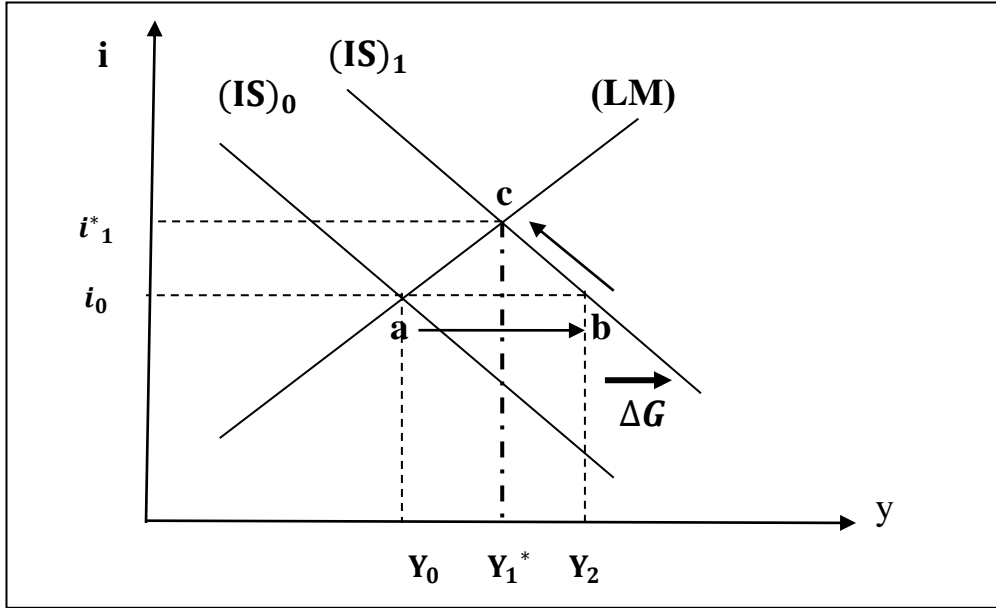
* عبد الرحمن محمد سلطان، المرجع السابق، ص 125.

* محمد أحمد الأفتندي، المرجع السابق، ص 231

² عبد الرحمن محمد سلطان، المرجع السابق، ص 135.

³ صخري عمر، المرجع السابق، ص 257-258 (بالتصرف).

الشكل رقم (02-05): أثر السياسة المالية التوسعية في نموذج التوازن الاقتصادي الكلي ISLM



من خلال الشكل لاحظنا اثر زيادة الإنفاق العام بيانياً، أما جبرياً فمن خلال معادلة الدخل التوازني $Y^* ISLM$ نجد أن مضاعف الإنفاق العام هو $K_g = \frac{1}{(1-b+b t) + \frac{g\alpha}{m}}$ ولو قارنا هذا المضاعف مع المضاعف الكينزي

البسيط نجد أن دمج النقود قلص من قيمة المضاعف، حيث يتناسب طردياً مع g و α وعكسياً مع m أما اقتصادياً فيمكن تفسيره انه في حالة الانكماش تقوم الدولة بدور تعويضي عن طريق مساهمتها في الطلب الكلي، من خلال زيادة إنفاقها الحكومي، حيث إن هذه الزيادة تحفز الطلب الكلي وتؤدي إلى زيادة الناتج أي زيادة مستوى الدخل التوازني¹. وبسبب زيادة الدخل يزداد الطلب على الأرصدة النقدية، ولإشباع تلك الزيادة في الأرصدة النقدية، ولتمويل الإنفاق الحكومي فانه من الضروري الاقتراض من الجمهور (لأننا افترضنا أن عرض النقود ثابت) خاصة وان الأرصدة النقدية للمضاربة متوفرة، وبالتالي سيقبل الجمهور على قرض الحكومة هذه الأرصدة النقدية العاطلة، ببيع ما لديه من سندات فيزيد عرض السندات على الطلب عليها، فيقل سعر السندات السوقي، ومن خلال العلاقة العكسية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة على تلك السندات، ترتفع أسعار الفائدة، وبهذا الارتفاع سينخفض الاستثمار قليلاً ويتراجع الناتج نسبياً² إذن فهذا التراجع يتطلب تدخل السلطة النقدية لتقويض هذا الأثر السلبي للسياسة المالية التوسعية على الاستثمار الخاص الناتج عن ارتفاع سعر الفائدة من خلال استخدام متغيراتها النقدية، وهذا ما يفسر التداخل والتفاعل بين السياسة النقدية والسياسة المالية .

¹ عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، ص 142.

² بالاعتماد على:

* صخري عمر، المرجع السابق، ص 263 (بالتصرف).

* محيريق فوزي، المرجع السابق، ص 183.

الفرع الثاني: الدراسات التطبيقية حول أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي

أولاً: دراسة ل: ضيف أحمد بعنوان: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-03، هدف الباحث من خلالها إلى دراسة الجوانب الرئيسية للميزانية، وقياس طبيعة التأثير بين أدوات السياسة المالية (الإنفاق العام بأنواعه والضرائب) والنمو الاقتصادي، ثم اقترح بعض الآليات التي تفعل هذه السياسة اتجاهه، حيث استخدم الباحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي التحليلي وكذا المنهج الكمي، فخلص إلى أن السياسة المالية بالجزائر تؤثر على النمو، حيث كشفت الدراسة القياسية عن وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز والنتائج المحلي الإجمالي، أما فيما يخص علاقة معدل الضريبة بالنتائج المحلي الإجمالي فكانت علاقة عكسية متوافقة مع النظرية الاقتصادية؛ كما أثبت النموذج القياسي لأثر نفقات البنية التحتية ونفقات الصحة والتعليم على النمو الاقتصادي عن وجود علاقة طردية بين نفقات البنية التحتية بتأخير سنة واحدة والنتائج المحلي الإجمالي، إلا أن التأثير ضعيف، حيث إن الزيادة في هذه النفقات بـ 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.0862%، أما نفقات الصحة والتعليم (المتعلقة رأس المال البشري) فكانت العلاقة عكسية مع الناتج، وهذا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً: دراسة ل: إسرائ عادل السيد أحمد الحسيني، بعنوان: العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي - دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، تدعم هذه الدراسة توقعات نظريات النمو الداخلي حول وجود آثار طويلة المدى لمتغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي، وباستخدام أدوات تحليل السلاسل الزمنية (اختبار الاستقرار لديكي فولر الموسع، واختبار التكامل المتناظر، ونماذج تصحيح الخطأ، واختبار جرانجر للسببية) في الاقتصاد المصري خلال الفترة الزمنية (1982/1981-2012/2011)، توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

❖ هناك علاقة إيجابية وهامة طويلة الأجل بين نسبة إجمالي الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي، أي كان مصدر تمويل هذه النفقات (الضرائب أو عجز الموازنة). وعلاقة سلبية بينهما في الأجل القصير؛ غير أن هيكل الإنفاق العام (وفقاً للتقسيم الاقتصادي "جاري واستثماري") لا يرتبط بعلاقة معنوية مع النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير، في المقابل فإن هيكل الإنفاق العام (وفقاً للتمييز بين القطاعين العسكري والمدني) يرتبط بعلاقة معنوية مع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فزيادة حصة الإنفاق العسكري، والممولة بالنقص في الحصة المناظرة لمكونات الإنفاق المدني الأخرى تؤثر سلباً على معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل.

❖ لا يرتبط المستوى الإجمالي للضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة معنوية مع النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير، كما أوضحت نتائج تحليل آثار المستوى لمكونات الضرائب عن وجود علاقة سالبة ومعنوية بين نسبة الضرائب على الدخل إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي، وعلاقة موجبة ومعنوية بين نسبة الضرائب على السلع والخدمات إلى GDP ومعدل النمو الاقتصادي، في المقابل فإن العلاقة بين ضرائب التجارة الدولية و معدل النمو الاقتصادي تعد غير معنوية.

❖ يرتبط عجز الموازنة العامة بعلاقة سالبة ومعنوية مع معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل (سالبة أيضا ولكنها غير معنوية أحيانا في الأجل القصير)، وهذا ما يؤيد توقعات المدرسة النيوكلاسيكية حول إمكانية مزاحمة عجز الموازنة للاستثمار الخاص.

ثالثا: معطى الله أمال بعنوان: أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة

الجزائر (1970-2012) حيث هدفت الدراسة إلى فحص صحة قانون Wagner وقياس تأثير أدوات السياسة المالية من إيرادات عامة وإنفاق عام (بشقيه الجاري والرأسمالي) على معدل النمو طويل الأجل في ظل نموذج النمو الداخلي، باستخدام اختبار السببية لـ Granger، اختبارات التكامل المتزامن لـ Engle-Granger و Johansen نموذج تصحيح الخطأ، دوال الاستجابة الدفعية وتجزئة التباين. فتوصلت الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية:

لـ الإيرادات النفطية، الإيرادات الضريبية، والإيرادات غير الجبائية لها أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي طويل الأجل في الجزائر.

لـ الضرائب غير المباشرة، النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية المنتجة لها أثر إيجابي على الناتج الداخلي الإجمالي، بينما الضرائب المباشرة والنفقات الجارية غير المنتجة تؤثر سلبا على هذا الناتج في المدى الطويل.

لـ الناتج الداخلي الإجمالي له أثر إيجابي ومعنوي على الإنفاق العام، مما يعكس صحة قانون Wagner .

لقد اهتم هذا المطلب بالأدبيات النظرية حول العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي، وتحليل أثرها وفقا لنموذج ISLM وهو تحليل قصير الأجل، غير أن تصميم السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب أيضا معرفة تبعاتها على النمو طويل الأجل، ولتوضيح العرض أكثر سيتم تناول الآثار المترتبة على الإنفاق العام ومكوناته والضرائب بأشكالها، وعجز الموازنة كل على حدة في مطلب خاص وبشكل منفصل، إلا أن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال انفصال كل منها عن الأخرى.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي حسب النظريات والدراسات التطبيقية

تصدر السياسات المتعلقة بالإنفاق العام الجدل والنقاش السياسي في كثير من دول العالم، فباعتباره أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الأجل القصير، وتحقيق أهداف النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، إلا أن الأدبيات الاقتصادية لاسيما نماذج الاقتصاد الكلي تشير إلى وجود علاقة جدلية بين الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي GDP، وفي ضوء هذه النظريات قام العديد من الباحثين بدراسات تطبيقية لتحليل الصورة الكاملة لهذه العلاقة، خصوصا بين المكونات المختلفة للإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي على المستوى النظري

اختلفت النظريات الاقتصادية فيما بينها حول أهمية ودور الإنفاق الحكومي في الاقتصاد وعلاقته بالنمو الاقتصادي، وترجع خلفية الخلاف الجوهرية بين مختلف المدارس الفكرية إلى طبيعة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وتحديد حجم وهيكل هذا الإنفاق ومصادر تمويله، وأثره على مزاحمة القطاع الخاص. **أولا: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من منظور الفكر الاقتصادي:** تشير الأدبيات الاقتصادية لاسيما نماذج الاقتصاد الكلي إلى أهم النظريات التي تبرز طبيعة هذه العلاقة وهي:

1- قانون فاجنر (Wagner's law): كان الاقتصادي الألماني ادولف فاجنر أول من لاحظ وشخص العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وذلك عام 1892، حيث صاغ قانوناً سماه "قانون التوسع المستمر للنشاط الحكومي" يقرر فيه أن الإنفاق العام ينمو باستمرار سواء في حجمه المطلق أو النسبي بفعل التطور المتحقق في المجتمع، أي أن الحاجة إلى زيادة نفقات الدولة يعود إلى ثلاثة عوامل هي:¹

لـ **عامل التصنيع والتحديث:** فزيادة معدلات التحضر والتصنيع تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات العامة، ومن ثم التوسع في الإنفاق الحكومي، لضمان كفاءة الأداء الاقتصادي.

لـ **عامل نمو الدخل الحقيقي:** يزداد الإنفاق الحكومي بسبب نتائج التنمية الاقتصادية (زيادة الدخل) -زيادة الطلب) التي تؤدي إلى التوسع في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية.

لـ **التدخل الحكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية.**

فحسب رأي فاجنر فإن النشاط الحكومي يزداد كما ونوعا بمعدل أكبر من معدل الزيادة في النمو الاقتصادي ومن معدل زيادة السكان، ويفسر تلك الزيادة بنسبة التطور، فالدولة تنمو وتتطور وتزداد التزاماتها مع اتساع دائرة تدخلها لخدمة الأفراد ومن ثم فإن نفقاتها تزداد تبعا لذلك²

فهذا القانون يعبر عن العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والدخل الوطني، ويشير مضمونه إلى أن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، فالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي

¹ عمر محمود أبو عيدة، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995-2013)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الأول، العدد 3، حزيران 2015، ص 156.

² دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التحريسية لقانون فانغر باستعمال مقارنة منهج الحدود ARDL، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة أوبوكر بلقايد تلمسان، العدد 11، 2012، ص 04.

تؤدي حتماً إلى اتساع نشاط الدولة وزيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

إذن فإن نهج الكلاسيكية في تفسير نمو الإنفاق الحكومي هو فرضية فاجنر، الذي يستند على علاقة موجبة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، إذ يعد الإنفاق العام متغيراً داخلياً ودالة في النمو الاقتصادي¹.

2- النظرية الكينزية: من بين النماذج الاقتصادية المهمة التي طرحت تصور للعلاقة السببية بين الإنفاق العام (الحكومي) والنمو الاقتصادي، هو النموذج الكينزي والذي ظهر في ثلاثينيات القرن العشرين لمعالجة الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، حيث نادى إلى ضرورة تدخل الدولة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي لزيادة حجم استثمارات القطاع العام وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي². ووفقاً لهذا النموذج فإن كينز³:

- اعتقد أن مشكلة هذه الأزمة لا تكمن في جانب العرض الكلي بل تكمن في جانب الطلب الكلي؛
- يُعتبر الإنفاق العام أحد عناصر الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد، فكان الهدف الرئيسي هو زيادة الطلب الفعال من خلال زيادة هذا الإنفاق.

- يدفع تزايد الإنفاق العام إلى زيادة الدخل أو الناتج الوطني من خلال آلية المضاعف.
- مضاعف الإنفاق العام يوضح اثر الإنفاق (الاستثماري أو الجاري) الذي تقوم به الدولة على زيادة الدخل الوطني عبر قدرته على خلق دخول فردية جديدة، ومن ثم زيادة القوة الشرائية وامتصاص الطلب.
- ومفهوم المضاعف في كل النماذج الكينزية يستند على الميزة الخاصة للإنفاق العام، على هذا الأساس يعتبر الإنفاق العام في أدب النمو وفقاً لهذه الفرضية **كمُتغير خارجي**، يسبب النمو في الدخل الوطني وزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، ويعد من أكثر نماذج الاقتصاد الكلي الذي يمكن أن يؤثر على النمو والتنمية.

- وبهذا تؤكد الفرضية الكينزية بوضوح أن اتجاه السببية تمتد من **الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي**، بمعنى أن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

إذن فنظرية الطلب الكلي الفعال التي جاء بها كينز أكدت الأثر الايجابي للإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير انطلاقاً من مضاعف الإنفاق العام، حيث اقر كينز على فعالية السياسة الانفاقية (كسياسة استقرارية) في معالجة الاختلالات الناتجة عن تقلبات الدورة الاقتصادية كالكساد مثلاً، من خلال حقن الاقتصاد الوطني بالإنفاق العام وبالتالي تحفيز الطلب الكلي ومعالجة هذه الظاهرة، كما بين أن الإنفاق العام أداة مهمة ومتاحة للحكومات لتحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستخدام

¹ عمر محمود أبو عيدة، المرجع السابق، ص ص156-157.

² غضاينة ليلية، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2012**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد2، العدد الأول، 2015، ص 75.

³ بالاعتماد على:

* الغالبي كريم سالم حسين، **الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر Wagner's law في العراق للفترة 1975-2010: تحليل قياسي**، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، السنة الثامنة، العدد25، 2011، ص ص37-38.

* ماضي أسماء، **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2014، ص ص135-136.

(العمالة)، وأداة أساسية للسياسة الاقتصادية، من وجهة نظر خلق الشروط الضرورية لتحقيق معدلات النمو المثالية في الأجل الطويل.

مما سبق نلاحظ أن هذه النماذج تركزت فحوى نقاشاتهم الحاسمة حول ما إذا كانت السببية بين المتغيرين تمتد من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي أو العكس وذلك وفقا لحجم الإنفاق، غير أن نظريات النمو الداخلي والتي هي الأخرى أعطت للحكومات الأساس النظري لتعزيز النمو، قد أضافت الإنفاق الحكومي كعامل مفسر لنمو الناتج المحلي في الأجل الطويل، بتأثير مختلف أنواعه على الإنتاجية ونمو الناتج. أي أقرت بوجود أثر إيجابي للإنفاق العام على النمو في الأجل الطويل حسب نوعية الإنفاق وليس حسب حجمه فقط، ومن الأمثلة في ذلك الإنفاق على البنية التحتية والتعليم والبحث العلمي... الخ¹

3- نماذج النمو النابع من الداخل: ظهرت هذه النماذج في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، من خلال مجموعة من الأبحاث التي قدمها عدد من الاقتصاديين مثل (Romer(1986;1989)، (Lucas(1988)، و (Grossman and Halpman(1991 والتي قامت بالتركيز على الخارجيات الموجبة التي تجاهلتها النماذج النيوكلاسيكية التقليدية والتي تلعب دورا هاما في تفسير النمو طويل الأجل، وهي رأس المال البشري (كالتعليم والتدريب والخبرة)، وأنشطة البحوث والتطوير، والأنشطة التي تقوم على الابتكار؛ ووفقا لهذه النماذج فإن مفهوم رأس المال لا يشمل فقط رأس المال المادي، وإنما يأخذ أيضا رأس المال البشري والخبرة العلمية. في هذه الحالة فإن دالة الإنتاج تخضع لثبات العائد على رأس المال بدلا من تناقصه. كذلك فإن التقدم التكنولوجي في هذه النماذج لا يعد متغيرا خارجيا، وإنما ينبع من عملية داخلية، فنفس الحوافز التي تدفع الوحدات الاقتصادية إلى الاستثمار في رأس المال المادي، تدفعها أيضا للبحث عن تقدم علمي وتكنولوجي. وفقا لهذا، تتوقع نماذج النمو الداخلي أن أي سياسة اقتصادية تؤدي إلى تغيير الحوافز الخاصة بتراكم رأس المال بالمفهوم الواسع ستؤثر أيضا على معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل.² لذلك أولت اهتماما كبيرا للنفقات العامة، باعتبار هذه الأخيرة إحدى وسائل السياسة الاقتصادية التي لها تأثير هام على النمو، فالآثار الخارجية تبرر على أساس أن الدولة تستطيع بواسطة بعض السياسات (مثل الإعانات، تطوير البنى التحتية...) توجيه الأعوان الاقتصاديين الخواص نحو بعض النشاطات المولدة للنمو. أي أن هذه النظريات شرحت العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج في الأجل الطويل من خلال إدخال النفقات العامة المنتجة كمتغير مفسر لمعدل النمو الاقتصادي، إضافة إلى كل من التكنولوجيا والعمل، فالإنفاق العام على رأس المال البشري كالتعليم من شأنه أن يمد الاقتصاد بالإطارات الفنية التي تضمن له التقدم التكنولوجي الذي يعد مفسر رئيسي للنمو الاقتصادي.³

¹ عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، ص 147.

² إسرائ عادل السيد أحمد الحسيني، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي - دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، أطروحة الدكتوراه (منشورة)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2017، ص 29.

³ بالاعتماد على:

* مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2012/10، ص 151.

* ماضي أسماء، المرجع السابق، ص 147

وبالتالي ركزت نظريات النمو النابع من الداخل على أربع عوامل رئيسية تؤثر على معدل النمو هي:

أ- **التداوب المتعلق بتراكم رأس المال المادي.**

ب- **تراكم رأس المال البشري** المعتبر كمخزون من المعارف والمهارات القابلة للثمين من الناحية الاقتصادية؛

ج- **ترقية البحث** من خلال الاستثمار في البحث والتطوير ورأس المال التكنولوجي، بحيث يتولد النمو عن تلك الإبداعات أو الابتكارات التي يقوم به بعض الأعوان الاقتصاديين؛

د- **الاستثمار في البنى التحتية والأثر الإيجابي للهياكل العمومية على النمو**

فهذه العوامل تعد كمصادر لآثار الخارجية الإيجابية التي يُستفاد منها لتحفيز النمو الاقتصادي، وبذلك سمحت هذه النظريات بإعادة تقييم دور السلطات العمومية في دعم النمو، باعتبار أن السوق يمكن أن تكون قاصرة أو عاجزة أمام تلك الآثار الخارجية الإيجابية. في هذه الحالة، يكون باستطاعة القطاع العام " دخلنة " هذه الآثار الخارجية، وذلك بدعم البحث العلمي من أجل التنمية، والعمل على زيادة تراكم رأس المال البشري، والإنفاق على البنية التحتية وهو ما من شأنه أن يدعم القطاع الخاص¹.

لكن وبالرغم من أن هذه النظريات قد دعمت أهمية ودور الحكومات في حفز النمو، إلا أن استقراء بعض الأدبيات الاقتصادية وضحت وجهة نظر المعارضين للتدخل الحكومي بحجة أن الإنفاق العام له دور في مزاحمة القطاع الخاص، فكشفت أن للإنفاق الحكومي أثراً مختلفاً على الاستثمار الخاص إما اثر مزاحمة -سنراه لاحقاً- (اثر سالب على النمو) أو اثر تكميلي جاذب (اثر موجب على النمو) ومن ثم يمكن توقع أن يتوقف الأثر الصافي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي - جزئياً - على الأهمية النسبية لكل من هذين الأثرين، وهو ما لم تحسمه الأدبيات التطبيقية أيضاً. غير انه وباعتبار الاستثمار الخاص أحد أهم الآليات التي ينقل من خلالها أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي فإنه تم الاستنتاج أن:

❖ **العلاقة بين الإنفاق العام والاستثمار الخاص في الدول المتقدمة تميل إلى أن يهيمن عليها "اثر المزاحمة"، خاصة وأن تلك الدول قد حققت مستويات مرتفعة من الاستثمار في خدمات البنية الأساسية ورأس المال البشري، بما يجعل التوسع في الإنفاق العام ذو أثر سالب أو مزاحم على الاستثمار الخاص.**

❖ **والعكس متوقع في الدول النامية، التي تتسم بمستويات مرتفعة من الموارد المعطلة، والتي لم تبلغ بعد المستويات الملائمة من رصيد رأس المال البشري والبنية التحتية، وهو ما ينبئ بإمكانية وجود آثار موجبة للاستثمار الحكومي من خلال حفز الاستثمار الخاص وجذبه وزيادة إنتاجيته.**

وبشكل عام، تشير الأدبيات إلى عدد من المجالات التي يكون فيها أثر التدخل الحكومي موجب (اثر تكميلي جاذب)، أهمها تقديم السلع العامة التي تحفز من إنتاجية مدخلات القطاع الخاص، وتخصيص الموارد للاستثمار في مجالات البنية التحتية ورأس المال البشري، وهي وظائف وأنشطة ضرورية لرفع الإنتاجية وحفز النمو خاصة في ظل فشل القطاع الخاص أو عدم قدرته بالدخول فيها بالقدر الكافي²

¹ مسعي محمد، المرجع السابق، ص 151 (بتصرف).

² إسرائ عادل السيد أحمد الحسيني، **هكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية**، أوراق بحثية لسلسلة بحوث علمية محكمة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2016، ص ص 9-10.

في الوقت نفسه، تتفق الأدبيات على عدد من الآثار السالبة والمحتملة للنشاط الحكومي أو الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، والناعبة من عدد من العوامل يمكن إيجازها فيما يلي:

➤ **الآثار التشويهية الناجمة عن آليات تعبئة الموارد:** حيث تؤدي الضرائب المرتفعة و/أو الاقتراض الإضافي اللازم لتمويل الإنفاق الحكومي إلى آثار سلبية على الاقتصاد تحد من النمو الاقتصادي.

➤ **الفساد وسلوك البحث عن الربح:** قد يرتبط النشاط الحكومي بوجود مجموعات مصالح تسعى لتوجيه الموارد إلى مجالات وأنشطة غير منتجة بحثاً عن الربح، والتي تعمل على "تحويل الثروة" بدلاً من القيام "بإنتاج الثروة" الأمر الذي ينعكس على كفاءة الحكومة في تقديم السلع العامة التي تحفز إنتاجية القطاع الخاص، حيث أن اللاعبين الأساسيين في المجال السياسي بالدول النامية النفطية يعملون، ويتصرفون في ظل قيود ونظم للحواجز تسمح لهم بعرض السلع العامة على نحو يزيد من منافعهم الشخصية، ومن ثم يحد من مساهمة السلع العامة في النمو الاقتصادي.

➤ **ضعف قدرة الحكومة على التعديل:** لا يعد القطاع العام بنفس قدرة القطاع الخاص على التعديل والتكيف مع الظروف المتغيرة وإيجاد طرق مبتكرة لزيادة قيمة الموارد. أي أن الوقت اللازم لتدارك الأخطاء، والتكيف مع الظروف المتغيرة، والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة يكون أطول بالنسبة للحكومة.

➤ **تناقص العوائد مع نمو الحكومة بالنسبة للقطاع الخاص:** فعندما تركز الحكومة على القيام بوظائفها الأساسية، فإنها تساعد على تقديم الإطار اللازم لعمل الأسواق بشكل كفاء، ومن ثم حفز النمو الاقتصادي. أما في حالة ما إذا استمر التوسع في حجم وأنشطة الحكومة كتقديم السلع الخاصة التي يمكن للقطاع الخاص إنجازها، فإن الإنفاق العام قد يتحول تدريجياً إلى أنشطة أقل إنتاجية تعوق النمو.

فالعامل الأخير يوضح أن الحكومة تقوم بوظائف رئيسية ووظائف أخرى تتجاوز تلك المجالات، هنا يتحدد دورها في دعم أو إعاقة النمو وفقاً لطبيعة هذه الوظائف أي استخدامات ذلك الإنفاق، ويترجم ذلك في صورة ما يعرف بالحجم الأمثل للتدخل الحكومي¹. وقد صاغ الاقتصادي بارو نموذجاً حدد فيه هذا الحجم.

4- **نموذج بارو Barro:** يعد هذا النموذج من أهم النماذج الاقتصادية التي تبين الوظائف والنشاطات الحكومية كأحد مصادر النمو الداخلي المعتمدة على المفهوم الواسع لرأس المال، والذي صاغه الاقتصادي بارو Barro سنة 1990 حدد فيه المعدل الأمثل لتدخل الدولة والذي يوازي فيه بين الأثر الحدي الإيجابي للإنفاق الحكومي وإنتاجية القطاع الخاص². حيث يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجاناً إلى المنتجين الخواص - هذه السلع تتميز بخاصيتين "اللاتنافسية واللاقضاء" - الأمر الذي يساعد القطاع الخاص على الاستثمار أكثر لتحقيق النمو³.

¹ إسراء عادل السيد أحمد الحسيني، هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية، المرجع السابق، ص 10-11.

² عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، ص 147.

³ بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 3، العدد 6، 2013، ص 67 (بتصرف).

حيث افترض بارو في هذا النموذج:¹

أن الأسر (القطاع الخاص) تسعى في اقتصاد مغلق إلى تعظيم المنفعة العامة، وفقاً للمعادلة التالية:

$$U = \int_0^{\infty} u(c)e^{-\rho t} dt \dots \dots \dots (01)$$

حيث c هو الاستهلاك لكل شخص، و $\rho > 0$ هو المعدل الثابت لتفضيل الوقت.

$$u(c) = \frac{c^{1-\sigma} - 1}{1 - \sigma} \dots \dots \dots (02)$$

- حيث $\sigma > 0$ المنفعة الحدية تتمتع بمرونة ثابتة (لكل منتج منزلي القدرة على الوصول إلى وظيفة الإنتاج)

- يعتمد هذا النموذج على دالة إنتاج من نوع Cobb-Douglas، ذات المردودية الثابتة G^α ، $Y = AK^{1-\alpha}$

$$y = f(k) \dots \dots \dots (03)$$

حيث اعتبر في البداية:

لكن تحقيق أقصى فائدة إجمالية للأسرة الممثلة في المعادلة (01) يعني ضمناً أن معدل نمو الاستهلاك في

$$\text{كل مرحلة من الزمن هو: } \frac{\dot{c}}{c} = \frac{1}{\sigma} \cdot (f' - \rho) \dots \dots \dots (04)$$

حيث f' هو الناتج الحدي لرأس المال. لذلك بدلاً من افتراض العوائد المتناقصة ($f' < 0$) قام بافتراض عوائد

$$\text{ثابتة لمفهوم واسع لرأس المال أي: } y = Ak \dots \dots \dots (05)$$

حيث $A > 0$ هو الناتج الحدي الصافي الثابت لرأس المال. يصبح افتراض العائدات الثابتة أكثر قبولاً عندما

يُنظر إلى رأس المال على نطاق ، ويمكن تعويض قيمة $f' = A$ في المعادلة 04 لنجد:

$$\gamma = \frac{\dot{c}}{c} = \frac{1}{\sigma} \cdot (A - \rho) \dots \dots \dots (06)$$

حيث يشير الرمز γ إلى معدل نصيب الفرد. فيفترض ذلك أن التكنولوجيا منتجة بما فيه الكفاية لضمان نمو

$$\text{إيجابي ثابت ، ولكنها تحت شروط: } A > p > A(1 - \sigma) \dots \dots \dots (07)$$

-تم إدخال g (الإففاق العام) في هذا النموذج والذي يعبر عن كمية الخدمات العامة المقدمة لكل منتج من

منتجات الأسر، حيث اعتبر دورها كمساهم في القطاع الخاص، فهذا الدور الإنتاجي هو الذي يخلق ارتباطاً

إيجابياً محتملاً بين الحكومة والنمو. ويمكن كتابة دالة الإنتاج كما يلي:

$$y = \Phi(k, g) = k \cdot \phi\left(\frac{g}{k}\right) \dots \dots \dots (08)$$

Φ كمية رأس المال التي يخدمها المنتج التمثيلي، والتي ستتطابق مع نصيب الفرد من رأس المال الكلي.

فافتراض بارو أن g يمكن قياسه وفقاً لكمية نصيب الفرد في المشتريات الحكومية من السلع والخدمات.

$$\text{وأن وظيفة الإنتاج هي كوب دوغلاس، لذا: } \frac{y}{k} = \phi\left(\frac{g}{k}\right) = A \cdot \left(\frac{g}{k}\right)^\alpha \text{ حيث } 0 < \alpha < 1 \dots \dots \dots (09)$$

أفترض أن الإففاق الحكومي يتم تمويله في الوقت نفسه من خلال ضريبة الدخل ذات المعدل الثابت

$$\dots \dots \dots (10) \quad g = T = \tau y = \tau \cdot k \cdot \phi\left(\frac{g}{k}\right) \text{ حيث } \tau \text{ معدل الضريبة.}$$

دالة الإنتاج في المعادلة (09) تعني ضمناً أن الناتج الهامشي لرأس المال هو الإنتاجية الحدية لرأس المال

$$\frac{\partial y}{\partial k} = \phi\left(\frac{g}{k}\right) \cdot \left(1 - \phi \cdot \frac{g}{y}\right) = \phi\left(\frac{g}{k}\right) \cdot (1 - \eta) \dots \dots \dots (11)$$

¹ Barro, Robert J , **Government spending in a simple model of endogeneous growth**, Journal of Political Economy, Harvard University and National Bureau of Economic Research ,1990,p p104 ,109.

حيث η هي مرونة الدخل γ ، فإذا كانت قيمة هذه المرونة محصورة بين 0 و1 فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال $\frac{\partial y}{\partial k}$ يتم حسابها من المعادلة 08 فإن عائد g يبقى ثابت، ولإجراء التحسينات على مسار دالة f' الناتج الهامشي لرأس المال للنمو الاستهلاكي في المعادلة 04 نقوم باستبدال هذا الناتج بنصيب الفرد وذلك بإدخال ضريبة الدخل بمعدل ثابت والإنتاجية الحدية $\frac{\partial y}{\partial k}$ في المعادلة 11 وعلى هذا فإن معدل نمو الاستهلاك يصبح

$$\gamma = \frac{\dot{C}}{C} = \frac{1}{\sigma} \cdot \left[(1 - \tau) \cdot \phi \left(\frac{g}{k} \right) \cdot (1 - \eta) - \rho \right] \dots 12$$

اختلاف حجم التدخل الحكومي يعبر عن اختلاف قيمة الإنفاق العام بالنسبة للدخل g/y ومعدل الضريبة τ .

حيث ان الزيادة في τ يقلل الدخل γ ولكن الزيادة في g/y تزيد من الإنتاجية الحدية لرأس المال $\frac{\partial y}{\partial k}$ فالقوة الثانية تهيمن عندما تكون الحكومة صغيرة، وتسيطر القوة الأولى عندما تكون الحكومة كبيرة. ومن الأمثلة البسيطة على ذلك تكنولوجيا كوب-دوغلاس، حيث η مرونة الدخل بالنسبة للإنفاق g تبقى ثابتة في

هذه الحالة فإن $\eta = \alpha$ حيث: $0 < \alpha < 1$ تحت شروط $\tau = g/y \cdot \phi(g/k)$ ،

يعني أن مشتق γ فيما يتعلق نسبة الإنفاق الحكومي إلى الدخل $\frac{g}{y}$ بحيث ان مرونة الدخل η ثابتة هو:

$$\frac{d\gamma}{d(g/y)} = \frac{1}{\sigma} \cdot \phi \left(\frac{g}{k} \right) \cdot (\phi - 1) \dots (13)$$

ومن ثم يزداد معدل النمو مع زيادة g/y إذا كان g/k (الإنتاجية الحدية لرأس المال) صغيراً بما يكفي بحيث $\phi > 1$ وينخفض معدل النمو مع انخفاض g/y إذا كان g/k واسع بما يكفي بحيث $\phi < 1$ ؛ وعليه فقيمة (g/y) التي تعظم النمو هي $\alpha = \tau = g/y$ أي لتعظيم النمو يتحتم أن تكون الإنتاجية الحدية للإنفاق مساوية للواحد $\frac{dy}{dg} = 1$ وبالتالي إذا كانت $dy > dg$ فإنه يجب رفع حجم الدولة (زيادة الإنفاق).

وقدر Barro الحجم الأمثل للتدخل الحكومي في الاقتصاد بواسطة الإنفاق العام ب: α التي تراوح في حدود 25% من الناتج المحلي الإجمالي (كما هو موضح في الشكل أدناه)، فيجب على الدولة ألا تقتطع من الدخل الوطني لتغطية النفقات العامة إلا في حدود نسبة معينة، مراعية في ذلك أن تترك لإفراد قوة شرائية مناسبة للأغراض الاستهلاكية، وأن تمكنهم من تكوين رؤوس أموال إنتاجية جديدة

الشكل رقم (02-06): الحجم الأمثل للتدخل الحكومي والنمو الاقتصادي (نموذج Barro)

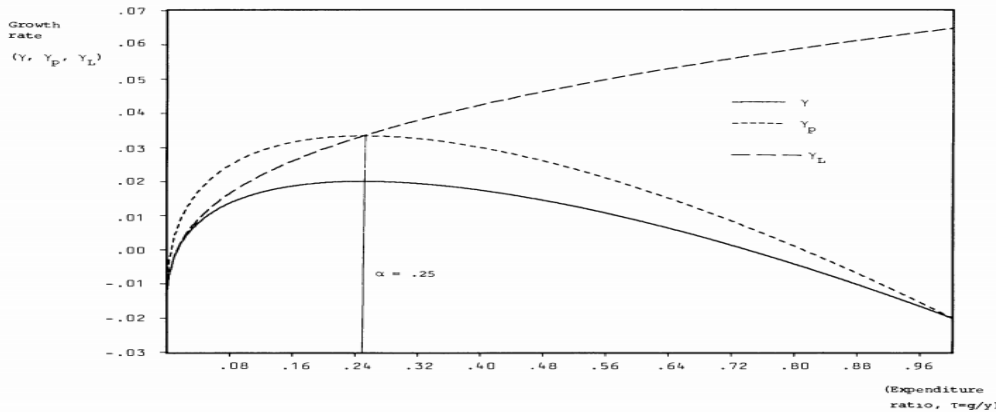


FIG. 1.—Growth rate in three environments. The curves assume Cobb-Douglas technology. γ is from eq. (13), γ_p from eq. (20), and γ_L from eq. (22). Parameter values are $\sigma = 1$, $\alpha = .25$, $\rho = .02$, and $A^{1/\alpha} = .113$. These values imply that the maximum of γ is .02.

ثانياً: العلاقة بين هيكل أو مكونات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

يقوم التحليل المجزأ للعلاقة بين هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي على تجزئة الإنفاق العام إلى مكونات مختلفة، وذلك اعتقاداً - وفقاً للنظرية الاقتصادية - بوجود آثار مختلفة لكل نوع أو مكون من مكونات الإنفاق على النمو الاقتصادي. وفي هذا المجال، فإن هناك نوعين من التصنيف للإنفاق العام والتي تستند إليها الدراسات في بحثها للعلاقة بين هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وهما:

1- **التصنيف الاقتصادي:** يعنى هذا التقسيم بالتمييز بين المكون "الجاري" والمكون "الرأسمالي أو الاستثماري" للإنفاق العام، وكذلك التمييز بين الصور المختلفة للإنفاق مثل الأجور والمرتبات، السلع والخدمات، الفوائد، والدعم والتحويلات. ويستند منطق التمييز هنا إلى فكرة أن الإنفاق العام الاستثماري هو إنفاق منتج ومحفز للنمو حيث يؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية للدولة، أما الإنفاق العام الجاري فهو إنفاق غير منتج*، وقد لا يرتبط بعلاقة مباشرة مع النمو الاقتصادي، ذو اثر غير معنوي أو حتى سالب على النمو الاقتصادي خاصة في حالة تمويله بالضرائب المشوهة والتي تحد من العائد على الاستثمار ومن ثم الرغبة فيه. في المقابل، فإن **الإنفاق العام الاستثماري** (في قطاعات الصناعة والفلاحة وكذا البنية التحتية ورأس المال البشري كما سنراه لاحقاً) يفترض أن يساهم في زيادة الإنتاج وتوفير بيئة مشجعة للنمو، من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج، ومن ثم يعد إنفاقاً منتجاً ذو اثر موجب على معدل النمو الاقتصادي¹.

لكن تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن **الإنفاق العام الاستهلاكي*** - باعتباره مكون للإنفاق الجاري - يتداخل ويتكامل مع الإنفاق العام الاستثماري فيؤديان إلى زيادة المقدرة الإنتاجية، فالدولة وبهدف أداء وظائفها تقوم بإنفاق الأموال على إدارتها للمرافق العامة بشراء خدمات استهلاكية، مثل الخدمات الصحية، التعليمية، والتدريب الفني للعمال والتي تؤدي إلى الارتقاء بمستوى العمالة (الاستثمار في القوى العاملة)، مما يساهم في زيادة المقدرة الإنتاجية، كما أن الإنفاق على خدمات الدفاع، والأمن والعدالة يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الضروري للعملية الإنتاجية، وأيضاً تقوم الدولة بشراء سلع أو مهمات تتعلق بأداء الوظيفة العامة كالنفقات التي تخصصها لشراء ملابس وغذاء الموظفين العموميين أو مصروفات انتقال العمال الحكوميين، والنفقات التي تدفعها من أجل تنظيف، إضاءة وصيانة مبانيها الحكومية أو هيئاتها العامة، والنفقات التي تدفعها لشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية التي تلزم للإنتاج العام، كلها نفقات استهلاكية تستخدمها الدولة لشراء السلع والخدمات التي من شأنها أن تقضي إلى إحداث تغيير في توجيه أو استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، ومن ثمة إلى تغيير في مكونات وحجم الناتج الوطني²؛

* إن التمييز بين "الإنفاق العام غير المنتج" و "الإنفاق العام المنتج". يتطلب ضرورة التفرقة بين نوعين من السلع والخدمات العامة التي يحققها الإنفاق العام **الأولي**: هي السلع والخدمات العامة التي تدخل في دوال المنفعة الخاصة بالأفراد، وهي ذات أثر غير معنوي أو حتى سالب على النمو الاقتصادي خاصة في حالة تمويله بالضرائب المشوهة، بينما **الثانية** هي تلك السلع والخدمات العامة التي تتكامل مع القطاع الخاص وتزيد من إنتاجيته.

¹ إسماعيل عادل السيد أحمد الحسيني، **العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي** - المرجع السابق، ص 42-43.

* الإنفاق العام الاستهلاكي يشمل السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة للجمهور، ولا يشمل الإعانات والتحويلات النقدية، مثل مدفوعات المعاشات التقاعدية لكبار السن أو الفائدة التي تسدد عن الدين العام، فهذا الإنفاق في نطاق تعريفه الضيق، يعرف بالاستهلاك الحكومي أو العام النهائي.

² مكيد علي، معوشي عماد، **قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لمسيلة، العدد 13، 2013، ص 175-176

فالإنفاق العام الحقيقي يشكل جزءاً مهماً من مكونات الطلب الفعلي (الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية)، وهو ما يؤثر على حجم الإنتاج، وذلك بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بانتقال تلك العناصر بين النشاطات الاقتصادية المختلفة؛

كما يلاحظ أن الإنفاق العام الاجتماعي بنوعيه، سواء التحويلات الاجتماعية العينية أو النقدية (كتلك التي تتم لصالح الطبقات الفقيرة أو لذوي الدخل المحدودة لمقابلة حالات المرض أو الشيخوخة أو البطالة) قد تؤدي أيضاً إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية تحت نفس الشروط السابقة، ومن ثم تؤدي إلى زيادة إنتاج هذه السلع، كما أن الإعانات الاقتصادية العامة التي تُمنح لبعض المشروعات الخاصة أو العمومية، تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني، كمنح إعانات للمصدرين بهدف تحسين ميزان المدفوعات، وتشجيع الاستثمار والتنمية، خصوصاً بالنسبة إلى بعض الصناعات الضرورية للتنمية الاقتصادية¹

وتعد الأجور والمرتبات الجزء الأهم من الإنفاق الجاري حيث يتميز هذا الصنف بارتباطه بالاستهلاك الخاص، وقد أوضحت نماذج الاستهلاك الكلي، أن تباطؤ الإنفاق الاستهلاكي يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وسيادة حالة الكساد، حيث أرجعت هذه النماذج قصور الاستهلاك إلى عدة عوامل منها تباطؤ نمو الأجور، وعدم عدالة توزيع الدخل وتوجيه أغلبها إلى الفئات مرتفعة الميل الحدي للدخار، وفي هذه الحالة لن يكون الإنفاق الاستهلاكي كافياً لإستيعاب الإنتاج، مما ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي.²

2- التصنيف الوظيفي: فيعنى هذا التصنيف بالتمييز بين مكونات الإنفاق العام وفقاً للوظائف أو القطاعات المختلفة التي يتم الإنفاق عليها كالصحة، التعليم، النقل والمواصلات و... في هذا الإطار، يتناول الجزء التالي العلاقة بين مكونات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي-على أساس المنطق النظري- في ثلاث مجالات أساسية، وهي: الدفاع، البنية التحتية، ورأس المال البشري (التعليم، الصحة) كما يلي:

2-1- الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي: تعد العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي مسألة ذات أهمية خاصة تخضع لقدرة كبير من الخلاف والجدل، فبالرغم من الأهمية العملية والسياسية لتداعيات ارتفاع حجم الإنفاق العام على الدفاع، إلا أن النظرية الاقتصادية لم تحسم طبيعة الأثر المترتب على ذلك بالنسبة للنمو الاقتصادي، حيث أن هناك اتجاهين رئيسيين تدور حولهما وجهتي النظر الخاصتين بهذه العلاقة هما:

أ- الاتجاه الأول " الأثار الموجبة للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي": يقوم هذا الرأي على افتراض "التكامل بين القطاعين العسكري والمدني" حيث يرى أن الإنفاق العسكري سيحفز النمو الاقتصادي من خلال عدد من القنوات (قنوات تنقل الأثار المباشرة وغير المباشرة لذلك الإنفاق)؛

فهو يساهم في القطاع المدني بشكل غير مباشر من خلال توفير التعليم، والتدريب المهني والتقني مما يمكن من تعزيز رأس المال البشري من خلال رفع قدرات العمل ومهاراتها ومستوى تعليميها؛

¹ المزروعى علي سيف علي، نجمة الياس، اثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي -دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال

الفترة (1990-2009)، مرجع سبق ذكره، ص ص621-622 (بتصرف).

² حجازي عزة، خصائص التقلبات الاقتصادية في مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، يناير 2010،

كما تشارك القوات العسكرية أيضًا في بعض أنشطة البحث والتطوير بما فيها التكنولوجيا، والتي يمكن تطبيقها على القطاع المدني فيستفيد من تلك المنافع الخارجية بشكل مباشر مما يؤدي إلى رفع الإنتاجية؛ ويمكن أن يؤثر الإنفاق العسكري أيضًا على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي من خلال توسيع الطلب الكلي (التأثير الكينزي)، حيث يؤدي الطلب المتزايد إلى زيادة استخدام رأس المال الخامل، وزيادة العمالة والأرباح، وبالتالي حفز الاستثمار، الذي يقود إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي¹.

كذلك، يمكن اعتبار الأمن الداخلي أحد قنوات التأثير الموجب للإنفاق العسكري على النمو، فالعمل على توفير الأمن الداخلي للمواطنين يؤدي إلى حفز المبادلات في الأسواق ويشجع على تحقيق بيئة أعمال مستقرة، والتي تعد شرطاً ضرورياً لتشجيع الاستثمار الأجنبي؛

إذن فهذا الاتجاه يستند إلى ما يسمى بنموذج التحديث *modernization model* والذي يركز على الآثار الخارجية الموجبة المرتبطة بالإنفاق العسكري والمؤثرة على النمو الاقتصادي²

ب- الاتجاه الثاني "الآثار السالبة للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي": يمكن أن يكون للإنفاق العسكري تأثير سلبي على النمو الاقتصادي من خلال مزاحمة الاستثمار الخاص، ومزاحمة أوجه الإنفاق المدني المساهم في الناتج، كما يؤدي ارتفاع الإنفاق العسكري إلى تخصيص مشوه للموارد (تخصيص الموارد بعيداً عن الاستثمارات المنتجة الأمر الذي يضر بالنمو)، وتحويل الموارد من الأنشطة الإنتاجية إلى تراكم الأسلحة والحفاظ على قوات عسكرية كبيرة، وهذا ما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة للإنفاق العسكري³.

2-2- الإنفاق العام على البنية التحتية والنمو الاقتصادي: حسب تقرير البنك الدولي تعرف البنية التحتية على أنها "رأس المال العيني المستثمر في المرافق والخدمات العامة في مجالات الطرق والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وسكك الحديد والموانئ والمطارات، بهدف خدمة القطاع الخاص بشقيه العائلي وقطاع الأعمال"، ولقد ارتبط مفهوم البنية التحتية إلى حد كبير بالثورة الصناعية التي حدثت في أوروبا، غير أن الموضوعات المتعلقة برصيد البنية التحتية والاستثمار فيها ظلت محل تجاهل من جانب الاقتصاديين لفترة طويلة، حيث لم تهتم الأبحاث الاقتصادية عن أهمية الإنفاق العام في مشروعات البنية التحتية ودورها في النمو الاقتصادي، إلا مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بعد أن قدم الاقتصادي الأمريكي دفيد أشاور (David Aschauer, 1989) شرحاً للعلاقة بين عناصر البنية التحتية والإنتاجية في الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1971-1985)، حيث تركزت هذه الدراسات على تحديد اثر الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية في إنتاجية العمل، وقد أجرى مقارنة بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الياباني، فرأى أنه خلال الفترة (1973-1985) كان صافي الاستثمار العام في البنية التحتية بالاقتصاد الأمريكي والياباني كنسبة من مجمل الناتج 0.3% و 5.1% على التوالي، في حين أن معدلات نمو إنتاجية عنصر العمل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كانت 0.6% و 3.1% سنوياً على التوالي،

¹ Suleiman Abu-Bader, and . Aamer Abu-Qarn, "**Government Expenditures, Military Spending and Economic Growth: Causality Evidence from Egypt, Israel and Syria**", Munich Personal RePEc Archive Paper No. 1115, Department of Economics, Ben-Gurion University of the Negev, 2003, p06.

² إسرائ عادل السيد أحمد الحسيني، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 46.

³ Suleiman Abu-Bader, and . Aamer Abu-Qarn, **The previous reference**, p07.

مما جعل آشاور يؤكد أن انخفاض معدل الإنفاق العام على البنية التحتية في الاقتصاد الأمريكي هو المسؤول عن تراجع نمو الإنتاجية الكلية¹.

وقد أثارت دراسات ديفيد آشاور اندفاعاً في البحث بالأدبيات التجريبية، حيث كان نموذج بول كروجمان Paul Krugman (1991)، والذي وضح فيه أن الاستثمار في البنى التحتية مثل الطرق والسكك الحديدية عملت على خفض تكاليف النقل بما سمح بزيادة معتبرة في العوائد، سبباً في تعزيز النتائج التي توصل إليها Munnell (1990) حيث توصل مونيل إلى أن الاستثمار العام يأتي قبل الانتعاش في النشاط الاقتصادي، فيعمل كقاعدة تميل إلى تحقيق المزيد من الإنتاج والنمو، والمزيد من الاستثمار الخاص، أي أن الاستثمار العام في مجال البنية التحتية يعد مكملاً وليس مزاحماً للاستثمار الخاص، وإن معدل العائد على الاستثمار في البنية التحتية يعد مرتفعاً جداً مقارنة بالعائد على الاستثمار الخاص؛

وبالرغم من أن دراسات Aschauer و Munnell على المستوى الكلي على غرار كروجمان، رسمت لهجة لعدد كبير من المنشورات في العقدين المقبلين بالمجلات الأكاديمية، غير أن هذه الدراسات وضحت أن العلاقة بين البنية التحتية والنمو الاقتصادي تعد معقدة². نظراً لأنها لا تؤثر على الإنتاج والاستهلاك بشكل مباشر فقط، وإنما تخلق الكثير من الخارجيات التي تؤدي إلى رفع إنتاجية الاقتصاد وزيادة قدرته على النمو؛ فقد يتحقق ذلك إما بشكل مباشر باعتبار الاستثمار في البنية التحتية عنصر إضافي من عناصر الإنتاج، ترفع عائدات الاستثمار في قطاعات الإنتاج المباشر، وتحفز على وجود الاستثمارات الكبيرة الحجم في أنشطة الإنتاج المباشر؛ أو بشكل غير مباشر من خلال الأثر على زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، وعناصر الإنتاج الأخرى - تخفيض تكاليف الإنتاج للوحدة - وحفز الاستثمار الخاص، وتخفيض تكاليف المعاملات والتجارة، وزيادة التنافسية، بالإضافة إلى توفير فرص العمل وتشغيل الموارد المعطلة.

إن فعلاقة البنية التحتية بالنمو الاقتصادي يمكن تصورها من خلال معرفة آثارها على محددات النمو، ويمكن القول إجمالاً أن هذه الآثار المباشرة وغير المباشرة تساهم في زيادة الدخل الوطني من خلال القنوات المشار إليها سابقاً، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي. وبالنظر إلى التأثيرات المتبادلة نجد أن النمو الاقتصادي له آثار قوية في البنية التحتية، حيث تتجسد هذه الآثار في أن الإنفاق على البنية التحتية يحفز الطلب الكلي على السلع والخدمات، وإذا كان الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة الكافية، فإن العرض سيستجيب لتلبية هذا الطلب، وهو ما يحفز النمو على زيادة الإنفاق العام، وهو ما يعبر عنه بقانون فاغنر؛ ومع ذلك، تركز أغلب الأدبيات في دراستها للعلاقة بين الإنفاق العام على البنية التحتية ومعدلات النمو الاقتصادي، على الآثار المحتملة لهذا الإنفاق على إنتاجية عوامل الإنتاج الخاصة ومعدلات العائد عليها، وطبيعة العلاقة التكاملية أو التنافسية مع الاستثمار الخاص (المزاحمة ذات الأثر السالب على النمو)³.

¹ داغر محمود محمد، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، صيف 2010، ص 116. (بتصرف)

² Ansar Atif et al, **Does infrastructure investment lead to economic growth or economic fragility? Evidence from China**, Oxford Review of Economic Policy, Volume 32, Number 3, 2016, pp362-363.

³ إسراء عادل السيد أحمد الحسيني، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 51-52.

2-3- الإنفاق العام على رأس المال البشري (التعليم، الصحة) والنمو الاقتصادي: يعتبر الإنفاق العام على رأس المال البشري والاستثمار فيه، على نفس القدر من الأهمية كاستثمار في رأس المال المادي (البنية التحتية) إلا أن القطاع الخاص لا يستطيع الاستثمار في هذا المجال خصوصاً بالدول النامية، حيث تتدخل حكوماتها لتوجيه الإنفاق العام نحو تنمية الموارد البشرية لحفز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية. حيث يتفق أصحاب نظريات التنمية الاقتصادية بصفة عامة على أن جودة الموارد البشرية لها أثر معنوي على النمو والتنمية؛ وتتبع تلك العلاقة من حقيقة أن حجم قوة العمل ونوعيتها يحددان مستوى الإنتاج، فالعمالة ذات المستوى الأعلى من المهارات هي الأكثر إنتاجية، كما أنها الأقدر على تحسين مستوى التكنولوجيا من خلال وسائل الابتكار أو إتباع وتنفيذ الأساليب التكنولوجية الحديثة للإنتاج والوارد من الخارج واللاحق بركب التطور. وفقاً لذلك، من المتوقع أن يؤثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي كما يلي:

❖ فقد يدخل رأس المال البشري في دالة الإنتاج - بشكل منفصل - كأحد المدخلات أو عوامل الإنتاج إلى جانب "العمل" و" رأس المال".

❖ كما قد يولد تراكم رأس المال البشري خارجيات موجبة ويقود إلى النمو النابع من الداخل من خلال حفز الابتكار والبحث والتطوير والتأثير على التقدم التكنولوجي (الفني) أو ما يسمى بإنتاجية العوامل الكلية

❖ وقد يؤثر أيضاً على الاستثمار في رأس المال المادي ومن ثم خلق أثر من الدرجة الثانية على النمو الاقتصادي.

ولقد ساعدت الأعمال التي قدمها كل من Romer (1986) و Lucas (1988) والتي تؤكد على دور المعرفة وتراكم رأس المال البشري- كما ذكرناه سابقاً-، على انطلاق مجموعة كبيرة من الأدبيات النظرية والتطبيقية والتي دعمت الأساس النظري لهذا الدور في النمو الاقتصادي، إلا أن الأدلة التطبيقية لتلك العلاقة عادة ما ترتبط بعدد من المسائل المتعلقة بقياس رأس المال البشري وطبيعة النموذج المستخدم في التقدير. ومع ذلك، فقد أكدت غالبية الأبحاث التطبيقية في هذا المجال على وجود علاقة موجبة بين كل من الرصيد المبدئي لرأس المال البشري والاستثمار فيه، وبين النمو الاقتصادي.

ولما كان التعليم من العوامل الضرورية المحددة لجودة رأس المال البشري، فإن **الإنفاق العام على التعليم** يعد من بين أهم مقاييسه، وعموماً يمكن قياس الالتزام الحكومي بهذا الإنفاق من خلال مؤشرين أساسيين، يتمثل **المؤشر الأول** في الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، و**المؤشر الثاني** يتمثل في الحصة المخصصة للتعليم من مجموع نفقات الميزانية الحكومية، فالإنفاق العام على التعليم يشكل مكانة هامة في أغلب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره المسؤول عن عرض العمالة المدربة والمنتجة، فالتعليم يشجع على تراكم المعرفة وتنمية اقتصاد المعرفة ذي القيمة المضافة المرتفعة، والقادرة على تطوير ميزة تنافسية في الصناعات الداعمة للنمو، ومن العوائد الاقتصادية والمرتبطة بالإنفاق

على التعليم نجد أيضا القدرة على إنتاج التكنولوجيا وحفز الابتكارات وزيادة المكاسب الإنتاجية (زيادة جودة قوة العمل وإنتاجيتها) بما يخدم هدف النمو¹.

وعلى الرغم من أن جودة قوة العمل تساهم بشكل واضح في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن أغلبية الدراسات التطبيقية كانت تقتصر في تحليلها لرأس المال البشري على التعليم فقط، وهو ما أدى إلى تجاهل اعتبار الصحة كأحد الجوانب المهمة لرأس المال البشري ومن ثم أحد المكونات الضرورية للنمو الاقتصادي، لكن الاتجاه الحديث للتفكير يرى أن نجاح التنمية الاقتصادية لأي دولة يتطلب إنفاقاً أولياً على الرعاية الصحية، فالصحة الجيدة تعد مطلباً أساسياً للبشر، كما أن جزءاً هاماً من التفاوت في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول النامية والمتقدمة يرجع إلى تدني مستوى الصحة؛

ويعتبر المفكر Mushkin (1962) أول اقتصادي تطرق لدور الإنفاق على الرعاية الصحية في دفع عجلة النمو الاقتصادي، فحسب رأيه فإن الصحة هي رأس المال، وبذلك فإن الاستثمار في هذا النوع من رأس المال من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، غير أن نظريات النمو الداخلي هي التي أولت أهمية بالغة لموضوع الإنفاق والاستثمار في رأس المال البشري، وباعتبار الصحة أحد أهم مكوناته، أقرت هذه النظريات أن الصحة بالنسبة للفرد لها وظيفة مزدوجة، فمن جهة تمثل قيمة للفرد وتزيد من قوة عمله، ومن جهة أخرى فإن الصحة الجيدة تعطي دخلاً جيداً تزيد من رفايته؛

وتتبع العلاقة بين الإنفاق العام على الصحة والنمو الاقتصادي من خلال الأثر المباشر للتحسن في الصحة على حفز إنتاجية العامل، فالعمال الأكثر صحة يعتبرون أكثر طاقة من الناحية الجسدية والذهنية وأكثر يقظة وانتباه، وأكثر حيوية وقدرة على العمل، وبالتالي أكثر إنتاجية، فضلاً عن أنهم أقل ميلاً للتعب؛ كما أن هناك آثار غير مباشرة على المدخرات الخاصة بالأفراد خلال دورة حياتهم ومن ثم تراكم رأس المال، وأيضاً على العوائد المتوقعة من التعليم ومن ثم الاستثمار فيه، علاوة على ذلك فإن تحسن المستوى الصحي من خلال تقديم الخدمات الصحية يقلل من وفيات الرضع؛ ويزيد من العمر المتوقع، ويقلل من الخسائر الناجمة عن المرض فتزيد من كفاءة قوة العمل، التي تساهم بشكل غير مباشر في النمو².

¹ بالاعتماد على:

* ضيف أحمد، المرجع السابق، ص 153-154.

* إسرائ عادل السيد أحمد الحسيني، هيكّل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية، مرجع سابق، ص 23-24.

² بالاعتماد على:

* بحوصي مجدب وآخرون، نمذجة قياسية للعلاقة السببية بين الإنفاق العام على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي في ظل قانون فاجنر (دراسة حالة

الجزائر خلال الفترة 1995-2013)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2017، ص 16

* إسرائ عادل السيد أحمد الحسيني، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 59-60.

الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي على المستوى التطبيقي

تكشف مراجعة الأدبيات التطبيقية المهمة بطبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي عن وجود قدر كبير من التفاوت في النتائج، والتي قد تتعارض في بعض الأحيان مع ما تنتبأ به النظرية الاقتصادية، وما يلاحظ في هذه الأدبيات هو تحول الباحثين من التركيز على المستوى الإجمالي للإنفاق العام إلى البحث عن العلاقة بين مكوناته المختلفة والنمو، وفيما يلي جدول لأهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع:

جدول رقم (02-01): أمثلة لأهم الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو

الاقتصادي

الباحث	عنوان الدراسة	الهدف من الدراسة وأدواتها	أهم النتائج المتوصل إليها
دحماني محمد الديوش & ناصر عبد القادر	النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL	إثبات صحة قانون فانغر في الجزائر وفحص العلاقة بين الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة من 1970-2009 باستعمال نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، واستخدام منهج الحدود، واختبار تودا يماموتو الموسع	وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو وحجم الإنفاق الحكومي في أربع إصدارات، ففي المدى الطويل الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي كبير ومعنوي على حجم الإنفاق، وبالتالي فقانون فانغر صالح لتفسير العلاقة بينهما في الجزائر، أما السياسات ذات الآثار الكينزية من حيث التوسع في الإنفاق كأداة للرفع من معدلات النمو لم تظهر أي فعالية.
كريم سالم حسين الغالبي	الإنفاق الحكومي واختبار قانون فانجر Wagner's law في العراق للمدة 1975-2010: تحليل قياسي	تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل، واختبار الأطروحات النظرية المفسرة لهذه العلاقة، باستخدام اختبارات استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك بطريقة انجل-جرانجر، ونموذج تصحيح الخطأ وسببية جرانجر	أوضحت نتائج الاختبارات أن الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي تتصفان بخاصية الجذور الوحدوية وانهما على علاقة تكاملية مشتركة، وتشير نتائج النموذج على أن هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل تتجه من الناتج الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي
ماصي أسماء	أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011)	قياس أثر الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والاستهلاكي (الجاري) على النمو الاقتصادي بالجزائر باستخدام الأساليب القياسية كالتكامل المتزامن لـ Johansen واختبار السببية Engle-Granger	الإنفاق العام المرجح يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي المرجح في المدى البعيد، ويساهم في زيادة إنتاجية القطاع الخاص، حيث إن حجم هذا الإنفاق المرجح الذي يعظم الناتج هو $g/y = \alpha = 0.54$ بمعنى أن نموذج بارو ينطبق على الاقتصاد الجزائري، والإنفاق الاستثماري يساهم ايجابيا (57%) في تفسير الناتج المحلي الإجمالي على المدى البعيد، بينما الإنفاق الاستهلاكي يفسر ما يقارب 80%

الفصل الثاني: الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية حول طبيعة العلاقة بين السياسة المالية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي

<p>تأثير برامج الإنفاق العام الموجهة للاستثمار على النمو الاقتصادي بالجزائر هو ضعيف ومتذبذب، نظرا لكون أن القطاعات المساهمة في معدل النمو وخاصة المحروقات والفلاحة والصناعة تتأثر بعوامل خارجية، مما ينقي وجود مضاعف الإنفاق في حالة هذه القطاعات الحساسة، بينما يظهر فقط في قطاعات الأشغال العمومية وقطاع الخدمات</p>	<p>تحليل اثر الإنفاق العام والتحقق من مضاعفه في القطاعات الأساسية المساهمة في الناتج المحلي الخام بالجزائر خلال الفترة (2000-2010).</p>	<p>أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر</p>	<p>بن عزة محمد & شليل عبد اللطيف</p>
<p>إن مساهمة رأس المال الثابت بالجزائر كبيرة في النمو، ومساهمة العمالة تعد مساهمة لا بأس بها، غير أن إنتاجية العوامل في مجملها تعد ضعيفة، توحى لنا بضرورة الاهتمام بفعالية وكفاءة عوامل الإنتاج بدل زيادة حجمها فقط.</p>	<p>تحليل كل من العمالة ورأس المال الثابت كمصدرين للنمو، وقياس اثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني باستخدام تقدير دالة الإنتاج كوب- دوغلاس.</p>	<p>قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر</p>	<p>علي مكيد & عماد معوشي</p>
<p>هناك علاقة سببية تبادلية بين الإنفاق العام الإجمالي والنمو الاقتصادي، مع وجود علاقة سلبية طويلة الأجل في حالة إسرائيل وسوريا، وسببية سلبية أحادية الاتجاه قصيرة المدى من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق في حالة مصر. وباختبار السببية ضمن إطار ثلاثي وجد أن للإنفاق العسكري أثر سلبي على النمو لكل البلدان، لكن الإنفاق الحكومي المدني أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في إسرائيل ومصر، ولكنه أثر سلبًا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في سوريا.</p>	<p>التحقق من العلاقة السببية بين النفقات الحكومية (الإنفاق المدني والعسكري) والنمو الاقتصادي لمصر وإسرائيل وسوريا، باستخدام تقنيات التحليل المشترك والتباين متعدد المتغيرات.</p>	<p><u>Government Expenditures Military Spending and Economic Growth: Causality Evidence from Egypt, Israel and Syria"</u></p>	<p>Abu-Bader Suleiman, and . Abu-Qarn Aamer</p>
<p>وجود تأثير ضعيف لهذا لإنفاق على النمو الاقتصادي بليبيا، على الرغم من انخفاض حجم التكوين الرأسمالي الثابت مقارنة لحجم الإنفاق، حيث كان مستواه على قطاعات النقل والكهرباء والمياه والغاز أقل بنسبة 45% من الإنفاق على الإسكان، بالتالي أدى هذا إلى انخفاض عائدها الاقتصادي، مما أثر على الناتج المحلي الإجمالي.</p>	<p>التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية والنمو الاقتصادي، وتحديد أثر هذا الإنفاق في ليبيا خلال الفترة 1970-2004 باستخدام سببية جرانجر</p>	<p>الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)</p>	<p>محمود محمد داغر</p>

الفصل الثاني: الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية حول طبيعة العلاقة بين السياسة المالية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي

<p>هناك علاقة سببية في الأجلين القصير والطويل في اتجاه واحد، تمتد من النمو الاقتصادي الى الإنفاق العام على الصحة، بينما لم يتم ملاحظة أي علاقة سببية من الإنفاق العام على قطاع الصحة باتجاه النمو، وهذا ما يتطابق ومضمون قانون فاجنر .</p>	<p>تحليل العلاقة السببية بين هذين المتغيرين في الأجلين القصير والطويل، واختبار النظريات المفسرة لهذه العلاقة، باستخدام أسلوب التكامل المشترك، منهجية السببية جرانجر's (Causality)Granger وكذا تصحيح الخطأ ECM.</p>	<p>نمذجة قياسية للعلاقة السببية بين الإنفاق العام على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي في ظل قانون فاجنر (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1995-2013)</p>	<p>بحوصي مجذب وآخرون</p>
--	--	--	--------------------------

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاجنر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان العدد 11، 2012
- الغالبي كريم سالم حسين، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر Wagner's law في العراق للمدة 1975-2010: تحليل قياسي، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، السنة الثامنة، العدد 25، 2011
- ماضي أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2014
- بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 3، العدد 6، 2013
- مكيد علي، معوشي عماد، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لمسيلة، العدد 13 لسنة 2013
- Suleiman Abu-Bader, and . Amer Abu-Qarn, "**Government Expenditures, Military Spending and Economic Growth: Causality Evidence from Egypt, Israel and Syria**", Munich Personal RePEc Archive Paper No. 1115, Department of Economics, Ben-Gurion University of the Negev, 2003
- داغر محمود محمد، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا(منهج السببية)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، صيف 2010
- بحوصي مجذب وآخرون، نمذجة قياسية للعلاقة السببية بين الإنفاق العام على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي في ظل قانون فاجنر (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1995-2013)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2017

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي حسب النظريات والدراسات التطبيقية

تعد الضريبة من الموارد اللازمة لتمويل الإنفاق العام، لذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عند دراسة اثر الضرائب على النمو الآثار السالبة للتشوهات الناجمة في حالة فرض الضرائب لتمويل ذلك الإنفاق، فعند فرضها تتداخل مع القرارات الخاصة بالادخار والاستثمار والتشغيل، وبالتالي من المتوقع أن يكون لها تأثير على عملية تراكم المدخلات وإنتاجية عناصر الإنتاج، والتي تمثل إحدى المحددات الهامة للنمو الاقتصادي، الأمر الذي ينعكس على الدخول وقرارات تخصيص الموارد ومختلف القطاعات والأنشطة القائمة على الابتكار والمخاطرة.

الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي على المستوى النظري

تشير معظم الأدبيات الاقتصادية إلى أن تحليل العلاقة بين السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي، يقتضي التعرف على مختلف القنوات التي يمكن من خلالها انتقال الأثر من الضرائب (باختلاف مستوياتها وهيكلها وأنواعها) إلى النمو بشكل مباشر أو غير مباشر.

أولاً: اثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي وفقاً لنماذج النمو النيوكلاسيكي ونماذج النمو الداخلي على الرغم من الاتفاق العام بين الاقتصاديين على الآثار التشويهية التي تحدثها الضرائب في الاقتصاد من خلال الحوافز السالبة الناتجة عنها، ودورها في التأثير على قرارات الوحدات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار ومن ثم على النمو الاقتصادي، إلا أن خلافاً أساسياً يدور في الأدبيات بين أصحاب النظريات النمو النيوكلاسيكية ونظريات النمو الداخلي، حول مدى تلك الآثار هل كونها مجرد آثار انتقالية مؤقتة أم آثار دائمة؟

1- وفقاً لنماذج النمو النيوكلاسيكية: فإن التغيرات في السياسة الضريبية:¹

❖ قد تؤثر على مستوى نصيب الفرد من الدخل فقط، وليس على معدل النمو فيه (السياسة الضريبية لا تؤثر على معدل النمو طويل الأجل)؛

❖ فالضرائب على دخول عوامل الإنتاج ← تخفض العائد الحدي على هذه العوامل ← إضعاف حوافز الوحدات الاقتصادية على العمل والادخار ← مستويات أقل من تراكم عناصر الإنتاج ← مستوى أقل من الناتج.

❖ إذن فأثر الضرائب وفقاً لهذه نماذج، يقتصر على دور السياسة الضريبية في التأثير على معدل النمو في الأجل القصير، أي خلال المرحلة الانتقالية التي ينتقل فيها الاقتصاد من مساره التوازني إلى مسار جديد، فالتشوهات التي تخلفها الضريبة قد تقلل من مستوى الاستثمار، فتسبب انخفاضاً مفاجئاً في مستوى الناتج، وبالتالي معدل نموه، ولكن يعد هذا الأثر على معدل النمو مؤقتاً (آثار انتقالية مؤقتة).

¹ إسرائ عادل السيد أحمد الحسيني، المرجع السابق، ص 69.

❖ فما إن يتكيف الاقتصاد مع النظام الضريبي الجديد، فإنه يعود مرة أخرى إلى مسار النمو الأصلي، أما في الأجل الطويل أو في مرحلة النمو المستقر، فإن معدل التقدم التكنولوجي (وهو متغير خارجي لا يتأثر بالسياسات الحكومية) هو وحده المتغير الحاسم في تفسير النمو الاقتصادي.

❖ إذن فالسياسة الضريبية وفقا لهذه النماذج لا تؤثر على عملية التقدم التكنولوجي (إنتاجية العوامل الكلية TFP) ذاتها، حيث تعد التكنولوجيا متغيرا خارجيا والمحدد الرئيسي لمعدل النمو الطويل الأجل، ومن ثم فإن السياسة الضريبية لها آثار على المستوى التوازني للنواتج أو نصيب الفرد منه فقط، وليس على معدل النمو فيه؛

2- نماذج النمو النابع من الداخل: تعطي هذه النماذج دورا أكثر أهمية للسياسة الضريبية:¹

❖ فالسياسة الضريبية في هذه الحالة يصبح لها دور في التأثير على حجم الأنشطة التي تقوم على الريادة والابتكار وتحمل المخاطرة، والتعليم وتدريب أثناء العمل، وأنشطة البحوث والتطوير.

❖ حيث تكمن علاقة السياسة الضريبية بتتمية البحث والتطوير من خلال قناتين، القناة الأولى هي مباشرة تتمثل في تشجيع البحوث والابتكارات والصناعات المحلية عن طريق منح المزايا الضريبية للشركات الناشئة والعاملة في هذا المجال، القناة الثانية وهي غير مباشرة والمتمثلة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة - تقديم حوافز ضريبية لها-، ومن خلالها يتم نقل التكنولوجيا والمهارات إلى الدول المضيفة .

❖ فالسياسة الضريبية لها تأثير على تلك الأنشطة من خلال التأثير على مدى إقبال الوحدات الاقتصادية على تلك الأنشطة أو العزوف عنها، وذلك بما توفره من حوافز موجبة أو سالبة تؤثر على تراكم رأس المال بنوعيه المادي والبشري، مما ينعكس على النمو الاقتصادي.

❖ وفقا لهذه النماذج فإن السياسة الضريبية سيكون لها آثار على كل من مستوى الناتج ومعدل نموه في الأجلين الطويل والقصير (آثار دائمة).

بناء على ما سبق، تتشابه نماذج النمو النيوكلاسيكية مع نماذج النمو النابع من الداخل في رؤيتها للعلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي في الأجل القصير، فكلاهما يتوقع وجود اثر سالب للضرائب على النمو الاقتصادي، ولكن يظل الاختلاف بينهما في الأجل الطويل، فالأولى ترجع النمو إلى التقدم التكنولوجي باعتباره يتحدد من خارج الاقتصاد ولا يتأثر بالسياسات الحكومية، والثانية ترجعه إلى الاستثمار في رأس المال بالمعنى الواسع (المادي والبشري) والذي يعتمد على السياسات الاقتصادية ومنها السياسة الضريبية.

إذا كان الاستثمار في رأس المال بالمعنى الواسع- المادي والبشري (بما فيها المهارات والبحوث والتطوير)- هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي الطويل، فكيف تؤثر الضريبة على تراكم رأس المال بمفهومه الواسع؟

¹ بالاعتماد على:

*إسراء عادل السيد أحمد الحسيني، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي- دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ، المرجع

السابق، صص 70-71.

* ضيف أحمد؛ المرجع السابق، صص 163-164.

ثانياً: اثر السياسة الضريبية على تراكم رأس المال

1- اثر الضريبة على تكوين رأس المال: تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود قناتين أساسيتين لانتقال اثر الضرائب على النمو الاقتصادي هما:

➤ **تراكم عناصر الإنتاج:** اي التأثير على مجموع عرض عوامل الإنتاج بزيادة او تخفيض صافي عائدها.

➤ **إنتاجية عناصر الإنتاج (العوامل الكلية):** التأثير على كفاءة استخدام الموارد (تخصيص الموارد)¹.

فالآثار التخصيصية للضرائب (مثلاً، على الاختيار بين العمل وأوقات الفراغ، وعلى سلوك الاستهلاك والادخار، وعلى الربحية النسبية لمختلف الصناعات) تحظى باهتمام كبير من قبل المنظرين وصناع القرار على حد سواء، حيث تُظهر وظيفة التخصيص العلاقات المفاهيمية بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي؛ وإحدى هذه العلاقات القائمة بين الضرائب والنمو، تقوم على فكرة أن جميع الضرائب (باستثناء الضرائب ذات المعدل الثابت) هي غير محايدة تؤثر على الناتج، حيث تغير من قرارات التخصيص للأعوان الاقتصاديين الخواص، إذ يضطر المنتج أو المستهلك - بسبب فرض الضريبة - إلى استخدام ما هو أقل تفضيلاً بالنسبة له سواء من حيث الفن الإنتاجي أو النمط الاستهلاكي، أو الدخول في أنشطة أقل إنتاجية محاولة منه لتدنية فاتورة الضريبة التي يدفعها، فيؤدي هذا التشويه في السلوك الاقتصادي إلى فقدان الكفاءة الصافية للاقتصاد، وهذا ما يشار إليه عادة بـ "العبء الزائد أو العبء الإضافي للضريبة"² بمعنى أن أعلى مستوى من الضرائب، سيحقق خسارة أكبر في كفاءة استخدام الموارد (عناصر الإنتاج)، وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن هذه النتيجة تقود لوضع تصور حول وجود علاقة سلبية بين مستوى الضرائب ومستوى الناتج، إلا أنه ليس من الواضح لماذا يؤثر مستوى الضرائب سلباً على النمو الطويل الأجل للناتج، وذلك إذا كانت الفترة التي يستجيب خلالها الناتج لأي تغيير معين في مستوى الضرائب هي طويلة نوعاً ما، وللتوصل إلى طبيعة هذا الأثر، فإن المتغير المناسب الذي ينبغي أخذه بعين الاعتبار هو معدل التغير في مستوى الضرائب، وهي النتيجة الأساسية لـ Engen و Skinner (1992)².

ولتوضيح أثر هذا المعدل على النمو الاقتصادي نحتاج إلى التمييز بين التأثيرات المباشرة وغير المباشرة له، ففي المقام الأول (التأثير المباشر) نجد أن معدل الضريبة المرتفع من شأنه أن يخفض معدل العائد على رأس المال أي يؤثر على التراكم الرأسمالي، وذلك من خلال قناة الاستثمار، فيتمخض عن ذلك تأثير سلبي على معدل النمو في الأجل الطويل؛

أي فيما يتعلق بأثر الضرائب على عامل التراكم وبصفة خاصة رأس المال المادي نجد أنه يرتبط بالعبء الضريبي الزائد بالمعنى الديناميكي، فحسب نموذج النمو الداخلي، فإن الضريبة على العائد من رأس المال المادي تؤدي إلى تخفيض العائد الموجه للادخار، وبالتالي فهي تمثل عاملاً مثبطاً لتراكم رأس المال

¹ الهيتي حمد حسين، فاطمة إبراهيم خلف، اثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي والاقتصاد الاردني للمدة

(1970-2003)، مجلة بحوث مستقبلية، العدد السابع والعشرون والثامن والعشرون، 2009، ص22.

* هو فاتورة الضريبة الزائدة عن العبء الأساسي لها والتي تدفعها المنشأة أو الفرد نتيجة تغير سلوكه الخاص بالعمل أو الادخار أو الاستثمار .

² معط الله أمال، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مرجع سبق ذكره، ص ص205-206.

المادي، ولكن الأثر النهائي لهذا النوع من الضرائب يعتبر غامضاً، فهو يعتمد على كيفية تأثر العوامل الأخرى كرأس المال البشري، والذي يتشارك مع رأس المال المادي في عملية الإنتاج¹.

غير انه لا يوجد أيضاً اتفاق على التشوهات التي تحدثها الضرائب المفروضة على رأس المال البشري (الضرائب على العمل) أيضاً، فالدراسات المستخدمة في نظريات النمو الداخلي لقطاعين، لم تتفق على نتيجة محددة فيما يخص هذه التشوهات والتأثير على النمو، حيث تم تقييم هذه الآثار اعتماداً على قطاعين استثماريين (قطاع ينتج السلع الرأسمالية المادية، وقطاع ينتج رأس المال البشري)، على أن ينتج رأس المال المادي من سلعتين، أما رأس المال البشري فينتج من خدمات رأس المال البشري (الزمن) المرتبطة في السلعتين من خلال مرونة الإحلال الثابتة في ظل عوائد الحجم الثابتة، أما جانب الطلب فيتمثل في القطاع العائلي الذي يعظم دالة المنفعة في ظل قيد الميزانية. اعتماداً على بيانات افتراضية تم تركيب مصفوفة حسابات اجتماعية لتعكس التدفقات السلعية والمالية لإجراء تمارين محاكاة. حيث أثبتت نتائجها ما يلي:

❖ ضريبة العمل (رأس المال البشري) ترتبط بخسائر رفاه اقتصادي أكبر من ضريبة رأس المال.
❖ تمارس كل من ضريبة رأس المال والعمل أثراً سلبياً (في المتوسط) على رأس المال المادي ورأس المال البشري في اقتصاد قائم في الأصل على عدم وجود ضرائب، وهو الأمر الذي يترتب عنه معدل نمو أقل في ظل هذين النوعين من الضرائب مقارنة بمعدل النمو السائد في حالة عدم وجود ضرائب.

❖ هناك اختلاف كبير بين أنماط النمو في ظل ضريبة رأس المال البشري (ضريبة العمل) وضريبة رأس المال المادي خلال مرحلة الانتقال لمرحلة استقرار جديدة، وهنا يتضح أن أغلب الانخفاضات في الاستهلاك تحصل في الفترة المبكرة في ظل ضريبة رأس المال المادي، وفي الفترة الانتقالية المتأخرة في ظل ضريبة العمل. وبناء على هذه النتيجة فإن النظر للنتائج في مرحلة الاستقرار قد يوحي بان هناك تأثيراً سلبياً أكبر لضريبة العمل على الاستهلاك².

وباعتبار التقدم التكنولوجي يدخل ضمن المفهوم الواسع لرأس المال، وهو عامل مهم من عوامل النمو الاقتصادي، تكون الافتراضات في التكنولوجيا التي تنتج رأس المال البشري مهمة جداً في تحديد تأثيرات السياسة الضريبية على معدل النمو، ومعدل النمو المعطى في ظل عدم وجود ضريبة مفروضة على إنتاج رأس المال البشري، حيث أن العبء الضريبي الأقل على إنتاج رأس المال البشري نسبة إلى العبء الضريبي على القطاعات الأخرى التي تتميز بكثافة عالية لرأس المال، يساعد على تحقيق أثر سلبي أقل على النمو.

2- أثر الحوافز الضريبية على تكوين رأس المال: يشير التحليل السابق إلى أن العبء الضريبي الزائد يثبط من تكوين رأس المال، وبالتالي يؤثر سلباً على نمو الناتج، إلا أن السياسة الضريبية قد يكون لها اثر معاكس ومهم على كل من تراكم الموارد والتقدم التكنولوجي، وذلك من خلال توفير الحوافز الضريبية والتي تعرف كشكل من أشكال الإنفاق الضريبي، فهذه الحوافز توجد تقريباً في جميع الدول النامية والمتقدمة بهدف تشجيع

¹ بالاعتماد على:

* الهيتي حمد حسين، فاطمة إبراهيم خلف، المرجع السابق، ص 20

* معط الله أمال، المرجع السابق، ص 206.

² ضيف أحمد، المرجع السابق، ص ص 155-156.

الاستثمار وأنشطة البحث والتطوير؛ حيث تؤثر على اختيارات المستثمرين بين العروض المتاحة لهم، أو عندما تتضمن نتائج بعض الفرص الاستثمارية خسائر مؤكدة، أو محتملة أو عندما تكون نتائج الفرص الاستثمارية منخفضة العائد الخاص مرتفعة العائد الاجتماعي، فتستهدف الحوافز الضريبية التخفيف من حدة إخفاق أو فشل معين للسوق، كما تزيد أهميتها في الدول النامية التي يكون فيها نظام السوق غير فعال في تخصيص الموارد، ويعتبر الاستخدام الواسع النطاق لهذه الحوافز في بعض الاقتصاديات الآسيوية ذات النمو المرتفع دليلاً على فعاليتها¹. ومن بين هذه الحوافز الضريبية المؤثرة على تراكم رأس المال نجد:²

➤ ترحيل الخسائر كحافز ضريبي على قرار الاستثمار: فهذا الحافز يعمل على تشجيع الاستثمارات الخاصة وزيادة التراكم الرأسمالي في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، من خلال إقرار التشريع الضريبي نصوصاً تسمح بالخصم الكامل للخسائر المحققة من الأرباح الصافية التي تحققها المنشأة في السنوات السابقة؛ ويعتبر ترحيل الخسائر إلى الخلف* حافزاً قوياً على التوسع وزيادة نسبة الاستثمارات في المنشآت القائمة التي مارست نشاطها الإنتاجي منذ فترة زمنية معينة.

➤ الإجازة الضريبية: يقصد بها "منح المشروعات الاستثمارية إعفاء ضريبياً لعدد من السنوات في بداية حياتها الإنتاجية"، حيث تلجأ أغلب الدول النامية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إعطاء إعفاءات الضريبية لعدد من السنوات في بداية حياة المشروع، ولذلك سميت إجازة ضريبية.

➤ منح الاستثمار: هي بمثابة إعانة يحصل عليها المستثمر حينما تخضع أرباحه المحققة للضريبة، ويتم ذلك عن طريق السماح للمستثمر بأن يحتسب ضمن التكاليف الجارية خصمها من إيراداته للوصول إلى وعاء الضريبي نسبة من تكلفة الأصول الرأسمالية الجديدة، بالإضافة إلى الاستهلاكات الجارية خصمها وفقاً للطرق التقليدية، ودون أن تؤثر على رصيد حساب الآلة في نهاية العام ولا على قيمة أقساط الاستهلاك طوال فترة الحياة الإنتاجية للأصل.

ثالثاً: الآثار المحتملة لأنواع الضرائب المختلفة على النمو الاقتصادي

قد يكون لهيكل الضرائب أثر هام على النمو الاقتصادي، لكن هذا الأثر يختلف باختلاف مستوى ونوعية الضريبة المطبقة وذلك حسب الهيكل العام للنظام الضريبي لأي دولة، لذا يمكن ذكر أهم صنفين للجباية التي يتميز بها النظام الضريبي في الدول النفطية، والتي تؤثر على نمو نشاطها الاقتصادي هما:

1- الجباية البترولية وأثرها على النمو الاقتصادي: من المثير للدهشة أن تكون الأدبيات النظرية التي تناولت موضوع أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي نادرة جداً، رغم أن عائدات البترول تشكل أعلى نسبة من الإيرادات الحكومية في الدول المنتجة للنفط بالعالم، في حين أن هناك دراسات تجريبية كثيرة حول التنمية التي يقودها النفط³. كون أن هذه الجباية غير عادية تمتاز بخصائص عديدة من بينها اختلاف

¹ معط الله أمال، المرجع سابق، ص 206 (بتصرف).

² يونس احمد البطريق، عثمان سعد عبد العزيز، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارنة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 91-110.

* يقصد به قيام الخزينة العامة في السنة التي تحقق فيها الخسائر برد ما حصلته كضريبة على ما يعادل مقدار الخسارة في سنوات سابقة.

³ Ilaboya, O. J, Ofiafor, E, PETROLEUM PROFIT TAX AND ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA, British Journal of Business and Management Research Vol.1, No.2, June 2014, P57

وتباين عقودها وأنظمتها بدول العالم، فهي عبارة عن ضرائب تفرض على النشاطات البترولية سواء في مرحلة استكشاف النفط والبحث عنه- كضريبة حق الإيجار والتنقيب-، أو تفرض بعد استكشافه واستغلاله كالضريبة على الإنتاج والدخل، الإتاوة، وأرباح المشاركة.

ففي الجزائر تتكون الجباية البترولية من اقتطاعين: **الأول** هو ضريبة غير مباشرة تتمثل في الإتاوة المفروضة على إنتاج المحروقات السائلة والغازية؛ أما **الاقتطاع الثاني** ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن نشاطات بحث واستغلال ونقل المحروقات، وتحمل هذه الإيرادات مكانة هامة في ميزانية الدولة¹.

وباعتبار هذه الاقتطاعات من أهم العوائد والإيرادات التي تركز عليها أغلب الاقتصاديات النامية النفطية في مسيرتها التنموية، وجب علينا كشف طبيعة العلاقة بين استخدام هذه العوائد والنمو الاقتصادي ضمن المقاربات النظرية. فهل استخدام العوائد النفطية يعد المحرك الدافع للنمو الاقتصادي أم لا؟

2-1- النظريات التي ترى أن عوائد النفط تحفز النمو الاقتصادي: يرى أنصار هذه النظريات إن الموارد

الطبيعية هي نعمة لتحقيق الوفرة والرفاه الاقتصادي؛

فحسب رأي النظرية النيوكلاسيكية فإن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير متبادل، إذ أقر فيكسل وكلارك أن نمو قطاع معين يؤدي إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، فبرزت فكرة مارشال والمعروفة بالوفرات الخارجية، فالنمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج بالمجتمع، ويؤدي نمو الناتج إلى نمو فئات الدخل المختلفة، وبناء على هذه النظرية نستنتج أن القطاع النفطي هو محرك النمو في البلدان المنتجة للبترول، فنمو هذا القطاع يؤدي إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، وذلك من خلال الأموال الضخمة التي يدرها؛

كما جاءت نظرية الموارد النابضة التي تفسر إمكانية استخدام هذه الموارد في أوجه تنموية تستفيد منها الأجيال القادمة بصورة جيدة، والتي صاغها الاقتصادي هارولد هوتلينج سنة 1931، حيث قام ببناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد النابضة، وتعظيم الاستفادة منها (الثروة) على المدى الطويل، بناء على تسعير جيد لتلك الموارد، أي يكون العائد الصافي لوحدة المورد النابض واحدة في كل فترات؛

وهذا ما وضعه أكثر ميلتون فريدمان ضمن نظريته حول الدخل الدائم سنة 1957 أي للمحافظة على هذه الثروة (الموارد النابضة) يتطلب أن يكون الاستهلاك في كل مرحلة محددا بالدخل الدائم، حيث قسم الدخل إلى قسمين دخل دائم ودخل انتقالي أو عابر، والاستهلاك يتكون من هذين القسمين، حيث افترض أن الاستهلاك الدائم هو نسبة ثابتة من الدخل الدائم ولا يتأثر بالدخل العابر، ففي حالة استخدام الاقتصاديات المنتجة للعوائد النفطية، قد يكون من الأمثل لها ادخار أو استثمار إيرادات تلك الموارد في أصول مالية في الخارج، ثم استهلاك جزء ثابت من هذه الثروة في كل فترة، ويكون مساويا للعائد الضمني (الدخل الدائم) على مجموع ثروتها².

¹ قдал زين الدين، تحليل الجباية البترولية وأثرها على الاقتصاد الجزائري: دراسة حالة على مستوى شركة SONAHESSE، أطروحة لنيل شهادة

الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة وهران، 2013/2012، ص 160.

² بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة النرويجية، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في

العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016/2015، ص 65، 62.

2-2- النظريات التي ترى أن عوائد النفط تعيق النمو الاقتصادي: يناقض أنصار هذه النظريات أنصار النماذج السابقة، فالنفط حسب نظرهم يشكل عائقا اقتصاديا لدى الدول المنتجة له وأن منحى النمو الاقتصادي فيها غير مثالي، هذا السبب أدى بالعديد من الاقتصاديين إلى إجراء دراسات وبحوث على الدول النفطية، فبينت النتائج أن هذه الأخيرة تعاني من ضعف في النمو الاقتصادي بالرغم مما تتوفر عليه من موارد طبيعية والتي تحولت من نعمة إلى نقمة. وهذا ما يطلق عليه الخبراء الاقتصاديون بالمرض الهولندي وهو مفهوم يوضح العلاقة الظاهرة بين الزيادة في اكتشافات الموارد الطبيعية وانخفاض الإنتاج بالقطاع الصناعي، حيث ظهرت هذه النظرية في سنوات السبعينات والثمانينات في أعقاب اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي سنة 1959 في المناطق التابعة لهولندا في بحر الشمال، والتي سرعان ما ترتب عنها تراجع كبير في الاقتصاد الهولندي، وانكماشاً في قطاع الصناعة التحويلية بها، وكانت المجلة البريطانية *The Economist* هي أول من أطلق تسمية المرض الاقتصادي الهولندي على هذه الأعراض سنة 1977، وهذا ما دفع بالعديد من الاقتصاديين لمحاولة فهم هذه الظاهرة الغريبة¹ من خلال بناء نماذج *Dutch disease* ترمي لتحليل الآثار السلبية التي تنتج عن الزيادة الكبيرة في الصادرات من الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الأخرى؛ حيث قدم كل (Corden & Neary (1982) النموذج الأساسي لنظرية المرض الهولندي أين قاما بتحليل منهجي لهذه الظاهرة، بعد أن ابتداءً غريغوري Gregory هذا النموذج في أعمال سنة 1976 بالرغم من أنه لم يأتي فيها على ذكر هذا المصطلح صراحة إلا أن دراسته كانت تعالج نفس الأعراض التي ألمت بالاقتصاد الاسترالي، خصوصاً التغيرات الهيكلية التي طرأت عليه بعد التطور الكبير الذي شهده قطاع المناجم، وبعدها تعمق كل من (Fosyth & kay (1980) و (Corden (1981)، و (Purvis & Buiter (1983) و (Harberger (1983)، و (wijnbergen (1984) في هذا النموذج للعللة الهولندية أين حاولوا تفسير هذه الظاهرة وربطها بإشكالية التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، أو ما يعرف بلعنة الموارد التي توضح أن زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة (كالنفط مثلاً)، تؤدي إلى تقييد فرص النمو والإقلاع الاقتصادي وظهور نتائج تنموية سيئة².

2- الجباية العادية وأثرها على النمو الاقتصادي: تشمل الضرائب المباشرة التي تمثل اقتطاعاً لدخول الأفراد، والضرائب غير المباشرة التي تفرض على تلك الدخول عند استخدامها وإنفاقها (الاستهلاك)، وبهذا تهدف الضريبة بشقيها إلى إعادة توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع مما يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية، فضلاً عن دورها التمويلي (تغطية نفقات العمليات التنموية)³، غير أن أثرها على النمو الاقتصادي يختلف كما يلي:

¹ شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 12.

² بالاعتماد على:

* منه خالد، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، مرجع سبق ذكره، ص 27.

* Naoko C. Kojo, **Demystifying Dutch Disease**, Journal of International Commerce, Economics and Policy Vol. 6, No. 2 (2015), p 22-23.

³ العرابي حمزة، مستوى عادل، البرود أم الخير، أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر: رؤية تحليلية قياسية خلال الفترة

(1990-2013)، مجلة معارف قسم العلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 20، جامعة البويرة، جوان 2016، ص ص 417-418.

2-1- الضرائب المباشرة وأثرها على النمو: وتنقسم الضرائب المباشرة إلى ضرائب على الدخل (الدخل الشخصي أو دخل الشركات) وضرائب على الثروة والممتلكات، فإذا كانت تلك الضرائب مفروضة على العمل ورأس المال والعقارات غير المنقولة والتي تعد عناصر الإنتاج، فإنها ستؤثر بلا شك على مستوى التشغيل والاستثمار والنتائج من خلال التأثير على تراكم عنصرى العمل ورأس المال و/ أو إنتاجيتهما، حيث تشير الأدبيات إلى عدد من التشوهات التي تحدثها الضريبة على الدخل الشخصي (الضرائب على أجور العاملين، ومساهمات الضمان الاجتماعي)، والتي تمثل مصدر للعبء الزائد والذي ينعكس على النمو الاقتصادي، يأتي في مقدمة هذه التشوهات خفض مستوى التشغيل من خلال التأثير على كل من عرض العمل والطلب عليه (سوف نتطرق لهذا العنصر لاحقاً- اثر الضريبة على البطالة-)؛

كما تؤثر الضريبة على الدخل الرأسمالية* على النمو الاقتصادي، باعتبارها من ضرائب الدخل الشخصية من خلال تأثيرها على قرارات الأفراد المتعلقة بمستويات الادخار والاستثمار، حيث تؤدي هذه الضريبة إلى تقليل معدلات العائد على الادخار، ورفع تكلفة الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الأفراد، علاوة على ذلك قد تؤثر على توليفة أو نوعية الاستثمار وليس فقط على مستواه، فالاختلافات في المعاملة الضريبية للأشكال المختلفة للادخار قد تؤدي إلى تشويه عملية تخصيص المدخرات وإضعاف حافز القيام بالأنشطة القائمة على الريادة والابتكار وتحمل المخاطرة، بما يقلل من إمكانيات النمو المحتملة للاقتصاد، وعلى الرغم من وضوح العلاقة بين هذه الضرائب وبين مستويات الادخار والاستثمار والآثار التشويهية الناجمة عنها من الناحية النظرية، إلا أن الدراسات التطبيقية لا تؤكد بالضرورة، حيث أن مدى استجابة قرارات المدخرين والمستثمرين لهذه التغيرات في كل من معدل العائد على الادخار وتكلفة رأس المال، كنتيجة لفرض هذه الضريبة يعد أمراً غير محسوم، ويمكن تفسير ذلك جزئياً بأثري الدخل والإحلال المتعارضين والمترتبين على هذه الضريبة؛ فمن ناحية قد تؤثر -مثلها مثل الضرائب على دخول العاملين- على عرض العمل من خلال إضعاف الحافز لدى الفرد على العمل والحصول على مكاسب نقدية، من ناحية أخرى فإن التشوهات الناجمة عن هذه الضريبة قد تؤدي إلى تعديل الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج، الأمر الذي يدفع المنشأة (ذات مرونة إحلال بين عناصر الإنتاج) إلى تعديل الفن الإنتاجي من خلال استخدام فن إنتاجي كثيف العمل، الأمر الذي يرفع من الإنتاجية الحدية لرأسمال ويؤدي إلى زيادة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي فيزيد النمو الاقتصادي¹.

غير أن الضريبة على دخول الشركات يتوقع أن يكون تأثيرها سلبي، فالآثار المحتملة لهذه الضريبة على النمو الاقتصادي تنبع من تأثيرها على كل من التراكم الرأسمالي (مستوى الاستثمارات)، وإنتاجية عوامل الإنتاج (نوعية الاستثمارات)، حيث إن قرارات الاستثمار الخاصة تأخذ في اعتبارها مقارنة تكلفة المشروعات الاستثمارية بالعائد المتوقع منها، أي أن الضريبة على أرباح الشركات ستؤثر بالسلب على استثماراتها من

* يفرض على الدخل المتولد من رأس المال كالفوائد على الودائع البنكية، والفوائد على أرباح الأسهم، أو المكاسب الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول المالية والرأسمالية وغيرها.

¹ إسرائ عادل السيد أحمد الحسيني، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي، المرجع السابق، ص 73، 78.

خلال التقليل من العائد (بعد اقتطاع الضريبة)، هذا بالإضافة إلى احتمالية تأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما من حيث إنتاجية عوامل الإنتاج، فقد يكون لها آثار مختلفة من خلال قنوات عدة:¹

- ❖ فقد تؤدي الضريبة على أرباح الشركات إلى إعادة تخصيص الموارد إلى القطاعات أو المجالات الأقل إنتاجية، والمعفاة من الضرائب.

- ❖ قد يؤدي تعقد أنظمة الضرائب على الشركات إلى تكلفة التزام مرتفعة للشركات، وأعباء إدارية مرتفعة للحكومات والتي تمتص قدراً من الموارد كان من الممكن توجيهها لأنشطة منتجة.

- ❖ قد يحد ارتفاع الضرائب على الشركات من الإقبال على الاستثمار في الأنشطة القائمة على الإبداع والابتكار، والتي تعد المصدر الرئيسي للزيادة في الإنتاجية وخلق النمو.

- ❖ تؤدي هذه الضريبة إلى خفض قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال منع انتقال التكنولوجيا والخارجيات المعرفية الوافدة إلى المنشآت المحلية، الأمر الذي يؤثر سلباً على إمكانات النمو الاقتصادي.

هذا ما دفع بالاقتصاديين إلى الضغط على الحكومات لتقليل معدلات الضرائب على الشركات بهدف جذب الاستثمارات من خلال منح تخفيضات أو إعفاءات لها.

أما الضرائب على الممتلكات خصوصاً الضريبة على الأراضي والمباني تعد أقل تشويهاً من حيث الأثر على النمو الاقتصادي، نظراً لعدم تأثيرها على قرارات الوحدات الاقتصادية تجاه العمل والاستثمار والإنتاج والابتكار، كون هذه الضريبة تتميز بالثبات النسبي للوعاء الذي تفرض عليه، والأقل عرضة للتهرب الضريبي، والأكثر كفاءة من حيث الأثر على عملية تخصيص الموارد في الاقتصاد وتشجيع تنمية الأراضي واستغلالها؛ في حين تحد الضريبة على صافي الثروة التي تفرض على القيمة الكلية لصافي الأصول الشخصية*، من الرغبة في الادخار من جانب الأفراد المطبقة عليهم، كما قد تشجعهم على نقل ثروتهم إلى خارج البلاد، ومن المتوقع أن يتشابه الأثر المترتب عليها بالنسبة للنمو الاقتصادي مع ذلك المترتب على الضريبة على الدخل الرأسمالية، من خلال تشويه قرارات الأفراد الخاصة بمستوى الادخار وتخصيصه بين الاستثمارات البديلة.

2-2- الضرائب غير المباشرة وأثرها على النمو: تفرض الضرائب غير المباشرة على الدخل عند استخدامها وإنفاقها، أي تشمل ضريبة الاستهلاك أو الإنفاق وضريبة التداول كالضريبة على القيمة المضافة والضرائب الجمركية، حيث الوعاء الضريبي لها يتمثل في قيمة السلع والخدمات محل التعامل، وبشكل عام هناك ما يدعو للاعتقاد أن الضريبة على الاستهلاك تعد ذات أثر محدود على قرارات الأفراد والمنشآت وعلى النمو الاقتصادي مقارنة بضرائب الدخل، فقد عرض كل من (Fisher, 1937) و (John Stuaet Mill, 1955) مناقشتهم لصالح ضرائب الاستهلاك بدلاً من ضرائب الدخل، إذ ركز جدلهم التقليدي على كل من الكفاءة والتساوي، ولاسيما أن اهتمام (Mill) كان منصبا على مناقشة الكفاءة ومبدأ الضريبة المضاعفة

¹ إسماعيل عادل السيد أحمد الحسيني، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي، المرجع السابق، ص 78، 82.

* الضريبة التي تفرض على الفرق بين إجمالي الأصول والخصوم أو الالتزامات، حيث يستند منطق طرح هذه الضريبة إلى اعتبارات العدالة وتعكس افتراضاً مؤداه ان الثروة تحقق مزايا هامة تفوق تلك المتمثلة في الدخل المتولد عنها وبالتالي تخلق الثروة قدراً أكبر على دفع الضرائب.

للدخارات بوصفه نتيجة لضريبة الدخل وليس نتيجة لضريبة الاستهلاك، ووجد أن ضرائب الدخل من شأنها أن تدفع متخذي القرار إما باتجاه الاستهلاك أو الادخار، في حين ضريبة الاستهلاك تتوحد بمرور الزمن وتقرض العبء نفسه على الاستهلاك الحالي والمستقبلي، وفي هذه الحالة لن ينتج تشويه في معدل العائد على المدخرات ومن ثم على كمية الاستثمارات التي تعد من محددات النمو الاقتصادي؛

في حين يرى البعض أن هذه الضريبة قد تلعب دوراً في حفز الادخار من خلال تحويل الدخل بعيداً عن الاستهلاك والذي تفرض عليه الضريبة، أي تفرض على المنافع الاستهلاكية المترتبة على الإنتاج، ويمكن تجنبها من خلال زيادة الادخار، الأمر الذي يجعلها قادرة على تشجيع التراكم الرأسمالي بشقيه المادي والبشري وحفز النمو الاقتصادي¹. أي ضريبة الاستهلاك غير تشويهية.

لكن تشير الأدبيات حول الآثار التوزيعية للضرائب على الإنتاج إلى التأثير السلبي لها على النمو الاقتصادي، فدراسة هذه التأثيرات تُظهر أن الضرائب تفرض عبئاً ضريبياً ويظهر بوضوح في الضرائب غير المباشرة عنها في الضرائب المباشرة؛

وتعتبر الضريبة على القيمة المضافة أفضل التطبيقات العملية من الضرائب غير المباشرة لانتقال هذا العبء، فعند فرضها تؤدي إلى ارتفاع سعر السلعة ويؤثر ذلك على الإنتاج والاستهلاك حسب مرونة العرض والطلب، فإذا كانت مرونة العرض بالنسبة للسلعة قليلة فإن ذلك يؤدي إلى تحمل المنتج للضريبة، أي تؤثر ضريبة القيمة المضافة على المنتج بشكل مباشر من خلال تأثيرها على نفقات الإنتاج من جهة، ومن خلال تأثيرها على رغبة وقدرة المنتج على الاستمرار في العمل من جهة ثانية². فنظراً لما يترتب عنها خفض في الطلب على العمل في حالة إذا ما نجم عنها زيادة في تكلفة أجور العمال سينخفض مستوى التشغيل، كما أنها تدخل في الانحراف في المفاضلة بين العمل ووقت الفراغ، لما يترتب عنها من تقليص القوة الشرائية للأجر الحقيقي بعد الاقتطاع، أي أنها تؤثر على الخيار بين وقت الفراغ وعرض العمل بتخفيض عدد ساعات العمل؛

أما فيما يخص الضرائب على التجارة الخارجية (الرسوم الجمركية) فإن آثارها التشويهية تتبع من قدرتها على التقليل من القدرة التنافسية للمنتجات المستوردة الأعلى جودة، ومن التكلفة التي قد تفرضها على المستهلكين من خلال اضطرارهم دفع سعر أعلى للسلعة للمستوردة، وأيضاً من قدرة هذه الضريبة على حماية صناعات وطنية لا تتسم بالكفاءة والإنتاج الجيد، الأمر الذي قد ينعكس على حجم الاستثمارات التي تقوم بها الدولة، كذلك فإن الضرائب على الصادرات قد تشوه من الحوافز المحلية للإنتاج، وتؤدي إلى تخصيص الموارد لغير صالح الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة الأمر الذي يضر بالنمو الاقتصادي³.

¹ بالاعتماد على:

* الهييتي حمد حسين ، فاطمة إبراهيم خلف، المرجع السابق، ص21.

* إسماعيل عادل السيد أحمد الحسيني، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي، المرجع السابق، ص 83.

² هديوة ندى، الضريبة على القيمة المضافة (VAT) وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في سورية، بحث معد لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة

دمشق، الجمهورية العربية السورية، دون ذكر سنة النشر، ص ص114، 116.

³ إسماعيل عادل السيد أحمد الحسيني، المرجع السابق، ص ص83-84.

الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي على المستوى التطبيقي

مما لا شك فيه أن النظرية الاقتصادية تعد واضحة حول طبيعة التشوهات السالبة التي قد تنتج عن الضرائب، ومع ذلك فإن الجدل لا يكمن في وقوع تلك الآثار وإنما في حجمها أو معنويتها، ومدى تفاوتها باختلاف نوع الضريبة، في هذا المجال فإن عددا من الدراسات قد انصب اهتمامه على دراسة العلاقة بين النمو وحجم النظام الضريبي أو ما يطلق عليه أحيانا العبء الضريبي الإجمالي (نسبة الإيرادات الضريبية الكلية إلى GDP)، في حين ركز جانب آخر على دراسة هيكل النظام الضريبي (الأهمية النسبية للضرائب المباشرة وغير المباشرة)؛ وتعتمد الدراسات المهمة بتحليل أثر الإصلاح الضريبي على النمو الاقتصادي على التحليل النظري الذي قدمه Lucas 1990 والذي استخدم فيه نموذجاً للنمو الداخلي يعتمد على رأس المال البشري كمحرك للنمو، وتوصل إلى وجود أثر ضعيف للتغير في معدل الضريبة غير تصاعدية، كما أكد عدد من الباحثين أن الهيكل الضريبي يعتبر أكثر أهمية من المستوى الإجمالي للضرائب في تفسير تفاوت في معدلات النمو الاقتصادي، في هذا السياق، انطلقت عدد كبير من الدراسات التطبيقية بهدف اختبار العلاقة بين الضرائب (كمستوى إجمالي أو هيكل ضريبي) وبين النمو، باستخدام أدوات ومنهجيات مختلفة، وبالتطبيق على عينات مختلفة من الدول، وبتضمن مؤشرات متنوعة للتعبير عن السياسة الضريبية أولاً: الدراسات الأجنبية حول طبيعة العلاقة بين السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي: نجد¹

- دراسة Easterly وRebello (*Fiscal Policy and Economic Growth: An Empirical Investigation*) 1993 حيث قاما بتجريب 13 أداة ضريبية مختلفة، ووجدا أن نوع واحد فقط والمتمثل في معدل الضريبة على الدخل الهامشي، والذي تم حسابه من خلال نموذج انحدار السلاسل الزمنية للإيرادات الضريبية على الدخل على الناتج الداخلي الإجمالي لديه معنوية ودلالة إحصائية في شرح اختلافات النمو في عينة الدول المدروسة، أي أن أثر ضريبة الدخل تعد واضحة، في حين أثر ضريبة المبيعات تعد أقل وضوحاً، وهذا ما يؤكد صحة ما توصل إليه Lucas من حيث ضعف أو عدم معنوية الإصلاح الضريبي على النمو.

- كما قام Asea وMilesi-Ferreti وMendoza (*On the ineffectiveness of tax policy*) 1997 بتشكل بطريقة مفصلة معدلات الضرائب على الدخل والاستهلاك وأثرها على المحددات الرئيسية للنمو، باستخدام بيانات حول الإيرادات الضريبية والقواعد الضريبية لـ 18 دولة من مجموعة دول OECD، وذلك بإتباع منهجية انحدار البيانات المدمجة، فوجد الباحثون أن تخفيض الضرائب على الدخل كان له أثر إيجابي (سلبى) قوي ومعنوي إحصائياً على الاستثمار الخاص، ولكن هذا الأثر يعتبر من الناحية الكمية غير كافي للحصول على آثار ذات معنوية على النمو الطويل الأجل، وهو ما يتفق مع تنبؤات فرضية Harberger 1964 الخاصة بحيادية الهيكل الضريبي بالنسبة للنمو.

¹ بالاعتماد على:

* معط الله أمال، المرجع السابق، ص 207.

* إسرائ عادل السيد أحمد الحسيني، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي،، المرجع السابق، ص ص 85، 88.

في المقابل، أظهر جانب آخر من الدراسات معنوية الضرائب على النمو الاقتصادي حيث توصلت - دراسة Engen و Skinner (1992) *(Fiscal Policy and Economic Growth)* إلى وجود علاقات معنوية بين النمو ومعدل التغيير في مستويات الضرائب حيث استجابت معدلات النمو بالزيادة بحوالي 0.2-0.3% نتيجة تخفيض المعدلات الحدية للضرائب بحوالي 5% وتخفيض المعدلات المتوسطة بحوالي 2.5%. - وباختبار العلاقة بين الهيكل الضريبي (الضرائب المباشرة وغير المباشرة) ومعدل النمو الاقتصادي توصلت دراسة kneller (1999) والمطبقة على 22 دولة من دول OECD خلال الفترة (1970-1995) إلى وجود أثر سالب للضريبة على الدخل بالنسبة للنمو وعدم معنوية الضريبة على الاستهلاك، أي أن الهيكل الضريبي أكثر أهمية ومعنوية في تفسير النمو الاقتصادي على العبء الضريبي الإجمالي.

ثانيا: الدراسات المحلية حول طبيعة العلاقة بين السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي

1- دراسة ل: حمزة العربي، بعنوان أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر: رؤية تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2013)، حيث هدفت الدراسة إلى تشخيص تطور حجم الضرائب غير المباشرة والنتائج المحلي الإجمالي وقياس العلاقة بين هذين المتغيرين باستخدام نماذج الانحدار الذاتي var، فتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة عكسية بينهما فزيادة الضرائب غير المباشرة بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض حجم الناتج ب: 10.32، وهذا ما يفسر أن زيادة الضرائب غير مباشرة تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للأجر الحقيقي وبالتالي فزيادة تكلفة أجور العمال سيخفض من مستوى الانتاج (ارتفاع تكاليفه).

2- دراسة ل: قجاتي عبد الحميد، سي محمد كمال بعنوان: هيكل الضرائب والنمو الاقتصادي خارج المحروقات: دراسة حالة الجزائر (1992-2015)، هدفت الدراسة إلى تقييم السياسة الضريبية في الجزائر من خلال قياس أثر الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، باستخدام بيانات سنوية ونموذج العزوم المعممة GMM، وتوصلت الدراسة إلى أن المفاضلة بين هيكل الجباية العادية يرجع إلى صالح الضرائب المباشرة على حساب الضرائب غير المباشرة، كون أن الدراسة أوجدت أثر ايجابي للضريبة على الدخل الإجمالي والضرائب على أرباح الشركات على الناتج المحلي خارج المحروقات، في حين أن معلمة الرسم على القيمة المضافة وإن جاءت إحصائيا معنوية إلا أن أثرها سالب وبمرونة كبيرة نسبيا مقارنة بالضرائب المباشرة، مما يجعل منها أكثر حساسية في الاقتصاد الجزائري مقارنة بباقي مكونات الهيكل الضريبي الجزائري.

المطلب الرابع: طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي حسب النظريات

والدراسات التطبيقية

يعد عجز الموازنة العامة للدولة احد متغيرات السياسة المالية وثيقة الصلة بالنمو الاقتصادي، وذلك نظراً للآثار المترتبة على الطرق البديلة لتمويل ذلك العجز، حيث أن هذه الطرق تلقي بتبعاتها على أوجه النشاط الاقتصادي، إذ تقع على كل من معدلات التضخم ومعدلات الفائدة، فتعكس على قرارات المستثمرين والمنتجين بشكل مباشر، وبالتالي لا يمكن اختزال الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة في الانعكاسات الاقتصادية لسياسات الإنفاق العام والضرائب وحدها، وبالتالي لا بد من تحليله بشكل منفصل عند دراسة العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي، باعتباره المتغير المعبر عن قيد الموازنة العامة، حيث أن جزءاً هاماً من الآثار المحتملة لسياسات الإنفاق العام والضرائب على النمو يعتمد على الأثر الذي تحدثه تلك السياسات على عجز الموازنة.

الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي على المستوى النظري

في هذا الفرع سيتم تخصيصه لدراسة طبيعة هذه العلاقة وفقاً لما جاء في النظرية الاقتصادية، وذلك بتحليل الآثار المحتملة لطرق تمويل العجز على النمو الاقتصادي، وطرح المدارس الفكرية الرئيسية التي تشكل الإطار النظري للعلاقة بين عجز الموازنة والاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي.

أولاً: الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي وفقاً لطرق تمويله

تشير الدراسات حول الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة، على أنها غير مباشرة تتوقف بدرجة كبيرة على الطريقة المستخدمة لتمويل العجز، حيث يؤدي الاعتماد المفرط على أي منها إلى إحداث اختلالات اقتصادية كلية، من خلال التأثير على معدلات الفائدة والاستثمار الخاص، أو معدلات التضخم، في هذا الإطار سنركز على طريقتين للتمويل مع تحليل التبعات الاقتصادية المرتبطة بكل منهما، والمؤثرة على إمكانيات النمو الاقتصادي¹ وهما:

1- تمويل العجز بالتوسع النقدي وأثره على النمو الاقتصادي: قد تضطر الدولة لتمويل عجز ميزانيتها إلى اللجوء لطريقة الإصدار النقدي، وذلك حينما لا تستطيع أن تواجه زيادة إنفاقها استناداً إلى مصادر الإيرادات العادية كالضرائب والرسوم، فتقوم الدولة بإصدار كمية جديدة من النقود (التوسع النقدي) وطرحها في التداول، أي إضافة صافية إلى رصيد النقود الإجمالي وهو ما يؤدي إلى حدوث التضخم، لذا تعرف هذه الطريقة لعلاج عجز الموازنة بالتمويل التضخمي². حيث تتوقف الآثار طويلة الأجل لهذا التمويل - إلى حد ما- على طبيعة أوجه الإنفاق العام التي ستوجه لها الموارد المولدة من هذا العجز، ففي حالة:³

¹ إسماعيل عادل السيد أحمد الحسيني، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي ..، المرجع السابق، ص 93، 95.

² كاظم أحمد صالح حسن، علي وهيب عبد الله صالح، أثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود في المستوى العام للأسعار في العراق للمدة (1990-2013)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثالثة عشرة، العدد السادس والأربعون، بغداد، 2015، ص 67.

³ Oluwabukola O. Adesuyi, Eniola Falowo, **Impact of Fiscal Deficit financing on Macroeconomic Growth in Nigeria**, International Journal of Research in Management, Issue 3, Vol.5, September 2013, p p 148-149.

لـ ما إذا تم استخدام تلك الموارد في تمويل المشاريع الاستثمارية (إنفاق استثماري، نفقات التجهيز) فسوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج، لأن الزيادة الأصلية في المخزون النقدي المتاح في التداول سيعادل الكمية المتزايدة في السلع والخدمات الخاضعة للمعاملات والتبادل.

لـ أما إذا تم استخدام الموارد الإضافية لتمويل الاستهلاك النهائي (إنفاق جاري أو نفقات تحويلية) فإن تلك النفقات لا تحدد النمو اللاحق للنتاج المحلي الإجمالي، بل تنعكس على الزيادة في مستوى الأسعار التي ستكون دائمة، فيصبح التمويل النقدي لعجز الموازنة تضخميًا.

ومن هنا يتضح أن ارتفاع معدلات التضخم تعد أهم التبعات المرتبطة بتمويل عجز الموازنة من خلال التوسع النقدي، والتي ستنعكس بلا شك على قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال الأثر السلبي للتضخم (يعرف بالأثر المضاد لتوبن Anti-Tobin Effect) على عملية تخصيص الموارد، وعلى سوق العمل وقرارات المنشآت، فالتضخم قد يشوه القرارات الاقتصادية للمستهلكين والمنتجين، نتيجة الارتفاع المستمر للأسعار المطلقة للمدخلات وعوامل الإنتاج، والذي يزيد من تكلفة التشغيل (زيادة الكتلة الأجرية) ويقلل من الإنتاج الحقيقي والاستهلاك، كذلك فإن التضخم يفرض تكلفة "ضريبة" على أصول الفقراء والذين يميلون إلى الاحتفاظ بقدر أكبر من ثروتهم في صورة نقود سائلة، كما أن التضخم قد يتبعه ارتفاع في معدلات الفائدة إما نتيجة لوجود حالة عدم التأكد فيما يتعلق بعوائد الاستثمارات، أو لتدخل السلطة النقدية بإتباع سياسة نقدية مقيدة بهدف احتواء التضخم، وفي كلتا الحالتين سيكون الأثر سالباً على توسيع الناتج وتحفيز النمو الاقتصادي¹.

2- تمويل العجز بالاقتراض (الدين) وأثره على النمو الاقتصادي: إن البديل الثاني لتمويل عجز الموازنة

هو التمويل بالديون أي بالاقتراض سواء اقتراض محلي أو اقتراض أجنبي، حيث يشمل كل منهما على:

2-1- الاقتراض المحلي (تمويل داخلي): وتعني اقتراض الحكومة للمال من أجل تلبية التزامات الموازنة

وتمويل عجزها، من خلال إصدار أذون الخزانة أو السندات الحكومية، ويتخذ هذا التمويل الأشكال التالية:²

❖ الاقتراض من البنك المركزي: قد تلجأ الحكومة إلى البنك المركزي، الذي يطلب منه إقراضها

نقوداً لتغطية العجز المؤقت في الخزينة العامة مقابل إصدار أذون الخزانة.

❖ الاقتراض من الجهاز المصرفي: يتم ذلك عن طريق إصدار السلطات النقدية لأدوات الدين العام

(السندات والأوراق المالية الحكومية) مباشرة إلى البنوك والمؤسسات المصرفية، وإجبارها على استثمار جزء من محافظها المالية في تلك الأوراق الغير قابلة للتداول، حيث تستخدم البنوك التجارية احتياطياتها الزائدة لشراء هذه الأوراق المالية، ويشار إلى هذه الطريقة بتمويل السندات.

❖ الاقتراض من الجمهور (القطاع غير المصرفي): في هذه الحالة يتم بيع الأوراق المالية الحكومية

للجمهور (الشراء الطوعي أو الاختياري للدين الحكومي من قبل القطاع الخاص)، حيث إن البنك المركزي يطرح هذه الأوراق القابلة للتداول في السوق المحلية للمستثمرين والمؤسسات الخاصة، والذين بدورهم ينقلون

¹ إسراء عادل السيد أحمد الحسيني، المرجع السابق، ص 96.

² Oluwabukola O. Adesuyi, Eniola Falowo, **Previous reference**, p p 151-150

جزءًا من مواردهم المالية للحكومة بشرائهم لهذه الأوراق، مما يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للدخار، فيؤثر على مستوى الاستثمارات الخاصة.

من هنا يتضح أثر عجز الموازنة (الممول من خلال الاقتراض المحلي) على مزاحمة الاستثمار الخاص، حيث أن هناك شبه إجماع بين الباحثين في أن الاقتراض الحكومي المحلي من القطاع الخاص، يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية، فيزاحم القطاع الخاص على استخدام الأموال المتاحة للإقراض، فيحد من حجم الائتمان الممنوح له، مما ينعكس سلباً على الاستثمار الخاص المنتج، فيعيق من النمو الاقتصادي، وهذا إذا ما كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل؛

أما في حالة وجود موارد اقتصادية معطلة، قد يؤدي تمويل العجز عن طريق الاقتراض إلى زيادة الاستثمارات العمومية والإنتاج، ثم يكون للتوسع المالي الممول بالقروض أثر موجب على النشاط الاقتصادي، ويعتبر ذلك بالتحديد أحد الأسباب التي دعت كينز وأتباعه للمناداة بتحقيق العجز لحفز النشاط الاقتصادي في حالة الكساد والركود وهو ما سنوضحه لاحقاً؛

ولا تقتصر الآثار المتوقعة لتمويل العجز بالسندات على مزاحمة الاستثمار الخاص، وإنما يمتد ليشمل الآثار التضخمية، وتوجد ثلاث جهات نظر في هذا السياق سنقوم بذكرها لاحقاً (الاقتراض وعلاقته بالتضخم)، ويمكن القول في هذا الشأن أن تمويل عجز الموازنة بطرح السندات ليست هي المسؤولة عن خفض الاستثمارات ومعدل النمو، وإنما السياسة النقدية المقيدة التي تتبعها السلطة النقدية لاحتواء التضخم في حالة ظهوره خصوصاً أثناء ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية بسبب مزاحمة القطاع الخاص، هي التي تقلل من فرص ربحية الاستثمارات¹.

2-2- الاقتراض الأجنبي (تمويل خارجي): مشابه للاقتراض المحلي، لكن الفرق بينهما هو أن

السندات الحكومية هنا تباع للأجانب²؛ فهو عبارة عن القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد والمؤسسات الحكومية الأجنبية والهيئات الدولية، ويطلق عليها الديون السيادية، وتشمل³:

❖ القروض الميسرة أو التفضيلية: وهي القروض ذات التسهيلات في السداد حيث تمنح بمعدلات فائدة أقل من تلك السائدة في السوق، بالإضافة إلى وجود فترة سماح طويلة نسبياً، وتتميز كذلك بطول فترة السداد، وهذه القروض قد تمنح من قبل دول أو مؤسسات دولية، وغالباً ما تكون مرتبطة بمشروعات محددة.

❖ القروض التجارية: تأتي هذه القروض بشكل رئيسي من البنوك التجارية الأجنبية، وغالباً ما تكون مخصصة لأغراض محددة أو عامة، وهذه القروض قد تستغرق عدة شهور أو فترة طويلة من الزمن.

فالقروض الخارجية تترك أثارها الاقتصادية خصوصاً على النمو الاقتصادي، تبعاً للتصرف في الأموال المقرضة من جهة، وتسديد القرض من جهة أخرى:

¹ إسرائ عادل السيد أحمد الحسيني، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي، المرجع السابق، ص 98-99.

² Oluwabukola O. Adesuyi, Eniola Falowo, **Previous reference**, p 151

³ السبتي وسيلة، علوان محمد لمين، عطية حليلة، عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الاقتصاد الوضعي، مجلة اقتصاديات المالية البنكية

وإدارة أعمال، المجلد 05، العدد الأول، جامعة بسكرة، 2019، ص 188.

لذا فإذا استخدمت حصيلة القرض في شراء سلع استهلاكية فإنها ستعمل على تخفيض أسعارها في الداخل، إلا أنها لا تضيف شيء للطاقة الإنتاجية، الأمر الذي يخلق التزاماً على الاقتصاد المحلي بتسديد أصل القرض مع فوائده؛ أما إذا استخدمت حصيلة القرض في شراء السلع الرأسمالية فإنها ستعمل على إحداث زيادة حقيقية في الدخل عن طريق زيادة الإنتاج والاستخدام وبالتالي زيادة في معدل النمو الاقتصادي

لذا أما تسديد القرض فان أثاره تكون انكماشية على النشاط الاقتصادي نتيجة سحب جزء من القوة الشرائية وتحويلها للخارج، كما أن تراكم خدمة الدين تجعل الاقتصاد حساسا اتجاه التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف العالمية، كما أن مثل هذا الاقتراض يساعد على الحفاظ على سعر الصرف عند مستوى أكثر ارتفاعاً مما يضر بالصادرات ويشجع الاستيراد ويقود إلى مشاكل فقدان الثقة.¹

فالاعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي يؤدي إلى ارتفاع في مستوى المديونية العامة وخلق حالة من عدم التأكد حول المستقبل نتيجة القلق بشأن كيفية سداد الدين، وهو ما يعني إمكانية التعرض إلى أزمة المديونية الخارجية، وأزمة تراجع احتياطات الصرف الأجنبي، وتوقع حدوث تضخم، وبالتالي عدم توفر البيئة الملائمة والمستقرة لعمل الأسواق المالية، وهو ما يؤثر على الاستثمار؛

وتزداد خطورة الاقتراض الحكومي لتمويل العجز، وما يتبعه من خفض في الاستثمار وإبطاء النمو في الأجل الطويل، إذا ما أخذنا في الاعتبار ما ينتج عن ذلك من عبء مفروض على الأجيال المستقبلية (ارتفاع تكلفة الفوائد المدفوعة لخدمة الدين)، الأمر الذي يعتبره الكثيرون أحد الأسباب الداعية إلى القلق بشأن الارتفاع المستمر في مستويات العجز، ووفقاً لهذا الاتجاه فان السياسة المالية القائمة على زيادة عجز الموازنة في الفترة الحالية (الممول بالاقتراض الأجنبي)، في المقابل زيادة الضرائب مستقبلاً لدفع الفوائد المتركمة، ستؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الأجيال الحالية على حساب الأجيال الشابة المستقبلية، والتي سيكون عليها تحمل عبء الضرائب المرتفعة، ويؤدي ذلك النوع من إعادة التوزيع وما يسببه من تزايد الميل الحدي للاستهلاك في كل جيل، إلى مزاحمة الادخار الوطني، والاستثمار.²

ثانياً: منظور المدارس الفكرية للأثر الاقتصادي لعجز الموازنة على النمو الاقتصادي

لقد تبلور التحليل المتعلق بالآثار الاقتصادية المحتملة لبدائل تمويل عجز، وما تبعه من جدل وخلاف حولها، في ثلاث نظريات أو مدارس فكرية، شكلت الأساس النظري للعلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي وهي المدرسة النيوكلاسيكية، المدرسة الكينزية، ونظرية المكافئ الريكاردي:

1- المدرسة النيوكلاسيكية: تفترض هذه المدرسة أن الأفراد يخططون لاستهلاكهم طوال دورة حياتهم وفقاً لصادفي الثروة التي بحوزتهم، لذلك ينظرون إلى السندات الحكومية التي يملكونها والتي تصدرها الحكومة على أنها زيادة في صافي الثروة لذا يزيد مستوى استهلاكهم الحالي، فوفقاً لهذا النموذج الكلاسيكي الجديد فإن العجز المالي يعمل على زيادة الاستهلاك مدى الحياة من خلال تحويل الضرائب إلى الأجيال القادمة، وبافتراض التشغيل الكامل تتوقع هذه المدرسة أن زيادة الاستهلاك تعني ضمناً انخفاضاً في الادخار، ومن ثم

¹ كاظم أحمد صالح حسن، على وهيب عبد الله صالح، المرجع السابق، ص 66.

² إسراء عادل السيد أحمد الحسيني، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي، المرجع السابق، ص 99-100.

لا بد أن ترتفع أسعار الفائدة لتحقيق التوازن في أسواق رأس المال، وبالتالي يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة بدوره إلى انخفاض ومزاحمة الاستثمار الخاص¹. أي يتراجع عدد المستثمرين الخواص في القطاع الحقيقي من الاقتراض (لارتفاع تكلفة الاقتراض)، وتفضيل البنوك إقراض الحكومة نظراً لانخفاض درجة المخاطرة، وبالتالي تزعم هذه المدرسة أن يكون لعجز الموازنة أثر سالب على النمو الاقتصادي².

2- المدرسة الكينزية: يجادل العديد من الكينزيين بأن العجز لا يحتاج إلى مزاحمة الاستثمار الخاص، بل يؤدي عادة إلى زيادة في الإنتاج المحلي، وهو ما من شأنه أن يجعل مستثمري القطاع الخاص أكثر تفاؤلاً حول مسار الاقتصاد في المستقبل، مما يقود إلى التوسع في استثماراتهم، ويُعرف هذا بأثر "الجذب"³. فكينز اعتقد أن ارتفاعاً في الاستثمارات سيؤدي إلى زيادة النشاط والعمالة، والاستثمار الإضافي سيسمح برفع الإنتاج والدخل، حيث يتعاظم أثر المضاعف بفعل أثر المسارع (المعجل)، فتسمح هذه الآلية بالتوسع بفضل علاوة المدنين، حيث أشار سامسون باعتماده على التحليل الكينزي للدورة الاقتصادية إلى أهمية المديونية بكونها تؤدي دوراً توسعياً، بعد أن نوه كينز منذ 1946 إلى مزايا المديونية بالنسبة للأعوان الاقتصاديين، وجعل من سعر الفائدة أداة لسياسة طوعية تمكن من الاستدانة، حيث أقر أن معدلات فائدة محددة بشكل إداري تسمح باستهلاك العائلات عن طريق المديونية، هذه الأخيرة تسمح بإنعاش الطلب وتؤدي بفعل المعجل إلى ارتفاع أكبر في الاستثمار، ويؤدي هذا الارتفاع في الطلب بفعل المضاعف إلى ارتفاع أكثر أهمية في الإنتاج⁴.

إذن فاتباع كينز يتصورون أن زيادة الطلب الكلي تعمل على تعزيز ربحية الاستثمارات الخاصة وتؤدي إلى زيادة الاستثمار بأي معدل فائدة سائد، فعجز الموازنة حسب اعتقادهم قد يحفز المدخرات والاستثمار الكلي حتى إذا ارتفع سعر الفائدة، وبذلك فهم لم ينفو إمكانية ارتفاع تكلفة الاقتراض، لذلك توصي هذه المدرسة باللجوء إلى العجز فقط خلال فترات الكساد والركود؛ ويقوم التحليل الذي قدمته هذه المدرسة على افتراضين أساسيين وهما:⁵

❖ وجود عدد كبير من الأفراد الذين يعانون من نقص السيولة، وبالتالي ارتفاع مرونة مستوى الاستهلاك لديهم، كون الاستهلاك الكلي حساس للتغيرات في الدخل المتاح الذي يتأثر بتغيرات الإنفاق العام؛

❖ وجود بعض الموارد المعطلة (حالة التشغيل غير الكامل) وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الحكومي، الممول بالاقتراض (تمويل العجز بالسندات) سيؤدي إلى زيادة التشغيل وتوسع الناتج من خلال آلية المضاعف.

ففي هذه الحالة فإن الإنفاق الحكومي (العام) لا يزاحم الإنفاق الخاص أو يحل محله طالما أن السلع العامة لا تمثل بدائل قريبة للسلع الخاصة، وسيقود النمو الأسرع في الناتج المحلي الإجمالي النقدي آلياً إلى

¹ Ali Salman Saleh, **The Budget Deficit and Economic Performance: A Survey**, Faculty of Business-Economics Working Papers Research Online, University of Wollongong , Australia, 2003, pp 2-3.

² إسرائ عادل السيد أحمد الحسيني، المرجع السابق، ص 102.

³ Ali Salman Saleh , **Previous reference**, p3

⁴ قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 212-213.

⁵ Ranjan Kumar Mohanty, **Fiscal Deficit-Economic Growth Nexus in India: A Cointegration analysis**, Centre for Economic Studies & Planning, School of Social Sciences Jawaharlal Nehru University, New Delhi, 2012, P5.

نمو أسرع في الناتج الحقيقي أيضاً، وبدلاً من التركيز على علاقة الإحلال أو المنافسة التي أشار إليها النموذج النيوكلاسيكي بين عجز الموازنة والاستثمار الخاص، ركز النموذج الكينزي على علاقة التكامل بينهما، والتي تجعل عجز الموازنة ذا أثر محفز للنشاط الاقتصادي من خلال المضاعف وجذب الاستثمار الخاص، خاصة في حالة ما إذا كان العجز ناتجاً عن التوسع في الاستثمار الحكومي في البنية التحتية ورأس المال البشري¹.

3- نظرية المكافئ الريكاردى: من خلال هذا المنظور الذي قدمه بارو (Barro, 1989)، والمعروف باسم فرضية التكافؤ الريكاردى، يعتبر أن العجز المالي هو عجز محايد من حيث تأثيره على النمو الاقتصادي، حيث يرى أن سياسة عجز الموازنة (بسبب التوسع في الإنفاق أو خفض الضرائب) يجب أن تسدد إما الآن أو في وقت لاحق، ولا بد أن تكون القيمة الحالية للإنفاق مساوية للقيمة الحالية للإيرادات، وبالتالي فإن خفض الضرائب اليوم لا بد أن يقابله زيادة في المستقبل، أي أن العجز الحالي في الموازنة ما هو إلا ضرائب مؤجلة في المستقبل لتمويل الدين المترتب على ذلك العجز، هذا الأخير لا يؤثر على الطلب الكلي لأن قرارات إنفاق الأسر تستند إلى القيمة الحالية لدخولها، والتي تأخذ في الاعتبار القيمة الحالية لخصومها الضريبية في المستقبل، أي أن الأفراد سيميلون إلى زيادة مدخراتهم الخاصة تبعاً لذلك، وهذا ما سيعوض النقص في الادخار الحكومي الأمر الذي يجعل مستوى الادخار الوطني ثابتاً، بما يترك أسعار الفائدة ومن ثم الاستثمار الخاص بلا تغيير².

¹ إسراء عادل السيد أحمد الحسيني، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي، المرجع السابق، ص 102-103.

² Ranjan Kumar Mohanty, **Previous reference**, p06.

& Dalyop Gadong T, **Fiscal Deficits and the Growth of domestic output in Nigeria**, JOS journal of Economics, vol 4, no 1, december 2010, p p 162-163.

الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي على المستوى التطبيقي

أوضح العرض السابق تباين الآراء بين المدارس الفكرية بشأن العلاقة بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي، حيث أن المدرسة الكينزية تؤكد على وجود علاقة ايجابية بين عجز الموازنة والنمو، أما المدرسة الكلاسيكية الحديثة فتري أن العلاقة عكسية بينهما، في حين أن النظرية الريكاردية تقر بوجود علاقة حيادية¹ هذا ما شجع الكثير من الباحثين لدراسة تلك العلاقة كمحاولة منهم لاختبار صحة ما ورد بشأنها من نظريات

أولاً: دراسة لـ: Ranjan Kumar Mohanty بعنوان: **العلاقة بين العجز المالي والنمو الاقتصادي في**

الهند: تحليل التكامل Fiscal Deficit-Economic Growth Nexus in India :A Cointegration analysis

هدفت هذه الورقة إلى كشف طبيعة العلاقة بين العجز المالي والنمو الاقتصادي بالهند خلال الفترة 1970-2011 وتحديد العلاقة السببية التي تمتد بينهما باستخدام تحليل التكامل المشترك واختبار السببية، ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM)، فأوضح هذا النموذج عن وجود علاقة ديناميكية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة، وكشفت نتائج الدراسة القياسية عن وجود علاقة سلبية وكبيرة بين العجز المالي والنمو الاقتصادي، حيث إن زيادة العجز المالي بـ: 1% يخفض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار كبير 0.2165، وهذا ما يتناقض مع النظرية الكينزية لكن وفقاً للنظرية الكلاسيكية الجديدة فإنه ينطبق معها.

ثانياً: دراسة لـ: عبد الحق بن تقات ومحمد ساحل ومحمد اليفي بعنوان: **أثر عجز الموازنة على النمو**

الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2016

هدفت هذه الورقة إلى التحقق من العلاقة بين عجز الموازنة والنمو بالجزائر من خلال بناء نموذج قياسي يشمل بعض المتغيرات المفسرة للنمو كالأستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والتضخم (الانحدار الخطي المتعدد)، فخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة موجبة وضعيفة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي الجزائري، حيث كلما زاد العجز زاد معدل النمو الاقتصادي، وهو ما يتوافق مع النظرية الكينزية، كما كشفت النتائج القياسية لمعاملات الارتباط أن هناك علاقة عكسية وقوية نوعاً ما بين عجز الموازنة وتدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر، فزيادته تؤدي إلى نقص معتبر في عجز الموازنة.

ثالثاً: دراسة لـ: Dalyop Gadong T بعنوان: **Fiscal Deficits and the Growth of domestic output**

حيث هدفت الدراسة إلى كشف العلاقة بين العجز المالي ونمو الناتج المحلي بنيجيريا للفترة (1982-2008) فلم تجد أي علاقة معنوية طويلة الأجل بين المتغيرين، وهو ما يؤيد نظرية المكافئ الريكاردية.

¹ بن تقات عبد الحق، ساحل محمد، اليفي محمد، **أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2016**، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء الرابع، ديسمبر 2018، ص 238

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين مكونات السياسة المالية والتضخم في الأدبيات

النظرية والدراسات التطبيقية

يعد التضخم أحد أهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في أوضاع الاقتصاد الكلي، حيث برهنت الدراسات المالية أنه لضمان التوازن والاستقرار في الاقتصاد الوطني لا بد من التحكم في حجم الإنفاق الكلي والحيلولة دون حدوث فجوات تضخمية، فأثبت البعض منها على أن التوسع المالي يؤثر على المستوى العام للأسعار، في حين تقر بعض الدراسات أن هذا الأثر يختلف في الاتجاه ويتوقف على عدة اعتبارات كمستوى النشاط الاقتصادي بالدولة - ركود أو انتعاش اقتصادي-، ومدى مرونة الجهاز الإنتاجي، في حين ألفت النظريات الحديثة لمالية الدولة الضوء على أهمية الضريبة كأداة فعالة في نطاق المالية العامة الوظيفية لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، غير أن البعض من الدراسات أشارت إلى تلك الأهمية كونها تتوقف على عدة عوامل وإلا كان التأثير عكسي، أما موضوع طبيعة العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة يعد من أكثر المواضيع الجدلية التي لاقت اهتمام خاص في الدراسات الأكاديمية والتطبيقية.

المطلب الأول: التأصيل النظري والتطبيقي لأثر السياسة المالية على التضخم

قبل التطرق إلى دراسة طبيعة العلاقة بين مكونات السياسة المالية والتضخم في النظريات الاقتصادية والدراسات الأكاديمية والتطبيقية، لا بد من معرفة دور السياسة المالية في معالجة التضخم، واثار هذه السياسة الانكماشية على منحني الطلب الكلي.

الفرع الأول: التأصيل النظري لدور السياسة المالية في معالجة التضخم

إن التضخم في الاقتصاديات النامية غالباً ما يكون تضخم طلب، ومن النادر أن ينشأ فيها تضخم التكلفة كون أن النقابات العمالية بهذه الدول غير قوية وغير منظمة كما في الدول المتقدمة، وفي هذه الحالة فإن التضخم إذا كان مصدره فائض الطلب فإن الكبح النقدي يمكن أن يمتص هذا الفائض من خلال استعمال السياسة النقدية غير أن اثر هذه السياسة يكون محدوداً في الدول النامية، لأنها تستعمل آليات هذه السياسة كأدوات سعر الخصم أو عمليات السوق المالية في حدود ضيقة، وعلى حسب تطور السوق النقدي والمالي بها، لذا تركز على تغيير الاحتياطي القانوني كونه انصب أدواتها في تحقيق الاستقرار النقدي؛

لذا ففي الدول النامية ونتيجة للصعوبات الهيكلية المعقدة والمتراطة، وأهمها عدم نمو جهازها المصرفي، وضعف الأسواق المالية والنقدية، نجد أن الدور المهم في معالجة التضخم يعود جزء رئيسي منه إلى السياسة المالية¹. فللسياسة المالية دور مهم في معالجة الفجوات التضخمية. فماذا نقصد بالفجوة التضخمية؟

لقد ظهر مصطلح الفجوة التضخمية كنتيجة لتطور التحليل الخاص بالتضخم عقب بداية الحرب العالمية الثانية، فهذا المصطلح هو من المصطلحات التي ابتدعها كينز في بحثه الذي أصدره عام 1940 بعنوان "كيف تدفع نفقات الحرب"، ويقصد به: حالة الاقتصاد الوطني التي يكون فيها مقدار الطلب الكلي أكبر من

¹ المشهاني خالد حمادي حمدون، الخصخصة: أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع،

العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل، أي هو ذلك المقدار الذي يعبر عن زيادة حجم الإنفاق الكلي (طلب كلي) بالأسعار الجارية على حجم الناتج الوطني الحقيقي بالأسعار الثابتة (العرض الكلي) عند مستوى الاستخدام الكامل، أي وجود فائض الطلب الفعال على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية مما يتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار والمعبر عنه بفائض القوة الشرائية؛ وبالتالي عندما تسود هذه الحالة في الاقتصاد الوطني يكون هدف السياسة المالية هنا هو تخفيض مستوى الطلب الكلي، وتقليص القدرة الشرائية للأفراد¹.

حيث أن المقاربات النظرية والدراسات الأكاديمية أكدت على دور السياسة المالية في معالجة التضخم، وذلك بعد انتقال الفكر المالي من مفهوم السياسة المالية التقليدي ذو المالية التعويضية إلى المفهوم الحديث ذو المالية الوظيفية، أين أقر الفكر الكينزي الجديد انه في حالة ظهور بوادر التضخم أن تسارع الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية لتؤثر على مكونات الطلب الفعال، أي تخفيض الطلب الكلي عن طريق سياسة مالية انكماشية (مقيدة) باستخدام أحد الأدوات التالية:

أولاً- السياسة الانفاقية (تخفيض الإنفاق العام): أي تخفيضه في المجالات غير الضرورية والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف، إلى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يخفف من حدة الطلب ويكبح مستوى الزيادة في الأسعار². فللسياسة الانفاقية دور مهم في امتصاص جماح التضخم، ولكن ليس بدرجة كبيرة لأن عملية تخفيض النفقات العامة خصوصاً في القطاعات الحساسة أمر صعب، فتخفيض الإنفاق العام يمكن أن يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، ولهذا فإن معظم الدول تلجأ للتخفيض التدريجي للنفقات في القطاعات التي تجدها مناسبة لعملية التخفيض، كابتعادها من الاستثمارات التي لا تجدها ضرورية وهامة، بحيث تقوم ببرمجتها في المستقبل، ثم تلجأ إلى تخفيض بعض أنواع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، وهو ما يؤثر في تخفيض الطلب الكلي³، أي لجوئها إلى الحد من الإنفاق الاستثماري أولاً عند التفكير بتخفيض الإنفاق العام لأن القرار يكون أسهل من قرار المساس بالإنفاق الجاري⁴. لذلك يحث الاقتصاديون على التركيز واستخدام الأداة الأخرى للسياسة المالية للحد من التضخم، أي اللجوء لزيادة نسب الضرائب خصوصاً الضرائب المباشرة.

تخفيض الإنفاق العام ← تخفيض حجم الاستهلاك ← تخفيض الطلب الكلي ← الحد من التضخم

ثانياً- السياسة الضريبية (رفع مستويات الضرائب): سواء المباشرة والتي تفرض على الدخل الموجهة للاستهلاك الكمالي، وعلى الاستثمارات التي تلبى حاجيات كثيرة معينة، أو ضرائب غير مباشرة والتي تصيب

¹ هتهات سعيد، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006/2005، ص 61.

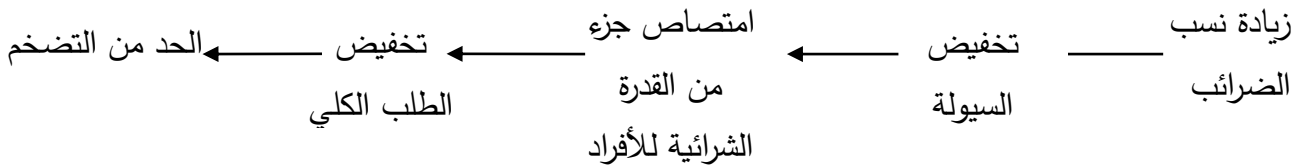
² محيريق فوزي، المرجع السابق، ص 163.

³ دردوري لحسن، لقلطي الاخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر، جمهورية مصر العربية، 2018، ص 34، ص 36.

⁴ عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، ص 117.

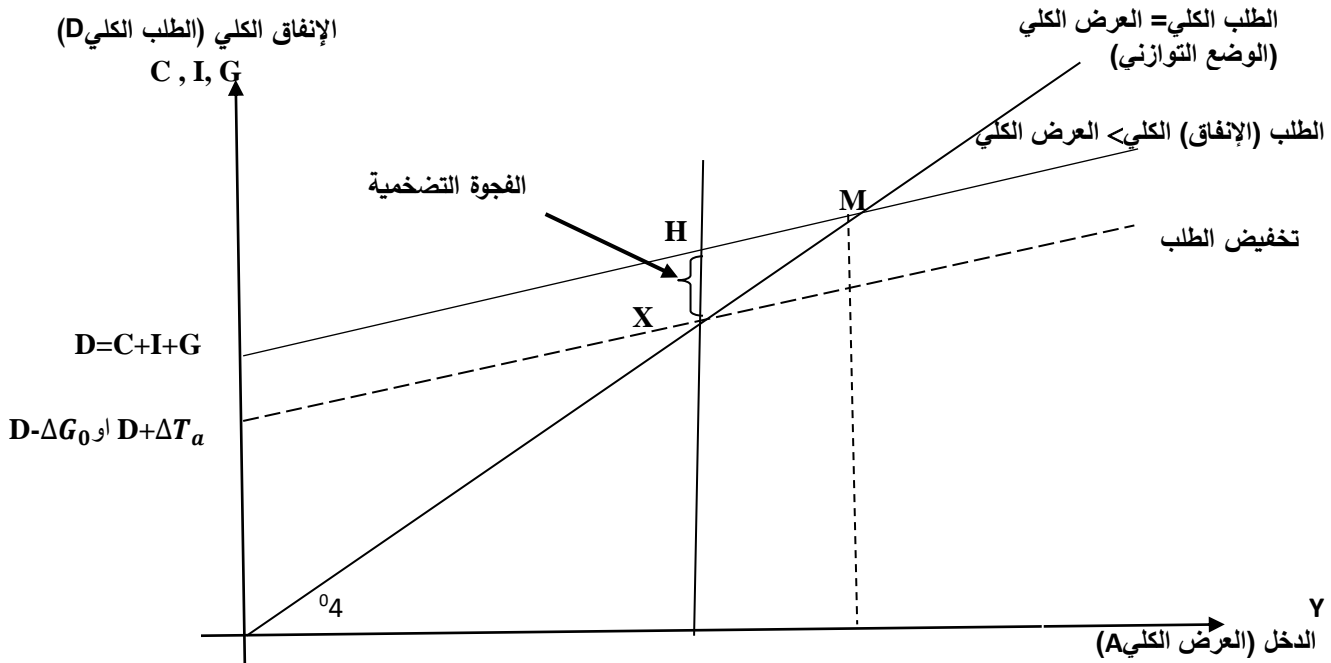
جميع المكلفين ويصعب التهرب منها، وهذا من أجل تقييد الطلب، مما يخفف القدرة الشرائية للأفراد ويؤدي أيضاً إلى تخفيض الإنفاق الكلي بنسبة مضاعفة.

إن فبالإضافة إلى سياسة الإنفاق العام التي تستعملها الدولة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي ومعالجة المشاكل الاقتصادية خصوصاً التضخم والكساد، تعتمد أيضاً على السياسة الضريبية، إذ تعد الضريبة من الأدوات التي لها فعالية كبيرة في معالجة التضخم، حيث تلعب دور مهم في امتصاص السيولة النقدية المتداولة بين الأفراد، فمثلاً الضريبة على الدخل لها دور كبير في تخفيض جماح التضخم لأنها عبارة عن اقتطاعات من دخول الأفراد فبارتفاع نسبها تنخفض القدرة الشرائية لهم، ومنه تنخفض المبالغ التي توجه لعملية الإنفاق، وتمتص الكتلة النقدية الزائدة، وبهذا تنخفض نسب التضخم¹.



ثالثاً - مزيج من الحالتين: أي تقوم الحكومة بالجمع بين الأدوات معاً من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت بما يحقق الهدف من السياسة المالية، أي الحد من التضخم² إذن فدور أدوات السياسة المالية هنا هو تحجيم مستوى الطلب الكلي (كبح مستوى الإنفاق في المجتمع) وخفض القدرة الشرائية فيه، وبالتالي تخفيض المستوى العام للأسعار³. وهو ما يوضحه الشكلين البيانيين التاليين:

شكل رقم (02-07): أثر السياسة المالية على منحنى الطلب الكلي (علاج الفجوة التضخمية)



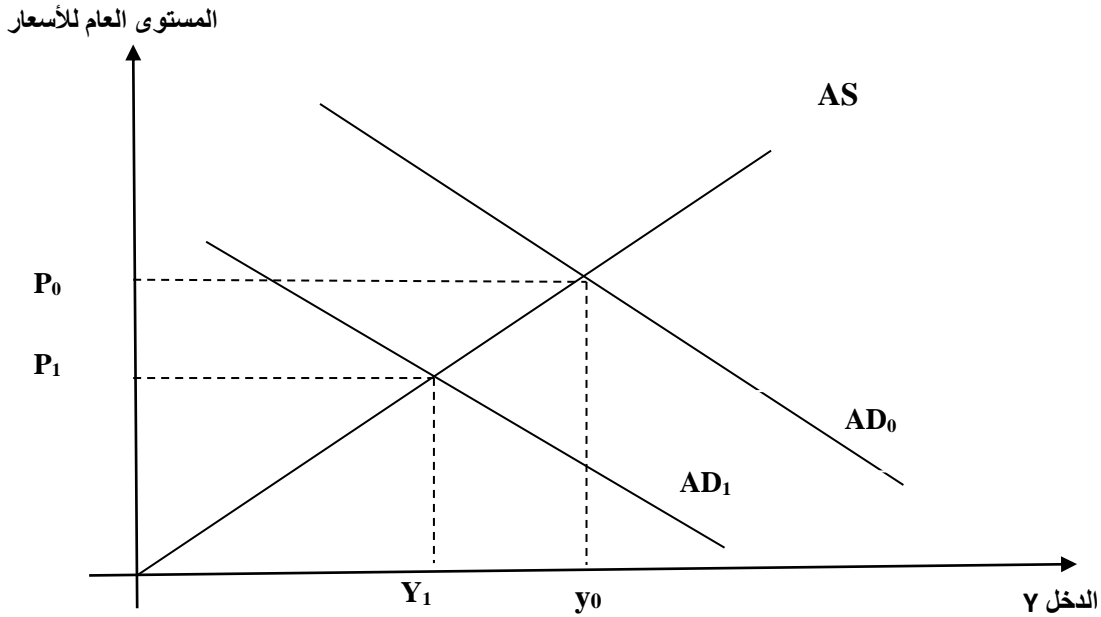
المصدر: الحجار بسام، رزق عبد الله، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2014، ص 305.

¹ دردوري لحسن، الاخضر لقلبي، المرجع السابق، ص 34-35.

² الدراوسي مسعود، المرجع السابق، ص 217.

³ الحجار بسام، رزق عبد الله، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 304-305.

الشكل رقم (02-08): أثر انخفاض الطلب الكلي على المستوى العام للأسعار



المصدر: الدراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 218.

الفرع الثاني: الدراسات التطبيقية حول أثر السياسة المالية على التضخم

فبينما تتضح آلية عمل السياسة المالية لعلاج التضخم وكبح جماحه في الأدبيات النظرية، إلا أننا نجد ندرة في الدراسات التطبيقية التي تناولت هذه العلاقة بالتحليل، بل تركز أغلبها على دراسة مدى تأثير هذه السياسة على المستوى العام للأسعار، عند تفعيلها لتحقيق أغراض وأهداف أخرى.

أولاً- دراسة حول: تأثير السياسة المالية على التضخم في نيجيريا: لـ: كودلي اوتو Godly Otto ويلفريد إيسيوما أوكيبيري Wilfred I. Ukpere. جاءت هذه الدراسة لتحديد مدى تأثير هذه السياسة على التضخم في نيجيريا، وتهدهة مخاوف الحكومة النيجيرية بعد الاتفاق الذي أبرمته مع اتحاد أعضاء هيئة التدريس بجامعة نيجيريا (ASUU)، حول رفع مخصصات الميزانية للقطاع الفرعي للتعليم، وتطوير البنية التحتية لمعاهد التعليم العالي أي تطبيق سياسة مالية توسعية، حيث نصح بعض الجماهير الحكومة بخفض هذا الإنفاق وخفض العجز المالي من أجل تحسين أداء الاقتصاد الكلي، خصوصاً التضخم الذي يعد التحدي الرئيسي لهذه السياسة في نيجيريا، ف جاء هذا البحث لدراسة احتمالية زيادة التضخم بزيادة الإنفاق الحكومي، باستخدام بيانات من البنك المركزي النيجيري تمتد 32 عامًا، فاستخدمت الدراسة تحليلاً لانحدار المربعات الصغرى العادي بدءاً باختبار سببية جرانجر والتي كشفت أن اتجاه العلاقة يتدفق من GEXP إلى INF وبعد ذلك، من التضخم إلى GREV، هذا يعني أن التغييرات في GEXP تسبق التغييرات في مستوى التضخم والذي هو الثاني يسبق التغييرات في GREV هذا يشير إلى أن حد كبير من الضغط التضخمي يميل إلى التأثير القوي لقدرة الحكومة على زيادة الضرائب وتراكم الإيرادات (القروض)، وبالمثل فإن مستوى الإنفاق العام يميل إلى تحفيز الأسعار العامة للسلع إلى الارتفاع، وهذا ما يعيد في الأذهان صدق النظرية الاقتصادية للتضخم الناشئ عن جذب الطلب، لكن السياسة الانفاقية ليست ذو تأثير كبير على التضخم،

نظرا لوجود متغيرات أخرى كارتفاع تكلفة الاقتراض، وتعدد الضرائب لذلك يجوز للحكومة على أساس هذه الدراسة، تنفيذ الاتفاق الذي أبرمته مع اتحاد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات دون خوف من التضخم¹.

ثانيا- دراسة حول: تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي والتضخم، ل: نداري سورانينجيش Ndari Surjaningsih، ج. أ. ديه أوتاري G. A. Diah Utari، بودي تريسانتو Budi Trisnant، هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر السياسة المالية بشقيها -الإنفاق العام والضرائب- على الإنتاج والتضخم باندونيسيا، بتطبيق نموذج تصحيح الخطأ (VECM) على البيانات الفصلية التي تغطي الفترة من 1990 إلى 2009؛ أظهرت النتائج أن هناك علاقة ترابط بين الإنفاق والضرائب فيما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، حيث تبين أن تأثير الإنفاق العام عكس تأثير الضرائب على الإنتاج في المدى الطويل، فالإنفاق الحكومي له نتائج إيجابية التأثير على النمو الاقتصادي، في حين أن الزيادة الضريبية لها تأثير سلبي، كما أن النتائج أظهرت أن الزيادة الضريبية أدت إلى ارتفاع التضخم باندونيسيا، بينما الزيادة في الإنفاق العام أدت إلى انخفاض التضخم وهو ما لم يتوافق مع النظرية الاقتصادية².

ثالثا- دراسة حول: دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم بالاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011)، ل: شيماء محسن علاوي، هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى فعالية أدوات السياسة المالية

في معالجة التضخم، خصوصا وان الاقتصاد العراقي عرف زيادة بمعدلاته نتيجة للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد خلال حقبة نهاية التسعينات وما تلاها من انهيار الوضع الأمني بعد عام 2003، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن هذه الظاهرة بالاقتصاد العراقي، وكذا تحليل بيانات أدوات سياسته المالية، بالإضافة إلى استخدام المنهج الكمي من خلال بناء نموذج لقياس أثر السياسة المالية على معدلات التضخم (تحليل الانحدار الخطي البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى)، فتوصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية الانفاقية قد شهدت تزايدا ملحوظا خلال مدة التسعينات وما تلاها نتيجة تدهور الاقتصاد العراقي وضعف مرونة جهازه الإنتاجي بسبب الحروب والحصار الاقتصادي، مما أسفر عن بروز ظاهرة التضخم وتزايد معدلاته، أما فيما يخص الشق الثاني للسياسة المالية فقد تبين انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية العادية في تمويل الإنفاق العام لوجود عدة أسباب أهمها الاعتماد على الجباية البترولية خصوصا بعد الطفرة التي حدثت بعد الألفية الجديدة، كما أثبتت نتائج النموذج القياسي المقدر أن الإيرادات الضريبية تمارس دورا هاما في التأثير على معدل التضخم من خلال العلاقة الايجابية التي بينهما وكما عكسته معلمة المتغير المستقل، في حين أن تأثير (النفقات العامة والدين العام الداخلي) ضعيف³.

¹ Godly Otto, Wilfred I. Ukpere, **THE IMPACT OF FISCAL POLICY ON INFLATION IN NIGERIA**, Risk governance & control: financial markets & institutions / Volume 5, Issue 1, 2015, pp123,131.

² Ndari Surjaningsih, G. A. Diah Utari, Budi Trisnant **THE IMPACT OF FISCAL POLICY ON THE OUTPUT AND INFLATION**, Bulletin of Monetary Economics and Banking, April 2012, p367.

³ علاوي شيماء محسن، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم بالاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية للجامعة العراقية، العدد الثامن والأربعون، 2016، ص 432 ص 448.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم حسب النظريات والدراسات التطبيقية

لقد حسمت النظرية الاقتصادية العلاقات السببية واتجاهاتها لأغلب الظواهر الاقتصادية، إلا أن بعض العلاقات لم تحسم فيها كالعلاقة بين الإنفاق العام والتضخم، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة سببية تتجه من الإنفاق العام إلى التضخم، بينما تشير دراسات أخرى إلى أنه لا توجد علاقة سببية بين الإنفاق العام والتضخم، بينما ترى دراسات أخرى أن العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم هي علاقة تبادلية مزدوجة¹.

الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم على المستوى النظري

لا يزال النقاش مستمر حول طبيعة هذه العلاقة، فبالرغم من تركيز أغلب النظريات على تحليل كيفية تأثير الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار، وإقرار العلماء على أن زيادة الإنفاق العام يعزز التضخم، سواء نظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب أو التضخم الناشئ عن دفع النفقة، إلا أن آخرون يرون أن الضغط التضخمي الناتج عن انخفاض قيمة النقود هو الذي يسبب نمو الإنفاق وتزايد النشاط الحكومي خاصة في البلدان النامية².

عكس بعض الدراسات التي ترى أن الارتفاع في مستوى الأسعار داخل الاقتصاد يعمل على خفض القيمة الحقيقية لثروة المجتمع، وهذا العامل في حد ذاته يؤدي إلى خفض الاستهلاك الكلي المرغوب وسوف ينعكس هذا الأثر على دالة الإنفاق الكلي بالانخفاض، وهناك أثر محتمل لارتفاع المستوى العام للأسعار على الإنفاق من خلال آلية سعر الفائدة، إذ أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يضطر الناس إلى الاحتفاظ بكميات أكبر من النقود لمشترياتهم اليومية، ومن ثم يزداد الطلب على النقود، ويؤدي هذا إلى ارتفاع سعر الفائدة، حيث يتحدد هذا الطلب على النقود وعرضها في الاقتصاد تبعا لنظرية كينز، وبالتالي الرغبة في الاستثمار تقل تبعا لنفس النظرية، ويلاحظ أن مثل هذه الآثار لسعر الفائدة على الاستثمار بينما يتكلم عنها الاقتصاديون في البلدان المتقدمة على سبيل التأكيد، إلا أنه لم تثبت صحتها في معظم البلدان النامية³.

في حين تشير دراسات على عدم وجود علاقة سببية بينهما، إذن لم يتم الكشف عن طبيعة واتجاه هذه العلاقة من الناحية النظرية وكذا التجريبية (الدراسات التي سنتطرق لها أدناه). على الرغم من أن أغلب المواقف النظرية والفروض التقليدية تشير إلى أن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى عدم استقرار الأسعار وظهور الفجوات التضخمية⁴. حيث أقرت أن أثر الإنفاق العام على التضخم يتحدد على ضوء:

¹ بوالكور نور الدين، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل خلال الفترة (1970-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد2، ورقلة-الجزائر-، 2016، ص44.

² Torbira Maria Torcka, **Public Expenditure Growth and Inflation in Nigeria : The Causality Approach**, SSRG International Journal of Economics and Management Studies (SSRG-IJEMS) – volume2 issue2 February 2015,p01.

³ عبد الرحمن يسري أحمد، وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص ص 105-108.

⁴ Nwaoha , William Chimee, **An econometric analysis of the effect of public spending (recurrent & capital) on inflation in Nigeria**, working paper, department of business studies, Abia state polytechnic, Nigeria2008,p03.

أولاً: تحديد الأثر حسب الهدف من الإنفاق العام وحجمه

إن النفقات العامة الهادفة إلى تقليل الدين العام تكون فاعليتها أقل في التأثير على مستوى الأسعار من تلك التي تهدف إلى زيادة القوة الشرائية للأشخاص كالإعانات الاجتماعية، كما أن النفقات العامة الموجهة للاستثمار تؤدي إلى انخفاض نسبي في الأسعار والسبب في ذلك هو زيادة العرض الكلي على الطلب الكلي؛ أما إذا وجهت النفقات العامة لتشجيع الاستهلاك، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار والسبب في ذلك هو زيادة الطلب على العرض، لكن هذه الزيادة قد تتوقف لتعاود الانخفاض إذا كانت حافزا للمنتجين لزيادة الإنتاج¹.

كما أن التوسع في النفقات العامة كأسلوب لدعم الإنعاش الاقتصادي وعلاج الركود حسب ما اتفق عليه الجميع، يسبب التضخم تحت ظروف خاصة كالعمالة الكاملة وإنتاجية العمل (مدى مرونة الجهاز الإنتاجي)، إذ تدخل في هذه المقاربة "نظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب" التي تنص على أن التضخم يحصل نتيجة زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، حيث أكد الاقتصاديون الكلاسيك أن الزيادة السريعة لعرض النقود (تزايد العرض الاسمي للنقود) هي العامل المسبب لهذا التضخم². بينما فسرها الفكر الكينزي بفائض النفقات الكلية على الإنتاج الكلي، حيث يرى كينز أنه في حالة وجود اقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل، فإن زيادة الطلب الكلي نتيجة زيادة أحد مكوناته: (الاستهلاك، أو الاستثمار، أو الإنفاق الحكومي) سيؤدي في البداية إلى زيادة أكبر في الإنتاج الكلي الحقيقي مع حدوث ارتفاع ضئيل في الأسعار، لكن مع استمرار زيادة الإنفاق العام الحكومي، وباقتراب الاقتصاد الوطني من وضع التوظيف الكامل، تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور، وبالتالي فإن كل من النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية يرجعون سبب التضخم إلى حدوث زيادة في الطلب الكلي، غير أنهما يختلفان في سبب الزيادة في الطلب الكلي، فبينما ترجع النظرية الكلاسيكية سبب الزيادة إلى ارتفاع المعروض النقدي، فإن النظرية الكينزية ترجع ذلك إلى الزيادة في أحد مكونات الطلب الكلي كالتوسع في الإنفاق الحكومي³.

كما نجد بهذه المقاربة "نظرية التضخم بدفع النفقة"، والتي تنص على أن التضخم ينشأ بسبب ارتفاع التكاليف (نفقات التسيير)، من خلال زيادة في الأجور، فبوجود النقابات العمالية القوية والقادرة على رفع أجور عمالها من خلال الضغط على الحكومة، تؤدي الزيادة السريعة في مستويات الأجور إلى ارتفاع مستويات الأسعار، عندما لا يصاحب الزيادة في الأجور زيادة في إنتاجية العمل⁴.

¹ مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الكمي، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2014/2015، ص 23.

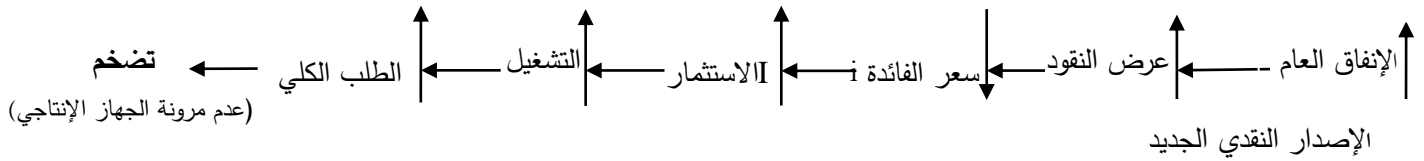
² كاظم عامر عمران، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للفترة (1980-1996)، مرجع سبق ذكره، ص 246.

³ السريتي السيد محمد، نجا علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 226.

⁴ الموسوي ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 220.

ثانياً: تحديد الأثر حسب طريقة تمويل الإنفاق العام

إن سياسة تمويل الإنفاق العام عن طريق الإصدار النقدي يؤثر على المستوى العام للأسعار، فعندما تلجأ الدولة لتمويل نفقاتها عن طريق طبع ما تحتاج إليه من أوراق نقدية وإعطائها قوة إبراء الديون، تولد هذه الطريقة التمويلية أخطار تضخمية فادحة¹. حيث يرى كينز أن التمويل التضخمي يؤدي إلى تشغيل الموارد الاقتصادية عن طريق زيادة الطلب الفعلي، الذي يتأثر بالإصدار النقدي الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة مما يحفز على زيادة الاستثمار والإنتاج، لذلك يقر بعض الاقتصاديون على أن هذه السياسة ضرورية للبلدان النامية حتى يرتفع بها التشغيل، لكن شريطة بناء جهاز إنتاجي مرن، لأنه في حالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في ظل زيادة الطلب الكلي سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم².



الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم على المستوى التطبيقي

كما هو الحال بالنسبة للأدبيات النظرية، التي لم تحدد اتجاه العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم، وتركز أغلب مواقفها حول تأثيرات الإنفاق العام اتجاه التضخم، فنفس الشيء بالنسبة للدراسات التطبيقية والتجريبية التي لم تحض بالإجماع على اتجاه هذه العلاقة كما هو مبين في الجدول الموالي:

¹ دراز حامد عبد المجيد، سميرة ابراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 267.

² عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، ص 180.

جدول رقم (02-02): أمثلة لأهم الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم

الباحث	عنوان الدراسة	الهدف من الدراسة وأدواتها	أهم النتائج المتوصل إليها
عامر عمران كاظم (2005)	تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة (1980-1996)	معرفة اتجاه سلوك العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق خلال فترة الدراسة .	توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية تتجه من الإنفاق العام إلى التضخم، إذ أن زيادة الإنفاق العام بـ 1% : أدى إلى زيادة التضخم بـ 1.83% خلال فترة الدراسة
مقراني حميد (2015)	أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2012)	محاولة تقييم فعالية ونجاح السياسة التوسعية التي انتهجتها الجزائر وذلك بقياس الأثر بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم من خلال تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR(p) بين المتغيرين، بعد اجراء اختبار التكامل المشترك، وكذا دراسة السببية بينهما بمفهوم غرانجر .	توصلت الدراسة إلى إن هناك علاقة طردية ضعيفة بتأخير واحد بين الإنفاق العام ومعدل التضخم، فإذا ارتفع الإنفاق في السنة بـ: 1% فسيرتقب زيادة معدل التضخم في السنة (t+1) بـ: 0.007% وهي زيادة ضئيلة، أي ارتفاع طفيف في الأسعار، أما علاقة الإنفاق العام بمعدل البطالة فهي عكسية، وكتقييم للسياسة كانت ناجحة وفعالة.
نور الدين بوالكور (2016)	تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل (1970-2015)	هدفت هذه الورقة البحثية إلى تحليل العلاقة السببية بين هذين المتغيرين (LEXP) والرقم القياسي لأسعار المستهلك (LCPI) على علاقة تكاملية مشتركة، وأن هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ 1% : يؤدي إلى زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بـ: 0.15% أي أن زيادة في حجم الإنفاق العام يؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم في الجزائر .	توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي (LEXP) والرقم القياسي لأسعار المستهلك (LCPI) على علاقة تكاملية مشتركة، وأن هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ 1% : يؤدي إلى زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بـ: 0.15% أي أن زيادة في حجم الإنفاق العام يؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم في الجزائر .
TAYFUN GÜNANA (2004)	The Relationship Between Defense Spending and Inflation : an Emprical Analysis for Turkey العلاقة بين الإنفاق العسكري والتضخم: تحليل امبريالي لتركيا	هدفت هذه الورقة إلى تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العسكري والتضخم في تركيا خلال الفترة 1950-2001 في الأمدن القصير والطويل، باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، وسببية غرانجر .	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاهين بين الإنفاق العسكري والتضخم في تركيا في الأجلين القصير والطويل، لكن زيادة معدلات التضخم تؤثر بشكل أسرع على نمو وزيادة نفقات الدفاع بتركيا.
Nwaoha , William Chimee (2008)	An econometric analysis of the effect of puplic spending (recurrent & capital) on inflation in Nigeria (2006-1980) تحليل قياسي لأثر الإنفاق العام (الجاري و الرأسمالي)	هدفت الدراسة إلى قياس هذا الأثر من خلال إتباع خطوات التحليل القياسي التالية: اختبار ديكي فولر (ADF) للاستقرارية، ثم اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك ومن	كافة متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة 1 عند المستوى 5%، وجود 3 معدلات تكاملية ذات تكامل متزامن في المدى الطويل، وعليه اتجهت الدراسة إلى نموذج تصحيح الخطأ (ECM) بتحليل ديناميكي، وعند تقديره اتضح

<p>بعض التأخيرات (من 1 إلى 5) فأعطت نتائج متباينة في الاتجاه ما بين تأثير طردي وآخر عكسي من الإنفاق الجاري والرأسمالي نحو التضخم، وكان معامل التعديل المعدل R^2 قد أخذ نسبة 93.1% هذا ما يدل أن هناك متغيرات أخرى تتحكم بنسبة عالية في التغيرات التي تحدث في معدل التضخم</p>	<p>ثم تقدير النموذج في النهاية</p>	<p>على التضخم في نيجيريا خلال الفترة (1980-2006)</p>	
<p>أظهرت تقنية التكامل المشترك لجوهانسن عن وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات لكن تقنية السببية لغرانجر تدل على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمو الإنفاق الحكومي والتضخم في نيجيريا. وهذا راجع إلى تقييد الطلب الكلي من خلال إتباع البنك المركزي النيجيري سياسة نقدية صارمة وذلك بإجراء التعديلات في معدل السياسة النقدية.</p>	<p>قامت الورقة بفحص العلاقة السببية القائمة بين نمو الإنفاق العام والتضخم في نيجيريا من سنة 1981 إلى 2012. وذلك باستخدام تقنيات سلسلة الاقتصاد القياسي الحديثة كتقنية ديكي فولر (ADF) لاختبار جذر وحدة، واختبار التكامل المشترك جوهانسن، واختبار Granger للسببية.</p>	<p>Public Expenditure Growth and Inflation in Nigeria : The Causality Approach نمو الإنفاق العام والتضخم في نيجيريا - العلاقة السببية-</p>	<p>Torbira Maria Torka (2015)</p>
<p>وصلت الدراسة إلى أنه للنمو الكبير في كمية النقود تأثير كبير وإيجابي على معدل التضخم، لكن في المقابل لا يوجد هناك تأثير لنمو الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في إيران</p>	<p>تحليل طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات في الاقتصاد الإيراني خلال الفترة (1959-2010) باستخدام نهج الاقتصاد القياسي.</p>	<p>The Relationship between Money, Government Spending and Inflation in the Iranian Economy العلاقة بين النقود، الإنفاق العام والتضخم بالاقتصاد الإيراني</p>	<p>Mohsen Mehrara , Ahmad Sujoudi (2015)</p>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- 1- بوالكور نور الدين، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل خلال الفترة (1970-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد2، ورقة-الجزائر-،2016.
- 2- مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الكمي، جامعة احمد بوقرة بومرداس،2015/2014.
- 3- كاظم عامر عمران، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للفترة (1980-1996)، مجلة جامعة كربلاء، المجلد الثالث، العدد11، العراق، 2005.

- 4- Mohsen Mehrara , Ahmad Sujoudi , **The Relationship between Money, Government Spending and Inflation in the Iranian Economy**, International Letters of Social and Humanistic Sciences, SciPress Ltd., Switzerland, 2015.
- 5- Nwaoha , William Chimee, **An econometric analysis of the effect of public spending (recurrent & capital) on inflation in Nigeria**, working paper, department of business studies, Abia state polytechnic, Nigeria2008.
- 6- TAYFUN GÜNANA, **The Relationship Between Defense Spending and Inflation : an Emprical Analysis for Turkey** , In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Business Administration, The Departement of Management, Bilkent university ANKARA, July 2004.
- 7- Torbira Maria Torka, **Public Expenditure Growth and Inflation in Nigeria : The Causality Approach**, SSRG International Journal of Economics and Management Studies (SSRG-IJEMS) – volume2 issue2 February 2015.

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين الضرائب والتضخم حسب النظريات والدراسات التطبيقية

ألقت الأدبيات النظرية- بعد أزمة الكساد العظيم- الضوء على أهمية الضريبة كأداة فعالة في نطاق المالية الوظيفية لتحقيق الاستقرار النقدي، إذ تؤدي زيادة حصيلتها إلى تقييد الإنفاق الخاص والحد من التضخم، إلا أن الدراسات الحديثة أشارت إلى الأثر المحتمل للضرائب في خلق ضغوط تضخمية، فبنتبع الفكر الاقتصادي وكذا النظريات والعوامل المتعلقة بأثر السياسة الضريبية على التضخم، نجد أنها أقرت إلى أن تطبيق هذه السياسة على أرض الواقع لها انعكاسات متعددة، فهي تغير من البنيان الداخلي للطلب الكلي ومن حجمه، مما يؤدي إلى تحويل جزء من الدخل الوطني من الأفراد أو المشروعات إلى الدولة، ومن الطبيعي أن يستتبع هذا التحويل سلسلة من التغيرات الكيفية كالتأثير على الإنفاق الخاص، ومن ثم التأثير على الأسعار سواء بالارتفاع أو الانخفاض على حسب مقتضيات الظروف.

الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين الضرائب والتضخم على المستوى النظري

أشار بعض الاقتصاديون إلى صحة الآلية التي تعمل بها السياسة الضريبية في كبح جماح التضخم والتي أقر بها الكينزيين، لكن هذا يتوقف إذا ما تم استبعاد حصيلة الضرائب من التداول، ومدى قدرة التأثير السلبي لهذه الزيادة على حجم الطلب الكلي، فإن كان التأثير ايجابيا سترتفع الأسعار وتزيد حدة الضغوط التضخمية. ومن هنا سنتناول اثر السياسة الضريبية على التضخم في الفكر الاقتصادي بمدارسه المختلفة.

أولاً: أثر السياسة الضريبية على التضخم في ظل المدارس الفكرية والنظريات الاقتصادية

كمحاولة مضمينة لتتقيح واستخلاص نتيجة الحوار الفكري الجدلي غير المباشر لأثر السياسة الضريبية على التضخم، سنقوم بنتبع موقف الفكر الاقتصادي ابتداء من الفكر الطبيعي مروراً بالفكر الكينزي وصولاً إلى الفكر الاقتصادي الحديث حول هذا الشأن:

1- أثر السياسة الضريبية على التضخم في ظل النظرية الكلاسيكية التقليدية: لقد فند هذا الفكر أي أثر للسياسة الضريبية على مستوى زيادة الأسعار والتضخم، حال ما تم فرض الضرائب على ريع الأرض فقط، بخلاف فرضها على الأجور ورأس المال، فقد أوضح أصحاب النظرية التقليدية أن الضريبة يجب أن تكون محايدة فلا يترتب على فرضها إحداث أي تغيير في المراكز النسبية للأفراد، أي لا تؤدي إلى تغيير مرتبة كل منهم في توزيع الدخل والثروات، أو في التأثير على قراراتهم الاقتصادية التي يجب أن تتخذ وفقاً لقوى السوق، ومن ثم يجب ألا تهدف السياسة الضريبية - وفقاً لمفهومهم - إلى إحداث تغييرات في الحياة الاقتصادية والتأثير على الأسعار والتضخم، حيث يرى آدم سميث أن الريع العقاري المتولد عن الأراضي الزراعية والعقارات المبنية هو انصب مصدر لإيرادات الدولة في ظل سياسة فرض الضرائب، لأنه نوع من الدخل المتحقق دون جهد أو مشقة أو عناء، لذلك لن يترتب على إنقاصه عند فرض الضريبة أي آثار عكسية أو ردود فعل ضارة أو تأثير على أسعار السلع والخدمات والتضخم¹.

¹ طارق محمد أحمد علي عمران، أثر السياسة الضريبية على التضخم في مصر، رسالة مقدمة للحصول على درجة العالمية دكتوراه الفلسفة في

الاقتصاد، جامعة الأزهر، كلية التجارة بنين: قسم الاقتصاد، مصر، 2016، ص 51.

2- أثر السياسة الضريبية على التضخم في ظل النظرية الكينزية: إن الأزمة العالمية التي حلت بالاقتصاد الرأسمالي عام 1929، أدت إلى ظهور فكر اقتصادي جديد ينص على إدماج اقتصاد المالية العامة في النظرية الاقتصادية لحل الأزمة، للاقتصادي الشهير كينز، الذي انتقد عدة أفكار منها: فكرة اليد الخفية وفكرة التوازن التلقائي دون تدخل الدولة، التي اقراها الكلاسيك من خلال حيادية مآليتها، فأقر على أهمية الدولة في النشاط الاقتصادي، ومدى قدرة مآليتها في التأثير على مستوى الطلب وعلى الاستهلاك وذلك بإعادة توزيع الدخل من خلال أدوات السياسة الضريبية المختلفة، سواء فرض ضرائب تصاعديّة على الدخل المرتفعة، أو بإعفاء الدخل المنخفضة من الضريبة، ومن ثم استهداف تغيير مستوى الطلب الكلي الفعلي-زيادته أو نقصانه-بما يتلائم مع الأوضاع التوازنية المستهدفة وسياسات الاستقرار وحل مشكلة البطالة والتضخم¹.

فأكدت النظرية الكينزية على أن السياسة الضريبية تمارس آثارها في الأحوال الاعتيادية على الأسعار عبر قناة الطلب الكلي، ففي أوقات التضخم تساهم السياسة الضريبية في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية (كما أشرنا إليه سابقاً) عن طريق إجراء تغيير في أسعار الضريبة من خلال رفعها على الاستهلاك، بحيث يقطع جزء من دخول الأفراد المخصصة للاستهلاك بالشكل الذي يعمل على تنظيم تدفقات القوة الشرائية، وإنقاص الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي يقل طلب الأفراد على السلع والخدمات، كما يتم رفعها على أرباح الشركات لإنقاص الإنفاق الاستثماري وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض الإنفاق الكلي، مما يجعل المستوى العام للأسعار يتجه نحو الانخفاض أيضاً (بافتراض تثبيت العوامل الأخرى)؛ حيث إن مدى نجاح السياسة الضريبية في تحقيق وظيفتها الاستقرارية في أوقات التضخم يعتمد على العوامل التالية:

- ❖ نسبة الانخفاض والارتفاع في الدخل الخاضع للضريبة.
- ❖ الميل الحدي للاستهلاك للأفراد الذين تتخفّض أو ترتفع دخولهم بمقدار الضرائب.
- ❖ مرونة الطلب على السلع الخاضعة للضريبة.
- ❖ أوجه استخدام حصيلة الضرائب، كاستخدامها في سداد قروض خارجية أو تكوين احتياطي مالي.
- ❖ هيكل النظام الضريبي وقدرة تعديله².

وبالرغم من سيادة أسس السياسة المالية الكينزية خلال الأربعينيات، حيث أفاض هانسن وتلاميذه في تحليل أدواتها وإمكانياتها محاولين إرساء قواعد ومبادئ، صيغت كنموذج يوضح استخدام أدوات السياسة المالية للتأثير مباشرة على منحني الطلب الكلي، باتخاذ الاتجاه الملائم صعوداً أو هبوطاً؛ فاعتقد الكينزيون أن تخفيض معدلات التضخم في ظل سياسات ضريبية مقيدة، من المحتمل أن تأخذ وقتاً طويلاً، وسوف يكون الناتج والعمالة تحت مستوياتها التوازنية في الأجل الطويل، كون أن أسعار معظم السلع ترتبط بإحكام مع نفقات الإنتاج والتي تشكل الأجور جانبها الأكبر، ومن ثم فإن العمال سوف يكونون أبداً في تعديل توقعاتهم المتعلقة بتخفيض معدلات التضخم، ومن ثم لن يوافقوا بسهولة على خفض أجورهم

¹ جمام محمود، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، صص 12-13 (بتصرف).

² المرآياتي توفيق صبري، دور السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار في العراق، مجلة الخليج العربي، مجلد 36، العدد (2-1)، 2008، ص54.

بسبب زيادة الضرائب (خفض الدخل المتاح)، بل من المحتمل أن يسعون من خلال النقابات العمالية للمطالبة إلى زيادة الأجور، ويشير ذلك إلى أن مرحلة الاستقرار من المحتمل أن تطول، وخلال تلك الفترة قد يسعى المنتجون لخفض مستوى العمالة (على اثر زيادة تكاليف الإنتاج) وبالتالي ترتفع البطالة¹.

وكما بدى منطقيا نجاح تلك الأسس في معالجة الضغوط التضخمية التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلا انه سرعان ما كشفت الأحداث والتجارب في اقتصاديات الدول المتقدمة عن كثير من التناقضات في السياسات المالية التي اتخذت من نموذج **Hansen** أساسا لصياغتها، حيث ازداد حجم البطالة الإجبارية منذ أوائل الخمسينات مع ازدياد مستمر في مستويات الأسعار بتلك الدول وظهور الموجات التضخمية بها، الأمر الذي دعى الكثير من الاقتصاديين إلى دمج وإعادة النظر في الفكر الكينزي².

3- اثر السياسة الضريبية على التضخم في المدارس الفكرية الحديثة:

3-1- فكر المدرسة النقدية الحديثة: يرى النقاد أن نجاح السياسة المالية لخفض معدل التضخم يقتضي أيضا خفض معدل نمو عرض النقود، ويختلف النقاد عن الكينزيين في ثلاث قضايا فيما يتعلق بكيفية تخفيض التضخم من حيث: ³

❖ مدى فعالية السياسة المالية: حيث يعتقد النقاد أن السياسة المالية وما ينبثق عنها من سياسات ضريبية مقيدة أحيانا لدرء خطر التضخم، إن لم تكن مصحوبة بتغيير في عرض النقود فإنها سوف تكون سياسات غير فعالة على الأقل في الأجل الطويل.

❖ التكاليف المرتبطة بتخفيض التضخم: فالنقاد يرون أن التكاليف الناجمة عن خفض التضخم حول الناتج والعمالة ليست بالكبير الذي افترضه معظم الكينزيين، لإعتقادهم أن الانخفاض المنتظم في معدل نمو عرض النقود سوف يخفض معدل التضخم بأسلوب فعال، وكذا يعدل من توقعات العمال فيما يتعلق بمستوى الأسعار، مما يخفض طلبهم على زيادة الأجور وبالتالي يعود معدل البطالة إلى معدله الطبيعي.

❖ كفاءة برامج الأجور والأسعار والبرامج المماثلة: يرفض النقاد ترشيد الأجور والبرامج المماثلة، والتي يعتقد الكينزيون أنها سوف تخفض النفقات المرتبطة بتخفيض معدل التضخم، فالنقاد يرون أن تلك البرامج مسؤولة عن سوء تخصيص الموارد كما أن إدارتها مكلفة لدافعي الضرائب وقطاع الأعمال.

3-2- فكر المدرسة النيوكلاسيكية: عند تحليل النظرية النيوكلاسيكية للأثار الاقتصادية التي تثيرها الضريبة، نجد أنها تؤثر على الأسعار عن طريق ميكانيزم يتحدد من خلاله سلسلة من الظواهر هي: ظاهرة نقل العبء الضريبي، استقراره، وانتشار الضريبة، غير أن نقل العبء الضريبي يحتل المكان الأهم، فبين أن أثر فرض الضريبة على الأسعار، يتوقف إلى حد كبير على درجة مرونة العرض والطلب على السلعة الخاضعة للضريبة، وعلاقة ذلك بالظروف الاقتصادية التي تحيط بالإنتاج⁴. ويتلخص هذا التحليل بين حالتين للتوازن الاقتصادي: التوازن قبل وبعد فرض الضريبة ووفقا لهذه النظرية ولتحليل وفهم جيد لطبيعة

¹ طارق محمد أحمد علي عمران، المرجع السابق، ص 53.

² دراز حامد عبد المجيد، السياسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 35، 37.

³ طارق محمد أحمد علي عمران، المرجع السابق، ص 56.

⁴ دويدار محمد، دراسات في الاقتصاد المالي: النظرية العامة في مالية الدولة - السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي، مرجع سبق ذكره، ص 224

العلاقة بين الضرائب والتضخم، لأبد من التفريق بين نوعين من التحليل: تحليل التوازن الجزئي المتعلق بتحليل الفرد مارشال ودالتون، وتحليل التوازن العام المتعلق بتحليل ف. دي ماركو¹.

أ- **تحليل التوازن الجزئي**: سنذكر في هذا التحليل أولاً تحليل ألفريد مارشال (المرتکز على تحليل كورنو وايدجويرث) والخاص بأثر فرض الضريبة على فرع من فروع النشاط الاقتصادي، والهدف منه التعرف على **منحنى عرض** هذا المشروع عند المستويات المختلفة من الأسعار، وأهم مميزات وفرضيات هذا التحليل نجد:

- ❖ يفرض هذا التحليل أن المنتج يتصرف تصرفاً رشيداً أي يسعى إلى تحقيق أقصى ربح نقدي ممكن؛
- ❖ يسعى إلى تتبع أثر فرض الضريبة على إنتاج السلعة عن طريق تأثيرها على نفقة الإنتاج، ومن ثم على عرضها ومن ثم على السعر، مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها بما في ذلك الإنفاق العام؛
- ❖ لذلك فإن التحليل يركز على جانب العرض ويحتوي على متغيرين حجم الإنتاج ومستوى الأسعار.
- ❖ أي أن التحليل يبين أثر الضريبة على الأسعار بواسطة التغيرات التي تحدث في حجم الإنتاج، فوفقاً لمرونة الطلب يتمكن المكفون القانونيين من نقل عبء الضريبة إلى المكلفين الفعليين سواء إلى الإمام إذا كان المكلف القانوني (المنتج) يلقي الضريبة على المشتري (المستهلك)، أو نقل العبء إلى الخلف إذا كان المكلف القانوني (المنتج) يلقي الضريبة على عناصر الإنتاج (أي على بائعها)².
- ❖ فيرى ألفريد مارشال أن العبء الضريبي-راجعية الضرائب- وإمكانية تأثيرها على الأسعار والتضخم تنقسم فيما بين المستهلكين والمنتجين بنسبة مرونة العرض إلى مرونة الطلب كالتالي³:

$$\frac{\text{العبء الضريبي على المستهلك}}{\text{مرونة العرض}} = \frac{\text{العبء الضريبي على المنتج}}{\text{مرونة الطلب}}$$

ولفهم أكثر لطبيعة هذا التوزيع الضريبي نستعين بتحليل دالتون والذي حدده سنة 1954 ضمن القانون التالي: (Loi de DALTON) " إن سعر الإقتطاع الضريبي على المعاملات لسلعة ما يجب أن يتوزع بين المشتري والبائع حسب مرونة أسعار الطلب والعرض لهذه السلعة المسعرة جبايئاً، وعلى هذا الأساس فإن حصّة المشتري ترتفع كلما كانت مرونة أسعار الطلب ضعيفة بالقيمة المطلقة ومرونة أسعار العرض قوية، والعكس بالنسبة للمنتج (الإقتطاع عند الاستهلاك يؤدي إلى ارتفاع سعر السلعة أكثر كلما كان العرض عليها مرناً والطلب غير مرناً)، أي أن العبء الضريبي على منتج ما يتوزع بين العارضين (المنتجين) والطلبين (المستهلكين) على حسب مرونة أسعار العرض والطلب"⁴.

¹ Kathy Classen Utgoff, Frank Brechling, **TAXES AND INFLATION**, Public Research Institute, A Division of the Center for Naval Analyses, Virginia, October 2003, p223.

² دويدار محمد، المرجع السابق، ص ص 235-238.

³ طارق محمد أحمد علي عمران، المرجع السابق، ص ص 56-57.

⁴ فلاح محمد، **السياسة الحباثية- الأهداف والأدوات- (بالرجوع إلى حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 122.

ب- **تحليل التوازن العام**: تجد نظرية التوازن العام في هذا المجال أصلها من تحليل فيكسل وتحليل المدرسة الإيطالية، وخاصة **ف. دي ماركو**، وأهم مميزاتها وفرضياتها نجد: ¹

❖ تتمثل نقطة البدء في هذه النظرية في تحليل أثر فرض الضريبة على منحنيات الطلب والعرض معاً، ومن ثم على مستوى الأسعار وهيكلها (ثم على الدخول الحقيقية وتوزيعها بين الأفراد)؛ لكن تحليل دي ماركو وضح أن ديناميكية الطلب لا تتركز على آثار الاستقطاع الضريبي فحسب وإنما على آثار الإنفاق العام.

❖ فيفترض أن الإنفاق العام يمكن أن يؤثر على كل من نفقة إنتاج المشروعات، عن طريق الخدمات التي تؤديها الدولة، والطلب على منتجات هذه المشروعات، عن طريق الطلب العام على السلع والخدمات، أي أن الدولة تقوم (استخداماً للحصيلة النقدية للضريبة) بشراء جزء من منتجات المشروعات الخاصة.

❖ من ناحية أخرى يؤدي الاستقطاع الضريبي إلى نقص دخول المكلفين الأمر الذي يدفعهم إلى إعادة النظر في نمط استهلاكهم (أي إلى إعادة توزيع دخلهم بين السلع الاستهلاكية) كذلك يؤدي إنفاق الدولة- الحقيقي- والناقل للإيراد الذي تحصل عليه من الضريبة إلى تعديل هيكل الطلب.

❖ ف دي ماركو يرى أن نقل العبء العام للضريبة يتم عبر مرحلتين: **ففي المرحلة الأولى**: يختلف أثر فرض الضريبة على العرض بالنسبة للطلب، فالمنتجون في البداية سيستمرون في تقديم نفس الكميات التي ينتجونها من قبل في السوق (ثبات العرض)، بينما منحنيات طلب المستهلكين تتغير نتيجة لفرض الضريبة على دخلهم والذي سيوزع على السلع الضرورية، كما أن منحنيات الطلب على السلع للدولة أيضاً سيتغير لأن الجزء الذي استقطعتة من دخولهم لن تقوم بإنفاقه كما يفعل الأفراد، وبذلك يختل التوازن الذي كان سائداً قبل فرض الضريبة، فتحدث تغيرات بالارتفاع والانخفاض في الأسعار تبعاً لذلك، فتشهد حالات ظاهرة انتقال العبء الضريبي، هنا ينتقل منتجو السلع في **مرحلة ثانية** إلى توزيع جديد لعناصر الإنتاج أين يقومون بزيادة عرض السلع التي زاد الطلب عليها وتخفيض السلع التي قل الطلب عليها إلى أن يصلوا إلى وضع التوازن. **إن فالمدسة النيوكلاسيكية تقرر أن زيادة الضرائب سوف ينقل عبئها عبر الأسعار بالزيادة لكن هذا الأثر يتوزع بين المنتجين والمستهلكين مما يخلق نوعاً من التوازن.**

3-3- فكر مدرسة التوقعات الرشيدة: تناقض وجهة نظر التوقعات الرشيدة بشدة مع الكنزيبين والنقديين، حيث يعتقد أصحاب هذه المدرسة أنه ليس هناك تبادل بين التضخم والبطالة حتى في الأجل القصير، ومن ثم فإنه في حالة استخدام سياسة ضريبية أو نقدية مقيدة، فإن التوقعات سوف تتعدل على أساس منطقي، وسوف يتحقق الناس من أن تضخماً أقل سوف يحدث في المستقبل وبالتالي سوف تتعدل الأجور والأسعار (ينخفض كليهما جراء زيادة الضرائب) مع ثبات العمالة، وبسبب عدم وجود تبادل بين التضخم والبطالة، فإن مدرسة التوقعات الرشيدة ترى أن التضخم يمكن تخفيضه بدون أية تكاليف، وبذلك فهم يفضلون سياسة نقدية أقل توسعية².

¹ دويدار محمد، المرجع السابق، ص 256، 258

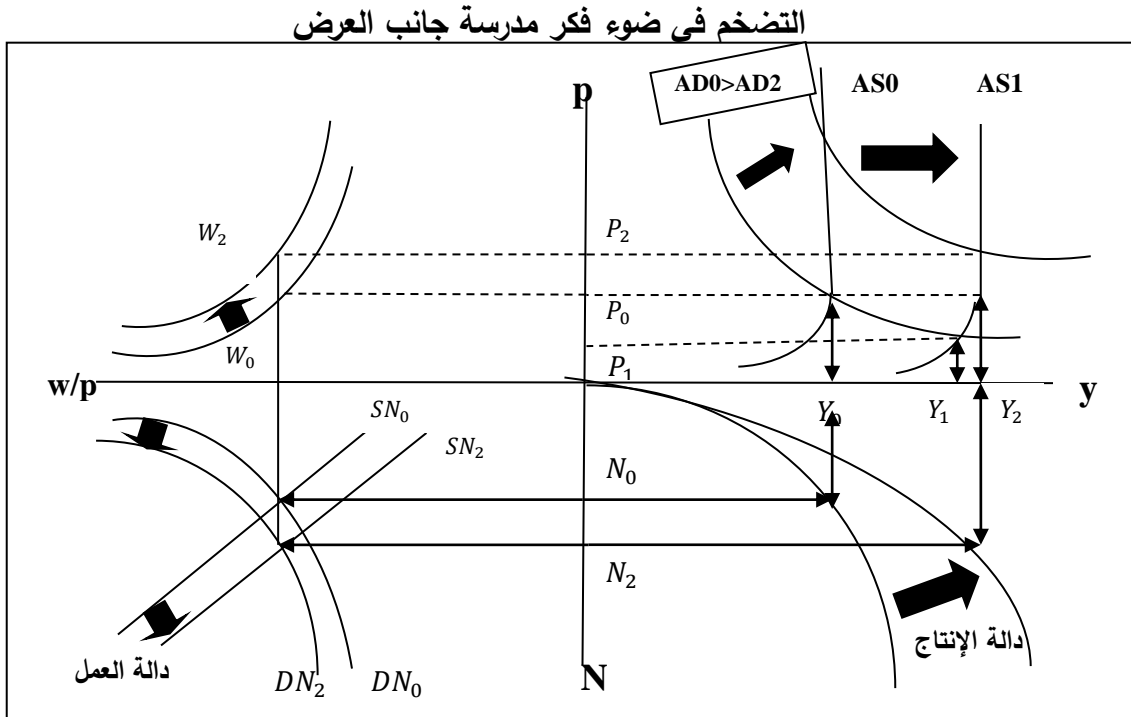
² طارق محمد أحمد علي عمران، المرجع السابق، ص 57.

3-4- فكر مدرسة جانب العرض: ترى مدرسة جانب العرض أن الضرائب تدق أسفينا wedge بين الأسعار التي يدفعها المشترون والأسعار التي يتقاضاها البائعون في سوق الإنتاج، لذا يعتقد اقتصاديو جانب العرض أن المعدلات الحدية المرتفعة للضريبة تثبط الادخار وتشجع الاستهلاك، من ثم يؤثر ذلك على معدلات الفائدة بالزيادة فينعكس ذلك على زيادة كل من نفقات الإنتاج والمستوى العام للأسعار؛

فانتقدت هذه المدرسة الاقتصادية الكينزية بسبب إهمالها للعرض الكلي، لذا يرى منظروها أن أفضل طريق لتحسين الأداء الاقتصادي هو اتخاذ سياسات مصممة لزيادة العرض الكلي، فيؤيدون تلك السياسات الضريبية ذات التخفيضات الحادة في معدلات الضرائب التي يعتقدون أن من شأنها أن تقدم حافزا كبيرا على العمل والادخار والاستثمار وانعكاس ذلك كله على زيادة العرض الكلي، من ثم خفض المستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم، لاسيما إذا لم يتزايد الطلب الكلي بمعدل أكبر من معدل الزيادة في العرض¹.

فهم يرون أنه أثناء مرحلة الاستقرار في العملية التضخمية (حيث تتزايد الأسعار ولكن العمالة والإنتاج يتناقصان.... مرحلة بزوغ التضخم بدفع النفقة) فإن العرض الكلي لا بد- في هذه المرحلة - أن يزيد بالنسبة للطلب الكلي، وهذا يحدث إذا عُدلت توقعات العمال المتعلقة بالتضخم سريعا، وزادت التخفيضات الضريبية كحافز للناس على الادخار والاستثمار والعمل، ونتيجة لذلك تزيد الأجور لكن الأسعار تزيد بسرعة أقل (معدلات التضخم أدنى) وتهبط أسعار الفائدة (جراء زيادة المدخرات)².

يمكن توضيح آثار الانخفاض في معدلات الضريبة وتأثيرها على معدلات التضخم من خلال الشكل التالي: الشكل رقم (02-09): سياسة الخفض الضريبي في نموذج العرض الكلي والطلب الكلي وأثرها على



المصدر: مايكل ابدجمان، ت محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، السعودية، 1995، ص348.

¹ Abdul Qadir Patoli, Tayyaba Zarif, Nadeem A. Syed, **Impact of Inflation on Taxes in Pakistan: An empirical study of period (2000-2010)**, Journal of Management and Social Sciences Vol. 8, No. 2, Pakistan, (Fall 2012), p33.

² مايكل ابدجمان، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، مرجع سبق ذكره، ص 342، 344.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه إذا كانت التخفيضات الضريبية تؤدي إلى زيادة الأجر النقدي إلى المستوى W_2 فإن عرض العمل يزيد إلى المستوى SN_2 ، مما يساهم في زيادة مستوى العرض الكلي للسلع والخدمات إلى المستوى AS_1 ، وإذا تزايد أيضا الادخار كنتيجة للزيادة في معدل العائد بعد دفع الضريبة فإن أسعار الفائدة تهبط، لكن إذا كان قطاع الأعمال يلقي معاملة ضريبية تفضيلية أكثر، فإن الاستثمار لابد أن يتزايد أيضا لهذا السبب، وبذلك يزيد رصيد رأس المال الوطني وبمعدل أسرع، فيرتفع تبعاً لذلك الطلب على العمل إلى المستوى DN_2 ، ومحصلة ذلك انتقال منحني العرض الكلي من AS_0 إلى AS_1 مؤدياً إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وكذا معدلات التضخم؛

إذن فالتخفيضات الضريبية تتسبب في ادخار وعمل واستثمار أكثر، هذا ما يؤدي إلى ارتفاع العرض الكلي مما يزيد من الناتج الوطني Y ، ويتوقف التأثير على التضخم على الأثر على الطلب الكلي فإذا:

➤ ظل الطلب الكلي AD_0 ثابتاً ← انخفض المستوى العام للأسعار إلى P_1 (التضخم ينخفض).

➤ إذا تزايد AD_0 بمقدار اقل من الزيادة في AS ← يبقى المستوى العام للأسعار ثابتاً P_0 .

➤ إذا تزايد AD بمقدار أكبر من الزيادة في AS ← يرتفع المستوى العام للأسعار P_2 .

غير أن الانتقادات الموجهة لهذا الفكر تشير إلى أنه من غير المحتمل أن منهج جانب العرض سوف يؤدي إلى تخفيض كل من التضخم والبطالة في الفترة القصيرة، إذ أن الزيادة في الطلب الكلي - على الأقل في الفترة القصيرة - سوف تكون أكبر من الزيادة في العرض الكلي مما يولد أسعاراً أعلى، وهذا نظراً لكون القطاع العائلي سوف ينفق معظم الزيادة في الدخل المتاح، في اقتناء المزيد من السلع والخدمات؛ ويسلم كثير من اقتصادي جانب العرض بصحة هذا الرأي لذا يؤكدون على إتباع سياسة مالية مقيدة من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي G فقط، وضرورة إتباع سياسة نقدية ذات اتجاه توسعي أقل لتقييد الطلب الكلي، إلا أن اعتقادهم هذا أيضاً لم يسلم من الانتقاد كون أن استخدام سياسة نقدية تقييدية لخفض معدل الزيادة في الطلب الكلي، ستؤدي إلى رفع أسعار الفائدة مما يثبط الاستثمار؛ فرد أنصار جانب العرض كونهم أكثر تقائلاً بأثر سياستهم على الادخار والطلب الكلي، على أن التخفيضات الضريبية سوف تساهم في ارتفاع كبير في مستوى النشاط الاقتصادي الذي يخلق بدوره مزيداً من الزيادة المقابلة في الإيرادات الضريبية، وسوف تساعد هذه الزيادة على التخفيف من حدة الضغوط التضخمية بالاقتصاد¹.

ثانياً: دراسات أكاديمية حديثة حول أثر أنواع الضريبة على التضخم - خصوصاً بالدول النامية -

بالرغم من النجاح الظاهري للمنهج الكينزي في رفع مستويات النشاط الاقتصادي، إلا أن بعض الاقتصاديين حديثاً أقروا على صعوبة تطبيق الأفكار الكينزية فيما يتعلق بالديناميكية الايجابية للسياسة الضريبية (زيادة الضرائب) في تحقيق هدف استقرار المستوى العام للأسعار في البلدان النامية، في ظل سعيها لتعجيل عملية التنمية، نظراً لما تتسم به اقتصادياتها من تخلف وبدائية تنعكس في قصور مقدراتها الإنتاجية، وكذا قصور أجهزتها الضريبية، وجمود نظامها الضريبي وتعرضه لعدة مشاكل كالتهرب الضريبي².

¹ طارق محمد أحمد علي عمران، المرجع السابق، ص 60.

² غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سبق ذكره، ص 162 (بصرف).

كما أشارت بعض الدراسات المالية الحديثة، إلى ما تنطوي عليه زيادة الضرائب من اتجاهات تضخمية في مرحلة التنمية بهذه البلدان، وذلك على عكس المقصود منها بامتصاص القوة الشرائية الزائدة والحد من الإنفاق النقدي الكلي، وذلك إذا ما تمتعت نقابات العمال بتقل سياسي واجتماعي قوي يؤدي إلى تعقيم آثار زيادة الضرائب المباشرة على الدخل أو زيادة الضرائب على السلع مما يؤدي إلى رفع أسعارها، وذلك فيما لو نجح العمال في نقل العبء الضريبي إلى أصحاب العمل، ولا يختلف الأمر إذا ازدادت الضريبة على المشروعات الإنتاجية المتنافسة على نحو يزيد من تكاليف الإنتاج، إذ يؤدي ذلك إلى خروج المشروعات الحديثة من النشاط، وبالتالي تخفيض حجم الإنتاج فينخفض العرض، مما يتيح الفرصة للمشروعات الباقية لرفع الأسعار وزيادة حدة التضخم¹.

إذن فصعوبة التعرف على الأثر الدقيق والنهائي للضريبة اتجاه المستوى العام للأسعار، يكمن في تأثيرها غير المباشر، حيث أن معرفة هذا الأثر لا يتم إلا من خلال تتبع أثر الضريبة وإنفاق حصيلتها على حجم الدخل المعد للإنفاق على السلع وخدمات الاستهلاك، وبسبب هذا التحليل أثير تساؤل

ما مدى قدرة الضرائب في تخفيض الطلب الكلي، وبالتالي الحد من ارتفاع الأسعار؟

وإجابة هذا السؤال تبدأ من التمييز بين حجم الطلب الكلي وهيكل الطلب الكلي، فقد ذهب النظرية الاقتصادية كما أشرنا، إلى أن فرض الضرائب مؤداه تخفيض الطلب الكلي، وهذا يكون صحيح إذا ما تم استبعاد حصيلة الضرائب أو جزء منها عن التداول، من خلال تحقيق فائض في الموازنة، أو إنفاقها في سداد الالتزامات (قروض وفوائد) خارجية، ولكن ليس ذلك ما يحدث دائماً، فإذا تم إنفاق حصيلة الضرائب بالكامل ولم يتحقق فائض الموازنة (وهو ما يحدث غالباً) فهذا يعني أننا أمام احتمالين:

لـ إذا تم إعادة ضخ ما تم استقطاعه من القدرة الشرائية للمولين مرة أخرى في السوق، فإنه لن يتغير حجم الطلب الكلي (مع بقاء احتمال تغير هيكله، فربما ينخفض الاستهلاك الخاص، مقابل ارتفاع الاستهلاك العام أو الاستثمار العام) وبالتالي لن يتأثر مستوى الأسعار لعدم تغير الطلب الكلي.

لـ أما إذا تم استخدام حصيلة الضرائب أو جزء منها في زيادة مدفوعات خدمة الدين الخارجي، وذلك مؤداه تخفيض حجم الطلب الكلي محلياً، ولكن يؤدي في نفس الوقت إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية وزيادة المعروض من العملة المحلية وبالتالي ينخفض سعر صرفها، مما يقود إلى ارتفاع أسعار الواردات (ظاهرة انتقال الأثر)، وبالتالي فالدول التي تعتمد على الواردات بشكل كبير، سترتفع تكاليف الإنتاج بها وبالتالي تزيد الأسعار، أي أنه بالرغم من احتمال انخفاض حجم الطلب الكلي في هذه الحالة، فربما لا يجد ذلك من ارتفاع الأسعار².

كما يتباين أثر الضريبة على التضخم بحسب ما إذا كانت الضرائب مباشرة أو غير مباشرة، فتشير إحدى الدراسات إلى أن اثر الضرائب غير المباشرة على الأسعار قد تصل إلى (100%) من نسبة التغيير في تلك

¹ يونس أحمد البطريق وآخرون، المالية العامة - الضرائب والنفقات العامة-، الدار الجامعية، مصر، دون ذكر سنة النشر. ص ص 163-164.

² عبد العزيز أحمد محمد عادل، الفائدة والتضخم (بين النظرية والواقع): سعر الفائدة، متغيرات التضخم - الضرائب - عجز الموازنة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2016، ص ص 217-218.

الضريبة، في حين أن الضرائب المباشرة لا تمتلك ذلك التأثير لان عبأها لا ينتقل بسهولة وبشكل عام من المكلف القانوني إلى المكلف النهائي؛

أ- بالنسبة لأثر الضرائب غير المباشرة على المستوى العام للأسعار: يعتبر نموذج (Bernnan and Auld 1968) أول نموذج نظري يتحدث عن العلاقة بين الضرائب غير المباشرة والأسعار، والذي خلص إلى أن زيادة الضرائب غير المباشرة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، إلا أن الملاحظ من هذا النموذج انه يصوغ العلاقة المباشرة بين الضرائب غير المباشرة والأسعار ويتجاهل قناة الطلب الكلي، وقد تم تلافي هذا النقص من خلال نموذج (Pitch Ford and Tarnusky 1978) والذي يوضح انه إذا كان اثر الزيادة في الضرائب غير المباشرة على الطلب الكلي موجباً فان الأسعار سوف ترتفع، أما إذا كان الأثر سالباً فان الأسعار ستتنخفض¹.

لكن بالرغم من هذا يبقى موضوع ضريبة القيمة المضافة وأثرها على الأسعار والتضخم من أهم المواضيع الحديثة التي تثير جدل أوساط المفكرين الاقتصاديين حيث هناك اتجاهان:²

- الاتجاه الأول: يرى انه ليس لها أي تأثير على المستوى العام للأسعار، وأن ارتفاع الأسعار المتزامن في بعض الأحيان مع تطبيق هذه الضريبة سببه التوسع في سياسات القروض والزيادة في الأجور.

- الاتجاه الثاني: يرى أن TVA تزيد من حدة التضخم القائمة، فقد أشارت بعض الدول إلى أن أحد الأسباب الرئيسية لعدم استخدامها لهذه الضريبة هو اعتقادهم بوجود علاقة ايجابية بينها وبين التضخم.

ولا توجد دراسات نهائية توضح وبصورة قاطعة آثار ضريبة القيمة المضافة على الأسعار والتضخم، لكن تشير بعض الأبحاث إلى انه عند قيام أي بلد بإدخال ضريبة القيمة المضافة من المتوقع لها، أن تؤثر على الدخل المتاح، في هذا السياق وفي عام 1981 عقد معهد بروكينغس مؤتمراً لمناقشة تجربة الدول الأوروبية* التي كانت من أوائل المتبنين لضرائب القيمة المضافة في عامي 1967 و 1973 حيث تم مناقشة الخلفية والعمل والآثار الاقتصادية لضرائب القيمة المضافة في هذه الدول؛

فاكتشفت أبحاث المؤتمر أن الزيادات التالية في المعدلات الضريبية أدت إلى زيادات ملموسة في الأسعار؛ غير أن الباحث "هنري آرون" أشار أن الأبحاث المتعلقة بالاقتصاد القياسي وجدت أن زيادة معدلات ضريبة القيمة المضافة بنسبة 1% أدت إلى زيادة أقل من نسبة 1% في إجمالي مستوى الأسعار، وهذه الاستجابة أو المرونة أقل من واحد مردها أن تطبيق ضرائب القيمة المضافة لم تكن على كافة الإنفاقات الاستهلاكية على نحو نموذجي، كما لاحظ أن هذه الزيادة كانت محتملة مرة واحدة في مستوى الأسعار، نظراً لأن كل دولة زادت موارد المال لملائمة الإنفاق الأعلى المطلوب لدعم زيادات الأسعار، وبالتالي كان لإقرار ضريبة (TVA) تأثير على تخفيض الدخل الحقيقي للعمال بسبب ازدياد الأسعار أكثر من انخفاض الأجور الاسمية.

¹ المرآياتي توفيق صبري، المرجع السابق، ص 55

² هديوة ندى، المرجع السابق، ص ص 158-159.

* شملت هذه الدراسة ستة دول أوروبية هي: فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، نيوزيلندا، المملكة المتحدة والسويد.

ولقد درس (Tait Alan, 1990) معدل التضخم مدة سنتين قبل وبعد إقرار ضريبة القيمة المضافة في 35 دولة، وجد أنه في 29 دولة (أي 83% من الدول التي تمت معاينتها) لم يكن لهذه الضريبة تأثير على مؤشر أسعار المستهلكين أو انه لديها فقط زيادة مرة واحدة في مؤشر الأسعار كما في فرنسا وألمانيا (لم يسبب استخدامها زيادة في معدلات التضخم)، ولقد كان هناك زيادة في معدل التضخم في الدول الستة الباقية نظراً لأنه في هذه الدول يتبع استخدام ضريبة القيمة المضافة سياسات التضخم المتعلقة بالأجور والنقد في وقت واحد، وبالتالي تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن استخدام هذه الضريبة لم تسبب التضخم؛ من ناحية أخرى تقر بعض الدراسات أنه من الممكن الاستفادة من ضريبة القيمة المضافة في مجابهة حدة التضخم وخاصة في البلدان النامية، حيث أن عملية التنمية الشاملة والتوسع في الاستثمار تخلقان ضغوطاً تضخمية بسبب زيادة حجم الدخل والعمالة، والتوسع في الإنفاق العام والتمويل بالعجز مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي الذي يقابله محدودية الإنتاج، وعجز الجهاز الإنتاجي عن تلبيته وبالتالي ارتفاع الأسعار؛ لذا يمكن أن تقوم الضريبة على القيمة المضافة بدورها في كبح جماح التضخم حتى وإن تسببت في رفع مستويات الأسعار بشكل طفيف¹.

ب- بالنسبة لأثر الضرائب المباشرة على المستوى العام للأسعار: فإنها غالباً تؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، لكونها تقطع جزءاً من الدخل والثروات للأفراد، الأمر الذي يقلل من الطلب الكلي (يقول الإنفاق على السلع والخدمات) وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار².

الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين الضرائب والتضخم على المستوى التطبيقي

كما هو الحال بالنسبة للأدبيات النظرية والدراسات الأكاديمية، التي لم تحدد اتجاه العلاقة بين الضرائب والتضخم، وترتكز أغلب المواقف النظرية حول تأثيرات السياسة الضريبية اتجاه التضخم من خلال راجعية الضرائب أي نقل العبء الضريبي وأثره على المستوى العام للأسعار، فنفس الشيء بالنسبة للدراسات التطبيقية والميدانية التي لم تحض بالإجماع على اتجاه هذه العلاقة كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (02-03): أمثلة لأهم الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين الضرائب والتضخم

الباحث	عنوان الدراسة	الهدف من الدراسة وأدواتها	أهم النتائج المتوصل إليها
محمد عبد القادر سبيل أحمد (2013)	أثر الضرائب غير المباشرة على معدل التضخم بالسودان في الفترة (2008-2012)	هدفت هذه الورقة إلى دراسة هذا الأثر بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي علاوة على التحليل التطبيقي.	خلصت الدراسة إلى أن الحالة التضخمية في السودان هي تضخم ركودي بنسبة أكبر من كونها حالة تضخم نقدي أو فائض طلب، لذا أوصت على عدم إتباع سياسة انكماشية، بل إتباع سياسة مالية توسعية، من خلال زيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب غير المباشرة لحفز الإنتاج.
توفيق صبري المرماياتي	دور السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار في	هدفت الدراسة إلى كشف دور هذه السياسة في معالجة التضخم بصورة	- تراجع واضح في حصيلة الضرائب المباشرة، الأمر الذي ساهم في ظهور قطاعات دخلية زادت

¹ هديوة ندى، المرجع السابق، ص ص162-163.

² المرماياتي توفيق صبري، المرجع السابق، ص 55.

الفصل الثاني: الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية حول طبيعة العلاقة بين السياسة المالية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي

<p>من فجوة سوء توزيع الدخل والثروة. - دور السياسة الضريبية في تكييف حجم الإنفاق الاستهلاكي كان ضعيف، بسبب أن المقدرة التكلفة منخفضة (العبء الضريبي). - هناك عوامل أخرى ساهمت في تحجيم دور السياسة الضريبية في تقليص من حدة الضغوط التضخمية (كحالات التهرب الضريبي وتخصيص الإنفاق الضريبي على شكل إعانات جارية).</p>	<p>خاصة، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الأفراد من خلال الضريبة التصاعدية؛ وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بتحليل بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والدين العام، وعرض النقد والإيرادات الضريبية.</p>	<p>المستوى العام للأسعار في العراق</p>	<p>(2008)</p>
<p>- إن التغير في معدل التضخم في باكستان يفسر سلوك الضرائب بشكل إيجابي أي يتحرك التضخم والضرائب في نفس الاتجاه ولكن بحجم مختلف، فالنتائج تشير أن زيادة التضخم بنسبة 1% من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الضرائب المباشرة بنسبة 85%، والضرائب غير المباشرة بنسبة 81,3%، وإجمالي الضرائب بنسبة 83,2% في المتوسط.</p>	<p>هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل العلاقة السببية بين الإيرادات الضريبية (الضرائب المباشرة وغير المباشرة والإجمالية) والتضخم في باكستان، باستخدام الأدوات القياسية مثل اختبار الارتباط والانحدار ومعامل الخطأ لاختبار الفرضية</p>	<p>تأثير التضخم على الضرائب في باكستان: دراسة تجريبية للفترة 2000-2010 Impact of Inflation on Taxes in Pakistan: An empirical study of period 2000-2010</p>	<p>Abdul QadirPatoli , Tayyaba Zarif , Nadeem A. Syed (2012)</p>
<p>كشف البحث أن استخدام الضريبة على القيمة المضافة على العموم لا يملك آثارا تضخمية (باستثناء حالات خاصة)، ولكن في حال سبب استخدامها حالات تضخم يمكن تبريرها تبعاً لسياسات ضبط الأسعار، حيث إن زيادة معدلات الضريبة بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع إجمالي في مستوى الأسعار بنسبة زيادة أقل من 1% وإن استخدام هذه الضريبة في البلدان النامية يؤدي إلى التخفيف من حدة التضخم حتى وإن تسببت في رفع الأسعار بشكل طفيف</p>	<p>هدف هذا البحث إلى دراسة ماهية الضريبة على القيمة المضافة وتحليل إمكانية تطبيقها في سوريا لإدخالها ضمن نظامها الضريبي، بعد دراسة تأثيراتها على الاستهلاك والإنتاج والاستثمار والأسعار، العدالة الاجتماعية والتجارة الدولية في الدول الأخرى التي طبقتها. وقد تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الاستنباطي .</p>	<p>الضريبة على القيمة المضافة (VAT) وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في سورية</p>	<p>ندى هديوة</p>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- محمد عبد القادر سبيل أحمد، أثر الضرائب غير المباشرة على معدل التضخم بالسودان في الفترة (2008-2012)،

مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة افريقيا العالمية عمادة الدراسات العليا: كلية الاقتصاد، الخرطوم، 2013.

- المردياتي توفيق صبري، دور السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار في العراق، مجلة الخليج العربي، مجلد 36، العدد (1-2)، 2008.

- هديوة ندى، الضريبة على القيمة المضافة (VAT) وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في سورية، بحث معد لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، دون ذكر سنة النشر.

Abdul QadirPatoli , Tayyaba Zarif , Nadeem A. Syed , **Impact of Inflation on Taxes in Pakistan: An empirical study of period (2000-2010)**, Journal of Management and Social Sciences Vol. 8, No. 2, Pakistan, (Fall 2012) .

المطلب الرابع: طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم حسب النظريات والدراسات

التطبيقية

تفاوتت الآراء وتباينت الاجتهادات حول موضوع عجز الموازنة، فباعتباره من أكثر المواضيع الجدلية يرى البعض من الاقتصاديين أن العجز هو سياسية تنفذها الدولة، أي وضع مقصود ونتيجة لإدارة عمومية تهدف إلى تشجيع الاستهلاك والإنتاج وكذا إنعاش الاستثمارات، في حين يعتبره البعض وضع غير مقصود لقصور الدولة في تحصيل إيراداتها، وبالتالي يعد إحدى أهم المشاكل الاقتصادية التي باتت تهدد الاستقرار المالي والنقدي في ظل زيادة المسؤوليات المترتبة على الدولة، الأمر الذي يدفعها لتأمين الأموال اللازمة لتغطية هذا العجز، لذلك أقرروا على أن خطورة العجز الموازني على النشاط الاقتصادي، لا يتوقف على طرق تمويله فحسب، بل على مدى تأثيره وتأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم، وبناء على ما تشير إليه الكثير من الدراسات فإن طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم لم تحض بالإجماع حول التأثيرات الدقيقة للعجز على التضخم نظرياً، وكذا اتجاه العلاقة بينهما تطبيقياً

الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم على المستوى النظري

بالنظر إلى أن العديد من الدول النامية تواجه عجزاً في موازنتها العامة، مما يستلزم البحث عن أساليب لمعالجته سواء عن طريق التمويل الداخلي (عن طريق السندات أو الإصدار النقدي) أو التمويل الخارجي (الاقتراض الخارجي) غير أن هذه الطرق قد تولد آثار تضخمية، لذا فإن الأمر يتطلب معرفة علاقة هذا العجز بمسألة التضخم:

أولاً: بالنسبة لتمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي وعلاقته بالتضخم

إن الإصدار النقدي يعد مصدراً مهماً لتمويل عجز الموازنة في العديد من دول العالم، وخاصة في الدول التي تكون غير قادرة على تفعيل برامج الضرائب أو إدارتها بصورة كفؤة من أجل الحصول على الإيرادات الكافية، مما يترتب عن ذلك ضغوط تضخمية ناتجة عن زيادة عرض النقد¹، حيث أقرت النظرية النقدية وعلى رأسهم (Friedman,1968) بأن التضخم عبارة عن ظاهرة نقدية بحتة، تحدث نتيجة قيام البنوك المركزية بإصدار النقود بمعدلات تفوق الطلب عند مستوى الأسعار الحالية، والذي يخلق طلباً إضافياً عند الجمهور في سوق السلع فترتفع بذلك الأسعار، فالسلطة النقدية تنتهج طريقة تمويل العجز من خلال الزيادة في عرض النقود (تسييل العجز)، وسمي العجز الممول بخلق النقود التمويل التضخمي²؛

حيث انه كلما ازدادت معدلات التضخم ازداد الإنفاق الحكومي بمعدلات أسرع من الإيرادات الحكومية، مما يدفع تلك السياسات إلى إصدار المزيد من النقود، وهكذا فإن الحلقة المفرغة بين التضخم وعجز الموازنة، يصعب كسرها بسياسة نقدية أو مالية فقط، ويرجع السبب في ذلك كون إيرادات الحكومة بالقيم

¹ دردوري لحسن، ميخائيف أسماء، اختبار العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر باستخدام نماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 1990-2016، يوم دراسي حول أساليب علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، يوم: 12 أبريل 2018، ص 03.

² شواقفة وليد محمد، العجز في الموازنة الحكومية وعرض النقود والتضخم" دراسة حالة الأردن للفترة (1970-2009)"، مجلة المنارة، المجلد 18، العدد 1، 2012، ص 162.

الاسمية تكون في المدى القصير ثابتة، ومن ثم تتخفف في مواجهة معدلات التضخم العالية، كما أن الإنفاق الحكومي في الأوجه المختلفة يكون أغلبه بالقيم الحقيقية، بما يعني أن الإنفاق الحكومي يرتفع مع الزيادة في الأسعار لاحقاً، فإن الموازنة الحكومية ستشهد عجزاً في ظل وجود التضخم، وذلك جراء أن الإنفاق بما يتضمن القيمة الحقيقية والإيراد بصورته الاسمية.¹

وبالتالي فإن العلاقة بين العجز المالي والتضخم وزيادة كمية النقود تأخذ الآلية الآتية:²

لو بدأنا بوضع التوازن وحدثت صدمة نقدية، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الأسعار من خلال نظرية كمية النقود وارتفاع التضخم سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، ولكن بدون حدوث زيادة مماثلة في الإيرادات فإن ذلك ينجم عنه عجز في الموازنة العامة يتم تمويله من خلال خلق النقود مما يؤدي إلى زيادة أكبر في الأسعار وهكذا.... وإن العجز المالي ونمو النقود هما السببان الرئيسيان للتضخم.

ثانياً: بالنسبة لتمويل عجز الموازنة عن طريق الدين العام (الاقتراض) وعلاقته بالتضخم

أما العجز الممول بإصدار الأوراق الحكومية (سندات، أذونات) فهو ليس بالضرورة تمويل تضخمي، بل يعتمد على توجهات السلطة النقدية، فإذا استهدفت إبقاء معدلات الفائدة منخفضة فالتمويل باستخدام الأوراق الحكومية يكون تضخيمياً، إذن فعلمية تمويل العجز بالاقتراض تأخذ بمضامين القيود التي تواجه موازنات السلطتين المالية والنقدية في ظل معدلات الفائدة لهذه السندات، وما ينتج ذلك من إيرادات خلق النقود³؛ حيث أنه وبالرغم من الاعتراف على أن عملية الاقتراض أو الدين العام منفصلة عن عملية الإصدار النقدي، غير أن هناك ثلاث قنوات يمكن من خلالها أن يؤدي الدين العام إلى زيادة الكمية المعروضة من النقود وتمثل هذه القنوات:⁴

❖ القيود الاقتصادية على نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي.

❖ التضارب الزمني للسياسات الحكومية.

❖ الضغوط السياسية من أجل استقرار سعر الفائدة.

إن القيود الاقتصادية التي تفرضها الحكومة على نمو الدين الحكومي في المدى الطويل، والذي يدفع في مقابله فوائد كنسبة للدخل الوطني تعد أولى هذه القنوات، فإذا كانت الحكومة غير قادرة على رفع معدلات الضرائب بدرجة كافية للحفاظ على نسبة الدين للدخل الوطني ضمن مستويات لا تتجاوز الحدود، فإن أحد إمكانيات التوازن يمكن خلقها من خلال زيادة الكمية المعروضة للنقود، وإن زيادة نمو الدين الجاري سيتم تمويله جزئياً من خلال النمو المستقبلي في النقود على الرغم من تأثير النمو الحالي للنقود.

أما التضارب الزمني للسياسات الحكومية فيمكن من خلالها أن تؤثر سياسة الدين في السياسة النقدية وهذا يعني أنه في ظل وجود أسعار فائدة ثابتة بالقيم الاسمية فإن الدين العام سيعطي حافزاً للحكومة لخلق

¹ المشهداني خالد حمادي حمدون، الخصخصة: أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

² المرجع نفسه، ص 74.

³ شواقفة وليد محمد، المرجع السابق، ص 120

⁴ المشهداني خالد حمادي حمدون، المرجع السابق، ص ص 72، 73.

تضخم غير متوقع، هذا الدافع ينشأ لأنه من الممكن إحداث تخفيض في القيمة الحقيقية للدين الحكومي، عن طريق معدلات من التضخم تفوق توقعات حاملي السندات الحكومية عند قيامهم بشراء هذه الأوراق. أما فاعلية الضغوط السياسية في استقرار سعر الفائدة فيتم من خلال استجابة السلطات النقدية للزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة المتولدة بسبب ارتفاع الدين العام، وإذا أدت الزيادة في الدين الحكومي إلى رفع أسعار الفائدة الحقيقية وحاول البنك المركزي تعويض هذا الارتفاع، فإن السلطات النقدية تلجأ إلى زيادة الكمية المعروضة من النقود بسبب سياسة الاستجابة لأسعار الفائدة الحقيقية. إذن في حالة إصدار السندات يعتبر تمويل غير تضخمي، في ظل توافر سعر فائدة موجب على السندات وسوق واسع للأوراق المالية¹.

غير أن القنوات السابقة الذكر قد تؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة للنقد هذا ما يسهم في ارتفاع الأسعار والتضخم، وبالتالي يصبح التمويل بالسندات تضخيمياً؛

ففي ضوء ما سبق جادل (sargent and wallace,1981) بأنه وتحت ظروف محددة، لا يمكن الاستمرار في إدارة السياسة النقدية دون الأخذ بالاعتبار مسار نمو النفقات الحكومية وهيكل الضرائب، فالحكومة مقيدة بطلب الجمهور على سندات المصدر نسبة إلى حجم الاقتصاد، وبمعدل الفائدة لهذه السندات، فإذا كانت السلطة المالية المحددة لحجم الإيرادات التي يجب تحصيلها من خلال مبيعات السندات من خلق النقود، فالسلطة النقدية تعمل على خلقها لتمويل الفرق بين تلك الإيرادات المطلوبة لتمويل العجز وقيمة السندات الممكن بيعها للجمهور، وفي نهاية المطاف سيؤدي اعتماد الحكومة على تسهيل عجز الموازنة إلى حدوث التضخم، الذي يرتبط عموماً مع التوسع النقدي، وبارتفاعه سيؤدي إلى زيادة في الإنفاق العام ولكن بدون زيادة مماثلة في الإيرادات، مما ينجم عنه عجز في الموازنة؛

بالمقابل يرى (Darby, 1984) بأن ما طرحه سيرجنت ووالس، غير صحيح كدليل لفهم السياسة النقدية والتي غالباً تدار بصورة مستقلة عن السلطة المالية، حيث وضع تحليلاً استنتج من خلاله أن تمويل مدفوعات الفائدة المتزايدة بإصدار المزيد من الدين الحكومي يتسق مع الحالة التوازنية طويلة الأجل للاقتصاد. من جانبهم جادل (Miller and Sargent 1984) بأن معدل الفائدة الحقيقي ليس ثابتاً، وإنما يتزايد مع ارتفاع نسبة السندات الحكومية إلى القاعدة النقدية، وحيث إن الدلائل التاريخية تشير إلى تزايد العجز، فإن احتمالية تسيله مستقبلاً بشكل كامل (تمويله من خلال خلق النقود فقط) تبقى قائمة ومثيرة للقلق². وفي حالة التمويل بالاقتراض الخارجي في الدول النامية يؤدي ذلك إلى حدوث تضخم دون أي شك، كون أن الاقتراض الخارجي يؤدي إلى دخول تيار من العملات الأجنبية (زيادة الأرصدة النقدية) دون وجود زيادة في الإنتاجية³.

¹ علي محمد سعيد علي، دور السياستين النقدية والمالية في مواجهة ظاهرة التضخم الركودي في مصر خلال الفترة (1990-2016)، بحث

مقدم للحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة قسم الاقتصاد، جامعة عين الشمس، مصر، 2017، ص 18.

² شواقفة وليد محمد، المرجع السابق، ص 120-121.

³ علي محمد سعيد علي، المرجع السابق، ص 18.

أي أن تمويل العجز عن طريق الاقتراض سواء داخلي أو خارجي (تمويل مالي) يؤدي إلى خلق نقد إضافي (تمويل نقدي) هذا الأخير ووفقاً للنظرية الكمية للنقود يولد ضغوط تضخمية، والتي ستؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي - دون حدوث زيادة مماثلة في الإيرادات -، مما ينجم عنه استمرار العجز الذي يتم تمويله من خلال خلق النقود وبالتالي حصول زيادة أكبر في الأسعار وهكذا، وكأنا أمام حلقة مفرغة بين التضخم وعجز الموازنة.

وبذلك نجد في النظرية الاقتصادية أن هناك اتجاهين لتفسير العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة، حيث اعتبر العديد من الاقتصاديين أن عجز الموازنة له آثار تضخمية مستتدين في ذلك على النظرية الكينزية للدخل والاستخدام والفائدة، بينما يرى البعض الآخر أن العلاقة تتجه من التضخم إلى عجز الموازنة؛ فمن وجهة النظر الكينزية ترى أن عجز الموازنة العامة يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات المحلية والمستوردة، لأن زيادة المخزون الحقيقي من السندات (تمويل العجز) يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستهلاك من السلع والخدمات، وعندما تفوق هذه الزيادة الناتج الكلي الحقيقي أو العرض الكلي، فإنها ستخلق فجوة تضخمية تسمى فجوة الطلب وهي الفجوة التي يستند إليها الكينزيون في تفسيرهم للتضخم¹.

أما (Barro, 1989) فيجادل بأن عجز الموازنة لا علاقة له بالتضخم، فعجز الموازنة الحالي يعني وجود تخفيضات ضريبية حالية وضرائب مستقبلية معادلة لها، وبالتالي لن يرتفع استهلاك القطاع الخاص، وتبعاً لذلك لا وجود لتأثير الطلب الكلي على معدلات الفائدة أو الأسعار². وعليه فإن للعلاقة (العجز، التضخم) ثلاث احتمالات هي:

❖ يمكن لعجز الموازنة تحفيز التضخم .

❖ يمكن للتضخم أن يؤثر على عجز الموازنة.

❖ لا توجد علاقة بين هذين المتغيرين.

الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم على المستوى التطبيقي

كما هو الحال بالنسبة للبعد النظري، لا يوجد إجماع بخصوص اتجاه العلاقة بين التضخم والعجز على المستوى التطبيقي، وهذا ما تظهره الدراسات التجريبية المبينة في الجدول أدناه.

¹ بالاعتماد على :

➤ دردوري لحسن، ميخائيل أسماء، المرجع السابق، ص 04.

➤ شواقمة وليد محمد، المرجع السابق، ص 121.

² Kanchan Datta, Chandan Kumar Mukhobadhyay, **RELATIONSHIP BETWEEN BUDGET DEFICIT AND INFLATION -AN ECONOMETRIC STUDY OF INDONESIA**, International Journal of Economic Issues, Vol. 4, No. 2 (July-December, 2011)

على الموقع الإلكتروني <http://www.serialsjournals.com/serialjournalmanager/pdf/1332148146.pdf>

جدول رقم (02-04): أمثلة لأهم الدراسات السابقة حول موضوع العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم

الباحث	عنوان الدراسة	الهدف من الدراسة	أهم النتائج المتوصل إليها
M Solomon and WA de Wet	تأثير عجز الموازنة على التضخم حالة تنزانيا خلال الفترة (1967-2001)	كشف علاقة العجز بالتضخم وتحديد العلاقة السببية التي تمتد بينهما باستخدام تحليل التكامل المشترك	بسبب تسهيل العجز في الميزانية، تم العثور على آثار تضخمية كبيرة لزيادات في عجز الميزانية.
جمال الدين محسني زونوزي، ومهناز هاشمي بورفلدي ونسرین فرجی	العلاقة بين عجز الميزانية والتضخم في إيران (1990-2007)	تهدف هذه الورقة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين التضخم والعجز في المدى الطويل باستخدام نموذج GARCH	أظهرت الدراسة أن تقلب عجز الميزانية له تأثير إيجابي على التضخم.
عاصف إدريس أغا ومحمد سليم خان (2006)	تحليل تجريبي للاختلافات المالية والتضخم في باكستان خلال الفترة (1973-2003)	البحث عن العلاقة بين التضخم والمؤشرات المالية في المدى الطويل باستخدام تكامل يوهانسن	القطاع المالي هو السائد في تفسير حركة الأسعار.
كاتو وتيرونيس Ctao and Terrones (2003)	العجز المالي والتضخم لـ: 107 بلد بالعالم خلال الفترة (1960-2001)	تعيد هذه الورقة النظر في قضية هذه العلاقة في ضوء بيانات أوسع ونهج نمذجة جديد للتضخم على أنه غير خطي (متغير ديناميكي) متعلق بالعجز المالي خلافا لدراسات سابقة.	توجد علاقة إيجابية قوية بين أوجه العجز والتضخم بين البلدان ذات التضخم المرتفع والبلدان النامية، وليس بين الاقتصاديات المتقدمة ذات التضخم المنخفض.
Vieira (2000)	العلاقة بين العجز المالي والتضخم في ستة اقتصادات أوروبية رئيسية.	فحص العلاقة بين العجز المالي والتضخم.	توجد علاقة طويلة المدى بين التضخم والعجز في هذه البلدان والتضخم ساهم في العجز وليس العكس.
Kivilcim Metin (1998)	العلاقة بين التضخم وعجز الميزانية في تركيا	تحلل العلاقة التجريبية بينهما للاقتصاد التركي من خلال تحليل التكامل المشترك متعدد المتغيرات	أن التوسع المالي كان العامل الأهم في تحديد التضخم في تركيا (السياسة المالية التوسعية).
Choudhury & Parai (1991)	العجز في الميزانية والتضخم: تجربة بيرو (1973-1988)	استخداما نموذج التوقعات العقلانية لدراسة أثر عجز الموازنة المتوقع في بيرو	وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لمتغيرات عجز الموازنة ونمو عرض النقود على معدلات التضخم
Lozano, 2008	العلاقة السببية طويلة الأجل بين عجز الموازنة ونمو النقود والتضخم في كولومبيا	تحليل هذه العلاقة باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) مع بيانات ربعية لـ 25 سنة	وجود علاقة قريبة بين التضخم ونمو النقود من ناحية، وبين نمو النقود والعجز المالي من ناحية أخرى

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1-Kanchan Datta, Chandan Kumar Mukhobadhyay, **RELATIONSHIP BETWEEN BUDGET DEFICIT AND INFLATION –AN ECONOMETRIC STUDY OF INDONESIA**, International Journal of Economic Issues, Vol. 4, No. 2 (July-December, 2011)

2-M Solomon and WA de Wet, **The Effect of a Budget Deficit on Inflation: The Case of Tanzania(1967-2001)**, SAJEMS NS Vol 7 (2004) No 1 101, Pretoria.

3-Jamaledin Mohseni Zonuzi, Mahnaz S.Hashemi Pourvaladi, Nasrin Faraji, **The Relationship between Budget Deficit and Inflation in Iran(1997-2007)**, Iranian Economic Review, Vol.15, No.28, Winter 2011.

4- شواقفة وليد محمد، **العجز في الموازنة الحكومية وعرض النقود والتضخم** "دراسة حالة الأردن للفترة (1970-2009)", مجلة المنارة، المجلد 18، العدد 1، 2012.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين مكونات السياسة المالية والبطالة في الأدبيات

النظرية والدراسات التطبيقية

لقد اهتمت الأدبيات النظرية المتعلقة بالسياسة المالية عقب أزمة الكساد العظيم، بمدى فعالية استعمال أدواتها في تحفيز أو كبح النشاط الاقتصادي، خصوصاً مدى قدرة الإنفاق العام على التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج، حيث أن الطرح النظري الذي يربط السياسة المالية بالبطالة مبني أساساً على الفكر الكينزي، فكينز لاحظ أن سبب الأزمة وما نتج عنها من انعكاسات -كمشكلة البطالة- هو انخفاض الطلب الكلي، فحاول إيجاد مخرج لها انطلاقاً من إيجاد تفسير منطقي بينها وبين الطلب الكلي، فوجد أن الحل يكمن في تحفيزه من خلال تدخل الدولة بنشاطها المالي وذلك باستخدام أدوات السياسة المالية لتوازن الدخل والعمالة، وذلك بإعادة توزيع الدخل عن طريق السياسة الضريبية، واستخدام سياسة الإنفاق العام بزيادة حجمه وبالتالي زيادة الطلب الكلي والتشغيل، فتوجهت أغلب الاقتصاديات بإتباع السياسة الكينزية إلى الاقتراض لتمويل الإنفاق العام باعتبار ذلك ينعش الطلب الفعال بشكل أكبر.

المطلب الأول: التأصيل النظري والتطبيقي لأثر السياسة المالية على البطالة

تعتبر السياسة المالية وأدواتها من الإجراءات التي تستخدمها الدول في التأثير بالنشاط الاقتصادي سواء كانت الدول رأسمالية أم نامية، حيث أصبح لها دور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كت تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، خاصة بعد تطبيق أفكار كينز، والذي سمح بالتدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية عن طريق التأثير بمكونات الطلب الكلي الفعال لعلاج البطالة، غير أن الدراسات التطبيقية أثبتت أن دور وآلية السياسة المالية في الحد من مستويات البطالة يختلف بين الدول المتقدمة والدول النامية.

الفرع الأول: الإطار النظري لدور السياسة المالية في علاج البطالة

تتدخل الدولة للخروج من أزمة الركود وما نتج عنها من بطالة باستخدام أي أداة من أدوات السياسة المالية سواء الإنفاق العام أو الضرائب أو كلاهما معاً للرفع من مستوى الطلب الكلي المحقق للتشغيل الكامل.

أولاً: السياسة الانفاقية العامة ودورها في معالجة البطالة: إذا كانت البطالة والركود الاقتصادي تلازمان اقتصاد ما، فإن الحكومة ومن خلال زيادة الإنفاق العام تستطيع توفير فرص العمل لآلاف العاطلين وذلك بتشغيلهم في المشاريع العامة مثل شق الطرق، بناء الجسور، وبناء المدارس والمستشفيات وتشغيلهم في الوظائف الإدارية الحكومية بمجال الصحة والتعليم والقضاء والأمن، وهذا بدوره سيوفر دخلاً للموظفين والعاملين الجدد مما يدفعهم لزيادة استهلاكهم وإقبالهم على شراء المنتجات، مما يعمل على فتح المصانع من جديد وزيادة النشاط الاقتصادي والإنتاج ويقضي على حالة الركود والبطالة¹.

¹ خربوش حسني، يحيى حسن، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ص 233

كما أن التوسع في الإنفاق العام من خلال تقديم الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والفقير والشيخوخة، يؤدي إلى زيادة الدخل الشخصية والإنفاق الاستهلاكي لهؤلاء، وبالتالي يزيد الطلب الكلي ويزيد الحافز على الاستثمار (بفعل المضاعف) فيزيد الطلب على العمالة فتتقلص نسب البطالة¹.

ثانياً: السياسة الضريبية ودورها في معالجة البطالة: وفي حالة استخدام الضرائب للخروج من أزمة الكساد، يكون ذلك عن طريق تخفيض التصاعد في الضريبة المطبقة على الشرائح المختلفة للدخل، مما يسهم في زيادة الاستهلاك لديهم وبالتالي زيادة الطلب الكلي مما يزيد الحافز على الاستثمار (وتعتبر الفئات ذات الدخل المنخفضة هي التي تستطيع زيادة الطلب - لارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك-)، وتستطيع السياسة المالية أيضاً أن تزيد الاستثمار وذلك باستخدام شق الضرائب على الأرباح، حيث أنه في حالة تخفيضها وإعطاء فترات إعفاء طويلة يؤدي ذلك إلى زيادة الحافز على الاستثمار ومن ثم الطلب على العمالة وتتكرر حالة الركود والبطالة²؛

حيث أكدت نظرية اقتصاديات جانب العرض على دور هذه السياسة باعتبارها من آليات السياسة المالية التي تتعش النمو، حيث اعتمدت تحليلات هذه المدرسة على نظرية الأسعار الكلاسيكية المباشرة، التي أقرت أن تغير الضريبة يؤثر على الاقتصاد وينتقل التأثير على مكافأة عوامل الإنتاج بعد اقتطاع الضريبة، فمعدلات الضريبة تعتمد على الأسعار النسبية للسلع وبالتالي تؤثر على العرض من خلال رأس المال واليد العاملة، وهذا ما يؤكد أنصار هذه المدرسة لرفع قيمة المكافآت بعد اقتطاع الضريبة بالنسبة للأنشطة التنموية، وخفض الضرائب على الأرباح مما يؤثر بشكل فعال على زيادة الادخار والاستثمار والتشغيل³.

ثالثاً: أثر السياسة المالية على سوق العمل ضمن نموذج الطلب الكلي (AD) والعرض الكلي (AS)

للكشف عن العلاقة بين السياسة المالية والتشغيل - دورها في الحد من نسب البطالة - ، لابد من معرفة نموذج (AD-AS) والذي يضم هذا السوق، ويحدد حجم الاستخدام فيه، كما يحدد جميع القيم التوازنية كحجم الناتج (الدخل)، فقد كان مستوى الدخل محددًا حصرياً من جانب الطلب الكلي فقط ضمن نموذج IS-LM، لذلك تم بناء نموذج أكثر واقعية لم يُعقل فيه إمكانية تغير الأسعار واثرت ذلك على توقعات العمال وإنتاجية العمل، وما يترتب عنه من تأثير على توازن الدخل الحقيقي، أي تم إدخال جانب العرض الكلي إلى الصورة، من خلال دالتي العمل والإنتاج الحقيقي، حيث تبين أن التغير في p المستوى العام للأسعار، يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي، ويسبب تغير في مستوى الاستخدام N ، والذي بدوره يؤدي إلى تغير مستوى توازن الإنتاج في جانب العرض من خلال دالة الإنتاج، ومن ثم اشتقاق منحنى العرض الكلي، وعلى ذلك نحصل من معادلتنا (IS)(LM) على علاقة الطلب بين p و y ، كما نحصل من معادلة العمل ودالة الإنتاج على

¹ علي محمد سعيد علي، المرجع السابق، ص 28.

² المرجع نفسه.

³ الجبوري ختام حاتم، الجبوري هبة الخالق دبي، أثر السياسة المالية في معالجة ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 9، العدد 04، العراق، 2017، ص 207.

علاقة العرض بين p و y وبالتالي حلقة الوصل بين الطلب الكلي والعرض الكلي هي p و y ، فيتحدد مستوى الاستخدام التوازني N .¹

1- سوق العمل ضمن نموذج الطلب الكلي (AD) والعرض الكلي (AS): يوضح هذا النموذج العلاقة التي تربط ما بين المستوى العام للأسعار والناج الوطني أو الدخل، فتحليل منحنى العرض الكلي والطلب الكلي يكشف قيم التوازن للمؤشرات الأربعة p, i, N, y والتي تتغير نتيجة الإنفاق الحكومي أو نتيجة متغيرات يتعرض لها الاقتصاد الوطني وهذا ضمن معادلات، ثلاث منها تمثل شرط التوازن في كل من سوق السلع والخدمات، سوق النقد وسوق العمل، وتعتبر المعادلة الرابعة عن دالة الإنتاج:²

(01).....	$Y=C(y_d)+ I(i)+ G$	سوق السلع والخدمات (IS)	} جانب الطلب:
(02).....	$M/p = \alpha(y)+L(i)$	سوق النقود الحقيقية (LM)	
(03).....	$p.f(N)=p^e g(N)$	سوق العمل	} جانب العرض:
(04)	$Y=y(N, K)$	دالة الإنتاج	

1-1- منحنى الطلب الكلي AD: يقصد بمنحنى الطلب الكلي العلاقة العكسية بين مستوى الأسعار وكمية السلع والخدمات المنتجة (مستوى الناتج) والتي يرغب أفراد المجتمع في شراءها (طلبها)، أي جميع التوليفات من (y, p) التي تحقق التوازن في كل من سوق السلع وسوق النقود في آن واحد، ويعكس هذا المنحنى الظروف التي تتحكم في مستوى الإنفاق الكلي، والعوامل المحددة للطلب الكلي، ولتحديد العلاقة بين الأسعار والناتج في جانب الطلب، يتطلب الاستعانة بنموذج IS-LM، وكما مر علينا سابقا فإن هذا النموذج يتكون من معادلتين (01) و (02) ويبدو من خلالهما أن المستوى العام للأسعار ليس له تأثير على معادلة (IS) فجميع متغيراتها بقيم حقيقية، إلا أنه يظهر في معادلة (LM) ومن ثم فإن تغير p سوف يؤثر فقط على منحنى LM ومن خلال تأثيره على هذا المنحنى، سنتمكن من تحديد علاقته بالدخل من جانب الطلب، ولاشتقاق منحنى الطلب الكلي AD. سنوضح ذلك من خلال الشكل الموالي حيث إن:³

الجزء A يبين منحنى IS، LM في محور (y, i) .

الجزء B يبين نقاط اشتقاق منحنى الطلب الكلي في المحور (y, p) .

فكما نعلم أن منحنى LM يمثل توازن سوق النقود، وبإدخال مستوى الأسعار بصورة مباشرة ضمن معادلته، يصبح التعبير عنها بالطلب والعرض الحقيقيين، وبذلك نكون في نقطة البداية لاشتقاق منحنى الطلب الكلي

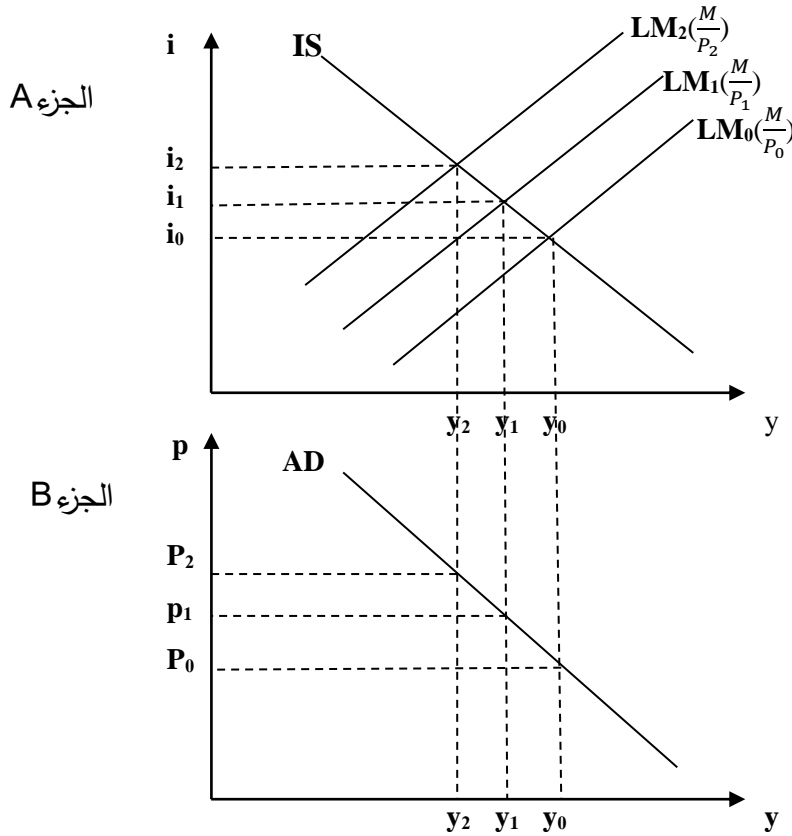
¹ الموسوي ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1994، ص 369.

² نفس المرجع، ص 358.

³ بالاعتماد على: * محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 262-263.

* ضيف أحمد، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994-2004)، مذكره مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الشلف، 2004/2005، ص 92.

شكل رقم (10-02): اشتقاق منحنى الطلب الكلي AD بيانياً



المصدر: محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، 2006، ص 263.

فمن خلال هذا الشكل نلاحظ أن ارتفاع الأسعار من p_0 إلى p_1 ثم إلى p_2 يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى جهة اليسار من $LM_0(\frac{M}{P_0})$ إلى $LM_1(\frac{M}{P_1})$ ثم إلى $LM_2(\frac{M}{P_2})$ (ارتفاع المستوى العام للأسعار يعني أن قيمة النقود أو الرصيد النقدي الحقيقي ينقص، فتتخفص القوة الشرائية للنقود، وبالتالي هذا الأثر يشبه أثر انخفاض الكمية المعروضة من النقود والتي تؤدي إلى انتقال منحنى LM يساراً) ويرتفع تبعاً لذلك سعر الفائدة من i_0 إلى i_2 ويؤدي إلى تراجع الدخل من y_0 إلى y_2 في جانب الطلب الكلي، لأن ارتفاع الأسعار سيزيد عنه انخفاض الدخل في السوق النقدي - العلاقة عكسية بينهما كما توضحه المعادلة (02) معادلة LM-، وعند إسقاط نقاط هذا الدخل على الجزء B تتضح العلاقة العكسية بين p و y والتي تمثل منحنى الطلب الكلي AD

1-2- منحنى العرض الكلي AS: تعتمد فعالية السياسة المالية على ميل منحنى العرض الكلي، ففي حالة زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين، لكن تأثير ذلك على الدخل ثم على المستوى العام للأسعار سيعتمد على تحليل منحنى العرض الكلي، هذا الأخير يعبر عن العلاقة بين الكمية التي تستعد المنشآت إنتاجها وعرضها والمستوى العام للأسعار، ويعكس هذا المنحنى الظروف السائدة في سوق عوامل الإنتاج وعلى وجه الخصوص سوق العمل¹، فكيف يتوازن هذا السوق في ظل هذا النموذج؟

¹ بالاعتماد على :

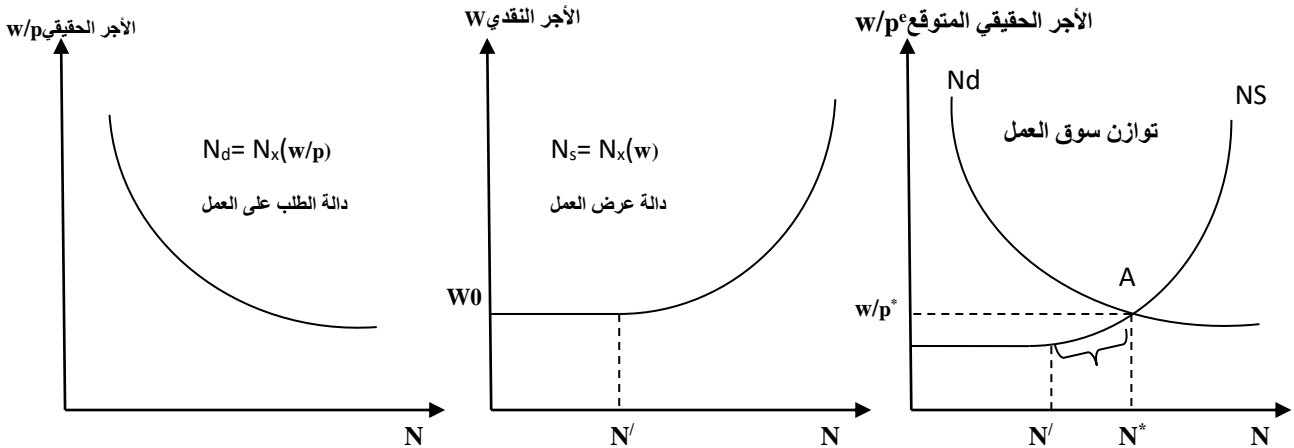
* عبد الرحمن محمد سلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 164-165.

* ضيف أحمد، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994-2004)، المرجع السابق، ص 94.

أ- توازن سوق العمل: هناك اختلاف جذري بين النظرية الاقتصادية الكينزية والنظرية الكلاسيكية فيما يتعلق بتوازن سوق العمل، والذي يتحقق عندما يتساوى الطلب على العمل مع عرض العمل:

فبينما تتفق كلتا النظريتين على جانب الطلب حيث قبل كينز الافتراض الكلاسيكي والذي يكون الطلب على العمل دالة في الأجر الحقيقي W/P (علاقة عكسية فكما ارتفع الأجر الحقيقي قل الطلب على العمل)* إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في دالة عرض العمل، فكينز افترض أن عرض العمل يخضع للخداع النقدي، أي يعتمد على الأجر الحقيقي المتوقع W/P^e وليس الأجر الحقيقي الفعلي، حيث يرى انه بالفعل قوة العمل معنية بأجرها الحقيقي، إلا أن ما يتم تحديده من خلال التفاوض مع أصحاب الأعمال هو الأجر النقدي W بناء على توقع معين لدى العمال حول الأسعار، أي أن العمال يهتمون بأجورهم الحقيقية لكنهم يتفاوضون على أجورهم النقدية وفقا لتوقعات لديهم حول مستوى العام للأسعار P^e ؛ وقد افترض كينز أن هناك حد أدنى للأجر النقدي يكون فيه العمال غير مستعدين لعرض خدماتهم بمعدل أجر أقل منه، لكن عند مستوى معين من توقعاتهم لأجورهم الحقيقية يرتفع عرض العمل، وهذا ما يوضحه منحنى عرض العمل في الشكل رقم (11-03)، حيث انه عند معدل الأجر النقدي W_0 فإن العمال يعرضون خدماتهم ما بين 0 و N ، مما يعكس الخط الأفقي لهذا المنحنى عند الحد الأدنى للأجر النقدي، وحين يتم توظيف كل الراغبين في العمل عند هذا المستوى، يصبح توظيف عدد أكثر يتطلب رفع معدل الأجر النقدي السائد (التفاوض مع أصحاب الأعمال) مما يعطي لمنحنى عرض العمل ميل موجب².

الشكل رقم (11-02): توازن سوق العمل



المصدر: صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2005، ص ص 274-276. يلاحظ في منحنى التوازن أن معدل توازن الأجر الحقيقي المتوقع (w/p^*) وحجم الاستخدام التوازني هو (N^*) ، فلو اعتبرنا أن منحنى الطلب يقطع منحنى العرض في النقطة A فسيكون هناك بطالة غير ارادية مقدرة بالمسافة (N/N^*) عند المستوى التوازني الأول، لكن في حالة زيادة تلك المسافة فان المقدار $(N'-N^*)$ سوف يعبر عن مستوى عالي من البطالة، وهنا تعمل الدولة على استخدام سياستها المالية لإعادة التوازن.

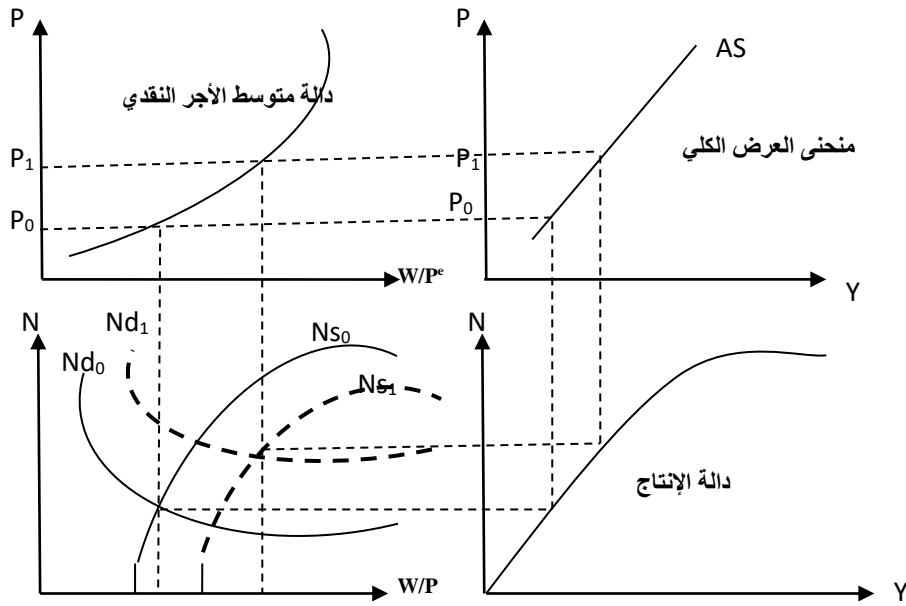
* الافتراض ينص على أن منشأة تعمل في سوق تنافسية وتسعى لتحقيق أعلى ارباح ممكنة تستمر في توظيف وحدات عمل اضافية الى الحد الذي يتساوى فيها الناتج الحدي لأخر وحدة وظفتها مع أجرها الحقيقي.

¹ عبد الرحمن محمد سلطان، المرجع السابق، ص ص 168-169.

² صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 275.

ب- دالة الإنتاج واشتقاق منحنى العرض الكلي: إن تحليل العرض الكلي ليس بنفس بساطة التحليل في جانب الطلب، إذ قد يتمثل انتقال دالة الإنتاج في تغير كل من انحدار دالة الإنتاج* وموقعها، ويؤدي انتقال منحنى الناتج الحدي للعمل MP_N إلى تغير منحنى الطلب على العمل، كما تؤدي التغيرات في دالة الإنتاج إلى تغير مستوى الإنتاج Y المتحقق عند استعمال أي كمية معينة من العمل $(N)^1$ ؛ ولإشتقاق منحنى العرض الكلي الذي يوضح العلاقة بين مستوى ذلك الإنتاج Y المتحقق والمستوى العام للأسعار P ، لابد من معرفة العلاقة بين المستوى العام للأسعار والأجر الحقيقي المتوقع W/P^e وهو ما يسمى بدالة متوسط الأجر النقدي، فبسبب معاناة العمال من توهم نقدي سيكون هناك ضغط على الأجر النقدي للارتفاع بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار يفوق توقعهم، أي يكون ارتفاع الأجر النقدي بنسبة أقل عن نسبة ارتفاع الأسعار (يتوهمون أن أجورهم الحقيقية أعلى مما هي عليها فعلاً) فيصبحون أكثر استعداداً للعمل لساعات أكثر، وفي المقابل فإن أصحاب الأعمال وفي ظل ما يرونه من تراجع في أجورهم الحقيقية يزيدون من حجم توظيفهم فيزيد الإنتاج الكلي أو الدخل، أي ترتفع كمية العمل التوازنية وبالتالي حجم الإنتاج، مما يوجد علاقة موجبة بين العرض الكلي والمستوى العام للأسعار ينتج عنها منحنى عرض كلي موجب الميل² وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل رقم (02-12): اشتقاق منحنى العرض الكلي AS بيانياً



المصدر: صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص 277.

* فحسب المعادلة رقم 04 فإن دالة الإنتاج هي $Y=y(N, K)$ يفترض فيها أن الناتج الوطني يرتبط إيجابياً مع كل من رأس المال (K) والعمل (N)، لكن بما أن نموذج العرض الكلي في الأجل الطويل (منحنى AS خط عمودي) يفترض ثابت الإنتاج، لذا سيكون التحليل هنا في الأجل القصير والمتوسط، والذي يفترض أن دالة الإنتاج تابعة للعمل فقط.

¹ ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص 361-362.

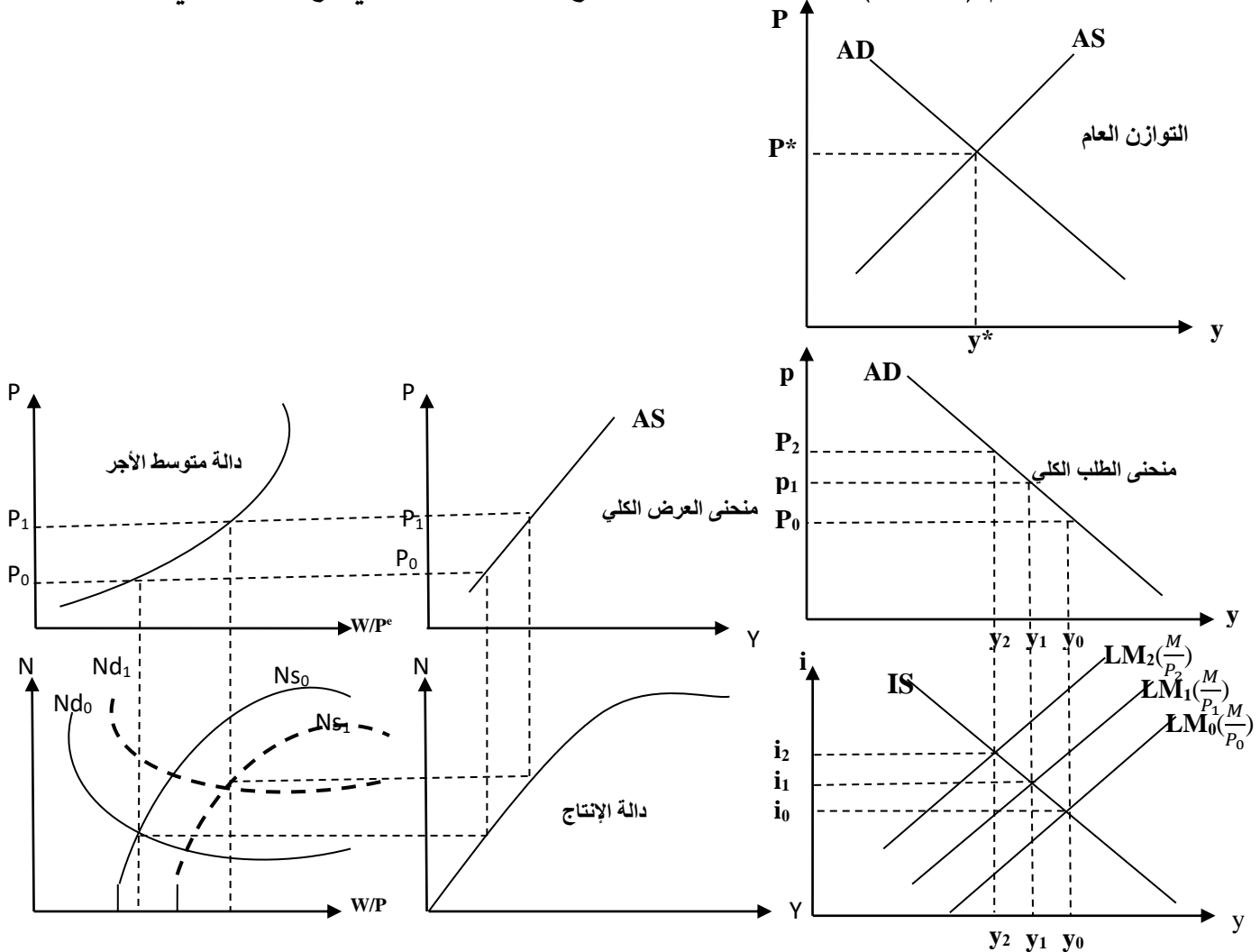
² بالاعتماد على: * عبد الرحمن محمد سلطان، المرجع السابق، ص 169.

* صخري عمر، المرجع السابق، ص 277.

1-3- توازن العرض الكلي مع الطلب الكلي وأثره على سوق العمل: إن التوازن العام للدخل يكون من خلال تفاعل الطلب الكلي مع العرض الكلي (AD-AS)، وفي نقطة التقاطع بينهما يحددان مستوى الدخل التوازني (Y) والمستوى العام للأسعار (P)، كما أن نقطة التقاطع بينهما تحددان دورهما سعر الفائدة التوازني (i) عند تقاطع (IS-LM) في جانب الطلب الكلي، وكذلك فإن (P و Y) يتفاعلان في جانب العرض من خلال سوق العمل ودالة الإنتاج ليحددان مستوى التوظيف أي حجم الاستخدام التوازني N، وكذا مستوى الأجور النقدية W من خلال الأجر الحقيقي المتوقع W/P^e ، ومن ثم تحديد الأجر الحقيقي الفعلي عند مستوى التوازن العام.

أي أن هذا التوازن يحدد المتغيرات الحقيقية للاقتصاد الكلي وهي الدخل أو الناتج Y، ومستوى التشغيل N والأجر الحقيقي (W/P)، وكذا يحدد المتغيرات النقدية وهي P والأجر النقدي W وسعر الفائدة (i)¹

الشكل رقم (02-13): سوق العمل ضمن نموذج توازن العرض الكلي مع الطلب الكلي

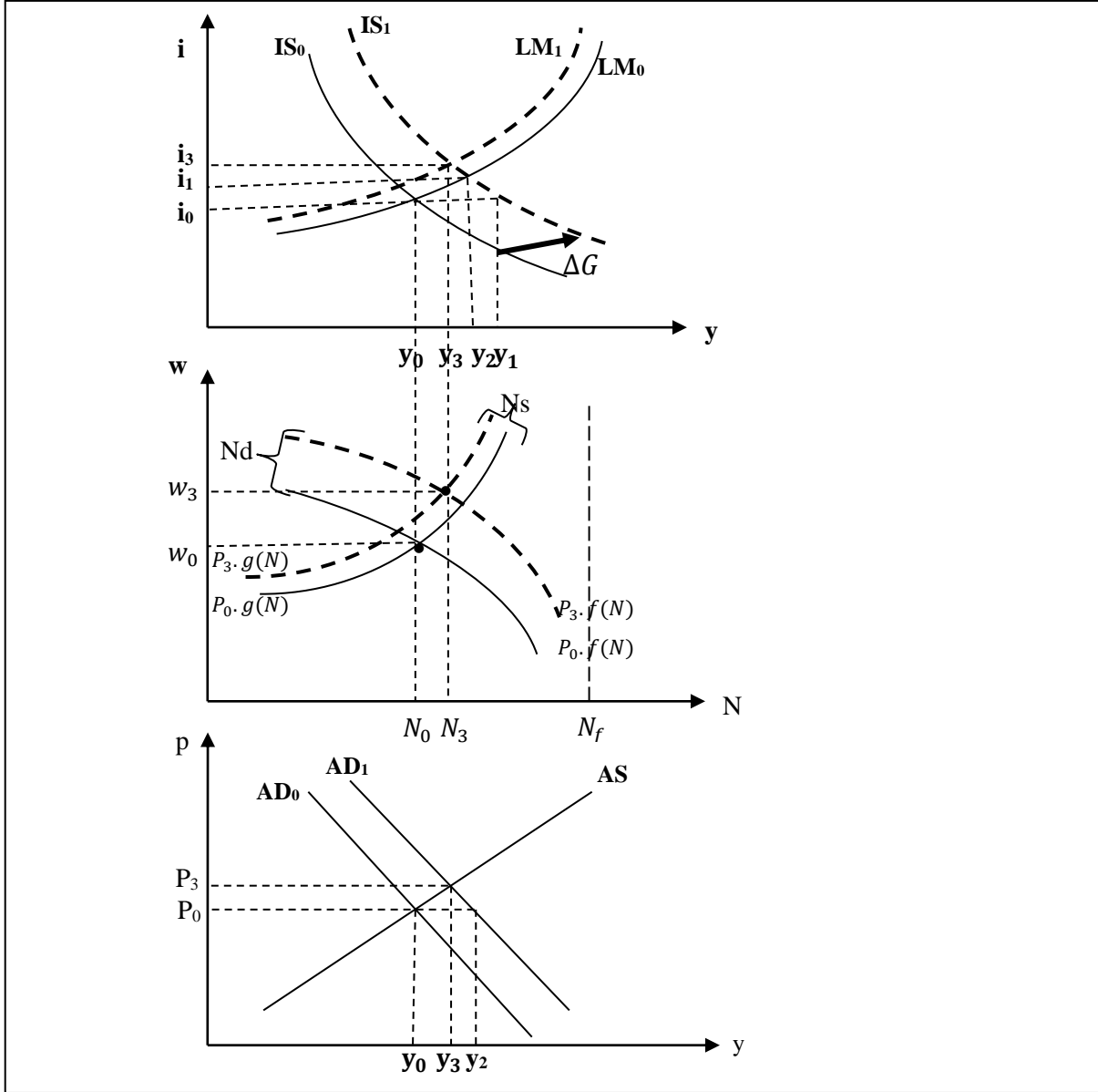


2- أثر السياسة المالية على سوق العمل: كما ذكرنا سابقاً فإن نموذج AD-AS يحدد لنا مستوى التوظيف وحجم الاستخدام التوازني N، غير أن سوق العمل قد يصاب بالاختلال، حيث يعاني الاقتصاد من بطالة غير مرغوبة مقدارها $N_f - N_0$ حيث يعبر N_f عن مستوى التوظيف عند التشغيل الكامل للموارد، في هذه

¹ محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة والممارسة، مرجع سبق ذكره، ص 433.

الحالة تعمل الحكومة على تخفيض معدل البطالة من خلال استخدام أدوات السياسة المالية، إذ تقوم بزيادة ورفع مستوى إنفاقها العام بمقدار ΔG حتى تتمكن من رفع مستوى التوظيف، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-14): اثر السياسة المالية على سوق العمل ضمن نموذج AS-AD



المصدر: الموسوي ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1994، ص370، ص372.

تقوم الحكومة برفع مستوى الإنفاق العام للحد من البطالة، فيؤدي هذا الإجراء الحكومي إلى انتقال منحني IS إلى IS_1 وزيادة GNP (الناتج الوطني) بشكل مباشر، وبشكل غير مباشر من خلال عملية المضاعف عن طريق زيادة حجم الاستهلاك، أي يرتفع مستوى الناتج التوازني أو الدخل في جانب الطلب إلى y_1 عند مستوى السعر الأول P_0 وسعر الفائدة i_0 ، حيث أن الاستثمار يكون ثابت عند i_0 ؛

إلا أن الزيادة في الإنتاج، حتى وان لم يتغير مستوى السعر، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود، وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة على امتداد منحنى LM، وانخفاض مستوى الطلب الاستثماري، وتؤدي هذه النتيجة إلى تآكل بعض الزيادة في G، ومن ثم زيادة الدخل إلى مستوى y_2 ، عند مستوى السعر الأول وارتفاع سعر الفائدة إلى i_2 ، وعلى ذلك تؤدي الزيادة في G إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى AD_1 ، وينجم عنه فائض طلب في الاقتصاد قدره $y_2 - y_0$ عند P_0 مما يسبب ارتفاع مستوى الأسعار إلى P_3^1 ؛ واثراً ذلك:

1-2- بالنسبة لجانب الطلب الكلي: هو أن ارتفاع مستوى الأسعار إلى P_3 يؤدي إلى انخفاض عرض النقود $\frac{M_s}{P}$ أو بمعنى آخر إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انكماش سوق النقود بسبب الزيادة في الطلب على النقود، وتؤدي هذه النتيجة إلى انتقال منحنى LM إلى الأعلى نحو LM_1 ، متسبباً في تخفيض الدخل التوازني من y_2 إلى y_3 على امتداد منحنى الطلب الجديد بطريقة غير مباشرة، فارتفاع السعر قد سبب ارتفاع سعر الفائدة الذي أدى إلى انخفاض مستوى الاستثمار.

2-2- بالنسبة لجانب العرض الكلي: يؤدي ارتفاع مستوى الأسعار إلى P_3 إلى زيادة الطلب على العمل إلى جهة اليمين وبمسافة أكبر من مسافة انتقال منحنى عرض العمل إلى جهة اليسار، وعلى ذلك يرتفع مستوى التوظيف من N_0 إلى N_3 مما يسبب زيادة الدخل إلى y_3 على امتداد منحنى العرض الكلي AS_1 . أي أن السياسة المالية التوسعية لها فعالية في الأجل القصير، حيث الدخل التوازني ارتفع إلى y_3 ومستوى التوظيف إلى N_3 والأجر النقدي إلى W_3 فيما انخفض الأجر الحقيقي W/P مع العلم أن دخل العمل الحقيقي يزيد إذا كان العمل مرناً، كذلك يرتفع سعر الفائدة في سوق النقد بسبب الزيادة في الإنفاق العام، هذه الزيادة في G قد تم تعويضها جزئياً من خلال زيادة الإيرادات الضريبية الناجمة عن زيادة الدخل y والأسعار p ، أما تمويل بقية عجز الموازنة فتم من خلال إصدار الحكومة للسندات الذي سبب ارتفاع سعر الفائدة².

فالدول المتقدمة تستخدم السياسة المالية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لمعالجة التقلبات التي تحدث في نشاطها الاقتصادي خصوصاً سد الفجوات الانكماشية؛ وبالتالي خلق بيئة مواتية للاستثمار الخاص ونموه بتكليفها لمستويات وأنواع الإنفاق العام والإيرادات العامة مما له أثر على مستويات الدخل الوطني والعمالة³. غير أن الدول النامية تستخدمها لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال التعجيل بمعدلات التكوين الرأسمالي، والمحافظة على التوازن الداخلي، وتوزيع الدخل، والسيطرة على مستويات الأسعار، من خلال تحديث وإصلاح نظامها الضريبي باستحداث ضرائب جديدة تعمل على تحقيق إيرادات إجبارية تحول نحو القنوات الإنتاجية، لكن هدف تكوين رأس المال يعد الهدف الرئيسي للسياسة المالية في هذه الدول لأنه يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال زيادة معدله عبر الاستثمارات العمومية، بحيث تأخذ هذه الاستثمارات أشكال متعددة كمشروعات الطرق والبنى التحتية، والتي تعمل على توفير فرص عمل عديدة⁴.

¹ الموسوي ضياء مجيد، المرجع السابق، ص 371.

² محمد أحمد الأفتندي، المرجع السابق، ص 445.

³ فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 34.

⁴ أ.م.د. محمد عبد صالح، م.م. محمد سلمان جاسم، أثر السياسة المالية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003، مجلة كلية التراث الجامعة،

العدد الثامن عشر، العراق، 2015، ص 219.

فالقضاء على معدلات البطالة أصبح الهدف المنشود، نظير مساهمته القيمة في تحقيق التنمية الاقتصادية بهذه الدول، عن طريق الاستغلال الأمثل للفئة المتعطلة، من خلال التوسع في الإنفاق العام، خصوصا وأن القطاع الخاص بها يعاني من عراقيل وتحديات تثبط من قدرته على خلق فرص عمل، لذا كان لابد من التوسع في الإنفاق العام بالتنسيق مع القطاع الخاص¹.

الفرع الثاني: الدراسات التطبيقية حول أثر السياسة المالية على البطالة

تختلف آلية تأثير ودور السياسة المالية في معالجة البطالة بين الدول المتقدمة والدول النامية، سنركز على دور السياسة المالية عند هذه الأخيرة، حيث تبرز أهمية دور السياسة المالية في معالجة البطالة في كون حكومات هذه الدول تسخر كل الإمكانيات لتوفير الإيرادات المالية اللازمة للاستثمارات العامة باعتبارها المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، ومن ثم تبرز أهمية الإنفاق الحكومي في تحقيق التوظيف.

أولاً- دراسة شلبي عبد الرحيم وبطاهر سمير، بعنوان: فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية قياسية، تتناول هذه الورقة مدى فعالية السياسة المالية في الوصول إلى أهداف النمو الاقتصادي وتوظيف الأجيال في الجزائر، وذلك باستخدام اختبار جرانجر ونماذج متجه الانحدار الذاتي VAR، لكشف طبيعة العلاقة السببية بين السياسة المالية (المتتمثلة في الإنفاق العام) والنمو الاقتصادي المعبر عنه بالنتائج المحلي الإجمالي ونسبة التوظيف في الاقتصاد الجزائري، فأظهرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين المتغيرات المدروسة، حيث أن النمو الاقتصادي والبطالة هي التي تتحكم في السياسة المالية وليس العكس، فأكدت هذه النتيجة أن الإنفاق العام لا يقود إلى النمو الاقتصادي، أي عدم تأثير السياسة المالية (الإنفاق العام) على النمو الاقتصادي والتوظيف اللذان يخضعان بالدرجة الأولى إلى تغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية، والنمو الاقتصادي هو الذي يقود إلى الإنفاق العام، مما يؤكد على أن قانون فانجر صالح في حالة الاقتصاد الجزائري، وبالتالي توصلت الدراسة إلى أن اعتماد السلطات الجزائرية على الإيرادات النفطية في رسم سياستها المالية أضفى عليها ميزة الضعف في تحقيق النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل، وهذا ما يدل على الفعالية النسبية لها.

ثانياً- دراسة ل: ختام حاتم الجبوري وعبد الخالق دبي الجبوري بعنوان: اثر السياسة المالية في معالجة ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015) تحاول هذه الورقة البحثية معرفة هذا الأثر عندما يتم استعمالها (السياسة المالية) بشكل امثل وفعال، فخلال فترة الدراسة الممتدة من 1990-2015 لوحظ هيمنة الإنفاق الجاري فيما يخص الإنفاق العام وكذلك هيمنة الإيراد النفطي في جانب الإيرادات العامة، فكشفت نتائج هذه الورقة البحثية في الدراسة القياسية بعد تطبيق منهجية متجهات الانحدار الذاتي VAR عن وجود علاقة ذات اتجاه واحد بين السياسة المالية، متمثلة في النفقات والإيرادات العامة من جهة مع معدلات البطالة من جهة أخرى، حيث أظهرت نتائج متباينة في الاتجاه ما بين تأثير طردي وآخر

¹ حميرط عبد اللطيف، زدام أحمد أمين، بعنوان: فعالية أدوات السياسة المالية في محاربة البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة 1970-2017، الملتقى العلمي الوطني حول: التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، جامعة زيان عاشور الجلفة- الجزائر، 14 نوفمبر 2019، ص 197.

عكسي من الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري نحو البطالة، إذ أن زيادة الإنفاق الاستثماري بوحدة واحدة لسنتين سابقتين أدى إلى زيادة معدل البطالة بمقدار 0.02% للسنة الحالية، (وهو ما يخالف النظرية الاقتصادية) وهذا ما يفسر أن هذا الإنفاق لم يؤدي دوره في التشغيل وجذب اليد العاملة (بسبب الفساد والاختلاس)، كما يناقض إنفاقه الجاري في علاقته مع البطالة النظرية الاقتصادية، بينما أظهرت النتائج عن وجود تأثير عكسي للإيراد الضريبي على معدل البطالة، وهو ما يعني أن زيادة الإيرادات الضريبية (إيرادات المحروقات) قد ساهمت في خفض معدلات البطالة بالعراق.

ثالثاً- دراسة ل: حمريط عبد اللطيف، زدام أحمد أمين، بعنوان: فعالية أدوات السياسة المالية في محاربة البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة 1970-2017، سعت هذه الورقة البحثية إلى التحقيق في العلاقة الموجودة بين النفقات العامة (نفقات التجهيز، نفقات التسيير) والإيرادات العامة (الجباية البترولية، الجباية العادية) كأدوات للسياسة المالية ومدى تأثيرها على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2017 باستعمال طريقة المركبات الأساسية ACP في التحليل الإحصائي الوصفي، واستخدام اختبار السببية لغرانجر واختبار جوهانسون للتكامل المشترك، فأظهرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد وتأثير سلبي معنوي لأدوات السياسة المالية نحو معدل البطالة، حيث أن ارتفاع قيمة نفقات التجهيز بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة بقيمة 0.31 وحدة، وتغير الجباية البترولية بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة بقيمة 0.25 وحدة، في حين لم تظهر هذه العلاقة السببية بين نفقات التسيير والجباية العادية من جهة مع معدل البطالة من جهة أخرى، وهذا ما يفسر أن متغيرات السياسة المالية لها علاقة بتطور أسعار النفط في الجزائر، فالارتفاع في المداخل النفطية أدى إلى تحسن في الإيرادات والجباية، وهذا التحسن رافقه ارتفاع في قيمة النفقات بنوعيتها، حيث أن نفقات التجهيز والتي تعتبر كاستثمار عمومي موجه من طرف الدولة نحو فتح مناصب شغل جديدة (خصوصاً سياسة الإنفاق العام الموجه للتعمير والبناء وتحديث البنى التحتية) ساهم في خفض معدلات البطالة بالجزائر.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة حسب النظريات والدراسات التطبيقية

استحوذ موضوع العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة على عناية أصحاب القرارات السياسية وكذا اهتمام الباحثين، بعد طرح النظري الذي قدمه كينز عقب أزمة الكساد العظيم كحل لهذه المشكلة، إذ أقر أن زيادة الإنفاق العام يمكن من احتواء حالة التشغيل الناقص ويقضى على حالة الكساد، وذلك من خلال الدور الفعال والتأثير البالغ للمضاعف الذي تنطلق آليته من فكرة الميل الحدي للاستهلاك، ويشير إلى اثر التغيير في الناتج (المرتبط بالتوظيف) نتيجة التغيير في أحد عوامل الطلب الكلي.

الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة على المستوى النظري

لقد اختلفت نظرة المدارس الاقتصادية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، حيث سنبين فيما يلي توجهات كل من المدرسة الكلاسيكية والكينزية حولها، كما سنوضح السياسات الهيكلية والظرافية للحد من البطالة.

أولاً: نظرة المدرسة الكلاسيكية والكينزية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة

1- الرؤية الكلاسيكية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة: يهمل الاقتصاديون الكلاسيك العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، لأنهم يتصورون أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا في حالة التشغيل الكامل وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج أعظمي واستغلال عوامل الإنتاج مثالياً والبطالة منعدمة، أي أن اقتصادهم بإمكانه أن يوفر مناصب شغل لكل بطل يرغب في العمل، هذه الرؤية التفاضلية التي تميز نظرة الكلاسيك للبطالة يصاحبها اعتقاد آخر، وهو أن اقتصاد الكلاسيك يتوازن عند حالة الاستخدام التام من دون تدخل الدولة (اليد الخفية) مهملين بذلك دور الحكومة في تحقيق التوازن والتأثير على مخرجات النشاط الاقتصادي، حيث يرون أن السياسات المالية التوسعية سوف لن تؤثر إلا على ميزانية الدولة، وبهذا فإن الإنفاق العام ليس له اثر على معدل البطالة حسب الفكر الكلاسيكي.¹

2- الرؤية الكينزية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة: إن البطالة من المنظور الكينزي تختلف عن ما هو متداول في التحليل الكلاسيكي (كما اشرنا إليه سابقاً)

حيث يعتبر الكلاسيك أن البطالة هي بطالة اختيارية فقط، حيث أن الأفراد يقومون بالمفاضلة بين العمل والراحة، ويتم علاج هذه المشكلة حسب نظرهم بتخفيض الأجور، وبالتالي يتم تحقيق التوازن في سوق العمل بصفة آلية من خلال العرض والطلب على العمل بافتراض أن التوازن هو بالضرورة توازن عمالة كاملة؛ غير أن كينز بين أن خفض الأجور لا يؤدي إلى القضاء على البطالة، ولكن على العكس من ذلك فهو يقلل من مستوى الطلب الفعال، ويقلل من حجم الإنتاج المرغوب تحقيقه وحجم العمالة الضرورية للحصول على هذا الإنتاج؛ بمعنى أن كينز أقر أن مستوى العمالة مرتبط بمستوى الطلب الكلي، وبالتالي أسباب البطالة يجب البحث عنها في سوق السلع (سوق الإنتاج) وليس في سوق العمل.²

¹ مقراني حميد، المرجع السابق، ص 78.

² عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، ص 159.

فوجد كينز أن سبب البطالة هو انخفاض الطلب الفعال، لذلك أشار إلى ضرورة التوجه إلى سياسة الإنفاق الحكومي (العام) - باعتباره أحد مكونات الإنفاق الكلي - لمواجهة انخفاض الطلب وانتشار البطالة، ومواجهة الأزمات ولو كان ذلك بالقيام بحفر الخنادق ثم ردمها، وتوصل إلى فكرة إمكانية حدوث بطالة إجبارية في نظام الرأسمالية كنتيجة للعيوب الداخلية في نظام المزاحمة الحرة؛

كما بين أن انخفاض الطلب يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع بالإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة ونقص الطلب الكلي، لذلك وجب تعويض هذا النقص من خلال زيادة الإنفاق الحكومي بهدف تعويض الطلب الخاص¹. وهذا ما يسمى **بنظرية الإنفاق التعويضي** والتي يرجع الفضل لتطويرها لعدد من الاقتصاديين أنصار كينز خصوصا هانسن ولرنر أين أخذت طابعها النهائي في نهاية حقبة الكساد العظيم عندما كتب هانسن في كتابه **السياسة المالية ودورات الأعمال**: "أن السياسة المالية أرغمت على الاستخدام كأداة تعويضية بسبب الحوادث الواقعة في الاقتصاد أكثر منها كوسيلة نظرية، كما أن تطويرها كان استجابة لضروريات عملية ملحة، وليس نتيجة المبادئ النظرية لذلك اتسع نطاق المالية العامة بالضرورة لمواجهة البطالة"، ونتيجة لذلك استخدم الإنفاق العام لتعويض عجز الإنفاق الاستثماري الخاص، وزيادة القدرة الشرائية للأفراد ذوي الدخل المنخفضة، ومن ثم زيادة الطلب الكلي وإنعاش الاقتصاد والقضاء على البطالة².

فحسب كينز فإن الطلب الكلي الفعال يحدد مستوى الإنتاج والتوظيف، ويتحدد بثلاث متغيرات مستقلة هي **الميل الحدي للاستهلاك وسعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال المرتبطة أساسا بمعدل العائد على رأس المال الاستثماري**³.

والحكومة حسبه تستطيع تحقيق الزيادة في الإنفاق العام لتحفيز الطلب الكلي الفعال بإحدى **الوسيلتين**: الأولى باللجوء للموارد العادية عن طريق اقتطاع جزء من الدخل (الضريبة التصاعدية) وتحويلها في شكل إعانات أو أي شكل آخر للطبقات الفقيرة لزيادة استهلاكها، وفي هذه الحالة سيزيد الطلب نتيجة امتصاص جزء من المدخرات الفائضة عن الحاجة وتحويلها إلى الاستهلاك، وسيتبع ذلك زيادة الإنتاج والتوظيف؛ أما **الوسيلة الثانية** فهي اللجوء للموارد من اقتراض عام وإصدار نقدي (أي خلق عجز مالي)، وفي هذه الحالة تخلق الحكومة قوة شرائية جديدة في السوق، مما ينتج عنه زيادة الطلب وارتفاع الإنتاج والعمالة تبعا لذلك، غير أن هذه الطريقة ترتبط بازدواجية الآثار المتاحة على مستوى الطلب الكلي من آثار الجذب (أو ما يعرف بالآثر المكمل) أو أثر المزاحمة⁴. - وهذا ما سنراه في **المطلب الأخير** -

¹ بن جلول خالد، حدادة فريد، **اختبار العلاقة التوازنية طويلة وقصيرة الأجل بين البطالة والنفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015**،

مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، البويرة، المجلد 03، العدد 05، ديسمبر 2018، ص ص 150-151

² ضيف أحمد، **انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994-2004)**، مرجع سابق، ص 99.

³ دردوري لحسن، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة -دراسة مقارنة الجزائر - تونس-**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

⁴ لقلطي الأخضر، بن دقل كمال، **مساهمة السياسة الانفاقية في مواجهة البطالة في الجزائر (1970-2016)**، مجلة افاق للعلوم، جامعة زيان

عاشور الجلفة، المجلد 05، العدد 17، سبتمبر 2019، ص ص 199-200.

حيث إن أثر المزامحة يعرض إشكالية مدى الاستجابة السريعة للألة الإنتاجية المحلية للطلب الإضافي على السلع والخدمات، الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي، ومن ثم فإن سياسة التوسع في الإنفاق العام، مرتبطة بشكل وثيق بالمضاعف الكينزي، والذي يعتمد في مقوماته على وجود اقتصاد صناعي داخل البلد، يتوفر على فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، والخدمات المرتبطة بها، إضافة إلى عدم وجود عوائق أمام السلع الرأسمالية والمدخلات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي؛

وبذلك فالعلاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة في ظل توفر شروط معينة داخل الاقتصاد¹

- كوجود رأس مال مفعّل تجنباً لتأخر العرض الكلي.
- مدى مرونة الجهاز الإنتاجي لسياسة الإنفاق العام.
- مدى استجابة الآلة الإنتاجية لتلبية الطلب الإضافي عن طريق زيادة الإنتاج، والتشغيل ومن ثم خفض معدلات البطالة، فهذا الانتظار يجب ألا تطول كثيراً لأن ذلك من شأنه رفع معدل التضخم وأسعار الفائدة.

ثانياً: السياسات الهيكلية والظرفية للإنفاق العام للحد من البطالة

1- السياسات الهيكلية للحد من البطالة: هي عبارة عن سياسات العرض التي تركز على سياسة الإنفاق العام النشطة والمؤدية للتشغيل المباشر، وتشمل المشروعات العامة، والسياسات الهادفة إلى إنشاء مؤسسات، وسياسات إصلاح سوق العمل.

فالدولة تقوم بالتأثير على مستوى التشغيل في المدى الطويل، من خلال إنشاء مؤسسات جديدة أو الدخول في مؤسسات قائمة أو من خلال برامج المشروعات العامة والبنية التحتية التي تهدف إلى معالجة فترات الكساد، فتقوم الحكومة:

1-1- بتنفيذ مشروعات إنتاجية ضخمة ومشروعات البنية التحتية أو إنشاء مدن جديدة: وهذا لتعويض

النقص في الاستثمار الخاص، ولكن نجاح هذه المشروعات مرهونة بمجموعة من الشروط تتمثل فيما يلي:
لإعداد برامج في فترات الرخاء لتنفيذها في الوقت اللازم إذا بدت علامات الكساد وبذلك تنور مشكلة تأثير حجم هذه المشروعات وتوقيف البدء في تنفيذها.

لعل على الدول أن تحاول التقليل من الاستيراد من الخارج حتى تمنع التسرب في الإنفاق وتحتفظ به داخل الاقتصاد الوطني.

ولكن السلبية التي تؤخذ على فكرة المشروعات العامة هي افتراضها سهولة توقيت البدء فيها من جهة، وإمكانية تأجيلها من جهة أخرى، إلا أن إعداد هذه المشاريع يتطلب فترة طويلة مما يؤدي إلى عدم إمكانية البدء في تنفيذها إلا بعد فترة زمنية طويلة من الكساد، ولتجنب الانتقادات الموجهة إلى سياسة المشروعات العامة يمكن إتباع سياسات أخرى تتمثل في:

1-2- السيطرة الجزئية المباشرة أو غير المباشرة للدولة على بعض القطاعات الاقتصادية (اثر مزامح).

1-3- توسع الدولة في خدماتها الأساسية: باستحداث مناصب مالية جديدة لتوسيع النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل.

¹ مقراني حميد، المرجع السابق، ص 83.

2- السياسات الظرفية للحد من البطالة: هي عبارة عن سياسات اقتصادية كلية تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي، خاصة سياسات الطلب الكلي المرتكزة على الإنفاق العام غير النشط والمؤدي إلى التشغيل بطريقة غير مباشرة، حيث تقوم الحكومة من خلالها بـ:

1-2- التوسع في الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات والتأمين وكذا تعويضات العاطلين، الذي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة القوة الشرائية لديهم والرفع من إنفاقهم الاستهلاكي، وبالتالي زيادة الطلب الكلي، الأمر الذي يدعو إلى تحفيز الإنتاج وزيادة التوظيف.

2-2- تقديم الإعانات الاقتصادية للمنتجين: فالتوسع في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق الخاص (اثر مكمل) يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وزيادة الاستهلاك، وذلك من خلال زيادة حجم الاستثمار الذي يعد القوة الدافعة الرئيسية للنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل¹.

الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة على المستوى التطبيقي

في ضوء ما أوضحتها الأدبيات النظرية الاقتصادية، من أهمية الإنفاق العام في رفع مستوى التشغيل والحد من نسب البطالة، وباعتبار الإنفاق الحكومي الاستثماري أحد أهم العناصر الهامة عند تقييم هذه العلاقة بين مستوى البطالة والإنفاق العام، إلا أن الدراسات التطبيقية خصوصاً المتعلقة بالدول النامية توضح أن هذا الإنفاق لا يترجم بالضرورة في صورة مخرجات ونتائج أفضل، وذلك على شكل أثر موجب، أو أثر معنوي (عكسي) لكن بنسب قليلة جداً، وهذا ما يفسر التسرب والهدر في الإنفاق العام بتلك الدول (نتيجة الفساد وضعف آليات الحوكمة التي تحكم سياسات التوظيف وكذا المساءلة في قضايا التشغيل).

جدول رقم (02-05): أمثلة لأهم الدراسات السابقة حول موضوع العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة

الباحث	عنوان الدراسة	الهدف من الدراسة	أهم النتائج المتوصل إليها
مقراني حميد (2015)	أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2012)	محاولة تقييم فعالية ونجاح السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الجزائر وذلك بقياس الأثر بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة من خلال تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي $VAR(p)$ بين المتغيرين، بعد اجراء اختبار التكامل المشترك، وكذا دراسة السببية بينهما بمفهوم غرانجر وتقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM.	توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدل البطالة، (يوافق النظرية) فإذا ارتفع الإنفاق في السنة t بـ: 1% فسيرتقب انخفاض معدل البطالة في السنة $(t+1)$ بـ: 0.237% أي أن التأثير الإيجابي للإنفاق العام على التشغيل يستمر من سنة لأخرى في حالة استمرار زيادة الإنفاق العام، ويبرز هذا حقيقة فعالية سياسة الإنفاق العام التي تنتهجها الحكومة في معالجة البطالة والركود الاقتصادي.

¹ بالاعتماد على:

* عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص 162-163.

الفصل الثاني: الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية حول طبيعة العلاقة بين السياسة المالية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي

<p>توصلت الدراسة إلى أن السياسة الانفاقية التشغيلية المتبعة في الجزائر خلال برنامج التعديل الهيكلي كانت لها آثار سلبية على التشغيل، لكن بعد انتهاء هذا البرنامج كانت لها آثار ايجابية في رفع حجم اليد العاملة، إلا أن عدم توفر الشروط الملائمة جعلها غير فعالة في رفع النمو الاقتصادي، وبالتالي أثرت على سوق الشغل بشكل ظرفي، حيث كانت مرونة اليد العاملة ضعيفة لا تتعدى 0.32% وغير مستقرة، وتختلف من قطاع إلى آخر.</p>	<p>هدفت الدراسة إلى تحليل الإنفاق العام بالجزائر، ومعرفة أهم تطوراتها بعد الإصلاحات الاقتصادية، وكذا معرفة مدى مساهمته في زيادة النمو الاقتصادي وإحداث مناصب شغل جديدة خلال الفترة (1994-2004)</p>	<p>انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994-2004)</p>	<p>ضيف أحمد</p>
<p>توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام ومعدل البطالة، فنظرا لعدم مرونة وكفاءة الجهاز الانتاجي المحلي بالاقتصاد الجزائري، فإن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن زيادة الإنفاق العام قد تم تلبيتها عن طريق الواردات، مما أدى إلى الحد من فعالية سياسة التوسع في الإنفاق العام في تحقيق معدلات بطالة منخفضة، وهو ما يخالف مضمون النظرية الاقتصادية، أي ان السياسة الانفاقية التوسعية بالجزائر تمارس نوعا من الآثار غير الكينزية خلال ظهور آثار المزاحمة.</p>	<p>قياس وتقييم اثر برامج الإنفاق الحكومي في خفض من معدلات البطالة باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ</p>	<p>مساهمة السياسة الانفاقية في مواجهة البطالة في الجزائر (1970-2016)</p>	<p>د.الأخضر لقيطي د.بن دقفل كمال</p>
<p>بينت الدراسة عن وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة، هذه العلاقة تعمل على تعديل الانحرافات التي تحدث في المدى القصير خلال المدى الطويل وذلك لمدة سنة وشهرين لتعود معدلات البطالة إلى قيمها التوازنية والطبيعية، وهي علاقة ذات ارتباط عكسي من الإنفاق العام إلى البطالة وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية، غير إن انخفاض البطالة في الجزائر يعتبر شكلي أكثر منه حقيقي.</p>	<p>هدف البحث إلى دراسة العلاقة بين المتغيرين، وذلك باستخدام منهجية نماذج تصحيح الخطأ ولقد تم استخدام متغيرين هما معدلات البطالة وحجم الإنفاق العام الكلي.</p>	<p>اختبار العلاقة التوازنية طويلة وقصيرة الأجل بين البطالة والنفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015</p>	<p>بن جلول خالد فريد حدادة</p>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- مقراني حميد، اثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الكمي، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2014/2015.
- ضيف أحمد، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994-2004)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الشلف، 2004/2005.

- د. لقيطي الأخضر ، د. بن دقفل كمال، مساهمة السياسة الانفاقية في مواجهة البطالة في الجزائر (1970-2016)، مجلة افاق للعلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 05، العدد 17، سبتمبر 2019.

- بن جلول خالد، فريد حدادة، اختبار العلاقة التوازنية طويلة وقصيرة الأجل بين البطالة والنفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، البويرة، المجلد 03، العدد 05، ديسمبر 2018

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين السياسة الضريبية والبطالة حسب النظريات والدراسات التطبيقية

على الرغم من الاتفاق العام بين الاقتصاديين حول دور السياسة الضريبية في تحقيق الهدف التمويلي باعتبار الضريبة مصدر هام للإيرادات العامة تستخدمها الدولة لتغطية نفقاتها العامة، والتأثير على مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن خلافاً أساسياً يدور في الأدبيات النظرية حول آلية هذا التأثير خصوصاً على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالبطالة، وهذا انطلاقاً من نوعية الضريبة والسياسة الضريبية المستخدمة (إعفاء، تخفيض أو رفع الضريبة)، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن الضريبة تؤثر في الرغبة على العمل وتحفيزه، في حين يرى البعض من المفكرين الماليين انه لتشجيع نشاط اقتصادي معين، يمنح له فترة إعفاء ضريبي محددة، باعتباره نشاطاً حيويًا يؤدي إلى زيادة العمالة والحد من البطالة.

الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين السياسة الضريبية والبطالة على المستوى النظري

كان التحليل الاقتصادي الكلاسيكي يدور حول فكرة حيادية الدولة، واقتصر دورها على ضمان السير العادي للمرافق العامة في أضيق الحدود، فأقر فكره المالي على استلزام التوازن السنوي بين تقديرات النفقات العامة وتقديرات الإيرادات العامة، وتقادي مخاطر وجود عجز في الميزانية، بناء على وجود يد خفية تحرك قوى السوق وأي اختلال يعود إلى وضعيته العادية بصفة تلقائية دون تدخل الدولة، وبالتالي فالضريبة حيادية يقتصر دورها على تمويل الميزانية العامة فقط وليس لها أي أثر على مستوى التشغيل؛

لكن التحليل الكينزي والذي جاء لينقض النظام الرأسمالي، فسر أزمة الكساد العظيم آنذاك انطلاقاً من انتقاده لمبادئ التحليل الكلاسيكي، خصوصاً فكرة التوازن التلقائي بفعل القوى الخفية نتيجة النظرة الحيادية للدولة، حيث يرى كينز أن "توسيع وظائف الدولة هو الوسيلة للحيلولة دون خراب المؤسسات الاقتصادية"، ففيما يتعلق بالبطالة الإجبارية التي غيبت في الفكر الكلاسيكي - أظهرت الأزمة عكس ذلك - بحث كينز عن كيفية مواجهة البطالة في إطار التشغيل الكامل انطلاقاً من تدخل الدولة في الاقتصاد؛

فارتكز في تحليله على الفعالية الحدية لرأس المال، والميل الحدي للاستهلاك، ومعدل الفائدة (مقابل التخلي عن السيولة)، والطلب الفعال الذي يترتب على الدولة تنشيطه عن طريق قيامها بالاستثمارات العمومية الضخمة، وبهذا فإن التحليل الكينزي لتوازن العمالة والدخل يؤدي عادة إلى تشجيع تدخل الدولة بغرض دعم الطلب الفعلي، من خلال إحدى السياسات المالية كالسياسة الضريبية؛

حيث أقر أن الدولة تستطيع التأثير على مستوى الطلب على الاستهلاك، وذلك بتغيير إعادة التوزيع الأصلية للدخل عن طريق السياسة الضريبية، من خلال فرض ضرائب عالية على الدخل المرتفعة وفي نفس الوقت تحد أو تعفي نهائياً الدخل المنخفضة من الضريبة، وبهذا الشكل يمكن أن يتزايد مستوى

الاستهلاك وبالتالي الطلب الكلي الفعلي، مما يشجع المؤسسات على الاستثمار، وبالتالي زيادة مستوى التشغيل والتخفيف من حدة البطالة¹.

لكن مدرسة جانب العرض ترى أن الضرائب تدق اسفين wedge بين مقدار العمل المطلوب ومقدار العمل المعروض، ففيما يتعلق بعرض العمل، تؤثر الضرائب على الدخل على قرارات العاملين بخصوص المشاركة في قوة العمل ومتوسط عدد ساعات العمل التي يقدمونها، فمن الناحية النظرية يفترض أن يستجيب الأفراد بتخفيض مشاركتهم في قوة العمل أو التقليل من عدد ساعات العمل نتيجة انخفاض العائد (تخفيض في معدل الأجر) الذي يحصلون عليه بسبب هذه الضريبة، ومع ذلك فإن الأثر الصافي على عرض العمل نتيجة فرض الضريبة يعد غير محسوم، حيث يتوقف على الأهمية النسبية لكل من "اثر الدخل" و"اثر الإحلال" المتعارضين والمترتبين عليها، ومن حيث الطلب على العمل تؤثر الضريبة على تكلفة العمال التي تتحملها المنشآت خاصة في حالة عدم القدرة على تحويل العبء الضريبي من خلال خفض الأجور الصافية، حيث تقود هذه الضريبة إلى تعديل الأجور النسبية لكل من العمل ورأس المال، على نحو يقدم حافزا لإعادة تخصيص مدخلات الإنتاج في الداخل وفيما بين المنشآت أو الصناعات، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع البطالة نتيجة إحلال رأس المال محل العمل، إلى أن يتناقص الناتج الحدي لرأس المال على نحو يؤدي إلى خفض الاستثمار²

لذا يعتقد اقتصاديو جانب العرض أن المعدلات الحدية المرتفعة للضريبة تثبط الادخار، من ثم يؤثر ذلك على معدلات الفائدة بالزيادة فينعكس ذلك سلباً على الاستثمار، فانتقدت هذه المدرسة الاقتصادية الكينزية بسبب إهمالها للعرض الكلي، لذا يرى منظروها أن أفضل طريق لتحسين الأداء الاقتصادي هو اتخاذ سياسات مصممة لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، فهم يؤيدون تلك السياسات الضريبية ذات التخفيضات الحادة في معدلات الضرائب التي يعتقدون أن من شأنها أن تقدم حافزا كبيرا على العمل³. حيث يرون أن الضريبة على الإنتاج والضريبة على أرباح الشركات عند فرضها تخفض من كميات الإنتاج، لأنها تؤدي إلى التقليل من الإنفاق الاستثماري، مما يؤثر سلباً على حجم العمالة؛

لذلك أقرروا أن الإعفاء الضريبي يزيد من كمية الإنتاج ويساعد على تنشيط المجال الاقتصادي ويزيد من حجم الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة العمالة، وهذا ما تم تتبعه ببعض الدول باتخاذ سياسة ضريبية من شأنها إعفاء أرباح بعض النشاطات من الضرائب وذلك للحد من ظاهرة البطالة⁴.

كما نوه المفكرين الماليين حديثاً على تقديم الحوافز الضريبية (تخفيض الضريبة) للاستثمارات لأنها تعد إحدى الوسائل الهامة التي تتخذها الحكومة لتخفيف من حدة هذه الظاهرة، فبسبب التطور التكنولوجي

¹بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، مرجع سبق ذكره، ص04، ص07.

²Johanson Asa, et al., **Tax and Economic Growth European Commission**, Ossasional papers No.45, The Quality of pulic Financer and Economic Growth Proceedings to the Annual Workshop(Brussels,28 November2008), P91.

³ طارق محمد أحمد علي عمران، أثر السياسة الضريبية على التضخم في مصر، مرجع سبق ذكره، ص57.

⁴ جمام محمود، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص64

تقلص دور العنصر البشري في عملية الإنتاج، ونتج عن هذا تخفيض في مناصب الشغل، فلجأت حكومات الدول إلى اتخاذ سياسة ضريبية أساسها تقديم تحفيز ضريبي خاص بالتشغيل يتخذ الأشكال التالية:¹

1- التخفيض على أساس كل شخص مشغل: تحاول سياسة التحفيز الضريبي زيادة الطلب على دخل المؤسسة، بتخفيض تكلفتها في نظر صاحب العمل؛ بحيث تفرض تخفيض على دخل المؤسسة الخاضع للضريبة عن كل منصب عمل تستحدثه، ويتحدد هذا التخفيض على أساس كل شخص أو على أساس سلم متناسب طرديا مع عدد المناصب التي يتم توفيرها؛

2- التخفيضات الضريبية للمؤسسات ذات الكثافة العمالية: يتحدد معدل الاقتطاع لدخول المؤسسات على أساس رأس المال، اليد العاملة، لهذا يتم رفع المعدل الضريبي للمؤسسات ذات الكثافة الرأسمالية، وتخفيضه للمؤسسات ذات الكثافة العمالية؛

وعلى الرغم من أن عدد المساهمات النظرية في هذه المسألة قليل (رفع أو تخفيض الضرائب وعلاقته بالبطالة)، إلا أن الأدلة التجريبية أظهرت اقتراحات مختلفة بشأن التغييرات في الهيكل الضريبي اللازم لتعزيز العمالة، فعلى سبيل المثال قام كولم (1998) بتحليل آثار الإصلاح الضريبي في نموذج تظهر فيه أسواق المنتجات مستويات مختلفة من المنافسة، كما بينت بعض الدراسات الأكاديمية الحديثة أن العلاقة المتبادلة بين معدل البطالة والإسفين الضريبي ليست قوية وواضحة للغاية، فمعظم النماذج المستخدمة لإيجاد هذه العلاقة بين الضريبة والبطالة تتجاهل دور الضرائب في تمويل المنافع الاجتماعية أو المنافع العامة بالخدمات الإنتاجية، أي الضرائب التي تدخل في مهمة الإنتاج من خلال الإنفاق العام، ونتيجة لذلك، فإن عدم وجود نماذج تدمج هذين المسارين (الضرائب وتمويل المنافع العامة وبين الإنفاق العام والبطالة) في المؤلفات يمكن أن يحد من نطاق بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات، ويأخذ بالاعتبار في الوقت نفسه، عدم وجود تفسيرات لبعض النتائج على المستوى التجريبي، وبالتالي يجب تحليل الإصلاحات الضريبية البديلة بالنظر المتزامن في الأنشطة الحكومية وتمويلها مع تفاعلاتها مع أسواق العمل.²

فالضريبة تؤثر في القوة الشرائية للفرد وبالتالي في مستوى معيشته وتؤثر في إنتاجيته، كما قد تؤثر الضرائب في الرغبة على العمل، فيرى البعض من الاقتصاديين أن الضريبة قد تؤدي إلى التحفيز على العمل لزيادة الإنتاج والدخل والمحافظة على مستوى معيشي معين وهذا ما يطلق عليه "بالضريبة المحفزة"³، حيث أظهر بحث جديد أجراه الأستاذان سكوت ريك وكاثرين بورسون أن بعض الأشخاص تحفزهم ضريبة الدخل على زيادة العمل في مقال بعنوان ضريبة الدخل والتحفيز على العمل، أين درسا سيكولوجية

¹ حمو محمد، أوسرير منور، محاضرات في حياة المؤسسة، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص224.

² Rafael Doménech, José Ramón García, **Unemployment, Taxation and Public Expenditure in OECD Economies**, paper in the Macroeconomics Workshop (UAB), the XXVIII Symposium of Economic Analysis and different seminars.. Análisis Económico, Universidad de Valencia, January 2007, p p2-3

³ جمام محمود، المرجع السابق، ص64

الضرائب، فأشارت نتائجهم إلى أن وجهات نظر العمال حول العدالة الاجتماعية والتدخل الحكومي تؤثر على حافزهم نحو العمل عندما يتم فرض ضرائب على رواتبهم¹.

ويمكننا أن نتبين تأثير الضرائب على معدلات البطالة بأن نتتبع أثرها في:²

- 1- **مقدرة الأفراد على العمل:** تقطع الضرائب ولا شك جزءا من دخول الأفراد، فتقلل الضرائب بهذه الكيفية من مقدرة الأفراد على العمل إذا ما أدت إلى إنقاص كفايتهم الإنتاجية، حيث إن الضرائب تؤدي إلى إنقاص قدر من الاستهلاك على بعض السلع الضرورية (تعد أساسية لدعم قدرة الأفراد على العمل) والتي كانوا يحصلون عليها قبل فرض الضرائب، كما أن الضرائب تخلق لديهم نوعا من العجز عن دفع نفقات تعليم أبنائهم مما يقلل من الكفاءة الإنتاجية للأجيال الحاضرة والمقبلة معاً، لذلك ينبغي الحد من الضرائب المباشرة على الدخل الصغيرة، وتخفيض الضرائب غير المباشرة على الضروريات والسلع شائعة الاستهلاك.
- 2- **رغبة الأفراد في العمل:** يتوقف اثر الضريبة على رغبة الأفراد في العمل على أمرين هما:

❖ **مدى مرونة الطلب على الدخل:** يوازن الفرد عادة بين المنفعة التي تعود عليه بحصوله على وحدة الدخل وبين سعر هذه الوحدة مُقَدِّراً بمشقة الجهد أو التضحية التي يتحملها في هذا السبيل، أي يوازن بين منفعة الدخل الحدية ومشقة الجهد الحدية، فإذا كان **طلب الأفراد على الدخل غير مرن** - أي لديهم الرغبة في الحصول على نفس الدخل مهما كان الجهد المبذول - فإن الضريبة التي تؤدي في بادئ الأمر إلى إنقاص دخلهم ستدفعهم إلى مضاعفة جهودهم (**رغبة أكثر في العمل**) حتى يصل الدخل من جديد إلى مستواه القديم، أما إذا كان **طلب الأفراد على الدخل مرناً** أي إذا كان في وسعهم التجاوز عما تقطعه الضريبة من دخولهم، إما لان لديهم فائضاً أو لأنهم يستطيعون العيش بما يتبقى لديهم من دخل، فإن الضريبة لا تزيد من رغبتهم في العمل، لكن نحن نعلم أن كثيراً من الأفراد مرتبطون بنفقات ثابتة (كإيجار المنزل، نفقات التعليم..... الخ) وأنهم يتمسكون بمستوى معيشي معين لا يحدون عنه، وبالتالي ندرك أن طلب الكثير من الأفراد على الدخل غير مرن، وبالتالي فإن رغبتهم في العمل لا تقل بل تزيد بفرض الضرائب.

❖ **طبيعة الضريبة:** هناك أنواع من الضرائب تحفز الأفراد عادة على مضاعفة نشاطهم الإنتاجي، وبالتالي مضاعفة كسب العمل، وهناك أنواع أخرى من الضرائب لا تؤثر بتاتا على رغبة الأفراد في العمل، ومن ذلك الضرائب على الأرباح الاستثنائية، وهنا قد يتساءل المرء عن طبيعة ضريبة التركات وعما إذا كانت تؤثر على رغبة الوارث في العمل أم لا؟ إن هذا الأثر يختلف باختلاف معدل الضريبة، فإذا كانت نسبتها كبيرة فإن الوارث لا يعتمد على التركة كثيراً مما يدفعه إلى بذل الجهد ومضاعفة العمل، وإذا كانت الضريبة صغيرة فإنه قد يعتمد تركة مورثه وهذا يقلل من رغبته في العمل.

- 3- **تحقيق مستويات عالية من التوظيف:** من المعلوم أن حجم العمالة الكلية في المجتمع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم الإنفاق الكلي على الاستثمار والاستهلاك، مما يترتب عليه أن أية ضريبة تقلل من الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي الكلي، ستعمل على خفض العمالة، وواضح أن الحكومة تستطيع فرض

¹ Scott I. Rick, Katherine A. Burson, Gabriele Paolacci, **Income Tax and the Motivation to Work**, Ross School of Business Paper No. 1285, March 19, 2017,p30

² فوزي عبد المنعم، **المالية العامة والسياسة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص 201-205.

العديد من أنواع الضرائب التي ربما يستتبعها آثار غير مرغوب فيها على حجم العمالة في القطاع الخاص، ويمكن توضيح ذلك بتحليل طائفتين من أنواع الضرائب تبعا لمستوى الدخل الذي ينصب عليه عبئها:¹

❖ **فالضرائب على فئات الدخل الدنيا:** تعمل على الإقلال من الإنفاق الخاص على السلع والخدمات التي جرت العادة على استهلاكها في ظل مستوى معيشي معين، ولو أن الحكومة غالباً ما تسارع في مثل هذه الحالة إلى إنفاق حصيلة هذه الضرائب بكيفية مماثلة للأفراد فيما لو قدر لهم الاحتفاظ بتلك الأموال.

❖ **أما الضرائب على فئات الدخل العليا:** فإنها تعمل على الإقلال من المدخرات الخاصة مما قد يؤدي بدوره إلى رفع أسعار الفائدة، وخفض الإنفاق الاستثماري الخاص، ومن المحتمل أن تسارع الحكومة في مثل هذه الحالة أيضاً إلى زيادة حجم إنفاقها بما يعوض ولو قليلاً من هبوط في مستوى النشاط الاقتصادي الكلي؛

وواضح أن الضرائب إذا ما فرضت بأسعار مرتفعة على نواتج صناعة معينة، فإنها تنقص ولاشك من حجم العمالة في تلك الصناعة، كذلك فإن الضرائب التي تزيد من تكلفة العمل قد تشجع على الإكثار من استخدام الآلات وإحلالها محل العمال، وبالتالي ارتفاع في معدل البطالة .

وجدير بالذكر أن تخفيف العبء الضريبي على الصناعات التي تديرها الدولة والمتنافسة على أساس سعري مع مثيلاتها في القطاع الخاص، سيعمل على توسيع قاعدة العمالة في القطاع العام مما قد يعوض كثيرا من الأثر الهبوطي لمثل هذا الإجراء على حجم العمالة في القطاع الخاص من الاقتصاد الوطني؛

إذن فالسياسة الضريبية لها دور كبير في الحد من ظاهرة البطالة، فهي من التدابير المالية التي تستخدمها الحكومة لزيادة مستوى العمالة والتشغيل، من خلال توفير المزايا، والحوافز، والإعفاءات الضريبية للمكلفين وأصحاب المشاريع، فتخفيض بعض معدلات الضريبة على أصحاب الدخول المنخفضة، ومنح إعفاءات ضريبية للمستثمرين، والعمل على استحداث ضرائب جديدة، كلها طرق تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية وجذب الاستثمار من جهة، وتحقيق التوازن الاقتصادي من جهة أخرى، لذلك عمدت بعض الدول إلى إحداث تغييرات وإصلاحات في نظامها الضريبي من أجل الحصول على رؤوس أموال أجنبية من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي، والذي يساهم بدوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالمشاركة الفاعلة في توفير فرص العمل مما يساعد على الحد من مشكلة البطالة بالمجتمع.²

الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين السياسة الضريبية والبطالة على المستوى التطبيقي

لقد كانت مساهمة الأدلة التجريبية حول موضوع العلاقة بين البطالة والضريبة قليلة، نذكر أهمها فيما يلي:
أولاً: دراسة لـ: رافاييل دومنيخ (Rafael Doménech) وخوسيه رامون غارسيا (José Ramón García) بعنوان: البطالة والضرائب والنفقات العامة في اقتصاديات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

¹ فوزي عبد المنعم، المرجع السابق، ص 206.

² سعدون عباس ناصر، اثر مكافحة التهرب الضريبي في الحد من البطالة : دراسة تحليلية في العراق، مجلة الغري في العلوم الاقتصادية والإدارية،

هذه *Unemployment, Taxation and Public Expenditure in OECD Economies*، تتمثل هذه الدراسة في ورقة بحثية مقدمة في الندوة الثامنة والعشرين للتحليل الاقتصادي بجامعة فلنسيا باسبانيا، حيث تناولت موضوع تمويل المنافع العامة الإنتاجية والمنافع الاجتماعية من خلال أنواع مختلفة من الضرائب في نموذج البطالة، أين تم دمج البطالة الناتجة عن سلوك الأجور في نموذج نيوكلاسيكي، يضم هيكل مفصل للضرائب المستخدمة لتمويل الإنفاق العام (الحقيقي والتحويلي)، ويحدد مدى كفاءة الحكومة في تحويل الضرائب إلى سلع أو خدمات عامة؛ حيث يعتقد الباحثان أن التفاوض على الأجور من الممكن أن تفسر جزئياً مستويات البطالة، لكنها لا تستطيع أن تفسر وجود علاقات متبادلة ومختلفة بين البطالة والضرائب في فترات مختلفة لدى بعض دول المنظمة ولهذا السبب، قاما بتحليل العلاقة بين البطالة والضرائب في نموذج يحتوي على محددات أخرى مثل التحويلات والخدمات العامة ومستوى كفاءة الحكومة، فتوصل الباحثان إلى أن العلاقة بين البطالة والضرائب تعتمد بشكل حاسم حول درجة كفاءة الحكومة وتصور النقابات لكيفية تأثير الأجور على دولة الرفاهية الاجتماعية، فإذا استوعبت النقابات أن التحويلات والإعانات الاجتماعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالضرائب المفروضة على العمل، لا تضغط من أجل زيادة الأجور استجابة لرفع معدلات الضرائب، وتقدم هذه النتيجة تفسيراً بديلاً لعدم وجود علاقة إيجابية بين البطالة وضرائب العمل في معظم فترات وبلدان المنظمة، في حين تدعم الأدلة التجريبية في 21 بلداً من بلدان المنظمة الآثار التي يخلفها التفاعل بين الضرائب وكفاءة الحكومة على معدلات البطالة، والاستنتاج الرئيسي للنموذج الذي قدمه الباحثان هو أن العلاقة بين معدل البطالة والضرائب تتأثر بهيكل الضرائب والإنفاق العام معاً، من خلال الكيفية التي يستوعب بها العمال تمويل دولة الرفاهية وكفاءة الحكومات في إنتاج السلع والخدمات العامة باستخدام موارد ضريبية مختلفة، والاتفاقيات بين الحكومة والنقابات وأصحاب العمل بشأن السياسة المالية.

ثانياً: دراسة لـ عدون عباس ناصر، بعنوان: **اثر مكافحة التهرب الضريبي في الحد من البطالة :** **دراسة تحليلية في العراق**، وتتمثل هذه الدراسة في مقال منشور بمجلة الغري في العلوم الاقتصادية والإدارية، هدف الباحث من خلالها إلى الوقوف على ظاهرة التهرب الضريبي في ظل النظام الضريبي في العراق، ومعرفة الأسباب والمؤشرات التي تقف وراء انتشار مشكلة البطالة بالاقتصاد العراقي، خصوصاً مدى تأثيرها بظاهرة التهرب الضريبي، ومن ثم البحث عن الطرق والوسائل اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة، فاعتمد الباحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي (التحليل الاقتصادي)، استناداً إلى البيانات والمعلومات المتاحة، فخلص الباحث إلى أن عدم قدرة موظفي الإدارة الضريبية في السيطرة على بعض حالات التهرب الضريبي، لعدم امتلاكهم الإمكانيات والوسائل الكفيلة بالكشف، وكذا تعذرهم للوصول إلى مواقع كثيرة في كل محافظات العراق، بسبب الظروف التي تمر بها البلاد من انفلات امني، وكذا تغلغل الفساد الإداري والمالي في معظم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، كلها أسباب ساهمت في انتشار ظاهرة التهرب الضريبي، وبالتالي خروج الأموال من خزينة الدولة مما عرقل مشاريع التنمية الاقتصادية بالعراق، فازدادت معدلات البطالة.

ثالثاً: دراسة لـ: سكوت ريك **Scott I. Rick**، كاثرين بورسون **Katherine A. Burson**، بعنوان: **ضريبة الدخل والتحفيز على العمل *Income Tax and the Motivation to Work*** حيث عالجت هذه

الورقة البحثية إشكالية تأثير ضريبة الدخل على الدافع إلى العمل؟ فبالرغم من اعتقاد الكثير أن زيادة معدل الضريبة لن يكون له أي تأثير على الرغبة في العمل، إلا أن مجموعة كبيرة من البحوث الغربية في الاقتصاد الكلي بحثت عن إشكالية هذه العلاقة، فخلصت إلى استنتاجات متضاربة، بحيث تبين أن نتائجهم لم تتوقف على فهم أفضل للمستوى الفردي للأثار النفسية لضريبة الدخل، فجاء هذان الباحثان لدراسة سيكولوجية الضريبة من خلال إجراء اختبار على مجموعة من طلاب جامعة ميدويسترن (223 مشارك) على شكل تجربتين في التجربة الأولى يطلب من المشاركين إكمال مهمة الفرز (فرز المصفوفات الصحيحة) مقابل 20 سنناً لكل إجابة صحيحة، ثم إعادة الاختبار عليهم في التجربة الثانية بدفع في البداية 40 سنناً لكل إجابة صحيحة، ولكن مع خصم "ضريبة" قدرها 20 سنناً، لدفع الطلاب للمشاركة في التجربة الثانية والذين لم يتمكنوا من كسب الأموال في التجربة الأولى فهل يمكن للمشاركين مواصلة وإنهاء المهمة؟ فكانت المجموعة الثانية أكثر رغبة في إنهاء عملية الفرز أي أكثر إنتاجية وكان قرارهم مبني على موقف عدالة توزيع الربح، فتوصل الباحثان إلى أن التأثير الصافي لضريبة الدخل على الإنتاجية يعتمد جزئياً على توزيع المواقف تجاه عدالة إعادة التوزيع الدخل والتدخل الحكومي.

المطلب الرابع: طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والبطالة حسب النظريات والدراسات التطبيقية

بعد أن نادى كينز على إحداث العجز في الموازنة العامة للدولة، واعتبرها من السياسات المعول عليها في علاج مشكلة البطالة التي عانت منها الدول الرأسمالية في عصره، فحشد لها من المبررات التي تدعم فعاليتها، ظهر تيار فكري يؤيد استخدام هذه السياسة في تمويل التنمية الاقتصادية وسد فجوة الموارد في الدول النامية، وفي نفس الوقت جاء تيار فكري معارض لهذه السياسة ومشككاً في فعاليتها بالنسبة لهذه الدول ذات الجهاز الإنتاجي غير المرن ومحدراً من عواقبها علي الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، كما طرحت إشكالية فعالية هذه السياسة بالدول المتقدمة خصوصاً فيما يتعلق بأثر المزاخمة.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة على البطالة وفقاً لطرق تمويله.

يمكن للدولة تقادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال إحداث عجز في موازنتها العامة أي من خلال التوسع في الإنفاق العام والذي تستعمل في تمويله الدين العام والإصدار النقدي، فتشير الدراسات حول الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة على أنها غير مباشرة، تتوقف بدرجة كبيرة على تلك الطرق المستخدمة لتمويل العجز، حيث يؤدي الاعتماد المفرط على أي منها إلى إحداث اختلالات اقتصادية كلية، من خلال التأثير على معدلات التضخم ومعدلات الفائدة والاستثمار الخاص وهذا ما يعرف بأثر المزاخمة، في هذا الإطار سنقوم بتحليل التبعات الاقتصادية المرتبطة بطرق تمويل العجز والمؤثرة على معدل البطالة.

أولاً: بالنسبة لتمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي وعلاقته بالبطالة

إن الإصدار النقدي قد أصبح إجراء تلجأ إليه معظم الحكومات عن قصد في كثير من الأحيان من أجل تأمين إيرادات الموازنة العامة، غير أن هذا الإجراء يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية، مما يجعل عجز الموازنة عاملاً من عوامل التضخم، لذا دار جدل نظري كبير حول تبعات نقدية عجز الموازنة.

فرأى الكلاسيك واضح في العلاقة بين كمية النقود والتضخم والنشاط الاقتصادي، إذ يقرون أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة، نتيجة زيادة كمية النقود غير أن هذه الزيادة في المعروض النقدي لا تعني زيادة النشاط الاقتصادي بما فيه مستوى التشغيل، وطبقاً لذلك فإنه لا توجد علاقة بين التضخم والبطالة وبالتالي فالتوسع النقدي لن يؤثر على معدل البطالة حسب التحليل الكلاسيكي.

لكن الاقتصادي النيوزلندي "فيليبس" يعد أول من أشار إلى وجود علاقة بين البطالة والتضخم، (كما تطرقنا إليها في الفصل الثاني) إذ وجد أنه عند انخفاض معدل البطالة تبدأ الأسعار بالارتفاع نتيجة ارتفاع

معدل التغير في الأجور النقدية، فستخلص العلاقة العكسية وغير الخطية بين معدل التغير في الأجور النقدية والبطالة وقد أظهرها على شكل منحني سمي بمنحنى فيليبس¹.

وبناءً على ما قام به فيليبس لاحظ اقتصاديون آخرون أن هناك علاقة عكسية مماثلة بين التضخم والبطالة ذلك أن الأجور هي المكون الرئيسي لنفقات الإنتاج، ومن ثم هناك رابطة بين المعدل السريع للتغير في مستوى الأسعار وفي الأجور كذلك والانخفاض في معدل البطالة؛

كما بين كل من Solow و Samuelsson من خلال أبحاثهما أن العلاقة العكسية ليس فقط بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدي وإنما أيضا بين معدل التضخم ومعدل البطالة؛

لكن أبدى أصحاب المذهب النقدي شكوكهم بصحة العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة، حيث أكد فيردمان أنه لا يمكن الجزم بأن التضخم سوف يؤدي إلى حدوث انخفاض دائم في معدل البطالة ورأى أنه من المحتمل أن وجود علاقة عكسية مؤقتة بين معدل التضخم ومعدل البطالة ولكنها ليست بالمؤكدة، ففي الأجل الطويل لا يمكن أن نتصور وجود مثل تلك العلاقة الدائمة².

أي أن زيادة كمية النقود يمكن أن تؤدي لزيادة مؤقتة في النشاط الاقتصادي (على المدى القصير) إلى إن يتم تعديل الأجور ومن ثم يعود النشاط الاقتصادي إلى وضعه السابق. وهذا يشير إلى إمكانية وجود علاقة سببية قصيرة الأجل باتجاه واحد من عرض النقود إلى الناتج، وعلاقة أخرى قصيرة وطويلة الأجل من عرض النقود إلى مستوى الأسعار، هذه الاستنتاجات أدت إلى تطوير نماذج في القياس الاقتصادي دعمت علاقة فيليبس التبادلية بين معدل البطالة ومعدل التضخم لكن مبنية على التوقعات، والتي ترى بأن التوسع النقدي يحفز الاقتصاد بالمدى القصير الأجل (أي وجود علاقة عكسية غير مباشرة بين الإصدار النقدي ومعدل البطالة) ولكن حيادي في الأجل الطويل (لا وجود للعلاقة بين الإصدار النقدي والبطالة)؛

ومع أن البعد النظري للنموذج الكلاسيكي الحديث يمتاز بقوة الحجة القائمة على أساس رياضي، إلا إن المشكلة الأساسية في هذا النموذج هي في عدم اتساقه مع الدراسات التطبيقية، بالرغم من بعض الدعم الذي قدمته بعض الدراسات الأولية في هذا الجانب. فقد أظهرت بعض الدراسات التي أخضعت منحني فيليبس إلى القياس والتجربة، ترافق مشكلة البطالة مع مشكلة التضخم وبشكل كبير وملحوظ، الأمر الذي خالف منحني فيليبس، وهذه الحالة تدعى بظاهرة الركود التضخمي، والتي برزت في مطلع السبعينات لتقوي من تلك الشكوك التي أثرت حول عدم صحة منحني فيليبس.

¹ قنوني حبيب، بن عدة محمد، ريغي مليكة، البطالة والتضخم في الجزائر: دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة لمسيلة، المجلد 07، العدد 11، 2014، ص 115، ص 118 (بتصرف)

² يوسف سهام، استخدام منحني فيليبس لقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في ليبيا، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد 02، 2015، ص 06-07.

غير أن معظم الدراسات التطبيقية، وخصوصاً تلك التي استقادت من التطورات الحديثة في الجانب القياسي، وجدت أن النفود ليست حيادية في الأجل القصير، فهناك قبول عام بين الاقتصاديين بأن التوسع النقدي تحدث أثراً في الإنتاج والتوظيف، وهذا التأثير يسبق حدوث التأثير في معدل التضخم¹.

إذن فالعلاقة بين التضخم والبطالة كان له أثر واهتمام واضح في المستويات الفكرية والقياسية والتطبيقية²

ثانياً: بالنسبة لتمويل عجز الموازنة بالدين العام (الاقتراض) وعلاقته بالبطالة

يقول آرثر سميثز Smithies أن السياسة المالية تهدف أساساً إلى التحكم وضبط الطلب الكلي، فالرقابة المتوازنة للسياسة المالية أصبحت تعنى إحداث عجز في الموازنة، أو فائض فيها تبعاً لأحوال النشاط الاقتصادي من بطالة، ورواج؛ ففي حالة البطالة والكساد يعتبر سياسة إحداث عجز في الموازنة العامة أمر ضروري لتحقيق معدلات أعلى من مستويات العمالة، وذلك من خلال تحقيق فائض في حجم الإنفاق الكلي، أو الطلب الكلي الفعال باستخدام الآليتين التالية:

❖ رفع معدلات نفقاتها العامة بصفة مباشرة (الإنفاق الجاري أو الإنفاق الاستثماري).

❖ أو بصفة غير مباشرة وذلك بتخفيض الضرائب على الاستهلاك لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي، وتخفيض الضرائب على أرباح الشركات لتشجيع الإنفاق الاستثماري، وهذا بدوره يرفع من حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الضروري لتحقيق العمالة الكاملة والقضاء على البطالة³.

ففيما يخص نفقات الاستثمار العام قد تم توضيح الدور الإيجابي لها من خلال نقاشات المدارس الاقتصادية حول أثر الإنفاق العام على الإنتاج (النمو الاقتصادي) والعمالة، فمن جهة يقوم الاستثمار العام بإنتاج السلع الإنتاجية الجماعية وإنشاء وتطوير البنى التحتية، إضافة إلى تكوين وتأهيل رأس المال البشري، وهذا ما من شأنه أن يمارس نوع من الآثار الإيجابية على الاستثمار الخاص (أثر جاذب أو تكميلي)، المتمثلة في رفع فعالية عنصر العمل وزيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص؛

من جانب آخر قد يزاحم الاستثمار العام نظيره من الاستثمار الخاص في حالة تمويل العجز بالسندات، إذ يتوقع أن يؤدي هذا العجز إلى زيادة في سعر الفائدة، وارتفاع عبء الضرائب مع تقييد الائتمان الموجه للاقتصاد، أي مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص على استخدام الأموال المتاحة للإقراض في السوق المحلي، مما يحد من حجم الائتمان الممنوح له، فينعكس سلباً على الاستثمار الخاص⁴.

وبالتالي فتمويل العجز بالاقتراض الحكومي له تأثيران متعارضان على مستوى الناتج والعمالة:

¹ م.م سعد نوري عطا الله الحمداني، العلاقة السببية بين التداول النقدي والناتج المحلي الإجمالي في الأردن للمدة (1980-2015)، على الموقع الإلكتروني: ufds.uofallujah.edu.iq/dspace/bitstream/.doc

² كعوان سليمان، تحليل العلاقة بين معدل التضخم و معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في إطار السببية والتكامل المشترك، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، العدد 07، جوان 2017، ص 145.

³ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 160-161

⁴ ثلبي عبد الرحيم، بظاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية قياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، يناير 2010، ص 44.

للأول أثر مباشر وإيجابي: إذا كان حجم الناتج دون مستوى التشغيل الكامل، فإنه عند زيادة الإنفاق العام ستعتمد المنشآت الإنتاجية إلى زيادة حجم الإنتاج عن طريق تشغيل عدد إضافي من العمال، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة.

في حين الثاني غير مباشر وسلبى: بحيث يؤدي زيادة الإنفاق العام الممول بالاقتراض إلى زيادة معدل الفائدة، فتعمل هذه الزيادة على إنقاص الناتج عن طريق تخفيض الإنفاق الاستثماري وتحويل جزء من الأموال إلى شراء الأوراق المالية، ويسمى هذا الأثر بأثر المزاحمة ويشير إلى أن جزء من الإنفاق العام (الحكومي) الإضافي يزاحم الإنفاق الخاص، أي يقلص هامش حركة الاستثمارات الخاصة، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وبالتالي التأثير سلباً على معدل البطالة¹.

ويمكن تمييز مدى أثر المزاحمة وعلاقته بمستوى التشغيل والتدخل الحكومي كما يلي:

1- أثر المزاحمة في الأجل القصير: هذا الأثر مرتبط بالتشغيل الكامل، حيث إن زيادة الإنفاق العام في وضعية التشغيل الكامل تؤدي إلى تخفيض الإنفاق الخاص في إطار تضخمي، أي بزيادة هذا الإنفاق سيحمل معه أثر المزاحمة على نطاق كبير وسيكون من شأنه رفع مستويات الأسعار بدلاً من ازدياد الناتج، ويكون بذلك أي تدخل من طرف الدولة تدخلاً غير رشيد².

2- أثر المزاحمة في الأجل المتوسط: إذا لم يترافق التوسع المالي بتوسع نقدي، فإنه يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة ويحرض أثر المزاحمة، لذلك ينشأ دافع لدى السلطات النقدية للحيلولة دون حدوث أثر المزاحمة في الأجل المتوسط، من خلال استعمال ما يسمى بالسياسة النقدية المؤازرة وهي مرافقة الزيادة في الإنفاق العام زيادة في عرض النقود التي تمنع في هذه الحالة ارتفاع معدلات الفائدة، وبذلك يزداد الناتج دون آثار سلبية. وتسمى هذه السياسة أيضاً بسياسة نقدية عجز الموازنة التي تعني أن البنك المركزي يقوم بطباعة كمية من العملة ويشتريها سندات الدين العام التي بيعت إلى الأفراد من أجل تمويل عجز الموازنة؛ لكن مثل هذه السياسة محفوفة بالمخاطر أحياناً، فقد تؤدي إلى زيادة معدل التضخم، لذلك لا بد قبل استخدامها من مقارنة الآثار السلبية المتمثلة في ازدياد معدل التضخم مع الآثار الإيجابية المتمثلة في تخفيض معدل البطالة³.

3- أثر المزاحمة في الأجل الطويل: لقد أشار gltis (1983) إلى الطابع غير الفعال للنشاط الاقتصادي للدولة، وبفرض أن التشغيل في الوظيف العمومي لا يزيد من المقدرة الإنتاجية وإن تنافسية الاقتصاد الوطني مرتبطة أساساً بأهمية اليد العاملة في القطاع المنتج، فإن زيادة الدور الاقتصادي للدولة له آثار سلبية على المقدرة الإنتاجية والتصديرية للدولة، فزيادة العمالة في القطاع العام الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي

¹ مقراني حميد، المرجع السابق، ص 82.

² بن مسعود عط الله، بوتلجة عبد الناصر، *أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر*، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 02، العدد السابع، 2014، ص 28.

³ أ.د. الأشقر أحمد، *الاقتصاد الكلي*، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 346-347.

والطابع الداخلي للنشاط الحكومي الذي يهمل الطاقة الكامنة للقطاع الخاص ودوره في الاقتصاد، كلها عوامل تساهم في التقليل من فعالية السياسة المالية في التشغيل بالأجل الطويل¹.

فمن الناحية النظرية يشير الاقتصاديون حول أهمية التوظيف في القطاع العام إلى أن قابلية استبدال السلع العامة، والخاصة هي المحدد الرئيسي لحجم تأثير المزاخمة، فالتوظيف العام الذي يساهم في إنتاج سلع كان من الممكن أن يوفرها القطاع الخاص سيحل محل الوظائف الخاصة، وسيكون له اثر مزاحم، وبالتالي سيقلل من فرص العمل بالقطاع الخاص، أما إذا كانت تلك المنتجات العامة عبارة عن خدمات تعمل على تحسين المنتج للقطاع الخاص، فان التوظيف العام سيكون له اثر مكمل لهذا القطاع².

الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والبطالة على المستوى التطبيقي

تكشف مراجعة الأدبيات التطبيقية عن وجود قدر من التفاوت في كيفية تحليل هذه العلاقة فهي غير مباشرة، لذلك نجد جانب قد اتجه إلى دراسة أثر مزاخمة القطاع العام للقطاع الخاص في التوظيف، وفي الاستثمار استنادا إلى طريقة تمويل العجز من خلال الاقتراض، ومن جانب آخر ركز البعض على دراسة العلاقة بين التضخم والبطالة، باعتبار أن التوسع النقدي الممول للعجز هو عامل تضخمي.

1- فحول أهمية التوظيف الحكومي؛ استكشفت القليل من الدراسات أثر مزاخمة توظيف القطاع العام في البطالة، حيث تعد الورقة البحثية لـ: (Algan et al 2002) بعنوان: *Public Employment and Labour Market Performance* الورقة الأكثر صلة بهذا الموضوع، حيث تناولت عواقب التوظيف في القطاع العام على أداء سوق العمل، باستخدام بيانات مجمعة للمقاطع العرضية والسلاسل الزمنية السنوية لـ 17 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال (1960-2000)، فقاموا بإجراء انحدارات لمعدل البطالة ومعدل التوظيف في القطاع الخاص على معدل التوظيف في القطاع العام، فأشارت النتائج القياسية لمعادلة التوظيف إلى أن خلق 100 وظيفة عامة يطرد 150 وظيفة في القطاع الخاص، وتوصلت تقديرات معادلة البطالة إلى أن 100 وظيفة عامة تضيف 33 عاملاً عاطلاً عن العمل، بدمج النتيجتين استنتجوا أن 17 فرداً سيغادرون القوى العاملة، وهذا ما يعني وجود اثر مزاخمة.

2- عط الله بن مسعود وبوثلجة عبد الناصر، اثر مزاخمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر، هدفت الورقة البحثية إلى قياس أثر المزاخمة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة زمنية (1980-2011)، فمن خلال دراسة مدى مزاخمة الإنفاق الحكومي للقطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة للإقراض نظرياً، حاولت هذه الورقة تحليل وقياس هذا الأثر للإنفاق بشقيه الجاري والرأسمالي، فأظهرت النتائج أن الاستثمار في البنى التحتية التي تم انجازها بفضل الإنفاق العام الرأسمالي لم يكن له أثر يذكر على مزاخمة الاستثمار الخاص ولم تتأثر أسعار الفائدة الحقيقية، وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي الرأسمالي لا

¹ عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، ص174.

2Algan Yann, Cahuc Pierre, André Zylberberg, "Public Employment and Labour Market Performance," Economic Policy, Volume 17, Issue 34, 1 April 2002, pp. 7-65

يزاحم الاستثمار الخاص على الموارد المالية، بينما كان الإنفاق الحكومي الجاري مكملًا له، والنتيجة التي تم الخروج بها عدم وجود ظاهرة مزاحمة في الاقتصاد الجزائري بالمفهوم النظري البحث، وذلك نتيجة ضعف القطاع الخاص، واعتماد الجزائر في تمويل إنفاقها على الإيرادات النفطية وخاصة الإنفاق الجاري وعدم اعتمادها على السوق المالي، مما يقلص أثر المزاحمة على القطاع الخاص.

3- سليمان كعوان، تحليل العلاقة بين معدل التضخم و معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في إطار السببية والتكامل المشترك، هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الجزائر باستخدام الأساليب القياسية الحديثة، كاختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ وسببية جرانجر، فتوصلت الدراسة إلى أن معدل البطالة ومعدل التضخم على علاقة تكاملية مشتركة، وأن هناك علاقة سببية قصيرة و طويلة الأجل تتجه من معدل التضخم إلى معدل البطالة، حيث أن زيادة معدل التضخم بـ1% يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بـ0.05%.

خلاصة الفصل الثاني

أوضح التحليل المطروح في هذا الفصل عن وجود قدر لا يستهان به من التفاوت فيما يتعلق بآثار متغيرات السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي، ليس فقط في نتائج الدراسات التطبيقية، وإنما أيضا توقعات النظرية الاقتصادية ذاتها حيث:

• إن العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي لا يمكن اختزالها بأي حال من الأحوال في الإنفاق العام وآثاره على النشاط الاقتصادي فقط، إذ تلعب الآثار الناجمة عن الضرائب المفروضة أو الزيادة في عجز الموازنة لتمويل ذلك الإنفاق دورا لا يقل أهمية نتيجة ما تفرضه من تشوهات تضر بالحوافز وتؤثر بالسلب على الأداء الاقتصادي.

• إن استقراء بعض الأدبيات النظرية الاقتصادية وضحت وجهة نظر المعارضين للتدخل الحكومي بحجة أن الإنفاق العام له دور في مزاحمة القطاع الخاص، فكشفت أن للإنفاق الحكومي أثارا مختلفان على الاستثمار الخاص إما اثر مزاحمة (اثر سالب على النمو) أو اثر تكميلي جاذب (اثر موجب على النمو) ومن ثم يمكن توقع أن يتوقف الأثر الصافي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي- جزئياً- على الأهمية النسبية لكل من هذين الأثرين، وهو ما لم تحسمه الأدبيات التطبيقية أيضا.

• يعتقد الكينزيون أن آلية تخفيض معدلات التضخم تكون في ظل سياسات ضريبية مقيدة، بينما يرى النقديون أن نجاح السياسة المالية لخفض معدل التضخم يقتضي أيضا خفض معدل نمو عرض النقود، أما مدرسة جانب العرض فاننقدت الاقتصاديات الكينزية بسبب إهمالها للعرض الكلي، لذا يرى منظروها أن أفضل طريق لتحسين الأداء الاقتصادي وخفض معدلات التضخم هو اتخاذ سياسات مصممة لزيادة العرض الكلي، فيؤيدون بذلك السياسات الضريبية ذات التخفيضات الحادة في معدلات الضرائب.

- تختلف العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة بين مجموعتي الدول النامية والمتقدمة، لذا ينبغي الحذر من تعميم النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسات السابقة والمطبقة على إحدى المجموعتين.
- يعتبر الإنفاق الحكومي الاستثماري أحد أهم العناصر الهامة في تقييم العلاقة بين مستوى البطالة والإنفاق العام، إلا أن الدراسات التطبيقية خصوصاً المتعلقة بالدول النامية توضح أن هذا الإنفاق لا يترجم بالضرورة في صورة مخرجات ونتائج أفضل، وذلك على شكل أثر موجب، أو أثر معنوي (عكسي) إلا بنسب قليلة جداً، وهذا ما يفسر التسرب والهدر في الإنفاق العام بتلك الدول (نتيجة الفساد وضعف الآليات التي تحكم سياسات التشغيل).

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات
الداخلية لاستقرار اقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1992-
2018)

بدأت الجزائر منذ مطلع التسعينيات للقرن الماضي في تطبيق إصلاحات اقتصادية على نطاق واسع (كانت بدايتها مع أول تقرب نحو الهيئات المالية الدولية)، بدافع إعادة التوازنات الكلية، وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي تعمقت آثارها على الاقتصاد الكلي عقب الأزمة النفطية التي مر بها خلال منتصف الثمانينات، لتدخل بعدها الجزائر في تطبيق جملة من التعديلات من خلال تقليص الإنفاق العام بتخفيض كتلة الرواتب والأجور للحد من ارتفاع معدل التضخم، وتخفيض حجم الطلب الكلي، والسماح بتشكيل موارد مالية لازمة لسد العجز في موازنة الدولة من خلال إحداث تعديلات في النظام الضريبي، بإدخال ضرائب جديدة كضريبة الرسم على القيمة المضافة، وإعادة هيكلة معدلات ضريبة الدخل على الأفراد والشركات وزيادة الوعاء الضريبي، وبهذا وصفت السياسة المالية في هذه الفترة بالسياسة الانكماشية الحذرة؛

ومع انتعاش أسعار البترول في بداية الالفينات، أصبحت سياسة مالية توسعية، إذ شرعت الجزائر في انتهاج آلياتها الانفاقية، لاسيما بعد تحقيق فوائض مالية كبيرة، وذلك ببرمجة مخططات خماسية متمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي، ودعم النمو الاقتصادي وتوطيده، نتج عنها تحسن بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي كزيادة نسب التشغيل والرفع من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، غير أن القفزات النوعية في مجال تخصيص أغلفة مالية كبيرة وضخمة، أدى إلى عدم قدرة العرض الكلي على مواجهة الطلب الكلي المغذي لسياسة مالية توسعية، والتي ظهرت في شكل نزعة تضخمية محسوسة خصوصا مع استيراد التضخم العالمي إلى الجزائر.

ووفقا لهذا السرد، فإن هذا الفصل يُعنى بالأساس على توظيف أدوات التحليل الوصفي من أجل تحقيق فهم أفضل لبيئة الاقتصاد الكلي السائدة وطبيعة مكونات السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة، بما يمهد لتطبيق أدوات التحليل الكمي التي تقيس الأثر بين تلك المتغيرات في المبحث الأخير من هذا الفصل، والذي يحتوي على ما يلي:

المبحث الأول: دراسة تحليلية لهيكل السياسة المالية بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)
المبحث الثاني: دراسة تحليلية للمؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصاد بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة 1992-2018- اختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج ARDL-

المبحث الأول: دراسة تحليلية لهيكل السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1992-2018)

تعتبر السياسة المالية أهم أداة للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي بالدول النامية، والجزائر كغيرها من هذه الدول تعتمد بشكل كبير على أدوات تلك السياسة في تحريك النشاط وإحداث النمو الاقتصادي، غير أن المتتبع لمسارها خلال فترة الدراسة، يدرك أن نهجها ودورها اختلف بتغير التوجهات الاقتصادية، ففي مرحلة التسعينات كان النهج المتبع فيها "تقشفي" مسائراً لمرحلة الإصلاح الذي شرعت فيه الحكومة الجزائرية لتغيير النمط الاقتصادي، وبهدف إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، من خلال تقليص الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، وكذا تبني الإصلاح الضريبي سنة 1992، لتخفيف الاعتماد على الجباية البترولية، وإحلال الجباية العادية محلها، وبالتالي جمع الموارد المالية اللازمة لسد العجز في الموازنة العامة بالدولة، ثم تغير التوجه الاقتصادي مع مطلع الالفينات إذ أعطت عودة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، دفعا جديدا في السياسة المالية فأصبحت ذات نهج "توسعي"، حيث اعتمدت فيها الحكومة على برامج انفاقية كبيرة ضمن مخططات تنموية ضخمة.

المطلب الأول: مسار السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

قبل التطرق إلى تحليل أدوات السياسة المالية في الجزائر بشكل مجزأ وبالتفصيل في المطالب الآتية، ارتأينا إلى تتبع مسارها إجمالاً وبصفة عامة، وأهم ما يميز بنود المالية العامة الجزائرية خلال مرحلتين:

الفرع الأول: السياسة المالية الانكماشية ثم الحذرة بالجزائر خلال الفترة (1990-2000) أولاً: السياسة المالية بالجزائر في المرحلة الانتقالية 1994-1990

لقد تزعزع الاقتصاد الجزائري بعد الصدمة النفطية لسنة 1986، وظهرت اختلالات في الاستقرار الاقتصادي الكلي كارتفاع معدل التضخم، وتزايد العجز الموازني، الأمر الذي دفع الجزائر بالقيام بمحاولات التصحيح الذاتي بين سنة 1986 و1989 غير أنها فشلت في ذلك؛ مما استدعى القيام بمجموعة من الإصلاحات بمساندة صندوق النقد الدولي¹، حيث تم عقد مجموعة من المفاوضات السرية نتج عنها الاتفاقيات التالية:

1- اتفاق الاستعداد الانتمائي الأول من 30 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990: "Stand by 1"

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة في 30 ماي 1989، وقد وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS، وقد استخدم المبلغ كلياً في 30 ماي 1990؛

حيث إنّ انخفاض مداخيل الصادرات من المحروقات مع ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية، كل هذا جعل الجزائر تلجأ إلى تسهيل التمويل التعويضي والطارئ* لتمويل العجز بميزان مدفوعاتها²، لكن بالمقابل ألزم الصندوق الدولة على ضرورة التخلي عن السياسة المالية التوسعية لأنها مصدر التضخم (بسبب تطور كتلة الأجور) والعجز الخارجي، وذلك من خلال ضبط عجز الموازنة العامة وتقليل الانفاق العام مع تبني سياسة نقدية صارمة وتخفيض قيمة الدينار، ومراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي³.

2- اتفاق الاستعداد الانتمائي الثاني من 3 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992: "Stand by 2"

هدف هذا البرنامج على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى للحصول على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية في اتفاق ثاني، تحصلت بموجبه على قرض يقدر بـ: 300 مليون وحدة سحب DTS أي ما يعادل 403 مليون دولار، وتم من خلال هذا الاتفاق تحرير رسالة النية في 15 أبريل 1991، تضمنت مواصلة الإصلاحات للتأثير على جانب الطلب، ولتحقيق فائض في الموازنة العامة والتحكم في التضخم، وتنويع الصادرات، وتحرير التجارة الخارجية من خلال إتباع سياسة مالية تقشفية وسياسة نقدية حذرة، وذلك بإجراء التعديلات التالية:⁴

✎ إصلاح النظام الضريبي.

✎ رفع الدعم على السلع الاستهلاكية وتقليل الإعانات.

✎ تخفيض نفقات التوظيف والتجهيز.

✎ تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية عند 12% سنة 1991.

✎ مواصلة تخفيض قيمة العملة الوطنية.

✎ مواصلة تحرير أسعار المواد الواسعة الاستهلاك.

وهذا ما حاولت الجزائر تنفيذه على مدار المدة المخصصة رغم الظروف الاجتماعية والاقتصادية الغير مشجعة وما ميزها من اضطرابات سياسية وأمنية داخلياً، هذه الصعوبات شكلت عائقاً أمام تعديلات الحكومة الجزائرية خصوصاً فيما يتعلق برفع الدعم على السلع الاستهلاكية، وتخفيض قيمة الدينار الجزائري، وما يقابله من تدهور للقدرة الشرائية المحلية، وهو ما شكل تهديداً للسلم الاجتماعي⁵.

فسعت الجزائر إلى تحقيق الاستقرار من خلال الاعتماد على الذات دون تدخل المؤسسات المالية الدولية خلال عامي 1992 و1993، فكانت هذه المرحلة تحت شعار اللاءات الثلاث*؛ غير أن السياسة المالية المتخذة في الفترة 1992-1993 لم تؤتي أكلها، إذ حاولت تغطية النقص في الطلب الكلي للعائلات بزيادة

¹ عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، ص 214، ص 220.

* أرجع إلى الفصل الأول حول سياسات المؤسسات الدولية المحققة لاستقرار الاقتصادي، ص 82.

² الدراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، مرجع سبق ذكره، ص 374.

³ عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، ص 221.

⁴ بالاعتماد على:

* معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مرجع سبق ذكره، ص 237.

* الدراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 375.

⁵ ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 122.

* لا لتخفيض قيمة الدينار، لا لإعادة الجدولة، لا للخصوصية.

الإفناق العام-منح مساعدات لفئة الشبكة الاجتماعية ابتداء من فيفري سنة 1992- الذي كان ممولا بالاقتراض من الجهاز المصرفي، والنتيجة كانت مخالفة تماما للأهداف التي يتم البحث عنها، إذ ارتفع عجز الموازنة العامة إلى 7.8% من PIB، كما سجل ميزان المدفوعات عجزا قدره -30.4 مليار دولار تم تمويله باستهلاك احتياطات الصرف¹، ومرد ذلك تراجع الصادرات من المحروقات، بسبب انهيار أسعار النفط حيث انخفض سعر البترول الخام من 21.07 دولار للبرميل سنة 1992 إلى 17.65 دولار سنة 1993، وبالتالي عاشت الجزائر خلال هذه الفترة وضعا اقتصاديا واجتماعيا صعبا، جعلها في حاجة إلى تمويلات جديدة والتي وافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج آخر².

3- اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث من أفريل 1994 إلى مارس 1995 "برنامج التثبيت الاقتصادي"

لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الفترة السابقة، فمع نهاية شهر ماي 1994 تم التوقيع على هذا الاتفاق والذي كانت مدته سنة واحدة، وتمحورت أهدافه فيما يخص بنود المالية العامة في القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضه، وذلك بتخفيض النفقات العامة وزيادة الإيرادات بواسطة تحسين المردود الضريبي، والتقليص من الكتلة النقدية للحد من التضخم النقدي، وتحقيق مستوى مقبول من النمو الاقتصادي، وذلك بنية استيعاب اليد العاملة، بالإضافة إلى هدف استعادة التوازن الخارجي وذلك عن طريق تخفيض عبئ خدمات الديون. وعلى هذا الأساس تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل 731.5 DTS، ورزح هذا القرض إلى قسطين الأول قدره 389 DTS وتسلمه مباشرة بعد الاتفاق؛ والثاني يسلم خلال السنة على شكل دفعات.

وكإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة إجراءات لتحقيق أهداف هذا الاتفاق منها ما يلي:

للم تعديل معدل الصرف ليصبح 1 دولار = 36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17%؛

للم بهدف دعم إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي لجأت لتحرير التجارة الخارجية؛

للم تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الناتج الداخلي الخام؛

للم تقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية) عن طريق رفع معدل الفائدة على الإيداع من 10% إلى

14% وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%؛

لقد سمح هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشر إيجابي للدائنين حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 وحددت مدة التسديد 16 سنة في إطار نادي باريس، مما مكّن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 إتفاقية ثنائية، الأولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994 والأخيرة كانت مع إيطاليا في فيفري 1995. وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها والتي نالت رضا الصندوق خاصة فيما تعلق بسياسة الميزانية (تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي)، هذا ما سمح بمواصلة المفاوضات لإبرام إتفاقية التسهيل الموسع لثلاث سنوات لاحقة، بالإضافة إلى طلب إعادة جدولة ثمانية للديون العمومية شريطة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي من خلال تبنيها لسياسات الاقتصاد الكلي وإجراء تعديلات هيكلية عميقة³.

ثانيا: السياسة المالية بالجزائر تحت مظلة برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998

بعد انقضاء برنامج الاستقرار وجهت السلطات الجزائرية رسالة نية في 30 مارس 1995 إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي، تطلب فيها مساهمة مالية جديدة لدعم السياسات التي تنوي تطبيقها استكمالا للإصلاحات السابقة، ومحاولة تحسين الفعالية الاقتصادية لمواجهة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل، فتم إبرام اتفاق في ماي 1995 مع الصندوق في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، وهذا لمدة 03 سنوات- ماي 1995، ماي 1998- في نطاق الميكانيزم الموسع للقرض؛

وبمقتضى هذا الاتفاق تم الحصول على مبلغ مالي يقدر ب 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS، أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق، مما أعطى مؤشرا إيجابيا للدائنين بإعادة جدولة ثمانية للديون المتوسطة والطويلة الأجل مع نادي باريس ولندن⁴.

¹ عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، ص 221-222

² معط الله أمال، المرجع السابق، ص 237.

³ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (2012-1989)، المرجع السابق، ص 220.

⁴ مسعود الدراوسي، المرجع السابق، ص 377.

إن موافقة المؤسسات المالية الدولية على تقديم المساعدة المالية للجزائر كان في إطار تنفيذ برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي* التي كرسها القطاع مع التوجه الإشتراكي والانتقال إلى مبادئ اقتصاد السوق من خلال التزام السلطات الجزائرية القيام بمجموعة من الإصلاحات والإجراءات، نذكر منها:¹

❖ حل وإعادة تنظيم وحتى التطهير المالي للمؤسسات العمومية ثم خصصة بعضها؛

❖ إنشاء بورصة القيم المنقولة لتدعيم خصصة تلك المؤسسات؛

❖ إنشاء البنوك الخاصة برأس مال محلي أو مختلط أو فروع لبنوك أجنبية.

كما شملت أيضا برامج التصحيح الهيكلي في ظل هذه الإصلاحات الاقتصادية سياسات تسيير الطلب الكلي- سياسات التثبيت- التي دعمها صندوق النقد الدولي، والتي تضمنت تدابير المالية العامة في شقها الإنفاقي والضريبي والتي عكست الاستمرار في السياسة المالية التقشفية لتقادي وقوع عجز كبير في الموازنة العامة وتحقيق فائض بها، وذلك من خلال الضغط على النفقات العامة ومحاولة زيادة حجم الإيرادات العادية وتقليص حجم الدين الداخلي، وتكوين ادخار عام يسمح بإنعاش الاقتصاد الوطني في الأجل المتوسط والطويل، بالإضافة إلى الإلغاء التدريجي لمختلف أشكال الدعم ووضع نظام ضريبي فعال موجه نحو تدعيم المؤسسات المنتجة، ومثبط لنشاطات المضاربة والنشاطات الخدمية، أي سعى صندوق النقد الدولي من خلال هذه البرامج إلى مراقبة السياسة المالية من خلال:²

1- **تدابير سياسة الإنفاق العام (الحكومي):** كانت السياسات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي في هذا المجال سياسات تقشفية، وذلك من خلال مواصلة الضغط على النفقات العامة، وخاصة غير الإنتاجية منها، كنفقات التسيير وذلك **بتثبيت الأجور** إذ عمدت الجزائر على تشدد كبير في سياسة الأجور (بعد تجميد قانون الأجور سنة 1994) كإجراء وقائي لكبح حجم الطلب المتنامي وتجنبنا لارتفاع التضخم، وبذلك هبطت قيمة الأجور الحقيقية بأكثر من 30% بين عام 1994 و1996 فساهم هذا الإجراء في انخفاض الإنفاق على الموظفين الذي شكل ثلث مجموع النفقات بمقدار 1.4 نقطة مئوية من إجمالي الناتج بحلول 1997 استجابة لسياسة الأجور الحازمة، إضافة إلى **الاستمرار في تحرير الأسعار ورفع الدعم** حيث إن السياسة الجديدة التي ترجمها الأمر 06/95 المؤرخ في 1995/01/25 والذي يقضي استبدال نظام الأسعار المقننة (المتخلى عنه تدريجيا بداية من 1990 في إطار الإتفاقيات السابقة) بنظام جديد يكون أكثر تلاؤما مع نظام إقتصاد السوق يدعى بنظام الأسعار الحرة، فمن خلال هذا المنظور الجديد فإن تدخل الدولة يقتصر فقط في الحالات القصوى حيث يمكن لها تقييد مبدأ حرية الأسعار للسلع والخدمات التي تعتبرها ذات طابع استراتيجي (كالمسجد والحليب...)، فساهم هذا النظام الجديد في تخفيض حجم الدعم المقدم للأسعار إلى 0.8% من الناتج المحلي الخام بنهاية 1996 وبالتالي تم تخفيض حجم الإنفاق الجاري، كما عمدت هذه السياسات التقشفية على تقليص حجم نفقات التجهيز المتعلقة بالاستثمارات العمومية، خصوصا في سنة 1998 التي شهدت أزمة مالية عصفت بدول جنوب شرق آسيا والتي أثرت على الأسواق المالية العالمية، ما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره، وبما أن الجزائر مرتبطة بشكل كبير بتطورات أسعار النفط، فقد أثرت عليها هذه الأزمة بشكل واضح، ففي ظل هذا الانخفاض الحاد للموارد قررت الحكومة توقيف جزء مهم من النفقات الرأسمالية .

2- **تدابير السياسة الضريبية:** اتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات الفعالة لإصلاح المنظومة الجبائية لما لها من أهمية على المنظومة الإقتصادية وتحقيق الإنعاش للإقتصاد الوطني، فمن بين أهم خصائص السياسة المالية لهذه الفترة توسيع الرسم على القيمة المضافة، وزيادة الحصيلة الضريبية وإعادة هيكلة معدلات ضريبة الدخل على الأفراد والشركات، وزيادة الوعاء الضريبي (سنراها لاحقا).

ثالثا: السياسة المالية الحذرة بالجزائر 1998-2000

مع نهاية سنة 1998 عرفت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي تحسنا ملحوظا، فبعد انتهاء برنامج التصحيح والتكيف الهيكلي سنة 1998، أصبح إقتصاد الموازنة العامة الشغل الشاغل للسلطات العمومية، حيث تركزت السياسة المالية في هذه الفترة على محورين أساسيين هما: الاستدامة والنمو، ففي السداسي

* تتكون برامج التعديل الهيكلي من مكونين أساسيين: سياسات التثبيت ويختص بها صندوق النقد الدولي وهي تتركز على إدارة جانب الطلب الكلي من خلال سياسات مالية ونقدية انكماشية؛ وسياسات التكيف الهيكلي ويختص بها البنك العالمي وترتكز على تصحيح الهيكل الإنتاجي وإدارة جانب العرض الكلي، وبالتالي فهاتين السياستين هي محصلة تعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

¹ ضيف أحمد، المرجع السابق، ص 221.

² بالاعتماد على:

* عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص 225، 224.

* ميهوب مسعود، المرجع السابق، ص ص 138، 140.

الأول من سنة 1999 تميزت سياسة الدولة بالحذر ومراقبة تطورات أسعار النفط حتى تصل لوضع الاستقرار، وذلك قبل الالتزام ببرامج استثمارية في إطار قانون المالية التكميلي، أما الحصة الكبيرة من نفقات التسيير فكانت لصالح الأجور وتمويل الوظائف الاجتماعية للدولة، وتسديد الديون، وهذا ما يفسر الصعوبة التي تجدها الحكومة إذا أرادت تخفيض هذا النوع من الإنفاق¹.

الفرع الثاني: السياسة المالية التوسعية بالجزائر خلال الفترة (2001-2018)

إن عودة ارتفاع أسعار النفط ابتداء من الألفية الجديدة أضفى نوعا من الراحة المالية، تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي من 28.31% سنة 2000 إلى حوالي 34.87% في سنة 2003، فبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة بانتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي، تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العامة الكبرى، كما قامت بعدها بتطبيق مخططات وبرامج تنموية أخرى (سنتطرق إليها لاحقا وبالتفصيل) وتقديم ضمانات وحوافز ضريبية لتشجيع الاستثمارات، فساهمت هذه السياسة المالية التوسعية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، كما شهدت مستويات التوظيف ارتفاعا ملحوظا انخفضت معه نسبة البطالة، ويمكن رد أسباب توسع السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة وهي:²

المحدد الاقتصادي البنيوي: ونقصد بذلك حتمية تغير الهيكل الاقتصادي.

المحدد الاجتماعي: الذي يتمثل في ضغط الطلب الكلي.

وأخيرا المحدد المالي: وهو المحدد الأهم والذي يتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع الطاقة.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام بالجزائر خلال الفترة 1992-2018

يعتبر الإنفاق العام الركيزة الأساسية في السياسات المالية التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية لبلوغ أهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، من خلال تخصيص تلك النفقات على شكل اعتمادات ورخص برامج في مشاريع اقتصادية أو تخصيصها لتسيير مختلف المصالح العمومية، وذلك بعد تحديد مبالغها وكيفية إنفاقها على مختلف القطاعات والدوائر الوزارية بصفة دقيقة في الموازنة العامة للدولة ضمن قانون المالية، فالحكومة ركزت على هذه السياسة خلال الألفية الجديدة ليس كاختيار عشوائي هكذا، وإنما لما فرضته الظروف والعوامل، من توفر الفوائض المالية ووجود ارتياح لدى الرأي العام اتجاه هذه السياسة.

¹ عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، ص228.

² شليبي عبد الرحيم، بظاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية قياسية، مرجع سبق ذكره، ص40، ص46.

الفرع الأول: تقسيم النفقات العامة حسب التشريع الجزائري

حسب المشرع الجزائري تعتبر النفقات العامة أعباء ملقاة على عاتق الميزانية و يجب تنفيذها، بحيث لا يتم عقد أي نفقة عامة إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية؛ كما أنها تتقيد بمبدأ التخصيص أي لا يجوز تحويل الاموال او الاعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات الى نوع آخر من النفقات الا في حدود ضيقة جدا (كالميزانيات الملحقة، الحسابات الخاصة للخزينة..). وهذا للسير المتوازن لمختلف المصالح¹.

فتقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير (الانفاق الجاري "التحويلي")، ونفقات التجهيز (الانفاق الاستثماري)، وهذا على أساس إداري وظيفي من جهة؛ وعلى أساس اقتصادي موضوعي من جهة أخرى؛ وقد جاء هذا التصنيف طبقا للفرقة بين طبيعة النفقات؛ بحيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به، والأثر الذي تحدثه، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع تلك النفقات².

فحسب القانون الجزائري رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في 07 يوليو 1984 ينص في مادته 20 أن الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية توضع تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير. وكذا المتصرفين العموميين المسؤولون عن العمليات المخططة، فيما يتعلق بنفقات الاستثمار؛ فتخصص هذه الاعتمادات وتوزع حسب الحالات على الفصول (نفقات التسيير) أو القطاعات (نفقات التجهيز) التي تتضمنها النفقات حسب طبيعتها أو غرض استعمالها³.

أولاً: نفقات التسيير (الانفاق الجاري)

كما أشرنا سابقا فإن النفقات تصنف حسب الغرض من استعمالها، فان كان الهدف منها الحصول على مستلزمات لتغطية الاعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية والتي تسجل اعتماداتها في الموازنة العامة للدولة، تعتبر من قبيل نفقات التسيير. أي انها جميع النفقات التي تسمح للدولة بتسيير وأداء مهامها بصفة عادية جارية؛ ضمانا للسير الحسن للمرافق العامة، ولمصالح اجهزة الدولة الادارية، وتشمل أجور الموظفين؛ مصاريف صيانة البنايات الحكومية، معدات المكاتب،.... الخ، وتوزع حسب الدوائر الوزارية في الموازنة العامة، والمشرع الجزائري أجمعها في أربعة أبواب حسب المادة 23 من القانون رقم 17/84 هي:⁴

👉 **الباب الأول:** أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

👉 **الباب الثاني:** تخصيصات السلطات العمومية.

👉 **الباب الثالث:** النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

👉 **الباب الرابع:** التدخلات العمومية.

جدول رقم (01-03): أبواب ميزانية التسيير بالجزائر

أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: يشمل هذا الباب 05 أقسام هي:	تخصيصات السلطات العمومية:	النفقات الخاصة بوسائل المصالح: والمتعلقة بالموظفين والمعدات	التدخلات العمومية: هي نفقات تحويلية تشمل كل من:
1- دين قابل للاستهلاك (إفراض الدولة). 2- الدين الداخلي (فوائد سندات الخزينة) 3- الدين الخارجي. 4- ضمانات(من أجل القروض والتسييفات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية) 5- نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة)	هذا العنوان غير مقسم إلى أقسام وإنما يحتوي على نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، كالمجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري، المحكمة العليا... الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.	1- الموظفون: مرتبات العمال. 2- الموظفون: المنح والمعاشات. 3- الموظفون: النفقات الاجتماعية. 4- معدات تسيير المصالح. 5- أشغال الصيانة. 6- إعانات التسيير. 7- نفقات مختلفة.	1- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية). 2- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية). 3- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية). 4- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية). 5- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية). 6- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن). 7- إسهامات اجتماعية (مساهمة

¹ المادة 08 من قانون 84-17 المؤرخ في 07/07/1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الجزائرية الرسمية، العدد 28، 10/07/1984، ص1040

² بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف: دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2014/2015، ص 193

³ نفس القانون 84-17: المادة 20، ص1042.

⁴ المادة 23 من قانون 84-17، ص1042

الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ).		
---	--	--

المصدر: لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص ص53، 55
إن كل نفقات التسيير المحصورة في الأبواب الأربعة تقسم في قانون المالية في الجدول -ب- الملحق بقانون المالية بالشكل التالي:¹

1- النفقات الخاصة بالبواب الثالث والرابع حسب الوزارات، حيث يحدّد قانون المالية المبلغ الإجمالي للإ اعتمادات الموجهة لكل دائرة وزارية ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الاعتمادات الإجمالية (يتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع) لكل جزء وفصل حسب طبيعة كل نفقة، أي بعد توزيع الاعتمادات بنسب مختلفة حسب الحاجة لكل وزارة، يتم توزيع كل اعتماد خاص بكل وزارة وفق تنظيم معين، بحيث توزع هذه النفقات حسب " العناوين" والأقسام" و"الفصول" و" المواد" و"الفقرات".

2- النفقات الخاصة بالبواب الأول والثاني المشتركة بين كل الوزارات أو التي لا ترتبط بوزارة معينة في ميزانية النفقات المشتركة في أسفل الجدول - ب- بعد تخصيص الاعتمادات الموجهة لكل وزارة (يتم توزيعها وتفصيلها بمقتضى مرسوم رئاسي) كما هو مبين في الجدول -ب- انظر الملحق رقم 01 ص 383

حيث نلاحظ من هذا الملحق رقم (01) حول توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2018 ضمن قانون المالية، ان هناك تباين وتفاوت بين المبالغ المالية المخصصة لكل دائرة وزارية، حيث يظهر أن نفقات التسيير بالجزائر تركزت حول وزارة الدفاع الوطني، هذه النفقات المعبر عنها بالانفاق العسكري تؤكد أن الحكومة الجزائرية تسعى دائما للحفاظ على الامن والاستقرار للبلاد بالدرجة الاولى، خصوصا مع ضغوط القوى الخارجية المتعلقة بالمجال الإقليمي والاضواغ الامنية لدول الجوار، لذا خصصت ما يقارب 4.24% من ميزانية التسيير لهذه الوزارة؛

ثم تليها وزارة التربية الوطنية التي أخذت الاهتمام الثاني بعد وزارة الدفاع الوطني بنسبة 15.48% من مجموع ميزانية التسيير، حيث سعت الحكومة الى الرفع من مستوى التعليم للحد من نسبة الامية والجهل العلمي، وتكوين الادمغة ورأس المال البشري المؤهل، من أجل تطوير اليد العاملة الصاعدة.
ثم نجد بعدها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بلغت قيمة اعتماداتها 3.9% من ميزانية التسيير، أما الوزارات الأخرى وجهت اليها المبالغ حسب منفعتها الاجتماعية للبلاد.
فهذه النفقات التي تخص تسيير أجهزة الدولة والحصول على السلع والخدمات لأشباع الحاجات الجارية، تدخل في نطاق الاستهلاك لذلك تسمى **بالنفقات الاستهلاكية**، اذ لا يترتب عنها انتاج سلع حقيقية (انفاق غير منتج)، فكل ما ينتج عنها من آثار على الاقتصاد الوطني هي غير مباشرة.

وما يلاحظ في قانون المالية لسنة 2018 أن ميزانية هذه النفقات "ميزانية التسيير" قد أخذت نسبة أعلى من ميزانية التجهيز - وهذا ما سيوضحه الجدول (ج) الذي سوف نقوم بعرضه في العنصر الموالي-

ثانيا: نفقات التجهيز(الانفاق الاستثماري)

إذا كانت نفقات التسيير توزع على الدوائر الوزارية بهدف ضمان السير الحسن لأجهزة الدولة، فإن نفقات التجهيز توزع على قطاعات النشاطات المختلفة مثل الفلاحة والصناعة.... وذلك حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وبالتالي هدفها زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد وتكوين رأس المال والثروة للبلاد.²
فيطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو بالأحرى الاستثمار وهي الميزانية التي فتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، وذلك من أجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن؛

إن نفقات الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، فيتم تمويل ميزانية الاستثمار من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية، كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي من خلال رخص التمويل.
وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات الأساسية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، يضاف لها إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.³

فحسب المادة 35 من القانون رقم 84-17 تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاثة أبواب هي:¹

¹ لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 55
² ماضي أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر(2011-1971)، مرجع سبق ذكره، ص ص58، 57.
³ لعمارة جمال، المرجع السابق، ص 58، ص 37.

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
 - إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
 - النفقات الأخرى برأسمال.
- حيث تتضمن عمليات الاستثمار والتجهيز مجموع المشاريع المقرر إنجازها تحت المسؤولية المالية للدولة على المدى المتوسط والطويل وتخص المنشآت الأساسية، أما العمليات برأس المال فهي تخص كل ما يتعلق بمتطلبات الخدمة العمومية.
- وحسب المادة 06 من القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية تسجل هذه النفقات (نفقات التجهيزات العمومية ونفقات الاستثمارات والنفقات برأسمال) في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج وتنفذ باعتمادات الدفع:
- رخص البرامج** تمثل الحد الأعلى للنفقات التي يُؤدَّنُ للأمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة، وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاؤها .
- وتمثل **إعتمادات الدفع** التخصيصات السنوية التي يمكن الأمر بصرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطبقة، وعلى عكس رخص البرامج فهي تخضع لمبدأ السنوية ويتم إلغاؤها في نهاية السنة المالية إذا لم يتم استعمالها. من خلال هذا التعريف يمكن القول بأن اعتمادات الدفع هي الرخص التي يتم من خلالها الصرف الحقيقي للنفقات².
- وإثر الأزمة المالية لسنة 1998 التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا، فأدت إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره، مما أثر على الموارد المالية للجزائر. قررت الحكومة توقيف جزء مهم من النفقات الرأسمالية، فأصدرت مرسوم تنفيذي رقم 98-227 يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، يوضح إجراءات التسجيل والتمويل والمتابعة المتعلقة بهذه النفقات التي أصبحت تشمل³:
- نفقات التجهيز العمومي للدولة التي تنجزها الوزارات والمؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي والإدارات المتخصصة؛
 - نفقات التجهيز العمومي المتصلة بالميزانية الملحقة بالبريد والمواصلات؛
 - نفقات التجهيز العمومي للدولة التي تنجزها المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري؛
 - نفقات التجهيز العمومي للدولة التي تنجزها الجماعات الإقليمية؛
 - التخصيصات وإعانات التجهيز من ميزانية الدولة الموجهة لبرامج خاصة والمؤسسات العمومية ذات طابع صناعي وتجاري أو للتكفل بالتبعات المرتبطة بسياسة التهيئة العمرانية.
- فأعيد تصنيف نفقات التجهيز العمومي للدولة حسب المادة 04 من نفس المرسوم على أساس فئتين* هما نفقات التجهيز العمومية الممركزة ونفقات التجهيز العمومي غير الممركزة، وتكون على شكل برامج توزع إلى قطاعات .
- وبما أن ميزانية التجهيز بالجزائر عرفت تطورا كبيرا بسبب ارتفاع إيرادات ميزانية الدولة مع اللفية الجديدة، تم توجيهها نحو نفقات التجهيز العمومي المكثفة ضمن برامج دعم التنمية الاقتصادية، بحيث أصبحت نفقات التجهيز العمومي تسير وفق برامج تدخل ضمن حسابات التخصيص الخاص، أهمها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE والبرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC، والتي استحدثت طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي 09-148 المؤرخ في 02 مايو 2009 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 98-227 والمتعلق بنفقات التجهيز للدولة.
- حيث جاء هذا النص، بعد عدة سنوات (08 سنوات) من البدء في إقرار وتنفيذ أول برنامج لدعم النمو الاقتصادي (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي)، إذ تنص المادة 03 من هذا المرسوم على توجيه العمليات

¹ المادة 35 من القانون رقم 84-17، ص1043.

² المادة 06 من القانون رقم 90-21 الموافق 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الجزائرية الرسمية، العدد35، ص ص 1132-1133

³ المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 98-227 الموافق 13 يوليو 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، الجريدة الجزائرية الرسمية، العدد51، ص ص 07-06.

***النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية الممركزة:** المسماة "البرنامج القطاعي المركز" والتي تكون موضوع مقررات يتخذها الوزراء المختصون بإسمهم أو باسم المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري الموضوعة تحت وصايتهم، وكذا المؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي والإدارات المختصة. **النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية غير الممركزة:** والتي تتكون من برامج قطاعية غير ممركرة ومخططات التنمية البلدية التي تكون موضوع مقررات يتخذها الوالي.

برأس المال المتعلقة بنفقات الدولة للتجهيز، للتكفل بتبعات الخدمة العامة أو البرامج الخاصة المفروضة من الدولة وغير المؤهلة للتسجيل في مدونة الاستثمارات العمومية؛ وتنفذ هذه العمليات (أي العمليات برأس المال) من خلال حسابات التخصيص الخاص أو عن طريق التعاقد* (على أساس دفتر شروط) وتخضع على غرار عمليات الاستثمارات العمومية للفحص عند تحضير وإعداد الميزانية¹.

وكما أسلفنا سابقا فإن المرسوم التنفيذي رقم 98-227 وكذا المرسوم رقم 09-148 المعدل المتم له قد أعاد تصنيف نفقات التجهيز العمومي للدولة حسب المادة 04 والمادة 04 مكرر حيث تتكون من البرنامج القطاعي الممركز و/ أو البرنامج القطاعي غير الممركز، الذي يشمل مجموع المشاريع أو البرامج المسجلة في مدونة نفقات التجهيز العمومي للدولة على شكل مجموعة من القطاعات هي:

- للصناعة؛
- للزراعة والري؛
- للدعم الخدمات المنتجة؛
- للبنائات القاعدية الاقتصادية والإدارية؛
- للزراعة والتكوين؛
- للبنائات القاعدية الاجتماعية والثقافية؛
- للدعم الحصول على السكن؛
- للمواضيع مختلفة؛
- للمخططات البلدية للتنمية.

هذا فيما يخص المجموع الفرعي للاستثمار، أما النفقات المتعلقة بالخدمة العمومية (عمليات برأس المال) تتكون من مجموع التخصيصات المختلفة واحتياطات النفقات المتوقعة وكذا البرامج التكميلية لفائدة الولايات، إلا أنه بداية من قانون المالية لسنة 2017 أُلغي هذا العنوان (البرنامج التكميلي).

فنفقات التجهيز العمومي بالجزائر تقسم إلى قطاعات حسب الجدول -ج- من قانون المالية الملحق رقم (02) ثم تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول و مواد حسب مختلف النشاطات الاقتصادية.

فنلاحظ من خلال الجدول (ج) الملحق رقم (02) ص 384 أن أعلى نسبة من ميزانية التجهيز موجهة للاستثمار ب: 53.8%، حيث خصص ما قيمته 15% من ميزانية التجهيز للاستثمار في البنائات القاعدية الاقتصادية والإدارية و 14.8% للمواضيع المختلفة، تليها النفقات لدعم الحصول على سكن ب: 9.5%، هذا ما يوضح أن الحكومة الجزائرية وعلى اثر تبنيها لإستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة قد عملت -ومازالت- على زيادة إنفاقها على البنى التحتية من خلال بناء العديد من المستشفيات والمدارس والمرافق العمومية، وبناء العديد من الوحدات السكنية للشعب للقضاء على البنائات الفوضوية والسكنات الهشة، لكن القطاعات الإنتاجية المولدة للثروة لم يركز عليها اهتمام الحكومة خصوصا القطاع الصناعي، فقد تم توجيه ما قيمته 0.18% من مجموع نفقات التجهيز وهو تمويل ضعيف جدا.

الفرع الثاني: تحليل تطور الإنفاق العام وهيكله الوظيفي بالجزائر خلال الفترة 1992-2018

في هذا العنصر سنقوم بتتبع مسار الإنفاق العام بالجزائر خلال فترة الدراسة، من خلال قراءة تحليلية وصفية لأهم الأسباب التي أدت إلى إحداث التطورات بهذا المسار، وكذا سنقوم بتتبع تطور هيكل نفقات التسيير والتجهيز بالجزائر .

* تكون العمليات برأس المال المنفذة من خلال حساب التخصيص الخاص، موضوع برنامج عمل سنوي، يعده الأمرون بالصراف المعنبون مع تحديد الأهداف المقصودة وكذا أجل التنفيذ، طبقا لمدونة حساب التخصيص الخاص المعدة بالاشترار مع الوزير المكلف بالميزانية ووزير القطاع المختص. بينما تنفذ عمليات رأس المال التي تهدف إلى التكفل ببرنامج خاص موضوع على عاتق الدولة، بصفة تعاقدية بين الدولة والمتعاملين المعنبيين على أساس دفتر الشروط.

¹ المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 09-148 المؤرخ في 2 مايو 2009، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في يوليو 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 26، ص 24.

أولاً: تحليل تطور الإنفاق العام بالجزائر خلال الفترة 1992-2018 لمعرفة أهم التطورات التي حدثت في وتيرة الإنفاق الحكومي بالجزائر، سنقوم بتحليل قيمه خلال الفترة 1992-2018 بالاستعانة بالجدول التالي.

جدول رقم(02-03): تطور الإنفاق العام بشقيه (نفقات التشغيل و نفقات التجهيز) في الجزائر خلال للفترة(1992-2018)

إجمالي النفقات العامة مليار دج	نفقات التجهيز			نفقات التشغيل			البيان السنوات
	نسبة من PIB%	نسبة من إجمالي النفقات %	مليار دج	نسبة من PIB%	نسبة من إجمالي النفقات %	مليار دج	
420.131	13,4	34,28	144.000	25,7	65,72	276.131	1992
476.627	15,6	38,86	185.210	24,5	61,14	291.417	1993
566.329	15,9	41,66	235.926	22,2	58,34	330.403	1994
759.617	14,3	37,64	285.923	23,8	62,36	473.694	1995
724.582	6,8	24,02	174.013	21,5	75,98	550.569	1996
845.196	7,3	23,86	201.641	23,1	76,14	643.555	1997
875.739	7,5	24,19	211.884	23,5	75,81	663.855	1998
961.682	5,8	19,44	186.987	23,8	80,56	774.695	1999
1 178.122	7,8	27,33	321.929	20,8	72,67	856.193	2000
1 321.028	8,5	27,05	357.395	22,8	72,95	963.633	2001
1 550.646	10,0	29,21	452.930	24,3	70,79	1 097.716	2002
1 639.265	9,8	31,51	516.504	21,4	68,49	1 122.761	2003
1 888.930	10,4	33,78	638.036	20,3	66,22	1 250.894	2004
2 052.037	10,7	39,32	806.905	16,5	60,68	1 245.132	2005
2 453.014	11,9	41,38	1 015.144	16,9	58,62	1 437.870	2006
3 108.669	15,3	46,15	1 434.638	17,9	53,85	1 674.031	2007
4 191.053	17,9	47,08	1 973.278	20,1	52,92	2 217.775	2008
4 246.394	19,5	45,84	1 946.371	23,1	54,16	2 300.023	2009
4 466.940	15,1	40,47	1 807.862	22,2	59,53	2 659.078	2010
5 731.752	13,3	33,75	1 934.500	26,0	66,25	3 797.252	2011
7 054.350	14,6	33,50	2 363.010	28,9	66,50	4 691.340	2012
6 635.620	14,9	37,36	2 479.260	25,0	62,64	4 156.360	2013
6 995.700	14,6	36,01	2 519.000	26,0	63,99	4 476.700	2014
7 656.380	18,9	40,72	3 162.030	27,5	59,28	4 494.350	2015
7 295.700	16,0	37,82	2 711.900	26,4	62,18	4 583.800	2016
6 883.200	12,3	33,29	2 291.400	24,6	66,71	4 591.800	2017
8 628.000	21,5	46,86	4 043.500	24,3	53,14	4 584.500	2018

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

*الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية للمالية العامة خلال الفترة (2011-1962)، ص212، على الموقع

الإلكتروني: <http://www.ons.dz>

*وزارة المالية الجزائرية على الموقع الإلكتروني: <http://www.mf.gov.dz>

من الجدول رقم (02-03) ومن خلال إلقاء نظرة سريعة وشاملة لإحصاءات إجمالي النفقات العامة بالجزائر ندرك نموها المطرد خلال فترة الدراسة حيث ازدادت بعشرة أضعاف خلال 18 سنة (حيث انتقلت من 420.1 مليار دج سنة 1992 إلى 4 466.9 مليار دج سنة 2010)، كما تضاعفت خلال السنوات الأخيرة؛ وبالتالي لإعطاء تحليل جيد لمسار نموها خلال فترة الدراسة، ومعرفة أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث تغييرات وتطورات بهذا المسار، سنقوم بتقسيمه إلى مرحلتين:

1-المرحلة الأولى (1992-2000): في هذه المرحلة وبسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر خلال نهاية الثمانينات، فأدت إلى ضعف قدرتها التمويلية، أُجبرت الدولة على الدخول في مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية – كانت بدايتها اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (1989-1990) ثم الاتفاق الثاني (1991-1992)) كما ذكرناه سابقا- وتبني إصلاحات اقتصادية ومالية من أجل الحصول على قروض لتغطية عجز الموازنة العامة وتمويل إنفاقها العام، لكن شريطة تنفيذ سياسات تقشفية مقترحة من طرف صندوق النقد الدولي، كإجراءات التخلي عن سياسة الدعم الحكومي وتحرير الأسعار وتجميد الأجور، هذا ما أدى إلى انخفاض نسبة نفقات التشغيل من إجمالي النفقات العامة من 65.72% سنة 1992 إلى 58.34%

سنة 1994 مقارنة بنفقات التجهيز، أي نلاحظ تراجع نمو نفقات التسيير لصالح نفقات التجهيز في هذه الفترة، فأدت هذه السياسة الانفاقية المتبعة إلى تدهور في مؤشرات التوازن الاجتماعي، وخاصة بالنسبة إلى فئة الفقراء وأصحاب الدخل المحدودة -الأجراء- حيث كانت هذه الفئات الأكثر تضررا¹.

وبسبب عدم قدرة الدولة على تخفيض نفقات التسيير (الإنفاق التحويلي) لما لها من خصوصية، حيث ارتفعت من 330.4 مليار دج سنة 1993 إلى 473.6 مليار دج، الأمر الذي دفع الحكومة للجوء مرة ثالثة لصندوق النقد الدولي لطلب المساعدات المالية، وذلك في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي (1994-1995)، الرامي إلى تقليص الإنفاق العام من خلال تقليص نفقات التوظيف والمستخدمين.... الخ، وهذا ليؤكد تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح آليات السوق؛

وتواصلت برامج الإصلاح الاقتصادي واستمرت معها سياسة التقشف في جانب النفقات العامة، من خلال برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998) حيث تواصل رفع الدعم إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات، فانخفضت النفقات الجارية بمقدار 3.5 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وانخفض الإنفاق على الموظفين إلى 1.4 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي سنة 1997 استجابة لسياسة الأجور الصارمة وتجميد حجم الخدمة المدنية إضافة إلى ذلك، فلقد ساهم خفض الإعانات للمنتجين في القطاع الزراعي وتحول الدعم لشركة الغاز والكهرباء الوطنية وشركة السكك الحديدية من إعانات ضمنية إلى إعانات صريحة في الموازنة إلى تخفيف العبء على الموازنة العامة عموما² والتقليص من نسب نمو نفقات التجهيز خصوصا (سجلت نسبة 19,44% من إجمالي النفقات سنة 1999 مقابل 80.56% من نفقات التسيير التي سجلت أعلى قيمة)، وتجد الإشارة هنا إلى أن نفقات التجهيز تم توجيهها لعمليات رأس المال من خلال تسديد الديون الخارجية المستحقة على الدولة؛

2- المرحلة الثانية (2000-2018): مع بداية الألفية الجديدة شهد الإنفاق العام في الجزائر تطورا ملحوظا مقارنة بالفترات السابقة، حيث عرف قفزة كبيرة بسبب تحسن الوضعية المالية للجزائر، نتيجة الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات وبذلك تحولت السياسة الاقتصادية المتبعة إلى سياسة توسعية في الإنفاق العام، قصد الخروج من تبعات الأزمة التي مرت بها البلاد، ومن أجل ذلك تم إقرار برامج خماسية ضخمة:³

جاء الأول باسم **برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)**: والذي خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج (ما يعادل 7 مليار دولار)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي حوالي 1216 مليار دج (ما يعادل 16 مليار دولار)، حيث تركز على التنمية المحلية وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري والنقل والهياكل القاعدية، إضافة إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان.

والثاني سمي **بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)**: خصص له غلاف مالي ضخم قدر بـ 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، وكان يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطن، تدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية، لذا تم تسطير إستراتيجية وطنية لإطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجنب لتفعيل هذه المشاريع من بينها الطريق السيار شرق غرب، تجديد السكك الحديدية، بناء مليون وحدة سكنية وتدعيم قطاع الصحة والتعليم؛

ثم **برنامج تعزيز وتوظيف النمو الاقتصادي (2010-2014)**: أين خصص له قوام مالي إجمالي ضخم قدره 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار) وهدف إلى استكمال المشاريع الكبرى. والملاحظ خلال هذه الفترات ارتفاع معدلات الإنفاق العام بشقيه (الجاري والاستثماري)، لكن رصدت المبالغ الكبيرة في نفقات التسيير حيث نجد أن نسبة هذه الأخيرة بلغت ما يقارب 63.99% من إجمالي النفقات سنة 2014، مسجلة بذلك مبلغ قدر بـ: 476.7 مليار دج، وهو ما يدل على الزيادات الكبيرة المرصودة لأجور الموظفين، والتوسع الظاهر والكبير في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية.

1 ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 242 (بتصرف)

2 درجوري لحسن، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة -دراسة مقارنة الجزائر- تونس-، مرجع سبق ذكره، ص 198.

3 بالاعتماد على:

* كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2013/2012، ص 251.

* بن سميحة دلال، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص 302.

لكن مع انهيار أسعار النفط منتصف 2014 وما شكله من صدمة حقيقية للاقتصاد الوطني، هبطت الإيرادات النفطية مما أضعف إلى حد كبير أرصدة المالية العامة في الجزائر، فزاد تدهور وضعها والذي أضعفته زيادة الإنفاق في أعقاب الربيع العربي، واستنفاد شبه تام لوفورات المالية العامة، وعقب عدة سنوات من الفوائض المريحة، بدأ انكماش الاحتياطات الرسمية، الأمر الذي دعى إلى إتباع سياسة ترشيد الإنفاق العام لتجنب المخاطر التي تواجه الاستقرار المالي للبلاد، لكن لم تكن إجراءات السياسة المالية المتخذة في 2015 كافية، فدعت ميزانية 2016 إلى التخفيض الحاد في الإنفاق العام، فشرعت السلطات في بعض الإصلاحات بما في ذلك إجراء إصلاحات نظام الدعم وتعزيز الإطار الاحترازي للقطاع المالي، لتراجع وتيرة نمو الإنفاق وتنخفض حصيلته من 7 295.7 مليار دج سنة 2016 إلى 6 883.2 مليار دج سنة 2017؛

فالحكومة الجزائرية ضمن قانون المالية لـ 2017 وضعت نصب عينيها هدف تسقيف نفقات الدولة خلال السنوات الثلاث القادمة عند مستوى 6 800 مليار دج، وتقليص نفقات ميزانية التسيير إلى أقل من 4 500 مليار دج، حيث قدرت الحكومة ألا تتجاوز كتلة الأجور خلال السنة القادمة 2 172.5 مليار دج، ورغم أن الغلاف المالي المخصص لتغطية كتلة أجور قطاع الوظيف العمومي الذي تجاوز تعداد المنتسبين إليه مليونين و600 ألف مستخدم، تمثل حصة الأسد ضمن ميزانية التسيير بنسبة قاربت 49% سنة 2016، إلا أن تصريحات ممثلي الحكومة حول حالة التشبع التي يعرفها هذا قطاع بدأت تترجم على أرض الواقع، فبعد أن عرفت مشاريع قوانين المالية للسنوات الماضية اعتماد مناصب مالية تجاوزت في بعض السنوات النصف مليون منصب شغل خاصة في قطاعات الداخلية والصحة، التربية وغيرها، قررت الحكومة التقشف في مناصب العمل، كما قررت تجميد برامج التكوين التي كانت تستهلك أغلفة مالية ضخمة وبالعملة الصعبة أحيانا في عدد من القطاعات، واستتنت قطاعي العدل والصحة من منطلق قناعة الجهاز التنفيذي أن القطاعين يشهدان إصلاحات كبرى خاصة قطاع العدالة- وهذا ما يوضحه الجدول رقم (03-03)-؛

وعلى اعتبار أن كتلة الأجور تتضمن كذلك النفقات الخاصة بأجور المستخدمين والمقيدة في ميزانية التسيير التي تحمل طابع الدعم الموجه للهيئات والمؤسسات العمومية منها ذات الطابع الإداري والمؤسسات الاستشفائية، وكذا التحويلات الاجتماعية عرفت جميعها خفصاً عند نسبة تراوحت ما بين 10 و 15%¹. فبعد أن تم تحديد سقف نفقات الدولة بـ 6 800 مليار دج، فسجلت قيمة 6 883.2 مليار دج سنة 2017، إلا أنها عاودت الارتفاع سنة 2018 إلى 8 628 مليار دج، بسبب الزيادة في نفقات التجهيز والتي قدرت بـ: 4 043.5 مليار دج بنسبة 46.86% في حين تراجعت نسبة نمو نفقات التسيير بمقدار 13.5%.

ثانياً: تطور هيكل نفقات التسيير والتجهيز بالجزائر خلال الفترة 1992-2018

عند تتبع تطور هيكل نفقات ميزانية الدولة في التقارير السنوية الصادرة من بنك الجزائر، نجد أنها تتكون من نفقات جارية ونفقات التجهيز التي يطلق عليها نفقات رأس المال، وحسب طابعها الوظيفي قسمت إلى:

1- هيكل النفقات الجارية (نفقات التسيير): تم تقسيمها إلى:

للنفقات المستخدمين (أجور، رواتب ومنح، بالإضافة إلى اشتراكات على الأجور).

للمنح المجاهدين.

للمواد ولوازم.

للمصالح الإدارية (مستشفيات، ومؤسسات وطنية أخرى ذات طابع إداري).

للتحويلات جارية (كدعم المواد الغذائية، صندوق الكوارث الطبيعية وص. دعم تشغيل الشباب.. الخ)

للفوائد الدين العمومي.

ويمكن تتبع تطور هيكل هذه النفقات في الجزائر خلال الفترة 1993-2018 حسب الجدول المبين أسفله:

الجدول رقم (03-03): تطور هيكل نفقات التسيير بالجزائر خلال الفترة (1993-2018)

السنوات	الرواتب والأجور*	منح المجاهدين	مواد ولوازم (التجهيزات)	مصالح الإدارة	التحويلات الجارية (خ. خدمات الإدارة)	فوائد الدين العمومي
---------	------------------	---------------	-------------------------	---------------	--------------------------------------	---------------------

¹ بلعمرى سميرة، تقليص كتلة أجور مستخدمي الوظيف العمومي بداية من جانفي <https://www.echoroukonline.com>

* كل ما يتعلق بنفقات المستخدمين الأجراء من أجور، رواتب ومنح باستثناء اشتراكات على الأجور.

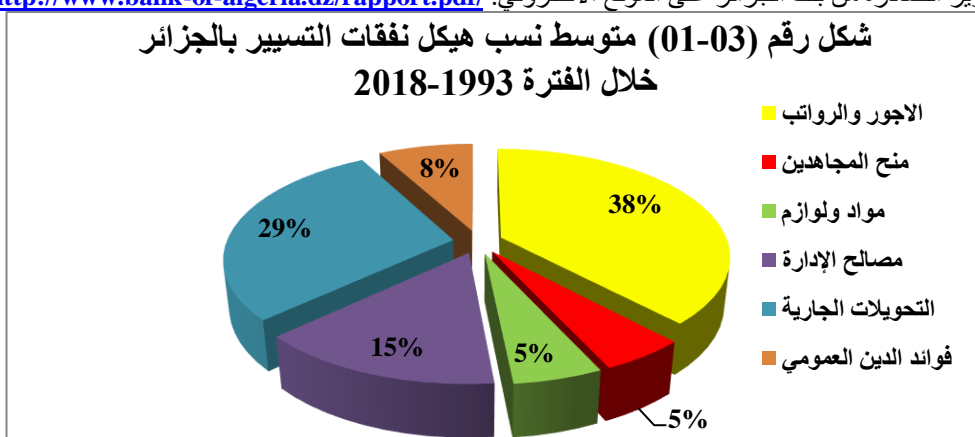
الفصل الثالث:..... دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصاد بالجزائر

النسبة %	مليار دج	النسبة %	مليار دج	النسبة %	مليار دج	النسبة %	مليار دج	النسبة %	مليار دج	النسبة %	مليار دج	السنة
9,3	27.0	25,3	73.8	13,7	39.9	5,7	16.7	3,4	10.0	44,7	121.5	1993
12,4	41.1	23,8	78.5	12,8	42.3	5,5	18.2	3,9	12.8	45,9	151.7	1994
13,1	62.2	19,9	94.2	11,7	55.4	6,2	29.4	3,3	15.6	39,6	187.5	1995
16,2	89.0	21,0	115.4	12,7	69.9	6,3	34.7	3,4	18.9	40,5	222.8	1996
17,0	109.4	22,8	146.5	11,1	74.0	6,8	43.5	3,9	25.0	38,1	245.2	1997
16,7	110.8	18,7	123.9	11,3	75.2	7,2	47.5	5,7	37.9	40,5	268.6	1998
16,3	126.4	21,5	166.8	10,6	81.9	6,9	53.6	7,7	59.9	36,9	286.1	1999
19,0	162.3	23,4	200.0	10,7	92.0	6,4	54.6	6,7	57.7	33,8	289.6	2000
15,3	147.5	28,7	276.8	11,9	114.6	4,8	46.3	5,6	54.4	33,6	324	2001
12,5	137.2	30,5	334.3	12,5	137.6	6,2	68.5	6,7	73.8	27,4	301.1	2002
10,2	114.0	29,0	326.1	14,4	161.4	5,2	58.8	5,6	62.7	29,4	329.9	2003
6,8	85.2	31,7	396.1	14,1	176.5	5,7	71.7	5,5	69.2	31,3	391.4	2004
5,9	73.2	26,7	332.7	15,1	187.5	6,1	76.0	6,4	79.8	33,6	418.5	2005
4,8	68.6	29,9	430.1	15,0	215.6	6,7	95.7	6,4	92.5	31,1	447.8	2006
4,8	80.5	35,8	598.7	16,3	273.1	5,6	93.8	6,1	101.6	31,4	526.2	2007
2,8	61.4	39,2	869.8	16,3	360.9	5,0	111.7	0,5	103.0	32,1	711.0	2008
1,6	37.4	37,4	860.3	17,9	412.5	4,9	112.5	5,7	130.7	32,5	746.6	2009
1,2	33.2	33,9	900.2	19,3	513.3	4,6	121.7	5,7	151.3	37,8	1 005.3	2010
1,0	37.7	26,0	987.8	20,7	786.1	3,4	129.7	4,3	163.2	38,7	1 468.7	2011
0,9	42.0	35,1	1 645.0	16,8	786.7	2,9	135.2	3,9	185.3	34,9	1 638.6	2012
1,1	44.2	30,5	1 268.4	16,8	699.1	2,8	149.1	5,4	226.5	36,1	1 499.8	2013
0,8	37.8	29,8	1 333.0	16,4	736.0	3,6	161.9	4,9	218.4	36,7	1 643.5	2014
0,9	42.6	28,3	1 270.6	16,2	730.2	4,0	179.7	5,0	223.0	40,1	1 803.6	2015
1,0	46.8	23,6	1 083.8	15,9	728.6	4,0	185.5	4,9	226.0	48,7	2 232.5	2016
3,4	154.0	26,2	1 205.3	16,9	776.8	2,6	119.8	4,7	215.8	47,3	2 170.2	2017
-	-	38,4	1 760.2	-	-	-	-	-	-	46,6	2 135.1	2018

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: (النسب من حساب الطلبة بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel)

* التقارير الصادرة من بنك الجزائر على الموقع الإلكتروني: <http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.pdf>

شكل رقم (03-01) متوسط نسب هيكل نفقات التسيير بالجزائر خلال الفترة 1993-2018



من خلال الجدول رقم (03-03) يتضح لنا أن سبب ارتفاع نفقات التسيير، يعود بالأساس إلى الارتفاع المستمر والهائل لكل من نفقات المستخدمين، والتحويلات الاجتماعية الجارية حيث نلاحظ أن: **الأجور والرواتب**: كانت تحوز ما قيمته 45% من ميزانية التسيير قبل تنفيذ قانون تجسيد الأجور سنة 1994، غير أنه بعد تطبيقه انخفضت تلك النسبة إلى حدود 36% و 40% بين 1995-1999، وبالرغم من أن كتلة الأجور شهدت زيادات معتبرة في حصيلتها إذ ارتفعت من 289.6 مليار دج سنة 2000 إلى 711.0 مليار دج سنة 2008 بسبب التعديلات التي أجريت على الحد الأدنى المضمون للأجر حيث ارتفع من 6 000 دج سنة 2000 إلى 10 000 دج سنة 2004، ليصل إلى 12 000 دج سنة 2007، إلا أن نسبتها من مجموع ميزانية التسيير كانت منخفضة نوعا ما خلال هذه الفترة، ويعزى ذلك إلى نمو التحويلات الجارية؛

الفصل الثالث:..... دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصاد بالجزائر

وبعد صدور المرسوم الرئاسي رقم 07-304 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007، عرفت شبكة الأجور بالجزائر تعديلات هامة نتج عنها إعادة تصنيف سلم الأجور حسب المستوى التعليمي، فترتب عنها زيادات في الأجور سواء الأجر القاعدي أو المنح والعلاوات، كما ترتب على هذه الزيادات أثر مالي رجعي ابتداء من أول جانفي 2008 ما جعل سنة 2010 تشهد زيادة في النفقات على الأجور بنسبة 37.8%؛

وعلى إثر أعقاب الربيع العربي لسنة 2011 وما شكله من تهديد للسلم الاجتماعي لجأت الجزائر إلى فتح مناصب شغل بالقطاع الحكومي، ومواصلة حملة التوظيف الجديد في الوظيف العمومي لقطاعات متعددة كالصحة والتعليم والعدالة.... الخ، كما عرفت هذه القطاعات زيادات مهمة خاصة في إطار الصيغ الجديدة للتشغيل كعقود ما قبل التشغيل وعقود الإدماج، الأمر الذي جعل النفقات على الأجور تنمو بمعدلات متزايدة حيث ارتفعت من 1 468.7 مليار دج سنة 2011 إلى 2 232.5 مليار دج سنة 2016.

-التحويلات الجارية: وفيما يتعلق بهذا النوع من النفقات نلاحظ من الشكل (01-03) أنها تأتي في المرتبة الثانية بعد الأجور في ميزانية التسيير، حيث عرفت زيادات هامة خصوصا مع الألفية الجديدة، بسبب الزيادة في الإعانات والتحويلات الاجتماعية المقدمة للأسر سواء نقدا أو عيننا، حيث ارتفعت نسبتها من 23.4% سنة 2000 إلى 39.2% سنة 2008، إذ تكفلت الحكومة الجزائرية بتعويض المتضررين من الكوارث الطبيعية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة (فيضانات باب الواد 2001، زلزال بومرداس 2003) كما قدمت منح للفئات المعوزة، كالممنح الموجهة لذوي الأمراض المزمنة والمعوقين والأرامل، هذا بالإضافة إلى الإعانات العينية المقدمة للعائلات الفقيرة كقفة رمضان، كلها أسباب أدت إلى ارتفاع نفقات التحويلات.

- مصالح الإدارة: كما نلاحظ ارتفاع حجم النفقات الموجهة لتسيير مصالح المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات ذات الطابع الإداري (الخدمية)، حيث هدفت الدولة إلى تحديثها وعصرنتها بما يتناسب ومتطلبات العصر، من أجل تحسين فرص وصول المواطن الجزائري للخدمات العامة بأفضل جودة. وفي الأخير نشير إلى أن منح المجاهدين، والنفقات على المواد واللوازم كانت نسبتها من ميزانية التسيير خلال فترة الدراسة بسيطة ومستقرة في حدود 5% لأنها لم تعرف زيادة كبيرة، أما خدمات الدين العمومي فقد شهدت انخفاضا محسوسا.

2- هيكل نفقات التجهيز: تقسم نفقات التجهيز بالجزائر إلى ستة أقسام كما هي مبينة في الجدول (باستثناء نفقات تجهيز أخرى لن نتطرق إليها).

الجدول رقم (04-03): تطور توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)

الوحدة: بملايين دج

البيان	الفلاحة والري	الصناعة والطاقة	الخدمات المنتجة	التربية والتكوين	البنية التحتية*	التهيئة العمرانية (السكن)
1992	11 500	5 750	940	11 200	21 340	650
1993	18 240	7 040	960	14 500	30 200	8 700
1994	22 160	7 950	1 090	17 400	36 100	10 000
1995	23 200	6 800	1 600	18 500	32 000	7 900
1996	28 000	7 800	2 800	22 900	40 700	12 800
1997	28 510	6 750	2 160	25 650	46 650	12 430
1998	36 015	6 800	4 215	31 600	52 190	32 000
1999	42 338	9 050	4 385	37 795	57 425	63 741
2000	43 535	8 100	3 777	41 800	67 745	59 383
2001	56 770	6 100	5 225	56 068	102 727	86 400
2002	75 185	7 800	7 185	62 952	127 871	90 360
2003	82 450	8 250	15 694	66 150	133 043	100 710
2004	85 115	-	16 106	84 092	173 969	75 173
2005	96 046	550	15 656	75 840	170 698	61 475
2006	278 034	1 125	55 123	296 368	635 380	172 690

* تشمل البنية التحتية كل من: البنية التحتية الاقتصادية والإدارية، وكذا البنية التحتية الاجتماعية والثقافية.

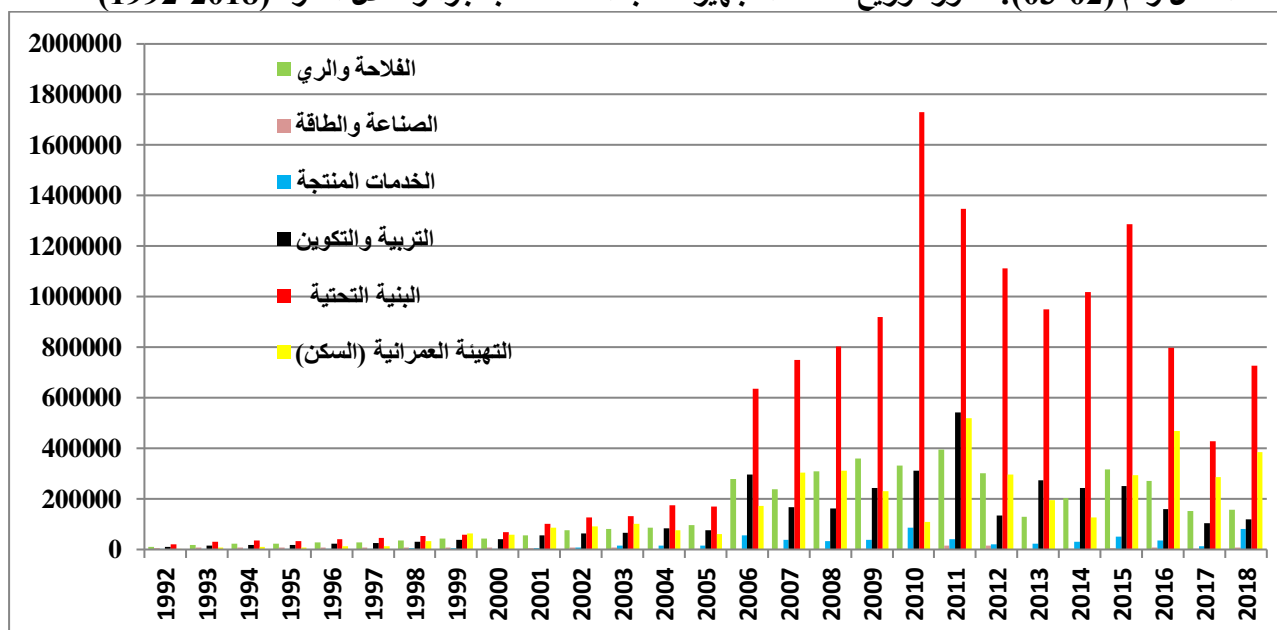
الفصل الثالث:..... دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي بالجزائر

303 490	750 943	166 471	38 747	1 325	237 156	2007
312 729	804 109	162 165	32 275	667	308 559	2008
230 477	919 664	242 143	38 383	1 251	359 400	2009
108 291	1 731 201	311 609	86 894	1 006	332 984	2010
520 113	1 346 637	542 168	40 830	15 772	394 550	2011
295 550	1 111 025	133 624	20 329	15 567	301 257	2012
194 070	949 826	273 134	22 286	3 050	129 613	2013
127 536	1 018 255	243 866	29 347	2 820	203 520	2014
293 678	1 286 304	250 809	49 802	5 541	315 957	2015
469 781	798 824	159 757	36 223	7 373	271 432	2016
287 257	427 294	103 065	13 403	2 757	151 655	2017
384 892	725 910	118 725	80 309	7 399	157 775	2018

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الموقع:

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances>

الشكل رقم (03-02): تطور توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-04)

من خلال الشكل (03-02) يتضح لنا أن أنواع نفقات التجهيز بالجزائر قد عرفت تذبذبات خلال فترة التسعينيات كما أن نموها كان طفيف جدا، والسبب في ذلك الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، والتي فرضت على الدولة تقليص الإنفاق العام خصوصا الاستثماري منه؛ لكن خلال الألفية الجديدة ومع عودة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، أعطى دفعا جديدا في السياسة المالية فأصبحت توسعية، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (03-04) حول نمو حجم نفقات التجهيز بالجزائر بمختلف أقسامها خصوصا البنية التحتية والسكن-تحتل مركز الصدارة-، فبعد إقرار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي سنة 2005، والذي جاء لتنشيط القطاعات الاقتصادية من خلال القيام بمجموعة من المشاريع في البنى التحتية، ارتفع حجم نفقاتها من 170.7 مليار دج سنة 2005 إلى 1 731 مليار دج سنة 2010، أي ما يعادل 95% من ميزانية التجهيز خصصت للاستثمار في البنى القاعدية الاقتصادية والإدارية من جسور وطرق ومحطات ومستشفيات ومدارس.... الخ وفي البنى الثقافية من دور

ثقافة ومتاحف وملاعب... الخ، كما أنفقت الحكومة الجزائرية ما مقداره 21% كمتوسط من نفقات دعم السكن خلال الفترة 1992-2018، حيث عمدت على وضع برامج تنموية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين ظروف المعيشة، من خلال بناء العديد من الوحدات السكنية وتقديم الدعم المالي للبناءات الريفية؛ لتأتي بعدها نفقات التعليم والتكوين، إلا أن وتيرتها شهدت انخفاض في الألفية الجديدة مقارنة بسنوات التسعينات؛ فبعد أن كانت تمثل 13.15% من إجمالي نفقات التجهيز سنة 1996 أصبحت تمثل 5.89% فقط سنة 2016، وهذا ما يعكس نقص اهتمام الحكومة بهذا القطاع وتوجهها نحو قطاعات البنى التحتية؛ كما نجد أن قطاع الفلاحة والري تراجع قيم تمويله خصوصا بالسنوات الأخيرة، حيث انخفض الإنفاق الحكومي المخصص لهذا القطاع إلى النصف من 394 مليار دج سنة 2011 إلى 157 مليار سنة 2018؛ في حين نجد أن قطاع الصناعة في ذيل الترتيب من حيث الاعتمادات المخصصة له بميزانية التجهيز.

الفرع الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام بالجزائر

أولاً: أسباب تزايد الإنفاق العام بالجزائر: إن المتتبع للتحليل السابق حول تطور الإنفاق الحكومي بالجزائر يدرك الاتجاه العام ل نموّه خصوصاً مع الألفية الجديدة، حيث ساهمت مجموعة من الأسباب في تزايد النفقات العامة بالجزائر، يمكن إيجازها فيما يلي:¹

➤ **النمو الديموغرافي:** حيث إن زيادة عدد السكان في الجزائر (ارتفع من 26 مليون نسمة سنة 1992 إلى أكثر من 42 مليون نسمة سنة 2018) وتمركز النسبة الأكبر منهم في المدن زاد من حجم الإنفاق؛

➤ **توفر الفوائض المالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول:** هذا ما مكن الدولة من التدخل الكبير في النشاط الاقتصادي، وسيطرتها على معظم الاستثمارات، وأمام ضعف القطاع الخاص بالجزائر وعدم فتح المجال أمامه للمساهمة في توفير الخدمات الضرورية للمجتمع، جعل القطاع العام يتحمل عبء أكبر من الإنفاق؛

➤ **المشاريع المبرمجة سنوياً في المخططات الإنفاقية التنموية:** فبسوء التسيير والتنفيذ والفساد الذي طال بعض الصفقات العمومية، أدى إلى ارتفاع تكاليف إنجاز العديد من المشاريع المبرمة في إطار تلك المخططات التنموية عما خصص لها في البداية.

➤ **ارتفاع قيمة الواردات السلعية:** خصوصاً مع ضعف الإنتاج الوطني المحلي، حيث شهدت فاتورة الاستيراد زيادات معتبرة خلال العشر سنوات الأخيرة سواء كان هذا الاستيراد للسلع الاستهلاكية أو لأغراض استثمارية (أجهزة ومعدات)، وهو ما عمل على رفع قيمة الإنفاق العام.

➤ **ارتفاع عدد المناصب المالية المفتوحة سنوياً:** وهذا ما ترجمه ارتفاع كتلة الأجور.

➤ **تدهور قيمة العملة الوطنية:** وانخفاض القوة الشرائية للدينار الجزائري بسبب ارتفاع معدل التضخم، حيث عمل هذا الضغط التضخمي على زيادة النفقات الاسمية بنسبة أكبر من النفقات الحقيقية.

➤ **استمرار سياسات الدعم للعديد من المواد الواسعة الاستهلاك لأجل تحسين المستوى المعيشي لمحدودي الدخل، وكذا تلبية مختلف طلبات أفراد المجتمع كاحتياجات السكن.**

➤ **إهدار المال العام عن طريق التبذير، والاختلاس، واستغلاله لأغراض شخصية من طرف بعض المسؤولين وأصحاب النفوذ، إلى جانب صرفه في إقامة الحفلات والمهرجانات الكبيرة، والحملات الانتخابية.**

➤ **الاضطرابات التي مست مختلف الدول العربية بالسنوات الأخيرة، أدى بالدولة إلى توسيع حجم نفقاتها العامة في مجالات جديدة ومختلفة لأجل التخفيف من الضغط الاجتماعي، كما أن الظروف الأمنية التي عاشتها دول الجوار أجبرت الجزائر على تكثيف تامين حدودها، الأمر الذي أدى إلى زيادة إنفاقها العسكري.**

➤ **ضعف الأسواق والمؤسسات المالية بالجزائر جعلها تعتمد على الإنفاق العام لبلوغ أهدافها جميعاً.**

ثانياً: اختبار تحليلي لقانون " فاجنر A. Wagner " على الاقتصاد الجزائري

لقد قام العديد من الاقتصاديين بدراسة صحة قانون فاجنر، الذي ينص- كما رأينا في الفصل الأول- على أن الإنفاق الحكومي ينمو بمعدل أكبر من معدل النمو الاقتصادي، أو بصيغة أخرى معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي يكون أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، غير أن نتائج هذه البحوث لم تكن متطابقة، إذ أثبت البعض منها صحة هذا القانون، فيما شككت دراسات أخرى في صحته.

¹ بالاعتماد على: (بتصرف)

* بن عيسى كمال الدين، مراس محمد، أثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر (2000-2014)، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو، جامعة سطيف 11، 01-12 مارس 2013، ص 08.

* فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2010-2000)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2011/2012، ص 238.

الفصل الثالث:..... دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي بالجزائر

فما مدى انطباق نموذج فاجنر على الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1992-2018؟

تم انجاز هذا الجدول الذي يوضح النتائج الإحصائية لمدى صحة هذا القانون على الاقتصاد الجزائري

جدول رقم (03-05): النتائج الإحصائية لتطبيق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1992-

2018

المرونة ³	معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق	نصيب الفرد من الإنفاق العام		معدل ² نمو نصيب الفرد من % PIB	نصيب الفرد ¹ من الناتج المحلي الإجمالي		الإنفاق العام (الحكومي) مليار دج	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	عدد السكان مليون نسمة	
		دولار	دج		دولار	دج				
	-	733,6	15992,2	-	1830,3	39899,5	420.1	1 048,2	26.271	1992
1,25	10,82	760,6	17722,4	8,86	1861,1	43362,8	476.6	1 166,2	26.894	1993
0,64	16,22	587,5	20596,8	25,35	1550,3	54353,4	566.3	1 494,5	27.496	1994
1,09	31,43	568,1	27071,2	28,94	1470,8	70085,5	759.6	1 966,6	28.060	1995
-0,22	-6,30	463,3	25365,2	28,10	1639,8	89781,6	724.6	2 564,7	28.566	1996
2,48	14,72	504,5	29099,5	5,93	1648,9	95107,6	845.2	2 762,4	29.045	1997
-2,26	1,99	505,3	29679,0	-0,88	1604,9	94269,2	875.7	2 781,6	29.507	1998
0,61	8,14	482,1	32093,5	13,41	1606,0	106911,4	961.7	3 203,6	29.965	1999
0,77	20,69	514,3	38733,6	26,81	1800,2	135570,1	1 178.1	4 123,5	30.416	2000
10,69	10,45	553,7	42780,8	0,98	1771,9	136895,6	1 321.1	4 227,2	30.879	2001
2,91	15,59	620,6	49451,3	5,36	1810,2	144235,7	1 550.6	4 522,8	31.357	2002
0,29	4,09	665,3	51471,5	14,23	2129,6	164767,0	1 639.3	5 247,5	31.848	2003
0,87	13,39	810,0	58365,2	15,34	2637,2	190038,3	1 888.9	6 150,4	32.364	2004
0,33	6,85	850,1	62360,6	20,92	3132,5	229803,1	2 052.3	7 561,9	32.906	2005
1,63	17,49	1008,6	73265,8	10,74	3503,4	254490,6	2 453.1	8 520,6	33.481	2006
2,90	24,44	1364,5	91174,0	8,43	4129,5	275935,6	3 108.6	9 408,3	34.096	2007
2,10	32,89	1702,2	121160,2	15,69	4485,0	319239,1	4 191.1	11 042,8	34 591	2008
0,06	-0,62	1657,5	120403,6	-10,88	3916,8	284515,7	4 246.4	10 034,3	35 268	2009
0,18	3,12	1668,8	124157,5	17,15	4479,9	333300,9	4 466.9	11 991,5	35 978	2010
1,38	25,73	2142,8	156106,2	18,65	5428,3	395451,7	5 731.7	14 519,8	36 717	2011
2,20	20,52	2426,1	188141,1	9,32	5574,3	432289,6	7 054.3	16 208,7	37 495	2012
-14,15	-7,91	2182,8	173267,4	0,56	5476,3	434705,1	6 635.6	16 647,9	38 297	2013
2,43	3,22	2220,1	178854,1	1,33	5467,6	440468,9	6 995.7	17 228,5	39 114	2014
-1,39	7,12	1907,1	191586,7	-5,11	4160,3	417939,1	7 656.4	16 702,1	39 963	2015
-2,82	-5,62	1651,7	180811,1	1,99	3893,9	426261,1	7 383.6	17 406,8	40 836	2016
-1,39	-8,75	1434,7	164981,6	6,31	3940,9	453165,1	6 883.2	18 906,5	41 721	2017
-9,44	22,81	1716,8	202620,8	-2,42	3746,9	442207,9	8 628.0	18 830,1	42 582	2018

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (القيم محسوبة من طرف الطالبة)

* عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، ص 271.

*النشرات الثلاثية لبنك الجزائر+التقارير الصادرة منه على الموقع الإلكتروني: <http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.pdf/>

*بيانات البنك الدولي على الموقع:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?end=2018&locations=DZ&start=1992>

بالنظر إلى معطيات الجدول يتضح لنا أن معدل نمو نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي كان أكبر

من نمو نصيبه من الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1993-2000 (باستثناء بعض السنوات)، وهي الفترة التي

شهدت فيها إصلاحات هيكلية تميزت بصرامة كبيرة في الإنفاق العام الأمر الذي انعكس على معدلات نمو

نصيب الفرد من هذا الإنفاق بالانخفاض، وبالتالي خلال هذه الفترة لم ينطبق قانون فاجنر؛

غير أنه بعد تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، نلاحظ أن قانون فاجنر قد انطبق سنتي

2001 و2002، حيث يكشف تحليل المرونات التي بلغت قيمتها 10.69 % سنة 2001، على أن زيادة نصيب

الفرد من الناتج بـ 1% رفع نصيب الفرد الجزائري من الإنفاق الحكومي بـ 10.69 %،

¹ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي / عدد السكان، نصيب الفرد من الإنفاق العام = الإنفاق العام / عدد السكان.

² معدل نمو نصيب الفرد من الناتج = ((نصيب الفرد من الناتج للسنة الحالية - نصيب الفرد من الناتج للسنة الماضية) / نصيب الفرد من الناتج للسنة الماضية) * 100، بنفس الطريقة يتم حساب معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق العام (مع الإشارة إلى أن قيم الناتج والإنفاق اسمية).

³ المرونة = معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق العام / معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

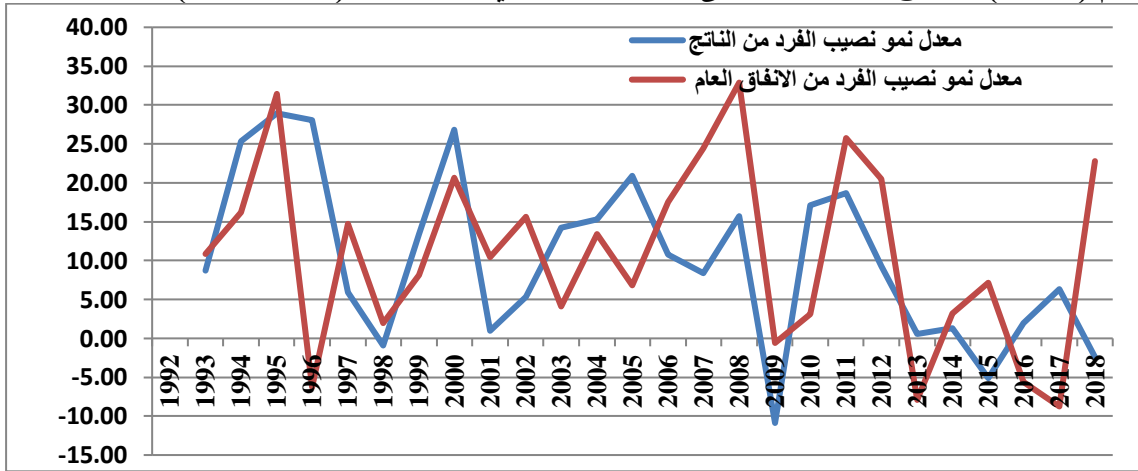
الفصل الثالث:..... دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصادي بالجزائر

لكن سنوات 2003 و2004 و2005 عرفت مروانات أقل من الواحد الصحيح، وهو ما يعكس حساسية ضعيفة لنصيب الفرد من الإنفاق العام اتجاه التغيير في نصيب الفرد من الناتج المحلي، وبالتالي فان قانون فاجنر لم ينطبق خلال هذه السنوات.

إلا أن التوسع الكبير في الإنفاق العام خلال البرنامج التكميلي الثاني والثالث، أدت إلى زيادة نصيب الفرد من الإنفاق العام حيث ارتفع من 850,1 دولار سنة 2005 إلى 2426,1 دولار سنة 2012، وبهذا نلاحظ ان معدل نمو نصيب الفرد الجزائري من الانفاق العام أكبر من معدل نمو نصيبه من الناتج خلال الفترة (2006-2012) مما يبين صدق فرضية فاجنر خلال هذه الفترة.

لكن هذه الفرضية كانت تتحقق في بعض السنوات ولا تتحقق خصوصا في السنوات الأخيرة، لأن معظم الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن زيادة الإنفاق العام ذهبت إلى الواردات خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية ومعدات التجهيز، وعلى العموم يمكن القول أن انطباق قانون فاجنر خلال الفترة (2018-1992) هو انطباق جزئي، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (03-03) أدناه.

الشكل رقم (03-03): تطبيق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1992-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-05)

المطلب الثالث: دراسة تحليلية للسياسة الضريبية بالجزائر خلال الفترة 1992-2018

إن الحديث عن السياسة المالية الضريبية بالجزائر يقودنا للحديث عن إيرادات الدولة بشكل عام، والجباية بشكل خاص، والتي تندرج ضمن النظام الضريبي الذي عرف إصلاحات عميقة مع مطلع التسعينات، لغرض تكييف الاقتصاد الوطني مع المعايير الدولية وافتتاحه على اقتصاد السوق، وبهدف تغطية النقائص التي كانت تعترى النظام الضريبي السابق، وإحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية التي هيمنت ومازلت تمثل حصة الأسد من مجموع تلك الإيرادات، فباعتبارها من الإيرادات غير العادية فإن القانون الضريبي الذي يحكمها خاص منطوي تحت قانون المحروقات، أما الجباية العادية التي تشمل مختلف الضرائب والرسوم فتحكمها قوانين الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم المماثلة.

الفرع الأول: السياسة الضريبية بالجزائر في إطار الإصلاح الضريبي لسنة 1992

مع بداية تسعينات القرن الماضي شهد النظام الضريبي بالجزائر إصلاحات جذرية في سياق الإصلاحات الاقتصادية، والتي جاءت بفعل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها أزمة 1986، وكذا في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق، بهدف تبسيط النظام الضريبي، وتحسين أداء السياسة الضريبية؛

هذه السياسة تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الجبائي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العامة من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب توجهات السياسة الاقتصادية العامة للدولة من جهة ثانية، من هنا يتضح أن ملامح السياسة الضريبية وأدواتها في الجزائر تبرز من خلال قانون المالية¹، هذا القانون يبوب تلك الحصيلة الجبائية (العادية والبترولية) وكذا الإيرادات العامة الأخرى، ضمن الإيرادات النهائية للميزانية العامة في الجزائر، لذا لا بد أن نشير إلى هذه الإيرادات قبل التطرق إلى أهم التطورات التي حدثت بهذا النظام الضريبي وسياسته في الجزائر .

أولا: تصنيف الإيرادات العامة بالجزائر

¹ قدي عبد المجيد، السياسة الضريبية في الجزائر: محاولة تقييم، الملتقى الوطني الاول حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة تقييم، 13 ماي 2013، ص128

إن الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة في الجزائر، تصنف حسب الطبيعة القانونية للضرائب وحسب الإدارات التي تحصلها، والمعروضة في الجدول (أ) الملحق لقانون المالية- انظر الملحق رقم 03 ص 385 -، إلى جباية بترولية (من الموارد غير العادية)، وموارد عادية تشمل ثلاث إيرادات هي إيرادات جبائية وإيرادات عادية غير جبائية وإيرادات أخرى (استثنائية).

1-الموارد العادية: وتتمثل في:

1-1-الإيرادات الجبائية (الجبائية العادية): وتصنف إلى ما يلي (لاحقا سنتطرق إليها بشيء من التفصيل):¹

❖ **الضرائب المباشرة:** التي تضم إيرادات الضرائب التي تستهدف الدخل، أهمها الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات.

❖ **حقوق التسجيل والطابع:** وتتمثل في الحقوق التي تحصلها الدولة لقاء تسجيل العقود الرسمية المختلفة كالعقود الإدارية، عقود نقل الملكية الخاصة بالمنقولات أو العقارات، أو عقود التنازل بالبيع أو بالإيجار وحقوق التأسيس، بالإضافة إلى حقوق الطابع المفروضة على التداول في شكل طوابع جبائية أو دمغة، أي تلك الضرائب المفروضة على الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل طوابع جوازات السفر ورخص السياقة وبطاقات التعريف الوطنية... الخ.

❖ **الضرائب غير المباشرة:** وتضم الرسم على القيمة المضافة، وباقي الضرائب غير المباشرة على منتجات معينة كالرسم على الاستهلاك الخاص.

❖ **الحقوق الجمركية:** المراد بالتعريف الجمركية هي جدول الرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة على السلع الصادرات أو الواردات، والهدف من فرض مثل هذه التعريفات ليس جبائيا فقط، بل قد تستعمل في حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية، حيث أن الرسم يفرض على المنتجات الأجنبية المستوردة للحد منها، وإن كانت الرسوم على الواردات هي أنواع الرسوم الجمركية على الإطلاق. كل هذه الإيرادات تصنف ضمن الإيرادات الإجبارية.

1-2-الإيرادات العادية: وهي تتكون من إيرادات غير جبائية تتمثل في مداخيل أملاك الدولة، وإيرادات ينص القانون على تحصيلها كالغرامات، أي تشمل مداخيل الأملاك الوطنية أياً كانت طبيعتها، عقارية أو منقولة، وأياً كانت ملكية الدولة لها عامة أو خاصة، إضافة إلى الحواصل المختلفة للميزانية، وكذا الإيرادات النظامية، فقيما يخص:²

1-2-1: مداخيل الأملاك الوطنية: هي من الإيرادات الاختيارية التي تحصل عليها الدولة من خلال بيع جزء من ممتلكاتها (تصفية لثرواتها) أو استغلالها في شكل إجارة أو خدمة أو رخصة، ومن هنا يمكن أن نميز بين نوعين من مداخيل أملاك الدولة وهي:

❖ **مداخيل التصفية:** وتتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثرواتها حيث يتم تدبيرها بشكل اتفاقي من خلال بيع السلع التي تمتلكها والتي لم تعد تمثل منفعة بالنسبة لها مثل: مداخيل التنازل عن الأراضي التابعة للدولة، العقارات، المساكن، المتاجر، السيارات الإدارية، وغيرها.

❖ **مداخيل الاستغلال:** يتم تدبيرها من خلال الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الخواص أو العموميين مثل: مداخيل استغلال المناجم والغابات، حقوق الصيد، مداخيل استخراج المنتجات من الأملاك العمومية، مداخيل رخص إنشاء محطات توزيع المشتقات البترولية على حافة الطرق العمومية.

1-2-2: الحواصل المختلفة للميزانية: فقد تكون هذه الحواصل إيرادات إجبارية تتمثل أساسا في الغرامات المفروضة نتيجة عقوبات مالية حكمت بها الهيئات القضائية (محاكم، مجالس، مجلس المحاسبة) وإدارية (شرطة قضائية، مفتش الأسعار....) ضد أشخاص يوجدون في حالة مخالفة مع النصوص السارية المفعول، أو قد تكون إيرادات اختيارية كالتكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة من الدولة والأتاوي.

1-3-الإيرادات الأخرى: ويقصد بها الإيرادات الاستثنائية التي تتمثل في الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات المقدمة من الخارج (هنا يمكن الإشارة إلى وجود إيرادات أخرى استثنائية وغير عادية كالإصدار النقدي والقروض العامة).

2-الجباية البترولية:

¹ سايح جبور علي، عزوز علي، مكانة الجباية العادية في تمويل الموازنة العامة للدولة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، المجلد 14، العدد (19)، 2018، ص 255.

² لعمارة جمال، المرجع السابق، ص 50.

هذا النوع من الإيرادات العامة يدرج نظريا ضمن الإيرادات الجبائية، لأنه عبارة عن اقتطاعات إجبارية تقوم بها الإدارة المالية، لكن الخصوصيات التي تميزه عن بقية الإيرادات الجبائية هي التي جعلت المشرع الجزائري يفضل معالجتها في جزء منفصل خاص به، فهي تخضع لقانون خاص، ويتعلق الأمر بالقانون الخاص بنشاطات التنقيب، البحث والاستغلال، وكذا النقل عبر القنوات الخاصة بالمحروقات، وتشتمل الجبائية البترولية على الرسم المساحي السنوي، الرسم على الدخل البترولي والضريبة التكميلية على الناتج¹ إذن وفقا لهذا التوبيخ يمكن تقسيم إيرادات الجزائر إلى إيرادات ضريبية (جبائية) والتي تشمل إيرادات الجبائية العادية وإيرادات الجبائية البترولية، وإيرادات غير ضريبية (غير جبائية) تشمل إيرادات أملاك الدولة (الدومين)، الإيرادات النظامية والإيرادات الاستثنائية.

فالإيرادات الضريبية وعلى وجه الخصوص الجبائية العادية، تم توبيخها بهذا الشكل بعدما أحدثت ضرائب جديدة بمقتضى الإصلاح الضريبي لسنة 1992. فما هو هذا الإصلاح وما هي غايته ومحتواه؟

ثانيا: الإصلاح الضريبي بالجزائر سنة 1992

إن التحولات التي شهدتها الساحة الوطنية والدولية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، دفعت الجزائر إلى مواكبة هذه التغييرات، وذلك بإجراء إصلاحات عميقة في المجال الاقتصادي، منها إصلاح النظام الضريبي والذي جاء لمعالجة الانخفاض الحاد في إيرادات الموازنة العامة الناتج عن تذبذب مردود الجبائية البترولية، خاصة بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986 وما خلفه من آثار سلبية، فسعى من السلطات الجزائرية للتخفيف من تلك الآثار أعادت النظر في سياستها الضريبية، من خلال تبني نظام ضريبي جديد يعطي للضريبة دورا اقتصاديا واجتماعيا يمكنها من تحقيق العديد من الأهداف.

1-دوافع الإصلاح الضريبي بالجزائر سنة 1992

ترجع أسباب إصلاح النظام الضريبي بالجزائر إلى عدة دوافع منها دوافع خارجة عن نطاقه، تمثلت في التحولات التي عرفتها الساحة الدولية، ودوافع داخلية يمكن إجمالها في عيوب ونقائص النظام الضريبي القديم الذي أصبح لا يستجيب لمتطلبات التنمية مع نهاية عقد الثمانينات، لذا قامت الجزائر سنة 1987 بإنشاء لجنة وطنية للإصلاح الضريبي التي قدمت سنة 1989 تقريرا مفصلا حول الإصلاح الضريبي في الجزائر الذي تم المصادقة عليه في قانون المالية 1991 ودخل حيز التنفيذ سنة 1992². وفيما يلي أهم هذه الدوافع التي دفعت بالجزائر إلى تبني الإصلاح الضريبي:

1-1- الدوافع الخارجية للإصلاح الضريبي بالجزائر سنة 1992

لقد تزامن الإصلاح الضريبي في الجزائر مع عدة تحولات هامة عرفتها الحياة الاقتصادية الدولية تتمثل في:

- ❖ **انهيار النظام الاشتراكي سنة 1989:** وسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والذي أصبح يتحكم في إدارة الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية، وذلك بالاستعانة بالمؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي الذي دفع معظم الدول إلى التوجه نحو هذا النظام، من بينها الجزائر التي قامت بإصلاحات اقتصادية من أجل مسايرة تلك التطورات الاقتصادية، والتوجه نحو اقتصاد السوق؛
- ❖ **إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي نتيجة الثورة التكنولوجية،** بما أفرزته هذه الأخيرة من تحولات جديدة في سياق ظاهرة العولمة؛

❖ **استمرار أزمة التنمية في دول العالم الثالث نتيجة أزمة المديونية،** وهذا ما جعلها تخضع لضغوطات تتعلق بتعدد شروط الاقتراض في الأسواق المالية الدولية، وبنمو أعباء الديون³.

❖ **موجة الإصلاحات الضريبية بدول العالم:** في نهاية الثمانينات عرفت مختلف دول العالم موجة إصلاحات ضريبية من خلال تطبيق ضرائب جديدة، حيث انتشرت الضريبة على القيمة المضافة بشكل سريع لتكون مكون أساسي للهيكل الضريبي لمعظم الدول، بعدما كانت مطبقة في 46 دولة فقط سنة 1987⁴

1-2-الدوافع الداخلية للإصلاح الضريبي بالجزائر سنة 1992

كما أن هناك العديد من الأسباب الداخلية التي دفعت السلطات الجزائرية لتبني الإصلاح الضريبي منها:

¹ دنان راضية، "دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2014"، مقال منشور، ص59، متاح على الموقع <http://www.enssea.net/enssea/majalat/2534.pdf>

² ناصر مراد، **تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 25 - العدد الثاني، دمشق، 2009، ص181.

³ شلوي صبيحة، **الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجبائية العادية**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص63.

⁴ بللعا أسماء، **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018/2017، ص89

➤ **الأزمة البترولية:** إن تراجع أسعار البترول سنة 1986 أدى إلى تراجع معدلات النمو، وتزايد حجم المديونية الخارجية، كما شهد الاقتصاد الوطني عجز بالموازنة العامة نتيجة تراجع إيرادات الدولة بسبب انخفاض إيرادات الجباية البترولية، فلم يستطع النظام الضريبي السابق تعويض هذا النقص في الإيرادات العامة من خلال إيرادات الجباية العادية، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية، مما دفع بالمسيرين إلى ضرورة التفكير في إدخال حزمة من الإصلاحات العميقة على الاقتصاد الوطني لإنعاشه، والتخلص من تلك الاختلالات من خلال مراجعة العلاقات التي تربط الدولة بالاقتصاد؛

وفي هذا السياق كرس دستور 1989 التوجه نحو اقتصاد السوق، وكان هذا التوجه استجابة لضغط الهيئات المالية الدولية التي تهدف أساساً إلى وضع الميكانيزمات التي تمكنها من استرجاع أموالها، بينما يأتي في المرتبة الثانية كيفية حل مشكلة الفعالية في المؤسسة الاقتصادية وجعلها مركزاً لاتخاذ القرار¹.

إذن مع نهاية الثمانينات أصبح النظام الضريبي الجزائري لا يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية، بسبب عدم ملائمة مع المعطيات الجديدة خاصة بعد التوجه إلى اقتصاد السوق، لذلك فإن أزمة 1986 كشفت الغطاء عن عيوب النظام الضريبي السابق والتي تعد أهم الدوافع لإصلاحه، نذكر أهم هذه العيوب:

➤ **تعقد النظام الضريبي وعدم استقراره وعموضه:** حيث تضمن النظام الضريبي القديم عدد كبير من الضرائب والرسوم، مما تسبب ذلك في صعوبة فهمها وتطبيقها من قبل موظفي الإدارة الجبائية، كما أن النظام السابق عرف معدلات ضريبية كثيرة وشهد تعديلات عديدة متعلقة بالجانب الفني للنظام الضريبي، وذلك من خلال توسيع أو تقليص الأوعية الضريبية، أو منح تخفيضات وإعفاءات للمكلفين بأداء الضريبة؛

➤ **عجز النظام الضريبي القديم على مواجهة الندرة بزيادة الفرص،** وذلك للقيود المفروضة على الاستثمار الوطني الخاص ذات الطابع إداري وسياسي وتقني، إلى جانب الحساسية المفرطة اتجاه الاستثمارات الأجنبية، والقيود المفروضة على الواردات نتيجة احتكار الدولة للتجارة الخارجية؛

➤ **انخفاض الإيرادات الضريبية المتأتية من الجباية البترولية،** انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية دفع المشرع الضريبي للبحث عن هيكل ضريبي يقوم بإعطاء أهمية للجباية العادية؛

➤ **عدم فعالية الحوافز الضريبية لتوجيه الاستثمار،** بحيث أن الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمرين لم تساهم في استقطاب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية².

➤ **ضعف العدالة الضريبية:** تميز النظام الضريبي في الجزائر قبل الإصلاح بعدم عدالته، فطريقة الاقتطاع من المصدر مقتصرة فقط على بعض المداخيل دون الأخرى، كما أن الضرائب المباشرة يغلب عليها طابع المعدل النسبي وليس التصاعدي، إضافة إلى وجود ضرائب نوعية لا تراعي الوضعية العامة للمكلف واختلاف المعاملة الضريبية بين المؤسسات العمومية والخاصة؛

➤ **ضعف أداء الإدارة الضريبية:** تميزت الإدارة الضريبية قبل الإصلاح بتنظيم غير ملائم ونقص في التحكم في المادة الخاضعة للضريبة إلى جانب وجود نقائص في التحصيل؛

➤ **ثقل العبء الضريبي:** لقد كانت الأعباء الضريبية ثقيلة جداً على المؤسسات وأرباب الأعمال قبل عملية الإصلاح، مما شكل ضغطاً كبيراً على خزينة المؤسسات؛

➤ **انتشار الغش والتهرب الضريبيين:** من بين أهم سمات النظام الضريبي الجزائري لفترة ما قبل الإصلاح تقشي ظاهرة التهرب الضريبي لإحساس المكلف بأن اقتطاع الضريبة هو إجحاف في حقه، بالإضافة إلى ذلك كثرة القوانين الضريبية وارتفاع معدلات الضريبة دفع المكلفين إلى التملص من دفعها³.

2- أهداف الإصلاح الضريبي بالجزائر سنة 1992

من بين أهداف الإصلاح الضريبي بالجزائر في سنة 1992 ما يلي⁴:

للتحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار.

للإعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القدرة الشرائية.

لإرساء نظام ضريبي بسيط ومستقر في تشريعاته.

للإعادة هيكلة وتنظيم المصالح الضريبية.

¹ ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد (02)، 2003، ص24.

² بريشي عبد الكريم، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)، مرجع سبق ذكره، ص ص 257-258.

³ بللعماء أسماء، المرجع السابق، ص90.

⁴ رزيق كمال، رحمون بوعلام، تقييم السياسة الجبائية في الجزائر، ص ص 04-05، مداخلة منشورة على الموقع الإلكتروني:

- للم تحقيق أهداف اجتماعية وتتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية بين المكلفين من خلال:
- ❖ التمييز بين الأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين وإخضاع كل طرف لمعاملة خاصة.
- ❖ التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية على حساب الضريبة النسبية.
- ❖ توسيع تطبيق مختلف أنواع الاقطاعات بمراعاة القدرة التكاليفية للمكلف والتقليل من الإعفاءات.
- للم تحقيق أهداف اقتصادية تتمثل في:
- ❖ عدم عرقلة وسائل الإنتاج.
- ❖ توفير حوافز للقطاع الخاص وخلق جو المنافسة بين المؤسسات.
- ❖ تعبئة الادخار المحلي وتوجيهه نحو المشاريع الإنتاجية.
- للم تحقيق أهداف مالية تتمثل في:
- ❖ إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.
- ❖ جعل الجباية العادية تغطي نفقات تسيير الميزانية العامة للدولة.
- تحقيق أهداف تقنية تتمثل في:
- ❖ عصرنة الإدارة الضريبية.
- ❖ تبسيط النظام الضريبي.

3-محتوى الإصلاح الضريبي بالجزائر لسنة 1992

إن الإصلاح الضريبي بالجزائر كان يهدف بالأساس إلى إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية، لذلك ارتكز على الجباية العادية من خلال إحداث ضرائب جديدة والفصل بينها وبين الجباية البترولية، فمن أجل تبسيط النظام الضريبي الجزائري، وجعله أكثر عدالة ووضوحا، قام هذا الإصلاح ب:

- للم التمييز بين الضرائب المفروضة على مداخل الأشخاص الطبيعيين ومداخل الأشخاص المعنويين.
- للم تعميم الضريبة الوحيدة على الإنفاق في شكل ضريبة على القيمة المضافة.
- للم القطيعة مع نظام الضرائب النوعية على مداخل الأشخاص الطبيعيين، باختيار ضريبة وحيدة على الدخل في شكل ضريبة الدخل الإجمالي.

لذا تمخض عن هذا الإصلاح تأسيس **ثلاث ضرائب جديدة هي الضريبة على أرباح الشركات IBS**، الرسم **على القيمة المضافة TVA**، و**الضريبة على الدخل الإجمالي IRG**، وذلك بعد أن قام ب:¹

3-1-الفصل بين الضرائب العائدة للدولة وتلك العائدة للجماعات المحلية: ويدخل هذا ضمن الاتجاهات العالمية السائدة الرامية إلى تعزيز لا مركزية الحكم من جهة، ومن جهة تمييز موارد الجماعات المحلية التي يمكن توجيهها نحو جهود التنمية المحلية، فأسفر هذا التمييز على تعيين الضرائب التالية لصالح الدولة:

➤ **الضريبة على الدخل الإجمالي IRG:** لقد أسست الضريبة على الدخل الإجمالي من خلال قانون المالية لسنة 1991، وتنص المادة رقم(01) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل، وتقرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة" وتعتبر هذه الضريبة **ضريبة مباشرة وتصاعدية؛**

➤ **الضريبة على أرباح الشركات IBS:** إن من أهم الأهداف التي سعى إليها الإصلاح الاقتصادي هو وضع المؤسسات العمومية في نفس موضع المؤسسات الخاصة وإخضاعها لمنطق قواعد السوق، ولتكريس هذا المسعى تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة رقم (38) من قانون المالية لسنة 1991، حيث تنص المادة رقم (135) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 وتسمى هذه الضريبة، الضريبة على أرباح الشركات". من خلال التعريف يتضح أن الضريبة على أرباح الشركات هي **ضريبة مباشرة سنوية**، تفرض على الأرباح التي يحققها الأشخاص المعنوية، دون الأخذ بعين الاعتبار حجم رقم الأعمال المحقق (نظام ضريبي خاص يختلف عن الأشخاص الطبيعيين)؛

➤ **الرسم على القيمة المضافة TVA:** أسس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1991، بالمقابل ألغي النظام السابق المتشكل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS) وذلك نتيجة المشاكل التي شهدتها هذا النظام من حيث تعقده وعدم ملاءمته مع الإصلاحات التي شهدتها الاقتصاد الوطني؛

¹ معط الله أمال، المرجع السابق، ص256.

إن هذا الرسم (TVA) وحسب تسميته يتعلق بالقيمة المضافة المنشأة خلال كل مرحلة من مراحل العمليات الاقتصادية والتجارية، وتتحدد هذه القيمة المضافة بالفرق بين الإنتاج الإجمالي والإستهلاك الوسيطة للسلع والخدمات، وبالتالي فهي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسة إلى فائدة الدولة ليتحملها المستهلك النهائي¹.

كما تضمنت الضرائب **العائدة للدولة الضرائب على رأس المال** (الضرائب على الشركات وحقوق التسجيل والطابع) **والضرائب على التجارة الخارجية** بالإضافة إلى مجموعة من الرسوم المماثلة هي:²

➤ **الرسم الداخلي على الاستهلاك:** وهو عبارة عن رسم نوعي يفرض في الغالب على منتجات ضعيفة أو عديمة مرونة الطلب والتي تتمثل عادة في المنتجات الضارة بالصحة مثل الجعة، مواد التبغ و الكبريت.

➤ **الرسم على المنتجات البترولية والمماثلة لها:** وهو كذلك رسم نوعي.

أما الضرائب والرسوم العائدة **للجماعات المحلية (الجباية المحلية)** تضمنت:

➤ **الرسم على النشاطين TAIC و TANC:** وهي رسوم تفرض على النشاط الصناعي والتجاري TAIC وعلى النشاط غير التجاري TANC، لكن بعد الإصلاح الضريبي تم تعديله فأصبح يدعى **بالرسم على النشاط المهني TAP** والذي أنشئ في الأول من جانفي لسنة 1996 فحسب المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يؤسس الرسم على المبلغ الإجمالي للمداخيل المهنية الإجمالية، أو رقم الأعمال بدون الرسم على القيمة المضافة عندما يتعلق الأمر بالخاضعين لهذا الرسم المحقق خلال السنة؛

➤ **الدفع الجزافي VF:** وهو عبارة عن ضريبة مباشرة تفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والهيئات المقيمة بالجزائر والتي تدفع أجور لمستخدميها، فتم تخفيضه إلى أن تم إلغائه سنة 2008.³

كما أسفر هذا الإصلاح عن تمييز الضرائب المحصلة **لفائدة البلديات دون سواها** والمتمثلة أساسا في:⁴

➤ **الرسم العقاري:** وهو ضريبة سنوية على الملكيات العقارية المبنية وغير المبنية على أساس القيمة الإيجارية الجبائية السنوية حسب نوعية المناطق الموجودة فيها، وتوجه حصيلتها لصالح ميزانية البلديات.

➤ **رسم التطهير:** وهو رسم سنوي لصالح البلديات مقابل خدمات رفع القمامة واستعمال شبكة تصريف المياه غير الصالحة للشرب.

3-2- الفصل بين الجباية البترولية والجباية العادية: وذلك في إطار السعي إلى إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية بالنظر إلى عدم استقرار الأولى وخضوعها لمتغيرات كثيرة خارج سيطرة السلطة، خاصة بعد الهزة التي عرفتها السوق النفطية سنة 1986، فمن أهم أهداف الإصلاح الضريبي تقليص تبعية الموازنة العامة للمعطيات النفطية، إلا أن هذا الإصلاح لم يراجع الجباية البترولية، بل خصص بند خاص بها وفصلها عن الجباية العادية ضمن الموازنة العامة فقط، وهذا لما تتمتع به الجباية البترولية من خصائص:⁵

- إن مراجعة الجباية البترولية ترتبط بتطور تقنيات الاستكشاف والاستغلال في المجال النفطي.
- إن الجباية البترولية تخضع لقواعد وأعراف تتجاوز الدولة وترتبط بالقواعد العامة المنتهجة من قبل منظمة الأوبك لهذا الشأن، والممارسة الضريبية في الدول الصناعية على استهلاك الطاقة.
- إن أساس فرض الضرائب البترولية هو كونها مقابل الترخيص الممنوح من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي تعتبر ملكا للجماعة الوطنية، في حين أن أساس فرض الضرائب العادية هو المساهمة في الأعباء العامة للدولة.

الفرع الثاني: النسيج الضريبي الجزائري بعد التعديلات الضريبية.

بالرغم من أن الإصلاح الضريبي لسنة 1992 عمل على توسيع القاعدة الضريبية من خلال إدخال ضرائب جديدة، إلى جانب التعديلات التي عرفتها الضرائب السائدة من قبل، إلا أن عدم وضوح الرؤية لدى السلطات، فضلاً عن تعقد النظام واستغلال الأشخاص المكلفين بدفع الضريبة الثغرات الموجودة بالنصوص والقانونين الضريبية، هذا ما أثر سلباً على تعبئة الجباية العادية، مما دفع بالدولة الجزائرية إلى إصدار سنوياً عدة تعديلات وإجراءات وتأسيس ضرائب جديدة وإلغاء البعض منها.

1 ناصر مراد، **الإصلاحات الضريبية في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص24-25.

2 معط الله أمال، **المرجع السابق**، ص257.

3 بالاعتماد على:

* جمام محمود، **النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر-**، مرجع سبق ذكره، ص135

* المادة 219، من قانون المالية لسنة 1996، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 82، 30 ديسمبر 1995، ص9.

4 معط الله أمال، **المرجع السابق**، ص257.

5 نفس المرجع، ص258.

أولاً: تعديلات السياسة الضريبية بالجزائر بعد الإصلاح الضريبي (1992-2018)

لقد قامت السلطات الجزائرية إلى إصدار سنوياً عدة تعديلات وإجراءات متعلقة بالسياسة الضريبية ضمن قوانين المالية حيث شملت:

1- التعديلات الضريبية خلال الفترة (1993-2000): حيث شمل: ¹

- قانون المالية لسنة 1993 فيه 45 إجراء ضريبي بين تعديل، إلغاء وإتمام.
- فقانون المالية لسنة 1995 فيه 49 إجراء ضريبي بين تعديل، إلغاء وإتمام.
- فقانون المالية لسنة 2000 فيه 19 إجراء ضريبي بين تعديل، إلغاء وإتمام.

2- التعديلات الضريبية خلال الفترة (2001-2018): يمكن توضيح عدد الإجراءات الضريبية بين تعديل، إلغاء وإتمام والمتخذة في الجزائر خلال الفترة 2001-2018 في الجدول التالي:

جدول رقم (06-03): عدد الإجراءات الضريبية حسب قوانين المالية بالجزائر خلال الفترة (2018-2001)

قانون المالية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإجراءات ض	54	56	68	52	68	51	58	37	43
قانون المالية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإجراءات ض	36	56	51	20	21	48	33	59	63

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية من 2001 إلى 2018 على الموقع الإلكتروني:

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances>

وسنكتفي بذكر أهم التعديلات الضريبية التي مست الضرائب غير المباشرة والضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وكذا حقوق التسجيل والطابع ضمن قوانين المالية في السنوات الأخيرة وهي: ²

✓ إخضاع الدخل الناتج عن إيجار المحلات ذات الاستعمال التجاري أو المهني للضريبة من خلال اقتطاع 15 % من المصدر؛

✓ تخفيض معدل الضريبة على الدفع الجزافي إلى 03 % عوض 04 %؛

✓ تحديد نسبة مخفضة على القيم المضافة بـ 7 % ويطبق على العمليات التي تقوم بها مؤسسة الكهرباء والغاز والخدمات العلاجية؛

✓ يستفيد من الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة الصفقات المبرمة مع مؤسسة أجنبية دائمة النشاط في الجزائر؛

✓ تخضع فوائض القيمة للتنازل الخاص بالعقارات المبنية للضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 10 % محررة من الضريبة؛

✓ تطبيق نسبة دفع تلقائي 15 % محررة من ضريبة على إيرادات كراء قاعات الحفلات جميعها؛

✓ يعفى من الرسم على القيمة المضافة رقم الأعمال السنوي عندما لا يتجاوز:

• 120.000.00 دج بالنسبة لمقدمي الخدمات؛

• 25.000.00 دج بالنسبة للخاضعين لضريبة الآخرين.

✓ تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تحل محل النظام الجزافي للضريبة، ويحدد معدلها كما يلي:

• 06 % بالنسبة للأنشطة التي تم ذكرها في الفقرة 01 من المادة 282 من قانون (ق. ض.م)؛

• 12 % بالنسبة للأنشطة المذكورة في الفقرة 02 من المادة 282 من القانون أعلاه.

✓ تحديد المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة بـ 07 % مع توسيعه على منتجات أخرى كزيت الزيتون ومعدات لمضخات الغاز المميع للبترو، وكذا تجهيزات التحويل لنفس الغاز ... دون استثناء خدمات التعليم والتربية المقدمة من المؤسسات المعتمدة؛

✓ تعديل شرائح الجدول التصاعدي للضريبة على الأملاك بحيث أصبحت القيمة الصافية من الأملاك التي تقل أو تساوي 120.000.00 دج معفاة من الضريبة؛

✓ تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة 05 سنوات ابتداء من أول يناير 2009، نواتج فوائض القيمة الناتجة عن عمليات التنازل عن الأسهم والسندات المسجلة بالبورصة

¹ رزيق كمال، رحمون بوعلام، تقييم السياسة الجبائية في الجزائر، مرجع سابق، ص14

² فراحي بلحاج، بن سالم عبد الحكيم، الإصلاحات الجبائية في الجزائر في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة دراسات، المجلد 2، العدد 01، بشار، ص 222-216

✓ يطبق على الأرباح المعاد استثمارها تخفيض نسبة 30% فيما يخص الدخل الواجب إدراجه في أسس الضريبة على الدخل الإجمالي وفق الشروط الآتية:

✓ يستفيد من الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات الحرفيون التقليديون وكذلك أولئك الممارسون لنشاط حرفي فني؛

✓ تستفيد من إعفاء دائم بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي:

• المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذلك الهياكل التابعة لها؛

• مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية؛

• المداخل المحققة من نشاطات متعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.

وقد مسّت الإصلاحات الضريبية لقانون المالية 2015 والتي تم تعديلها بقوانين المالية 2016، 2017 ثم

2018 ما يلي:¹

✓ تقرر تعديل معدل ضريبة IBS لتوحيد هذا المعدل وجعله 23% لكافة الأنشطة، وسرعان ما شهدت هذه الضريبة تعديلاً آخراً في قانون المالية التكميلي للمعدلات 19%، 23%، 26%؛

✓ تعديل ضريبة الرسم على النشاط المهني، حيث تغيرت المعدلات وكذا التخفيضات الممنوحة، فخفض هذا الرسم إلى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لنشاطات الإنتاج، أمّا نشاطات البناء والأشغال

العمومية والرعي فحددت بـ 2% مع الاستفادة من تخفيض قدره 25%؛

✓ تم تعميم الرسم العقاري على جميع الملكيات المبنية مهما تكن وضعيتها القانونية والموجودة فوق التراب الوطني؛

✓ تم الرفع لكل من رسم التطهير ورسم الضمان للمصنوعات الثمينة، حيث تم تحديدهما؛

✓ تقرر رفع قيمة ملصق السيارات وذلك وفقاً لنوع السيارة، عمرها وقوتها حسب جدول حدده المادة 9 من قانون المالية لسنة 2016؛

✓ كما تم إدراج مادة جديدة متعلقة بإخضاع جواز السفر لأفراد الجالية الجزائرية بالخارج، لرسم طابع يعادل مبلغ 6.000 دج في حين يحدد هذا الرسم بـ 12.000 دج في حالة جواز سفر متضمن لـ 50 صفحة؛

✓ تحديد المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة بـ 7% على عمليات البيع المتعلقة بالوقود واستهلاك الغاز الطبيعي الذي لا يتجاوز 2500 ترم لكل ثلاثة أشهر وكذلك الأمر بالنسبة للكهرباء الأقل من 250

كيلوواط للساعة لكل ثلاثة أشهر؛

✓ رفع الرسم على المنتجات البترولية أو المماثلة لها المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر لاسيما في المصنع تحت الرقابة الجمركية؛

✓ تم رفع نسبة الضريبة على القيمة المضافة بنقطتين، حيث ارتفعت النسبة العادية من 17% إلى 19%، وارتفاع المعدل المخفض من 7% إلى 9% لتصبح سارية على قائمة من المنتجات؛

✓ إخضاع المبالغ التي تتحصل عليها المؤسسات الأجنبية التي لا تملك إقامة مهنية بالجزائر وتنشط في إطار عقد تأدية الخدمات للرسم على القيمة المضافة بـ 24% اقتطاعاً من المصدر عندما يستفيد الوعاء الجبائي من تخفيضات؛

✓ تقرر زيادة في قيمة تعريف الرسم المتعلقة برخص البناء والشهادات المطابقة.

3- إصلاح القوانين المتعلقة بالجباية البترولية: عرف الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر خلال الألفية الجديدة وبالتحديد سنة 2005 إصدار قانون جديد لقطاع المحروقات رقم 05-07؛

فبعد المبادرة الأولى للسلطة الجزائرية التي وضعت قانون رقم 86-14 سنة 1986 للمحروقات والذي يعد مدخلا رئيسياً لتنظيم الاستثمار في هذا القطاع، ونص فيما يخص الجباية البترولية على نوعين من

الاقتطاعات هما الإتاوة على الإنتاج والضرائب على النتائج، فتم اعتماد ثلاث أنظمة جبائية وهي المشاريع المشتركة، نظام اقتسام الإنتاج وكذلك عقود المقاول مع المخاطرة، عدل وتم بموجب القانون 91-21 سنة

1991، بهدف البحث عن مساهمة أكثر لرأس المال الأجنبي، حيث أتى هذا القانون لتحسين النظام الجبائي وإرجاعه أكثر استقطاباً، بحيث أن معدل الضريبة البترولية المباشرة أصبح بالإمكان تخفيضها إلى 42% أما

معدل الإتاوات يمكن أن يصل إلى 10% وذلك تشجيعاً للاستغلال في بعض المناطق؛

وبهدف إعطاء اهتمام خاص بالإطار التشريعي والقانوني لأنشطة البحث والاستغلال، جيء بقانون جديد 05-07 سنة 2005 الذي هدف إلى التخلص من الاحتكار الممارس من طرف شركة سونطراك على كافة

¹ <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances>

أنشطة المحروقات، وهذا عن طريق إبعادها بصفتها شركة دولة، أي انسحبت الدولة من التسيير المباشر للشركة ورفعت الوصاية عنها بما يسمح لها للتفرغ لأداء دورها الأصلي كمؤسسة اقتصادية، فأدخل القانون حرية الدخول إلى المنشآت البترولية التحتية للشركاء الأجانب، وخلق وكالتين وطنيتين مستقلتين تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية هما "سلطة ضبط المحروقات" و"الوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات" بهدف ضبط إيرادات المحروقات ومراقبة نشاطاتها؛ وبالنسبة للنظام الضريبي فقد حدد قانون 07-05 المعالم الأساسية التي تتشكل منها الجباية البترولية (والتي سنراها لاحقا)؛

غير أن هذا القانون تلاه إصدار أمر رئاسي رقم 10-06 سنة 2006، والذي أسس إتاحة غير قابلة للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب، أي أضاف ضريبة على الأرباح الاستثنائية على كل شركة أجنبية تعمل بالجزائر أمضت عقود سابقة في إطار قانون 1986، أو في إطار قانون 2005، بحيث عليها أن تدفع هذه الضريبة ابتداء من 1 أوت 2006، وهذا في حالة ما إذا تجاوز سعر البرميل الواحد 30 دولار (مزيج برنت)، وتحسب وفقا لمعدل يتراوح كحد أدنى 5% وكحد أقصى 50%.

كما جاء قانون 01-13 سنة 2013 معدل ومتم لقانون 07-05 بغرض استدراك النقائص الموجودة في القوانين السابقة، كإعادة النظر في منهجية تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي، وكذا الرسم المساحي على مساحات البحث عن المحروقات.

ثانيا: مكونات النسيج الضريبي الجزائري الحديث

بعد التعديلات الضريبية التي مست النظام الجبائي الجزائري تشكل نسيج متعدد الضرائب هي كالتالي:

1- الجباية البترولية: حيث تتشكل الجباية البترولية في الجزائر من:

➤ رسم مساحي غير قابل للحسم يدفع سنوياً للخرينة العمومية، يتم حساب هذا الرسم على أساس المساحة التعاقدية، ويحدد مبلغ الرسم المساحي بالدينار الجزائري لكل كيلومتر مربع (كلم²) سواء في مرحلة التنقيب أو الاستغلال؛

➤ إتاحة تدفع شهرياً للوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات، وتحدد على أساس كمية المحروقات المنتجة والمحسومة بعد عمليات المعالجة على مستوى الحقل، باستثناء كميات المحروقات المعاد ضخها في الجيوب، أو المستهلكة في عملية الإنتاج؛

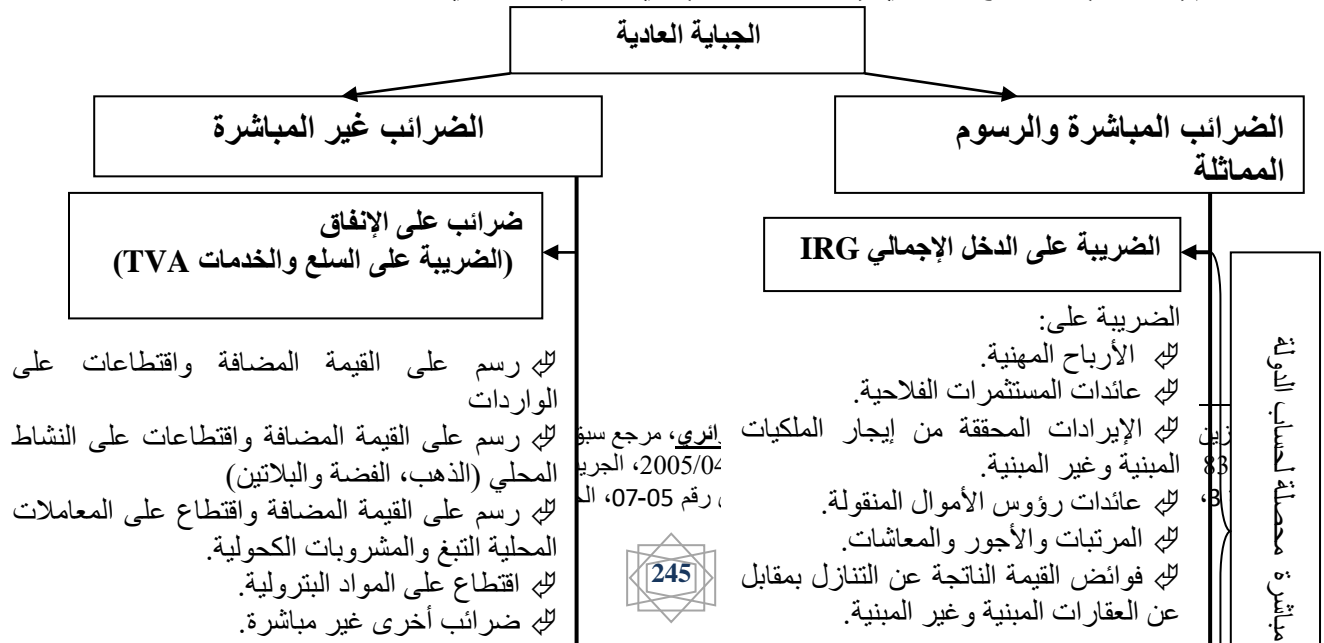
➤ الرسم على الدخل البترولي يدفع شهرياً للخرينة العمومية، وهو عبارة عن قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات لكل مساحة استغلال ناقص المبالغ المحسومة المرخص بها سنوياً؛

➤ الضريبة التكميلية على الناتج محسوبة حسب نسبة ضريبة أرباح الشركات، حسب المجال والشروط المعمول بها عند تاريخ الدفع.

➤ رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب (كما أسلفنا سابقا)، وذلك فيما يخص عقود الشراكة المبرمة بينهم وبين شركة سونطراك التي تقوم من أجل سداد هذا الرسم لدى الخزينة العمومية، بخصم كمية المحروقات الموافقة لمبلغ هذا الرسم من حصة الإنتاج الذي يعود إلى الشركاء.³

2- الجباية العادية: بعد تلك الإجراءات الضريبية تم إلغاء وتعديل ضرائب قديمة وتأسيس ضرائب جديدة، ويمكن ذكرها على شكل نسيج جبائي (الجباية العادية) للنظام الضريبي الحديث في الشكل الموالي:

شكل رقم (03-04): النسيج الجبائي (الجباية العادية) في النظام الضريبي الجزائري لسنة 2018



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وقوانين المالية، على الموقع الإلكتروني:
https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/codes_fiscaux_arabe/CIDTA_LF_2019_AR.pdf

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances>

الفرع الثالث: تقييم السياسة الضريبية الجزائرية من خلال الحصيلة المالية خلال الفترة 1992-2018
 كان الإصلاح الضريبي لسنة 1992 يهدف إلى زيادة المردودية المالية للجباية العادية وإحلالها مكان الجباية البترولية، فهذا المورد وضعيته تتوقف على مستوى أسعار النفط عالمياً، وبالتالي يعنى هذا العنصر بالأساس إلى تقييم المردودية المالية للنظام الضريبي الجزائري بعد الاصلاح والتعديلات الضريبية، وذلك بعد تتبع مسار تطور إجمالي الإيرادات الكلية والتغيرات الطارئة على حصيلتها الجبائية العادية والبترولية.

أولاً: تحليل تطور الإيرادات العامة بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)

قبل تقييم المردودية المالية للنظام الضريبي (الإيرادات الجبائية) بعد الإصلاحات الضريبية خلال فترة الدراسة، سنقوم بتتبع تطور هيكل الإيرادات العامة بالجزائر ونسبة مساهمة كل إيراد من هذه الحصيلة.

جدول رقم (03-07): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1992-2018

السنوات	الإيرادات العامة الكلية مليار دج	سعر النفط \$ للبرميل الواحد	الإيرادات الضريبية (الجبائية)						
			الجبائية العادية		الجبائية البترولية				
			النسبة %	مليار دج	النسبة %	مليار دج			
1992	311 864	18.44	193 800	62,14	108 864	34,91	664 302	9 200	2,95
1993	313 949	16.33	179 218	57,09	121 469	38,69	687 300	13 262	4,22
1994	477 181	15.53	222 176	46,56	176 174	36,92	350 398	78 831	16,52
1995	611 731	16.86	336 148	54,95	241 992	39,56	140 578	33 591	5,49
1996	825 157	20.29	495 997	60,11	290 603	35,22	600 786	38 557	4,67
1997	926 668	18.68	564 765	60,95	314 013	33,89	778 878	47 890	5,17
1998	777 511	12.28	378 556	48,69	329 828	42,42	384 708	66 127	8,89
1999	950 496	17.91	560 121	58,93	314 767	33,12	888 874	75 608	7,95
2000	1 578 161	28.50	1 173 237	74,34	349 502	22,15	1 522 739	55 422	3,51
2001	1 505 526	24.85	956 389	63,53	398 238	26,45	1 354 627	150 899	10,02
2002	1 603 188	25.24	942 904	58,81	482 896	30,12	1 425 800	177 388	11,06

¹ تشمل هذه الحصيلة الإيرادات الأخرى للميزانية مثل إيرادات أملاك الدولة "الدومين" وكذا الحواصل المختلفة للميزانية والإيرادات النظامية.

الفصل الثالث:..... دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي بالجزائر

8,33	164 566	1 809 900	26,59	524 925	65,08	1 284 975	28.96	1 974 466	2003
7,35	163 789	2 066 110	26,03	580 411	66,63	1 485 699	38.66	2 229 899	2004
5,66	174 520	2 908 308	20,78	640 472	73,56	2 267 836	54.64	3 082 828	2005
5,63	205 041	3 434 884	19,80	720 884	74,56	2 714 000	65.85	3 639 925	2006
5,68	209 300	3 478 600	20,79	766 750	73,53	2 711 850	74.95	3 687 900	2007
4,27	221 711	4 968 789	18,59	965 289	80,57	4 003 500	92.97	5 190 500	2008
3,18	116 700	3 559 312	31,91	1 146 612	65,63	2 412 700	62.25	3 676 012	2009
4,30	189 000	4 203 644	29,54	1 297 944	66,14	2 905 700	80.15	4 392 644	2010
4,89	283 300	5 506 800	26,37	1 527 100	68,73	3 979 700	112.94	5 790 100	2011
3,90	246 400	6 092 900	30,10	1 908 600	66,00	4 184 300	111.04	6 339 300	2012
4,17	248 400	5 709 100	34,09	2 031 000	61,74	3 678 100	109.55	5 957 500	2013
4,50	258 500	5 479 921	36,45	2 091 400	59,05	3 388 521	100.20	5 738 421	2014
7,35	374 911	4 728 262	46,14	2 354 732	46,51	2 373 530	53.10	5 103 173	2015
16,57	846 810	4 263 375	48,57	2 482 232	34,85	1 781 143	45.00	5 110 185	2016
20,52	1 240 900	4 807 041	43,49	2 630 040	36,00	2 177 001	54.10	6 047 941	2017
18,01	1 215 800	5 535 600	39,23	2 648 500	42,76	2 787 100	72.43	6 751 400	2018

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

*الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية للمالية العامة خلال الفترة (2011-2012)، ص ص 214، 215، على

الموقع الإلكتروني: <http://www.ons.dz>

* تقرير بنك الجزائر لسنة 2018 ص 156 على الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf>

من خلال الجدول رقم (07-03) نلاحظ أن حصيلة إجمالي الإيرادات العامة لموازنة الدولة الجزائرية قد شهدت ارتفاع واضح بعد الإصلاح الضريبي، حيث انتقل حجمها من 311.8 مليار دج سنة 1992 إلى 950.4 مليار دج سنة 1999؛ غير أن هذا الارتفاع في الحصيلة المالية الإجمالية لا يعزى إلى زيادة حصة الجباية العادية بل راجع إلى ارتفاع حصيلة الجباية البترولية، باستثناء سنة 1998 أين شهدت هذه الأخيرة انخفاض قدره 186.2 مليار دج بعد تراجع أسعار النفط من 18.86 دولار للبرميل سنة 1997 إلى 12 دولار للبرميل سنة 1998، وهذا ما انعكس سلباً على الحصيلة الإجمالية بالتراجع؛

لكن مع حلول سنة 2000 بدأت أسعار النفط في الارتفاع، مما سمح للجزائر بتحقيق فوائض مالية مضاعفة، نتيجة ارتفاع حصيلة الجباية البترولية التي بلغت نسبة مساهمتها من إجمالي الإيرادات 74.34%، وبالرغم من أن نسبتها شهدت تذبذب بالارتفاع والانخفاض في الفترة بين 2001 و 2004، إلا أنها بقيت هي المهمة على موارد الموازنة العامة مقارنة بالإيرادات الأخرى، فإيرادات الجباية العادية بالرغم من ارتفاعه حجمها بعد الإصلاح الضريبي سنة تلوى الأخرى، إلا أن نسبة تمويلها لإيرادات الموازنة العامة للدولة انخفضت إلى 26% سنة 2004 بعدما كانت في حدود 30 والـ 40% في التسعينات، وهذا ما يدل على عدم تحكم الدولة في هذا المصدر التمويلي الهام وهو الضريبة العادية، التي لم يستطع الإصلاح الضريبي إحلالها وتجاوز إشكالية ثنائية الاقتصاد بين النفط وغير النفط بسبب¹:

❖ ضعف المؤسسات العمومية وحل البعض منها.

❖ كثرة التخفيضات والإعفاءات الرامية إلى تشجيع وتطوير الاستثمار والصادرات، مما خلق حالة من السعي نحو الاستفادة من هذه المزايا، حتى باللجوء إلى الغش والاحتيال أحيانا.

❖ وجود توجه كبير نحو التهرب الضريبي الناجم عن الحجم الكبير للقطاع الموازي.

❖ تطور حصيلة الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول وانخفاض قيمة الدينار.

وبالرغم من الإصلاحات المتتالية الذي عرفها النظام الضريبي بالجزائر من خلال قوانين المالية السنوية بين 2004 و 2007 حيث تم سن 68 إجراء ضريبي سنة 2005، إلا أن نسبة مساهمة الجباية العادية من إجمالي الإيرادات بقيت منخفضة (19.8% سنة 2006)، وهو ما يدل على هشاشة وضعف هذا النظام في عملية التحصيل، وبقاء مالية الاقتصاد الوطني أسيرة لإيرادات الجباية البترولية، وتبعيته لسعر النفط، وبالتالي إمكانية تعرضه للصدمات الخارجية، وهذا ما حدث فعلا بعد أزمة الرهن العقاري؛

فبعد أن بلغت إيرادات الموازنة العامة 5 190.5 مليار دج سنة 2008، مقابل 3 687.9 مليار دج سنة 2007، إذ نتج هذا الارتفاع بنسبة 90.80% عن الزيادة في عائدات المحروقات المتصلة بالتطور الموازي

¹ قدي عبد المجيد، المرجع السابق، ص 134.

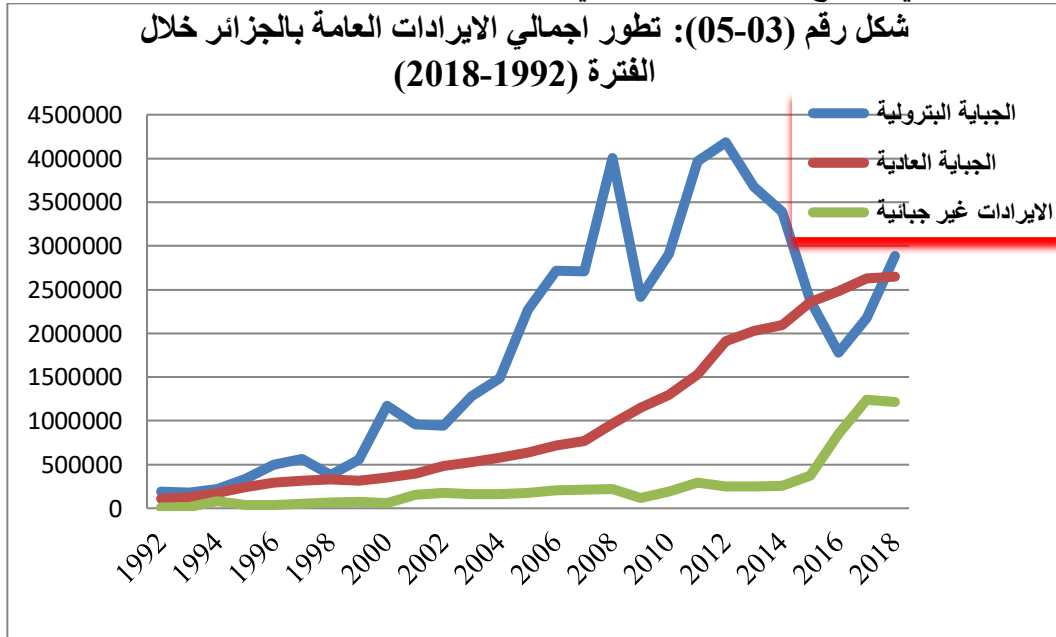
الفصل الثالث:.....دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصاد بالجزائر

في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية (حيث ارتفع سعر النفط إلى 92\$ للبرميل سنة 2008)، وتأسيس الرسم على الأرباح الاستثنائية، فانتقلت إيرادات الجباية البترولية من 2 711.8 مليار دج سنة 2007 إلى 4 003.5 مليار دج سنة 2008 وهو ما يعبر عن ارتفاع بنسبة 47.63%¹، تراجعت الحصيلة الإجمالية للإيرادات سنة 2009 إلى 3 676 مليار دج بسبب هبوط سعر النفط إلى 62.25\$ للبرميل.

وأمام الطفرة التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق العالمية سنوات 2011، 2012، 2013 حيث سجل قيم 112 و111 و109 دولار للبرميل على التوالي، ارتفعت الحصيلة الإجمالية للإيرادات العامة، لكن مع تراجع أسعار النفط منتصف 2014 انخفضت تلك الحصيلة، نتيجة تراجع إيرادات الجباية البترولية (من 3 388.5 مليار دج سنة 2014 إلى 1 781.1 مليار دج سنة 2016) فتراجعت نسبة مساهمتها في تمويل الموازنة العامة إلى 34.8% لصالح الجباية العادية حيث ارتفعت نسبة هذه الأخيرة وقدرت بـ48.5% من نفس السنة؛ التي انخفض فيها سعر النفط إلى 45 دولار للبرميل؛

وفي السنتين الأخيرتين ارتفعت الحصيلة الإجمالية، حيث بلغ إجمالي إيرادات الموازنة العامة 6 751.4 مليار دج سنة 2018، مقابل 6 047.9 مليار دج سنة 2017، أي بارتفاع يقارب 11.6% (+703.5 مليار دج)، نجم هذا الارتفاع أساسا، عن ارتفاع الجباية البترولية (710.1 مليار دج)، وبصورة جزئية عن تزايد الإيرادات غير الضريبية وبالتحديد الإيرادات النظامية الممثلة أساسا في تزايد أرباح بنك الجزائر (+80 مليار دج)، في حين عرفت إيرادات الجباية العادية تقلصا خفيفا قدره 6.6 مليار دج².

فالمتتبع لحصيلة الإيرادات العامة لموازنة الدولة الجزائرية منذ الإصلاح 1992 إلى 2018، يدرك أن الجباية البترولية كانت ولا زالت المورد الأساسي لخزينة الدولة، إلا أن هذا الوضع لا يساهم في فعالية السياسة المالية، لأن هذا المورد لا يركز على عوامل داخلية بل هو رهينة عوامل خارجية تتمثل أساسا في أسعار المحروقات التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-07).

ثانيا: تحليل تطور هيكل الإيرادات الضريبية (الجبائية) بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)

من خلال هذا العنصر سنتتبع التغيرات الحاصلة في الحصيلة الجبائية (الإيرادات الضريبية العادية وغير العادية)، وخصوصا هيكل الجباية العادية، مما يمكننا من تحديد أي المكونات الأكثر مساهمة في تمويل الموازنة العامة، وبالتالي الكشف عن مدى إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية خلال فترة الدراسة.

1- تطور حصيلة الجباية البترولية: عند مراجعة أغلب الدراسات الأكاديمية للاقتصاد المالي الجزائري، نلاحظ أن هناك سيطرة كبيرة للمحروقات على الاقتصاد الوطني، وهو ما يترجمه هيمنت الجباية البترولية

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص 104. على الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2008arabe.pdf>

² التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019، ص 59. على الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf>

الفصل الثالث:..... دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصاد بالجزائر

بصورة مطلقة على المالية العامة للبلاد، فكيف كانت نسبة مساهمة هذه الجباية في الحصيلة الإجمالية للإيرادات العامة للدولة خلال فترة الدراسة؟

من خلال الجدول رقم (03-07) نلاحظ أن إيرادات الجباية البترولية تميزت عبر سنوات التسعينات بالتذبذب وعدم الاستقرار، كونها خضعت لهزات السوق العالمية البترولية من حيث الأسعار، والطلب العالمي على المحروقات، وكذا صرف الدينار بالدولار فكما نعلم أن الصادرات الجزائرية مسعرة بالدولار مما انعكس مباشرة على حصيلة الجباية البترولية المقومة بالدينار، إذ عرفت حصيلتها تراجع من 193.8 مليار دج إلى 179.2 مليار دج بعد انخفاض سعر البترول من 18 دولار للبرميل الواحد سنة 1992 إلى 16 مليار دولار للبرميل سنة 1993، ومع تحسن أسعار النفط عاودت حصيلتها للارتفاع، حيث تجاوزت مساهمتها من إجمالي إيرادات الدولة النصف إذ قدرت بأكثر من 60 % سنتي 1996 و1997، لكن خلال نهاية حقبة التسعينات انخفضت حصيلة الجباية البترولية من 564.76 مليار دج سنة 1997 إلى 378.55 مليار دج سنة 1998 وهي السنة التي شهدت أزمة مالية عصفت بدول جنوب شرق آسيا والتي أثرت على الأسواق المالية العالمية، ما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره

أما بداية من سنة 2000 فان إيرادات الجباية البترولية سجلت ارتفاعا كبيرا بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2000-2008 حيث سجلت 2 714 مليار دج سنة 2006 بنسبة 74.5 %، إلا أن هذه الإيرادات النفطية سجلت تذبذبا بعد سنة 2008 بسبب الأزمة المالية حيث تراجعت إلى 2 412.7 مليار دج سنة 2009، بعدما كانت حصيلتها 4003.5 مليار دج سنة 2008، ومرد ذلك عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهو ما أثر على الاقتصاد الجزائري لاعتماده الشبه الكامل على الإيرادات النفطية، وفي سنة 2014 بدأت أسعار النفط بالانخفاض لتسجل الجباية البترولية انخفاضا محسوسا فتراجعت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة إلى أقل من 35% سنة 2016، بعدما كانت تمثل ما قيمته 80 % من الموازنة العامة في 2008، والسبب يعود لعدة عوامل من بينها إصرار الدول المصدرة للنفط على إنتاج نفس الكمية إضافة إلى عدة عوامل اقتصادية وسياسية أخرى.

2- تطور هيكل الجباية العادية: وفيما يلي سنقوم بتحليل تطور الحصيلة المالية لأهم مكونات الجباية العادية خلال الفترة 1992-2018، ونسب مساهمتها في تمويل الإيرادات.

جدول رقم (03-08): تطور هيكل الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 1992-2018

الحقوق الجمركية		التسجيل والطابع		الإيرادات الضريبية العادية ¹						إجمالي الجباية العادية مليار دج	السنوات
النسبة %	مليار دج	النسبة %	مليار دج	الضرائب غير المباشرة		الضرائب المباشرة					
				النسبة %	TVA مليار دج	النسبة %	IBS مليار دج	النسبة %	IRG مليار دج		
25,0	27.26	4,3	4.66	36,7	39.9	12,1	8.2	13,4	19.8	108.86	1992
22,5	27.35	5,5	6.68	37,3	45.3	12,7	13.4	16,3	21.8	121.45	1993
27,2	47.89	3,9	6.90	35,1	61.8	7,2	12.7	18,0	31.7	176.17	1994
32,5	78.63	2,6	6.42	33,3	80.5	7,4	17.9	16,4	39.8	241.99	1995
29,0	84.38	3,1	9.16	43,0	125.0	7,8	22.8	15,4	44.7	290.60	1996
23,4	73.51	3,4	10.60	46,7	146.6	9,9	31.2	16,1	50.6	314.01	1997
22,8	75.48	3,4	11.31	32,8	108.2	8,9	29.2	17,9	58.9	329.83	1998
25,5	80.24	4,0	12.65	47,1	148.2	7,5	23.7	15,6	49.2	314.76	1999
24,7	86.32	4,6	16.20	46,8	163.4	9,2	32.2	14,3	50.0	349.50	2000
26,0	103.68	4,2	16.83	44,9	178.7	9,0	35.7	15,7	62.7	398.24	2001
26,6	128.35	3,9	18.87	46,1	222.6	8,6	41.5	14,6	70.7	482.89	2002
27,4	143.81	3,6	19.28	44,4	233.0	9,2	48.1	15,2	79.8	524.92	2003
23,9	138.84	3,3	19.59	47,1	273.2	11,6	67.5	13,9	80.4	580.41	2004
22,5	143.88	3,6	19.62	48,7	312.0	12,9	82.5	13,4	85.6	640.47	2005
15,9	114.85	3,9	23.53	46,5	335.3	15,3	110.1	18,2	131.1	720.88	2006
17,3	133.12	4,4	28.12	45,3	347.5	16,3	124.9	17,4	133.1	766.75	2007

¹ * هذه الحصيلة تشمل كل من الضرائب المباشرة (المتعلقة بالأجور والأرباح) والضرائب غير المباشرة العادية، وحاصل الضرائب المختلفة. أما الحقوق الجمركية وحقوق التسجيل والطابع تعد من الرسوم التي تجبي بطريقة غير مباشرة وتدخل ضمن النظام الضريبي (جباية عادية).

الفصل الثالث:..... دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي بالجزائر

17,0	164.88	4,1	33.62	44,2	426.8	16,1	155.5	18,2	176.0	965.28	2008
14,8	170.23	3,9	35.81	41,0	470.4	19,8	227.5	20,5	234.6	1 146.61	2009
14,0	181.86	4,5	39.65	39,7	514.7	16,7	216.8	26,6	344.8	1 297.94	2010
14,5	210.43	4,3	45.19	37,5	572.6	19,8	302.1	25,1	382.6	1 527.10	2011
17,9	355.2	3,6	56.10	34,2	652.0	16,2	309.8	28,9	552.5	1 908.60	2012
19,8	403.8	4,2	62.50	36,5	741.6	16,2	328.7	24,3	494.4	2 031.00	2013
17,7	370.9	4,6	70.80	36,7	768.5	16,6	349.4	25,4	531.9	2 091.40	2014
17,5	411.2	3,9	84.73	35,3	830.6	18,6	438.1	25,3	596.5	2 354.73	2015
15,7	389.4	3,4	95.80	36,2	898.3	19,1	474.1	25,6	635.1	2 482.23	2016
13,8	364.8	3,5	92.60	37,8	995.3	19,8	521.9	26,1	685.7	2 630.04	2017
11,8	313.7	3,2	85.60	40,2	1 065.9	18,6	493.2	26,1	691.8	2 648.50	2018

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

*الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية للمالية العامة خلال الفترة (2011-1962)، ص ص214، 215، على

الموقع الإلكتروني: <http://www.ons.dz>

* تقرير بنك الجزائر لسنة 2018 ص 156 على الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf>

الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

الضريبة على أرباح الشركات IBS

الرسم على القيمة المضافة TVA

1-2- الضريبة على الدخل الإجمالي: من خلال الجدول رقم (08-03) نلاحظ أن الحصيلة المالية للضريبة على الدخل، قد شهدت تطوراً متسارعاً خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت من 19.8 مليار دج سنة 1992 إلى 50 مليار دج سنة 2000، باستثناء سنة 1999 إين سجلت قيمة 49.2 مليار دج، ويمكن إرجاع سبب هذا الانخفاض إلى تراجع حصيلة الضرائب على الأجور بسبب عمليات تسريح العمال وغلق المؤسسات، ثم ارتفعت من 62.7 مليار دج سنة 2001 إلى 133.1 مليار دج سنة 2007 وهي السنة التي تم فيها صدور الشبكة الاستدلالية للأجور بالجزائر، والقانون الذي يحمل تعديلات حول الزيادات في الضريبة على الدخل فئة الأجور والمرتببات، نظراً لزيادة مناصب الشغل بالقطاع الحكومي، وبالتالي زيادة عدد الأفراد الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي، فالإقتطاع من المصدر لا يترك مجالاً للتهرب الضريبي، وهذا ما يترجمه زيادة حصيلة هذا النوع من الضريبة من 176 مليار دج سنة 2008 إلى 531.9 مليار دج سنة 2014، فبعد أن كانت نسبة الضريبة على الدخل إلى إجمالي إيرادات الجباية العادية تتراوح بين 13 و18% بين 1992-2008، أصبحت 26.1% سنة 2018؛

وعموماً يمكن القول أن نسبة مساهمة الضريبة على الدخل في تمويل الميزانية كانت متفاوتة وضعيفة بين 3% و9% خلال الفترة (1992-2014)، لكن في السنوات الأخيرة عرفت الاقتطاعات من مداخيل الأجور ارتفاعاً أسرع نسبياً من اقتطاعات المداخيل الجبائية الأخرى.

2-2- الضريبة على أرباح الشركات: ما نلاحظه من الجدول رقم (08-03) أن تطور الحصيلة المالية لضريبة IBS ضئيلة وضعيفة جداً مقارنة بضرريبة IRG خاصة مع في فترة التسعينات، وسبب ذلك ضعف مردودية الشركات والمؤسسات العمومية التي لم تحقق أرباحاً وعوائد (افلاس العديد منها)، بالإضافة إلى ضعف القطاع الخاص وعدم أخذه مكانة في الاقتصاد لتلك الفترة بسبب النظام الذي كان سائد قبل التسعينات (النظام الاشتراكي) وانحصار الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع محدود (المحروقات والاتصال)، فكانت نسبة مساهمتها في الجباية العادية سنة 1994 بـ 7,2% بمجمّل قيمته 12.7 مليار دج، لترتفع وتتضاعف تلك النسبة إلى 15,3% ما قيمته 110.1 مليار دج سنة 2006، لتتزايد سنة 2015 إلى 438.1 مليار دج، وتجدر الإشارة إلى أن سبب تحسن مردودية ضريبة الأرباح- نوعاً ما- ناتج عن الإصلاحات التي مست هيكل الإدارة الضريبية وإنشاء مديرية كبرى للمؤسسات، فبالرغم من النقائص التي شهدتها هذا النوع من الضريبة، إلا أنها عرفت انتعاشاً طفيفاً في السنوات الأخيرة مرده الاستقرار المالي للمؤسسات العمومية وتحسن مردوديتها مما سمح لها بالوفاء بالتزاماتها اتجاه الإدارة الجبائية؛

وعموماً يمكن القول أن ضعف حصيلة ضريبة IBS بالجزائر راجع إلى ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، وكثرة الإعفاءات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار البرامج المشجعة للاستثمار وتحفيز القطاع الخاص. وأن هيكل الضرائب المباشرة تهيمن عليه الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور.

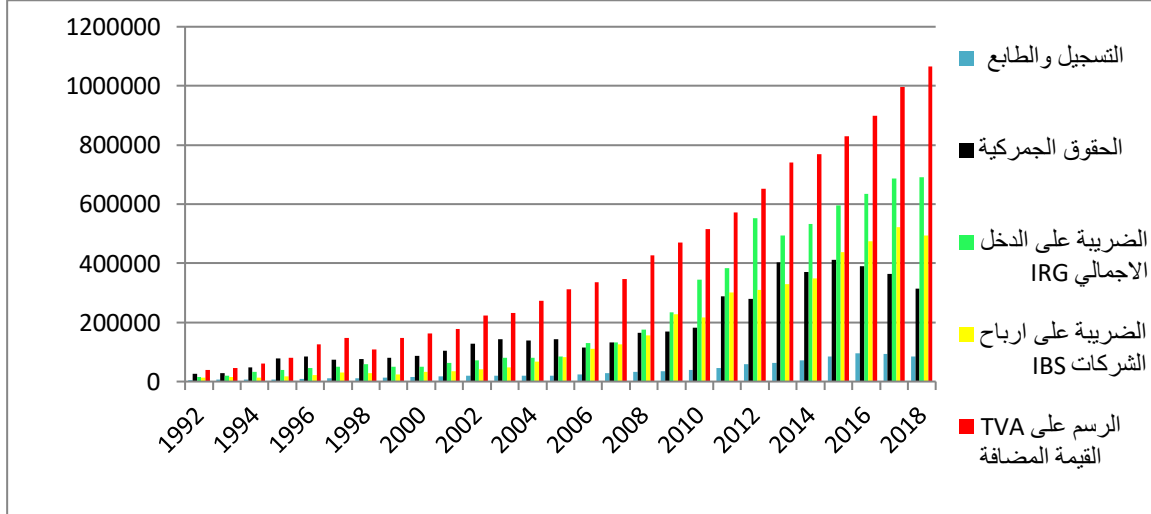
2-3- ضريبة الرسم على القيمة المضافة: نلاحظ من الجدول رقم(03-08) تطور الحصيلة المالية لضريبة TVA بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت من 39.9 مليار دج سنة 1992 إلى 163.4 مليار دج سنة 2000 أي تضاعفت أربع مرات، ثم توالى قيمها في التزايد من سنة إلى أخرى إذ حققت حصيلتها سنة 2014 ما قيمته 768.5 مليار دج، ثم سجلت في نهاية فترة الدراسة حصيلة معتبرة قدرت بـ: 1 065.9 مليار دج 2018. فالنسبة المعتبرة من إيرادات الجباية العادية تحققها هذه الضريبة حيث بلغت نسبها 48,7% سنة 2005، أي قرابة نصف الإيرادات الضريبية هي عبارة عن حصيلة الرسوم على القيمة المضافة، فهي تدر الحصة الأكبر في مجال الضرائب غير المباشرة لإيرادات الجباية العادية.

وعلى العموم فإن ما عرفته ضريبة TVA من ارتفاعات راجع إلى مرونة ووفرة التحصيل من خلال تحكم الإدارة الجبائية في تقنيات الضريبة، وتوسيع مجال الإخضاع وهي تعكس فترة الانتعاش الاقتصادي التي تجلت مع برامج دعم النمو وتوطيده والتي أدت إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي معاً.

2-4- الحقوق الجمركية: نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-08) أن حصيلة الرسوم الجمركية في ارتفاع مستمر خصوصاً مع بداية الألفية الجديدة، حيث يعكس هذا الارتفاع السياسة الضريبية التي انتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة، بحيث حاولت أن تجعلها سياسة مرنة تتماشى والأوضاع الاقتصادية للجزائر وانفتاحها على العالم الخارجي وتحريرها للتجارة الخارجية، فنجد أن حاصل الجمارك قد ارتفعت إيراداتها من 86.32 مليار دج سنة 2000 إلى 403.8 مليار دج سنة 2013، لكن بعد تهوي أسعار النفط سنة 2014 وتبني سياسة التقشف تم التقليل من رخص الاستيراد، فترجمه انخفاض حصيلة هذه الرسوم من 389.4 مليار دج سنة 2016 إلى 313.7 مليار دج سنة 2018

2-5- حقوق التسجيل والطابع: أما بخصوص حقوق التسجيل والطابع فإننا نلاحظ أنها لم تشهد تطوراً كبيراً، كما أن نسبتها من إجمالي إيرادات الجباية العادية بقيت ثابتة تقريباً خلال فترة الدراسة وتراوح بين 3% و5%، لأن أغلب عمليات التداول تتم بطريقة عرفية دون توثيقها.

الشكل (03-06): تطور الحصيلة المالية لأهم مكونات الجباية العادية بالجزائر خلال (1992-2018)



لقد ساهم الإصلاح الضريبي في زيادة المردودية المالية لمختلف الضرائب، لكنه ما زال بعيداً عن الطموحات المعلنة في إطار السياسة الضريبية المنتهجة والتي محورها الأساسي يكمن في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية؛ كما أن هيمنة الضرائب غير المباشرة في هيكل النظام الضريبي لا يدعم فعالية النظام الضريبي لعدم عدالة تلك الضرائب. لذلك يجب على المشرع الضريبي التخفيف من حجم تلك الضرائب والاعتماد أكثر على الضرائب المباشرة من خلال تشجيع الاستثمار.

المطلب الرابع: دراسة تحليلية للموازنة العامة وأساليب تمويل عجزها بالجزائر خلال الفترة 2018-1992

عرف الاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات من القرن الماضي عدة اختلالات هيكلية، ترجمتها قيمتها التوازنية الكلية بتسجيل عجوزات بأرصدها المالية كرصيد الموازنة العامة، لذ لجأت الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية لمعالجة تلك الاختلالات، فركزت سياستها المالية في ذلك الوقت على تخفيض هذا العجز والقضاء عليه، لكن مع الألفية الجديدة بدأ هذا الرصيد يسجل فوائض مالية جراء ارتفاع أسعار البترول تارة، ويسجل عجوزات تارة أخرى.

الفرع الأول: واقع رصيد الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)

تعتمد الجزائر عند تنفيذ سياساتها وبرامجها الاقتصادية على الموازنة العامة -تحددها قوانين المالية-، فهي من أهم الوثائق المالية التي توضح الموارد التي يمكن تحصيلها وكذا المبالغ التي سيتم صرفها وانفاقها خلال سنة، والفرق بينها يشكل الرصيد الموازي، ومن خلال هذا العنصر سنتتبع تطوره خلال فترة الدراسة.

أولاً: الموازنة العامة للدولة في التشريع الجزائري

عرف المشرع الجزائري من خلال المادة 3 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 الموازنة العامة للدولة على أنها: "الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار منها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأس المال وترخص بها".¹

مما سبق يمكن تحديد العنصرين الرئيسيين التي يعتمد عليها مفهوم الميزانية العامة للدولة فيما يلي:²

❖ **التقدير:** ويُقصد به أن الميزانية العامة تقوم على أساس تقديرات احتمالية ومستقبلية، فيما يخص الإيرادات التي سيتم تحصيلها والنفقات التي سيتم صرفها؛

❖ **الاعتماد:** يُقصد به حق السلطة التشريعية بالموافقة على توقعات السلطة التنفيذية من إيرادات عامة ونفقات عامة.

وتتكون وثائق الموازنة العامة للدولة الجزائرية من قانون المالية الأولي (السنوي) والمعدل والتكميلي، والجداول الملحقة، والمراسيم التوزيعية للاعتمادات وملزمات الميزانية العامة التي توضح الاعتمادات المخصصة في التسيير والتجهيز³. (سنقوم بذكر أهم تلك الوثائق)

1- قوانين المالية: تحدد قوانين المالية في إطار التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية، طبيعة الموارد والأعباء المالية للدولة ومبالغها وتخصيصها، فقر وترخص بها؛ وكذا تحدد الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي؛

وعليه نلاحظ أن العلاقة بين قانون المالية والميزانية تم تحديدها بالعبارة التي وردت في المادة 06 من قانون 84-17 إذ تنص على أنه: "تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"⁴.

ويمكن القول أن **قانون المالية** هو عبارة عن وثيقة مالية سنوية تحدد الميزانية العامة للدولة، وتتضمن الميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة للخرينة، والذي يتم من خلالها سن تشريعات على شكل مواد فيما يخص بنود الميزانية وعملياتها كتأسيس أو إلغاء ضريبة أو إقتطاع إجباري، فقانون المالية هو الإطار القانوني الذي تصدر فيه الميزانية العامة للدولة؛

أي أن قانون المالية ما هو إلا الوجه القانوني للميزانية العامة للدولة، ومنه لا يمكن اعتماد وتنفيذ الميزانية إلا من خلال قوانين المالية لأن المصادقة عليها لا يتم إلا من قبل السلطات التشريعية على شكل قانون.

ومن القانون 84/17 المادة 02: يكتسي طابع قانون المالية ما يلي:

للـ قانون المالية وقوانين المالية التكميلية والمعدلة؛

للـ قانون ضبط الميزانية.

فقانون المالية التكميلي والمعدل هو القانون الذي يتم إصداره لتكملة وتعديل محتوى قانون المالية السنوي، لأنه عند القيام بتنفيذ الموازنة العامة للدولة المقررة في قانون المالية السنوي قد تحدث تغييرات

اقتصادية أو إجتماعية تحدث إختلالات لذلك يتم اللجوء إليه، أي عند ظهور ظروف غير متوقعة فيؤثر ذلك على البيانات التقديرية، فتلجأ الحكومة إلى مشروع مالية معدل ليتمشى مع تلك الأوضاع الجديدة؛ ويتم المصادقة على قانون المالية التكميلي من قبل البرلمان بغرفتيه، ومنه قانون المالية التكميلي والمعدل يدخل في إطار تكييف وتقييم زيادة الإيرادات مع الواقع الحالي، إضافة إلى مراجعة

¹ المادة 3، من قانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، المؤرخ في 15 أوت 1990، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 35، ص 1132

² سايح جبور علي، عزوز علي، المرجع السابق، ص 255.

³ لعمارة جمال، المرجع السابق، ص 62.

⁴ قانون 84-17، المرجع السابق، ص 1040

الإعتمادات المفتوحة لنفقات التشغيل والتجهيز والتي من شأنها التكفل بالمصاريف الإضافية المستجدة من جهة أخرى؛

أما قانون ضبط الميزانية فيمكن التوصل لمفهوم هذا القانون من خلال المادة 05 من القانون 17/84 الذي ينص على أنه: "يشكل قانون ضبط الميزانية الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية"؛

ويتطابق هذا القانون مع الحسابات الختامية، والهدف منه هو ضبط النتائج المالية لكل سنة واجازة الفروقات بين ما تم تنفيذه فعلا وما كان متوقعا، إضافة إلى ذلك يعد وسيلة من وسائل الرقابة على تنفيذ الميزانية من قبل البرلمان، ويتم الاعتماد عليه في وضع تقديرات السنوات المقبلة.

وما تجدر إليه الإشارة إلى أنه في التشريع الجزائري لم يحدد تاريخ معين للمصادقة على هذا القانون، إلا أن تحضيره مرتبط بفكرة طرق التسوية وتحديد فترتها، ولكن عندما نلاحظ كيفية سير قانون ضبط الميزانية في الجزائر نجد أنه يتم المصادقة عليه بعد سنتين من تنفيذ الميزانية¹.

2- الجداول الملحقة بقانون المالية: تحتاج الرخص الممنوحة بواسطة قانون المالية إلى تفصيل وتوضيح فيتم ذلك بواسطة وثائق تتمثل في جداول تنشر كملاحق لقانون المالية والتي يشار إليها بدلالة الأحرف الأبجدية، حيث يوجد ثلاث جداول ملحقة (كما رأيناها سابقا) هي:²

الجدول "أ": وهو جدول تقديري لمختلف أصناف الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة ما. الجدول "ب" هو جدول توزع من خلاله الإعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التشغيل حسب الدوائر الوزارية

الجدول "ج" هو جدول رخص البرامج المسموح بها لاعتمادات ميزانية التجهيز أو الاستثمار.

ثانيا: تحليل تطور رصيد الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)

يسمح هذا التحليل بتتبع الأرصدة المالية المحققة بالموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة، وبالتالي معرفة أهم التطورات الحاصلة في رصيد الموازنة من عجز أو فائض، ومحاولة معرفة أهم أسباب العجز.

جدول رقم (03-09): تطور رصيد الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)

السنوات	سعر البترول دولار للبرميل	رصيد الموازنة العامة مليار دج	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
1992	18.44	-108.2	-6.5
1993	16.33	-162.6	-7.8
1994	15.53	-89.2	4.7
1995	16.86	-147.9	-7.38
1996	20.29	100.6	3.91
1997	18.68	81.5	2.93
1998	12.28	-101.2	-3.58
1999	17.91	-11.2	-0.35
2000	28.50	400	9.70
2001	24.85	171	4.33
2002	25.24	10.4	1.16
2003	28.96	213.8	3.82
2004	38.66	337.9	5.49
2005	54.64	1030.5	13.62
2006	65.85	1186.8	13.94
2007	74.95	579.3	6.16
2008	92.97	999.5	9.05
2009	62.25	-570.3	-5.7
2010	80.15	-74	-0.61
2011	112.94	-63.5	-0.25
2012	111.04	-710.9	-4.7
2013	109.55	-143.7	3.25

¹ دردوري لحسن، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة-دراسة مقارنة الجزائر- تونس- مرجع سبق ذكره، ص160، ص162.

² لعمارة جمال، المرجع السابق، صص70-71.

2014	100.20	-1375.3	-7.3
2015	53.10	-2621.7	-15.3
2016	45.00	-2345.3	-12.6
2017	54.10	-1590.3	-6.6
2018	72.43	-1515.1	-4.8

المصدر: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

وزارة المالية: <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor>

من خلال الجدول رقم (09-03) نلاحظ أن: رصيد الموازنة العامة للجزائر حقق عجز في بداية فترة الدراسة، حيث قدر سنة 1992 بـ (108.2- مليار دج)، ثم ارتفع هذا العجز سنة 1993 إلى 162.6- مليار دج، ومرد ذلك تراجع إيرادات المحروقات (الجباية لبتروولية) بسبب انخفاض سعر البترول من جهة، وزيادة الانفاق العام من جهة ثانية، فبحصول الجزائر على حزمة القروض ضمن اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني، حاولت تغطية النقص في الطلب الكلي للعائلات بمنح مساعدات لفئة الشبكة الاجتماعية ابتداء من فيفري سنة 1992، والنتيجة كانت مخالفة تماما للأهداف التي يتم البحث عنها، إذ ارتفع عجز الموازنة العامة إلى 7.8% من PIB سنة 1993، وقد تم إصدار النقد لتغطية ذلك العجز، حيث أن معدل نمو M2 قدر سنتي-1993 1992 على التوالي بـ 23.9% و 21.5%؛

لكن انخفاض العجز سنة 1994 بمقدار 73.4 مليار دج بسبب الصرامة في تطبيق سياسة مالية انكماشية تهدف بالأساس إلى تخفيض عجز الموازنة العامة والقضاء عليه؛

وهو ما حدث فعلا سنتي 1996-1997 إذ حقق فوائض بمقدار 100.6 و 81.5 مليار دج على التوالي، لكن ما فتى وتراجع بعد ذلك فسجل عجوزات تقدر بـ (-101.2 و -11.2) مليار دج لكل من سنة 1998-1999 على الترتيب، وهي الفترة التي تعكس الأزمة التي مرت بها دول شرق اسيا فأدت إلى انخفاض أسعار البترول وبالتالي تراجع الإيرادات المتأتية من هذا القطاع.

بينما شهدت منتصف فترة الدراسة (2000-2008) فوائض مالية في رصيد الموازنة العامة بالجزائر بمتوسط قدره 552.4 مليار دج، ناتجة عن ارتفاع حصيلة الجباية البتروولية، بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ويمكن القول أن الانتعاش في الإيرادات المالية انعكس إيجاباً على رصيد الموازنة العامة للدولة بعد عام 2000، وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر رصيد قدره 400 مليار دج، فقررت الحكومة تأسيس أول صندوق سيادي سمي بصندوق ضبط الموارد للحفاظ على استقرار الموازنة العامة، ليستمر تسجيل الفوائض في كل من سنة 2004-2005. أما سنة 2006 فقد سجل الرصيد الميزاني فائضاً قياسيماً قدر بـ: 1186.8 بنسبة 13.94% من الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم ما شهدته النفقات العمومية من ارتفاع محسوس، خاصة تلك المتعلقة بالتجهيز، لذلك تقلص هذا الفائض خلال سنة 2007 وسجل قيمة 579.3 مليار دينار، وبعد التراخي المسجل في هذه السنة، جدد فائض الرصيد الإجمالي في 2008 العهد مع الزيادات التي عرفتها سنتا 2005 و 2006 فسجل 999.5 مليار دج أي 9.05% من إجمالي الناتج مقابل 6.16% في 2007. ليسجل بعد ذلك رصيد الموازنة عجوزات بسبب أزمة الرهن العقاري، لتكون سنة 2009 نقطة التحول بعد الأزمة المالية العالمية التي أحدثت ركوداً اقتصادياً في معظم دول العالم، فإنخفض الطلب العالمي على النفط فانخفضت أسعاره، ما أثر ذلك على إيرادات الجباية البتروولية، ولكن في سنة 2010 ارتفعت هذه الإيرادات جراء ارتفاع أسعار النفط، فنخفض العجز ليصل (-74) مليار دينار.

لكن الزيادات المعتبرة للنفقات الجارية (الأجور والتحويلات) التي تمت في 2011 و 2012 في ظرف تميز بارتفاع قوي لسعر البترول، قد ساهمت في استمرار العجز ليبلغ سنة 2012 ما قيمته (-710.9) مليار دج؛ وقد تم تمويل عجز الموازنة العامة لسنة 2013 رغم ضعفه (-143.7) مليار دج باقتطاع مبلغ من صندوق ضبط المواد، ليزيد تقادم عجز الموازنة إلى 1261.2 مليار دج سنة 2014 بنسبة 7.33% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك إلى مواصلة تزايد النفقات العامة بوتيرة تفوق تزايد الإيرادات العامة، وبالتالي فإن هذا العجز قد أثر بشكل سلبي على ميزانية الدولة مما جعلها في وضعية مالية هشّة، وهذا ما يؤكد الرصيد الميزاني لسنة 2015 الذي سجل عجزاً بمعدل قياسي قدر بـ -15.8% من PIB بمقدار (-2621.7 مليار دج).

وكان العجز الميزاني لسنة 2015 الأكثر ارتفاعاً منذ سنة 2009، نتج هذا الوضع عن انخفاض في إيرادات الجباية البتروولية بحوالي 30%، عقب انخفاض يقارب 47% في متوسط سعر البترول، وعن ارتفاع معتبر في النفقات العمومية خصوصاً نفقات التجهيز.

أما سنة 2016 وبفضل الانخفاض الملموس في النفقات العامة خاصة نفقات التجهيز، وارتفاع إيرادات الجباية العادية، تراجع العجز الموازي نوعا ما إلى 12.6% من إجمالي الناتج المحلي، مقابل 15.3 في 2015، من جهة أخرى، ولو أن عجز الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية في 2015 (2621.7 - مليار دج) قد تم تمويله بواقع 89.1% من خلال الاقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات، فإن عجز سنة 2016 لم يتم تمويله بموارد هذا الصندوق إلا بواقع 58.1% تم تغطية الباقي باللجوء إلى موارد تمويل أخرى؛ ثم عرف العجز الموازي سنة 2017 تقلصا حادا، منتقلا من 12.6% من الناتج المحلي الإجمالي في 2016 إلى 6.4% من إجمالي الناتج المحلي في 2017، وهذا بسبب ارتفاع متوسط سعر البترول، من 45 دولار للبرميل في 2016 إلى ما يقارب 54 دولار للبرميل 2017، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أدى ارتفاع الأرباح المسددة من طرف بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية، إلى ارتفاع معتبر في إيرادات الموازنة العامة، ترافقا مع شبه استقرار للنفقات العمومية؛

في حين، وعلى عكس السنوات السابقة أين كان تمويل العجزات الكبيرة للمالية العامة يتم من خلال اقتطاعات صندوق ضبط الموارد، تطلب تمويل عجز الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية لسنة 2017، علاوة على آخر اقتطاع من هذا الصندوق الذي بلغ 784 مليار دج، **ليستنفذ الصندوق كليا**، اللجوء إلى تمويلات من طرف بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي

وفي 2018 وفي ظرف شبه استقرار إيرادات الموازنة خارج المحروقات، أدى استمرار ارتفاع متوسط سعر البترول، من 54.1 دولار للبرميل في 2017، إلى 72 دولار في 2018، إلى ارتفاع معتبر في إيرادات المحروقات (جباية+ أرباح)، وبالتالي في إجمالي الإيرادات، في حين وبسبب الارتفاع القوي لإجمالي النفقات، لم يقلص العجز الموازي سوى بـ1.8 نقطة مئوية ليبلغ نسبة 4.8% من إجمالي الناتج المحلي، أي لم يقلص سوى بـ75.2 مليار دج، بالغا 1515.1 مليار دج بسبب ارتفاع صافي القروض بفائدة الخزينة العمومية (قروض للصندوق الوطني للاستثمار FNI) وبحكم استنفاد موارد صندوق ضبط الإيرادات، تطلب تمويل هذا العجز اللجوء إلى تمويلات مصرفية في إطار التمويل غير التقليدي.

الفرع الثاني: أساليب تمويل ومعالجة عجز الموازنة العامة بالجزائر

لقد عرفت الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2018 زيادة الإنفاق العام بوتيرة سنوية كبيرة، حيث صاحب هذا النمو في الإنفاق مع تراجع أسعار النفط، عجز لازم الموازنة العامة، لذلك ارتأينا اقتصار الدراسة على هذه الفترة، للكشف عن أهم الآليات التي اعتمدها الحكومة الجزائرية لعلاج هذا العجز .

أولا: صندوق ضبط الموارد كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر

ينتمي صندوق ضبط الموارد إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر، وقد أنشأ بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000. قانون رقم 2000 - 02 المؤرخ في 27 جوان لسنة 2000 و التي ينص على التالي: يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد ويقيّد في هذا الحساب من جانب الإيرادات: فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أسعار المحروقات أعلى من تلك المتوقعة في قانون المالية، كما يضمن كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق . أما من جانب النفقات فتشمل كل من ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي وتخفيضات الدين العمومي، ويعطى القانون لوزير المالية الحق في التصرف بهذا الحساب¹.

ويمكن استنتاج بعض الملاحظات المهمة حول هذا الصندوق:²

❖ إن صندوق ضبط الموارد هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية.

❖ يعتبر آلية لتجميع الموارد المالية الفائضة عن السعر الحسابي لبرميل النفط المقرر تغطية نفقات الموازنة، أي فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز تقديرات قانون المالية الذي يحسب على أساس الفرق بين السعر الفعلي لبرميل النفط والسعر المرجعي المعتمد في قانون المالية، وقد تم حساب السعر المرجعي منذ اطلاقه على أساس 19 دولار للبرميل، لتتم مراجعته سنة 2008، بحيث تم رفعه إلى 37 دولار للبرميل، وليتم رفعه مرة أخرى إلى 50 دولار للبرميل منذ صدور قانون المالية لسنة 2017؛

¹ سعد الله داود، **الآليات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 194 .

² بن دعاس زهير، رقوب نزيهان، **تقييم صندوق ضبط الموارد الجزائري في ظل تطاير أسعار النفط**، مجلة دراسات وإبحاث، جامعة الجلفة، مجلد 10، عدد 03، سبتمبر 2018، ص ص 619، 620

الفصل الثالث:..... دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصاد بالجزائر

❖ وظائف الصندوق حددت أساسا بهدف امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية، لتسوية وسد العجز في الموازنة العامة للدولة. وتسديد المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيفها، وتوسيعه ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية مع مراعاة ألا لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج . وفي ما يلي جدول يوضح تطور وضعية صندوق ضبط الموارد (موارده واستخداماته)، خصوصا دوره في علاج عجز الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة 2000-2018

جدول رقم (10-03): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد بالجزائر خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليار دج

الاستخدامات			الموارد ¹						السنوات
تمويل عجز الموازنة العامة	تسديد تسبيقات بنك الجزائر	تسديد المديونية العمومية	فائض قيمة الجباية البترولية الموارد FRR	الجبائية البترولية الفعلية	الجبائية البترولية وفقا لقانون المالية (المتوقعة)	الرصيد السابق	ببرميل السعر الفعلي	ببرميل السعر المرجعي	
0	0	221.10	453.23	1 173.23	720.00	0	28.50	19	2000
0	0	184.46	123.86	956.38	840.60	232.13	24.85	19	2001
0	0	170.06	26.50	942.90	916.40	171.53	25.24	19	2002
0	0	156.00	448.91	1 284.97	836.06	279.78	28.96	19	2003
0	0	222.70	623.49	1 485.69	862.20	320.89	38.66	19	2004
0	0	247.83	1 368.83	2 267.83	899.00	721.68	54.64	19	2005
91.53	0	618.11	1 798.00	2 714.00	916.00	1 842.68	65.85	19	2006
531.95	607.95	314.45	1 738.84	2 711.85	973.00	2 931.04	74.95	19	2007
758.18	0	465.43	2 288.16	4 003.50	1 715.40	3 215.53	92.97	37	2008
364.28	0	0	400.67	2 412.70	1 927.00	4 280.07	62.25	37	2009
791.93	0	0	1 318.31	2 905.70	1 501.70	4 316.46	80.15	37	2010
1 761.45	0	0	2 300.32	3 979.70	1 529.40	4 842.83	112.94	37	2011
2 283.26	0	0	2 535.30	4 184.30	1 519.04	5 381.70	111.04	37	2012
2 132.47	0	0	2 062.23	3 678.10	1 615.90	5 633.75	109.55	37	2013
2 965.67	0	0	1 810.32	3 388.52	1 577.73	5563.51	100.20	37	2014
2 886.50	0	0	552.19	2 373.53	1722.94	4 408.15	53.10	37	2015
1 387.93	0	0	98.55	1 781.14	1 682.55	2 073.84	45.00	37	2016
784.45	0	0	0	2 177.00	2 349.69	784.45	54.10	50	2017
131.91	0	0	437.41	2 787.10	2 518.48	0	72.43	50	2018

Source : Donnée du ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, sur :

<http://www.dgpp.mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/fr/FRR2018.pdf>

من خلال الجدول رقم (10-03) نلاحظ أن: رصيد الصندوق كان في تطور مستمر منذ نشأته إلى غاية تهاوي أسعار النفط سنة 2014، باستثناء سنتي 2001-2002 اللتين عرفت فيهما موارد الصندوق تراجعاً في قيمه بسبب انخفاض الجباية البترولية المحولة إليه، وهذا جراء انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، حيث انخفض فائض الجباية البترولية من 453.23 مليار دج سنة 2000 إلى 123.86 مليار دج سنة 2001 لتتخفف أكثر سنة 2002 إلى 26.50 مليار دج؛ وبمجرد ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية رجع الصندوق إلى حالة الانتعاش في رصيده، وذلك ابتداءً من سنة 2003، كما أن الشيء الملاحظ في هذا الجدول أن موارد الصندوق خلال بداية الفترة لم تتجه إلى تحقيق الهدف المنشود الذي أنشئت من أجله، والمتمثل في تمويل عجز الموازنة العامة، ذلك أن هذه الأخيرة عرفت فائضا بسبب ارتفاع أسعار البترول في

¹ تشمل هذه الموارد: فائض قيمة الجباية البترولية + تسبيقات بنك الجزائر إلا أن التسبيقات لم يتم رصدها بتنا كمورد لهذا الصندوق خلال فترة الدراسة

الأسواق العالمية إلى مستوى أكبر عن ذلك المقدر في قانون المالية بـ 19 دولار للبرميل الأمر الذي جعلها في غنى عن موارد الصندوق، فاستخدم رصيد الصندوق لتسديد المديونية العمومية.

أي أن الدولة لم تلجأ خلال السنوات الخمس الأولى من تاريخ إنشاء صندوق ضبط الموارد إلى الاقتطاع من رصيده لتمويل عجز الموازنة، وهذا راجع إلى رغبتها في استعمال موارد الصندوق فقط في حالة انهيار أسعار البترول ونزولها تحت السعر المرجعي، لكن ابتداء من سنة 2006 بدأت الحكومة الاقتطاع من رصيد الصندوق لتمويل عجز الموازنة العامة، حيث اقتطعت مبلغ 91.53 مليار دينار جزائري من موارد الصندوق لتمويل جزء من هذا العجز، وهذا بعد إدخال تعديلات عليه من خلال قانون المالية لتلك السنة، ولجأت الحكومة إلى هذه الخطوة على اثر الارتفاع المستمر لأسعار النفط الذي قلل مخاوفها من حدوث انهيار للأسعار (النفط) على المدى المتوسط.

وقد سجل رصيد صندوق ضبط الإيرادات أكبر قيمة له منذ إنشائه خلال الفترة (2010-2018)، والتي قدرت بـ 5 633.75 مليار دينار جزائري سنة 2013 بعد أن حقق مورد من فائض الجباية البترولية بـ 2 535.30 مليار دج سنة 2012.

ويتبين كذلك أنه خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة انخفض رصيد الصندوق بصفة تدريجية ابتداء من سنة 2014 حيث بلغ رصيده 4 408.15 مليار دج سنة 2015، بعد أن كان 5563.51 مليار دج سنة 2014، ولتيم اقتطاع رصيد الصندوق إجماليا سنة 2017 بـ 784.45 مليار دج لتمويل عجز الموازنة العامة، ويستنفذ رصيده كليا سنة 2018. وذلك بسبب تراجع الإيرادات النفطية نتيجة الانخفاض الحاد والمطرد لأسعار النفط منذ منتصف عام 2014 من جهة، وكثرة الاختلاسات التي طالت من جهة أخرى.

فصندوق ضبط الإيرادات قد أصبح أداة رئيسية تستخدمها الحكومة لتحقيق أهداف السياسة المالية التي تريد تطبيقها، حيث أثبت من خلال التجربة أنه أداة فعالة لامتناس الأثار السلبية للصدمات الخارجية على الموازنة العامة للدولة "مثل صدمة أسعار النفط لسنة 2014"، كما أثبت فعاليته في تسديد المديونية الخارجية بشقيها الداخلية و الخارجية خلال بداية إنشائه .

ثانيا: آليات معالجة تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر

سعت الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة (بعد انخفاض أسعار النفط 2014) إلى التخفيف من حدة العجز الميزاني، من خلال اتخاذ عدة إجراءات نوجز أهمها فيما يلي¹:

1- التمويل غير تقليدي (الإصدار النقدي): تضمن تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2018، إرساء التمويل غير تقليدي بشكل استثنائي لمدة خمس (5) سنوات لتمكين الخزينة من الاقتراض مباشرة لدى بنك الجزائر، لمواجهة العجز في الموازنة العامة للدولة وتحويل بعض ديونها لدى بنوك أو مؤسسات عمومية، ومنح موارد للصندوق الوطني للاستثمار لكي يتسنى له الإسهام في التنمية الاقتصادية. وتزامنا مع هذا المسعى ستواصل الدولة تطبيق خريطة الطريق الخاصة بترشيد النفقات العمومية من أجل إعادة توازن الميزانية في ظرف خمس (5) سنوات. حيث ان المبالغ التي صرفها بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي والمخصصة أساسا لتمويل برامج الاستثمار (AADL وFNI) وبعض المبالغ المخصصة لسداد الدين العام (CNAS/CNR) قد بدأ ضخها في القنوات المصرفية

2- ترشيد الانفاق الحكومي: تسعى الجزائر إلى ترشيد نفقاتها العامة، خاصة مع تراجع أسعار المحروقات في أسواق الطاقة العالمية منذ جوان 2014، والتي تعتمد عليها بنسبة كبيرة في تسيير ميزانيتها، مما يتطلب عملية ترشيد للنفقات تتناسب مع هذه الوضعية في جميع القطاعات وخاصة في المؤسسات العمومية. حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%.

3- تخفيض قيمة العملة الوطنية: جاء قرار تخفيض العملة الوطنية في الجزائر من اجل خفض الواردات التي ينتج عنها خروج العملة الصعبة نحو الخارج في ظل تراجع الصادرات النفطية والتي تمثل حجر الزاوية لبنية الاقتصاد الجزائري وسلعة استراتيجية ذات عوائد مالية كبيرة، كونها تمثل ما نسبته 97.5% من الصادرات الكلية للاقتصاد الجزائري، وبالتالي يساهم هذا القرار في منع خروج العملة الصعبة نحو الخارج، اضافة إلى رفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري وبالتالي

¹ كزير نسرين، مرغاد سناء، عدة أسماء، سبيل علاج عجز الموازنة العامة للدولة (حالة الجزائر 2000-2017)، يوم دراسي حول أساليب علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، يوم: 12 أفريل 2018، ص17

تغطية حجم اكبر من النفقات العامة كون ان الموازنة العامة تغطي بالدينار الجزائري. والغرض من وراء ذلك هو تقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية .

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للمؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1992-2018

قامت الجزائر بمحاولة تصحيح الاختلالات الهيكلية التي عصفت بالاقتصاد الوطني بداية التسعينات، وذلك من أجل ضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازنات النقدية الداخلية والخارجية، وإعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية المعتمدة في بناء ورسم مستقبل للاقتصاد الوطني، عن طريق تفعيل وسائل تلك السياسات وتحديد أهم الأهداف النهائية لها، كتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وخفض معدلات التضخم، غير أن الإصلاحات المتبعة آنذاك والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العامة مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة، لم تمس علاقات التشغيل، وعليه فقد تدهورت الحالة العامة للنمو الاقتصادي والتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العامة والخاصة، كما شهدت معدلات التضخم أعلى مستوياتها، لكن عقب الألفية الجديدة وكنتيجة للتطورات التي شهدتها الاقتصاد الوطني داخلياً وخارجياً، عرفت بعض من هذه المؤشرات تحسن وتغيرات مهمة.

المطلب الأول: دراسة تحليلية لمؤشر النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1992-2018

في بداية التسعينات شهد الأداء الاقتصادي في الجزائر، اختلالات ترجمتها تراجع مؤشرات الكلية كمؤشر النمو الاقتصادي، لذلك عمدت إلى القيام ببرنامج موسع من الإصلاحات، إلا أنها ركزت على بند المالية العامة وإغفال التحديات الحقيقية للنمو الاقتصادي، لكن مع حلول سنة 2001 تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، والبرنامج الخماسي (2015-2019)، من خلال التوسع في الإنفاق العام واتخاذ إجراءات وإصلاحات ضريبية لتشجيع الاستثمارات خلال هذه الفترة.

الفرع الأول: واقع النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)

إن المنتبغ للمؤشرات الاقتصادية الكلية بالجزائر يدرك أن معدل نمو ناتجه المحلي الإجمالي شديد التقلب لأسعار البترول، وهذا ما يعكس ضعف الهيكل الاقتصادي وتبعيته لقطاع المحروقات، حيث تم إعادة توجيه الدفة نحو سياسة مالية توسعية، مع بداية العقد الأول من القرن الحالي نظرا لإرتفاع أسعار البترول، فترجمه اعتماد برامج تنموية لإنعاش الاقتصاد وتحقيق نمو مستدام، بحيث ارتكزت مقاربتها على النظرية الكينزية.

أولا: تحليل مسار النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1990-2018)

الفصل الثالث:..... دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصادي بالجزائر

لتحليل مسار النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة المدروسة، لابد من ذكر السنتين السابقتين لتحديد العوامل والظروف التي ساهمت في إحداث تلك التغيرات، أي سنقوم بتتبع تطور قيم مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي على مرحلتين، الفترة الأولى (1990-2000) والفترة الثانية(2000-2018) وفقا للجدول الموالي.

جدول رقم (11-03): تطور معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1990-2018

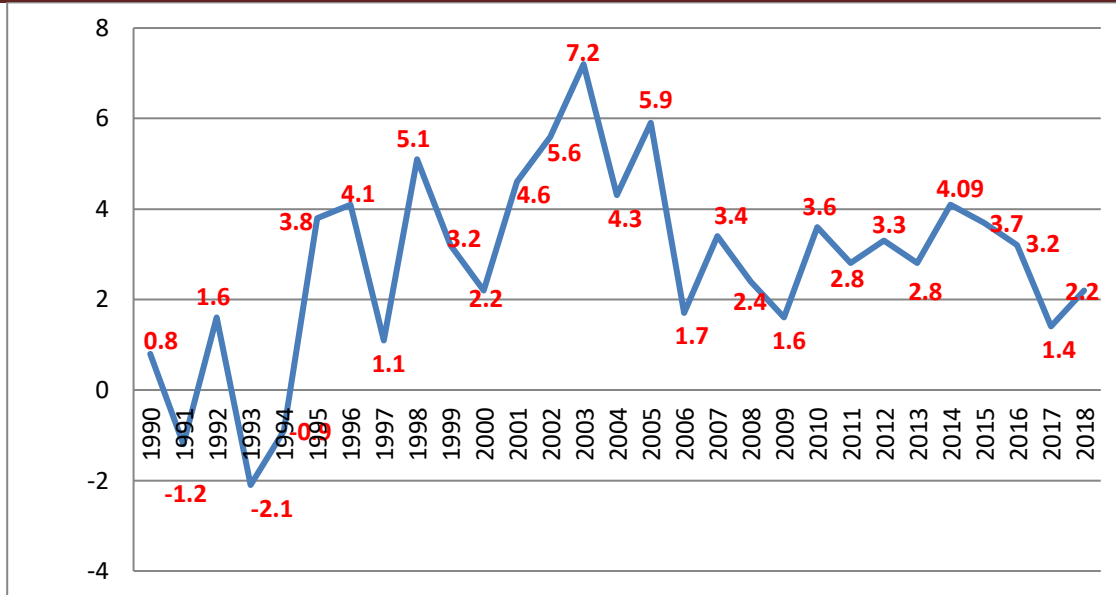
معدل نمو إجمالي الناتج المحلي %	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (مليار دينار)	سعر البترول الخام (صحاري بلاند) دولار للبرميل	
0.8	554,39	22.26	1990
-1.2	752,59	18.62	1991
1.6	1 048,2	18.44	1992
-2.1	1 166,2	16.33	1993
-0.9	1 494,5	15.53	1994
3.8	1 966.6	16.86	1995
4.1	2 564.7	20.29	1996
1.1	2 762.4	18.68	1997
5.1	2 781.6	12.28	1998
3.2	3 203.6	17.91	1999
2.2	4 123.5	28.50	2000
4.6	4 227.2	24.85	2001
5.6	4 522.8	25.24	2002
7.2	5 247.5	28.96	2003
4.3	6 150.4	38.66	2004
5.9	7 561.9	54.64	2005
1.7	8 520.6	65.85	2006
3.4	9 408.3	74.95	2007
2.4	11 042.8	99.97	2008
1.6	10 034.3	62.25	2009
3.6	11 991.5	80.15	2010
2.8	14 519.8	112.94	2011
3.3	16 208.7	111.04	2012
2.8	16 647.9	109.55	2013
4.09	17 228.5	100.20	2014
3.7	16 702.1	53.10	2015
3.3	17 406.8	45.00	2016
.14	18 906.5	54.10	2017
2.2	18 830,1	72.43	2018

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

*النشرات الثلاثية لبنك الجزائر+التقارير الصادرة منه على الموقع الإلكتروني: <http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.pdf/>

*بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ>

شكل رقم (07-03): تطور معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1990-2018



1- معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2000): إن النظرة الأولية لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2000 تُبين انه قد سجل تذبذباً كبيراً بين الارتفاع والانخفاض؛ حيث يلاحظ انه قد سجل قيماً سالبة خلال المدة 1990-1994، وهذا راجع إلى مخلفات الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986، والتي أثرت على معدلات التضخم بالارتفاع، وأحدثت عجزاً بميزان المدفوعات، كما خلفت آثار سلبية على الاقتصاد الوطني من بينها التراجع الكبير للمواد المالية وانخفاض النشاط التنموي وتراجع وتيرة التشغيل، وبالتالي تدهورت معدلات النمو (سجل قيمة 8.0% سنة 1990)؛

فحاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح تلك الأوضاع، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، إذ تم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي ضمن اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (1989-1990)، واتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (1991-1992) تحصلت بموجبهما على قروض شريطة تنفيذ سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة جداً، من خلال تطبيق عدة إجراءات للإصلاح الاقتصادي؛

إلا أن خطى النمو الاقتصادي تباطأت أكثر بعد سنة 1992 إذ سجل في 1993 و1994 قيم سالبة (-2.1%) و(-0.9%) على التوالي، وذلك نتيجة انخفاض قيمة العملة (أحد إجراءات الإصلاح التي اشترطها الصندوق)، وانهيار أسعار النفط حيث انخفض سعر البترول الخام من 18.44 دولار للبرميل سنة 1992 إلى 16.33 دولار سنة 1993، وهذا ما ترجمه انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فزادت الاختلالات الاقتصادية بتلك الفترة التي أطلق عليها مرحلة التردد والارتخاء في الأداء الاقتصادي، فرغم إستراتيجية البلاد التي كانت تهدف إلى تمويل عجز الموازنة العامة، والوفاء تماماً بخدمة الدين الخارجي، إلا أن ميزانية الدولة عرفت عجزاً موازني قدر بـ 10% سنة 1993، والدين الخارجي وصل إلى 30% من حصيللة الصادرات، ناهيك عن هبوط نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10% من الناتج المحلي.

لكن بداية من سنة 1995 شهدت معدلات النمو الاقتصادي تطورا إيجابيا حيث ارتفع معدله من 3.8% سنة 1995 إلى 4.1% سنة 1996، إذ ساعد في إحداث هذا التطور ارتفاع أسعار البترول تدريجياً، إضافة إلى تحقيق برنامج التمويل الموسع (التعديل الهيكلي 1995-1998) لأهدافه المتعلقة بتخفيض العجز بالموازنة العامة، وتقليص حجم الدين الداخلي، وتكوين ادخار عام سمح بإنعاش الاقتصاد الوطني، أي تم ضبط الأوضاع من خلال سياسة اقتصادية ظرفية، اتسمت بتطبيق مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية التي هدفت بالأساس، إلى دعم وتيرة ومستوى النمو الاقتصادي في الجزائر¹.

¹ بالاعتماد على:

* بوحفص حاكمي، دربال عبد القادر، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر، مجلة les cahiers du MECAS، العدد 3، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، أبريل 2007، ص 333 - 338.
* معط الله أمال، المرجع السابق، ص 236، ص 293.

وبالرغم من أن وتيرة النمو الاقتصادي تراجعت سنة 1997 بسبب انخفاض سعر البترول، فأظهرت هشاشة الاقتصاد الجزائري ومدى ارتباطه بالمحروقات، غير أن المفارقة الحاصلة سنة 1998 والتي سجل فيها مؤشر النمو أكبر معدل خلال هذه الفترة بمقدار 5.1% بالرغم من التراجع الكبير لأسعار البترول إلى حدود 12 دولار للبرميل، كشفت أن إحصائيات منظمة الأوبك فيما يخص جانب الحجم، تشير إلى ارتفاع حجم الصادرات البترولية الجزائرية إلى 549.4 ألف برميل يوميا بعدما كانت 373.1 ألف ب/ي سنة 1997 هذا من جهة، ومن جهة ثانية كشفت التفوق الواضح لنمو الناتج خارج قطاع المحروقات المدعوم بتحسين الإنتاج في القطاع الصناعي بنسبة 9.2% وبالأساس فرع الصناعات الغذائية التي سجلت نموا يقارب 14.12%، أي تم ضخ المزيد من الاستثمارات المحققة للتراكم الرأسمالي سنة 1998، وهو ما يفسر ارتفاع نفقات التجهيز إلى حدود 211 مليار دج لنفس السنة¹.

2- معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2018): نلاحظ أن الفترة 2000-2003 شهدت فيها نمو تصاعديا للناتج المحلي الإجمالي وذلك ابتداء من 2.2% سنة 2000 إلى 7.2% سنة 2003 بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية الجزائرية، وهذا نتيجة ارتفاع أسعار البترول، إذ مكن هذا الحدث الجزائر من تسطير برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE (2001-2004)، والذي خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج (ما يعادل 7 مليار دولار)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي حوالي 1216 مليار دج (ما يعادل 16 مليار دولار)، حيث تركز هذا البرنامج على التنمية المحلية، وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري والنقل والهياكل القاعدية، إضافة إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان².

لكن في سنة 2006 نلاحظ تراجع في وتيرة النمو حيث سجل معدل 1.7% بسبب انخفاض مساهمة الصناعة خارج المحروقات في تكوين هذا الناتج إلى حدود 5.2%، فبالرغم من إن الجزائر وانطلاقا من سنة 2005 قامت ببعث البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC للفترة (2005-2009) خصص له غلاف مالي ضخم قدر بـ 9 680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، وكان يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطن، تدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية، فتم تسطير إستراتيجية وطنية لإطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجنبية لتفعيل هذه المشاريع من بينها الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كلم، تجديد السكك الحديدية، بناء مليون وحدة سكنية وتدعيم قطاع الصحة والتعليم وتطوير المنشآت القاعدية، إذ تجاوزت حصة البنية التحتية الاقتصادية 40% من إجمالي الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج، الذي تم رصد في ظرف اتسم باليسر المالي بعد ارتفاع أسعار النفط، فكانت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي خلال فترة هذا البرامج إلى متوسط 44.03%، كما شهدت قطاعات الخدمات والأشغال العمومية تحسن ملحوظ في تكوين الناتج، إلا أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي والصناعي تراجعت³.

وباعتبار أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر مرتبط بقطاع المحروقات الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو، لذلك مع انهيار أسعار البترول إلى 62.25 دولار للبرميل الواحد عقب أزمة الرهن العقاري، شهدت بعض القطاعات ركودا تسببت في تراجع وتيرة النمو الاقتصادي إلى 1.6% سنة 2009؛

وفي الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 شهد نمو الناتج الداخلي الخام بعض الاستقرار إذ تراوح بين 3% و2% ليصل إلى 4.09% سنة 2014، وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر إطلاق برنامج لتوظيف النمو (2010-2014)، أين خصص له قوام مالي إجمالي ضخم قدره 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار) ويهدف إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار، بالإضافة إلى إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.435 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار⁴.

وبالرغم من أن هبوط أسعار البترول إلى 53.1 ثم 45 دولار للبرميل الواحد سنتي 2015 و2016، لم يترجم إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي، إذ بقي مستقر في حدود 3% ويرجع هذا الاستقرار النسبي لإستخدام الاحتياطات المالية المشككة في فترة سابقة.

1 مسعود ميهوب، المرجع السابق، صص 150-151.

2 كبداني سيدي أحمد، المرجع السابق، ص 251.

3 عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، ص 231.

4 بن سميحة دلال، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 302.

الفصل الثالث:..... دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصادي بالجزائر

إلا أنه خلال سنة 2017، شهد النشاط الاقتصادي الإجمالي تباطؤاً واضحاً، بسبب التراجع القوي في نشاط قطاع المحروقات، بلغت وتيرة توسع النشاط الاقتصادي المقاسة بمعدل نمو إجمالي الناتج الداخلي 1.4% في المقابل، بقي النمو خارج المحروقات مستقراً نسبياً عند وتيرة قدرها 2.2%، ثم ارتفعت إلى 4% سنة 2018 وهذا ما ترجمه زيادة معدل النمو الاقتصادي إلى 2.2% لنفس السنة¹.

ثانياً: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

إن معدلات النمو الاقتصادي المحققة تعتبر متواضعة مقارنة مع قيمة الاستثمارات التي تم رصدها خلال هذه السنوات، فالجزائر أنفقت متوسطاً سنوياً في مجال الاستثمار العمومي يفوق 10% من الناتج المحلي الإجمالي لتجني بعدها نمواً سنوياً أقل من 5% ومن أجل توضيح أكثر لهذا الرؤية، فقد تم القيام بتحليل معدلات النمو الاقتصادي السابقة من أجل معرفة القطاعات التي تعكس التأثير الفعلي لمضاعف الإنفاق الحكومي، وذلك عن طريق تحليل نمو حجم الإنتاج لمختلف القطاعات الاقتصادية خلال فترة الإصلاحات وبرامج إنعاش النمو ودعمه وتوطيده، وهذا ما يلخصه الجدول التالي:

جدول رقم(12-03): توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (1992-2018) الوحدة: القيم بملايير الدينارات

السنوات	PIB	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	بناء وتشغال عمومية	الخدمات	حقوق ورسوم على الواردات
1992	1074,7	250,4	23,30	128,42	11,95	127,16	11,83
1993	1189,8	247,4	20,79	131,1	11,02	130,9	11,00
1994	1487,5	327,4	22,01	145,6	9,79	161,7	10,87
1995	1993,5	503,4	25,25	187,4	9,40	193,9	9,73
1996	2564,7	733,1	28,58	277,8	10,83	222,3	8,67
1997	2780,2	839	30,18	242,7	8,73	223,2	8,03
1998	2830,5	638,2	22,55	324,8	11,48	256,8	9,07
1999	3248,2	890,9	27,43	359,7	11,07	280,4	8,63
2000	4123,5	1616,3	39,20	346,1	8,39	290,7	7,05
2001	4227,1	1443,9	34,16	412,1	9,75	315,2	7,46
2002	4522,7	1477,03	32,66	417,2	9,22	337,5	7,46
2003	5252,3	1868,8	35,58	515,2	9,81	355,3	6,76
2004	6149,1	2319,8	37,73	580,5	9,44	388,1	6,31
2005	7561,9	3352,8	44,34	581,6	7,69	418,2	5,53
2006	8501,6	3882,2	45,66	641,2	7,54	449,5	5,29
2007	9352,8	4089,3	43,72	708,07	7,57	479,7	5,13
2008	11043,7	4997,5	45,25	727,4	6,59	519,6	4,70
2009	9968,02	3109,07	31,19	931,3	9,34	570,6	5,72
2010	11991,5	4180,3	34,86	1015,2	8,47	617,4	5,15
2011	14588,5	5242,5	35,94	1183,2	8,11	663,7	4,55
2012	16208,6	5536,3	34,16	1421,6	8,77	728,6	4,50
2013	16650,1	4968,01	29,84	1640	9,85	771,7	4,63
2014	17242,5	4657,8	27,01	1771,4	10,27	838,5	4,86
2015	16702,1	3134,2	18,77	1936,3	11,59	900,8	5,39
2016	17408,8	3638,8	20,90	2140,3	12,29	975,7	5,60
2017	18684,1	3880	20,77	2281,9	12,21	1062	5,68
2018	18830,1	4199,11	22,30	2372,6	12,60	1054,5	5,60

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017، ديسمبر 2018، ص04

*النشرات الثلاثية لبنك الجزائر+التقارير الصادرة منه على الموقع الإلكتروني: <http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.pdf> من النظرة الأولى للجدول أعلاه، يتبادر إلينا وجود أثر للإنفاق العام على تطور الناتج المحلي الإجمالي، بسبب التطور المستمر في حصيلة الجهود المادية المبذولة والمعبر عنها بالناتج الاجمالي المحلي، غير أن المتتبع لتطور معدلات نموه، وحجم مساهمة كل قطاع في تكوينه، يدرك أن:

- قطاع المحروقات (النفط والغاز) رغم النمو الذي يحققه من سنة إلى أخرى (باستثناء بعض السنوات)، إلا أن هذا النمو يرتبط أساسا ب: أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكذا حصة الجزائر من المبيعات في الأسواق الدولية والتي ترتبط بدورها بقرارات منظمة الاوبك، كل هذا يدفع إلى رفض وجود أثر مضاعف للإنفاق الحكومي في هذا القطاع، الذي كانت نسبة مساهمته في تكوين الناتج في حدود العشرينات بالمائة في سنوات التسعينات، ولترتفع بفعل الاتجاه الصعودي لأسعار النفط مع بداية الألفية الجديدة، وتصبح بقرابة النصف من الناتج المحلي الإجمالي 45% سنة 2006، لكن ونتيجة للزمة المالية التي شهدتها العالم سنة 2008 وأدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وركود بعض الاقتصاديات التي تعتمد على المحروقات في صناعاتها وبالتالي نقص الطلب عليها، سبب ذلك تخفيض في الإنتاج النفطي بالجزائر (قرارات اوبك)، ومنه تراجعت مساهمة قطاع المحروقات في PIB، ومع التعافي التدريجي من هذه الزمة عاودت تلك النسبة في الارتفاع بداية من سنة 2010، إلى غاية هبوط أسعار النفط في منتصف 2014 .

- شهد قطاع الفلاحة معدلات نمو متباينة، حيث إن نسب مساهمتها في تكوين الناتج سنوات التسعينات كانت أفضل من بداية الالفينات، إذ أنه مع سنة 2000 شهد هذا القطاع ظروف جوية أدت إلى تباطؤ النشاط الزراعي متمثلة أساسا في الجفاف، فانخفضت نسبة مساهمته في تكوين الناتج من 11.07% سنة 1999 إلى 8.39% سنة 2000، ثم شهد هذا القطاع نوعا من الركود ونسب مساهمة متدنية وثابتة لم تتجاوز 10% بين سنة 2001 و2013، بالرغم من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الزراعية والمخطط الوطني للتنمية الريفية في تلك الفترة، ثم سمح الموسم الزراعي لسنة 2015 بتحقيق مستوى انتاج يفوق المستوى المسجل في 2013 و2014 من حيث الحجم بمقدار 1936.3 مليار دج مقابل 1771.6 مليار دج سنة 2014، ومن حيث نسبة المساهمة قرابة 11.6% سنة 2015، ثم نلاحظ في السنوات الأخيرة تحسن قيم هذا القطاع سواء حجماً أو مساهمةً في التكوين الإجمالي للناتج، ومرد ذلك تحسن الإنتاج الفلاحي كماً.

- أما قطاع الخدمات فقد شهد حجمه ارتفاعا ملحوظا خصوصا في السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس توسع وزيادة حجم التجارة التي تعد عصب النشاط الاقتصادي بالجزائر، وكذا تزايد نشاط النقل وخدمات المواصلات والاتصالات، وقدرت مساهمة قطاع الخدمات المسوقة وغير المسوقة في الناتج بمتوسط قدره 22.65% خلال فترة دراسة، وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات.

- ساهم قطاع البناء والأشغال العمومية بمقدار 102.2 مليار دج في الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة 9.5% سنة 1992، ثم ارتفع ثلاثة أضعاف خلال ستة سنوات، حيث سجل سنة 1998 ما مقداره 307.7 مليار دج لكن بنفس النسبة، وبعدها شهد القطاع استقرارا نسبي تراوح بين 7% و8% خلال الفترة (-2000-2008) حيث كان الاستثمار العمومي هو المهيمن، من خلال إطلاق مشاريع استثمارية عمومية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي الذي هدف إلى تدعيم البنية التحتية، ببناء المدارس والمستشفيات وتطوير شبكة المواصلات، لإستخدام الاحتياطات المالية المشكلة في فترة سابقة

- أما نسب مساهمة الصناعة في تكوين الناتج في تراجع مستمر، وهو ما يوضح أن مستوى التصنيع بالجزائر في الحضيض، بالرغم من تبني الحكومة لإستراتيجية التصنيع بتقديم الدعم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن القروض الممنوحة للمشاريع كانت بدون دراسة الجدوى، فلم تجدي نفعاً للاقتصاد. من هذا التحليل يتبين لنا مدى ارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي بقطاع المحروقات الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي بالجزائر، وبالتالي فإن أعراض المرض الهولندي بادية على الاقتصاد الجزائري، حيث مارس حقن الربيع البترولي في الاقتصاد أثرا سلبياً على بقية القطاعات، ويظهر ذلك جليا بعد كل هزة نفطية بتراجع الأداء الاقتصادي (فبالرغم من أنه ضخ أموال لقطاعات اقتصادية أخرى كالبناء والأشغال العمومية والخدمات، إلا أنه قيد فرص التنويع الاقتصادي بمزاحمة القطاع الخاص، وتراجع نسبة مساهمة قطاع الصناعة والفلاحة في تكوين الناتج الإجمالي).

الفرع الثاني: تحليل أداء النمو الاقتصادي بالجزائر وفقا للسياسة الانفاقية المطبقة

يبني هذا العنصر على التحليل الوصفي لسلوك متغيرات السياسة المالية إنفاقا (سنركز على البرامج التنموية) وربطه بالتغير في أداء النمو الاقتصادي بالجزائر، بما يسمح بمناقشة أهم الملامح التي ميزت هذه

السياسة وأثرها بالنسبة للنمو، مما يمكننا من الوصول إلى اتجاهات عامة حول الشكل المتوقع للعلاقة بينهما، فيساعد في تفسير النتائج التي سيبلغها التحليل الكمي فيما بعد.

أولاً: واقع النمو الاقتصادي ضمن البرامج الاقتصادية المرسومة بالجزائر

لقد أدى اعتماد الجزائر لبرنامج موسع من الإصلاحات في تسعينات القرن الماضي، ضمن اتفاقيات الاستعداد الائتماني، وبرنامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي إلى نتائج محدودة في النمو، كونها اقتصرت على تحسين الجوانب النقدية والمالية، وإغفال محددات النمو الاقتصادي (الاستثمارات)، لكن مع بداية الألفينات اعتمدت الجزائر مفهوماً جديداً للتنمية، بإحلال المشاريع الكبرى بهدف الرفع من مستويات النمو الاقتصادي - لذلك سنركز على واقعه في الألفية الجديدة فقط-، وذلك عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة الانفاقية من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية هي:

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي: PSRE (2001-2004)

Programme de soutien à la relance- économique

مباشرة وبعد استعادة الجزائر لتوازناتها الاقتصادية والمالية الكبرى، وقبل سنة 2001 طُرحت للنقاش الكيفية

التي بموجبها يتم استعادة النمو الاقتصادي وذلك إما بالعمل بجانب العرض (أفكار الليبيراليون الجدد) أو جانب الطلب (التوجه الكينزي)، في هذا السياق اقترح المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES إنعاش الاقتصاد بواسطة الطلب، عن طريق الانطلاق في ورشات الأشغال الكبرى (طرق، سدود... إلخ) ترجمه توجهات برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي أولاً (2001-2004).

1-1- أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): هدف هذا البرنامج إلى:¹

- ❖ تنشيط الطلب الكلي.
- ❖ تهيئة وإنجاز هيكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية.
- ❖ محاربة الفقر والمشكلات المرتبطة به وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- ❖ خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
- ❖ دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7ملايير دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدراً بحوالي 1 216 مليار دينار (ما يعادل 16مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقاً².

1-2 محاور برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): يمكن ذكر أهم محاور هذا البرنامج ومخصصاته المالية فيما يلي:³

- ❖ الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية: خصص ما قيمته 40.1% من المبلغ الإجمالي أي ما قيمته 210.5 مليار دج، ويشمل هذا المحور إصلاح البنية التحتية وتطوير شبكة النقل والمواصلات، وتنمية المناطق الريفية.
- ❖ التنمية المحلية والبشرية: خصص ما قيمته 38.8% من المبلغ الإجمالي، ويشمل هذا المحور تنفيذ برامج التشغيل والحماية الاجتماعية بإصلاح التعليم والتكوين والصحة....، ودعم مشاريع البلدية لتحسين الخدمة العمومية المحلية.
- ❖ دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري: رصد له مبلغ 65.3 مليار دج أي ما يعادل 12.4%.
- ❖ دعم الإصلاحات: رصد لهذا المحور مبلغ 45 مليار دج، أي ما يعادل 8.6%، فالسلطات الحكومية أقرت مجموعة من السياسات والإجراءات المؤسساتية والهيكلية التي تساعد على تحقيق الفعالية لتلك البرامج، كإصلاح الإدارة الضريبية والمالية وتهيئة المناطق الصناعية ووضع نماذج للتنبؤ متوسط وطويل المدى.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي- PCSC (2005-2009)

Programme complémentaire de soutien à la croissance

بهدف تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة ووضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاهية الاجتماعية، وتحسين مستوى معيشة السكان، ونتيجة لحالة اليسر المالي الذي تشهده الجزائر نتيجة ارتفاع

¹ ميهوب مسعود، المرجع السابق، صص 158-159.

² مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مرجع سبق ذكره، صص 147.

³ كبداني سيدي أحمد، المرجع السابق، صص 254، 251.

أسعار البترول، تم بعث برنامج لدعم النمو الاقتصادي لمدة خمس سنوات، حيث رصدت له ميزانية ضخمة تقدر بـ 4202.7 مليار دج، أي ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي، ثم أضيف له برنامجين أحدهما خاص بمنطقة الجنوب والآخر خاص بالهضاب العليا بقيمة 432 و 668 مليار دج على التوالي¹. وكذا المبالغ المتبقية من مخطط الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج يضاف لها الصناديق الإضافية بقيمة 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، ليكون المجموع النهائي 8705 مليار دج².

2-1- أهداف برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009): تتمثل أهدافه في:³

❖ تطوير البنية التحتية الاقتصادية من خلال ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه.

❖ تحسين الظروف المعيشية للمواطن.

❖ الاهتمام بالقطاع الفلاحي بانتهاج سياسة بناء السدود وتدعيم الأنشطة الفلاحية واستصلاح الأراضي.

❖ تحديث الاقتصاد خاصة في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

2-2- محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: يتضمن هذا البرنامج خمس محاور وهي:⁴

❖ برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: خصص له مبلغ يقدر بـ 1908.5 مليار دج، أي ما يعادل 45.5% من المبلغ الإجمالي، ويشمل هذا المحور تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان من الجانب الصحي أو التعليمي أو الأمني من خلال دعم السكن وتزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز، ودعم التربية والتعليم و... الخ.

❖ برنامج تطوير الهياكل القاعدية: خصص له مبلغ يقدر بـ 1703.1 مليار دج، أي ما يعادل 40.5% من المبلغ الإجمالي، ويشمل هذا المحور إعادة تأهيل شبكة الطرق، وتعزيز البنية التحتية للموانئ والمطارات، وتحديث خط السكك الحديدية، وإنشاء سدود وقنوات رئيسية لنقل المياه وتأهيل محطات المعالجة

❖ برنامج دعم التنمية الاقتصادية: تم رصد مبلغ 337.2 مليار دج، ما يعادل 8% لدعم وتطوير القطاعات الاقتصادية على رأسها قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري خصص له ما قيمته 312 مليار دج، ثم قطاع الصناعة وترقية الاستثمار خصص له 18 مليار دج، والباقي خصص لقطاع السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف بقيمة 7.2 مليار دج.

❖ برنامج تطوير الخدمة العمومية: خصص البرنامج مبلغ 203.9 مليار دج، أي ما يعادل 8.4% لعصرنة الخدمات العمومية من خلال إصلاح الإدارات العامة لتكريس الكفاءة والعدالة في تقديم خدماتها.

❖ برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال: تم تخصيص 5 مليار دج لتطوير هذا القطاع، بغرض تسريع وتيرة مسار الاندماج في مجتمع المعلومات والمعرفة العالمية، ودخول العالم الرقمي من بابه الواسع.

إذن فمعدلات النمو الاقتصادي المحققة تعتبر متواضعة مقارنة مع قيمة الاستثمارات التي تم رصدها خلال البرنامجين، فالجزائر أنفقت متوسطا سنويا في مجال الاستثمار العمومي يفوق 10% من الناتج المحلي الإجمالي لتجني بعدها نموا سنويا أقل من 5%، مما يكشف عن وجود اختلال وعدم الفعالية، فضخ ما يعادل تقريبا 156 مليار دولار من القيمة الإجمالية للاقتصاد الوطني، ثم الحصول على نسبة 4.7% كمتوسط نمو سنوي ما بين عامي 2001 و 2009، يعني أن الجزائر لم تحقق نتيجة فعلية إذا ما تم استبعاد قطاع النفط والغاز التي تصل نسبة مساهمتهما في تكوين الناتج حوالي 46%، أي أن هذا الأداء الاقتصادي كان نتيجة تحصيل إيرادات ضخمة من الجباية البترولية، التي تعد المورد الأساسي لخزينة الدولة، والمحدد الرئيسي لقدرات الحكومة في رسم السياسات الاقتصادية كسياسة الإنفاق العام التي خصصت تلك الاعتمادات والمخصصات المالية للاستثمار العمومي، فنمو الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر مرهون بتقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية.

1 بن سميحة دلال، بن سميحة عزيزة، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج الإنعاش الاقتصادي المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 46، مارس 2017، ص 290

2 ميهوب مسعود، المرجع السابق، ص 161

3 ماضي أسماء، المرجع السابق، ص 167.

4 بن سميحة دلال، بن سميحة عزيزة، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج الإنعاش الاقتصادي، المرجع السابق، ص 291-292.

5 شلبي عبد الرحيم، بظاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقاربة تحليلية قياسية، مرجع سبق ذكره، ص 46-47.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي: PCCE (2010-2014)

Programme de consolidation de la croissance économique-

استكمالا للبرامج المنتهجة منذ سنة 2001 لإنعاش النمو الاقتصادي أعلن رئيس الجمهورية في ماي 2010 عن إطلاق مخطط خماسي للتنمية يمتد من 2010 إلى 2014، بقيمة 214 21 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار ويشمل شقين:

للم استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بقيمة 130 مليار دولار.

للم إطلاق مشاريع جديدة بقيمة 156 مليار دولار

وتضمن هذا البرنامج عدة محاور نذكر أهمها فيما يلي:¹

❖ **التنمية البشرية:** حيث خصص هذا البرنامج حوالي 40% من موارده لتنمية الموارد البشرية أي ما يقارب 10 آلاف مليار دج، لإنشاء ما يقارب 4850 منشأة تعليمية ما بين ابتدائية واكمالية وثانوية، وتوفير 600 ألف مقعد بيداغوجي، وانجاز 172 مستشفى و1000 قاعة علاج و17 مدرسة لتكوين شبه طبي، بالإضافة إلى انجاز مليوني مسكن وربط حوالي مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي، وانجاز 80 ملعب لكرة القدم و750 مركبا للرياضة الجوارية و160 قاعة متعددة الرياضات.

❖ **تحسين الخدمة العمومية:** حيث تم تخصيص حوالي 379 مليار دج للعدالة.

❖ **تطوير المنشآت القاعدية:** تضمن هذا البرنامج الخماسي للتنمية الذي تموله الدولة ميزانية بقيمة 6447 مليار دج لتطوير المنشآت القاعدية، يوجه أزيد من 1300 مليار دج منها للأشغال العمومية من أجل إتمام شبكة الطريق السيار شرق- غرب واستكمال ربطها بـ 830 كلم من الطرق، وانجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة، وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري، وتعزيز 3 مطارات.

❖ **تنمية الأنشطة الاقتصادية:** خصص البرنامج نحو 1500 مليار دج لتنمية الأنشطة الاقتصادية، خاصة دعم التنمية الفلاحية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبالرغم من انهيار أسعار النفط سنة 2014، إلا أن الحكومة الجزائرية أقرت برنامج جديد يغطي عمليات الاستثمارات العمومية ويكمل البرامج السابقة، يمتد من 2015 إلى 2019 هو المخطط الخماسي الثالث للتنمية، حيث رصدت له الحكومة مبلغ 280 مليار دولار ما يعادل 22100 مليار دج، خصص مبلغ قدره 4079.6 مليار دج لسنة 2015، ومبلغ 1894.2 مليار دج سنة 2016، بعد إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 لتحقيق العديد من الأهداف منها: القضاء على البطالة، والحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين ظروف المعيشة، وإيلاء الاهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي.

ثانيا: تقييم البرامج التي طبقتها الجزائر

خلال فترة 15 سنة الماضية من 2000-2015 تمكنت الجزائر مستندة إلى ثلاثة برامج خماسية و تطور إيجابي لسوق النفط الدولية من تعزيز أسس تنميتها المستقبلية بفضل سياسة ركزت على تأسيس مرافق تحتية اقتصادية واجتماعية، وتبين الأرقام المتوفرة أن الجزائر أنجزت خلال السنوات الماضية من السكنات بمختلف الصيغ أكثر مما أنجزته خلال كامل الفترة السابقة، وتوج سجل قطاع الأشغال العمومية بدوره بأكبر الخطوات من خلال الطريق السيار شرق-غرب مع 1.132 كلم منجزة لتبلغ شبكة الطرقات الوطنية سنة 2013 مجموع 117.500 كلم أي بزيادة 13.000 كلم مقارنة بسنة 2000. في قطاعات أخرى لا تقل أهمية سجلت البيانات و الأرقام زيادات بلغت ضعفها أو ثلاثة أضعافها بين مرحلة و أخرى و تشمل هذه الأرقام شبكة السكك الحديدية (من 1.769 كلم سنة 2000 إلى 4.286 سنة 2013) و ربط الأسر بنظام الإنارة (7.9 مليون مقابل 3.7 مليون) و معاهد التكوين المهني (101 مقابل 54) و العيادات متعددة الخدمات (1.616 مقابل 497) و المركبات الرياضية الجوارية (561 مقابل 43) و دور الثقافة (46 مقابل 22) ، وفي الوقت ذاته راحت احتياطات الصرف تزداد سنة بعد سنة لتبلغ 194 مليار دولار في نهاية 2013 (+1.530 %)

¹ تقرير اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، 24 ماي 2014. على الموقع الإلكتروني:

مقارنة بسنة 2000) كل هذه الأمثلة تدل على انطلاقة مثالية على الأقل على المستوى الكمي حققتها قطاعات ترتبط بنشاطاتها بالحاجيات الأساسية للسكان¹.

الفرع الثالث: تحليل أداء النمو الاقتصادي بالجزائر وفقا للسياسة الضريبية المطبقة (1992-2018)
يبني هذا العنصر أيضا على التحليل الوصفي لسلوك السياسة المالية المطبقة إيرادا (من حيث الحوافز والامتيازات ضريبية) وأهم التطورات التي حدثت بتلك الإيرادات ومقارنتها بالتغيرات في الناتج PIB بالجزائر، مما يسمح بمناقشة أهم الملامح التي ميزت هذه السياسة وانعكاسها على الاستثمارات المنجزة .
أولا: الامتيازات الضريبية المحفزة للاستثمار في القانون الجزائري

من أجل الرفع من معدلات الناتج المحلي الإجمالي وبعث عجلة التنمية عمدت الجزائر إلى إحداث قوانين، وتبني إصلاحات في مختلف القطاعات من أهمها الاستثمار والجبائية، فاحتوت قوانين الاستثمار والمالية بالجزائر على عدة تحفيزات (حوافز مالية ضريبية وتمويلية) لتشجيع الاستثمار، حيث تعد الحوافز الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية جاذبية للاستثمارات الأجنبية خصوصا، فاستعمال الأداة الجبائية بفعالية من شأنها أن تحفز الاستثمار أكثر فأكثر، مما يمكن من إنعاش الصادرات خارج المحروقات وامتصاص البطالة وزيادة الناتج، وفيما يلي أهم الامتيازات والحوافز الضريبية التي شملتها القوانين الجزائرية.

1- الامتيازات الضريبية في قانون الاستثمار 93-12: بما أن الاستثمار هو المحرك الأساسي لعجلة التنمية، فقد حاز على اهتمام وافر من قبل السلطات العمومية بالجزائر، ففي ظل الإصلاحات الاقتصادية مع مطلع التسعينيات انتهجت الحكومة الجزائرية سياسة مالية تشمل امتيازات ضريبية ضمن قانون الاستثمار لسنة 1993، حيث تختلف هذه الامتيازات الممنوحة وفقا لهذا القانون على حساب الأنظمة الثلاث:

جدول رقم (13-03): أهم الامتيازات الضريبية ضمن قانون الاستثمار 93-12

الامتيازات والحوافز الضريبية في:		
مرحلة استغلال المشروع	مرحلة انجاز المشروع "الاستثمار"	النظام العام
<p>حسب المادة 18 من القانون 93-12 تستفيد الاستثمارات ابتداء من تاريخ الشروع في استغلاله على الامتيازات التالية:</p> <p>✓ الإعفاء طيلة فترة أدائها سنتين وأقصاها 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري.</p> <p>✓ تطبيق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة من (2 إلى 5 سنوات).</p> <p>✓ الإعفاء من الضريبة على ارباح الشركات والدفع الجزافي</p>	<p>حسب المادة 17 من القانون 93-12 تستفيد الاستثمارات (تحت عنوان انجاز الاستثمار طول فترة لا تتجاوز 3 سنوات) من الامتيازات التالية:</p> <p>✓ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.</p> <p>✓ تطبيق رسم ثابت ومخفض بنسبة 0.5% في مجال تسجيل عقود التأسيس والزيادات في رأس المال.</p> <p>✓ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار</p>	

¹ دردوري لحسن، لقلبي لخضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة لمسيل، العدد 01، مارس 2017، ص132.

الفصل الثالث:..... دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي بالجزائر

<p>والرسم على النشاط الصناعي في حالة التصدير، حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط (5-2سنوات). ✓ الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة ب 7% برسم الأجر المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الإعفاء المحددة من (5-2سنوات)، مع تحمل الدولة بفارق الاشتراكات المذكورة، وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع والتنظيم في مجال الضمان الاجتماعي. ✓ وحسب المادة 19 من نفس القانون تستفيد المشتريات من السوق المحلية للسلع المودعة لدى الجمارك والموجهة لتموين المنتجات المعدة للتصدير من إعفاء من الحقوق والرسم، وتستفيد كذلك عمليات الخدمات المرتبطة بها من هذا الإعفاء.</p>	<p>من الرسم العقاري ابتداء من الحصول عليها. ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة من الخارج أو متحصل عليها في السوق المحلية. ✓ تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.</p>
<p>حسب المادة 22 من القانون رقم 93-12 تستفيد الاستثمارات في المناطق الخاصة ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال بناء على قرار الوكالة من الامتيازات التالية: ✓ الإعفاء من الضريبة على إرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، طيلة فترة أداها 5 سنوات و أقصاها 10 سنوات من النشاط الفعلي. ✓ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري، ابتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة فترة أداها 5 سنوات و أقصاها 10 سنوات. ✓ تخفيض 50% من النسبة المنخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط (بعد انتهاء فترة الإعفاء). ✓ الإعفاء من الضريبة على إرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي التجاري في حالة التصدير و ذلك حسب رقم أعمال الصادرات بعد انتهاء فترة الإعفاء. ✓ تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للنظام الاجتماعي برسم الأجر المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة 5 سنوات قابلة للتديد بناء على قرار الوكالة.</p>	<p>حسب المادة 20 و 21 من القانون رقم 93-12 تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة، والمصنفة حسب مناطق للترقية ومناطق للتوسع الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية، من امتيازات التالية برسم انجاز الاستثمار (في فترة لا يمكن أن تتجاوز 3 سنوات من تاريخ تبليغ الوكالة): ✓ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في إطار الاستثمار. ✓ تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 0.5% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال. ✓ الإعفاء بالنسبة للسلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمارات من الرسم على القيمة المضافة سواء كانت مستوردة أو منتجة في السوق المحلية. ✓ تطبيق نسبة مخفضة تقدر ب3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، ويمكن أن تكون هذه السلع موضوع تنازل وتحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.</p>
<p>حسب المادة 28 من القانون رقم 93-12 تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة، بعنوان نشاطها، من جميع الضرائب والرسوم والاقطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه جبائي والجمركي، بإستثناء الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع. وحسب المادة 29 من القانون رقم 93-12 تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية في المناطق الحرة من الضرائب. وحسب المادة 30 من نفس القانون تفرض ضريبة جزافية على الدخل الإجمالي 20% من أجر العمال الأجانب بتلك المناطق</p>	<p>حسب المادة 28 من القانون رقم 93-12 تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة، بعنوان نشاطها، من جميع الضرائب والرسوم والاقطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه جبائي والجمركي، بإستثناء الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع. وحسب المادة 29 من القانون رقم 93-12 تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية في المناطق الحرة من الضرائب. وحسب المادة 30 من نفس القانون تفرض ضريبة جزافية على الدخل الإجمالي 20% من أجر العمال الأجانب بتلك المناطق</p>

النظام الخاص "استثمارات بالمناطق الخاصة"

النظام الخاص "استثمارات بالمناطق الحرة"

المصدر: المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993، ص ص 06-08.

ولتوضيح بعض النقاط الغامضة في هذا القانون رقم 93-12، جاء الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق ل20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، بحيث أصبح بموجبه تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الامتيازات للمستثمر عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) من خلال الشباك الوحيد الذي أنشأته لهذا الغرض، أي ضمان سهولة الاستفادة من الامتيازات المختلفة الممنوحة التي نص عليها هذا القانون 01-03، ثم تعززت هذه الامتيازات بموجب الأمر المعدل له سنة 2006.

2- الامتيازات الضريبية في الأمر الرئاسي رقم 06-08 المعدل والمتمم للأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار: جاء الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 معدلاً ومتمماً للأمر 01-03 الذي أصدر سنة 2001، حيث احتوى هذا الأمر على حوافز جديدة وتم تعديل مجموعة من المواد التي جاء بها القانون السابق، خصوصا الحوافز الضريبية، وتتجلى في إعفاء الدولة المكلف بالضريبة أو تخفيض قيمتها، وبهذا ميز الأمر بين نظامين¹:

1-2- النظام العام: تنص المادة 09 من الأمر 01-03 المعدلة بالمادة 07 من الأمر 06-08 على الحوافز

¹ أمر رقم 06-08 مؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427هـ، يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 19 جويلية 2006، ص ص 18، 21.

الجبائية والجمركية التي تمنح للاستثمارات مهما كانت طبيعتها في مرحلتي الانجاز والاستغلال:
أمرحلة الانجاز: وتتمثل هذه الامتيازات الجبائية في الإعفاءات التالية:
✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات المستثناة المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات غير المستثناة، المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

✓ الإعفاء من حق نقل الملكية يعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار.
ب-بعنوان الاستغلال: لمدة ثلاثة سنوات وبعد معاينة المشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

وطبقا للمادة 14 والمادة 16 من أمر 08-06 المعدلة للمادة 32 مكرر والمادة 33 من أمر 03-01 فإن الوكالة تقوم بمتابعة الاستثمارات التي استفادت من هذه الامتيازات، ويمكن لها أن تسحب المزايا الجبائية والجمركية في حالة عدم احترام المستثمر للالتزامات المتعهد بها اتجاه الوكالة.

2-2-النظام الاستثنائي: وكان في ظل المرسوم التشريعي 93-12 يسمى بالنظام الخاص، ويقصد بها تلك الامتيازات الجوهرية التي تمنح ل:¹

2-2-1 الاستثمارات الأجنبية التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة:
ونصت المادة 11 من أمر 08-06 المعدلة للمادة 12 مكرر من الأمر 03-01 على عدة امتيازات خلال:
أمرحلة الانجاز: وفي مدة أقصاها 5 سنوات تستفيد تلك الاستثمارات من المزايا التالية:

✓ الإعفاء من الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المفتوحة للسلع والخدمات الضرورية لانجاز الاستثمار.

✓ الإعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكية العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يطبق عليها.

✓ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادة في رأس المال.

✓ الإعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

ب-مرحلة الاستغلال: لمدة أقصاها 10 سنوات ابتداء من تاريخ معاينة المشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

2-2-2 الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني: تستفيد هذه الاستثمارات من المزايا الضريبية لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة. فحسب المادة 08 من هذا الأمر 08-06 الصادر في 2006 تعدل وتتم المادة 11 من الأمر 03-01 الصادر في 2001، تستفيد الاستثمارات المتعلقة بالنشاطات غير مستثناة من المزايا والمنجزة في بعض المناطق* من مجموعة من المزايا الجبائية:

أ-بعنوان انجاز الاستثمار:

✓ تطبق حق تسجيل بنسبة منخفضة قدرها 0.2 فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات غير المستثناة، المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات المستوردة التي تدخل مباشرة في الانجاز
ب-بعنوان الاستغلال: بعد معاينة مباشرة للاستغلال من المصالح الجبائية بطلب من المستثمر يكون الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي للضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني أما الإعفاءات الباقية بدون تغيير.

¹ نفس القانون، الأمر 08-06 المؤرخ في 08/07/2006، ص ص 62-64.

* هذه المناطق هي: بشار، البيض، غرداية، النعامة، ورقلة، الأغواط، وادي سوف، بسكرة، الجلفة.

وقد نصت العديد من قوانين المالية قبل صدور قانون الاستثمار الجديد أي خلال الفترة (2007-2016)، على بعض الأحكام المتعلقة بالحوافز الضريبية للاستثمار مكملة ومتممة للأمر 01-03، لكن لن نتطرق إليها، بل سنخرج إلى القانون الاستثمار الجديد

3-الامتيازات الضريبية في قانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار: المؤرخ في 03 أوت 2016 فأمم فشل القوانين السابقة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، لجأت السلطات الجزائرية إلى إصدار قانون جديد للاستثمار سنة 2016، حيث ألغى هذا القانون أحكام الامر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، باستثناء أحكام المواد (06، 18 و22)، أي أنه لم يتضمن تغييرات جوهرية في التنظيم القانوني للاستثمار بل تضمن تسهيلات إدارية وحوافز جديدة وامتيازات إضافية، حيث قسم الامتيازات إلى ثلاث مستويات هي: امتيازات مشتركة بالنسبة لكل الاستثمارات المؤهلة بما فيها الخاصة، وامتيازات إضافية ممنوحة للاستثمارات في قطاعات ذات الامتياز (الصناعة والزراعة والسياحة) و/أو المنشأة لمناصب العمل (100 وظيفة دائمة على الأقل)، المزايا الإستثنائية لفائدة المشاريع ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني (والمعدة على أساس اتفاقية تبرم مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار). ويمكن توضيح هذه الامتيازات الضريبية الممنوحة للمستثمر على ضوء قانون 16-09 في النقاط الثلاث التالية:

3-1-الامتيازات المشتركة: (حسب المادة 12)

أ- فيما يخص مرحلة إنجاز المشروع :

- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية، بالنسبة للسلع والخدمات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع .
- ✓ الإعفاء من حقوق نقل الملكية، والإشهار العقاري بالنسبة لكل العقارات، التي يتم إقتنائها في إطار إنجاز المشروع.
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل، والإشهار العقاري، وكذا التخليص المتعلق بالتنازلات العقارية، المبنية والغير مبنية، الموجهة لإنجاز مشروع الاستثمار .
- ✓ تخفيض 90 % من سعر الإيجار السنوي للأرض، المحدد من قبل إدارة أملاك الدولة خلال فترة إنجاز المشروع .
- ✓ إعفاء كل العقارات، التي تم إقتنائها في إطار إنجاز المشروع، ولمدة 10 عشر سنوات من كل الرسوم على الملكية العقارية .
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل، المتعلقة بمحاضر تأسيس المؤسسة، والرفع من رأس مالها.

ب- فيما يخص مرحلة الاستغلال:

ولمدة 3 سنوات بعد محضر بداية الاستغلال، محرر من قبل المصالح الجبائية:

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح المؤسسات
 - ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
 - ✓ تخفيض 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية للأرض المحدد من قبل إدارة أملاك الدولة.
- 3-2-الامتيازات الخاصة:** (المادة 13) من جهة أخرى، يتضمن المشروع امتيازات خاصة، موجهة خصوصا للاستثمارات بمناطق الجنوب، والهضاب العليا، وكذا المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وتتمثل هذه الامتيازات:

أ- فيما يخص مرحلة إنجاز المشروع: زيادة على الامتيازات المشتركة المذكورة أعلاه يستفيد أيضا من:

- ✓ تكفل الدولة الجزئي أو الكلي، بتكاليف أشغال بناء المشروع، بعد تقييم من الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات .

✓ التخفيض من سعر الإيجار، السنوي للأرض المحدد من قبل إدارة أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز لانجاز مشاريع استثمارية:

➤ بالدينار الرمزي للمتر المربع (م²) لمدة 10 سنوات، و50 % من سعر الإيجار بعد هذه المدة

بالنسبة للاستثمارات المتواجدة بالهضاب العليا، وكذا المناطق، التي تستلزم دعم خاص من الدولة

➤ بالدينار الرمزي للمتر المربع (م²) لمدة 15 سنة، بالنسبة للاستثمارات بمناطق الجنوب .

ب- فيما يخص مرحلة الاستغلال: نفس الامتيازات المشتركة المذكورة أعلاه لكن هنا الاستفادة تكون لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في مرحلة الاستغلال.

الفصل الثالث:.....دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصاد بالجزائر

3-3-الامتيازات الإضافية والاستثنائية: تتعلق الامتيازات الإضافية والاستثنائية خصوصا، بإطالة مدة الامتيازات المشتركة، حيث إن المزايا الإضافية موجهة لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/ أو المنشئة لمناصب الشغل من خلال:

✓ رفع مدة مزايا الاستغلال المشتركة من 3 سنوات إلى 5 سنوات، عندما تنشئ أكثر من 100 منصب شغل دائم (المادة 16).

أما الامتيازات الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني فتتضمن: (المادة 18)

✓ تمديد مدة مزايا الاستغلال المشتركة لفترة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات .
✓ منح إعفاء أو تخفيض للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو الدعم المالي، وكذلك كل التسهيلات التي قد تمنح في مرحلة الانجاز¹.
وبعد مراجعة الأطر القانونية حول الحوافز والامتيازات الضريبية الممنوحة للمستثمر وفقا للمشرع الجزائري، يتبادر في ذهننا سؤال حول مدى قدرة تلك الحوافز في جذب الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر.

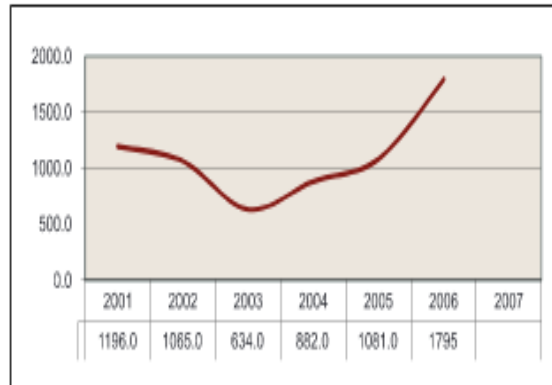
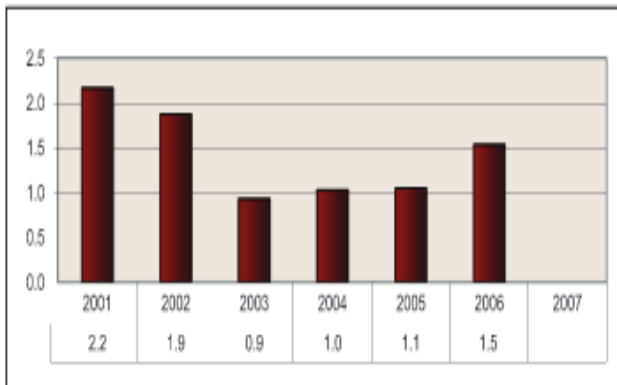
ثانيا: واقع الاستثمارات الأجنبية بالجزائر في ظل الحوافز الضريبية المطبقة

حسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2000، قدر حجم تدفقات الاستثمارات العربية نحو الجزائر بحوالي 85.8 مليون دولار مقابل 205.8 مليون دولار من دول أجنبية سنة 1999 بزيادة قدرها 14.7% كان معظمها من ليبيا وقطر والسعودية والإمارات، نظرا لرجوع الاستقرار الأمني للبلاد؛

وبعد إصدار المرسوم الرئاسي 03¹01 الذي جاء من أجل تطوير الاستثمار نحو أفضل الممارسات الدولية، والذي يتضمن مجموعة من الحوافز الضريبية، شهدت الاستثمارات الأجنبية ارتفاعا في حجمها حيث كشف تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2007 عن زيادة قيمتها من 1196 مليون دولار سنة 2001 إلى 1795 مليون دولار سنة 2006²، وهذا ما يوضح الشكل أدناه

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
خلال الفترة 2001-2007 (%)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2001 - 2007 (مليون دولار)



كما زادت قيمة تلك الاستثمارات أكثر بعد سنة 2006، حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي من

1795.4 مليون دولار سنة 2006 إلى 3052.3 مليون دولار سنة 2012؛

وفي سنة 2018 أظهر التقرير أنه فيما يتعلق بنشاط الجزائر على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة فتشير قاعدة بيانات FDI markets التابعة لمؤسسة فاينانشيال تايمز العالمية خلال الفترة ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017 إلى ما يلي:³

✓ بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 82 مشروع يتم تنفيذها من قبل 69 شركات أجنبية وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ 14 مليار دولار.

¹ قانون رقم 09-16 مؤرخ في 2 شوال عام 1439 المتعلق بترقية الاستثمار، المادة 12 و 13، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، 3 أوت 2016، ص ص 19-21.

² التقرير السنوي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية – مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2007، ص 264، <http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2016/04/Climate2007.pdf>

³ التقرير السنوي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية – مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2018، ص 61، <http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/06/Climate-Report-2018.pdf>

الفصل الثالث:.....دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار اقتصادي بالجزائر

✓ وقد حلت الصين وسنغافورة واسبانيا وتركيا على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات.

✓ تصدرت الشركة الصينية China State Construction Engineering Corporation قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر حيث تنفذ مشروعا ضخما بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 3 مليارات دولار.

✓ تتركز الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في قطاعات التخزين والمعادن والعقارات والبناء.

جدول رقم (14-03) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة 1996-2018

الوحدة مليون دولار أمريكي

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
القيمة	270	260	606.6	291.6	280.1	1107.9	1065.0	638.0
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة	882.0	1145.0	1795.4	1661.8	2632.1	2746.2	2300.2	2580.0
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
القيمة	3052.3	2661.1	1488.0	584	1637	1232	1506	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

لقد تم الإعفاء من بعض الضرائب من أجل تحفيز الاستثمار ودعم النمو الاقتصادي، كإعفاء الضريبة على الرسم المهني وضريبة أرباح الشركات لمدة عشرة سنوات من بداية استغلال المشروع لبعض الاستثمارات، إلا أن الجدول رقم (14-03) يوحي أن هذه الضرائب غير مرنة حيث إن المشرع الجزائري لم يتمكن من تحقيق هدف تكوين أوعية ضريبية جديدة تستوعب الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن الضغط الممارس من قبل أصحاب الثروات الضخمة والمداخل المرتفعة ذو السلطة في الدولة، جعلوا القوانين الضريبية لصالحهم من خلال استفادتهم من تلك الامتيازات والتخفيضات، ضف إلى ذلك تهربهم الضريبي واستعمال الغش والثغرات القانونية لتجنب دفع الضريبة التي تقع على عاتقهم؛

كما يوضح الجدول الى وجود عدم فعالية للسياسة الضريبية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، وهو ما يعود بالدرجة الاولى الى عوامل اخرى تعيق جذب تلك الاستثمارات؛

وهنا يطرح التساؤل عن مدى جدوى سياسة التحفيز الضريبية لاستقطاب هذه النوعية من الاستثمارات في ظل وجود عوائق أخرى، كالإجراءات الإدارية التي تنسم بعدم الشفافية وعدم النزاهة والبيروقراطية، والإجراءات المرتبطة بالتحويلات البنكية، والفساد الكبير الذي مس مختلف الهيئات العمومية؟

فتوحي النتائج الهزيلة إلى نوع من خيبة الأمل لدى القائمين على السياسات الاقتصادية وخاصة الموجهة للاستثمار الأجنبي المباشر(السياسة الضريبية التحفيزية)، ولعل هذا ما سيحث بالسلطات العمومية مستقبلا إلى مراجعة المعايير الأخرى التي تضمن خلق مناخ استثماري ملائم ومناسب.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لمؤشر التضخم في الجزائر خلال الفترة (1992-2018)

في بداية التسعينات تولدت اتجاهات تضخمية بالاقتصاد الجزائري جراء التطبيق السلبي للسياسة المنتهجة، من خلال تحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار، والذي أوصل معدل التضخم إلى مستوى قياسي في تلك الفترة، لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلا وانخفض المعدل في بداية الالفينات، وبعدها بدأ يسجل تذبذبات بالارتفاع والانخفاض، هذه المعدلات المتغيرة عبر تلك السنوات كانت نتيجة تأثير متغيرات اقتصادية عديدة، منها ما يعود إلى عوامل خارجية، أو نتيجة تفاعل مجموعة متداخلة من العوامل النقدية والهيكلية على المستوى المحلي، هذا ما حث السلطات النقدية العمومية على السعي لوضع سياسة نقدية ومالية ملائمة لمعالجة الأسباب النقدية مباشرة، والأسباب الأخرى بطريقة غير مباشرة.

الفرع الأول: تحليل تطور معدلات التضخم بالجزائر خلال الفترة 2018-1992

عرفت معدلات التضخم بالجزائر تطورات مهمة خلال فترة الدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول أدناه:

جدول رقم(15-03): تطور معدلات التضخم بالجزائر للفترة (1992-2018)

السنوات	معدل التضخم %	السنوات	معدل التضخم %	السنوات	معدل التضخم %
1992	31,7	2002	1,42	2012	8,89
1993	20,5	2003	2,58	2013	3,26
1994	29	2004	3,56	2014	2,92
1995	29,8	2005	1,64	2015	4, 8
1996	18,6	2006	2,53	2016	6,4
1997	5,7	2007	3,68	2017	5,6
1998	5	2008	4,86	2018	4,45
1999	2,6	2009	5,74		
2000	0,33	2010	3,91		
2001	4,23	2011	4,52		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

*النشرات الثلاثية لبنك الجزائر+التقارير الصادرة منه على الموقع الإلكتروني: <http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.pdf>

في نهاية عقد الثمانينات كانت معدلات التضخم مكبوتة، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، وأصبحت أغلب النشاطات لا تعمل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، مما ولد ضغوطا تضخمية، ومع بداية تطبيق برامج الاستقرار والتثبيت الاقتصادي، المبرمة مع صندوق النقد الدولي من خلال سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي، وإجراء تخفيض كبير في العملة تزيد عن 60% والتحرير الجزائري للأسعار المحلية، وأسعار الفائدة، أدت هذه السياسات إلى ارتفاع معدلات التضخم¹.

إذ نلاحظ من الجدول رقم (15-03) أن معدل التضخم قد بلغ مستوى قياسي 31.7% سنة 1992 وهو أعلى معدل مسجل في تاريخ الاقتصاد النقدي الجزائري، ويرجع هذا الارتفاع إلى دعم السلطات للنشاط الاقتصادي بإتباع سياسة مالية توسعية مما أدى إلى حدوث عجز موازني قدر سنتي 1992 و1993 بـ 1.2% و8.7% على التوالي، أثرت هذه السياسة على التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية ذلك العجز، حيث أن معدل نمو M2 قدر سنتي 1992-1993 على التوالي بـ 23.9% و21.5%؛

كما عرف معدل التضخم ارتفاعا آخر سنة 1994 بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية، إذ انتقل من 20.5% سنة 1993 إلى 29.8% سنة 1995، وهذا الارتفاع كان نتيجة لزيادة تحرير الأسعار ورفع الدعم على السلع الغذائية التي تمثل الحصة الأكبر في تركيبة مؤشر أسعار الاستهلاك، بالإضافة إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري في افريل 1994 بنسبة 40.17%؛

أما بعد سنة 1995 فنلاحظ انخفاض ملحوظ وكبير في معدل التضخم، حيث سجل في نهاية التسعينات نسبة 2.6%، وهذه النتائج تحققت بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي المبرم مع صندوق النقد الدولي، كما تزامنت مع سياسة تحرير الأسعار خاصة مع نهاية 1997، أين أصبحت معظم الأسعار حرة والغى الدعم الحكومي على مجموعة كبيرة من السلع الاستهلاكية باستثناء عدد قليل منها².

¹ عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص242-243.

² ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(2012-1989)، مرجع سبق ذكره، ص ص176-177.

فقرت سنة 2000 أدنى مستوى لمعدل التضخم في الجزائر بعد تحرير الأسعار إذ بلغ 0.33%، ليعود إلى الارتفاع مباشرة سنة 2001 حيث بلغ 4.2%، ومرد ذلك لارتفاع نمو الكتلة النقدية (المجمع النقدي M_2 الذي بلغ 22,2%) بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، وتزامنت هذه الفترة مع تطبيق سياسة مالية توسعية من خلال إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، مما أدى إلى تزايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم¹.

ليسجل انخفاضاً سنة 2002 بلغ 1.42% وهذا راجع إلى زيادة معدل نمو الدخل في القطاع الفلاحي وإتباع الدولة سياسة نقدية تتركز على وضع حدود لنمو الكتلة النقدية وتقييد توزيع القروض للاقتصاد، لكن مع تكيف العرض مع الطلب عن طريق زيادة معتبرة في الواردات، أدى إلى ارتفاع التضخم بالجزائر خلال الفترة 2003-2004، وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر فضائح فساد واختلاس مالي من العيار الثقيل (إفلاس بنك الخليفة، البنك الخارجي الصناعي)؛

بينما انخفض وليستقر نسبياً بين 2005-2006 بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، لكن بما أن سنة 2005 عرفت قفزة نوعية في مجال تخصيص غلاف مالي كبير في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة، أدى إلى عدم قدرة العرض الكلي على مواجهة الطلب الكلي المغذي لسياسة مالية توسعية، وظهرت في شكل نزعة تضخمية محسوسة سنة 2007 و2008، ليرتفع معدل التضخم سنة 2009 إلى 5.74% وهو نتيجة حتمية لنسبة نمو النفقات العمومية المكثفة في قطاع البناء والأشغال العمومية، إضافة إلى ارتفاع التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم في مختلف أنحاء العالم بسبب الظروف المناخية من جهة، والصراع العالمي بين اليوان الصيني والدولار واليورو من جهة أخرى².

ومع بداية عام 2010 انخفض معدل التضخم إلى 3.91% نتيجة إلغاء كافة القروض الاستهلاكية بما فيها قروض السيارات، فتراجعت مستويات الطلب المحلي، بالإضافة إلى تراجع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، ثم عاودت وتيرة التضخم إلى الارتفاع سنة 2011 ولبصل إلى مستوى قياسي له خلال الألفية الجديدة سنة 2012 أين بلغ 8.5% ومرد ذلك لارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي في قطاعات غير إنتاجية (إنتاج غير مادي)، وكذا ارتفاع الكتلة الأجرية، وارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية المستوردة؛

أما سنة 2013 و2014 فقد سجلت معدلات التضخم انخفاضاً، بسبب تطبيق سياسة نقدية صارمة، حيث أدخل بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 أداة جديدة لسياسة النقدية وهي استرجاع السيولة* لسنة أشهر بمعدل تسعيرة قدرها 1.5% بهدف امتصاص أكثر للسيولة المستقرة في البنوك³.

وبعد التراجع المعتبر لمعدل التضخم عاد نحو الارتفاع في 2015، ليبليغ متوسطه السنوي 4.8%، ليواصل ارتفاعه سنة 2016 أين بلغ 6.4% حيث أشار التقرير السنوي الصادر من بنك الجزائر لسنة 2016 إلى أن هذا الارتفاع لا يعزى إلى المحددات التقليدية للتضخم (كالتغيرات في المعروض من النقد M_2 ، والتضخم المستورد)، بل إلى العيوب في التنظيم والوظائف المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية بالجزائر، لكن مع السنّي الأخيرتين شهدت هذه الأسواق انخفاضاً طفيفاً في أسعار بعض المنتجات والمواد الغذائية الطازجة، أدى ذلك إلى انخفاض معدلات التضخم إلى 4,45% سنة 2018.

الفرع الثاني: أسباب التضخم في الجزائر

أظهر التحليل السابق أن التضخم لا يمكن حصر أسبابه في نمط واحد بل تشترك فيه عدة أسباب، حيث إن النسبة المعتبرة من التضخم في العشرية الأخيرة ناتجة من تضخم فاتورة المواد المستوردة، إضافة إلى أسباب أخرى هيكلية ونقدية.

أولاً: الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر

1 طيبة عبد العزيز، **فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية أ/ قسم العلوم الاقتصادية والقانونية العدد - 12 جوان 2014، ص 28.

2 **تقرير بنك الجزائر حول وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام لجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني، 2015/01/21، <http://www.bank-of-algeria.dz>، ص 10.

* هي إحدى التقنيات التي استحدثتها بنك الجزائر، حيث دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ منذ شهر أفريل 2002 (في 2002 كانت مدة استرجاع السيولة 7 أيام، في 2005 لمدة 3 أشهر، في سنة 2013 أصبحت لمدة 6 أشهر)، وتعتمد على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية، لتضع اختيارياً حجماً من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق (360/n) وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر، وتعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة أسلوباً مماثلاً لآلية المزايدات على القروض.
3 بالاعتماد على:

*ناصر عبد القادر، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2014، ص 220 و

يمكن ذكر أهم العوامل الداخلية التي تولدت عنها الفجوة التضخمية بالجزائر كما يلي:¹

1-توسع الإنفاق الكلي (زيادة الطلب المحلي): حيث إن من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، هي السياسات التوسعية في الاستهلاك (الخاص والعام)، وأنماط الاستثمار المعتمدة في الجزائر(اتجهت إلى المشاريع غير الإنتاجية)، حيث شكل الأجراء وعائلاتهم الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات في البلاد، فكانت الأجور العنصر الأكثر تحديدا لمستوى الطلب الكلي، وبالتالي الزيادة في الأجور كان لها أثر مباشر على ارتفاع مستوى الأسعار، كما أن الزيادة في حجم الاستثمارات الممولة عن طريق قروض متوسطة الأجل أو تسبيقات من البنوك التجارية أو عن طريق الإصدار النقدي أنشأت طلب إضافي على السلع والخدمات دون زيادة حقيقية في الناتج مما انعكس سلبا على الأسعار.

2- ارتفاع التكاليف الإنتاجية: تمثل الأجور في الجزائر جزءا كبيرا من هذه التكاليف، لكن الارتفاع الذي حدث في كتلة الأجور والرواتب بالجزائر (ارتفعت من 121.5 مليار دينار جزائري سنة 1993 إلى 2135 مليار دج سنة 2018)، ليس بالحجة الكاملة التي تجعلنا نبالغ في تقدير الدور الذي لعبه هذا الارتفاع بالأجور في إحداث الموجة التضخمية، بل ارتفعت أيضا بسبب الزيادات في أسعار المستلزمات وتكاليف الإنتاج الأخرى، مثل أسعار المواد الأولية الوسيطة والرأسمالية المستوردة من الخارج، كرد فعل للتخفيض القوي في قيمة العملة الوطنية والتقلبات في الأسواق الدولية، حيث اتجهت تكاليف هذه المواد إلى التضخيم في الفواتير من أجل تغطية أخطار الدفع المتأخر، خصوصا مع تدهور احتياطياتنا من العملة الصعبة في السنوات الأخيرة.

3-ارتفاع الكتلة النقدية (الأسباب النقدية): يعتبر الإصدار النقدي غير المراقب نتيجة منطقية للمصدرين السابقين للتضخم، حيث يوضح الجدول أدناه ان الاتجاه العام المتزايد للكتلة النقدية بمعناها الواسع (M_2) في العقود الأخيرة، ارتبط بشكل كبير مع اتجاه بقية المصادر الأخرى، فقد تطورت الكتلة النقدية M_2 خلال فترة الدراسة (1992-2018)، اذ كانت معدلات نموها مرتفعة في الفترة (1994-1990) نتيجة لتطبيق سياسة نقدية توسعية نتج عنها ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة، ثم بدأ نمو المعروض النقدي يتباطئ في الفترة (1994-2014)- ماعدا سنة 1998 أين بلغ معدل نمو M_2 47.24% - حيث وصل معدل نمو M_2 سنة 2009 أدنى مستوى 3.1% ، وعلى عكس سنتي 2016، 2015 اللتا شهدتا أدنى معدلات نمو M_2 ارتفعت الكتلة النقدية بسنة 2017 وخص هذا الارتفاع المكونات الأساسية للكتلة النقدية وهي:²

- الودائع تحت الطلب على مستوى البنوك (7%) ومراكز البريد (6.9%)؛
- الودائع لأجل 5.5%؛
- التداول النقدي 7.2%

نتيجة لذلك ارتفعت حصة التداول النقدي في الكتلة النقدية M_2 قليلا، منتقلة من 32.2% سنة 2016 مقابل 33% سنة 2017، تشير هذه النسبة المعتبرة للتداول النقدي (ما يقارب 4 780 مليار دينار) إلى أن حصة معتبرة من ادخار الأعوان الاقتصاديين (ما بين 1500 و 2000 مليار دينار) مكننزة خارج القنوات المصرفية، وهذا ما يبرز بوضوح ضرورة إدراج أساليب جديدة لجمع هذه الموارد كأولوية إستراتيجية للسياسة النقدية.

وفيما يلي جدول يوضح تطور هذه الأسباب والمحددات المفسرة لحدوث التضخم بالجزائر

جدول رقم (16-03): تطور محددات التضخم بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)

السنوات	الكتلة النقدية M2 دينار جزائري مليار	معدل نمو الكتلة النقدية %	الرواتب والأجور مليار دينار جزائري	الطلب المحلي		
				الإجمالي	العام	الخاص
1992	9 515	23.95	-	707.7	167.9	539.8
1993	2 525	21.18	121.5	838.4	202	636.4

¹ هتئات سعيد، المرجع السابق، ص 238.

² تقرير بنك الجزائر حول حوصلة لأهم التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018، ص ص 13-14، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bank-of-algeria.dz>.

الفصل الثالث:..... دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الاقصادي بالجزائر

467.6	825.6	247.1	1 072.7	151.7	15.75	7 723	1994
632.3	1 097.4	309.7	1 407.1	187.5	10.48	6 799	1995
645.0	1 338.0	421	1 759.0	222.8	14.43	915	1996
647.5	1 430.3	459.8	1 890.1	245.2	18.19	1 081.5	1997
774	1 556.7	503.6	2 060.4	268.6	47.22	1 592.5	1998
860	1 670.7	543.6	2 214.3	286.1	12.38	1 789.4	1999
918.5	1 714.2	560.2	2 274.3	289.6	13.02	2 022.5	2000
1 168.3	1 847.7	624.6	2 472.3	324	22.29	2 473.5	2001
1 402.7	1 988.0	700.4	2 688.4	301.1	17.30	2 901.5	2002
1 599.0	2 124.9	777.5	2 902.3	329.9	15.60	3 299.5	2003
2 045.2	2 358.0	847	3 205.0	391.4	11.43	3 644.4	2004
2 259.1	2 527.1	890.7	3 417.1	418.5	10.93	4 070.4	2005
2 578.2	2 695.6	954.9	3 650.5	447.8	17.14	4 827.6	2006
3 237.5	2 963.8	1 089.0	4 052.8	526.2	13.64	5 994.6	2007
4 157.0	3 346.6	1 459.1	4 805.7	711.0	16.22	6 956.0	2008
4 672.6	3 743.9	1 609.4	5 353.3	746.6	3.10	7 178.7	2009
4 968.1	4 115.6	2 065.7	6 181.3	1 005.3	15.4	8 126.8	2010
5 477.5	4 548.2	3 015.2	7 563.4	1 468.7	19.9	9 929.2	2011
6 243.3	5 211.0	3 293.4	8 504.4	1 638.6	10.9	11 015.1	2012
7 168.2	5 769.8	3 153.7	8 923.5	1 499.8	8.41	11 941.5	2013
8 185.2	6 264.7	3 409.7	9 674.4	1 643.5	14.6	13 686.9	2014
8 486.8	6 853.9	3 603.3	10 457.3	1 803.6	0.1	13 704.5	2015
8 903.9	7 446.0	3 658.9	11 104.9	2 232.5	0.8	13 816.3	2016
9 163.2	8 034.2	3 577.5	11 611.3	2 370.2	8.4	14 974.6	2017
9 669.6	8 568.3	3 508.1	12 076.3	2 135.1	11.18	16 256.7	2018

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

*النشرات الثلاثية+التقارير الصادرة من بنك الجزائر على الموقع الالكتروني: <http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.pdf/>

* تقرير بنك الجزائر لسنة 2010، ص203

* تقرير بنك الجزائر لسنة 2013، ص213

https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

https://www.ons.dz/IMG/pdf/Comptes_Economiques_volumes_2016-2019.pdf,p11

ثانيا: الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر

أما عن الأسباب الخارجية المنشأة للتضخم بالجزائر يمكن ذكر أهم عاملين هما:

1- التغيير في سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة: قبل نهاية سنة 1988 كانت عملية تحديد سعر صرف الدينار الجزائري تقوم على أساس سلة من أربعة عشرة عملة أجنبية من ضمنها الدولار الأمريكي، بحيث تمنح لكل عملة من هذه العملات ترجيحاً على أساس وزنها في التسديدات الخارجية، بدون أخذ أي اعتبار للوضع المالي والاقتصادي للبلاد، وبدون الاعتماد على فارق التضخم والإنتاجية بين الجزائر والبلدان صاحبة العملات الصعبة، فشلت سياسة الصرف التي أفرطت في تقييم الدينار في الفترة (1988-1991) وأدخلت عدة تشوهات على الواردات، وما ساهم في ذلك اللجوء إلى الإصدار النقدي بدون مقابل، كنتيجة لسوء التسيير داخلياً وخارجياً؛

كما أن حجم النقد الأجنبي المتمركز لدى البنك المركزي قبل عام 1991، كان يوزع مركزياً عبر التسريجات العامة للاستيراد، لكن مباشرة مع إبرام اتفاق الاستعداد الائتماني الأول مع صندوق النقد الدولي، تم تحرير نظام الصرف الأجنبي تدريجياً، وسمحت السلطات النقدية للبنوك التجارية بأن توفر حسابات

خاصة بالعملة الصعبة للأفراد والمؤسسات، يتم التعامل بها مع السوق الخارجية، غير أن أغلب تلك المعاملات أصبحت تركز على سوق الصرف الموازية¹.

فبعد إبرام ذلك الاتفاق، اتخذ مجلس النقد والقرض قرارا في نهاية سبتمبر 1991 يقضي بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار الأمريكي، للقضاء على الفرق الموجود بين سعر الصرف الرسمي والموازي، ليصل إلى 22.5 دج للدولار إلى غاية مارس 1994.

غير أن تفاقم المديونية الخارجية، وزيادة مستلزمات دفعات الأقساط وارتفاع نسبة خدمة المديونية لسنة 1994 واقتراب آجال التسديد، جعل الاقتصاد الجزائري في مأزق حقيقي ووضع السلطات أمام خيارين إما التوقف عن التسديد ومواجهة ما ينتج عن ذلك من مقاطعة تجارية دولية، أو الدخول في مفاوضات إعادة الجدولة مع المؤسسات النقدية الدائنة والرضوخ لشروطها فيما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية؛

فكان أول هدف استعجالي لبرنامج التصحيح الهيكلي في أبريل 1994 هو التعديل الديناميكي في قيمة صرف الدينار المغالي فيه، بحيث حدث تخفيض للدينار مرتين خلال مدة لا تتعدى الشهرين، أين قام مجلس النقد والقرض بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40.7%، ليصبح سعر صرف الدينار 36 دج مقابل دولار أمريكي واحد ووصل في سبتمبر 1994 إلى 40 دج للدولار الواحد؛

وإبتداء من أكتوبر 1994 أصبح سعر الصرف مرنا من خلال عقد جلسات يومية لتحديد السعر تحت إدارة بنك الجزائر. وفي سنة 1996 تم إنشاء سوق صرف فيما بين البنوك، كما اتخذت خطوة أخرى في ديسمبر 1996 وذلك لإصلاح نظام الصرف بإنشاء مكاتب الصرافة لتعميق وتسهيل وصول الجمهور إلى النقد الأجنبي، غير أن الاحتياطات من النقد الأجنبي قد عرفت سنة 1998 تدهورا حيث انخفضت إلى 6.846 مليار دولار، مما أثر على سعر الصرف وقيمة العملة التي انخفضت بـ 1.8%؛

وفي الفترة الممتدة من 1999-2001 استمرت قيمة الدينار الجزائري بالانخفاض بمعدلات مستقرة تماشيا مع تراجع قيمة الدولار مقابل العملات الصعبة الأخرى وخاصة مع ظهور الأورو كعملة منافسة له، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أحداث سبتمبر 2001 حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الواحد من 75.31 سنة 2000 إلى 79.68 سنة 2002، وفي الفترة الممتدة من 2003-2004 شهدت أسعار البترول تحسنا كبيرا، هذا أدى إلى زيادة حجم الصادرات البترولية الجزائرية، فقام البنك المركزي في 2003/01 بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و5% هذا الإجراء، كان يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء، فارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي من 77.37 سنة 2003 إلى 72.06 سنة 2004،

وقد ساهمت المكاسب الاقتصادية المحققة على مستوى الاقتصاد الكلي بعد سنة 2005، في الاستقرار النسبي للدينار حيث كان لتنامي الاحتياطات من العملة الصعبة ووصولها إلى مستوى 77 مليار دولار سنة 2006، إضافة إلى تدني الديون الخارجية إلى مستويات منخفضة، وانخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار خلال هذه السنة، كان لكل ذلك الأثر الواضح على قيمة الدينار الجزائري خاصة وأنه تزامن مع بداية تنفيذ منع استيراد السيارات القديمة، حيث جنى الدينار مكاسب هامة مقابل الأورو باعتباره العملة الأكثر شراء عن طريق الدينار، وهذا ما أدى إلى التقارب الشديد لسعر صرف الأورو والدولار بالنسبة للدينار، وقد استمر تعزيز هذا التوجه مع استمرار عمل كل العوامل المذكورة لصالح الدينار، فارتفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار من 72.9 سنة 2006، إلى 66.82 دينار جزائري للدولار الواحد سنة 2007².

ليحقق بعدها سعر صرف الدينار مقابل الدولار في الفترة (2009-2014) شبه استقرار ويعود ذلك لتبني السلطات نظام التعويم المرن، لكن النمو المفرط للواردات في الجزائر سنة 2014 اعتبر عائقا أمام استقرار قيمة الدينار، ما أدى إلى انخفاض قيمته التي وصلت 80.56 دج للدولار الواحد، و106.3 دج لـ:1 أورو. والجدول التالي يبين لنا تطور سعر صرف الدينار خلال الفترة (1992-2016)

¹ هنتاهت سعيد، المرجع السابق، ص 248.

² بالاعتماد على:

* راتول محمد، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، 2011، ص 247-248.
* دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012، مجلة الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الجزائر، العدد 11، جانفي 2014، ص 26.

جدول رقم (03-17): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والايورو خلال الفترة (1992-2016)

السنوات	مقابل الدولار	مقابل الاورو
1992	21.8	/
1993	23.3	/
1994	35.06	/
1995	47.65	/
1996	54.75	/
1997	57.68	/
1998	58.74	/
1999	66.57	/
2000	75.31	/
2001	77.26	/
2002	79.68	75.34
2003	77.37	87.47
2004	72.06	89.64
2005	73.36	91.30
2006	72.64	91.24
2007	66.82	94.99
2008	71.18	95.86
2009	72.64	101.29
2010	74.4	99.19
2011	72.85	102.61
2012	77.55	102.16
2013	79.38	105.43
2014	80.56	106.30
2015	100.46	111.44
2016	109.47	121.18

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

*النشرات الثلاثية الصادرة من بنك الجزائر على الموقع الالكتروني: <http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.pdf>

إذن فإن تغير سعر صرف الدينار الجزائري كما يبينه الجدول أعلاه له تأثير على مستوى الأسعار المحلية، حيث أن الإجراءات التخفيضية في قيمة العملة التي إتخذت منذ سنة 1988 كان لها انعكاسات كبيرة وفورية على أسعار المنتجات المستوردة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات (مقيمة بالعملة المحلية) وبرزت الضغوط التضخمية وهذا ما سنوضحه فيما يلي.

2- التضخم المستورد بالجزائر: تأثرت الجزائر بالتضخم العالمي كغيرها من الدول النامية، إذ شهدت ارتفاعا محسوسا في مستويات الأسعار المحلية خلال العقد الأخير، نتيجة انتقال التضخم المستورد لها عبر قنوات المداخل والأسعار من خلال طبيعة هيكل وارداتها، إذ تشير المؤشرات الخاصة بنقل هذه الظاهرة إلى درجة انفتاحه على الاقتصاد العالمي وتطور حجم تجارته الخارجية خصوصا الواردات:

1-2 تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (1992-2017): تميز الوضع الاقتصادي الجزائري بتفضيل وتسهيل الواردات على المنتج المحلي، هذا ما جعل حصيلتها تشهد ارتفاعاً ملحوظاً.

جدول رقم (03-18): تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (1992-2017)

السنوات	الواردات مليار دولار
1992	8 649
1993	8 799
1994	8 674
1995	10 770
1996	9 102
1997	8 696
1998	9 403
1999	9 173
2000	9 168
2001	9 899
2002	12 011
2003	13 538
2004	18 240
2005	20 357
2006	21 456
2007	27 631
2008	39 479
2009	39 297
2010	40 212
2011	47 300
2012	50 376
2013	54 903
2014	58 330
2015	51 646
2016	47 089
2017	46 059

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

*النشرات الثلاثية الصادرة من بنك الجزائر على الموقع الالكتروني: <http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.pdf>

وإحصائيات التجارة الخارجية على الموقع <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الواردات الجزائرية خلال الفترة 1992-2001 أي قبل تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي كانت في حدود 8 و9 مليار دولار، إلا أنها سجلت قيمة 10 مليار دولار سنة 1995 (ارتفاعاً في الأسعار وليس في الحجم) نتيجة التخفيض الحاد لسعر الصرف؛

وبعد ما شهدت الواردات تزايداً في حجمها بشكل تصاعدي خصوصاً خلال الفترة (2004-2014) حيث قدرت قيمتها بـ 18.2 مليار دولار في بداية هذه الفترة لترتفع في 2009 إلى 39.2 مليار دولار، وذلك بسبب توقيع الجزائر لاتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، وتزامن ذلك مع تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، الأمر الذي استدعى استيراد العديد من التجهيزات الصناعية، واستكمالاً لبرنامج توطيد

الفصل الثالث:.....دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصاد بالجزائر

النمو (2010-2014) ارتفع حجم الواردات وأسعارها خلال هذه الفترة لتسجل مستوى قياسي لها سنة 2014 قدر بـ 58.3 مليار دولار، ونظرا للظروف الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية تراجع قيمة الواردات سنة 2015 مسجلةً 51.6 مليار الدولار، بنسبة 12.08% نظراً لسياسة التقشف – تقليص حصص الاستيراد- التي اعتمدها الجزائر لمواجهة هذه الأزمة؛

والمنتبع للتركيب الهيكلي للواردات الجزائرية يدرك أن سبب ارتفاع حدة التضخم المحلي هو نتيجة لإستيراد التضخم العالمي عبر مجموعة من الواردات، حيث تحوز مجموعة التجهيزات الصناعية مركز الصدارة بنسبة 12.23% خلال فترة الدراسة وعلى رأسها السيارات السياحية بنسبة 5.07% ثم سيارات نقل البضائع بنسبة 3.62%، تجهيزات الهواتف بنسبة 1.8% كمتوسط للفترة (2005-2014) ثم تليها المواد النصف المصنعة، في حين تحتل فاتورة المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية المستوردة المرتبة الثالثة. والجدير بالذكر أن هذه المجموعات من الواردات الجزائرية تم إستيرادها من الصين والسوق الأوروبية المشتركة وتركيا، وهي بلدان عرفت معدلات تضخم متذبذبة بسبب ظروف عديدة، فتم تحويلها إلى الاقتصاد الوطني.

2-2-أسباب التضخم العالمي (التضخم المستورد): مع بداية الألفية الجديدة شهدت أسعار السلع الأساسية

ارتفاعاً في الأسواق العالمية، إذ ساهمت عوامل عديدة في تلك الزيادات بالأسعار وهي:¹
 ❖ صدمات الأحوال الجوية من قبيل الجفاف في أستراليا (2005-2007) الذي أدى إلى تقليص إنتاج القمح، وانخفاض مستوى المخزون العالمي من الحبوب والغذاء؛

❖ نمو محصول الحبوب (الإنتاج) بوتيرة أبطأ، وخاصة محصول الأرز والقمح خلال السنوات العشرين الماضية نتيجة لتدني الاستثمار على امتداد العقود الثلاثة السابقة (قبل 2010)؛

❖ ارتفاع تكاليف الإنتاج (مضخات الري والآليات) وتكاليف النقل نتيجة لارتفاع أسعار البترول والأسمدة؛

❖ نمو الطلب العالمي خصوصاً لدى الاقتصاديات الناشئة (الصين والهند) والاقتصاديات النامية كتركيا، وهذا من خلال زيادة الطلب على السلع الأساسية وعلى مصادر الطاقة والمعادن القاعدية.

❖ سياسات تعزيز استعمال الوقود الحيوي (الإعانات ومستويات الاستخدام المرخصة) أدت إلى زيادة حجم الطلب على المحاصيل الغذائية المستخدمة لإنتاج هذا الوقود، وخاصة في الوم.أ ودول الاتحاد الأوروبي.

❖ سياسات التجارة، مثل حظر التصدير وتصارع الحكومات على الشراء، مما شجع المنتجين على تجميد المعروض، وشجع التجار على زيادة المخزونات، ودفع بالمستهلكين إلى التزاحم على الشراء.

❖ تدهور قيمة الدولار بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية، أدى إلى تسجيل عجوزات في الحسابات الجارية للبلدان المستوردة للنفط، فساهم في نقل التضخم إلى البلدان التي تثبت قيمة عملتها بـ\$.

2-3- مؤشرات نقل التضخم المستورد بالجزائر خلال الفترة (2005-2015): إن الجزائر وفي خضم

الانتقال إلى اقتصاد السوق عملت على تحرير التجارة الخارجية، لزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي، وفي ظل هذا الانفتاح أصبح أداء الاقتصاد الوطني شديد الحساسية للمؤثرات الخارجية كالتضخم المستورد.

جدول رقم (19-03): مؤشرات نقل التضخم المستورد بالجزائر خلال الفترة (2005-2015)

السنوات	درجة الانكشاف الاقتصادي (%)	الميل المتوسط للاستيراد (%)	نسبة الاستيعاب المحلي (%)
2005	64.85	19.74	74.64
2006	65.04	18.30	71.56
2007	63.16	19.71	76.25
2008	76.45	25.44	74.43
2009	61.77	28.63	95.49
2010	60.78	24.94	89.11
2011	60.23	23.54	86.84
2012	58.67	24.03	89.38
2013	57.29	26.12	94.96
2014	55.83	27.25	98.67
2015	48.76	29.02	109.27

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الجداول السابقة وبناء على مخرجات برنامج Excel. تحسب المؤشرات كالتالي:

* مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي = [مجموع التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) * 100%] / الناتج المحلي الإجمالي.

* مؤشر الاستيعاب المحلي للإنتاج المحلي الخام = [الاستيعاب المحلي (A) * 100%] / الناتج المحلي الإجمالي، حيث (A) = Y - (X-M)

¹ تقرير منظمة الأغذية والزراعة، آخر اتجاهات أسعار السلع الغذائية في العالم: التكاليف والفوائد، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2011، ص 11

أ- **مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي:** يوضح هذا المؤشر مدى أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، ويمكن من خلاله قياس مدى حساسية الاقتصاد الوطني للمؤثرات الخارجية. وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر أكثر عرضة للتضخم المستورد¹. ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذا المؤشر قد سجل قيم متذبذبة لكن على العموم هي درجات مرتفعة (أكثر من 50%)، بحيث بلغ متوسط قيمة هذا المؤشر 61.17% خلال فترة الدراسة وهي نسبة مرتفعة، نظراً لزيادة أهمية التجارة الخارجية للجزائر في نشاطها الاقتصادي، وهذا انعكاس طبيعي لعملية الانفتاح الاقتصادي وزيادة فاعلية اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية مع الدول الأخرى (كاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية)، كما يبين بالوقت نفسه أن الاقتصاد الجزائري ذو درجة عالية من الانكشاف على الخارج، فهو يعتمد في نموه على الأسواق الخارجية في أكثر من نصف ناتجه المحلي الإجمالي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أنه أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية كانتقل التضخم المستورد إليه.

ب- **الميل المتوسط للاستيراد:** يبين هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على مستورداتها من الخارج، وكلما كانت هذه النسبة كبيرة دل ذلك على النسبة الكبيرة التي تقتطع من الدخل الوطني للشراء من الخارج، وبالتالي إستيراد التضخم من الخارج². ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن هذا المؤشر قد شهد ارتفاعاً في قيمه خاصة بعد سنة 2008، وهو ما يشير إلى أن نصيب الواردات الجزائرية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت نحو 24.25% خلال فترة الدراسة، وعليه فإن الجزائر تعتمد في تغطية الطلب المحلي من الحاجات الأساسية والتنمية المتزايدة على العالم الخارجي، وبالتالي إستيراد التضخم من الخارج بصورة كبيرة.

ت- **مؤشر نسبة الاستيعاب المحلي للإنتاج المحلي الخام:** حيث كلما كانت هذه النسبة كبيرة دل ذلك على ضغوط الطلب المحلي وعدم قدرة الإنتاج الوطني على استيعابه³. ومن الجدول أعلاه يتبين انه خلال الفترة (2005-2008) قد أخذ هذا المؤشر نسب مقاربة ما بين 71% و77%، وهو ما يدل على استقرار معدلات نمو الناتج المحلي المدعوم بزيادة الإنفاق الحكومي، وارتفع في سنة 2009 ليسجل نسبة 95.49% بسبب تداعيات أزمة الرهن العقاري أي ركود في بعض القطاعات الاقتصادية، وليستقر في السنوات 2010، 2011، 2012، في حدود 88%، ليسجل أعلى نسبة في 2015 تقدر بـ 109.27%، وهذا ما يدل على إن الاقتصاد الوطني لم يستطع استيعاب ضغوط الطلب المحلي.

ثالثاً: أسباب أخرى للتضخم بالجزائر

كما انه لا يمكن دراسة أسباب التضخم في الجزائر دون التطرق إلى **العوامل الهيكلية، الاجتماعية والنفسية** التي ميزت مجتمعنا واقتصادنا الوطني خلال فترة الدراسة، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

لـ **ضعف الإنتاجية:** تبقى إنتاجية العامل الجزائري ضعيفة بسبب تشغيل عدد كبير من العمال في القطاع الإداري إلى جانب نقص خبرتهم المهنية وغياباتهم، كل هذه العوامل تؤثر على حركة الأسعار من خلال إعاقتها للعملية الإنتاجية (كما أن الإنتاج الخدمي هو الأكثر تأثيراً على حركة الأسعار).

لـ **ضعف البنية التحتية:** وتتمثل في وسائل النقل (تفرض تكاليف مرتفعة للنقل أو التوزيع)، وكذا سوء استخدام شبكات التوزيع والأسلوب الاحتكاري عند الموزعين الذين يبحثون عن الربح السهل والسريع، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف والأعباء التي يتحملها المستهلك في نهاية المطاف.

لـ **أوضاع الأسواق الاستهلاكية:** إن الجزائر تعاني من تطور آليات الفساد، الأمر الذي أثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته، فازدادت شبكات الاقتصاد الموازي وتنامت الثروات التي تتحرك في قنواته، كما أن ضعف المنافسة، وسوء التنظيم والرقابة على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات بالجزائر، والتي تميز البعض منها بتواجد وضعيات مهيمنة كالاحتكار كلها عوامل ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم.

لـ **النمو الديمغرافي:** إن تطور عدد السكان بالجزائر (من 26 مليون نسمة سنة 1992 إلى أكثر من 42 مليون نسمة سنة 2018) ليس مشكلاً في حد ذاته، ولكن المشكل أن يقابل هذه الزيادة نقص في الإنتاج (إذ قدر معدل النمو السكاني لسنة 2017 بـ 2.03% بينما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الخام لنفس السنة

¹ المرزوقي عمر بن فيحان، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، 2005، ص 16

² حبيب محمود، **تحليل التجارة الخارجية السورية (2005-2009)**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد (01)، 2011، ص 47.

³ ميهوب مسعود، بركان يوسف، **محددات التضخم في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (2014-1990)**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 09، 27 جوان 2017، ص 09.

ب:1.3%) حيث أن التزايد السكاني تطلب زيادة المدارس، المستشفيات، والمساكن... الخ، مما تطلب استثمارات ونفقات باهظة التكاليف، كما أن التركيبة البشرية لسكان الجزائر تهيمن عليها فئة الشباب التي تمثل طلب متزايد على السلع الاستهلاكية.

العوامل الاجتماعية والنفسية: فالجزائر تعاني من سلوكيات متجمدة لدى الأفراد مثل قلة ميولهم للعمل في القطاعات الإنتاجية (فلاحة وصناعة)، وتفضيل القطاعات الخدمية التي لها تأثير أكبر على حركة الأسعار، بالإضافة إلى العادات والتقاليد التي تكلف العائلات الجزائرية نفقات مرتفعة تتحول في بعض الأحيان إلى تبذير وإسراف مما يؤدي إلى زيادة الطلب، وبقاء العرض محدود ترتفع الأسعار.

الفرع الثالث: توجهات السياسة النقدية والمالية لضبط معدلات التضخم بالجزائر في الفترة 1992-2018

إن الأسباب التي تم ذكرها سابقا حثت السلطات العمومية بالجزائر خصوصا النقدية منها، على السعي لوضع سياسة نقدية ملائمة، لمعالجة الأسباب الداخلية مباشرة، والأسباب الأخرى بطريقة غير مباشرة.

حيث تعتبر سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي والمالي الجزائري ودور السياسة النقدية، إذ أعاد القانون رقم (10-90) المتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في 14-04-1990 الاعتبار للبنك المركزي* حيث أعاد له المهام التقليدية في تسيير النقد والائتمان وإدارة السياسة النقدية، وسمح له بالانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة للتأثير على الكتلة النقدية، فأصبحت معالم السياسة النقدية تحدد بطريقة أفضل، فنصت المادة 55 من هذا القانون على الأهداف النهائية لها، من بينها هدف تحقيق استقرار الأسعار؛ غير أن ما يلاحظ أن توجهات السياسة النقدية اختلفت من فترة إلى أخرى بعد إصدار قانون 90-10، وأيضا اختلفت توجهات السياسة المالية، وهو ما انعكس على حركة الأسعار إذ شهدت:

1- الفترة 1990-1994: وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وهدفت بصفة أساسية إلى تمويل عجز الموازنة الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كما أن التراجع عن سياسة التشديد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق أثرت على التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازني، وتمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصا لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة أين كان التوجه نحو تطبيق سياسات نقدية توسعية.

2- الفترة 1994-2000: على عكس الفترة السابقة، تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من عام 1994 بهدف تخفيض معدل التضخم، حيث ساهمت هذه السياسة في معالجة الأسباب النقدية المنشأة له من خلال الحد من توسع الكتلة النقدية M2 التي تم تخفيضها من 21.2% سنة 1993 إلى 15% سنة 1994.

3- الفترة 2000-2009: تعد هذه الفترة كمرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامجي دعم الإنعاش والنمو الاقتصاديين، حيث ساعدت عدة عوامل على تطور الوضعية النقدية نحو التوسع من بينها تحسن أسعار البترول¹. إذ أصبحت المنظومة المصرفية تعيش حالة سيولة هيكلية مفرطة وغير معهودة، تبعا لآثار تلك الموارد البترولية، ونظرا إلى السلفيات النقدية التي تمنحها الخزينة العمومية للبنوك العمومية لضمان إعادة رسملتها، بالتالي أصبحت المنظومة المصرفية تعمل خارج نطاق بنك الجزائر، فبقيت السوق المصرفية المشتركة وحدها عملية². وعليه قام أصحاب القرار بإجراء تعديلات على قانون النقد والقرض بإصدار الأمر 03-11 للرفع من كفاءة السياسة النقدية، وللمساهمة في تغيير الوضع القائم، حيث سطر هذا الأمر الأهداف النهائية للسياسة النقدية فضلا عن تحديد مهام بنك الجزائر ويمكن تلخيص هذه الأهداف في تحقيق استقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع الاستعمال التام للموارد ونمو سريع للاقتصاد؛

حيث جاء في التقرير السنوي لسنة 2003 أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم، غير أن المادة 35 من الأمر 03-11 نصت على تعدد الأهداف النهائية

* أعطى استقلالية للبنك المركزي عن الخزينة العمومية، حيث ارجع القرارات النقدية من الدائرة الحقيقية إلى الدائرة النقدية عن طريق إيجاب الخزينة على إعادة استرجاع الديون التي عليها إلى البنك المركزي، فأصبحت أهداف هذه السلطة متصلة بالمجاميع النقدية ومجاميع القروض.

¹ بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، شتاء 2008، ص ص 29، 32

² رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، شتاء ربيع 2013، ص 198.

للسياسة النقدية¹، إذ تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصراف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد؛

وهكذا يأتي هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل في المقام الأول، في حين جعل هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا في المقام الثاني، أي لم تعط الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية في هذه الفترة، بالرغم من انه قد تم استهداف معدل التضخم في الجزائر بمعدل 3% كمؤشر لأسعار الاستهلاك وذلك منذ 2003، ثم تم تعديل النسبة منذ عام 2007، إذ أصبح معدل التضخم المستهدف 4.3% ويرجع ذلك إلى ارتفاع وتيرة التضخم المستورد².

4- الفترة 2009-2018: تماشيا مع التطورات التي حدثت على المستوى العالمي عقب أزمة الرهن العقاري سنة 2008، أصدرت السلطة النقدية سنة 2009 النظام 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها، حيث حدد هذا النظام العمليات التي يقوم بها بنك الجزائر في السوق النقدية وخارجها؛ وقد تعزز الإطار العملي للسياسة النقدية بالأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، واعتبر استقرار الأسعار هدفا نهائيا للسياسة النقدية وله الأولوية، بحيث يتطلب تحقيقه توفير كل الوسائل الملائمة لذلك، فيعتبر هذا تطورا نوعيا وإيجابيا في أهداف السياسة النقدية لبنك الجزائر، الذي قام بإعداد نموذج للتنبؤ بالتضخم على المدى القصير، فضلا عن تحديد للأهداف الوسيطة من المجمعات النقدية ومجمعات القروض والقنوات التي يمر بها الأثر النقدي إلى الدائرة الحقيقية كقناة الإقراض البنكي.

واعتبر بنك الجزائر سنة 2011 هي أول سنة لإدارة سياسته النقدية بسياسة استهداف التضخم، حدّد ابتداء من هذه السنة هدف التضخم عند 4% ومعدل نمو المجمع النقدي M2 تراوح بين 13-14%، فاستقر معدل نمو الكتلة النقدية بين 8-10% بين سنتي 2012 و2013 على التوالي، لينخفض إلى 0.8% في 2016 نتيجة لبدائية تطبيق سياسة نقدية حذرة ابتداء من 2015 على خلفية الصدمة النفطية في جوان 2014؛ وتراوح معدل نمو مجمع القروض على الاقتصاد بين 16.5-17.5% سنة 2011، وتزايد بشكل مرّن ليصل إلى معدل نمو بين 25-27% سنة 2015، ثم تراجع إلى 13,5% في 2017؛

أما فيما يخص توجهات السياسة المالية للتحكم في وتيرة التضخم فقد اتخذت الحكومة الجزائرية ابتداء من سنة 2011 عدة تدابير لاحتواء الزيادة الكبيرة في أسعار التجزئة للمنتجات الفلاحية المستوردة للحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، تمثلت في إجراء تخفيضات وإعفاءات استثنائية للحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة المطبقة على هذه المنتجات، لكن تبقى هذه التدابير غير كافية، ومحدودة في التأثير على أسعار التكلفة³.

¹ طيبة عبد العزيز، دور سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج الـARDL، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، المجلد (21)، العدد 01، جوان 2020، ص 55

² نسيلي جهيدة، نسيلي خديجة، بجاوية سهام، واقع التحكم بين البطالة والتضخم بالجزائر في ظل المخططات التنموية (2019-2000)، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، جامعة الجلفة، 14 نوفمبر 2019، ص 75

³ طيبة عبد العزيز، دور سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج الـARDL، المرجع السابق، ص 58، ص 55.

المطلب الثالث: دراسة تحليلية لمؤشر البطالة في الجزائر خلال الفترة (1992-2018)

قامت الجزائر خلال بداية فترة التسعينات بإصلاحات اقتصادية، من أجل تغيير النمط الاقتصادي إلى اقتصاد السوق ليتمشى مع المعطيات الجديدة، حيث دخلت الجزائر في برامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، فساهمت هذه الإصلاحات في اضطراب كبير في خريطة سوق العمل (التشغيل)، فتفاقت ظاهرة البطالة بالجزائر، ولتخفيف من حدتها تم اتخاذ مجموعة من التدابير والبرامج تقوم على إنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة لعملية التشغيل كأجهزة الدعم والإدماج المهني للشباب، كما تمكنت الجزائر عقب الألفية الجديدة من تغيير الإطار الاقتصادي الكلي الذي أضحى يدعم النمو الاقتصادي، بحيث اتخذت من خلاله تدابير تهدف إلى خلق مناصب الشغل والحد من نسب البطالة.

الفرع الأول: تحليل واقع وديناميكية التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1992-2018

تعتبر البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع الجزائري لكونها تشكل إهدار لعنصر العامل البشري، وهو ما يعني تضييع فرصة زيادة الناتج والدخل الوطني، لذا أصبح التشغيل يعد من أهم أولويات وأهداف السياسة الاقتصادية العامة، والإستراتيجية المثلى لصناع القرار السياسي بالجزائر، وبالقرارة الاستقصائية لمعدلات التشغيل بالجزائر خلال الفترة المدروسة، ستتضح لنا إن كانت تتناسب مع مستوى الطموحات والأهداف التي تم تسطيرها من أجل الحد من البطالة أم لا؟

أولاً: تعريف البطالة والتشغيل من منظور الجهاز الإحصائي بالجزائر

قبل تحليل المعطيات الخاصة بالبطالة، من الضروري أن نخرج على القواعد المتبعة من طرف الديوان الوطني للإحصاء لحساب معدلاتها، وتعريفه للمصطلحات الخاصة بالقوة العاملة، ومعدل التشغيل والنشاط:

❖ **معدل البطالة:** فحسب الديوان الوطني للإحصاء تشكل النسبة بين عدد البطالين STR وعدد السكان الناشطين PA، معدل البطالة U، أي: ¹

$$\text{معدل البطالة } U = \frac{\text{عدد البطالين (عدد العاطلين عن العمل) } STR}{100 \times \text{عدد السكان الناشطين } PA}$$

حيث يقصد بالبطالين (العاطلين عن العمل) جميع الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة ويستوفون في آن واحد على الشروط التالية:²

دون عمل: أي لم يقوموا بعمل أثناء الفترة المرجعية (فترة الاستقصاء) لا بأجر ولا بدون اجر.

متاحين للعمل: أي كانوا مستعدين للعمل بأجر أو العمل لحسابهم الخاص خلال الفترة المرجعية.

باحثين عن عمل: أي قد قاموا بخطوات محددة للبحث عن عمل بأجر أو العمل لحسابهم الخاص قبل الفترة المرجعية.

وينقسم العاطلون عن العمل (البطالين) (STR) إلى قسمين: قسم سبق لهم العمل وتعطلوا عنه لسبب ما (STR1)، وقسم آخر يدخلون سوق العمل لأول مرة (STR2) أي:³

$$STR = STR1 + STR2$$

أما السكان الناشطين PA حسب الجهاز الإحصائي الجزائري يتكون من القوة العاملة PO، ومن العاملين في بيوتهم TD والذين يبحثون عن عمل STR :

$$PA = PO + TD + STR$$

¹ بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية: (دراسة تحليلية...)، مرجع سبق ذكره، ص 200
² مقراني حميد، اثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2012)، مرجع سبق ذكره، ص 104 (مع التعديل)
³ بوصافي كمال، المرجع نفسه.

الفصل الثالث:..... دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصاد بالجزائر

بمعنى آخر فإن السكان الناشطون هم الأفراد الذين يشغلون مناصب عمل خلال فترة الاستقصاء سواء كان ذلك خارج المنزل أو داخله (السكان المشتغلين)، وكذلك الأفراد الذين لا يعملون ولكنهم يبحثون عن عمل (السكان البطالين)؛ حيث إن المشتغلون حسب ONS هم أولئك الذين:²

- يمارسون عملاً أو يقومون بأي نشاط له عائد نقدي أو طبيعي خلال فترة الاستقصاء؛
- غائبون عن عملهم خلال فترة الاستقصاء؛
- يتابعون دراستهم مع القيام بنشاط ذو عائد مادي؛
- هم في عطلة مرضية لمدة قصيرة الأجل (أقل من ثلاث أشهر)؛
- الشباب الذين يقومون بأداء واجب الخدمة الوطنية؛
- الدائمون في سلك جيش التحرير الوطني.

❖ **معدل التشغيل:** الهدف من حساب هذا المعدل هو معرفة عدد المناصب التي تم استحداثها للوقوف على تطور وضعية التشغيل، ويتم حسابه من خلال النسبة بين القوة العاملة المشتغلة والسكان الناشطين PA

$$\text{معدل التشغيل TO} = \frac{\text{القوة العاملة المشتغلة (السكان المشتغلون)}}{100 \times}$$

❖ **معدل النشاط:** يسمح هذا المعدل بمعرفة حجم القوة العاملة المؤهلة والقادرة على العمل مقارنة بحجم السكان الكلي، ويتم حسابه من خلال النسبة بين عدد السكان الناشطين وعدد السكان الكلي.

$$\text{معدل التشغيل TA} = \frac{\text{عدد السكان الناشطين PA (إجمالي القوة العاملة)}}{100 \times}$$

ثانياً: تحليل واقع التشغيل بالجزائر خلال الفترة 1992-2018

سنتناول في هذا العنصر من الدراسة واقع التشغيل بالجزائر بشقيه سوق العمل ككل وسوق العمل غير الرسمي، من خلال تتبع التطورات الحادثة بأهم المؤشرات المتعلقة بالتشغيل كما يلي:

1- واقع التشغيل بالجزائر (سوق العمل): سيتم تحليل معطيات هذا السوق من خلال تتبع تطور معدل النشاط، ومعدل التشغيل بناءً على تطور حجم القوة العاملة الإجمالية (السكان الناشطين)، والقوة العاملة المشتغلة (المشتغلين في القطاع الرسمي والموازي)، وكذا تطور توزيع هذه الأخيرة حسب مختلف المعايير.

1-1 تطور معدل النشاط ومعدلات التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1992-2018

جدول رقم (20-03): تطور حجم السكان والقوة العاملة (الإجمالية والمشتغلة) ومعدلات التشغيل بالجزائر

خلال الفترة 1992-2018

السنوات	عدد السكان الإجمالي مليون نسمة	عدد السكان الناشطين (القوة العاملة الإجمالية) مليون نسمة	معدل النشاط %	عدد السكان المشتغلين (القوة العاملة المشتغلة) مليون عامل	معدل التشغيل %
1992	26 271	6 223	23,69	4 577	73,55
1993	26 894	-	-	-	-
1994	27 496	5 721	21,00	4 325	75,53
1995	28 060	7 494	26,71	5 389	71,91
1996	28 566	8 121	28,43	6 015	74,06
1997	29 045	7 575	26,08	5 708	75,35
1998	29 507	8 056	27,30	5 799	71,98
1999	29 965	-	-	-	-
2000	30 416	8 690	28,57	6 179	71,10
2001	30 879	8 568	27,75	6 228	72,69
2002	31 357	8 680	27,68	6 653	76,64
2003	31 848	8 762	27,51	6 684	76,28
2004	32 364	9 469	29,26	7 798	82,35
2005	32 906	9 492	28,85	8 044	84,74
2006	33 481	10 109	30,19	8 868	87,72
2007	34 096	9 968	29,24	8 594	86,21

² شريف عمر، زرزار العياشي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013، ص 60.

الفصل الثالث:..... دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصاد بالجزائر

88,66	9 146	29,82	10 315	34 591	2008
89,81	9 472	29,90	10 544	35 268	2009
89,98	9 736	30,05	10 812	35 978	2010
90	9 599	29,04	10 661	36 717	2011
89,01	10 170	30,47	11 423	37 495	2012
90,17	10 788	31,24	11 964	38 297	2013
89,40	10 239	29,28	11 453	39 114	2014
88,78	10 594	30,06	11 932	39 963	2015
89,50	10 845	67,29	12 117	40 836	2016
88,29	10 858	50,29	12 308	41 721	2017
88,77	11 048	29,23	12 463	42 582	2018

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: (النسب محسوبة من طرف الطلبة)

http://www.andi.dz/PDF/demographie/Demographie_2015-AR.pdf

- عايب وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية.....، مرجع سبق ذكره، ص 271.
- تقارير صندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد) على الموقع الإلكتروني: <https://www.amf.org.ae/ar>
- وثائق مستخرجة من الديوان الوطني للإحصاء (حوصلة إحصائية 1962-2011 حول التشغيل بالجزائر+ تقارير النشاط الاقتصادي، التشغيل والبطالة لسنة 2011، 2012، 2013، 2014 و 2015) متوفرة على الموقع: www.ons.dz

يُظهر الجدول رقم (20-03) أن عدد السكان الناشطين «ما يسمى بقوة العمل» (المشتغلين والباحثين عن العمل) بالجزائر قد ارتفع إلى أكثر من 12 مليون نسمة سنة 2018 مقارنة بسنة 1992 أين كان يقدر بـ 6 ملايين نسمة، ويعود سبب الارتفاع أساسا للتطور المحسوس في حجم السكان الإجمالي حيث تزايد هذا الحجم بأكثر من 16 مليون نسمة خلال الفترة 1992-2018 أي خلال 26 سنة؛

أما معدل النشاط فهو تقريبا في حدود 30% خلال فترة الدراسة، وهو ما يعني أن ثلث سكان الجزائر تقريبا يمكنهم القيام بالعمل، وهو ما يفسر أن المجتمع الجزائري هو مجتمع شبابي ذو القدرة على العمل؛ وما يلاحظ من الجدول أيضا أن حجم القوة العاملة المشتغلة (السكان المشتغلين) قد شهدت تباين خلال فترة التسعينات حيث انخفضت سنة 1994 إلى 4 آلاف عامل و 325 عامل، بعدما كانت تقدر بـ 4 آلاف عامل و 577 عامل سنة 1992، والسبب في ذلك هو حل بعض المؤسسات التابعة للدولة، وتسريح العمال منها بفعل برامج التصحيح، والتعديل الهيكلي المبرمة مع صندوق النقد الدولي، غير أنه مع الألفية الجديدة شهد حجمها ارتفاعا محسوسا، وهذا نظرا لتطبيق برامج تدعيم التشغيل، وتخفيض نسب البطالة في إطار البرامج الخماسية لدعم النمو الاقتصادي وتوطيده، حيث انه بعد تطبيق تلك البرامج تجاوز عدد الأفراد المشتغلين 10 مليون عامل، فبعدما كان في حدود 5 مليون عامل خلال نهاية التسعينات، وارتفع إلى 6 مليون عامل مع بداية الألفية الجديدة، أصبح 11.05 مليون عامل سنة 2018.

أما معدلات التشغيل فنلاحظ أنها في تطور مستمر فبعدما كانت في حدود 70% خلال فترة التسعينات حيث لم تتجاوز 74% سنة 1996، أصبحت مستقرة في حدود 85% و 90% في السنوات الأخيرة (من 2005 إلى 2018)، وهذا راجع للدعم المقدم لشتى القطاعات الاقتصادية، غير أن جزء كبير من حجم هذه العمالة هي بصفة مؤقتة ضمن برامج الإدماج المهني وغيرها.

2-1- توزيع العمالة المشتغلة في الجزائر خلال الفترة 1992-2018

سنستعين بالجدولين أدناه لتوضيح توزيع العمالة المشتغلة حسب معايير مختلفة حيث:

يبين الجدول رقم (21-03) توزيع العمالة المشتغلة بالجزائر حسب الجنس والقطاع القانوني، إذ يلاحظ: أن معدل التشغيل لدى فئة النساء سجل تطورا ملحوظا، إذ ازداد بشكل كبير خصوصا مع الألفية الجديدة، فبعد أن كان عدد النساء المشتغلات بالجزائر لا يتجاوز 400 ألف مشتغلة خلال التسعينات، تضاعف هذا الحجم إلى 933 ألف مشتغلة سنة 2003، ثم ارتفع وليستقر في حدود مليون و 300 ألف، ومليون و 400 ألف مشتغلة خلال الفترة 2004-2010، وليقارب مليوني مشتغلة في السنوات الأخيرة، وهذا ما يعكس الإجراءات الحكومية التي اتخذت لترقية وإدماج المرأة في مسار التنمية، بحصولها على التعليم والتكوين اللازمين للذات أهلاها للولوج إلى عالم الشغل وقبولها في الوظائف الدائمة (كالتعليم والصحة)؛

حيث بينت معظم التقارير الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء في السنوات الأخيرة عن ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الحكومي لدى الإناث مقارنة بالذكور، ومرد ذلك توجه الذكور للعمل في القطاع غير الرسمي الأكثر دخلا بدلا من القطاع الحكومي الأقل دخلا، وبالرغم من تأهيل المرأة في تولي وظائف

الفصل الثالث:.....دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصاد بالجزائر

مختلفة، تبقى النسب الإجمالية للإناث معاملات مقارنة بنسب الذكور ضعيفة لم تتجاوز 20%، وهي النسبة التي تبين مشاركة المرأة في مؤشر التمكين الذي يعبر عن مشاركتها في الرقي الاجتماعي، وصنع القرار الاقتصادي والسياسي.

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول أن القطاع العام قد هيمن على القطاع الخاص في تشغيل العمالة خلال بداية التسعينات نظرا لكون طبيعة الاقتصاد الوطني الذي كان موجهها في الثمانينات، إذ بدأ في التحول إلى الاقتصاد الحر. فبدأت مساهمة القطاع الخاص في التشغيل ترتفع، بالرغم من أن القطاع العام كان يوظف العمال أكثر من القطاع الخاص حتى سنة 2004، في حدود 60% من العمالة المشتغلة، ولكن منذ سنة 2005 وحتى سنة 2018 أصبح القطاع الخاص هو المسيطر على التشغيل بمتوسط قدره 60%، وهذا راجع للتسهيلات والدعم المقدم من الحكومة للتطوير الاستثمار الخاص ودعم المؤسسات ص و م.

جدول رقم (21-03): توزيع العمالة المشتغلة حسب الجنس والقطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة

2018-1992

السنوات	إجمالي العمالة المشتغلة	العمالة المشتغلة ذكور		العمالة المشتغلة إناث		القطاع القانوني	
		النسبة %	الحجم	النسبة %	الحجم	القطاع العام	القطاع الخاص
1992	4 577	92.05	4 213	7.95	364	73.2	26.8
1994	4 325	92.30	4 022	7.70	303	-	-
1995	5 389	-	-	-	-	62.8	37.2
1997	5 708	84.40	4 819	15.60	889	50.6	49.4
1998	5 799	-	-	-	-	60.7	39.3
2000	6 179	87.10	5 382	12.90	797	59.20	40.80
2001	6 228	85.82	5 345	14.77	883	58.45	41.55
2002	6 653	85.57	5 693	14.42	960	-	-
2003	6 684	86.04	5 751	13.96	933	58.14	41.86
2004	7 798	82.57	6 439	17.42	1 359	58.32	41.68
2005	8 044	85.40	6 870	14.59	1 174	36.85	63.15
2006	8 868	83.13	7 372	16.86	1 496	30.96	69.04
2007	8 594	84.33	7 247	15.67	1 347	34.76	65.24
2008	9 146	84.38	7 718	15.62	1 428	34.43	65.57
2009	9 472	84.72	8 025	15.27	1 447	34.14	65.86
2010	9 736	84.86	8 262	15.13	1 474	34.37	65.63
2011	9 599	83.74	8 038	16.26	1 561	40.04	59.96
2012	10 170	82.51	8 392	17.50	1 778	42.80	57.20
2013	10 788	82.35	8 884	17.60	1 904	41.20	58.80
2014	10 239	82.40	8 517	16.83	1 722	40.00	60.00
2015	10 594	81.17	8 660	18.36	1 934	42.00	58.00
2016	10 845	82.38	8 934	17.62	1 911	40.16	59.84
2017	10 858	81.90	8 893	18.10	1 965	36.85	63.15
2018	11 048	81.27	8 973	18.73	2 075	36.67	62.44

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (النسب محسوبة من طرف الطالبة)

- وثائق مستخرجة من الديوان الوطني للإحصاء (حوصلة إحصائية 1962-2011 حول التشغيل بالجزائر+ تقارير النشاط الاقتصادي، التشغيل والبطالة لسنة 2011، 2012، 2013، 2014 و 2015) متوفرة على الموقع: www.ons.dz

<http://www.aps.dz/ar/economie/81740-4-11-2019>

جدول رقم (22-03): توزيع العمالة المشتغلة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1992-

2018

الوحدة: آلاف عامل

السنوات	المجموع	فلاحة		صناعة		بناء وأشغال عمومية		خدمات (تجارة، نقل، إدارة عامة وخدمات أخرى)	
		النسبة %	الحجم	النسبة %	الحجم	النسبة %	الحجم	النسبة %	الحجم
1992	4 577	16,62	761	17,37	795	13,08	599	53,01	2 423

الفصل الثالث:..... دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي بالجزائر

1993	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1994	4 325	1 023	23.65	582	13.45	667	13.42	2 107	50.71
1995	5 389	1 084	20.11	519	9.63	678	12.58	3 108	57.67
1996	6 015	-	-	-	-	-	-	-	-
1997	5 708	884	15.87	584	10.23	588	10.30	3 652	59.98
1998	5 799	1 108	19.10	661	11.40	635	10.95	3 395	58.54
1999	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2000	6 179	873	15,25	826	14,43	617	10,78	3 863	62,51
2001	6 228	1 312	21,06	861	13,82	650	10,44	3 405	54,66
2002	6 653	1 328	19,96	803	12,07	743	11,17	3 779	56,80
2003	6 684	1 412	21,13	804	12,03	799	11,95	3 668	54,88
2004	7 798	1 617	20,74	1 061	13,61	967	12,40	4 153	53,26
2005	8 044	1 380	17,16	1 059	13,17	1 212	15,07	4 393	54,61
2006	8 868	1 609	18,14	1 264	14,25	1 257	14,17	4 738	53,42
2007	8 594	1 170	13,61	1 028	11,96	1 523	17,72	4 872	56,69
2008	9 146	1 252	13,69	1 141	12,48	1 575	17,22	5 178	56,61
2009	9 472	1 242	13,11	1 194	12,61	1 718	18,14	5 318	56,14
2010	9 736	1 136	11,67	1 337	13,73	1 886	19,37	5 377	55,23
2011	9 599	1 034	10,77	1 367	14,24	1 595	16,62	5 603	58,37
2012	10 170	912	8,97	1 335	13,13	1 663	16,35	6 260	61,55
2013	10 788	1 141	10,58	1 107	10,26	1 791	16,60	6 449	59,78
2014	10 239	899	8,78	1 290	12,60	1 826	17,83	6 224	60,79
2015	10 594	917	8,66	1 377	13,00	1 776	16,76	6 524	61,58
2016	10 845	865	7,98	1 465	13,51	1 895	17,47	6 620	61,04
2017	10 858	1 102	10,15	1 493	13,75	1 847	17,01	6 417	59,10
2018	11 048	1 146	28,10	1 489	13,36	1 901	17,05	6 513	58,42

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (النسب محسوبة من طرف الباحثة)

- وثائق مستخرجة من الديوان الوطني للإحصاء(حوصلة إحصائية 1962-2011 حول التشغيل بالجزائر+ تقارير النشاط الاقتصادي، التشغيل والبطالة لسنة 2011، 2012، 2013، 2014 و2015) متوفرة على الموقع: www.ons.dz
يظهر الجدول أعلاه عدم التوازن في توزيع القوة العاملة المشتغلة بين القطاعات المختلفة خلال فترة الدراسة، حيث يعكس الصفة الهيكلية التي لازمت الاقتصاد الجزائري، والمتمثلة في سيطرة القطاعات الخدمية ذات الإنتاج غير المادي، على حساب القطاعات ذات الإنتاج المادي (الفلاحة والصناعة) حيث ما يلاحظ من هذا الجدول هو أن:

قطاع الخدمات من تجارة ونقل واتصالات بالإضافة إلى الإدارة العامة، قد استحوذ على الجزء الأكبر من العمالة، أكثر من نصف القوة العاملة المشتغلة منذ بداية الفترة، حيث اشتغل ما يقارب مليوني ونصف مليون عامل في هذا القطاع سنة 1992 موزعين على الإدارة العامة ب: مليون و112 ألف عامل، التجارة 502 ألف، النقل والمخازن والاتصالات 242 ألف عامل، وخدمات أخرى شغلت أكثر من 200 ألف عامل¹، غير انه مع الألفية الجديدة أصبح النشاط التجاري يحوز مركز الصدارة في هذا القطاع بقرابة 2 مليون عامل، وبعده الإدارة بمليون و600 عامل سنة 2018²، فأصبح قطاع الخدمات يشغل أكثر من 6 ملايين ونصف مليون عامل، قرابة 60% من اليد العاملة، والسبب في ذلك راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري، كونه اقتصاد موازي أغلب أنشطته خدمية تجارية تتم بطريقة غير رسمية، تَضْمَنُ الربح السريع للعمال بدون اقتطاعات من دخولهم، كما أنه اقتصاد ريعي يتم فيه، توظيف عوائد النفط بتضخيم الجهاز الإداري الحكومي.

أما بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فقد تميز بثبات حصته من العمالة المشتغلة من إجمالي العمالة خلال الفترة 1992-2004 بنسبة تتراوح بين 10-13%، لكن بعد أن أعلنت رئاسة الحكومة سنة 2005 عن برنامج تكميلي خماسي ضخيم يمتد على مدار 5 سنوات (2005-2009)، وهو مشروع يهدف إلى تدعيم النمو

¹الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011 حول التشغيل بالجزائر، ص55، على الموقع الإلكتروني: www.ons.dz

² <https://www.commerce.gov.dz/questions-frequentes/collection/commerce>

يمكن من استحداث مليوني منصب عمل جديد بمختلف أنواعها لامتناس العرض الزائد من قوة العمل في السوق، خصص لهذا البرنامج غلاف مالي ضخم قدره 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، يتمثل المحور الأول فيه في بعث برنامج استثماري بـ: 55 مليار دولار أمريكي حوالي 4200 مليار دينار لغرض تطوير وتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية، لذا تم تسطير إستراتيجية وطنية لإطلاق مجموعة من المشاريع، من بينها الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كلم، تجديد السكك الحديدية، بناء مليون وحدة سكنية، وتطوير المنشآت القاعدية، إذ تجاوزت حصة البنية التحتية 40% من إجمالي الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج، خصص ما قيمته 600 مليار دينار للأشغال العمومية، أما البناء فقد تم تخصيص مبلغ قدره 555 مليار دينار¹، ولم تتخلى الجزائر عن تلك المشاريع الكبرى فواصلت معركة البناء والتشييد، حيث رصدت مبالغ ضخمة لبرنامج توظيف النمو (2014-2010)، والمخطط الخماسي للتنمية (2015-2019)، بهذا نلاحظ الارتفاع المستمر في اليد العاملة المشتغلة بهذا القطاع، حيث ارتفع نصيبه من العمالة من 799 ألف عامل سنة 2003 إلى قرابة مليوني عامل سنة 2018.

في حين يلاحظ أن **الصناعة**، والتي كانت إحدى القطاعات المحركة لعجلة التنمية خلال فترة السبعينات والثمانينات، قد فقدت دورها كقطاع موّقر للعمالة في التسعينات وبداية الألفينات، فبينما كانت تساهم بـ: 17.37% من القوة العاملة المشتغلة سنة 1992، انخفضت حصتها إلى 9.63% سنة 1995، إذ أنه وتحت ضغوط صندوق النقد الدولي قامت الدولة بتسريح عدد كبير من العمال، بسبب خصوصية العديد من المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها أو غلقها، حيث تم غلق ما يقارب 1000 مؤسسة خلال الفترة (1994-1998)، بالإضافة إلى تجميد آلية التشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة العامة والخاصة، لهذه الأسباب تقلصت مساهمة الصناعة في تشغيل اليد العاملة². كما بقيت نسبتها تتراوح بين 12% و13% ولم تتجاوز 15% منذ بداية 2000 إلى غاية السنوات الأخيرة، حيث شغل القطاع الصناعي مليون و489 ألف عامل من أصل 11 مليون عامل من إجمالي المشتغلين لسنة 2018، وهو حجم منخفض وضعيف رغم ما بذلته الدولة الجزائرية من جهود في ترقية النشاطات غير الفلاحية، بانتهاج سياسة التصنيع، ودعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا الحرفية منها.

نلاحظ أن حجم العمالة في **القطاع الفلاحي** أيضا ضعيفة مقارنة ببقية القطاعات الأخرى، حيث عرفت الفلاحة تراجع في قوة العمل من مليون و108 ألف عامل سنة 1998 إلى 873 ألف عامل سنة 2000، بسبب التحول الاقتصادي الذي شهدته الجزائر بالانتقال إلى اقتصاد السوق، والذي حتم على الدولة إعادة هيكلة العقار الفلاحي، ورفع الدعم، وتخفيض الإعانات لهذا القطاع، إلا أنه ارتفع حجم التشغيل به في الفترة الممتدة من (2010-2001)، ومرد ذلك استجابة سوق العمل لبعض الإصلاحات الزراعية والتسهيلات التي منحها الحكومة في هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين، وفي الفترة (2017-2011) عاد ليشهد القطاع مرة أخرى تراجع في حجم العمالة، إذ أثبت أن العمل فيه يبقى مرهون بالظروف المناخية وتساقط الأمطار وكذا الإجراءات الحكومية، حيث أن أغلب العمال في هذا القطاع مؤقتين (بطالة موسمية)، تأثروا بالتقلبات التي شهدها القطاع من سنة لأخرى، وبالسياسات التي سنتها الحكومة في إطار برامج دعم النمو الاقتصادي وتوطيده، بانتهاج سياسة التصنيع التي ساهمت في ترقية النشاطات غير الفلاحية ذات المناصب الدائمة، حيث أدى هذا إلى هروب اليد العاملة من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى.

2- التشغيل الموازي بالجزائر (سوق العمل غير الرسمي): نظرا لسرعة معدل نمو القوى العاملة بالجزائر خصوصا مع الألفية الجديدة، وخاصة تحوّل فائض العمالة من القطاع الزراعي الريفي إلى المناطق الحضرية، ونتيجة لهذا الضغط على مناصب الشغل، فإن جزءا كبيرا من العمالة تم استيعابه في القطاع غير الرسمي، حيث إن القطاع العام بالجزائر ظل لوقت طويل المصدر الرئيسي للتشغيل، فأصبح غير قادر على تأمين فرص العمل الكافية، لذا لجأ الشباب للعمل ضمن القطاع غير الرسمي، وبالرغم من أن الاقتصاد غير الرسمي لم يخضع إلى دراسات دقيقة ورسمية في الجزائر، إلا أنه من خلال هذا البحث يُجمع الكثير من الاقتصاديين على أن تشكل ملامح العمل في هذا القطاع بالجزائر الذي أصبح المنفذ والمخرج للعديد من الشباب البطال؛ هو نتيجة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق.

¹ عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، ص 231.

² ماضي أسماء، المرجع السابق، ص 155.

الفصل الثالث:..... دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصاد بالجزائر

فقد أكد الاقتصادي نصر الدين حمودا، مدير الأبحاث في مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية (CREAD) في الجزائر «أن نسبة الأشخاص غير المسجلين في الضمان الاجتماعي تخطت نسبة الـ50% في العام 2008 بالجزائر، وهو ما يؤشر إلى كبر حجم القطاع غير الرسمي؛ كما بينت بعض الدراسات التجريبية أن الأنشطة القطاعية الكلية للقطاع غير الرسمي تساهم في تشغيل حوالي 41.3% من إجمالي التشغيل خارج القطاع الزراعي¹.

وعلى الرغم من عدم وجود رصيد إحصائي دقيق لهذا القطاع، إلا أن هناك دلائل تشير إلى أن القطاع غير الرسمي ينمو على نطاق كبير وواسع، فقد زاد حجم القوة العاملة المشتغلة بهذا القطاع الذي يتمثل في مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تدور في نطاق غير قانوني سواء بالتهرب الضريبي وعدم التصريح برقم العمال، عدم التقييد بالمعايير الدولية في العمل..... الخ، إذ تشير الإحصائيات إلى أن سنة 2003 أكثر من مليون و300 ألف شخص تحصلوا على دخل من هذا القطاع: حيث ساهم هذا الاقتصاد في نفس السنة بالامتصاص 17.2% من البطالة حسب إحصائيات CNES². ويبين الجدول التالي تطور العمل الغير رسمي ضمن العمل الرسمي في الفترة 1992-2018.

الجدول رقم(23-03): تطور العمل الرسمي والغير رسمي في الجزائر خلال الفترة (1992-2018)
الوحدة بالآلاف

2011	2010	2009	2008	2007	2005	2003	1999	1997	1992	
5 227	4 856	4 694	4 567	4 322	4 092	5 435	5 162	4 903	3 889	العمل الرسمي
4 372	4 880	4 778	4 579	4 272	3 952	1 249	911	815	688	العمل الغير رسمي
9 599	9 736	9 472	9 146	8 594	8 044	6 684	6 073	5 708	4577	المجموع
45.55	12.50	50.44	50.07	49.71	49.13	18.68	15.0	14.27	15.03	العمل غ رسمي%
			2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
			6 274	6 198	6 747	6 515	5 972	6 211	5 922	العمل الرسمي
			4 774	4 660	4 098	4 079	4 267	4 577	4 248	العمل الغير رسمي
			11048	10858	11276	10594	10239	10788	10170	المجموع
			.4321	42.92	37.79	38.50	41.67	42.43	41.77	العمل غ رسمي%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- تقارير النشاط الاقتصادي، التشغيل والبطالة -الديوان الوطني للإحصاء -متوفرة على الموقع: www.ons.dz
- تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائري متوفرة على الموقع: <http://www.cnes.dz>

فمن خلال الجدول نلاحظ أنه في سنة 1992 لم يكن للعمل غير الرسمي أثر ملموس نظرا للسياسة الاستثمارية المولدة للشغل، فلم يكن هناك عدد كبير من العمال في القطاع غير الرسمي حوالي 688 ألف عامل، ولكن بإدخال إصلاحات سنة 1995 الذي نجم عنه تسريح كبير للعمال بسبب الخصخصة وغلغ مؤسسات اقتصادية -كانت توظف نسب معتبرة من المواطنين-، تم تحويل اليد العاملة من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد الغير رسمي.

وحسب دراسة خاصة بالبنك العالمي في ماي 1999 أن النشاطات غير الرسمية في الجزائر تطورت في قطاع البناء والأشغال العمومية، النقل، والأسواق التجارية، وكذا المهن المرتبطة بقطاعات النسيج والميكانيك والحلاقة والسياحة... الخ، واتسعت بصورة كبيرة مع الألفية الجديدة حيث أضحي عدد المشتغلين بهذه الأنشطة يساوي قرابة نصف القوة العاملة الإجمالية 50% مشغلت في القطاع الموازي، نظرا لاستيعابه لطلبات العمل التي تجاهلها القطاع الرسمي. فتعددت الانعكاسات السلبية لاتساع القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري من الجوانب المادية إلى مظاهر نفسية خطيرة جداً، حيث أصبح المجتمع الجزائري بمختلف مكوناته ينظر إلى السوق الموازية على أنها شيء طبيعي، وأصبحت الحكومة مع الوضع نفسه، لا تنزعج من وجود قرابة 4 ملايين جزائري يشتغل في ما يعرف بـ«السوق السوداء» سنة 2005، وهو ما يعادل 49.13%، لذا أصبحت لا تنزعج من الخسائر التي تنكبها الخزينة سنوياً (فقدان عوائدها من ضريبة

¹ دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة الدكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص204، ص206.

² بقا حنان، محددات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1980-2014 دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2017، ص119.

الدخل) ما دامت عائدات المحروقات بإمكانها تغطية العجز السنوي في الموازنة العامة التي تعتمد على الجباية البترولية¹.

ومع بداية العشرية الثانية من الألفية الجديدة انخفض معدل العمل في القطاع غير الرسمي ليصل لـ: 37,79% سنة 2016 لكن هذا الانخفاض لا يترجم تراجع قوة العمل في هذا القطاع، وإنما زيادة العمالة في القطاع الرسمي التي تجاوزت 6.7 مليون عامل سنة 2016 بعدما كانت لا تتجاوز 4 مليون عامل سنة 2004، أي زيادة بمقدار 78.78%، في حين نلاحظ استقرار حجم العمالة غير الرسمية في حدود 4 و 4.7 مليون عامل خلال الفترة 2012-2018.

ثالثاً: خصائص سوق العمل بالجزائر

يتميز سوق العمل في الجزائر بالخصائص التالية:²

- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.
- ضعف الوساطة في سوق الشغل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب.
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقاً أمام الاستثمار.
- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.
- ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المُولد لمناصب الشغل.
- ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة بخلق مناصب غير دائمة لعدد من سنوات.
- زيادة التشغيل بالجزائر يقترن في كثير من الأحيان بتدن في الإنتاجية، خاصة وأن معظم الوظائف الجديدة تركزت في القطاع الحكومي.
- نمو معدّل مشاركة الفئة النسوية في قوة العمل المشغلة.
- نمو معدل التشغيل في القطاع غير الرسمي.

الفرع الثاني: تحليل واقع البطالة بالجزائر ومحدداتها خلال الفترة 1992-2018

إن القراءة الاستقصائية لواقع التشغيل بالجزائر سابقاً، ستدعم التحليل حول الاتجاه العام للبطالة بالجزائر خلال نفس الفترة، فمن خلال هذا العنصر من الدراسة سنقوم بتحليل واقع البطالة بالجزائر بتتبع أهم التغيرات الواقعة في معدلاتها، والوقوف عند أهم أسبابها، وكذا خصائص هذه الظاهرة باقتصادنا الوطني.

أولاً: تحليل معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1992-2018)

1- الاتجاه العام لظاهرة البطالة بالجزائر خلال الفترة (1992-2018): فمن خلال الجدول أدناه رقم

(03-24) سنقوم بتتبع مسار تطور معدلاتها ومعرفة أسباب التغيرات الحاصلة بها خلال الفترة المدروسة

جدول رقم (03-24): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1992-2018)

السنوات	عدد السكان الناشطين (المشتغلين +البطالين) م.م	عدد البطالين مليون بطال	معدل البطالة %	عدد ونسبة الذكور بين العاطلين عن العمل		معدل البطالة لدى الذكور	عدد ونسبة الإناث بين العاطلين عن العمل		معدل البطالة لدى الإناث
				العدد	النسبة		العدد	النسبة	
1992	6 223	1 480	23,8	1 347	91.02	%24.22	133	8.98	%20.26
1993	-	-	23,1	-	-	-	-	-	-
1994	5 721	1 396	24,4	-	-	-	-	-	-
1995	7 494	2 105	28,1	1 627	77.30	%26.03	474	22.70	%28.23
1996	8 121	2 106	25,9	-	-	-	-	-	-
1997	7 575	2 049	26,4	1 769	86.30	%26.67	280	13.70	%25.23

¹ صاطوري الجودي، بهلول لطيفة، أزمة البطالة وأثرها على الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي تحت عنوان استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011، ص 9-10.

² رحيم حسين، حاجي فطيمة، إشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية، ملتقى دولي تحت عنوان استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011، ص 04 (بتصرف).

الفصل الثالث:..... دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي بالجزائر

-	-	-	-	-	-	28,0	2 257	8 056	1998
-	-	-	-	-	-	29,2	-	-	1999
%29.98	11.37	286	%30.01	88.62	2 225	29,5	2 511	8 690	2000
-	17.30	404	-	82.70	1 934	27,3	2 340	8 568	2001
-	-	-	-	-	-	25,7	2 027	8 680	2002
%25.03	15.31	318	%23.2	84.68	1 759	23,7	2 078	8 762	2003
%21.2	18.01	301	%19.8	81.98	1 370	17,7	1 671	9 469	2004
%17.7	17.19	249	%15.1	82.80	1 199	15,3	1 448	9 492	2005
%14.4	20.30	252	%11.7	79.61	988	12,3	1 241	10 109	2006
%18.2	22.04	303	%12.8	77.96	1 072	13, 8	1 375	9 968	2007
%10.1	25.75	301	%11.2	74.25	868	11,3	1 169	10 315	2008
%18.1	29.85	320	%8.6	70.15	752	10,2	1 072	10 544	2009
%19.2	32.34	348	%8.5	67.66	728	10,0	1 076	10 812	2010
%17.2	30.05	324	%8.4	69.95	738	10,0	1 062	10 661	2011
%17.0	29.37	368	%9.6	70.63	885	11,0	1 253	11 423	2012
%16.3	31.63	372	%8.3	68.37	804	9,8	1 176	11 964	2013
%17.1	33.52	407	%9.2	66.47	807	10,6	1 214	11 453	2014
%16.6	31.60	423	%9.9	68.40	915	11,2	1 338	11 932	2015
%16.3	36.60	479	%8.3	63.40	792	10,5	1 272	12 117	2016
%20.3	35.70	514	%9.5	64.30	926	11,7	1 440	12 298	2017
%19.4	32.42	474	%9.9	67.57	988	11,7	1 462	12 463	2018

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (نسب البطالة محسوبة من طرف الطالبة)

- وثائق مستخرجة من الديوان الوطني للإحصاء(حوصلة إحصائية 1962-2011 حول التشغيل بالجزائر+ تقارير النشاط الاقتصادي، التشغيل والبطالة لسنة 2011، 2012، 2013، 2014 و2015) متوفرة على الموقع: www.ons.dz.

- تقارير صندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد) على الموقع الإلكتروني: <https://www.amf.org.ae/ar>

- معدلات البطالة لدى الذكور والإناث من سنة 1992 إلى 2011 أخذت من مرجع: دحماني محمد ادريوش، اشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص211

من خلال الجدول يمكن التمييز بين مرحلتين للاتجاه العام للبطالة هي:

- **المرحلة الأولى:** نلاحظ أن عدد العاطلين عن العمل (البطالين) قد ارتفع خلال فترة التسعينات وبداية الألفينات، حيث انتقل من 1.480 مليون عاطل عن العمل سنة 1992 إلى 2.511 مليون عاطل سنة 2000، وهذا نتيجة للوضع الاقتصادية الصعبة التي عاشها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى الآثار السلبية على سوق العمل التي خلفها برنامج الإصلاح الاقتصادي والمبرم مع المؤسسات المالية الدولية، إذ ارتفعت معدلات البطالة في الجزائر من 23.8% سنة 1992 إلى 28.1% سنة 1995، بحيث

تزامنت هذا الفترة مع انعكاسات الصدمة البترولية التي حدثت سنة 1986 وخلفت آثار سلبية على الاقتصاد الوطني من بينها التراجع الكبير للمواد المالية وانخفاض النشاط التنموي وتراجع وتيرة التشغيل؛ ثم تفتت البطالة أكثر بعد تطبيق حزمة برامج الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي فأثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية ودفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال، حيث تم تسريح أكثر من 500 ألف عامل وإغلاق ما يزيد عن 1000 مؤسسة بين سنة 1994-1998 مما أدى إلى وجود قوة عمل عاطلة تراكمت عاما بعد عام مسجلة مستوى قياسي لمعدل البطالة بلغ 29.5% سنة 2000¹.

- **المرحلة الثانية:** نلاحظ خلال الفترة 2001-2018 انخفاض محسوس في معدلات البطالة، فمع بداية الألفية الجديدة تعززت الوضعية المالية الخارجية للجزائر بفضل ارتفاع مداخيلها من عائدات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، هذا ما مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي

2001-2004، والذي كان له أثر ايجابي على سوق العمل، إذ تم استخدام الإنفاق الحكومي لتفعيل الطلب الكلي بهدف القضاء على أزمة السكن ومكافحة الفقر والقضاء على البطالة باستحداث فرص عمل جديدة، بحيث أن قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية ساهمت في إحداث 817.000 منصب شغل خلال فترة هذا البرنامج²، مما أدى إلى تقليص معدل البطالة من 27.3% سنة 2001 بعدد بطالين يفوق 2.3 مليون

بطل، إلى 23.7% سنة 2003 أي أصبح عدد العاطلين عن العمل 2.07 مليون بطل، كما استمر انخفاض

¹ معط الله أمال، المرجع السابق، صص296-297

² عايب وليد عبد الحميد، المرجع السابق، صص240.

معدل البطالة ليسجل سنة 2004 نسبة 17.7%، وما ميز البطالة في هذه المرحلة هي بطالة الشباب حيث وصل معدلها في سنة 2004 إلى 49% في صفوف الأقل من 20 سنة من البطالين؛ وقد أعلنت رئاسة الحكومة سنة 2005 عن برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد على مدار 5 سنوات (2005-2009)، وهو مشروع يهدف إلى تدعيم النمو يمكن من استحداث مليوني منصب عمل جديد بمختلف أنواعها، ذلك ما أدى إلى الانخفاض الملموس في معدلات البطالة حيث انتقلت نسبة البطالة من 15.3% إلى 11.3% بين سنتي 2005-2008¹. ثم استقرت في حدود 10% في سنوات 2009، 2010 و 2011، وما لبثت أن عاودت الارتفاع في سنة 2012 حيث قدرت بنسبة 11% وذلك راجع إلى نمو قوة العمل، وزيادة طالبي العمل سواء لأول مرة أو لأكثر من سنة؛

لكن في سنتي 2013 و 2014 انخفضت معدلات البطالة إلى 9.8%، 10.6% على التوالي، حيث كشف التقرير الذي أعده الديوان الوطني للإحصاء في أفريل 2014 أن نسبة البطالة تشهد انخفاضا مستمرا لدى حاملي الشهادات الجامعية حيث تراجعت النسبة إلى 14.3% سنة 2013 بعدما كانت 21.4% و 16.1% سنة 2010 و 2011 على التوالي وهذا ما سيتم توضيحه في الجدول الثاني رقم (25-03) أدناه ثم استقر معدل البطالة بين 10 و 11% في الخمس سنوات الأخيرة، كنتيجة حتمية لتثبيح سوق العمل وعدم القدرة على خلق فرص جديدة للشغل وهذا راجع بالأساس لكثرة خريجي الجامعات والمعاهد مقارنة بالماضي.

وبالرغم من تقليص معدلات البطالة من 29.5% سنة 2000 إلى 11.7% سنة 2018 إلا أن هذه النتائج تبقى محل جدل بين الاقتصاديين، وذلك للاختلاف الدائر حول التعريف الحقيقي لمفهوم التشغيل، لان عدد كبير من مناصب العمل مؤقتة، كانت في أنشطة تشغيل الشباب و عقود ما قبل التشغيل. وفيما يخص تطور معدل البطالة حسب نوع الجنس، نلاحظ من الجدول الأول رقم (24-03) انه خلال المرحلة الأولى هناك نوع من التفاوت لمعدلي البطالة لدى فئة الذكور والإناث بين 20% و 28%، لكن في المرحلة الثانية أي في الفترة (2000-2018) نلاحظ انخفاض محسوس لمعدلات البطالة لدى الذكور حيث انخفض المعدل من 30.1% سنة 2000 إلى 11.2% سنة 2008، وليستقر في حدود 8 و 9% خلال السنوات العشر الأخيرة، وبالرغم من أن عدد ونسب الذكور من إجمالي العاطلين عن العمل أكبر من عدد ونسب الإناث (988 ألف ذكور مقابل 474 ألف إناث سنة 2018)، إلا أن معدل البطالة لدى الإناث والذي شهد ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة، هو أكبر من معدل البطالة لدى الذكور (19.4% بطالة الإناث مقابل 9.9% بطالة الذكور سنة 2018)، والسبب في ذلك راجع إلى:²

للم تحسن المستوى التعليمي للإناث، فضلا عن تغيير بعض العادات والتقاليد الاجتماعية بشأن عمل المرأة وخاصة في المناطق الريفية، مما أدى إلى زيادة عدد الإناث الداخلات إلى سوق العمل، ومن ثم زيادة عرض العمل من طرفهن، وأمام نقص مناصب الشغل خصوصا لدى القطاع الحكومي الذي يعد المستخدم الرئيسي لهن، ترجم كمعدل بطالة لديهن؛

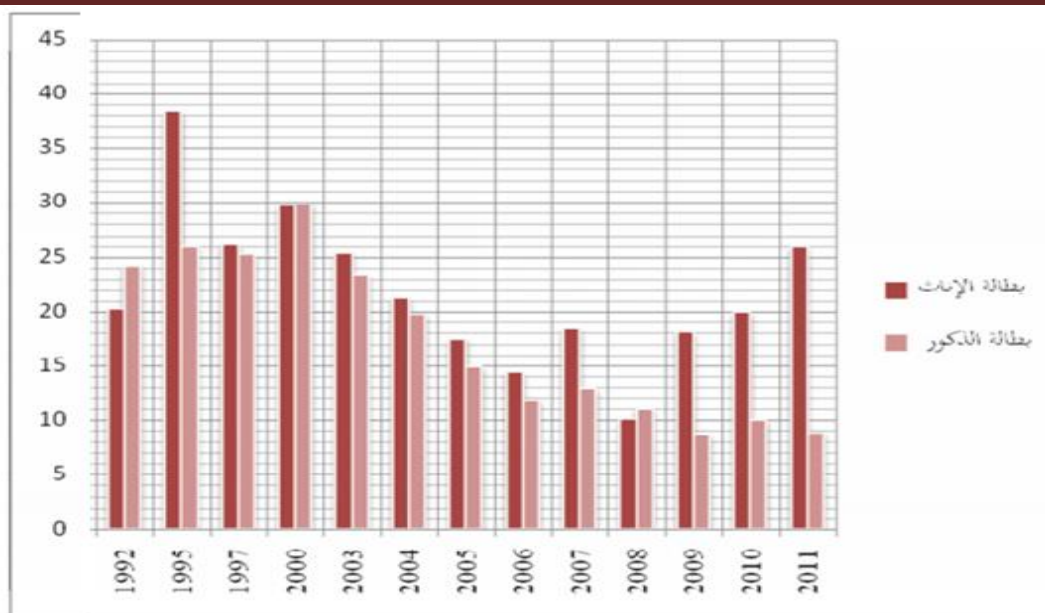
للم زيادة مساهمة المرأة في القوى العاملة كما أشرنا سابقا، مما جعل بعض القطاعات الاقتصادية (كالصحة والتعليم) متخمة بالعمل النسوي، ومن ثم قلت معدلات الطلب على العمل في تلك القطاعات مما انعكس في صورة بطالة إضافية لهن.

للم تراجع الحكومة تدريجيا في تعيين الخريجين من الجامعات، خصوصا وأن عدد المتخرجين من الإناث اكبر من الذكور في السنوات الأخيرة، هذا ما أدى إلى انخفاض فرص العمل المتاحة أمامهن.

الشكل رقم (08-03): تطور معدلات البطالة لدى الذكور والإناث بالجزائر خلال الفترة (1992-2011)

¹ دادان عبد الغاني، بن طاجين محمد بن عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث العدد 10، 2012، ص 182

² دحماني محمد ادريوش، المرجع السابق، ص 211 (بتصرف)



المصدر: دحماني محمد ادريوش، اشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص 211 (مع التعديل)

2- توزيع البطالة حسب المعايير المختلفة خلال الفترة (2008-2018)

سنستعين بالجدول أدناه لتوضيح توزيع البطالة في الجزائر حسب المستوى التعليمي وحسب المدة الزمنية للتعطل عن العمل، وحسب العمر

جدول رقم (25-03): توزيع البطالة بالجزائر حسب العمر والمدة الزمنية والمستوى التعليمي خلال الفترة (2018-2008) الوحدة: %

السنوات	عدد البطالين ألف عاطل	حسب المستوى التعليمي		حسب العمر		حسب المدة الزمنية	
		بطالة خرجي معاهد التكوين م	بطالة حاملي الشهادات الجامعية	من 24-16 سنة	من 25 إلى 34 سنة	نسبة العاطلين لأقل من سنة	أكثر من سنة
2008	1 169	-	23.1	42.51	45.16	12.31	-
2009	1 072	-	20	43.09	43.56	13.34	66.4
2010	1 076	-	21.4	44.23	43.21	6	-
2011	1 062	-	16.1	43.03	41.15	15.8	62.9
2012	1 253	-	15.2	7.5	27.50	11.1	63.1
2013	1 176	15.4	14.3	-	24.81	-	58.3
2014	1 214	15.2	16.4	-	25.20	-	45.2
2015	1 338	12.5	14.1	-	29.90	-	71.2
2016	1 272	13	17.7	7.9	26.7	62.1	60.8
2017	1 440	17.3	28.3	8.2	28.3	-	60.1
2018	1 462	26.4	29.7	8.9	29.1	-	56.9

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: (نسب البطالة محسوبة من طرف الطلبة)

- وثائق مستخرجة من الديوان الوطني للإحصاء (حوصلة إحصائية 1962-2011 حول التشغيل بالجزائر+ تقارير النشاط الاقتصادي، التشغيل والبطالة لسنة 2011، 2012، 2013، 2014 و 2015) متوفرة على الموقع: www.ons.dz

- تقارير صندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد) على الموقع الإلكتروني: <https://www.amf.org.ae/ar>

- منظمة العمل الدولية، على الموقع الإلكتروني: <https://ilostat.ilo.org/>

يبين الجدول رقم (25-03) أعلاه عدة نقاط أهمها:

- بالنسبة لمعيار العمر: بالعموم البطالة في الجزائر تمس بدرجة أولى فئة الشباب بين [16-24] و [25-34]، حيث كان معدلها 42.51% للفئة الأولى و 45.16% للفئة الثانية سنة 2008، وبالرغم من انخفاض معدل البطالة للفئة الثانية إلى 29.1% سنة 2018، إلا أنه لا يزال مرتفع (ثلثي البطالين شباب لم يتجاوزوا عمر 34 سنة)، وهو ما يوضح أن وجود هذا النوع من البطالة (بطالة الشباب) بالمجتمع الجزائري، سيعرقل جهود التنمية الاقتصادية، ويخلق مشاكل على الصعيد الاجتماعي، فباعتبار هذه الفئة

طاقة إنتاجية هائلة- يطلق عليه المتخصصون "الهبة الديموغرافية"-، وجب على السياسات المنتهجة إيلاء الاهتمام بها واستغلالها أحسن استغلال.

- بالنسبة لمعيار الفترة الزمنية: نلاحظ أن نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة أقل من العاطلين لأكثر من سنة، لكن هذا لا يعني أن تشغيل الفئة الأولى كانت أكبر من الفئة الثانية، وإنما يفسر الكساد الذي أصاب الفئة القادرة والباحثة عن العمل سنة وراء سنة، نظرا لطبيعة طلب العمل بالمؤسسات الجزائرية سواء الاقتصادية أو الخدمية أو التربوية منها، والتي تعطي الأولوية لتشغيل الأفراد ذوي الخبرة المهنية والتجارب العملية السابقة.

- بالنسبة لمعيار المستوى التعليمي: نلاحظ من الجدول رقم (25-03) أنه بالرغم من انتهاج الحكومة الجزائرية سياسة توظيف الجامعيين في إطار عقود عمل حكومية خصوصا مع أعقاب الربيع العربي، مما أدى إلى تخفيض معدل البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية من 23.1% سنة 2008 إلى 14.1% سنة 2015، إلا أن معظم هذه العقود كانت مؤقتة (كعقود الإدماج المهني، وعقود ما قبل التشغيل.....)؛

لكن مع انهيار أسعار البترول منتصف 2014 تراجع الإيرادات النفطية، فتم استنفاد الوفورات المالية، الأمر الذي دعى إلى تجميد البعض من هذه العقود، كما أن القطاع الحكومي والذي كان يعد المستخدم الرئيسي لهذه الفئة أصبح متخم ومشبع، لذا ارتفع معدل البطالة لدى الجامعيين إلى 29.7% سنة 2018؛ كما يلاحظ أن معدل البطالة لدى خريجي المعاهد ومراكز التكوين أقل من معدل البطالة لدى خريجي الجامعات (13% مقارنة بـ 17.7% سنة 2017)، وهذا يدل على أن خريجي المعاهد (كمعاهد الشبه طبي) خصوصا ومراكز التكوين المهني عموما (الحرف من خياطة، صناعة الألمنيوم، النجارة وصناعة الحلويات.....) لهم فرص أكبر في التشغيل نظرا للأهمية التي أولتها الحكومة الجزائرية لهذه الفئة، لتبنيها استراتيجية التنمية الاجتماعية التي تركز على الرفع من المستوى الصحي، ودعم الحرف والمؤسسات المصغرة، أي أن سياسات التنمية والنمو الاقتصادي بالجزائر متحيزة لغير الجامعيين.

فأصبح التعليم العالي بالجزائر يشكل هدرا للموارد التي تم استثمارها في تراكم رأس المال البشري، دون أن تساهم هذه الأخيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فرغم كل الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية لاستثمار رأس مالها البشري، إلا أنه نجد أن قرارات السلطات العمومية والتعليم العالي بصفة خاصة، تركز على التعليم بتكوين أكبر عدد ممكن من حملة الشهادات دون مراعاة ما هو ضروري للاقتصاد الوطني، فلقد طغت السياسة الاجتماعية على الصيغة الاقتصادية فيما يخص القرارات التي تمس التعليم، فأصبح التعليم العالي حاجة لا بد من إشباعها للقضاء على البطالة الاجتماعية بدلا من البطالة الاقتصادية؛ فكما نعلم أن المدخلات الأساسية التي يحتاجها سوق العمل تكمن في مخرجات التعليم العالي، غير أن عدم التنسيق بين مخرجات هذا القطاع بالجزائر ومتطلبات سوق العمل يعد أحد الأسباب الكامنة وراء انتشار بطالة الجامعيين، حيث نوه بعض الاقتصاديين أمثال ضياء مجيد الموسوي أن: "الجامعات الجزائرية تعتبر مسؤولة عن خلق بطالة هيكلية في الجزائر، إذ تزج بمئات الآلاف من خريجها في سوق العمل سنويا، فيميل هؤلاء المتفوقون العمل في مؤسسات الدولة التي تعاني أصلا من بطالة مقنعة"¹.

فبطالة خريجين حاملي الشهادات الجامعية تخلق صدمة اجتماعية لدى الفئات الشابة المقبلة على مواصلة التعليم، فهي تولد التوقعات المتشائمة لديهم، كما أنها تغير منظومة القيم المجتمعية، بحيث لا يبقى للتعليم العالي نفس المكانة المرموقة التي كان يحضى بها في السابق.

ثانيا: أسباب البطالة في الجزائر وخصائصها خلال الفترة (2018-1992)

بعد دراسة الاتجاه العام للبطالة بالجزائر وتوزيعها على عدة معايير، يمكن استخلاص أهم أسباب وميزات هذه الظاهرة باختلاف الظروف الاقتصادية خلال الفترة المدروسة، إذ أن أسبابها وخصائصها في فترة التسعينات تختلف عن خصائصها ومحدداتها في فترة الألفينات، لذلك سنقوم بذكرها بالترتيب:

- إن سبب تفشي البطالة في المجتمع الجزائري وبمعدلات مخيفة في فترة التسعينيات، راجع إلى وجود مجموعة من العوامل أهمها:

¹ الموسوي ضياء مجيد، دراسة في الخروج من أزمة البطالة والسكن والغنوسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2015، ص42.

- ❖ انخفاض أسعار المحروقات بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 دولار للبرميل في سنة 1980 إلى 15 دولار عام 1986، مما أدى إلى انكماش اقتصادي بالجزائر وانخفاض معدل نموه الاقتصادي، وهذا ما أدى إلى تراجع مستويات الدخل والعمالة¹.
- ❖ أزمة المديونية التي عرفتها الجزائر والتي تازمت منتصف الثمانينات مع تذبذب أسعار النفط، الأمر الذي ساهم في إعادة جدولة هذه الديون الخارجية مع المؤسسات المالية الدولية، فأدى إلى انخفاض الاستثمارات المولدة للشغل في فترة التسعينات.
- ❖ إن مشروعية تلك المؤسسات ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي المطبقة على الاقتصاد الجزائري، سببت آثار سلبية على سوق الشغل (حل المؤسسات، تسريح العمال، تقليص الوظائف الحكومية).
- وبالرغم من أن الجزائر حققت نتائج إيجابية في الحد من ظاهرة البطالة خلال الألفية الجديدة، غير أن معدلها يبقى مرتفع، إذا ما قورن بالمعدل الأمتثل 5.5-6%، نتيجة عوامل نوجز أهمها فيما يلي:
 - ❖ العامل الأول هو العامل الديموغرافي أي ارتفاع معدلات النمو السكاني في الجزائر، مما أحدث ضغطا كبيرا على سوق العمل في السنوات الأخيرة، حيث أن هذه الزيادة السكانية لم تتناسب والزيادة في عدد الوظائف المطلوبة والمطروحة في هذا السوق.
 - ❖ ارتفاع حجم الفئة النشطة خصوصا مع زيادة مساهمة المرأة فيها.
 - ❖ كثرة خريجي الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين مقارنة بالقرن الماضي، حيث أن الزيادة الكبيرة في عرض هؤلاء الخريجين قابله نقص الطلب عليهم، نتيجة عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق، وفقدان همزة الوصل بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التعليمية.
 - ❖ سوء تخطيط القوى العاملة حيث يعد سببا جوهريا في زيادة معدل البطالة.
- بالإضافة إلى العوامل السابقة والمتعلقة مباشرة بجانب عرض اليد العاملة، هناك عوامل أخرى متعلقة بجانب الطلب على اليد العاملة من طرف المؤسسات، والتمثلة في:
 - ❖ نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو فلاحيا، إذ لم يستطع القطاعين إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال جهاز إنتاجي مرن، كان من الممكن له أن يمتص جزءا من البطالة.
 - ❖ ضعف القطاع الخاص على استيعاب جزء مهم من عرض اليد العاملة، بسبب نقص التمويل اللازم، وعسر إنشاء المشاريع الخاصة نتيجة انتشار البيروقراطية.
 - ❖ تباطؤ نمو المشاريع الاقتصادية الخاصة أو غلق بعضها، نتيجة ضعف مبدأ وروح المقاولتية.
- إذن فمن خصائص البطالة خلال الألفية الجديدة هي:
 - ❖ أن الشطر الأعظم من كتلة البطالة يتمثل في بطالة الشباب التي تتراوح أعمارهم بين 16 و34 سنة.
 - ❖ أن البطالة في الجزائر هي بطالة متعلمة.
 - ❖ ارتفاع نسبة البطالة بين النساء.
 - ❖ تتركز البطالة في الداخلين إلى سوق العمل من ذوي الباحثين عن العمل في الأجل الطويل.
- الفرع الثالث: برامج وأجهزة التشغيل المتخذة بالجزائر للحد من ظاهرة البطالة**

قامت السلطات العمومية الجزائرية بخطوات معتبرة ميدانية بهدف خلق ديناميكية في سوق العمل، وذلك بإنشاء العديد من الأجهزة والهيكل تصب كلها في محاولة تشجيع الأشخاص بدون شغل على خلق مناصب الشغل لأنفسهم ولغيرهم وخلق الثروة، سنتعرض بإيجاز سريع لهذه الإجراءات والأجهزة كما يلي:²
- أولا- إجراءات الشبكة الاجتماعية:**

بعد رفع سياسة دعم الأسعار خاصة ابتداء من سنة 1992، حلت محلها سياسة دعم الدخول ممثلة في الشبكة الاجتماعية والتي أخذت صيغ عديدة من الدعم للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا نذكر أهمها:
*تعويضات للأشخاص دون دخل (ICSR) انشأت سنة 1992 في حدود 120 دج للشخص شهريا.

1 بن السعدي جمال، زاوش رضا، البطالة في الجزائر: التعريف، الأسباب، الآثار الاقتصادية، ملتقى دولي تحت عنوان استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011، صص 09-13.

2 نذير عبد الرزاق، بن يوسف نوة، انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر، ملتقى دولي تحت عنوان استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011، صص 18،12.

*في سنة 1994 تم تعويض هذه الصيغة بصيغتين جديدتين وهما: المنحة الجزافية للتضامن (AFS) و النشاط ذو المنفعة العامة (IAIG).

*بعد عمليات التسريح وإعادة الهيكلة أنشئ جهاز جديد سنة 1994 وهو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) بخصوص الأشخاص المسرحون لأسباب اقتصادية، حيث تدفع المؤسسات لكل عامل مسرح تعويضا يكافئ ثلاثة أشهر أجر في انتظار المنحة التي يدفعها صندوق البطالة خلال 03 سنوات، مع البحث عن الشغل الذي يتكفل به مركز البحث عن الشغل التابع للصندوق، وفي سنة 2004 أضيفت لصندوق البطالة مهمة أخرى وهي إنشاء جهاز لتشغيل الشباب ما بين (50-35) سنة ومساعدتهم لإنشاء مؤسسات مصغرة وخلق مناصب شغل، ومرصد وطني للتشغيل ومحاربة البطالة.

*برنامج TUPHIMO (أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة)، والموجه أساسا للشباب طالب العمل لأول مرة على مستوى البلديات، والمؤسس سنة 1997 بهدف خلق مناصب شغل مؤقتة مكثفة، وذلك بفتح ورشات كبرى على مستوى الولايات وتخص مختلف القطاعات ونشاطات المنفعة العامة كإصلاح الطرقات، الغابات، تنظيف المحيط، الري وتطهير القنوات،...

2- أجهزة وبرامج دعم الشباب على التشغيل: مع بداية عقد التسعينات تم إنشاء:

*جهاز الإدماج المهني للشباب (DIPJ) تم إنشاء هذا الجهاز سنة 1990 لإزالة العقبات والقيود السابقة، ويضم ثلاث أصناف من صيغ العمل وهي:

ل إنشاء النشاطات، حيث تتكفل الوكالة الوطنية لتطوير الشغل ANDE بمساعدة الشباب العاطل على إنشاء تعاونيات.

ل إنشاء العمل المأجور بمبادرة محلية (ESIL) حيث يقترح مناصب شغل مؤقتة توفرها الجماعات المحلية، ورشات الأشغال ذات المنفعة العامة والإدارة لمدة 6 أشهر إلى سنة وبدعم من (FAEJ) الذي عوض سنة 1996 بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، بالإضافة إلى مناصب العمل التي تقترحها المؤسسات العمومية على المستوى المحلي.

ل إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM وتتكفل بجمع عروض العمل وتنظيم طلبات الشغل.

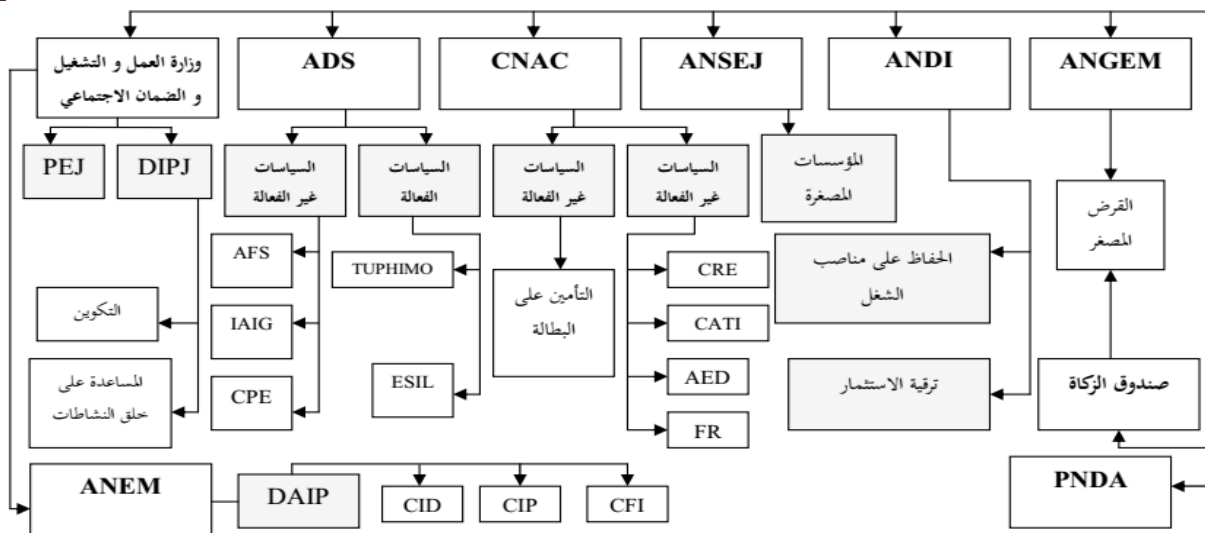
*عقود ما قبل التشغيل (CPE) أنشأت سنة 1998 وموجهة أساسا إلى الشباب الجامعي والتقنيين الساميين المتخرجين من معاهد التكوين المهني (35-19) سنة، والذين كانوا يشتغلون في إطار (ESIL) أو أشغال المنفعة العامة أو الذين يطلبون العمل لأول مرة، مدة العقد سنة قابلة للتجديد مرة واحد إلى ستة أشهر وممول من طرف حساب التخصيص الخاص للخرينة العمومية الموجه لتشغيل الشباب (FNSE) ويستفيد من دعم وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)، ويهدف البرنامج إلى معالجة بطالة فئة الشباب لم تحظ بالتشغيل سابقا.

* برنامج المساعدة على إنشاء مؤسسة مصغرة (تكلفة الاستثمار محددة بـ 4 مليون دج)، أنشأ سنة 1997 موجه للإطارات المسرحة من العمل، والشباب الراغب في إنشاء مؤسسة، والذين تتراوح أعمارهم بين (19-35) سنة، عاطلون عن العمل وقت تسليم الملف، والقادرون على تقديم مساهمة شخصية في تمويل المشروع في حدود (5-10) % ومدعم ماليا من طرف (ANSEJ) التي ترافق المشروع إلى غاية إنجازه مع إشراك البنوك في عملية التمويل (تمويل ثلاثي الأطراف)، ويهدف هذا البرنامج إلى تشجيع الشباب المقاول على خلق أنشطة في مجال السلع والخدمات من خلال المؤسسات المصغرة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات قد تم مراجعتها لاحقا حيث تم رفع مبلغ الاستثمار إلى 10 مليون دج (المساهمة الشخصية بـ 10%)، وتوسيع الاستفادة إلى الأشخاص من 35 إلى 50 سنة، مع امتيازات جبائية وتسهيلات من طرف البنوك بالإضافة إلى إنشاء صندوق ضمان مخاطر القروض للشباب المقاول.

*القرض المصغر والذي أنشأ سنة 1999 موجه لكل شخص دون شغل (60-18) سنة، النساء في سن العمل وربات البيوت بهدف إنشاء نشاط. وفيما يلي مخطط مختصر لأهم هذه البرامج والأجهزة

الشكل رقم (09-03): الأجهزة والبرامج المتخذة لمعالجة البطالة بالجزائر



المصدر: دحماني محمد ادريوش، المرجع السابق، ص 44.

وفيما يلي جدول يوضح مساهمة هذه البرامج في استحداث مناصب شغل جديدة.

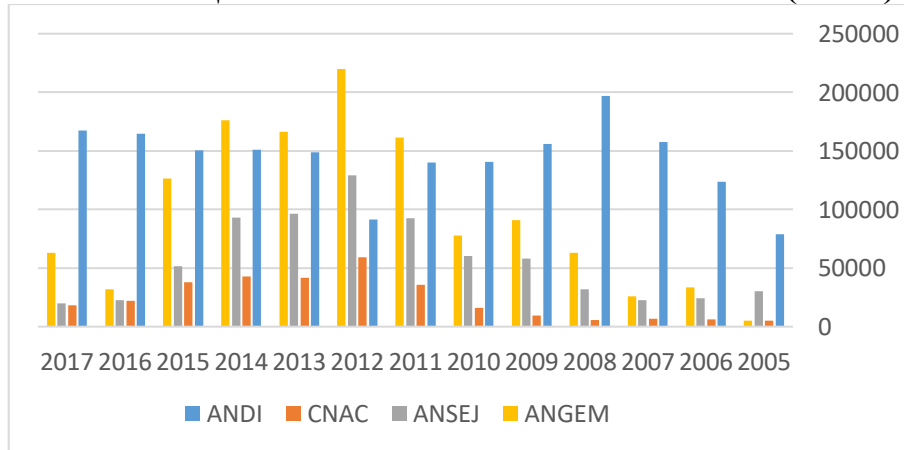
الجدول رقم (26-03): مناصب الشغل المستحدثة من قبل أجهزة الدعم خلال الفترة 2005-2017

السنوات	ANDI	CNAC	ANSEJ	ANGEM	المجموع	المساهمة في التشغيل %
2005	78951	5159	30376	4994	119480	7,11
2006	123583	6078	24500	33331	187492	8,56
2007	157295	6949	22685	25847	212776	11,31
2008	196754	5781	31626	63148	297309	13,88
2009	155905	9574	57915	91101	314495	16,72
2010	140770	15804	60133	77934	294641	19,29
2011	140110	35953	92682	161417	430162	24,05
2012	91415	59125	129203	219641	499384	27,61
2013	148943	41786	96233	166053	453015	30,23
2014	150959	42707	93140	176315	463121	36,37
2015	150641	37921	51570	126152	366284	38,61
2016	164414	21850	22766	32045	241075	39,94
2017	167618	18299	19672	62764	268353	42,36

المصدر: من إعداد الطلبة على: (آخر تحديث 2019/01/15)

- www.andi.dz, Andi news, Bulletin trimestriel, N° 01-30.
- www.mdipi.gov.dz, Bulletin d'information statistique de la PME N° 04-33.
- www.ansej.org.dz.

الشكل رقم (10-03): مناصب الشغل المستحدثة من قبل أجهزة الدعم خلال الفترة 2005-2017



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (26-03)

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك زيادات متتالية في عدد المناصب المستحدثة من قبل أجهزة الدعم، خاصة منذ سنة 2011 التي شهدت مجموعة من الإصلاحات التي تدعو لتحقيق المزيد من الشفافية والسرعة

في دراسة الملفات وصدور بعض التعليمات الوزارية التي تدعو إلى تخفيض الفوائد على بعض الأنشطة وإلغائها كلياً، فتجاوزت مناصب الشغل المستحدثة 450 ألف منصب شغل منذ سنة 2011، لكن منذ سنة 2015 تراجعت عدد المناصب المستحدثة بسبب سياسة التقشف المنتهجة من قبل الحكومة في ظل انخفاض أسعار البترول، وكذا تجميد بعض الأنشطة بسبب تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها والتي كانت تمول من قبل ANSEJ، حيث أن عدد المناصب المستحدثة من قبل ANSEJ عرفت تراجعاً كبيراً خلال الفترة 2015-2017 وهو ما أثر على مجموع المناصب المستحدثة وهو راجع لشروط التأهيل التي فرضتها الوكالة على المستثمرين للحصول على الدعم باشتراط شهادة جامعية أو شهادة التكوين المهني، أما فيما يخص نسبة مساهمة هذه الوكالة إلى إجمالي العمالة المشتغلة سنة 2016 فهي تقارب 40%، فهذه الوكالات استطاعت أن توفر ما يقارب 4.5 مليون منصب شغل منذ سنة 2000، وتعتبر ANDI الأكثر استحداثاً لمناصب الشغل لأنها تمول الاستثمارات الوطنية والأجنبية وبنسبة تفوق 50-60% تليها ANGEM بنسبة تقارب 25% ثم ANSEJ بنسبة تقارب 20% وفي الأخير CNAC باعتبارها تمول فئة عمرية معينة وبنسبة لا تتجاوز 10%.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة 1992-2018

- اختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج ARDL-

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تقدير العلاقة وقياس الأثر بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي والتضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 2018، وذلك باستخدام أدوات تحليل السلاسل الزمنية والتكامل المشترك، حيث يتناول الجزء الأول من هذا المبحث التعريف بالنموذج المتبع للقياس (نموذج ARDL)، ثم تشرح الأجزاء المتبقية وبالترتيب كيفية قياس ذلك الأثر على كل مؤشر من المؤشرات الثلاثة وذلك بتطبيق اختبار جودة النموذج ثم تحليل نتائجه في الأجلين القصير والطويل.

المطلب الأول: تحديد النموذج ومنهجية الدراسة

تم تحديد مجموعة من المتغيرات التي سنحاول من خلالها دراسة طبيعة العلاقة الموجودة بين المتغيرات المعبرة عن الاستقرار الاقتصادي والمتغيرات المعبرة عن السياسة المالية.

الفرع الأول: عموميات حول نموذج ARDL

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL المقترح من قبل Pesaran, et al (1997-2001)، ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار¹، حيث تنتزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الإبطاءات الموزعة في حدود (معلومات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل²، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL، ويكتب النموذج على الشكل التالي³:

¹ سي محمد كمال، اختبار منحنى J للتجارة الخارجية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 15، جامعة الشلف، 2015، ص 110.
² مختاري فتيحة، بلحاج فراحي، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 2015/1990- مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 12، جامعة بشار، الجزائر، 2017، ص 11.
³ عميش عائشة، دراسة تحليلية قياسية لأثر مضاعف كينز على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2016 باستعمال نموذج ARDL. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، جامعة الشلف، الجزائر، 2018، ص 338.

معلومات الأجل القصير معلومات الأجل الطويل

$$d(y_t) = c + \lambda y_{t-1} + \sum_{i=0}^{\infty} \beta_i * x_{it-1} + \sum_{i=1}^{\infty} a_{1i} * d(y_{t-i}) + \sum_{i=1}^{\infty} a_{2i} * d(x_{t-i}) + \varepsilon_t$$

حيث:

λ : معلمة المتغير التابع المبطة لفترة واحدة عند المستوى (حد تصحيح الخطأ)، وحتى يكون لدينا تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وذات علاقة طويلة الأجل يجب أن يتوفر شرطين لقيمة λ ، شرط لازم أن تكون إشارتها سالبة وشرط كاف أن تكون معنوية؛

β : معاملات العلاقة طويلة الأجل؛

α : معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

C: تشير إلى الجزء القاطع، ε_t أخطاء الحد العشوائي.

ويعتمد إختبار ARDL على إحصائية فيشر، لتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتتلخص هذه المنهجية باتباع الخطوات التالية:¹

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية؛
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Test of Bounds؛
- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL؛
- اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات.

الفرع الثاني: تحديد نموذج الدراسة

استنادا إلى التحليل النظري والدراسات السابقة التي أكدت على العلاقة القائمة بين أدوات السياسة المالية (النفقات، الإيرادات، عجز الموازنة) ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية، ومحاولة منا الإجابة على الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة والمتمثلة في: ما مدى تأثير السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي، قمنا باختيار مجموعة من المتغيرات، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 03-27: السلاسل الزمنية المشكلة للنماذج القياسية

النموذج	رمز السلسلة	إسم السلسلة	مصدر السلسلة
المتغيرات التابعة (%)	PIB	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	التقارير والنشرات الثلاثية الصادرة عن بنك الجزائر
	INF	معدل التضخم	الديوان الوطني للإحصائيات+ التقارير والنشرات الثلاثية الصادرة عن بنك الجزائر
	TCH	معدل البطالة	الديوان الوطني للإحصائيات+ تقارير صندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد)
المتغيرات المستقلة (مليار دج)	REC	الإيرادات العامة الكلية	الديوان الوطني للإحصائيات+ تقارير بنك الجزائر
	RECp	الجباية البترولية	الديوان الوطني للإحصائيات+ تقارير بنك الجزائر
	RECT	الجباية العادية	الديوان الوطني للإحصائيات+ تقارير بنك الجزائر
	DEP	النفقات العامة الكلية	الديوان الوطني للإحصائيات+ تقارير بنك الجزائر
	DEPex	نفقات التسيير(الانفاق الجاري)	الديوان الوطني للإحصائيات+ تقارير بنك الجزائر
	DEPi	نفقات التجهيز (الانفاق الاستثماري)	الديوان الوطني للإحصائيات+ تقارير بنك الجزائر
	SB	رصيد الموازنة العامة	الديوان الوطني للإحصائيات + وزارة المالية

ومنه وبناء على هذه المتغيرات يمكن كتابة النماذج كالتالي:

$$PiB = f(RECp, RECT, DEPex, DEPi, SB).....(1)$$

¹ابوكور نور الدين، محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 باستعمال نموذج ARDL. حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزائر، 2018، ص 453.

$$INF = f(RECp, REct, DEPex, DEPi, SB).....(2)$$

$$TCH = f(RECp, REct, DEPex, DEPi, SB).....(3)$$

وبما أننا أخذنا المعطيات بالقيم الحقيقية وللتقليل من حدة اختلاف تباين السلسلة (اللاتجانس)، يمكن التخفيف من حدته عن طريق إجراء التحويل اللوغاريتمي عليها، مع العلم أن السلسلة SB سنعوّضها بالمتغير الوهمي (0.1) بسبب أن قيمها سالبة ولا يمكن ادخال اللوغاريتم عليها، حيث نعبر عن العجز بـ 1، والفائض بـ 0، ومنه يصبح لدينا:

$$LPiB = f(LRECp, LREct, LDEPex, LDEPi, SB).....(4)$$

$$LINF = f(LRECp, LREct, LDEPex, LDEPi, SB).....(5)$$

$$LTCH = f(LRECp, LREct, LDEPex, LDEPi, SB).....(6)$$

وهي النماذج التي سنعمد عليها في دراستنا القياسية.

الفرع الثالث: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

سبق الإشارة إلى ما تكتسبه خاصية الاستقرارية من أهمية بالغة وما يمكن أن يؤدي عدم توفرها في مختلف المتغيرات المستخدمة إلى استنتاجات مزيفة، لذا سنستخدم اختبار PP الذي تستخدمه أغلب الدراسات لدراسة استقرارية سلاسل النماذج المختارة والتي سنأخذها في شكلها اللوغاريتمي، ويقوم اختبار PP على اختبار الفرضيتين التاليتين عند مستوى المعنوية 5%:

- الفرضية العدم: وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية؛

- الفرضية البديلة: عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{السلسلة تحتوي على جذر وحدة} \Rightarrow \begin{cases} |t - stat| < |t - tab| \\ Prob > 0,05 \end{cases} \text{ : الفرض العدمي } H_0 \\ \text{السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة} \Rightarrow \begin{cases} |t - stat| > |t - tab| \\ Prob < 0,05 \end{cases} \text{ : الفرض البديل } H_1 \end{array} \right.$$

ومن الجدول التالي يلخص لنا نتائج هذا الاختبار (أنظر الملاحق من 04 إلى 11):

الجدول رقم (28-03) : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)

الفرق الأول			المستوى			القرار (الرتبة)	السلسلة الزمنية
بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت فقط	بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت فقط		
-2.01 (0.04)	-5.28 (0.00)	-3.58 (0.01)	4.59 (1.00)	-0.49 (0.97)	-4.71 (0.00)	I(1)	LPIB
-6.98 (0.00)	-7.74 (0.00)	-6.83 (0.00)	-1.29 (0.17)	-1.83 (0.65)	-2.67 (0.09)	I(0)	LINF
-4.14 (0.00)	-4.29 (0.01)	-4.34 (0.00)	-2.41 (0.01)	-1.13 (0.89)	-0.50 (0.87)	I(1)	LTCH
-6.18 (0.00)	-5.85 (0.00)	-6.05 (0.00)	-0.48 (0.49)	-2.79 (0.21)	-2.89 (0.05)	I(1)	LRECp
-4.76 (0.00)	-10.45 (0.00)	-4.67 (0.00)	0.06 (0.70)	-1.44 (0.82)	-1.15 (0.67)	I(1)	LREct
-2.65 (0.01)	-4.64 (0.00)	-4.20 (0.00)	4.01 (0.99)	-1.15 (0.90)	-1.71 (0.41)	I(1)	LDEPex

-3.84 (0.00)	-4.79 (0.00)	-4.99 (0.00)	3.06 (0.99)	-2.05 (0.54)	-0.49 (0.87)	I(1)	LDEPi
-6.05 (0.00)	-6.62 (0.00)	-5.93 (0.00)	-2.31 (0.02)	-2.24 (0.44)	-2.25 (0.19)	I(1)	SB

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

ومنه فكل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة I(1).

المطلب الثاني: قياس أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر

سنحاول من خلال ما تم عرضه سابقا بناء نموذج قياسي يعبر لنا عن العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992-2018

الفرع الأول: الاختبارات القبلية

سيتم التعرض لكل من الصياغة العامة للنموذج، ثم توزيع فترات الإبطاء على متغيرات النموذج حسب معيار (AIC)، وأما الاستقرارية فقد تعرضنا لها سابقا.

أولا- بناء النموذج

تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL، ويكتب نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$\Delta LPIB_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta LPIB_{t-i} + \sum_{t=0}^q \beta_2 \Delta LRECP_{t-i} + \sum_{t=0}^q \beta_3 \Delta LRECT_{t-i} + \sum_{t=0}^m \beta_4 \Delta LDEPex_{t-i} + \sum_{t=0}^n \beta_5 \Delta LDEPi_{t-i} + \sum_{t=0}^z \beta_6 \Delta SB_{t-i} + \alpha_1 LPIB_{t-1} + \alpha_2 LRECP_{t-1} + \alpha_3 LRECT_{t-1} + \alpha_4 LDEPex_{t-1} + \alpha_5 LDEPi_{t-1} + \alpha_6 SB_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

LPIB: لو غار يتم الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)؛

LRECP : لو غار يتم الجباية البترولية؛

LRECT : لو غار يتم الجباية العادية؛

LDEPex: لو غار يتم نفقات التسيير؛

LDEPi : لو غار يتم نفقات التجهيز؛

SB: متغير وهمي يعبر لنا عن رصيد الموازنة العامة (1: عجز، 0: فائض)

Δ: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

p,z: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج؛

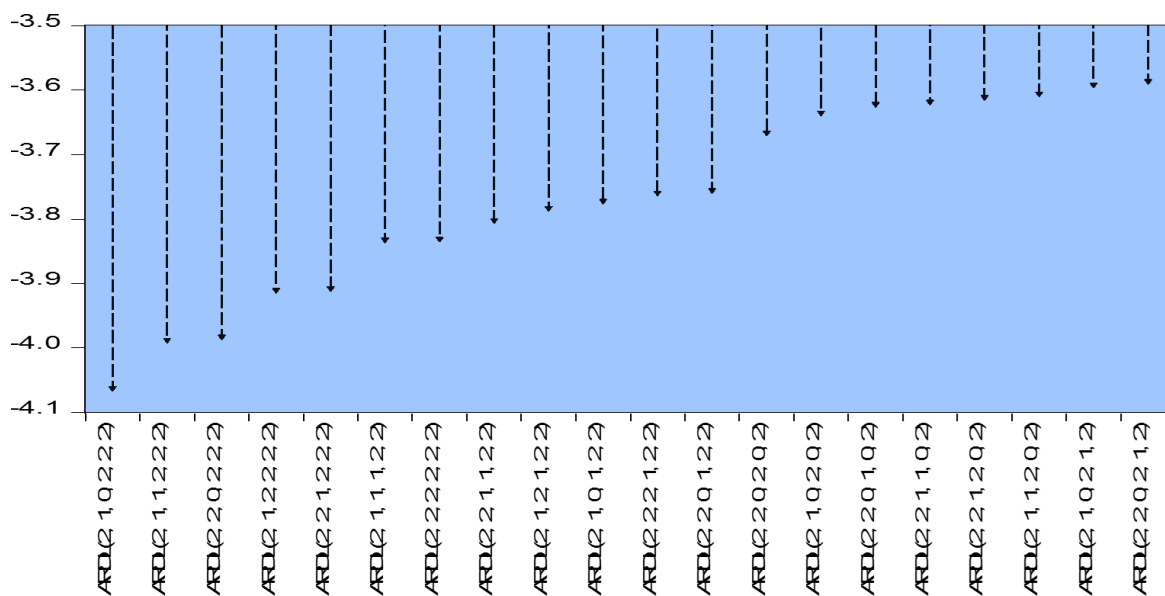
β0-6: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

α_{1-6} : معاملات العلاقة طويلة الأجل.

ثانياً: إختيار فترات الابطاء المثلى للنموذج

من خلال الشكل رقم (11-03) الذي يوضح مجموع النماذج الممكنة عند تغيير درجات إبطاء متغيرات النموذج، وذلك بعد تحديد درجة (1) حسب إحصائية (Schwarz Information Criterion)، ومنه يتضح أن النموذج $ARDL(2,1,0,2,2,2)$ هو النموذج الأمثل ويملك أقل قيمة حسب إحصائية (Akaike Informatio Criterion)، حيث أن المتغيرات $LDEPex$, $LDEPi$, SB , $LPIB$ مبطأة بدرجتين، والمتغيرة $LRECP$ مبطأة بدرجة واحدة، في حين أن $LRECP$ ليست مبطأة، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (11-03): نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى (السياسة المالية والنمو الاقتصادي)
Akaike Information Criteria (top 20 models)



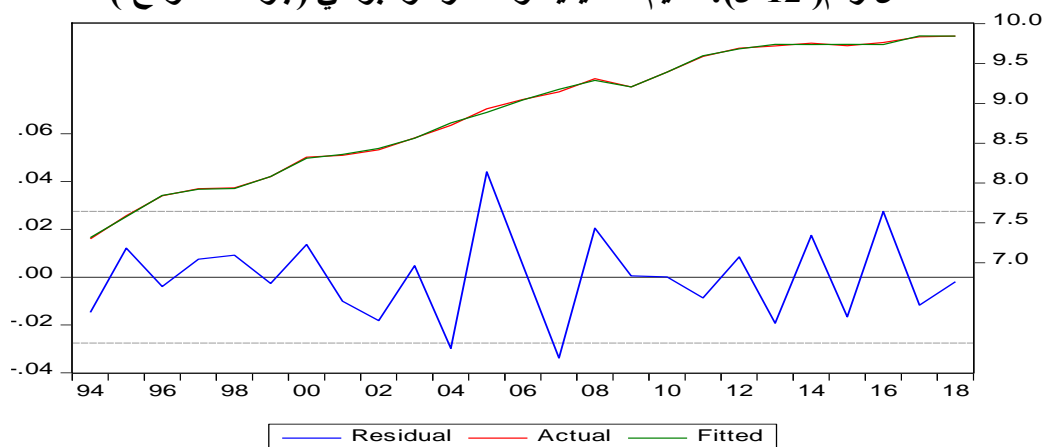
المصدر: مخرجات Eviews 10

الفرع الثاني: إختبار جودة النموذج (تشخيص بواقي النموذج)

قبل اعتماد النموذج $ARDL(2,1,0,2,2,2)$ في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك من خلال استخدام الاختبارات التالية:
أولاً: جودة النموذج

من اجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (12-3): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)



المصدر: مخرجات Eviews 10

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

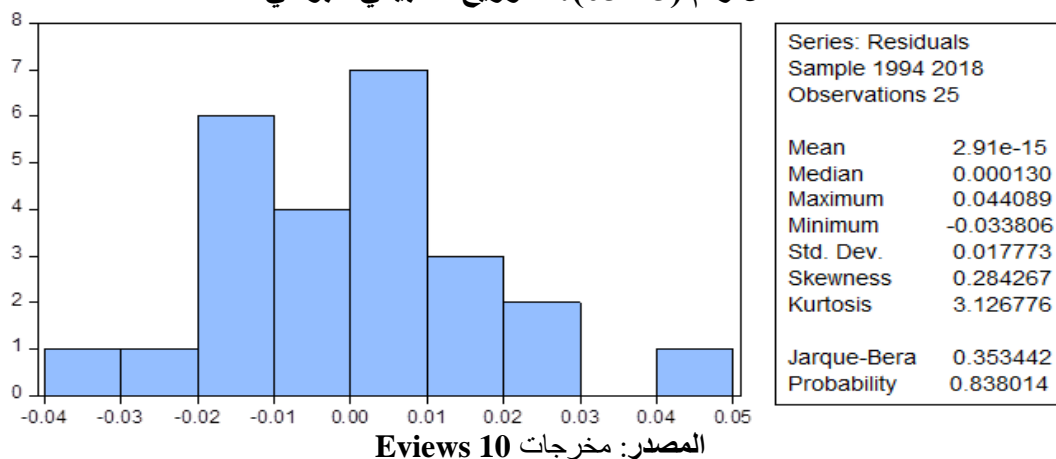
ثانيا: التوزيع الطبيعي للبواقي

يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أن "البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا". ويكون ذلك من خلال استقراء البيان الذي يسمح بملاحظة تجمع البواقي حول المركز وتتناقص كلما ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، أو عدم تجمعها حول المركز، أو من خلال مقارنة إحصائية (jarque-bera) بالقيمة الجدولية (Chi-Square) عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x_{0,05}^2$. حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} \text{jarque - bera} > x_{0,05}^2(2) \Rightarrow H_0 : \text{البواقي لا تخضع للتوزيع الطبيعي} \\ \text{jarque - bera} < x_{0,05}^2(2) \Rightarrow H_1 : \text{البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي} \end{cases}$$

ومنه وحسب الشكل رقم (03-13) نلاحظ أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية ($\alpha > 0.05$) وهو ما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة $J-B=0.35$ أقل من $\chi^2=5.99$ ، وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-13): التوزيع الطبيعي للبواقي



ثالثا: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يتم الكشف عن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أنه "لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي"، وذلك من خلال مقارنة إحصائية لاغرانج ($R-Square$) المحسوبة عبر اختبار (LM) بالقيمة الجدولية لتوزيع $Chi-Square$ عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x_{0,05}^2$. حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} R - sward > x_{0,05}^2(2) \Rightarrow H_0 : \text{يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \\ R - sward < x_{0,05}^2(2) \Rightarrow H_1 : \text{لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \end{cases}$$

وللتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-29): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (النمو الاقتصادي)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:						
F-statistic	3.82838	Prob. F(2,8)	0.0925			
Obs*R-squared	4.33062	Prob. Chi-Square(2)	0.0936			
Test Equation: Dependent Variable: RESID Method: ARDL Date: 11/28/20 Time: 09:32 Sample: 1994 2018 Included observations: 25 Presample missing value lagged residuals set to zero.						
Date: 11/28/20 Time: 09:12 Sample: 1992 2018 Included observations: 25						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	0.127	0.127	0.4549	0.500
		2	0.160	0.146	1.2033	0.548
		3	0.168	0.138	2.0724	0.558
		4	-0.228	-0.297	3.7389	0.442
		5	-0.212	-0.231	5.2515	0.386
		6	-0.207	-0.134	6.7781	0.342
		7	-0.189	-0.001	8.1171	0.322
		8	-0.096	-0.002	8.4820	0.388
		9	-0.007	-0.003	8.4840	0.486
		10	-0.134	-0.251	9.2951	0.504
		11	0.078	-0.011	9.5893	0.568
		12	0.033	-0.003	9.6471	0.647
*Probabilities may not be valid for this equation specification.						

المصدر: مخرجات Eviews 10

من الجدول نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Star غير معنوية، وحسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

رابعا: اختبار تجانس التباين (ثباته عبر الزمن)

ويكون من خلال مقارنة إحصائية (*R-Square*) المحسوبة عبر اختبار (*Breuch-Pagan-Godfrey*) بالقيمة الجدولية لتوزيع *Chi-Square* عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x_{0,05}^2$. حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{تباين البواقي غير متجانس} \Rightarrow \begin{cases} R - \text{squared} > x_{0,05}^2(1) \\ \text{Prob}_{F\text{-stat}} < 0,05 \end{cases} : H_0 \text{ الفرض العدمي} \\ \text{تباين البواقي متجانس} \Rightarrow \begin{cases} R - \text{squared} < x_{0,05}^2(1) \\ \text{Prob}_{F\text{-statistic}} > 0,05 \end{cases} : H_1 \text{ الفرض البديل} \end{array} \right.$$

والجدول التالي يوضح لنا اختبار ثبات التباين:

الجدول رقم (03-30): نتائج اختبار تجانس التباين (النمو الاقتصادي)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.607280	Prob. F(14, 10)	0.8090
Obs*R-squared	11.48789	Prob. Chi-Square(14)	0.6474
Scaled explained SS	1.954573	Prob. Chi-Square(14)	0.9999
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 09:13 Sample: 1994 2018 Included observations: 25			

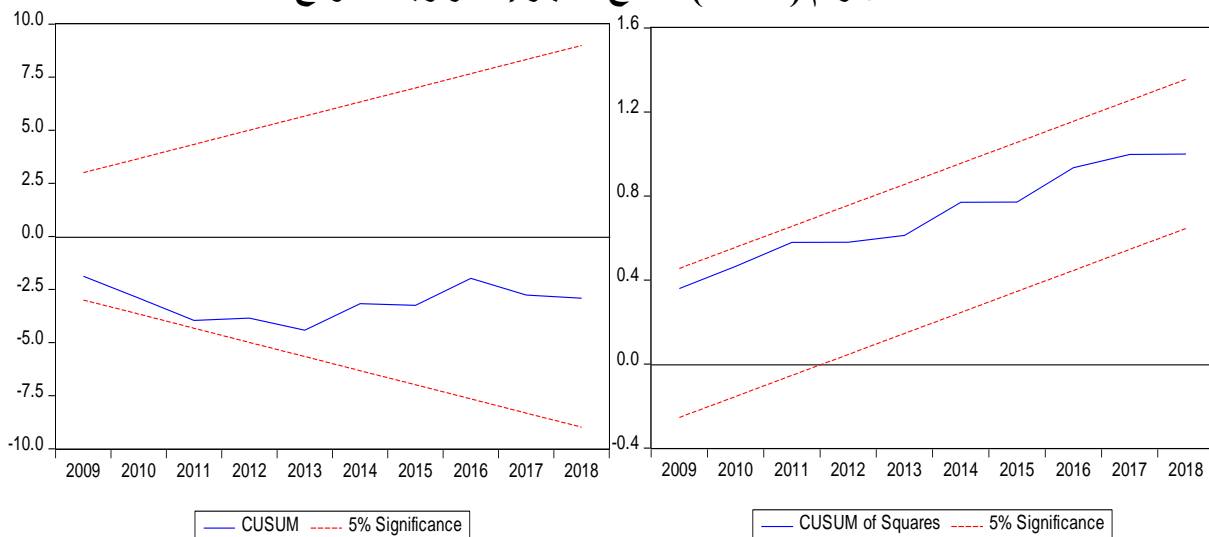
المصدر: مخرجات Eviews 10

حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05 ما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على ثبات التباين.

خامسا: اختبار الاستقرار

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها وأن النموذج صالح للتنبؤ، لا بد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الاختبار البياني لحركة بواقي النموذج، وكذا مربعات بواقي النموذج، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-14): نتائج اختبار إستقرارية النموذج



المصدر: مخرجات Eviews 10

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، و CUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

الفرع الثالث: اختبار معلمات النموذج (السياسة المالية والنمو الاقتصادي) في الأجلين القصير والطويل
ندرس هنا إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك في الأجلين الطويل والقصير.

أولاً: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

يتم الكشف عن مدى إمكانية وجود تكامل مشترك من عدمه عبر اختبار الفرضية التالي: **يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج**، حيث يتم القيام بهذا الاختبار بالنسبة لنموذج ARDL من خلال الصيغة التالية:

$$\begin{cases} F - statistic < F_{I(0)F-Pesaran} \Rightarrow H_0 : \text{لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} \\ F_{I(0)F-Pesaran} < F - statistic < F_{I(1)F-Pesaran} \Rightarrow \text{منطقة عدم اتخاذ القرار} \\ F - statistic > F_{I(1)F-Pesaran} \Rightarrow H_1 : \text{يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} \end{cases}$$

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test):

الجدول رقم (03-31): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	14.03042	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	25	10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

المصدر: مخرجات Eviews 10

وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة.

ثانياً: تحليل وتفسير علاقة الأجل القصير بين متغيرات السياسة المالية ونمو اقتصادي

يوضح الملحق رقم 12 ما يلي:

للم التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للجباية البترولية على النمو الاقتصادي، حيث كلما ارتفعت الجباية البترولية بنسبة 1% ارتفع النمو الاقتصادي بـ 0.67%، وهو ما يتوافق النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تؤكد على أن إيرادات الجباية البترولية تعد المصدر الرئيسي لموارد الدولة الجزائرية، والتي استخدمتها في تمويل الإنفاق الحكومي وتسطير البرامج الاقتصادية (إنعاش النمو) فساهمت في رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير.

للم لا يوجد تأثير للجباية العادية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، كون أن أثر هذه الضرائب انتقالية مؤقتة (ضرائب تفرض على دخول الأفراد مباشرة أو تفرض على تلك الدخول عند استخدامها وإنفاقها) أي تؤثر على مستوى نصيب الفرد الجزائري من الدخل فقط، وليس على معدل النمو فيه.

للم التأثير السلبي والمعنوي إحصائيا لنفقات التسيير على النمو الاقتصادي، حيث كلما ارتفعت نفقات التسيير بنسبة 1% انخفض النمو الاقتصادي بـ 0.17%، وهو ما يوضح أن هذا النوع من الإنفاق في الجزائر غير منتج (بل أصبح عبئا على الدولة) كالأجور والمرتبات، والدعم والتحويلات والإنفاق الحكومي الاستهلاكي... كلها نفقات تزيد من الطلب الكلي لكن دون أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بتغطية هذا الطلب (دون زيادة العرض والناتج الوطني).

➤ التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا لنفقات التجهيز على النمو الاقتصادي، حيث كلما ارتفعت النفقات بنسبة 1% ارتفع النمو الاقتصادي بـ 0.14%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تؤكد على أن النفقات العامة وخاصة الاستثمارية تساهم بشكل هام في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، لكنها مساهمة ضعيفة، لأن استمرار توسع حجم وأنشطة الحكومة في تقديم سلع كان بالإمكان للقطاع الخاص إنجازها، جعل هذا الإنفاق يتحول تدريجياً إلى أنشطة أقل إنتاجية (نمو اقتصادي أقل).

للم التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا لرصيد الموازنة العامة على النمو الاقتصادي، حيث كلما ارتفع عجز الميزانية بنسبة 1% ارتفع النمو الاقتصادي بـ 0.08%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية (النظرية الكينزية) والدراسات السابقة التي تؤكد على أن عجز الموازنة العامة ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي، خاصة وأن العجز يتم تغطيته بموارد صندوق ضبط الإيرادات، والإصدار النقدي والذي ساهم في دفع عجلة بعض القطاعات الاقتصادية (البناء والأشغال العمومية).

للم هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته $(CointEq(-1) = -0.6468)$ ، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

ثالثا: تحليل وتفسير علاقة الأجل الطويل (السياسة المالية والنمو الاقتصادي)

يوضح الملحق رقم 13 ما يلي:

للم التأثير السالب والمعنوي إحصائيا للجباية البترولية على النمو الاقتصادي، حيث كلما ارتفعت الجباية البترولية بنسبة 1% انخفض النمو الاقتصادي بـ 0.001%، وهو ما يتوافق النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة (المرض الهولندي)، فالاعتماد الشبه كلي للنشاط الاقتصادي بالجزائر على هذا المورد (الجباية البترولية) أدى إلى تقييد فرص التنويع الاقتصادي، كما أن الفساد وسلوك البحث عن الريع لدى البعض من اللاعبين الأساسيين في المجال السياسي بالجزائر، جعلوا من هذا المورد يتجه إلى مجالات وأنشطة غير منتجة بحثا عن تحقيق منافعهم الشخصية، وبذلك عملوا على تحويل هذه الثروة بدلا من إنتاج وخلق ثروة جديدة، مما حد من مساهمتها في الرفع من معدلات النمو على المدى البعيد.

للم التأثير السالب والمعنوي إحصائيا للجباية العادية على النمو الاقتصادي، حيث كلما ارتفعت الجباية العادية بنسبة 1% انخفض النمو الاقتصادي بـ 0.0003%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، فالضريبة التي تفرض على أرباح الشركات أدت إلى إعادة تخصيص الموارد إلى قطاعات أو مجالات أقل إنتاجية والمعفاة من الضرائب، لكن هذا التأثير ضعيف يمكن إهماله.

للم التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا لنفقات التسيير على النمو الاقتصادي، حيث كلما ارتفعت نفقات التسيير بنسبة 1% ارتفع النمو الاقتصادي بـ 0.95%، وهو ما يعني أن نفقات التسيير قد تكون عبئا في الأجل القصير، إلا أنها مع الوقت تساهم في دفع عجلة التنمية.

للم التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا النفقات التجهيز على النمو الاقتصادي، حيث كلما ارتفعت النفقات بنسبة 1% ارتفع النمو الاقتصادي بـ 0.32%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، فتلك

النفقات والتي تعكس الاستثمار الحكومي خصوصا في البنية التحتية القاعدية عملت على مر السنوات على توفير بيئة مشجعة للقطاعات الاقتصادية الأخرى المساهمة في تكوين الناتج.

للأسوأ التأثير الموجب لرصيد الموازنة العامة على النمو الاقتصادي، حيث كلما ارتفع عجز الموازنة بنسبة 1% ارتفع النمو الاقتصادي بـ 0.069%، لكنه تأثير غير معنوي إحصائيا يعزى إلى العجز الدائم في رصيد الموازنة العامة في أغلب الفترات.

المطلب الثالث: قياس أثر أدوات السياسة المالية على التضخم في الجزائر

سنحاول من خلال ما تم عرضه سابقا بناء نموذج قياسي يعبر لنا عن العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين أدوات السياسة المالية والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1992-2018

الفرع الأول: الاختبارات القبلية

سيتم التعرض لكل من الصياغة العامة للنموذج، ثم توزيع فترات الإبطاء على متغيرات النموذج حسب معيار (AIC)، وأما الاستقرارية فقد تعرضنا لها سابقا.

أولا- بناء النموذج

تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL، ويكتب نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$\Delta LINF_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta LINF_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_2 \Delta LRECP_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_3 \Delta LRECT_{t-i} + \sum_{i=0}^m \beta_4 \Delta LDEPEX_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_5 \Delta LDEPI_{t-i} + \sum_{i=0}^z \beta_6 \Delta SB_{t-i} + \alpha_1 LINF_{t-1} + \alpha_2 LRECP_{t-1} + \alpha_3 LRECT_{t-1} + \alpha_4 LDEPEX_{t-1} + \alpha_5 LDEPI_{t-1} + \alpha_6 SB_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

LINF: لو غار يتم التضخم؛

LRECP: لو غار يتم الجباية البترولية؛

LRECT: لو غار يتم الجباية العادية؛

LDEPEX: لو غار يتم نفقات التسيير؛

LDEPI: لو غار يتم نفقات التجهيز؛

SB: متغير وهمي يعبر لنا عن رصيد الموازنة العامة (1: عجز، 0: فائض)

Δ: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

p, z: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج؛

β₀₋₆: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

α₁₋₆: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

ثانيا: إختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج

من خلال الشكل رقم (15-03) الذي يوضح مجموع النماذج الممكنة عند تغيير درجات إبطاء متغيرات

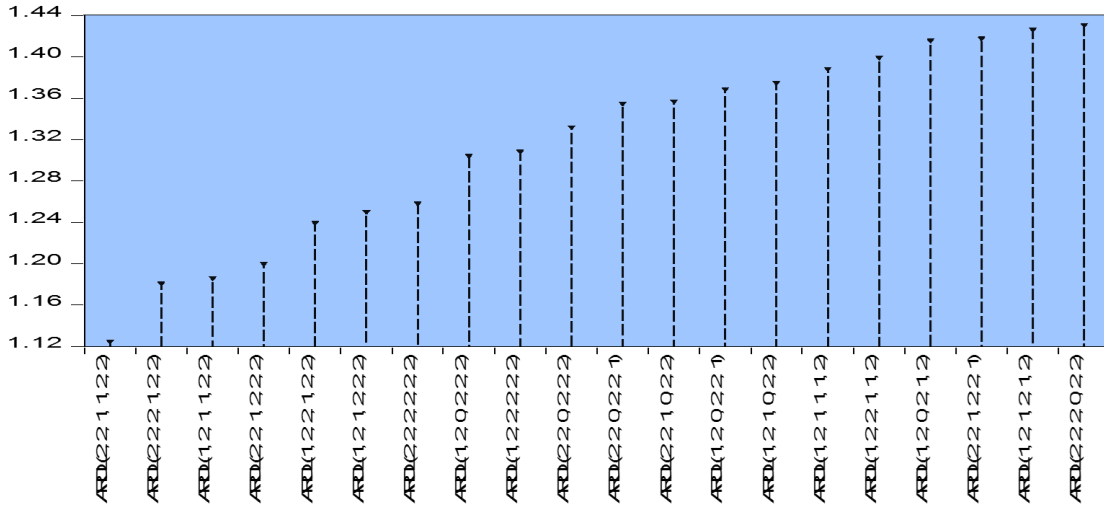
النموذج، وذلك بعد تحديد درجة (1) حسب إحصائية (Schwarz Information Criterion)، ومنه

يتضح أن النموذج ARDL(2,2,1,1,2,2) هو النموذج الأمثل ويملك أقل قيمة حسب إحصائية (Akaike

Informatio Criterion)، حيث أن المتغيرات LRECP, LDEPI, SB, LINF مبطأة بدرجتين،

والمتغيرات LRECT, LDEPEX مبطأة بدرجة واحدة، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (15-03): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى (السياسة المالية والتضخم)



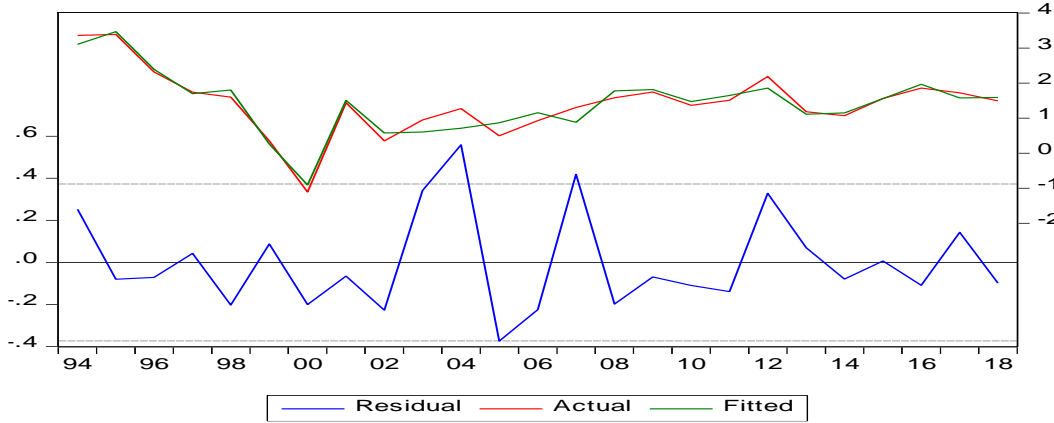
المصدر: مخرجات Eviews 10

الفرع الثاني: إختبار جودة النموذج (تشخيص بواقي النموذج)

قبل اعتماد النموذج $ARDL(2,2,1,1,2,2)$ في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:
أولاً: جودة النموذج

من أجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03-16): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)



المصدر: مخرجات Eviews 10

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

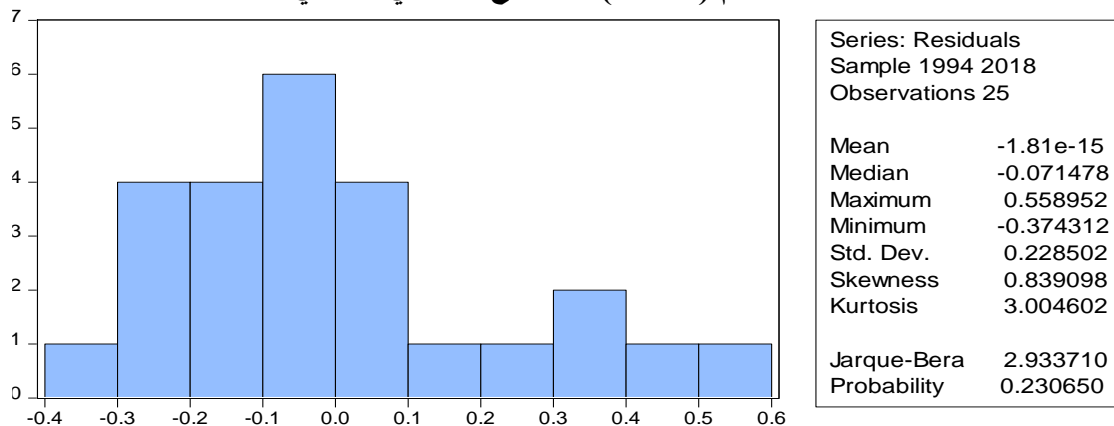
ثانياً: التوزيع الطبيعي للبواقي

يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أن "البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً". ويكون ذلك من خلال استقرار البيان الذي يسمح بملاحظة تجمع البواقي حول المركز وتتناقص كما ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، أو عدم تجمعها حول المركز، أو من خلال مقارنة إحصائية (jarque-bera) بالقيمة الجدولية (Chi-Square) عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية $x_{0,05}^2$. حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} \text{jarque - bera} > x_{0,05}^2(2) & \Rightarrow H_0 : \text{البواقي لا تخضع للتوزيع الطبيعي} \\ \text{jarque - bera} < x_{0,05}^2(2) & \Rightarrow H_1 : \text{البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي} \end{cases}$$

ومنه وحسب الشكل رقم 03-16 نلاحظ أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية ($\alpha > 0.05$) وهو ما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة $J-B=2.93$ أقل من $\chi^2=5.99$ ، وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-17): التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات Eviews 10

ثالثا: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يتم الكشف عن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أنه "لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي"، وذلك من خلال مقارنة إحصائية لاغرانج (R -Square) المحسوبة عبر اختبار (LM) بالقيمة الجدولية لتوزيع Chi -Square عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $\chi^2_{0,05}$. حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \text{يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \Rightarrow R - sward > \chi^2_{0,05}(2) \\ H_1 : \text{لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \Rightarrow R - sward < \chi^2_{0,05}(2) \end{array} \right.$$

وللتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-32): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (التضخم)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:						
F-statistic	0.648108	Prob. F(1,8)	0.4441			
Obs*R-squared	1.873555	Prob. Chi-Square(1)	0.1711			
Test Equation:						
Dependent Variable: RESID						
Method: ARDL						
Date: 11/28/20 Time: 10:05						
Sample: 1994 2018						
Included observations: 25						
Presample missing value lagged residuals set to zero.						
Date: 11/28/20 Time: 10:24						
Sample: 1992 2018						
Included observations: 25						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	0.417	0.417	4.8804	0.027
		2	0.163	-0.013	5.6572	0.059
		3	-0.159	-0.116	6.4340	0.092
		4	-0.017	-0.150	6.4431	0.168
		5	-0.109	-0.072	6.8462	0.232
		6	-0.254	-0.238	9.1440	0.166
		7	-0.193	0.028	10.542	0.191
		8	-0.129	-0.033	11.202	0.191
		9	-0.221	-0.130	13.260	0.151
		10	-0.197	-0.097	15.011	0.132
		11	-0.229	-0.194	17.542	0.093
		12	-0.125	0.009	18.355	0.105

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: مخرجات Eviews 10

الفصل الثالث:..... دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصادي بالجزائر

من الجدول نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Star غير معنوية، وحسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

رابعا: اختبار تجانس التباين (ثباته عبر الزمن)

ويكون من خلال مقارنة إحصائية (R-Square) المحسوبة عبر اختبار (Breuch-Pagan-Godfrey) بالقيمة الجدولية لتوزيع Chi-Square عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x_{0,05}^2$. حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{تباين البواقي غير متجانس} \Rightarrow \left\{ \begin{array}{l} R - sward > x_{0,05}^2(1) \\ Prob_{F-stat} < 0,05 \end{array} \right. : H_0 \text{ الفرض العدمي} \\ \text{تباين البواقي متجانس} \Rightarrow \left\{ \begin{array}{l} R - sward < x_{0,05}^2(1) \\ Prob_{F-statistic} > 0,05 \end{array} \right. : H_1 \text{ الفرض البديل} \end{array} \right.$$

والجدول التالي يوضح لنا اختبار ثبات التباين:

الجدول رقم (03-33): نتائج اختبار تجانس التباين (التضخم)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.490562	Prob. F(15,9)	0.8930
Obs*R-squared	11.24562	Prob. Chi-Square(15)	0.7350
Scaled explained SS	1.460786	Prob. Chi-Square(15)	1.0000
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID^2			
Method: Least Squares			
Date: 11/28/20 Time: 10:24			
Sample: 1994 2018			
Included observations: 25			

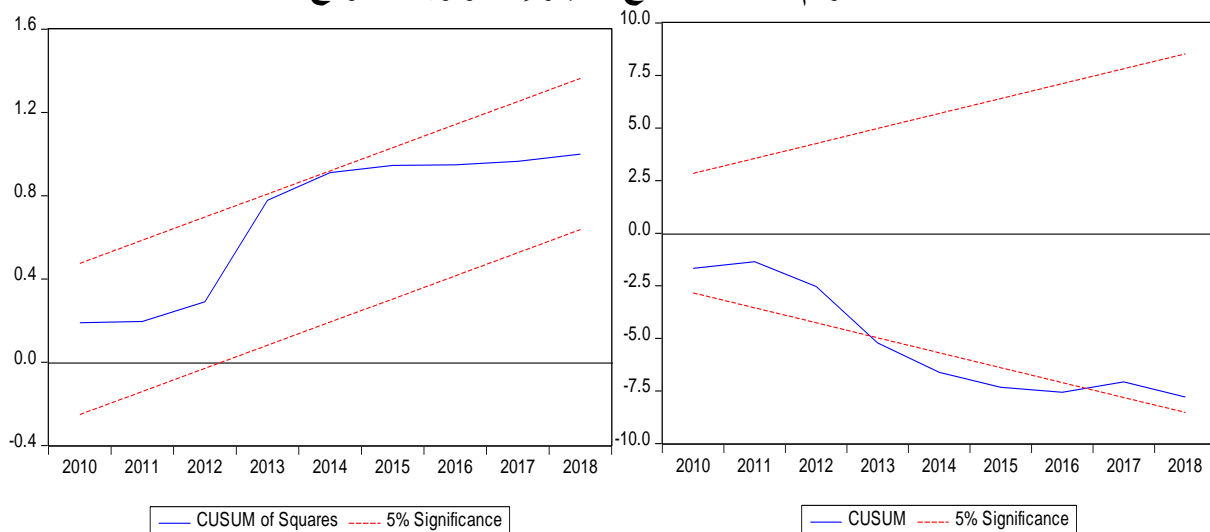
المصدر: مخرجات Eviews 10

حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05 ما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على ثبات التباين.

خامسا: اختبار الاستقرارية

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها وأن النموذج صالح للتنبؤ، لا بد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الاختبار البياني لحركة بواقي النموذج، وكذا مربعات بواقي النموذج، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 03-18: نتائج اختبار إستقرارية النموذج



المصدر: مخرجات Eviews 10

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test و CUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

الفرع الثالث: إختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل بين السياسة المالية والتضخم

ندرس هنا إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على التضخم في الجزائر، وذلك في الأجلين الطويل والقصير.

أولاً: إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

يتم الكشف عن مدى إمكانية وجود تكامل مشترك من عدمه عبر إختبار الفرضية التالي: **يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج**، حيث يتم القيام بهذا الإختبار بالنسبة لنموذج ARDL من خلال الصيغة التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \text{لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} & \Rightarrow F - \text{statistic} < F_{I(0)F-Pesaran} \\ \text{منطقة عدم اتخاذ القرار} & F_{I(0)F-Pesaran} < F - \text{statistic} < F_{I(1)F-Pesaran} \\ H_1 : \text{يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} & \Rightarrow F - \text{statistic} > F_{I(1)F-Pesaran} \end{cases}$$

والجدول التالي يوضح نتائج إختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية إختبار الحدود (Bounds Test):

الجدول رقم 03-34: نتائج إختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.378457	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	25	10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

10 Eviews المصدر: مخرجات

وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم والمتغيرات المستقلة.

ثانياً: تحليل وتفسير علاقة الأجل القصير (السياسة المالية والتضخم)

يوضح الملحق رقم 14 ما يلي:

للم التأثير السالب والمعنوي إحصائياً للجباية البترولية على التضخم، حيث كلما ارتفعت الجباية البترولية بنسبة 1% انخفض التضخم بـ 0.0004%، وهو ما يتوافق النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، لأن الجباية البترولية لا تساهم بشكل كبير في التحكم بالمستوى العام للأسعار لأنها لا تقطع من الدخل الاستهلاكية للمواطنين.

للم التأثير السالب والمعنوي إحصائياً للجباية العادية على التضخم، حيث كلما ارتفعت الجباية العادية بنسبة 1% انخفض التضخم بـ 0.004%، وهو ما يتوافق النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، فباختبار الضرائب غير المباشرة والتي تعد حصيلتها من أهم موارد الجباية العادية بالجزائر، فقد أدت هذه الاقتطاعات إلى التخفيض نوعاً ما من القدرة الشرائية للمستهلك، وبالتالي التحكم في الطلب والمستوى العام للأسعار.

للم التأثير الموجب والمعنوي إحصائياً لنفقات التسيير على التضخم، حيث كلما ارتفعت نفقات التسيير بنسبة 1% ارتفع التضخم بـ 1.53%، وهو ما يتوافق النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، التي تؤكد على أن الإنفاق يساهم في الرفع من معدلات التضخم خاصة النفقات الجارية الموجهة في الأساس إلى الأجور والمرتببات، فهي تساعد على زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الكلي دون أن يقابله زيادة في العرض الكلي، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار.

للم التأثير الموجب والمعنوي إحصائياً لنفقات التجهيز على التضخم، حيث كلما ارتفعت نفقات التجهيز بنسبة 1% ارتفع التضخم بـ 1.71%، وهو ما يتوافق النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، التي تؤكد على أن الإنفاق الاستثماري قد يساهم في رفع معدلات التضخم، إذا لم يتم توجيه الإنفاق للقطاعات المنتجة، فالإنفاق الاستثماري بالجزائر موجه إلى البنية التحتية وليس إلى القطاع الصناعي أو الفلاحي المنتج.

للأثر التآثير الموجب والمعنوي إحصائي لرصيد الموازنة العامة على التضخم، حيث كلما ارتفع عجز الميزانية بنسبة 1% ارتفع التضخم بـ 0.65%، وهو ما يتوافق النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تؤكد على أن عجز الموازنة العامة ينعكس على معدلات التضخم بالارتفاع، فإذا كان العجز ممولا بالإصدار النقدي، دون أن تترجم تلك الزيادة في كتلة النقود إلى زيادة في الإنتاج، فسوف تترجم إلى زيادة في المستوى العام للأسعار وهو ما حصل بالاقتصاد الجزائري الذي يعاني من عدم مرونة جهازه الإنتاجي.

هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين التضخم والمتغيرات المستقلة، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته $(CointEq(-1)=-0.4314)$ ، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

ثالثا: تحليل وتفسير علاقة الأجل الطويل (السياسة المالية والتضخم)

يوضح الملحق رقم 15 ما يلي:

- للجباية البترولية لا تؤثر على التضخم في الأجل الطويل وهذا بسبب التأثير غير المعنوي.
 - للجباية العادية لا تؤثر على التضخم في الأجل الطويل وهذا بسبب التأثير غير المعنوي.
 - لنفقات التسيير لا تؤثر على التضخم في الأجل الطويل وهذا بسبب التأثير غير المعنوي.
 - لنفقات التجهيز لا تؤثر على التضخم في الأجل الطويل وهذا بسبب التأثير غير المعنوي.
 - لعجز الموازنة العامة لا تؤثر على التضخم في الأجل الطويل وهذا بسبب التأثير غير المعنوي.
- أي أن أدوات السياسة المالية لا تؤثر على التضخم في الجزائر في الأجل الطويل، وهذا لأن التضخم في الجزائر له أسباب مختلفة تختلف باختلاف السياسة المنتهجة، ففي فترة التسعينات تعود أسباب التضخم إلى التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار الجزائري، وزيادة الكتلة النقدية الموجهة لتمويل العجز، أما في الألفية الجديدة فتعود أسبابه إلى الظروف والأوضاع المهيمنة على الأسواق الاستهلاكية بالجزائر، وإلى استيراد التضخم العالمي، بالإضافة إلى ارتفاع الكتلة الاجرية.

المطلب الرابع: قياس أثر أدوات السياسة المالية على البطالة في الجزائر

سنحاول من خلال ما تم عرضه سابقا بناء نموذج قياسي يعبر لنا عن العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين أدوات السياسة المالية والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1992-2018

الفرع الأول: الاختبارات القبلية

سيتم التعرض لكل من الصياغة العامة لنموذج ثم توزيع فترات الإبطاء على متغيرات النموذج حسب معيار (AIC)، وأما الاستقرارية فقد تعرضنا لها سابقا.

أولا- بناء النموذج

تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL، ويكتب نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$\Delta LTCH_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta LTCH_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_2 \Delta LRECP_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_3 \Delta LRECT_{t-i} + \sum_{i=0}^m \beta_4 \Delta LDEPex_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_5 \Delta LDEPi_{t-i} + \sum_{i=0}^z \beta_6 \Delta SB_{t-i} + \alpha_1 LTCH_{t-1} + \alpha_2 LRECP_{t-1} + \alpha_3 LRECT_{t-1} + \alpha_4 LDEPex_{t-1} + \alpha_5 LDEPi_{t-1} + \alpha_6 SB_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

LTCH: لوغار يتم البطالة؛

LRECP : لوغار يتم الجباية البترولية؛

LRECT : لوغار يتم الجباية العادية؛

LDEPex : لوغار يتم نفقات التسيير؛

LDEPi : لوغار يتم نفقات التجهيز؛

SB: متغير وهمي يعبر لنا عن رصيد الموازنة العامة (1: عجز، 0: فائض)

Δ : يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

p,z: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج؛

β_{0-6} : معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

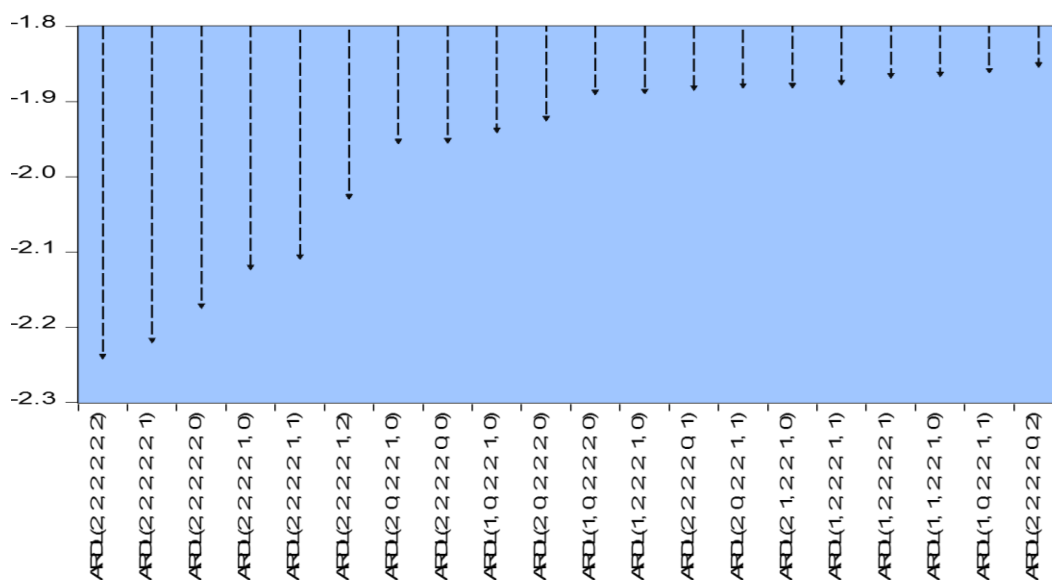
α_{1-6} : معاملات العلاقة طويلة الأجل.

ثانيا: إختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج

من خلال الشكل رقم (18-03) الذي يوضح مجموع النماذج الممكنة عند تغيير درجات إبطاء متغيرات النموذج، وذلك بعد تحديد درجة (1) حسب إحصائية (Schwarz Information Criterion)، ومنه يتضح أن النموذج $ARDL(2,2,2,2,2,2)$ هو النموذج الأمثل ويملك أقل قيمة حسب إحصائية (Akaike Information Criterion)، حيث أن كل المتغيرات مبطأة بدرجتين، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (19-03): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى (السياسة المالية والبطالة)

Akaike Information Criteria (top 20 models)



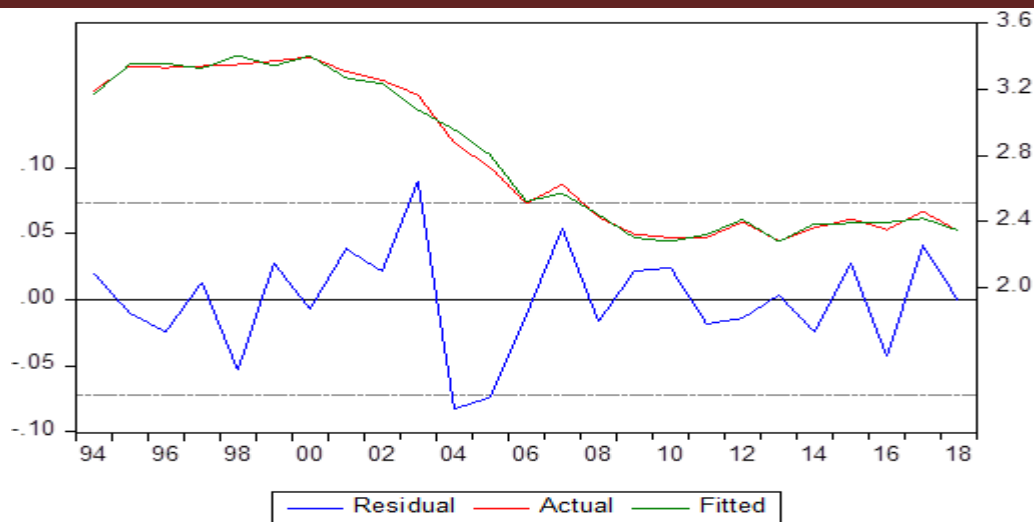
المصدر: مخرجات Eviews 10

الفرع الثاني: إختبار جودة النموذج (تشخيص بواقى النموذج)

قبل اعتماد النموذج $ARDL(2,2,2,2,2,2)$ في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:
أولا: جودة النموذج

من اجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (20-03): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقى (جودة النموذج)



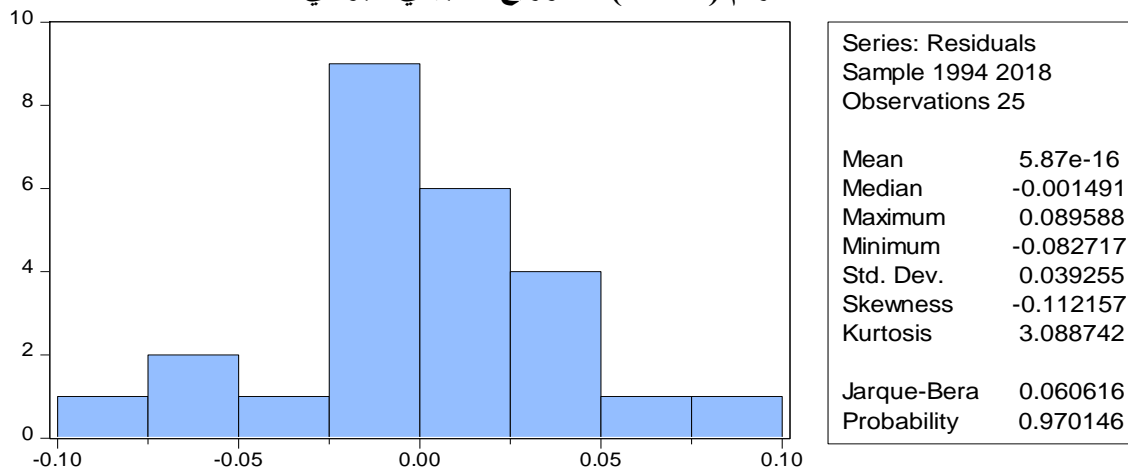
المصدر: مخرجات Eviews 10

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

ثانيا: التوزيع الطبيعي للبواقي

يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أن "البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا". ويكون ذلك من خلال استقراء البيان الذي يسمح بملاحظة تجمع البواقي حول المركز وتتناقص كلما ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، أو عدم تجمعها حول المركز، أو من خلال مقارنة إحصائية (jarque-bera) بالقيمة الجدولية (Chi-Square) عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $\chi^2_{0.05}$ ومنه وحسب الشكل رقم 03 نلاحظ أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية ($\alpha > 0.05$) وهو ما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة $J-B=0.06$ اقل من $\chi^2=5.99$ ، وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-21): التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات Eviews 10

ثالثا: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يتم الكشف عن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أنه "لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي"، وذلك من خلال مقارنة إحصائية لاغرانج ($R-Square$) المحسوبة عبر اختبار (LM) بالقيمة الجدولية لتوزيع $Chi-Square$ عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $\chi^2_{0.05}$. حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \text{يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \Rightarrow R - \text{squared} > x_{0,05}^2(2) \\ H_1 : \text{لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \Rightarrow R - \text{squared} < x_{0,05}^2(2) \end{cases}$$

وللتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-35): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (البطالة)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:						
F-statistic	0.542482	Prob. F(2,5)			0.6120	
Obs*R-squared	4.457559	Prob. Chi-Square(2)			0.1077	
Test Equation:						
Dependent Variable: RESID						
Method: ARDL						
Date: 11/28/20 Time: 09:07						
Sample: 1994 2018						
Included observations: 25						
Presample missing value lagged residuals set to zero.						
Date: 11/28/20 Time: 09:07						
Sample: 1992 2018						
Included observations: 25						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	0.445	0.445	5.5771	0.018
		2	0.240	0.052	7.2627	0.026
		3	-0.090	-0.267	7.5086	0.057
		4	-0.070	0.065	7.6668	0.105
		5	-0.091	-0.005	7.9445	0.159
		6	-0.103	-0.124	8.3208	0.216
		7	-0.178	-0.123	9.5126	0.218
		8	-0.327	-0.252	13.766	0.088
		9	-0.243	0.004	16.259	0.062
		10	-0.227	-0.107	18.572	0.046
		11	-0.090	-0.073	18.960	0.062
		12	0.037	0.106	19.030	0.088
*Probabilities may not be valid for this equation specification.						

المصدر: مخرجات Eviews 10

من الجدول نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Star غير معنوية، وحسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

رابعا: اختبار تجانس التباين (ثباته عبر الزمن)

ويكون من خلال مقارنة إحصائية ($R-Square$) المحسوبة عبر اختبار ($Breuch-Pagan-Godfrey$) بالقيمة الجدولية لتوزيع $Chi-Square$ عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x_{0,05}^2$. حيث أن صيغة افتراضات عدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} \text{تباين البواقي غير متجانس} \Rightarrow R - \text{squared} > x_{0,05}^2(1) \\ \text{الفرض العدمي} : H_0 \{ \text{Prob}_{F-stat} < 0,05 \} \\ \text{تباين البواقي متجانس} \Rightarrow R - \text{squared} < x_{0,05}^2(1) \\ \text{الفرض البديل} : H_1 \{ \text{Prob}_{F-statistic} > 0,05 \} \end{cases}$$

والجدول التالي يوضح لنا اختبار ثبات التباين:

الجدول رقم (03-36): نتائج اختبار تجانس التباين (البطالة)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.517426	Prob. F(17,7)	0.8735
Obs*R-squared	13.92142	Prob. Chi-Square(17)	0.6727
Scaled explained SS	1.139867	Prob. Chi-Square(17)	1.0000

Test Equation:
 Dependent Variable: RESID^2
 Method: Least Squares
 Date: 11/28/20 Time: 09:08
 Sample: 1994 2018
 Included observations: 25

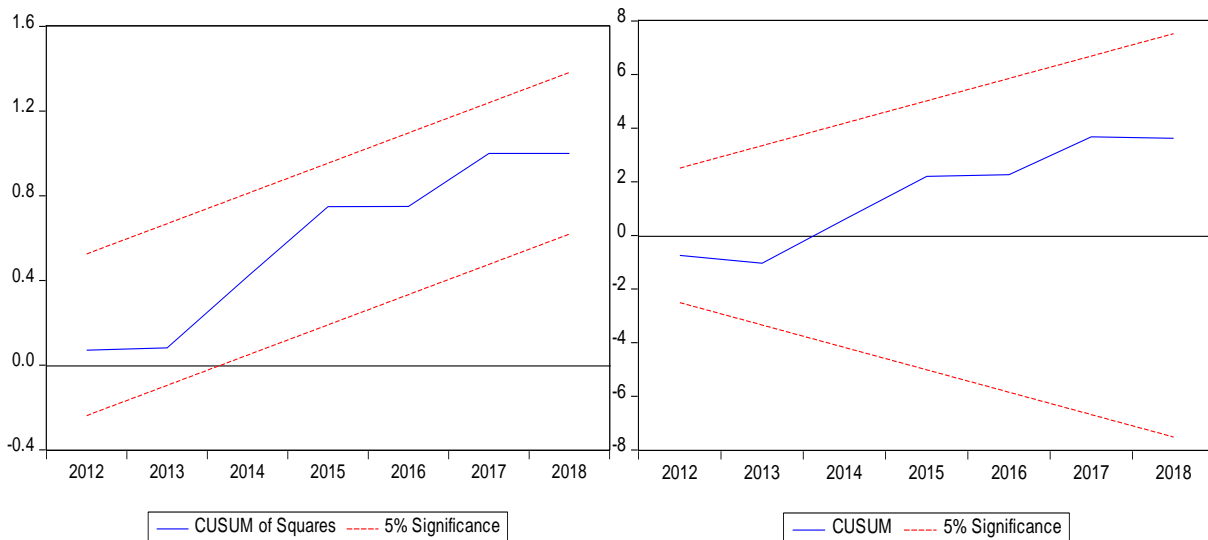
المصدر: مخرجات Eviews 10

حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05 ما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على ثبات التباين.

خامسا: اختبار الاستقرارية

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها وأن النموذج صالح للتنبؤ، لا بد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الاختبار البياني لحركة بواقي النموذج، وكذا مربعات بواقي النموذج، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (22-03): نتائج اختبار إستقرارية النموذج



المصدر: مخرجات Eviews 10

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، و CUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

الفرع الثالث: إختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل

ندرس هنا إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على البطالة في الجزائر، وذلك في الأجلين الطويل والقصير.

أولاً: إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

يتم الكشف عن مدى إمكانية وجود تكامل مشترك من عدمه عبر إختبار الفرضية التالي: يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، حيث يتم القيام بهذا الاختبار بالنسبة لنموذج ARDL من خلال الصيغة التالية:

$$\begin{cases} F - statistic < F_{I(0)F-Pesaran} & \Rightarrow H_0 : \text{لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} \\ F_{I(0)F-Pesaran} < F - statistic < F_{I(1)F-Pesaran} & \text{منطقة عدم اتخاذ القرار} \\ F - statistic > F_{I(1)F-Pesaran} & \Rightarrow H_1 : \text{يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} \end{cases}$$

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test):

الجدول رقم (37-03): نتائج إختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.268914	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	25	10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

المصدر: مخرجات Eviews 10

وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين البطالة والمتغيرات المستقلة. **ثانيا: تحليل وتفسير علاقة الأجل القصير (السياسة المالية والبطالة)**

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCH(-1))	-0.633345	0.141386	-4.479549	0.0029
D(LRECP)	3.12E-05	2.07E-05	1.506384	0.1757
D(LRECP(-1))	-0.000119	2.40E-05	-4.959021	0.0016
D(LRECT)	-0.000630	0.000169	-3.737305	0.0073
D(LRECT(-1))	-0.000778	0.000170	-4.565680	0.0026
D(LDEPEX)	0.815092	0.128995	6.318794	0.0004
D(LDEPEX(-1))	1.251393	0.178254	7.020282	0.0002
D(LDEPI)	0.037396	0.056845	0.657864	0.5317
D(LDEPI(-1))	0.221684	0.073027	3.035648	0.0190
D(SB)	0.039527	0.034743	1.137672	0.2927
D(SB(-1))	0.071782	0.030786	2.331673	0.0525
CointEq(-1)*	-0.190607	0.023031	-8.276224	0.0001

يوضح الملحق رقم 16 ما يلي:

للم التأثير السلبي والمعنوي إحصائيا للجباية البترولية على البطالة، حيث كلما ارتفعت الجباية البترولية بنسبة 1% انخفض معدل البطالة بـ 0.0001%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تؤكد على أن مخصصات الجباية البترولية قد ساهمت في التقليل من معدلات البطالة بطريقة غير مباشرة.

للم التأثير السلبي والمعنوي إحصائيا للجباية العادية على البطالة، حيث كلما ارتفعت الجباية العادية بنسبة 1% انخفض معدل البطالة بـ 0.0006%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، فزيادة الحصيلة الجبائية خصوصا بصنف الضرائب المباشر كان سببها ضريبة الدخل على الأجور والرواتب، أي بمعنى زيادة مناصب التشغيل والحد من نسب البطالة.

للم التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا لنفقات التسيير على البطالة، حيث كلما ارتفعت نفقات التسيير بنسبة 1% ارتفعت معدلات البطالة بـ 0.81%، وهو ما لا يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة. خاصة أن نفقات التسيير في الجزائر عبارة عن وظائف إدارية لا تساهم بشكل كبير في تقليل البطالة.

للم التأثير السلبي والمعنوي إحصائيا لنفقات التجهيز على البطالة، حيث كلما ارتفعت النفقات بنسبة 1% انخفض معدل البطالة بـ 0.22%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تؤكد على أن النفقات العامة وخاصة الاستثمارية تساهم بشكل هام في الرفع من معدلات التشغيل، من خلال تشجيع الاستثمار، وبالتالي التقليل من نسب البطالة.

للم التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا لرصيد الموازنة العامة على البطالة، حيث كلما ارتفع عجز الميزانية بنسبة 1% ارتفع معدل البطالة بـ 0.03%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تؤكد على أن تمويل عجز الموازنة العامة يعكس على معدلات البطالة إيجابا وسلبا حسب حالة الاقتصاد الوطني.

هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين البطالة والمتغيرات المستقلة، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته $(CoIntEq(-1)=-0.1906)$ ، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

ثالثا: تحليل وتفسير علاقة الأجل الطويل

يوضح الملحق رقم 17 ما يلي:

- الجباية البترولية لا تؤثر على البطالة في الأجل الطويل وهذا بسبب التأثير غير المعنوي.
 - الجباية العادية لا تؤثر على البطالة في الأجل الطويل وهذا بسبب التأثير غير المعنوي.
 - نفقات التسيير لا تؤثر على البطالة في الأجل الطويل وهذا بسبب التأثير غير المعنوي.
 - نفقات التجهيز لا تؤثر على البطالة في الأجل الطويل وهذا بسبب التأثير غير المعنوي.
 - عجز الموازنة العامة لا يؤثر على البطالة في الأجل الطويل وهذا بسبب التأثير غير المعنوي.
- أي أن أدوات السياسة المالية لا تؤثر على البطالة في الجزائر في الأجل الطويل، أي عدم نجاعة أدوات السياسة المالية مجتمعة في التقليل من نسب البطالة في الأجل الطويلة، وهذا بسبب الطابع غير الفعال للنشاط الاقتصادي للدولة الجزائرية، لأن زيادة التوظيف في القطاع العام الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي، والطابع التدخل للأنشطة الحكومي أهمل الطاقة الكامنة للقطاع الخاص ودوره في الاقتصاد، مما قلل من فعالية السياسة المالية في التشغيل بالأجل الطويل وبالتالي الحد من نسب البطالة.

خلاصة الفصل الثالث

تم التوصل في هذا الفصل الى جملة من النتائج نوجز اهمها فيما يلي:

- أبرمت الجزائر في التسعينيات ثلاث اتفاقات للاستعداد الائتماني وبرنامج تمويل موسع مع صندوق النقد الدولي كنتيجة لارتفاع معدلات التضخم، وتفاقم العجز المالي الداخلي (عجز الموازنة العامة) والخارجي، حيث هدفت من خلال هذه الاتفاقات إلى إدارة الطلب الكلي من خلال سياسة مالية صارمة (تخفيض الإنفاق العام، واستحداث ضرائب جديدة) لتخفيض معدلات التضخم، وتوفير الشروط اللازمة لدعم النمو، وبذلك أوضحت الدراسة أن مسار السياسة المالية خلال هذه الفترة كان ذا اتجاه انكماشية.
- إن نفقات التسيير بالجزائر لسنة 2018 تركزت حول وزارة الدفاع الوطني، وأخذت كتلة الاجور والرواتب الحصة الاكبر من مجموع هيكل هذه النفقات.
- تقسم نفقات التجهيز بالجزائر الى نفقات الاستثمار واعانات الدولة الموجهة الى الاستثمار (التجهيز) وعمليات برأس المال، حيث يقصد بهذه الاخيرة متطلبات الخدمة العمومية.
- أنفقت الحكومة الجزائرية ما مقداره 21% كمتوسط من نفقات دعم السكن خلال فترة الدراسة.
- تراجعت نسبة نفقات التعليم والتكوين من إجمالي نفقات التجهيز، فبعد أن كانت تمثل 13.15 % سنة 1996 أصبحت تمثل 5.89 % فقط، وهذا ما يعكس نقص اهتمام الحكومة بهذا القطاع وتوجهها نحو قطاعات البنى التحتية.
- ساهم الإصلاح الضريبي في زيادة المردودية المالية لمختلف الضرائب، لكنه ما زال بعيدا عن الطموحات المعلنة في إطار السياسة الضريبية المنتهجة والتي كان محورها الأساسي إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية؛ كما أن هيمنة الضرائب غير المباشرة (خصوصا TVA والحقوق الجمركية) في هيكل النظام الضريبي لا يدعم فعالية السياسة الضريبية لعدم عدالة تلك الضرائب.
- إن الموازنة العامة بالجزائر تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط، وبهذا فإن سلوكها يتطور تبعا لسلوك تطورات إيرادات الجباية البترولية.

❖ إذن تبين أن السياسة المالية في الجزائر ذات ارتباط قوي بتقلبات أسعار البترول، لأن الجباية البترولية تعد المورد الرئيسي لخزينة الدولة، وهو المحدد الأساسي لقدرات الحكومة في رسم السياسات الاقتصادية كسياسة الإنفاق العام خصوصا نفقات التجهيز (الإنفاق الاستثماري).

❖ إن النمو الاقتصادي في الجزائر ليس بالقوي والمستديم رغم جهود التغيير العميقة للدولة، فتركيبه القطاعي غير متوازن، وغير متنوع يرتكز على قطاع استراتيجي ريعي غير متجدد، فهو مرتبط بقطاع المحروقات وبالظرف البترولي العالمي، والذي لا تسيطر الجزائر على آلياته (عمليات البيع، تحديد الأسعار) وبذلك يظل النمو الاقتصادي تابعا للظروف والتقلبات السائدة على مستوى السوق العالمية.

❖ الجزائر تعرضت للتضخم المستورد بسبب الاختلال الهيكلي في بنائها الاقتصادي.
❖ بالرغم من تراجع معدلات البطالة، إلا أن نسب التشغيل كانت في مناصب عمل مؤقتة، كما اقتصر على قطاع واحد هو قطاع البناء والأشغال والعمومية وبالتالي هو تأثير ظرفي غير مستدام.

❖ أثبتت الدراسة القياسية عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو وأدوات السياسة المالية حيث
➤ إن الجباية البترولية ذات تأثير معنوي موجب على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر في **الأجل القصير**، لكن في **الأجل الطويل** تأثيرها **سلبية**.

➤ إن الجباية العادية لا تؤثر على النمو الاقتصادي في **الأجل القصير**، لكن في **الأجل الطويل** ذات تأثير **سلبية**.

➤ نفقات التسيير (الإنفاق الجاري) ذات أثر **سلبية** على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر في **الأجل القصير**، لكن في **الأجل الطويل** ذات أثر **موجب** (أثر تكميلي موجب).

➤ نفقات التجهيز (الإنفاق الاستثماري) ذات تأثير معنوي موجب على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر في **الأجل القصير** و**الأجل الطويل** (غير أن تأثيرها ضعيف).

➤ رصيد الموازنة العامة ذات تأثير موجب على النمو الاقتصادي في **الأجلين القصير والطويل**.
❖ وباعتبار أثر السياسة المالية على الاستقرار النقدي يتضح أكثر في **الأجل القصير**، فقد أثبتت الدراسة القياسية حول أثر أدوات السياسة المالية على التضخم في الأجل القصير على أن:

➤ الجباية البترولية والجباية العادية ذات تأثير **سلبية** على معدل التضخم في الجزائر.
➤ نفقات التسيير ونفقات التجهيز ذات تأثير **موجب** على معدل التضخم في الجزائر.
➤ رصيد الموازنة العامة (عجز الموازنة) ذو تأثير معنوي موجب على معدل التضخم في الجزائر.

➤ أدوات السياسة المالية لا تؤثر على معدل التضخم في الجزائر في **الأجل الطويل**.

❖ أما عن العلاقة بين أدوات السياسة المالية والبطالة فقد توصلت الدراسة إلى أن:

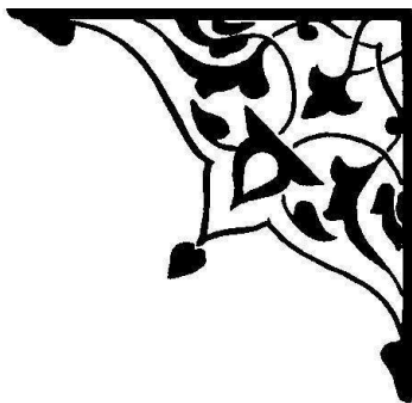
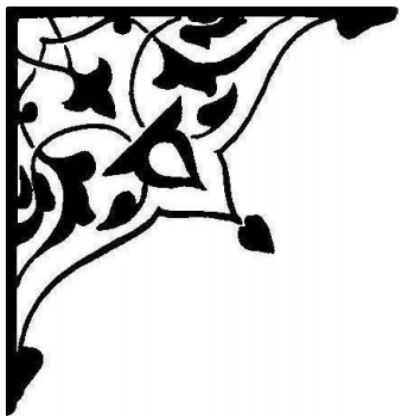
➤ الجباية البترولية والجباية العادية ذات تأثير **سلبية** على معدل البطالة في الجزائر بالأجل ق.

➤ نفقات التسيير ذات تأثير **موجب** على معدل البطالة في الجزائر بالأجل القصير.

➤ هناك علاقة **عكسية** بين نفقات التجهيز ومعدل البطالة في الجزائر بالأجل القصير.

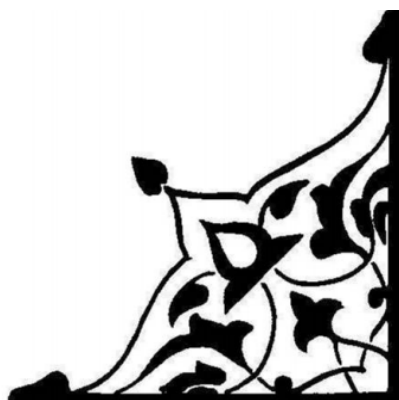
➤ أدوات السياسة المالية لا تؤثر على معدل البطالة في الجزائر في **الأجل الطويل**.

❖ إن السياسة المالية التي انتهجتها الجزائر عن طريق زيادة الإنفاق العام بهدف تنشيط الطلب الكلي، لم تراعي فيها جانب العرض الكلي بشكل كبير، لضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته، فرغم ضخامة الأموال المخصصة لم تستطع المؤسسات زيادة إنتاجها، الأمر الذي أدى إلى تحويل هذه المبالغ إلى الاستيراد وإنشاء البنى التحتية، فالجزائر تعاني من أزمة هيكلية خاصة بالإنتاج الوطني.



الخاتمة

عامّة



خاتما، ومن خلال هذه الدراسة تبين لنا أن السياسة المالية تمثل أداة أساسية لا غنى عنها للمالية العامة الحديثة، فهي عبارة عن ذلك الجزء من السياسة الاقتصادية للدولة الذي يتعامل مع الضرائب، والإنفاق العام، ومع القروض العامة والإصدار النقدي، بهدف تحقيق آثار مرغوبة كالمحافظة على وتيرة النمو الاقتصادي، وتجنب آثار غير مرغوبة كتجنب ظاهرتي التضخم والبطالة، وهذه المتغيرات التي تؤثر عليها السياسة المالية ما هي إلا انعكاس للوضع الداخلي للاقتصاد، وأهم المؤشرات التي تعبر عن مدى استقراره؛ لذلك سعت هذه الدراسة قدر الإمكان إلى الإحاطة بالجوانب الأساسية للسياسة المالية وعلاقتها بالمؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي من الناحية النظرية، وكذا قياس وتحليل أثر أدوات هذه السياسة على تلك المؤشرات أي على النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة بالاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1992-2018، وذلك من خلال ثلاث فصول، فكانت نتائجها النظرية والتطبيقية كما يلي:

أولاً: النتائج النظرية

أوضح التحليل المطروح في الدراسة، عن وجود قدر لا يستهان به من التفاوت فيما يتعلق بآثار متغيرات السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي، ليس فقط في نتائج الدراسات التطبيقية السابقة، وإنما أيضا توقعات النظرية الاقتصادية ذاتها حيث:

أظهر التحليل حول طبيعة العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي عدة نقاط أهمها:

- **علاقة الإنفاق بالنمو الاقتصادي:** حسب الأدبيات النظرية فإن العلاقة بينهما لا تعد ذات نمط واحد، إذ برهن فاجنر أن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق العام، بينما أقر كينز أن تزايد الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الدخل والناتج من خلال آلية المضاعف، وهناك شبه اتفاق عام بين الدراسات التطبيقية على أن الإنفاق العام الاستثماري في مجال البنى التحتية ورأس المال البشري (الصحة والتعليم) يعد من الإنفاق ذي العائد المرتفع (توقعات نظريات النمو النابع من الداخل)، ويمكن التعويل عليه لتحقيق النمو شريطة حسن تخصيصه وكفاءة تسييره .

- **علاقة الضرائب بالنمو الاقتصادي:** أظهرت التوقعات النظرية أن للضريبة أثر تشويهي سالب على النمو الاقتصادي، غير أن حجم هذه التشوهات الناجمة عن الضرائب غير المباشرة أقل من تلك الناجمة عن الضرائب المباشرة، كما أوضح التحليل أن هذا الأثر يختلف باختلاف مستوى ونوعية الضريبة المطبقة، وباعتبار الجباية البترولية تعد من أهم الضرائب التي تركز عليها أغلب الاقتصاديات النامية النفطية في مسيرتها التنموية، نجد وجهتي نظر فيما يخص استخدام تلك العوائد النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي، فالأولى ترى أنها محفزة للنمو بسبب الأموال الضخمة التي تدرها للقطاعات الأخرى، بينما وجهة النظر الثانية ترى انها تعيق النمو لانها تؤدي الى تقييد فرص التنويع الاقتصادي.

- **علاقة عجز الموازنة بالنمو الاقتصادي:** لقد تباينت الآراء بين المدارس الفكرية بشأن العلاقة بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي، حيث أكدت المدرسة الكينزية على وجود علاقة ايجابية بين عجز الموازنة والنمو، أما المدرسة نيوكلاسيكية فتري أن العلاقة عكسية بينهما، في حين أن النظرية الريكاردية تقر بوجود علاقة حيادية.

أما النتائج النظرية والتجريبية حول طبيعة العلاقة بين مكونات السياسة المالية والتضخم بينت ما يلي:

- **علاقة الإنفاق العام بالتضخم:** لا يزال النقاش مستمر حول طبيعة هذه العلاقة، على الرغم من أن أغلب المواقف النظرية تشير إلى أن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى عدم استقرار الأسعار وظهور الفجوات التضخمية تحت ظروف خاصة كالعمالة الكاملة أو عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، كما أقرت أن هذا الأثر يتحدد على ضوء الهدف من الإنفاق العام وحجمه وكذا طريقة تمويله.

- **علاقة الضريبة بالتضخم:** بالرغم من جدلية الآراء بين مفكري المدارس حول الآثار المختلفة للضرائب على مستوى كل من التوازن الفردي والكلي جراء الاقتطاع الضريبي أو التحفيز الضريبي، وما ينجم عن ذلك من ردود فعل ازاء هذه الإجراءات، فمن المنطقي أن تترتب آثار احتمالية ونتائج إجمالية سلبية أو ايجابية على مستوى العام للأسعار والتضخم، لكن هذا يتوقف على مدى قدرة الضرائب في تخفيض الطلب الكلي، كما يتوقف على حسب مقتضيات الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة.

- **علاقة عجز الموازنة بالتضخم:** إن طبيعة هذه العلاقة لم تحض بالإجماع في الدراسات التطبيقية، كما هو الحال بالنسبة للأدبيات النظرية، حيث إن التأثيرات الدقيقة للعجز على التضخم غير مباشرة تتوقف بدرجة كبيرة على الطريقة المستخدمة لتمويل العجز، فاذا كان تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي فهو يعد تمويل تضخمي، أما

في حالة إصدار السندات لتمويل عجز الموازنة يعتبر تمويل غير تضخمي، في ظل توافر سعر فائدة موجب على السندات وسوق واسع للأوراق المالية، غير أنه قد توجد قنوات تنقل أثر التمويل بالدين العام (التمويل بالسندات)، مؤدية بذلك إلى زيادة الكمية المعروضة للنقد، وبالتالي ارتفاع معدل التضخم.

كما توصلت الدراسة في جانب تحليل العلاقة بين **مكونات السياسة المالية والبطالة** إلى ما يلي:

- **علاقة الإنفاق بالبطالة:** استحوذ موضوع العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة على اهتمام بالغ من قبل المفكرين والباحثين الاقتصاديين، خصوصاً بعد طرح النظري الذي وضح بأن **العلاقة عكسية** بينهما، فأيدوا هذا الطرح لكن في ظل توفر شروط معينة داخل الاقتصاد كوجود استجابة للآلة الإنتاجية في تلبية الطلب الإضافي -الناجم عن زيادة الإنفاق- عن طريق زيادة الإنتاج والتشغيل، ومن ثم خفض معدلات البطالة.

- **علاقة الضريبة بالبطالة:** نجد تفاوت كبير بين آراء المفكرين حول طبيعة هذه العلاقة على حسب نوع الضريبة، فبالرغم من أن أغلب التوقعات النظرية تقترض أن الضريبة تؤثر على تكلفة العمال التي تتحملها المنشآت، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع البطالة نتيجة إحلال رأس المال محل العمل، كما تقترض أن الضريبة على الدخل تؤثر على قرارات العاملين من خلال تخفيض مشاركتهم في قوة العمل أو التقليل من عدد ساعات العمل نتيجة انخفاض العائد الذي يحصلون عليه بسبب هذه الضريبة، ومع ذلك فإن الأثر الصافي على عرض العمل نتيجة فرض الضريبة يعد غير محسوم، حيث يتوقف على الأهمية النسبية لكل من "اثر الدخل" و"اثر الإحلال" المتعارضين.

- **علاقة عجز الموازنة بالبطالة:** بالرغم من اعتراف معظم الطرح الأكاديمي على صدق المقاربة الكينزية لدور السياسة المالية في معالجة البطالة خصوصاً في شقها المتعلق بالتوسع الإنفاقي (إحداث عجز الموازنة)، غير أن فعالية هذه السياسة ترتبط بازدياد الأثر المتاحة على مستوى الطلب الكلي، والتي تم حصرها في موضوعي آثار الجذب أو التحريك و آثار المنافسة والإقصاء أو اثر المزاحمة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ثانياً: النتائج التطبيقية

أ- على مستوى عرض وتحليل بيانات كل المتغيرات في الجزائر

توصلت الدراسة في جانبها التطبيقي إلى مجموعة من النتائج الخاصة بالتحليل الوصفي نذكر أهمها فيما يلي:

❖ أخذت وزارة الدفاع الوطني حصة الأسد من ميزانية التسيير (ما يقارب 24.4%)، أما ميزانية التجهيز فخصص ما قيمته 15% للاستثمار في المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.

❖ أوضحت الدراسة أن الأجور والرواتب شكلت ما قيمته 38% من مجموع نفقات التسيير خلال فترة الدراسة تليها التحويلات الجارية، أما نفقات التجهيز فأحتل قطاع البنية التحتية والسكن مركز الصدارة يليه قطاع التعليم والتكوين .

❖ تبين أن نمو النفقات العامة بالجزائر بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة، دون أن يقابل ذلك نتيجة ملموسة، راجع إلى عدم الالتزام بالأمانة الوظيفية للقائمين على تطبيق السياسة المالية، مما شجع على التسيب والاختلاس والفساد وإهدار المال العام.

❖ كشفت الدراسة على أن انطباق قانون فاجنر بالاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة هو انطباق جزئي. ❖ يتطور سلوك الموازنة العامة في الجزائر تبعاً لسلوك تطور إيرادات الجباية البترولية، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها في تمويل الموازنة خلال فترة الدراسة 68%، وبالتالي لا زالت تمثل المورد الأساسي لخزينة الدولة، بالرغم من الإصلاحات والتعديلات الضريبية المتخذة من أجل إحلال الجباية العادية محلها.

❖ خصص صندوق ضبط الموارد لتمويل عجز الموازنة العامة، وقد تم حساب السعر المرجعي منذ تأسيسه على أساس 19 دولار للبرميل، ثم رفع سنة 2008 إلى 37 دولار للبرميل، وليرتفع مرة أخرى إلى 50 دولار للبرميل منذ صدور قانون المالية لسنة 2017 وهي السنة التي تم فيها استنفاد الصندوق كلياً.

❖ كشفت الدراسة على أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة تعتبر متواضعة مقارنة مع قيمة الأموال التي تم ضخها خلال فترة (2000-2018)، فالجزائر أنفقت متوسطاً سنوياً في مجال الاستثمار العمومي (الإنفاق الاستثماري) يفوق 15% من الناتج المحلي الإجمالي لتجني بعدها نمواً سنوياً أقل من 5%.

❖ معدل النمو الاقتصادي نتاج تطور أسعار النفط، فهو متغير غير تحكمي وهذا ما يخفي هشاشة الاقتصاد الجزائري المعتمد على قطاع المحروقات.

❖ توصلت الدراسة إلى أن أعراض المرض الهولندي بادية على الاقتصاد الجزائري، حيث مارس حقن الربيع البترولي في الاقتصاد الوطني أثراً سلبياً على بقية القطاعات، ويظهر ذلك جلياً بعد كل هزة نفطية بتراجع

الأداء الاقتصادي (فبالرغم من أنه ضخ أموال لقطاعات اقتصادية أخرى، إلا أنه قيد فرص التنويع الاقتصادي بمزاحمة القطاع الخاص، وتراجع نسبة مساهمة قطاع الصناعة والفلاحة في تكوين الناتج الإجمالي).

للم إن الأوضاع المهيمنة على الأسواق الاستهلاكية الجزائرية والتي تعاني من تطور آليات الفساد، أثرت على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته، فازدادت شبكات الاقتصاد الموازي وتنامت الثروات التي تتحرك في قنواته، فازداد سوء التنظيم والرقابة على مستوى العديد من الأسواق بالجزائر، والتي تميز البعض منها بتواجد وضعيات مهيمنة كالاحتكار، كلها عوامل ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم.

للم أثبتت الدراسة كذلك أن معدل التضخم في الجزائر مرتبط بعدة مصادر أساسية، تتمثل في استيراد التضخم العالمي إلى الجزائر عبر الواردات، وكذا التوسع في الإنفاق الحكومي الكلي (كتلة الأجور والرواتب) وتخفيض العملة، بالإضافة إلى ارتفاع الكتلة النقدية.

للم أظهرت الدراسة أن نسبة التداول في الكتلة النقدية M2 بالجزائر كبيرة جدا (ما يقارب 4 780 مليار دينار)، وأن حصة معتبرة من ادخار الأعوان الاقتصاديين (ما بين 1500 و2000 مليار دينار) مكتنزة خارج القنوات المصرفية، فأثرت ظاهرة الاكتناز على حركية النشاط الاقتصادي بالجزائر.

للم كشفت الدراسة على أن ثلث سكان الجزائر تقريبا يمكنهم القيام بالعمل، أي أكثر من 12 مليون شخص قادر على العمل، منهم 11.05 مليون مشغول ومليون و400 بطل سنة 2018.

للم تميز سوق العمل في الجزائر خلال فترة الدراسة، بالاستمرار في سياسة التوظيف بقطاع الخدمات العامة والاجتماعية بصورة كبيرة، وهو ما أدى إلى تضخم العمالة الحكومية في القطاع العام، وفي ظل هذا التكدس الوظيفي بهذا القطاع تمخض عن هذه السياسة خلق جهاز بيروقراطي ضخم يضم كافة صور البطالة المقنعة والاستغلال غير الأمثل لقوة العمل.

للم معدل التشغيل لدى فئة النساء بالجزائر قارب مليونين مشغلة سنة 2018، وهو ما يعكس الإجراءات الحكومية التي أُخذت لترقية وإدماج المرأة في مسار التنمية، بحصولها على التعليم والتكوين اللازمين للذات أهلاها للولوج إلى عالم الشغل وقبولها في الوظائف الدائمة (كالتعليم والصحة).

للم كشفت الدراسة على عدم التوازن في توزيع القوة العاملة المشغلة بين القطاعات المختلفة خلال فترة الدراسة، وهو ما يوضح الصفة الهيكلية التي لازمت الاقتصاد الجزائري، والمتمثلة في سيطرة القطاعات الخدمية ذات الإنتاج غير المادي كثيفة رأس المال، على حساب القطاعات ذات الإنتاج المادي كثيفة العمل (الفلاحة والصناعة).

للم تفاوتت معدلات البطالة بالجزائر بين مختلف الفئات العمرية، لكن نجد النسبة الأكبر عند الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و34 سنة بقرابة 30%، وعلى وجه الخصوص أصحاب الشهادات الجامعية، فالجامعة أصبحت حاجة لأبد من إشباعها للقضاء على البطالة الاجتماعية بدلا من البطالة الاقتصادية.

للم بالرغم من أن الجزائر حققت نتائج ايجابية في الحد من ظاهرة البطالة خلال الألفية الجديدة، غير أن معدلها يبقى مرتفع، إذا ما قورن بالمعدل الأمثل 5.5-6%، حيث سجل 11.7% سنة 2018، كما أن هذه النتائج تبقى محل جدل بين الاقتصاديين، وذلك للاختلاف الدائر حول التعريف الحقيقي لمفهوم التشغيل، لان عدد كبير من مناصب العمل مؤقتة، كانت في أنشطة تشغيل الشباب وعقود ما قبل التشغيل.

ب- على مستوى الدراسة القياسية

كما توصلت الدراسة في جانبها التطبيقي إلى مجموعة من النتائج الخاصة بالتحليل الكمي، فحول أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر توصلت إلى ما يلي:

➤ إن نفقات التسيير (الجارية) تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل القصير، حيث إن الحصة الأكبر من هذه النفقات تشمل نفقات الدفاع الوطني، ونفقات مصالح الإدارة العمومية، وبصفة عامة كتلة الأجور والرواتب، فهي نفقات غير منتجة لا تساهم في زيادة الناتج الحدي لرأس المال الخاص، لكن مع مرور الوقت تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

➤ تؤثر نفقات البنية التحتية والسكن ونفقات التعليم بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (نظرية النمو النابع من الداخل)، حيث إن زيادة هذه النفقات والتي تعكس الإنفاق الاستثماري بـ 1% تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بـ 0.34% في الأجل الطويل، لكنها مساهمة ضعيفة لأن استمرار توسع حجم وأنشطة الحكومة في تقديم سلع وخدمات كان بالإمكان للقطاع الخاص إنجازها، جعل هذا الإنفاق يتحول تدريجياً إلى أنشطة أقل إنتاجية (نمو اقتصادي أقل). وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى من الدراسة.

➤ كشفت الدراسة القياسية عن التأثير السلبي للجباية البترولية على معدل النمو في الأجل الطويل، حيث إن زيادة الجباية البترولية بـ1% تؤدي إلى انخفاض معدل النمو بـ0.001%، لأن الاعتماد الشبه كلي للنشاط الاقتصادي بالجزائر على هذا المورد أدى إلى تقييد فرص التنوع الاقتصادي، كما أن الفساد وسلوك البحث عن الربح لدى البعض من اللاعبين الأساسيين في المجال السياسي بالجزائر، جعلوا من هذا المورد يتجه إلى مجالات وأنشطة غير منتجة بحثاً عن تحقيق منافعهم الشخصية، وبذلك عملوا على تحويل هذه الثروة بدلاً من إنتاج وخلق ثروة جديدة، مما حد من مساهمتها في الرفع من معدلات النمو، أما عن الجباية العادية فتؤثر سلباً عليه، لأن بعض من الضرائب خلقت أثر تشويهي على الناتج، كإعادة تخصيص الموارد إلى قطاعات أقل إنتاجية والمعفاة من الضريبة. وهذا ما يثبت خطأ الفرضية الثانية من الدراسة.

➤ استخدم الاقتصاد الجزائري إيرادات الجباية البترولية لتمويل الإنفاق العام بتسطير برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، فأخذت هذه البرامج اتجاها كينزيا مبنيا على أساس سياسات إنعاش الطلب الكلي، وتحسين العرض الكلي، وأمام ضخامة حجم تلك النفقات مقارنة بقلة إيرادات الجباية العادية بسبب التهرب الضريبي، تم رصد عجز برصيد الموازنة العامة في فترات، فكشفت الدراسة القياسية عن وجود تأثير طردي لعجز الموازنة العامة على النمو بالجزائر في الأجل القريب، أي أن التوسع المالي في الجزائر ساهم في خلق ثروة وزيادة معدل نمو نصيب الفرد من الدخل والإنفاق العام، وزيادة وتيرة النشاط الاقتصادي، وهذا ما يثبت فرضية التحليل الكينزي وانطباقها على الاقتصاد الوطني لكن في الأجل القصير. وبالتالي الفرضية الثالثة للدراسة صحيحة. أما بالنسبة لأثر أدوات السياسة المالية على التضخم بالجزائر توصلت الدراسة إلى ما يلي:

➤ إن القفزات النوعية في مجال تخصيص أغلفة مالية كبيرة وضخمة بالجزائر، أدى إلى عدم قدرة العرض الكلي على مواجهة الطلب الكلي المعدي لسياسة مالية توسعية خصوصا في قطاع البناء والأشغال العمومية، فظهرت في شكل نزعة تضخمية محسوسة، وهذا ما تم تأكيد صحته بالتحليل الإحصائي والنتيجة القياسية المتوصل إليها حول وجود علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري ومعدلات التضخم في الجزائر في الأجل القصير، فكلما زاد الإنفاق الاستثماري الحكومي بـ1% ارتفع التضخم بـ1.71%، نفس الشيء بالنسبة للإنفاق الجاري (نفقات التسيير) فباعتبار كتلة الأجور والرواتب تمثل الحصة الأكبر من إجمالي هذا الإنفاق، فقد ساعدت على زيادة الاستهلاك لدى الأفراد وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي دون أن يقابله زيادة في العرض الكلي، وبالتالي ترجمت تلك الزيادة بارتفاع المستوى العام للأسعار. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة من الدراسة.

➤ كشفت الدراسة القياسية عن التأثير السلبي (العكسي) بين الإيرادات الضريبية سواء الجباية العادية أو الجباية البترولية والتضخم، حيث كلما ارتفعت حصيلتهما أدى ذلك إلى خفض معدل التضخم بالجزائر في الأجل القصير، وهذا ما يثبت خطأ الفرضية الخامسة من الدراسة.

➤ إن هيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية عن طريق ضخها لأغلفة مالية ضخمة، أدى إلى قيام بنك الجزائر بإصدار نقود لتمويل العجز (التمويل التضخمي) بمعدلات تفوق الطلب عند مستوى الأسعار الآنية، فخلق بذلك طلباً إضافياً عند الجمهور في سوق السلع، فأدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا ما توصلت إليه الدراسة القياسية عن وجود تأثير طردي لعجز الموازنة العامة على التضخم بالجزائر في الأجل القصير، حيث كلما ارتفع العجز بنسبة 1% ارتفع التضخم بـ0.65%. ومنه فالفرضية السادسة صحيحة.

➤ كشفت الدراسة القياسية إلى أن أدوات السياسة المالية لا تؤثر على التضخم في الجزائر في الأجل الطويل، وهذا لأن التضخم في الجزائر له أسباب مختلفة، تختلف باختلاف السياسة المنتهجة، ففي فترة التسعينات تعود أسباب التضخم إلى التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار الجزائري، وزيادة الكتلة النقدية الموجهة لتمويل العجز، أما في الألفية الجديدة فتعود أسبابه إلى الظروف والأوضاع المهيمنة على الأسواق الاستهلاكية بالجزائر، وإلى استيراد التضخم العالمي، بالإضافة إلى ارتفاع الكتلة الاجرية. أما بالنسبة لأثر أدوات السياسة المالية على البطالة في الجزائر توصلت الدراسة إلى ما يلي:

➤ وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة، فالسياسة المالية التوسعية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية والتي ترجمتها برامج الإنعاش الاقتصادي، أدت إلى زيادة نسب التشغيل والحد من معدلات البطالة، غير أن تلك البرامج كانت مرسومة على أساس الفوائض المالية المحققة جراء ارتفاع أسعار البترول، أي أنه تأثير ظرفي غير مستدام (قصير الأجل) وهذا ما يثبت صحة الفرضية السابعة من الدراسة.

➤ لقد تم إنعاش سوق الشغل بالجزائر عن طريق مداخيل المحروقات، وبالتالي فإن مخصصات الجباية البترولية أدت إلى الحد من نسب البطالة، نفس الشيء بالنسبة لإيرادات الجباية العادية كشفت الدراسة القياسية عن وجود علاقة عكسية بينها وبين معدل البطالة في الجزائر بالأجل القصير، حيث إنه كلما ارتفعت الجباية العادية بنسبة 1% انخفض معدل البطالة بـ 0.0006%. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثامنة من الدراسة.

➤ كشفت الدراسة عن عدم وجود أثر معنوي لعجز الموازنة على البطالة في الجزائر في الأجل الطويل وهذا ما يثبت خطأ الفرضية التاسعة والأخيرة من الدراسة.

➤ توصلت الدراسة القياسية إلى أن أدوات السياسة المالية لا تؤثر على معدل البطالة في الجزائر في الأجل الطويل، بسبب الطابع غير الفعال للنشاط الاقتصادي للدولة الجزائرية، لأن زيادة التوظيف في القطاع العام الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي، والطابع التدخل الكبير للنشاط الحكومي أهمل الطاقة الكامنة للقطاع الخاص ودوره في الاقتصاد، مما قلل من فعالية السياسة المالية في التشغيل بالأجل الطويل وبالتالي الحد من نسب البطالة.

إذن فالنتيجة النهائية وكإجابة عن إشكالية الدراسة المطروحة، يمكن القول أن هذا الطرح الأكاديمي كشف عن وجود هشاشة في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي المحققة بدليل تراجع هذه المؤشرات كانعكاس مباشر لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، أي أن للسياسة المالية دور مهم في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الجزائري ولكن هذا الدور مرتبط بسعر البنزول، فالجزائر استخدمت أدوات سياستها المالية خصوصا في جانبها الإنفاقي فأثرت على معدل النمو الاقتصادي ودعمت مسيرتها التنموية بفضل الوفرة المالية المحققة، لكن لم تستطع التأثير على معدلات التضخم ولا على معدلات البطالة في الأجل الطويل، لعدم وجود إستراتيجية وطنية تعمل على تكيف السياسة الضريبية (الجبائية العادية) وكذا السياسة الإنفاقية لضبط أوضاع النشاط الاقتصادي (التوازن النقدي) على المدى البعيد، وعدم وجود إستراتيجية وطنية لتلبية الطلب على العمل المتزايد سنويا.

ثالثا: التوصيات

على ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، يقتضي تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات، قد تفيد صناع القرار السياسي المالي هي كالتالي:

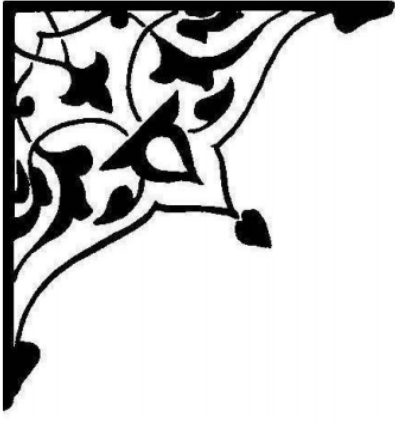
- ضبط أوضاع المالية العامة مع مراعاة تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد، والالتزام بالامانة الوظيفية، والتقيد بروح الوطنية في تنفيذ تلك السياسات، لذلك أن الأوان للخروج من هذه التبعية النفطية، وبالتالي أمام حكومتنا فرصة لإعادة صياغة نموذج اقتصادي جديد، من خلال تنويع الاقتصاد.
- ضرورة العمل على محاربة كل أنواع الإسراف والتبذير وهدر المال العام والفساد.
- التوجه نحو الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المالية، بجعل القطاعات الأكثر استفادة من تلك الموارد تساهم في الإنتاجية ورفع معدل النمو الاقتصادي.

- لا بد من حكومتنا إعادة النظر في سياسات سوق العمل الحالية، من خلال القيام أولا، بدراسة تقييمية للنتائج المحققة من برامج وسياسات التشغيل خلال العقدين الأخيرين. فالوظائف التي تم خلقها أغلبها وظائف تتسم بالهشاشة ومعظمها غير منتج، وجزء هام منها ينظم إلى القطاع غير الرسمي. لذا ينبغي العمل على وضع إستراتيجية لرفع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة بالنسبة للقطاعات التي لها القدرة تحقيق ميزة تنافسية. من خلال تبني سياسة تصنيع واضحة تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي والرفع من مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أولا، ويمكن القيام بالتصدير في وقت لاحق مع توفير التمويل اللازم من المؤسسات المالية المتخصصة. أي تمنح قروض دعم تشغيل الشباب للمشاريع المنتجة فقط، ثم تخضع لرقابة وزارة المؤسسات الناشئة ووزارة الحاضنات.

- تغيير العملة: إن ضرورة إدراج أساليب جديدة لجمع الموارد المالية المكتنزة خارج القطاع المصرفي وإدخالها ضمن القنوات المصرفية وهذا بعد ضبط حجم العملة، كأسلوب تغيير العملة، سيمكن من تقدير حجم نمو الكتلة النقدية بصورة اقتصادية، وبما يوازي معدل النمو المتوقع، وبالتالي سيخلق إمكانات لتعزيز قيمة الدينار الجزائري، فيسهم هذا الإجراء بلا شك في إعادة تدوير تلك الأموال بطريقة منتظمة وسلسلة، بما يضمن تنشيط الاستثمارات وخلق حركية للنشاط الاقتصادي بالجزائر.

رابعاً: آفاق البحث

إن موضوع تغيير العملة يحتاج لدراسات وأبحاث مستقبلية لرسم الخطوط العريضة لهذا الأسلوب و للكشف عن مدى نجاعته.



قائمة

المراجع

ع



المراجع باللغة العربية

I الكتب:

- 1- ابو دوح محمد عمر، ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
- 2- الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 3- ب. برنيه، إ. سيمون، ترجمة: عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات (الكتاب) للنشر والتوزيع، مصر، 1989.
- 4- البيلاوي حازم، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1998.
- 5- بخيت حيدر نعمة، سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات الأمريكية المتحدة، دار أمانة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 6- بن علي بلعوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 7- بن قدور أشواق، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 8- البيلاوي حازم، دليل الرجوع العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، عمان، 1993.
- 9- الجمل هشام مصطفى، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006.
- 10- جوارتيني جيمس، داستروب ريجار، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1999.
- 11- الحاج طارق، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.
- 12- الحجار بسام، رزق عبد الله، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2014.
- 13- حجازي المرسي السيد، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 14- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، دار أمانة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 15- الحسيني محمد غالي راهي، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية دراسة تحليلية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
- 16- حشيش عادل أحمد، سياسات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.
- 17- الحلاق سعيد سامي، العجلوني محمد محمود، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري، الاردن، 2010.
- 18- الحمداني رفاة شهاب، نظرية الاقتصاد الكلي: مقدمة رياضية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 19- الحمزاوي محمد كمال، سوق الصرف الأجنبي "ماهية، مدركاته الأساسية، تطوره"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.
- 20- حمو محمد، أوسرير منور، محاضرات في جباية المؤسسة، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009.
- 21- حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 22- خباية عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- 23- خربوش حسني، اليحيى حسن، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013.
- 24- داداي عدوان ناصر، العايب عبد الرحمان، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- 25- الدباغ أسامة بشير، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، دار الاهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 26- الدباغ أسامة بشير، الجومرد عبد الجبا، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- 27- دراز حامد عبد المجيد، السياسات المالية، الدار الجامعية طبع نشر وتوزيع، الإسكندرية، 1999.
- 28- دراز حامد عبد المجيد، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.
- 29- دراز حامد عبد المجيد، عثمان سعيد عبد العزيز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، دون ذكر سنة النشر.
- 30- دردوري لحسن، لقلبي الاخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر، جمهورية مصر العربية، 2018.

- 31- الدعمي عباس كاظم، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 32- الدليمي جمال داود سلمان، التنمية الاقتصادية: نظريات وتجارب، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2015.
- 33- الدوري زكريا، السامرائي يسرى، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 34- دويدار محمد، دراسات في الاقتصاد المالي: النظرية العامة في مالية الدولة- السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
- 35- الربيعي رجا، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 36- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، دار النشر مطابع الرسالة، الكويت، 1997.
- 37- رمضان احمد وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية لنشر، الأردن، 2004.
- 38- الروبي نبيل، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مؤسسة الثقافة العربية، مصر، دون تاريخ نشر.
- 39- الزبيدي حسين بن سالم جابر، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق، الأردن، 2011.
- 40- الزبيدي عبد الباسط علي جاسم، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2015.
- 41- الزغبى هيثم، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر، عمان، 2000.
- 42- زغدودي علي، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
- 43- السريتي السيد محمد، نجا علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 44- سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 45- سلمان مصطفى وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000.
- 46- سليمان مجدي عبد الفتاح، "علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام"، دار غريب، القاهرة، 2002.
- 47- سوزي ناشد عدلي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- 48- الشمري ناظم محمد نوري، النقود والمصارف: النظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 49- صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 50- صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
- 51- الصعيدي عبد الله، النقود والبنوك وبعض المتغيرات الاقتصادية في التحليل الكلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
- 52- طاقة محمد، العزاوي هدى، اقتصاديات المالية العامة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.
- 53- طاهر أحمد، السعودي أحمد، البطالة - المشكلة والحل، مركز المحروسة، القاهرة، 2008.
- 54- عايب وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2010.
- 55- عبد الرحمن محمد سلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2018.
- 56- عبد الرحمن يسري أحمد وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 57- عبد العزيز أحمد محمد عادل، الفائدة والتضخم (بين النظرية والواقع): سعر الفائدة، متغيرات التضخم- الضرائب- عجز الموازنة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2016.
- 58- عبد اللاوي مفيد، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007.
- 59- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 60- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي تحليل كلي، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002.
- 61- عصفور محمد شاكر، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008.
- 62- علي محمد خليل، اللوزي سليمان أحمد، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- 63- العيسى لؤي أديب، الفساد الإداري والبطالة، دار الكندي، عمان، 2014.

- 64- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 65- غدير هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.
- 66- فريديريك م. شرر، تعريب غلى أبو عمشة " نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي"، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2002.
- 67- فليح عادل العلي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 68- فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972.
- 69- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 70- كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
- 71- الكفراوي عوف محمود، السياسة المالية والنقدية في ظل النظام الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1997.
- 72- لطفي علي، المالية العامة: دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، مصر، 1995.
- 73- لعامرة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
- 74- مايكل ابدجمان، ترجمة: منصور محمد ابراهيم، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، السعودية، 1999.
- 75- محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- 76- محمد أحمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة والممارسة، الامين للنشر والتوزيع، صنعاء، ط2، 2014.
- 77- المرزوقي عمر بن فيحان، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، 2005.
- 78- المشهداني خالد حمادي حمدون، الخصخصة: أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 79- المعارك محمد عبد العزيز، شفيق علي، أصول وقواعد الموازنة العامة، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، السعودية، 2003.
- 80- الموسوي ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- 81- الموسوي ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1994.
- 82- الموسوي ضياء مجيد، دراسة في الخروج من أزمة البطالة والسكن والعنوسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2015.
- 83- النبهانى أحمد، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، دار أمانة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2013.
- 84- نجا علي عبد الوهاب، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية- تطبيقية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015.
- 85- النجار عبد الهادي علي، السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر والفكر الإسلامي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2011.
- 86- النسور إياد عبد الفتاح، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة- التحليل الاقتصادي الجزئي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2013.
- 87- الوادي محمود حسين، عزام زكرياء أحمد، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 88- الوزيني خالد واصف، الرفاعي أحمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

- 89- يوجين أديوليو، ترجمة: محمد رضا العدل، حمدي رضوان عبد العزيز، ملخصات شوم نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1984.
- 90- يونس أحمد البطريق وآخرون، المالية العامة - الضرائب والنفقات العامة، الدار الجامعية، مصر، دون ذكر سنة النشر.
- 91- يونس أحمد البطريق، حجازي المرسي السيد، النظم الضريبية، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- 92- يونس أحمد البطريق، دراز حامد عبد المجيد وآخرون، المالية العامة - الضرائب والنفقات العامة، الدار الجامعية، مصر، دون سنة النشر.
- 93- يونس أحمد البطريق، عثمان سعد عبد العزيز، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.

II الرسائل والأطروحات:

أطروحات الدكتوراه:

- 1- إسراء عادل السيد أحمد الحسيني، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي - دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، أطروحة الدكتوراه (منشورة)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2017.
- 2- بريشي عبد الكريم، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني : دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غ. منشورة)، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013.
- 3- بقات حنان، محددات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1980-2014 دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016.
- 4- بللعا أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018/2017.
- 5- بن ديب عبد الرشيد، تنظيم وتطور التجارة الخارجية: حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003/2002.
- 6- بن سمينة دلال، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012.
- 7- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف: دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2015/2014.
- 8- بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غ. منشورة)، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- 9- بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية: (دراسة تحليلية للفترة 1990 - 2002)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006.
- 10- جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل) ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غ منشورة)، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2013/2012.
- 11- جمام محمود، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2009.
- 12- حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009/2008.
- 13- حولية يحي، تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2015/2014.

- 14- دحماني محمد ادريوش، اشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012.
- 15- الدراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- 16- دردوري لحسن، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة-دراسة مقارنة الجزائر- تونس-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية (غ. منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014.
- 17- دوحه سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2015/2014.
- 18- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غ. منشورة)، تخصص: نقود، بنوك ومالية، جامعة ابي بكر بفايد، تلمسان، 2012/2011.
- 19- صواليي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص: اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- 20- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (2012-1989)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غ. منشورة)، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر-3، 2015/2014.
- 21- طارق محمد أحمد علي عمران، أثر السياسة الضريبية على التضخم في مصر، رسالة مقدمة للحصول على درجة العالمية دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة الأزهر، كلية التجارة بنين: قسم الاقتصاد، مصر، 2016.
- 22- فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، 2012/2011.
- 23- فلّاح محمد، السياسة الجبائية- الأهداف والأدوات-(بالرجوع إلى حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- 24- قidal زين الدين، تحليل الجبائية البترولية وأثرها على الاقتصاد الجزائري: دراسة حالة على مستوى شركة SONAHES، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة وهران، 2013/2012.
- 25- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 2013/2012.
- 26- كروش صلاح الدين، البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور (محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الشلف، 2016/2015.
- 27- محيريقي فوزي، دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي: دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2014/2013.
- 28- مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (2000-90)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003/2002.
- 29- منصور عبد الله، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات. حالة اقتصاد صغير مفتوح، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقد، مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- 30- منه خالد، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غ. منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2015/2014.
- 31- ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية (غ. منشورة)، تخصص: علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2017/2016.

- 32- ناصور عبد القادر، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014/2013.
- 33- هديوة ندى، الضريبة على القيمة المضافة (VAT) وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في سورية، بحث معد لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، دون ذكر سنة النشر.

رسائل الماجستير:

- (1) بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة النرويجية، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016/2015.
- (2) ضيف أحمد، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994-2004)، مذكره مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الشلف، 2005/2004.
- (3) علي محمد سعيد علي، دور السياستين النقدية والمالية في مواجهة ظاهرة التضخم الركودي في مصر خلال الفترة (1990-2016)، بحث مقدم للحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة قسم الاقتصاد، جامعة عين الشمس، مصر، 2017.
- (4) ماصي أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013.
- (5) معط الله أمال، أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (ع. منشورة): تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد جامعة تلمسان، 2015/2014.
- (6) مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الكمي، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2015/2014.
- (7) هتهات سعيد، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006/2005.

III المجالات والدوريات:

1. بحوصي مجذب وآخرون، نمذجة قياسية للعلاقة السببية بين الإنفاق العام على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي في ظل قانون فاجنر (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1995-2013)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد7، العدد2، ديسمبر 2017.
2. بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد41، شتاء 2008.
3. بن تقات عبد الحق، ساحل محمد، اليفي محمد، أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2016، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، العدد32، الجزء الرابع، ديسمبر 2018.
4. بن جلول خالد، حدادة فريد، اختبار العلاقة التوازنية طويلة وقصيرة الأجل بين البطالة والنفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، البويرة، المجلد03، العدد05، ديسمبر 2018.
5. بن دعاس زهير، رقوب نريمان، تقييم صندوق ضبط الموارد الجزائري في ظل تطاير أسعار النفط، مجلة دراسات وابحاث، جامعة الجلفة، مجلد10، عدد03، سبتمبر 2018.
6. بن سميحة دلال، بن سميحة عزيزة، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج الإنعاش الاقتصادي المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد46.
7. بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد3، العدد6، 2013.
8. بن مسعود عط الله، بوتلجة عبد الناصر، أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد02، العدد السابع، 2014.

9. بوالكور نور الدين، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل خلال الفترة (1970-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد2، ورقة-الجزائر-، 2016.
10. بوالكور نور الدين، محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 باستعمال نموذج ARDL. حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزائر، 2018.
11. بوحفص حاكمي، دربال عبد القادر، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر، مجلة les cahiers du MECAS، العدد3، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، أفريل 2007.
12. الجبوري ختام حاتم، الجبوري هيد الخالق دبي، اثر السياسة المالية في معالجة ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي للفترة (1990-2015)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد9، العدد 04، العراق، 2017.
13. حبيب محمود، تحليل التجارة الخارجية السورية(2005-2009)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد(01)، 2011.
14. حجازي عزة، خصائص التقلبات الاقتصادية في مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، يناير 2010.
15. دادان عبد الغاني، بن طاجين محمد بن عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث العدد 10، 2012.
16. دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، العدد 11، 2012.
17. دردوري لحسن، لقلطي لخضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة لمسيل، العدد01، مارس 2017.
18. دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012، مجلة الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الجزائر، العدد 11، جانفي 2014.
19. راتول محمد، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات واعدة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2011، 4.
20. رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر(2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان61-62، شتاء-ربيع 2013.
21. سايح جبور علي، عزوز علي، مكانة الجباية العادية في تمويل الموازنة العامة للدولة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، المجلد 14، العدد (19)، 2018.
22. السبتي وسيلة، علوان محمد لمين، عطية حليلة، عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الاقتصاد الوضعي، مجلة اقتصاديات المالية البنكية وإدارة أعمال، المجلد 05، العدد الأول، جامعة بسكرة، 2019.
23. سعدون عباس ناصر، اثر مكافحة التهرب الضريبي في الحد من البطالة : دراسة تحليلية في العراق، مجلة الغري في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 03، 2017.
24. سي محمد كمال، اختبار منحني J للتجارة الخارجية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 15، جامعة الشلف، 2015.
25. شاوي صبيحة، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد السادس، ديسمبر 2016.
26. شحرور إيمان غسان، عجز الموازنة العامة في سوريا ولآثاره الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان:23-24، صيف - خريف 2013.
27. شريف عمر، زرزار العياشي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013.
28. شلبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية قياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، يناير 2010.
29. شواقفة وليد محمد، العجز في الموازنة الحكومية وعرض النقود والتضخم دراسة حالة الأردن للفترة (1970-2009)، مجلة المنارة، المجلد18، العدد1، 2012.

30. طيبة عبد العزيز، دور سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج الـARDL، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، المجلد(21)، العدد01، جوان2020.
31. طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية أ/ قسم العلوم الاقتصادية والقانونية العدد - 12، جوان2014.
32. عبادة إبراهيم عبد الحليم، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الأردن، العدد12، 2011.
33. عبد صالح محمد، جاسم محمد سلمان، أثر السياسة المالية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد الثامن عشر، العراق، 2015.
34. العرابي حمزة، مستوي عادل، البرود أم الخير، أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر: رؤية تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2013)، مجلة معارف قسم العلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 20، جامعة البويرة، جوان 2016.
35. علاوي شيماء محسن، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم بالاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية للجامعة العراقية، العدد الثامن والأربعون، 2016.
36. عمر محمود أبو عبدة، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995-2013)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الأول، العدد3، حزيران 2015.
37. عميرة محمد سعد، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، المجلد08، العدد02، 2002.
38. عميش عائشة، دراسة تحليلية قياسية لأثر مضاعف كينز على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2016 باستعمال نموذج الـARDL، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، جامعة الشلف، الجزائر، 2018.
39. الغالبي كريم سالم حسين، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنرWagner's law في العراق للمدة 1975-2010: تحليل قياسي، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، السنة الثامنة، العدد25، 2011.
40. غضابنة ليلية، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2012، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد2، العدد الأول، 2015.
41. فراحي بلحاج، بن سالم عبد الحكيم، الإصلاحات الجبائية في الجزائر في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة دراسات، المجلد 2، العدد 01، بشار.
42. قنوني حبيب، بن عدة محمد، ريغي مليكة، البطالة والتضخم في الجزائر: دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة لمسيلة، المجلد07، العدد11، 2014.
43. كاظم أحمد صالح حسن، علي وهيب عبد الله صالح، أثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود في المستوى العام للأسعار في العراق للمدة (1990-2013)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثالثة عشرة، العدد السادس والأربعون، بغداد، 2015.
44. كاظم عامر عمران، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة (1980-1996)، مجلة جامعة كربلاء، المجلد الثالث، العدد11، العراق، 2005.
45. كعوان سليمان، تحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في إطار السببية والتكامل المشترك، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، العدد07، جوان 2017.
46. كنعان حمه غريب عبد الله، رضوان ابو بكر، أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد03، العدد03، العراق، أوت 2017.
47. لينة هشام، ضيف الله محمد الهادي، دراسة السببية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر للفترة 1984-2010، مجلة الرؤيا الاقتصادية، الجزائر، العدد 07، ديسمبر 2014.
48. لقلطي الأخضر، بن دقفل كمال، مساهمة السياسة الانفاقية في مواجهة البطالة في الجزائر (1970-2016)، مجلة افاق للعلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد05، العدد17، سبتمبر 2019.
49. مختاري فتيحة، بلحاج فراحي، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1990/2015، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 12، جامعة بشار، الجزائر، 2017.
50. المرراياتي توفيق صبري، دور السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار في العراق، مجلة الخليج العربي، مجلد 36، العدد (1-2)، 2008.

51. مزروعى علي سيف علي، نجمة الياس، اثر الإنفاق العام فى الناتج المحلى الإجمالى: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 28، العدد الأول، 2012.
52. مسعى محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادى فى الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2012/10.
53. مكيد علي، معوشي عماد، قياس أثر الإنفاق الحكومى الاستهلاكى النهائى على الناتج الوطنى مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادى فى الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لمسيلة، العدد 13، 2013.
54. ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية فى الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد (02)، 2003.
55. ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية فى الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (25) العدد الثانى، دمشق، 2009.
56. نعيمى احمد، السياسة المالية من اعتماد العجز إلى التركيز على بنية الميزانية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 09، العدد الأول، 2005.
57. الهيتى حمد حسين، فاطمة إبراهيم خلف، اثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادى فى الاقتصاد السعودى والاقتصاد الاردنى للمدة (1970-2003)، مجلة بحوث مستقبلية، العدد السابع والعشرون والثامن والعشرون، 2009.
58. يوسف سهام، استخدام منحى فيليبس لقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة فى ليبيا، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد 02، 2015.

IV الندوات والملتقيات والأيام الدراسية:

- 1- بلقطة براهيم، آليات ضبط استقرار النظام المالى فى ظل إنتهاج سياسة التحرير المالى وإنتشار الأزمات، الملتقى الدولى حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة سكيكدة، ايام 10/09 نوفمبر 2010.
- 2- بن السعدي جمال، زاوش رضا، البطالة فى الجزائر: التعريف، الأسباب، الآثار الاقتصادية، ملتقى دولى تحت عنوان استراتيجية الحكومة فى القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011.
- 3- بن سمينة عزيزة، بن سمينة دلال، توجهات السياسة النقدية فى الجزائر فى ظل الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولى، الملتقى الدولى حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة سكيكدة، ايام 10/09 نوفمبر 2010.
- 4- بن عيسى كمال الدين، مراس محمد، اثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار فى الجزائر (2000-2014)، المؤتمر الدولى حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو، جامعة سطيف 01، 11-12 مارس 2013.
- 5- حمريط عبد اللطيف، زدام أحمد أمين، بعنوان: فعالية أدوات السياسة المالية فى محاربة البطالة فى الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة 1970-2017، الملتقى العلمى الوطنى حول: التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائرى على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، جامعة زيان عاشور الجلفة- الجزائر، 14 نوفمبر 2019.
- 6- دردورى لحسن، ميخايف أسماء، اختبار العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة فى الجزائر باستخدام نماذج شعاع الانحدار الذاتى VAR خلال الفترة 1990-2016، يوم دراسى حول أساليب علاج عجز الموازنة العامة فى الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، يوم: 12 أبريل 2018.
- 7- رحيم حسين، حاجي فطيمة، إشكالية البطالة والتشغيل فى الجزائر فى إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، ملتقى دولى تحت عنوان استراتيجية الحكومة فى القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية فى الجزائر، جامعة المسيلة خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011.
- 8- صاطوري الجودي، بهلول لطيفة، أزمة البطالة وأثرها على الاقتصاد الجزائرى، ملتقى دولى تحت عنوان استراتيجية الحكومة فى القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية فى الجزائر، جامعة المسيلة خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011.

- 9- طيار أحسن، شلابي عمار، أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة سكيكدة، أيام 10/09 نوفمبر 2010.
- 10- عبد المنعم السيد علي، مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية، المؤتمر العلمي العاشر حول: الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، لبنان، 19-20 ديسمبر 2009.
- 11- قدي عبد المجيد، السياسة الضريبية في الجزائر: محاولة تقييم، الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة تقييم، 13 ماي 2013.
- 12- كزيز نسرين، مرغاد سناء، عدة أسماء، سبل علاج عجز الموازنة العامة للدولة (حالة الجزائر 2000-2017)، يوم دراسي حول أساليب علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، يوم: 12 أبريل 2018.
- 13- لحول عبد القادر، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة " 1990 - 2006 "، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، أيام 17-18 نوفمبر 2007.
- 14- نذير عبد الرزاق، بن يوسف نوة، انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر، ملتقى دولي تحت عنوان استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011.
- 15- نسيلي جهيدة، نسيلي خديجة، بجاوية سهام، واقع التحكيم بين البطالة والتضخم بالجزائر في ظل المخططات التنموية (2000-2019)، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، جامعة الجلفة، 14 نوفمبر 2019.

V المحاضرات والتقارير والأوراق البحثية:

- 1- ألفريد اكس الابن، ترجمة أحمد محمود، الاقتصاد العالمي المعاصر منذ عام 1980، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014.
- 2- إسراء عادل السيد أحمد الحسيني، هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية، أوراق بحثية لسلسلة بحوث علمية محكمة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2016.
- 3- التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة على الموقع:
https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapports_arabe.pdf
- 4- تقرير اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، 24 ماي 2014. على الموقع الإلكتروني:
<http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf>
- 5- التقرير السنوي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية – مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2007
<http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2016/04/Climate2007.pdf>
- 6- التقرير القطري رقم 14/187 الصادر عن صندوق النقد الدولي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
<https://www.mof.gov.ae/ar/resourcesAndBudget/fedralBudget/Pages/budget2018.aspx>

- 7- تقرير حول، السياسة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة: تسليط الضوء على تقاسم الموارد الاتحادية، على الموقع الإلكتروني:
- <https://agsiw.org/uae-fiscal-policy-shining-light-federal-resource-sharing/>
- 8- تقرير منظمة الأغذية والزراعة، آخر اتجاهات أسعار السلع الغذائية في العالم: التكاليف والفوائد، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2011،
- <http://www.fao.org/docrep/014/i2330a/i2330a03.pdf>
- 9- الحمداني سعد نوري عطا الله، ورقة بحثية حول: العلاقة السببية بين التداول النقدي والنتائج المحلى الإجمالي في الأردن للمدة (1980-2015)، على الموقع الإلكتروني:
- ufds.uofallujah.edu.iq/dspace/bitstream/.doc
- 10- داغر محمود محمد، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا(منهج السببية)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، صيف 2010.
- 11- دنان راضية، "دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2014"، على الموقع:
- <http://www.enssea.net/enssea/majalat/2534.pdf>
- 12- رزيق كمال، رحمون بوعلام، تقييم السياسة الجبائية في الجزائر، على الموقع الإلكتروني:
- <https://elbassair.net › maktaba › séminaire >>
- 13- عسبول أحمد عبد الله واخرون، الخليج 2013 الثابت والمتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013، على الموقع الإلكتروني: http://www.sjrcenter.org/media/k2/attachments/15_7.pdf
- 14- مرغاد لخصر، محاضرات في المالية العامة، السنة الثانية لقسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2009.
- 15- ياسر صالح، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، ورقة سياسات مؤسسة فريدريش إيبيرت مكتب الأردن والعراق، العراق، نوفمبر 2013.

VI القوانين والأوامر والمراسيم التشريعية

- (1) القانون 84-17 المؤرخ في 07/07/1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الجزائرية الرسمية، العدد 28، 1984/07/10.
- (2) القانون رقم 90-21 الموافق 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الجزائرية الرسمية، العدد 35.
- (3) المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.
- (4) الأمر رقم 06-08 مؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427هـ، يعدل ويتم الأمر رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 19 جويلية 2006.
- (5) المرسوم التنفيذي رقم 98-227 الموافق 13 يوليو 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، الجريدة الجزائرية الرسمية، العدد 51.
- (6) المرسوم التنفيذي رقم 09-148 المؤرخ في 2 مايو 2009، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في يوليو 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 26.
- (7) القانون 05-07 المتعلق بالمحروقات، المؤرخ في 28/04/2005، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50، 19 يوليو 2005.
- (8) المرسوم الرئاسي رقم 06-10 المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 48، 30 يوليو 2006.
- المراجع باللغة الأجنبية:**

- 1- Abdul Qadir Patoli , Tayyaba Zarif , Nadeem A. Syed , **Impact of Inflation on Taxes in Pakistan: An empirical study of period (2000-2010)**, Journal of Management and Social Sciences Vol. 8, No. 2, Pakistan, (Fall 2012).
- 2- Algan Yann, Cahuc Pierre, André Zylberberg, **Public Employment and Labour Market Performance**, Economic Policy, Volume 17, Issue 34, 1 April 2002.

- 3- Ali Salman Saleh, **The Budget Deficit and Economic Performance: A Survey**, Faculty of Business-Economics Working Papers Research Online, University of Wollongong , Australia,2003.
- 4- Ansar Atif et al, **Does infrastructure investment lead to economic growth or economic fragility? Evidence from China**, Oxford Review of Economic Policy, Volume 32, Number 3, 2016.
- 5- Barro, Robert J , **Government spending in a simple model of endogenous growth**, Journal of Political Economy, Harvard University and National Bureau of Economic Research ,1990.
- 6- Dalyop Gadong T, **Fiscal Deficits and the Growth of domestic output in Nigeria**, JOS journal of Economics, vol 4,no 1, december 2010.
- 7- Godly Otto, Wilfred I. Ukpere, **THE IMPACT OF FISCAL POLICY ON INFLATION IN NIGERIA**, Risk governance & control: financial markets & institutions / Volume 5, Issue 1, 2015.
- 8- Ilaboya, O. J, Ofiafor, E, **PETROLEUM PROFIT TAX AND ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA**, British Journal of Business and Management Research Vol.1, No.2, June 2014.
- 9- Jamaledin Mohseni Zonuzi,Mahnaz S.Hashemi Pourvaladi,Nasrin Faraji, **The Relationship between Budg et Deficit and Inflation in Iran(1997-2007)** , Iranian Economic Review, Vol.15, No.28, Winter 2011
- 10- Johanson Asa, et al., **Tax and Economic Growth European Commission**, Ossasional papers No.45, The Quality of pulic Financer and Economic Growth Proceedings to the Annual Workshop(Brussels,28 November2008).
- 11- Kanchan Datta, Chandan Kumar Mukhobadhyay, **RELATIONSHIP BETWEEN BUDGET DEFICIT AND INFLATION –AN ECONOMETRIC STUDY OF INDONESIA**, nternational Journal of Economic Issues, Vol. 4, No. 2 (July-December, 2011)
- 12- Kathy Classen Utgoff, Frank Brechling, **TAXES AND INFLATION**. Public Research Institute, A Division of the Center for Naval Analyses, Virginia, October 2003.
- 13- M Solomon and WA de Wet , **The Effect of a Budget Deficit on Inflation: The Case of Tanzania(1967-2001)**, SAJEMS NS Vol 7 (2004) No 1 101 , Pretoria.
- 14- Naoko C. Kojo, **Demystifying Dutch Disease**, Journal of International Commerce, Economics and Policy Vol. 6, No. 2 (2015).
- 15- Ndari Surjaningsih, G. A. Diah Utari, Budi Trisnant **THE IMPACT OF FISCAL POLICY ON THE OUTPUT AND INFLATION**, Bulletin of Monetary Economics and Banking, April 2012.
- 16- Nwaoha , William Chimee, **An econometric analysis of the effect of public spending (recurrent & capital) on inflation in Nigeria**, working paper, department of business studies, Abia state polytechnic, Nigeria2008.
- 17- Oluwabukola O. Adesuyi,Eniola Falowo, **Impact of Fiscal Deficit financing on Macroeconomic Growth in Nigeria**, International Journal of Research in Management, Issue 3, Vol.5 ,September2013.
- 18- Rafael Doménech, José Ramón García, **Unemployment, Taxation and Public Expenditure in OECD Economies**, paper in the Macroeconomics Workshop (UAB), the XXVIII Symposium of Economic Analysis and different seminars.. Análisis Económico, Universidad de Valencia, January 2007.

- 19- Ranjan Kumar Mohanty, **Fiscal Deficit-Economic Growth Nexus in India: A Cointegration analysis**, Centre for Economic Studies & Planning, School of Social Sciences Jawaharlal Nehru University, New Delhi, 2012.
- 20- Scott I. Rick, Katherine A. Burson, Gabriele Paolacci, **Income Tax and the Motivation to Work**, Ross School of Business Paper No. 1285, March 19, 2017.
- 21- Suleiman Abu-Bader, and . Aamer Abu-Qarn, **Government Expenditures, Military Spending and Economic Growth: Causality Evidence from Egypt, Israel and Syria**",Munich Personal RePEc Archive Paper No. 1115, Department of Economics, Ben-Gurion University of the Negev,2003.
- 22- Sun'an Muammi, **The Effect Of Government Expenditure And Private Investment On Work Opportunities And Unemployment Ratein Indonesia**,Russian Journal Of Agricultural And Socio-Economic Sciene, 4(76), April 2018.
- 23- Torbira Maria Torcka, **Public Expenditure Growth and Inflation in Nigeria : The Causality Approach**, SSRG International Journal of Economics and Management Studies (SSRG-IJEMS) – volume2 issue2 February 2015.

VII مواقع الانترنت:

- 1- http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=7697
- 2- <https://www.mof.gov.ae/ar/resourcesAndBudget/federalBudget/Pages/budget2018.aspx>
- 3- [بنك الجزائر](https://www.bank-of-algeria.dz/)
- 4- [المديرية العامة للضرائب](https://www.mfdgi.gov.dz)
- 5- [وزارة المالية:](https://www.mf.gov.dz/)
- 6- [الديوان الوطني للإحصائيات](https://www.ons.dz/)
- 7- [الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار](http://www.andi.dz/)
- 8- [المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائري:](http://www.cnes.dz)
- 9- [الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.](http://www.ansej.org.dz)
- 10- [صندوق النقد العربي](https://www.amf.org.ae/ar)
- 11- [البنك الدولي](https://data.albankaldawli.org/)
- 12- [المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات](http://dhaman.net/ar/)

الملاحق

الملحق رقم(01): توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2018 حسب كل دائرة وزارية

66	
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد / 76	
9 ربيع الثاني عام 1439 هـ 28 ديسمبر سنة 2017 م	
الجدول (ب)	
توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2018 حسب كل دائرة وزارية	
المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
7.859.006.000	رئاسة الجمهورية
4.458.622.000	مصالح الوزير الأول
1.118.297.000.000	الدفاع الوطني
35.216.850.000	الشؤون الخارجية
425.576.433.000	الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
74.543.069.000	العدل
86.823.922.000	المالية
50.806.569.000	الطاقة
225.169.592.000	المجاهدين
25.244.314.000	الشؤون الدينية والأوقاف
709.558.540.000	التربية الوطنية
313.336.878.000	التعليم العالي والبحث العلمي
46.840.000.000	التكوين والتعليم المهنيين
15.272.000.000	الثقافة
2.344.644.000	البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة
35.237.000.000	الشباب والرياضة
67.379.794.000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
4.612.355.000	الصناعة والمناجم
211.814.118.000	الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري
16.624.426.000	السكن والعمران والمدينة
19.979.062.000	التجارة
20.702.804.000	الاتصال
25.984.720.000	الأشغال العمومية والنقل
14.099.310.000	الموارد المائية
3.157.141.000	السياحة والصناعة التقليدية
392.163.373.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
154.011.680.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
229.880.000	العلاقات مع البرلمان
2.136.204.000	البيئة والطاقات المتجددة
4.109.479.306.000	المجموع الفرعي
474.982.927.000	التكاليف المشتركة
4.584.462.233.000	المجموع العام

الملحق رقم (02): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018 حسب القطاعات

67		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد / 76	9 ربيع الثاني عام 1439 هـ 28 ديسمبر سنة 2017 م
الجدول (ج)			
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018 حسب القطاعات			
(بالآلاف دج)			
اعتمادات الدفع	رخص البرنامج	القطاعات	
7.399.089	5.315.893	الصناعة	
157.775.000	116.522.398	الفلاحة والري	
80.309.269	73.355.857	دعم الخدمات المنتجة	
636.529.424	596.587.648	للنشاطات القاعدية الاقتصادية والإدارية	
118.725.739	101.779.882	التربية والتكوين	
89.381.082	77.101.918	للنشاطات القاعدية الاجتماعية والثقافية	
384.892.820	69.843.340	دعم الحصول على سكن	
600.000.000	800.000.000	مواضيع مختلفة	
100.000.000	100.000.000	المخططات البلدية للتنمية	
2.175.012.423	1.940.506.936	المجموع الفرعي للاستثمار	
638.303.602	—	دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب القوائد)	
330.000.000	330.000.000	احتياطي لنفقات غير متوقعة	
400.000.000	—	تسوية الديون المستحقة على الدولة	
500.000.000	—	المساهمة الاستثنائية للميزانية لفائدة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (ص.و.ت.ا)	
1.868.303.602	330.000.000	المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	
4.043.316.025	2.270.506.936	مجموع ميزانية التجهيز	

الملحق رقم (03): الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2018

65		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد / 76		9 ربيع الثاني عام 1439 هـ 28 ديسمبر سنة 2017 م	
الملاحق الجدول (1) الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2018					
المبالغ (بآلاف دج)	إيرادات الميزانية				
	1 - الموارد العادية				
	1.1 - الإيرادات الجبائية :				
1.391.701.000	201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة.....				
136.805.000	201 - 002 - حواصل التسجيل والطابع.....				
1.097.116.000	201 - 003 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....				
(500.220.000)	(منها الرسم على القيمة المضافة المطبقة على المنتوجات المستوردة).....				
10.000.000	201 - 004 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....				
397.405.000	201 - 005 - حواصل الجمارك.....				
3.033.027.000	المجموع القرعي (1)				
	1 - 2 - الإيرادات العادية				
27.000.000	201 - 006 - حواصل ومدخيل أملاك الدولة.....				
78.000.000	201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية.....				
20.000	201 - 008 - الإيرادات النظامية.....				
105.020.000	المجموع القرعي (2)				
	1 - 3 - الإيرادات الأخرى :				
800.000.000	الإيرادات الأخرى.....				
800.000.000	المجموع القرعي (3)				
3.938.047.000	مجموع الموارد العادية				
	2 - الجبائية البترولية				
2.776.218.000	201 - 011 - الجبائية البترولية.....				
6.714.265.000	المجموع العام للإيرادات				

الملحق رقم 04: اختبارات استقرارية السلسلة لPIB

<p>Null Hypothesis: LPIB has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>4.593276</td> <td>1.0000</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>-2.656915</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-1.954414</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-1.609329</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p> <table border="1"> <tr> <td>Residual variance (no correction)</td> <td>0.009900</td> </tr> <tr> <td>HAC corrected variance (Bartlett kernel)</td> <td>0.013025</td> </tr> </table> <p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIB) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:27 Sample (adjusted): 1993 2018 Included observations: 26 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>LPIB(-1)</td> <td>0.012009</td> <td>0.002275</td> <td>5.277862</td> <td>0.0000</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1"> <tr> <td>R-squared</td> <td>-0.135509</td> <td>Mean dependent var</td> <td>0.110508</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>-0.135509</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>0.095221</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>0.101468</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>-1.700445</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>0.257394</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>-1.652057</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>23.10578</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>-1.686511</td> </tr> <tr> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>1.318587</td> <td></td> <td></td> </tr> </table>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	4.593276	1.0000	Test critical values:			1% level	-2.656915		5% level	-1.954414		10% level	-1.609329		Residual variance (no correction)	0.009900	HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.013025	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	LPIB(-1)	0.012009	0.002275	5.277862	0.0000	R-squared	-0.135509	Mean dependent var	0.110508	Adjusted R-squared	-0.135509	S.D. dependent var	0.095221	S.E. of regression	0.101468	Akaike info criterion	-1.700445	Sum squared resid	0.257394	Schwarz criterion	-1.652057	Log likelihood	23.10578	Hannan-Quinn criter.	-1.686511	Durbin-Watson stat	1.318587			<p>Null Hypothesis: LPIB has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-0.494172</td> <td>0.9772</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>-4.356068</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-3.595026</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-3.233456</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p> <table border="1"> <tr> <td>Residual variance (no correction)</td> <td>0.006308</td> </tr> <tr> <td>HAC corrected variance (Bartlett kernel)</td> <td>0.003597</td> </tr> </table> <p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIB) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:27 Sample (adjusted): 1993 2018 Included observations: 26 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>LPIB(-1)</td> <td>-0.099585</td> <td>0.106668</td> <td>-0.933606</td> <td>0.3602</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.904764</td> <td>0.761658</td> <td>1.187887</td> <td>0.2470</td> </tr> <tr> <td>@TREND("1992")</td> <td>0.005350</td> <td>0.012581</td> <td>0.425238</td> <td>0.6746</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1"> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.276497</td> <td>Mean dependent var</td> <td>0.110508</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.213584</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>0.095221</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>0.084442</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>-1.997331</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>0.164001</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>-1.852166</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>28.96530</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>-1.955529</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>4.394895</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>1.858068</td> </tr> <tr> <td>Prob(F-statistic)</td> <td>0.024186</td> <td></td> <td></td> </tr> </table>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-0.494172	0.9772	Test critical values:			1% level	-4.356068		5% level	-3.595026		10% level	-3.233456		Residual variance (no correction)	0.006308	HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.003597	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	LPIB(-1)	-0.099585	0.106668	-0.933606	0.3602	C	0.904764	0.761658	1.187887	0.2470	@TREND("1992")	0.005350	0.012581	0.425238	0.6746	R-squared	0.276497	Mean dependent var	0.110508	Adjusted R-squared	0.213584	S.D. dependent var	0.095221	S.E. of regression	0.084442	Akaike info criterion	-1.997331	Sum squared resid	0.164001	Schwarz criterion	-1.852166	Log likelihood	28.96530	Hannan-Quinn criter.	-1.955529	F-statistic	4.394895	Durbin-Watson stat	1.858068	Prob(F-statistic)	0.024186			<p>Null Hypothesis: LPIB has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-4.716481</td> <td>0.0009</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>-3.711457</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-2.981038</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-2.629906</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p> <table border="1"> <tr> <td>Residual variance (no correction)</td> <td>0.006357</td> </tr> <tr> <td>HAC corrected variance (Bartlett kernel)</td> <td>0.002303</td> </tr> </table> <p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIB) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:26 Sample (adjusted): 1993 2018 Included observations: 26 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>LPIB(-1)</td> <td>-0.054930</td> <td>0.018399</td> <td>-2.985496</td> <td>0.0064</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.588450</td> <td>0.160913</td> <td>3.656943</td> <td>0.0012</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1"> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.270809</td> <td>Mean dependent var</td> <td>0.110508</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.240426</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>0.095221</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>0.082989</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>-2.066423</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>0.165291</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>-1.969646</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>28.86350</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>-2.038555</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>8.913188</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>1.922182</td> </tr> <tr> <td>Prob(F-statistic)</td> <td>0.006423</td> <td></td> <td></td> </tr> </table>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-4.716481	0.0009	Test critical values:			1% level	-3.711457		5% level	-2.981038		10% level	-2.629906		Residual variance (no correction)	0.006357	HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002303	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	LPIB(-1)	-0.054930	0.018399	-2.985496	0.0064	C	0.588450	0.160913	3.656943	0.0012	R-squared	0.270809	Mean dependent var	0.110508	Adjusted R-squared	0.240426	S.D. dependent var	0.095221	S.E. of regression	0.082989	Akaike info criterion	-2.066423	Sum squared resid	0.165291	Schwarz criterion	-1.969646	Log likelihood	28.86350	Hannan-Quinn criter.	-2.038555	F-statistic	8.913188	Durbin-Watson stat	1.922182	Prob(F-statistic)	0.006423		
	Adj. t-Stat	Prob.*																																																																																																																																																																																															
Phillips-Perron test statistic	4.593276	1.0000																																																																																																																																																																																															
Test critical values:																																																																																																																																																																																																	
1% level	-2.656915																																																																																																																																																																																																
5% level	-1.954414																																																																																																																																																																																																
10% level	-1.609329																																																																																																																																																																																																
Residual variance (no correction)	0.009900																																																																																																																																																																																																
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.013025																																																																																																																																																																																																
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																																																																																																																													
LPIB(-1)	0.012009	0.002275	5.277862	0.0000																																																																																																																																																																																													
R-squared	-0.135509	Mean dependent var	0.110508																																																																																																																																																																																														
Adjusted R-squared	-0.135509	S.D. dependent var	0.095221																																																																																																																																																																																														
S.E. of regression	0.101468	Akaike info criterion	-1.700445																																																																																																																																																																																														
Sum squared resid	0.257394	Schwarz criterion	-1.652057																																																																																																																																																																																														
Log likelihood	23.10578	Hannan-Quinn criter.	-1.686511																																																																																																																																																																																														
Durbin-Watson stat	1.318587																																																																																																																																																																																																
	Adj. t-Stat	Prob.*																																																																																																																																																																																															
Phillips-Perron test statistic	-0.494172	0.9772																																																																																																																																																																																															
Test critical values:																																																																																																																																																																																																	
1% level	-4.356068																																																																																																																																																																																																
5% level	-3.595026																																																																																																																																																																																																
10% level	-3.233456																																																																																																																																																																																																
Residual variance (no correction)	0.006308																																																																																																																																																																																																
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.003597																																																																																																																																																																																																
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																																																																																																																													
LPIB(-1)	-0.099585	0.106668	-0.933606	0.3602																																																																																																																																																																																													
C	0.904764	0.761658	1.187887	0.2470																																																																																																																																																																																													
@TREND("1992")	0.005350	0.012581	0.425238	0.6746																																																																																																																																																																																													
R-squared	0.276497	Mean dependent var	0.110508																																																																																																																																																																																														
Adjusted R-squared	0.213584	S.D. dependent var	0.095221																																																																																																																																																																																														
S.E. of regression	0.084442	Akaike info criterion	-1.997331																																																																																																																																																																																														
Sum squared resid	0.164001	Schwarz criterion	-1.852166																																																																																																																																																																																														
Log likelihood	28.96530	Hannan-Quinn criter.	-1.955529																																																																																																																																																																																														
F-statistic	4.394895	Durbin-Watson stat	1.858068																																																																																																																																																																																														
Prob(F-statistic)	0.024186																																																																																																																																																																																																
	Adj. t-Stat	Prob.*																																																																																																																																																																																															
Phillips-Perron test statistic	-4.716481	0.0009																																																																																																																																																																																															
Test critical values:																																																																																																																																																																																																	
1% level	-3.711457																																																																																																																																																																																																
5% level	-2.981038																																																																																																																																																																																																
10% level	-2.629906																																																																																																																																																																																																
Residual variance (no correction)	0.006357																																																																																																																																																																																																
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002303																																																																																																																																																																																																
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																																																																																																																													
LPIB(-1)	-0.054930	0.018399	-2.985496	0.0064																																																																																																																																																																																													
C	0.588450	0.160913	3.656943	0.0012																																																																																																																																																																																													
R-squared	0.270809	Mean dependent var	0.110508																																																																																																																																																																																														
Adjusted R-squared	0.240426	S.D. dependent var	0.095221																																																																																																																																																																																														
S.E. of regression	0.082989	Akaike info criterion	-2.066423																																																																																																																																																																																														
Sum squared resid	0.165291	Schwarz criterion	-1.969646																																																																																																																																																																																														
Log likelihood	28.86350	Hannan-Quinn criter.	-2.038555																																																																																																																																																																																														
F-statistic	8.913188	Durbin-Watson stat	1.922182																																																																																																																																																																																														
Prob(F-statistic)	0.006423																																																																																																																																																																																																
<p>Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-2.014529</td> <td>0.0441</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>-2.660720</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-1.955020</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-1.609070</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p> <table border="1"> <tr> <td>Residual variance (no correction)</td> <td>0.011191</td> </tr> <tr> <td>HAC corrected variance (Bartlett kernel)</td> <td>0.008623</td> </tr> </table> <p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIB,2) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:28 Sample (adjusted): 1994 2018 Included observations: 25 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(LPIB(-1))</td> <td>-0.319030</td> <td>0.146366</td> <td>-2.179670</td> <td>0.0393</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1"> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.164203</td> <td>Mean dependent var</td> <td>-0.004089</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.164203</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>0.118098</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>0.107967</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>-1.574799</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>0.279767</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>-1.526044</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>20.68498</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>-1.561276</td> </tr> <tr> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>2.176529</td> <td></td> <td></td> </tr> </table>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-2.014529	0.0441	Test critical values:			1% level	-2.660720		5% level	-1.955020		10% level	-1.609070		Residual variance (no correction)	0.011191	HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.008623	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(LPIB(-1))	-0.319030	0.146366	-2.179670	0.0393	R-squared	0.164203	Mean dependent var	-0.004089	Adjusted R-squared	0.164203	S.D. dependent var	0.118098	S.E. of regression	0.107967	Akaike info criterion	-1.574799	Sum squared resid	0.279767	Schwarz criterion	-1.526044	Log likelihood	20.68498	Hannan-Quinn criter.	-1.561276	Durbin-Watson stat	2.176529			<p>Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-5.287762</td> <td>0.0013</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>-4.374307</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-3.603202</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-3.238054</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p> <table border="1"> <tr> <td>Residual variance (no correction)</td> <td>0.006523</td> </tr> <tr> <td>HAC corrected variance (Bartlett kernel)</td> <td>0.002526</td> </tr> </table> <p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIB,2) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:28 Sample (adjusted): 1994 2018 Included observations: 25 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(LPIB(-1))</td> <td>-1.002351</td> <td>0.209126</td> <td>-4.793050</td> <td>0.0001</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.208925</td> <td>0.055948</td> <td>3.734273</td> <td>0.0012</td> </tr> <tr> <td>@TREND("1992")</td> <td>-0.007009</td> <td>0.002694</td> <td>-2.601945</td> <td>0.0163</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1"> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.512846</td> <td>Mean dependent var</td> <td>-0.004089</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.468559</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>0.118098</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>0.086093</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>-1.954604</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>0.163065</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>-1.808339</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>27.43255</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>-1.914036</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>11.58012</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>1.967287</td> </tr> <tr> <td>Prob(F-statistic)</td> <td>0.000367</td> <td></td> <td></td> </tr> </table>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-5.287762	0.0013	Test critical values:			1% level	-4.374307		5% level	-3.603202		10% level	-3.238054		Residual variance (no correction)	0.006523	HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002526	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(LPIB(-1))	-1.002351	0.209126	-4.793050	0.0001	C	0.208925	0.055948	3.734273	0.0012	@TREND("1992")	-0.007009	0.002694	-2.601945	0.0163	R-squared	0.512846	Mean dependent var	-0.004089	Adjusted R-squared	0.468559	S.D. dependent var	0.118098	S.E. of regression	0.086093	Akaike info criterion	-1.954604	Sum squared resid	0.163065	Schwarz criterion	-1.808339	Log likelihood	27.43255	Hannan-Quinn criter.	-1.914036	F-statistic	11.58012	Durbin-Watson stat	1.967287	Prob(F-statistic)	0.000367			<p>Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-3.584493</td> <td>0.0137</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>-3.724070</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-2.986225</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-2.632604</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p> <table border="1"> <tr> <td>Residual variance (no correction)</td> <td>0.008530</td> </tr> <tr> <td>HAC corrected variance (Bartlett kernel)</td> <td>0.008080</td> </tr> </table> <p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIB,2) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:27 Sample (adjusted): 1994 2018 Included observations: 25 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(LPIB(-1))</td> <td>-0.750469</td> <td>0.207324</td> <td>-3.619797</td> <td>0.0014</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.081928</td> <td>0.030587</td> <td>2.678566</td> <td>0.0134</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1"> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.362933</td> <td>Mean dependent var</td> <td>-0.004089</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.335234</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>0.118098</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>0.096289</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>-1.766309</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>0.213246</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>-1.668799</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>24.07886</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>-1.739264</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>13.10293</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>1.838941</td> </tr> <tr> <td>Prob(F-statistic)</td> <td>0.001439</td> <td></td> <td></td> </tr> </table>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-3.584493	0.0137	Test critical values:			1% level	-3.724070		5% level	-2.986225		10% level	-2.632604		Residual variance (no correction)	0.008530	HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.008080	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(LPIB(-1))	-0.750469	0.207324	-3.619797	0.0014	C	0.081928	0.030587	2.678566	0.0134	R-squared	0.362933	Mean dependent var	-0.004089	Adjusted R-squared	0.335234	S.D. dependent var	0.118098	S.E. of regression	0.096289	Akaike info criterion	-1.766309	Sum squared resid	0.213246	Schwarz criterion	-1.668799	Log likelihood	24.07886	Hannan-Quinn criter.	-1.739264	F-statistic	13.10293	Durbin-Watson stat	1.838941	Prob(F-statistic)	0.001439		
	Adj. t-Stat	Prob.*																																																																																																																																																																																															
Phillips-Perron test statistic	-2.014529	0.0441																																																																																																																																																																																															
Test critical values:																																																																																																																																																																																																	
1% level	-2.660720																																																																																																																																																																																																
5% level	-1.955020																																																																																																																																																																																																
10% level	-1.609070																																																																																																																																																																																																
Residual variance (no correction)	0.011191																																																																																																																																																																																																
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.008623																																																																																																																																																																																																
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																																																																																																																													
D(LPIB(-1))	-0.319030	0.146366	-2.179670	0.0393																																																																																																																																																																																													
R-squared	0.164203	Mean dependent var	-0.004089																																																																																																																																																																																														
Adjusted R-squared	0.164203	S.D. dependent var	0.118098																																																																																																																																																																																														
S.E. of regression	0.107967	Akaike info criterion	-1.574799																																																																																																																																																																																														
Sum squared resid	0.279767	Schwarz criterion	-1.526044																																																																																																																																																																																														
Log likelihood	20.68498	Hannan-Quinn criter.	-1.561276																																																																																																																																																																																														
Durbin-Watson stat	2.176529																																																																																																																																																																																																
	Adj. t-Stat	Prob.*																																																																																																																																																																																															
Phillips-Perron test statistic	-5.287762	0.0013																																																																																																																																																																																															
Test critical values:																																																																																																																																																																																																	
1% level	-4.374307																																																																																																																																																																																																
5% level	-3.603202																																																																																																																																																																																																
10% level	-3.238054																																																																																																																																																																																																
Residual variance (no correction)	0.006523																																																																																																																																																																																																
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002526																																																																																																																																																																																																
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																																																																																																																													
D(LPIB(-1))	-1.002351	0.209126	-4.793050	0.0001																																																																																																																																																																																													
C	0.208925	0.055948	3.734273	0.0012																																																																																																																																																																																													
@TREND("1992")	-0.007009	0.002694	-2.601945	0.0163																																																																																																																																																																																													
R-squared	0.512846	Mean dependent var	-0.004089																																																																																																																																																																																														
Adjusted R-squared	0.468559	S.D. dependent var	0.118098																																																																																																																																																																																														
S.E. of regression	0.086093	Akaike info criterion	-1.954604																																																																																																																																																																																														
Sum squared resid	0.163065	Schwarz criterion	-1.808339																																																																																																																																																																																														
Log likelihood	27.43255	Hannan-Quinn criter.	-1.914036																																																																																																																																																																																														
F-statistic	11.58012	Durbin-Watson stat	1.967287																																																																																																																																																																																														
Prob(F-statistic)	0.000367																																																																																																																																																																																																
	Adj. t-Stat	Prob.*																																																																																																																																																																																															
Phillips-Perron test statistic	-3.584493	0.0137																																																																																																																																																																																															
Test critical values:																																																																																																																																																																																																	
1% level	-3.724070																																																																																																																																																																																																
5% level	-2.986225																																																																																																																																																																																																
10% level	-2.632604																																																																																																																																																																																																
Residual variance (no correction)	0.008530																																																																																																																																																																																																
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.008080																																																																																																																																																																																																
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																																																																																																																													
D(LPIB(-1))	-0.750469	0.207324	-3.619797	0.0014																																																																																																																																																																																													
C	0.081928	0.030587	2.678566	0.0134																																																																																																																																																																																													
R-squared	0.362933	Mean dependent var	-0.004089																																																																																																																																																																																														
Adjusted R-squared	0.335234	S.D. dependent var	0.118098																																																																																																																																																																																														
S.E. of regression	0.096289	Akaike info criterion	-1.766309																																																																																																																																																																																														
Sum squared resid	0.213246	Schwarz criterion	-1.668799																																																																																																																																																																																														
Log likelihood	24.07886	Hannan-Quinn criter.	-1.739264																																																																																																																																																																																														
F-statistic	13.10293	Durbin-Watson stat	1.838941																																																																																																																																																																																														
Prob(F-statistic)	0.001439																																																																																																																																																																																																

المصدر: مخرجات Eviews 10

الملحق رقم 05: اختبارات استقرار السلسلة LINF

<p>Null Hypothesis: LINF has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>	<p>Null Hypothesis: LINF has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>	<p>Null Hypothesis: LINF has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>																																													
<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>	<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>	<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>																																													
<p>Phillips-Perron test statistic -1.805087 0.0681</p>	<p>Phillips-Perron test statistic -2.428134 0.3578</p>	<p>Phillips-Perron test statistic -2.673886 0.0920</p>																																													
<p>Test critical values: 1% level -2.656915 5% level -1.954414 10% level -1.609329</p>	<p>Test critical values: 1% level -4.356068 5% level -3.595026 10% level -3.233456</p>	<p>Test critical values: 1% level -3.711457 5% level -2.981038 10% level -2.629906</p>																																													
<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>	<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>	<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>																																													
<p>Residual variance (no correction) 0.568506 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.350593</p>	<p>Residual variance (no correction) 0.485489 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.393292</p>	<p>Residual variance (no correction) 0.485494 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.394683</p>																																													
<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LINF) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:29 Sample (adjusted): 1993 2018 Included observations: 26 after adjustments</p>	<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LINF) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:28 Sample (adjusted): 1993 2018 Included observations: 26 after adjustments</p>	<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LINF) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:28 Sample (adjusted): 1993 2018 Included observations: 26 after adjustments</p>																																													
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>LINF(-1)</td> <td>-0.147487</td> <td>0.081275</td> <td>-1.814661</td> <td>0.0816</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	LINF(-1)	-0.147487	0.081275	-1.814661	0.0816	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>LINF(-1)</td> <td>-0.389476</td> <td>0.153258</td> <td>-2.541310</td> <td>0.0182</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.529068</td> <td>0.443316</td> <td>1.193433</td> <td>0.2449</td> </tr> <tr> <td>@TREND("1992")</td> <td>0.000327</td> <td>0.020430</td> <td>0.015996</td> <td>0.9874</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	LINF(-1)	-0.389476	0.153258	-2.541310	0.0182	C	0.529068	0.443316	1.193433	0.2449	@TREND("1992")	0.000327	0.020430	0.015996	0.9874	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>LINF(-1)</td> <td>-0.390255</td> <td>0.142261</td> <td>-2.743233</td> <td>0.0113</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.534697</td> <td>0.263952</td> <td>2.025739</td> <td>0.0540</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	LINF(-1)	-0.390255	0.142261	-2.743233	0.0113	C	0.534697	0.263952	2.025739	0.0540
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
LINF(-1)	-0.147487	0.081275	-1.814661	0.0816																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
LINF(-1)	-0.389476	0.153258	-2.541310	0.0182																																											
C	0.529068	0.443316	1.193433	0.2449																																											
@TREND("1992")	0.000327	0.020430	0.015996	0.9874																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
LINF(-1)	-0.390255	0.142261	-2.743233	0.0113																																											
C	0.534697	0.263952	2.025739	0.0540																																											
<p>R-squared 0.108538 Mean dependent var -0.075273 Adjusted R-squared 0.108538 S.D. dependent var 0.814391 S.E. of regression 0.768926 Akaike info criterion 2.350057 Sum squared resid 14.78116 Schwarz criterion 2.398445 Log likelihood -29.55074 Hannan-Quinn criter. 2.363991 Durbin-Watson stat 2.540604</p>	<p>R-squared 0.238716 Mean dependent var -0.075273 Adjusted R-squared 0.172517 S.D. dependent var 0.814391 S.E. of regression 0.740820 Akaike info criterion 2.346048 Sum squared resid 12.62271 Schwarz criterion 2.491213 Log likelihood -27.49862 Hannan-Quinn criter. 2.387850 F-statistic 3.606054 Durbin-Watson stat 2.307423 Prob(F-statistic) 0.043430</p>	<p>R-squared 0.238707 Mean dependent var -0.075273 Adjusted R-squared 0.206987 S.D. dependent var 0.814391 S.E. of regression 0.725226 Akaike info criterion 2.269136 Sum squared resid 12.62285 Schwarz criterion 2.365912 Log likelihood -27.49876 Hannan-Quinn criter. 2.297004 F-statistic 7.525327 Durbin-Watson stat 2.305474 Prob(F-statistic) 0.011323</p>																																													
<p>Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>	<p>Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>	<p>Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>																																													
<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>	<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>	<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>																																													
<p>Phillips-Perron test statistic -6.988878 0.0000</p>	<p>Phillips-Perron test statistic -7.745972 0.0000</p>	<p>Phillips-Perron test statistic -6.831976 0.0000</p>																																													
<p>Test critical values: 1% level -2.660720 5% level -1.955020 10% level -1.609070</p>	<p>Test critical values: 1% level -4.374307 5% level -3.603202 10% level -3.238054</p>	<p>Test critical values: 1% level -3.724070 5% level -2.986225 10% level -2.632604</p>																																													
<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>	<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>	<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>																																													
<p>Residual variance (no correction) 0.596520 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.507957</p>	<p>Residual variance (no correction) 0.563738 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.307746</p>	<p>Residual variance (no correction) 0.589630 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.529914</p>																																													
<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LINF.2) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:29 Sample (adjusted): 1994 2018 Included observations: 25 after adjustments</p>	<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LINF.2) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:29 Sample (adjusted): 1994 2018 Included observations: 25 after adjustments</p>	<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LINF.2) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:29 Sample (adjusted): 1994 2018 Included observations: 25 after adjustments</p>																																													
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(LINF(-1))</td> <td>-1.312663</td> <td>0.193032</td> <td>-6.800233</td> <td>0.0000</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(LINF(-1))	-1.312663	0.193032	-6.800233	0.0000	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(LINF(-1))</td> <td>-1.357734</td> <td>0.200015</td> <td>-6.788161</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>-0.403485</td> <td>0.356740</td> <td>-1.131033</td> <td>0.2702</td> </tr> <tr> <td>@TREND("1992")</td> <td>0.022690</td> <td>0.022572</td> <td>1.005215</td> <td>0.3257</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(LINF(-1))	-1.357734	0.200015	-6.788161	0.0000	C	-0.403485	0.356740	-1.131033	0.2702	@TREND("1992")	0.022690	0.022572	1.005215	0.3257	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(LINF(-1))</td> <td>-1.321301</td> <td>0.196748</td> <td>-6.715686</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>-0.083305</td> <td>0.160690</td> <td>-0.518422</td> <td>0.6091</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(LINF(-1))	-1.321301	0.196748	-6.715686	0.0000	C	-0.083305	0.160690	-0.518422	0.6091
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
D(LINF(-1))	-1.312663	0.193032	-6.800233	0.0000																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
D(LINF(-1))	-1.357734	0.200015	-6.788161	0.0000																																											
C	-0.403485	0.356740	-1.131033	0.2702																																											
@TREND("1992")	0.022690	0.022572	1.005215	0.3257																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
D(LINF(-1))	-1.321301	0.196748	-6.715686	0.0000																																											
C	-0.083305	0.160690	-0.518422	0.6091																																											
<p>R-squared 0.658317 Mean dependent var 0.008077 Adjusted R-squared 0.658317 S.D. dependent var 1.348544 S.E. of regression 0.788274 Akaike info criterion 2.401235 Sum squared resid 14.91300 Schwarz criterion 2.449990 Log likelihood -29.01544 Hannan-Quinn criter. 2.414757 Durbin-Watson stat 2.107565</p>	<p>R-squared 0.677095 Mean dependent var 0.008077 Adjusted R-squared 0.647740 S.D. dependent var 1.348544 S.E. of regression 0.800382 Akaike info criterion 2.504711 Sum squared resid 14.09344 Schwarz criterion 2.850976 Log likelihood -28.30889 Hannan-Quinn criter. 2.545279 F-statistic 23.06570 Durbin-Watson stat 2.163519 Prob(F-statistic) 0.000004</p>	<p>R-squared 0.662264 Mean dependent var 0.008077 Adjusted R-squared 0.647579 S.D. dependent var 1.348544 S.E. of regression 0.800564 Akaike info criterion 2.469617 Sum squared resid 14.74075 Schwarz criterion 2.567127 Log likelihood -28.87022 Hannan-Quinn criter. 2.496682 F-statistic 45.10044 Durbin-Watson stat 2.118624 Prob(F-statistic) 0.000001</p>																																													

المصدر: مخرجات Eviews 10

الملحق رقم 06: اختبارات استقرارية السلسلة LTCH

Null Hypothesis: LTCH has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: LTCH has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: LTCH has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
					Adj. t-Stat Prob.*					Adj. t-Stat Prob.*				
Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic				
Test critical values:	1% level	-1.294556	0.1753		Test critical values:	1% level	-1.838883	0.6564		Test critical values:	1% level	-0.502963	0.8754	
	5% level	-2.856915				5% level	-4.356068				5% level	-3.711457		
	10% level	-1.954414				10% level	-3.595026				10% level	-2.981038		
		-1.609329					-3.233456					-2.629906		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)					Residual variance (no correction)					Residual variance (no correction)				
HAC corrected variance (Bartlett kernel)					HAC corrected variance (Bartlett kernel)					HAC corrected variance (Bartlett kernel)				
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LTCH) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:30 Sample (adjusted): 1993 2018 Included observations: 26 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LTCH) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:30 Sample (adjusted): 1993 2018 Included observations: 26 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LTCH) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:29 Sample (adjusted): 1993 2018 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.011004	0.007489	-1.469425	0.1542	LTCH(-1)	-0.171004	0.101821	-1.679447	0.1066	LTCH(-1)	-0.018265	0.050617	-0.360845	0.7214
					@TREND("1992")	-0.010033	0.005873	-1.708195	0.1011	C	0.021051	0.145078	0.145103	0.8858
R-squared	0.004524	Mean dependent var	-0.030700		R-squared	0.117372	Mean dependent var	-0.030700		R-squared	0.005396	Mean dependent var	-0.030700	
Adjusted R-squared	0.004524	S.D. dependent var	0.109697		Adjusted R-squared	0.040622	S.D. dependent var	0.109697		Adjusted R-squared	-0.036046	S.D. dependent var	0.109697	
S.E. of regression	0.109449	Akaike info criterion	-1.549019		S.E. of regression	0.107446	Akaike info criterion	-1.515491		S.E. of regression	0.111657	Akaike info criterion	-1.472973	
Sum squared resid	0.299476	Schwarz criterion	-1.500631		Sum squared resid	0.265527	Schwarz criterion	-1.370326		Sum squared resid	0.299213	Schwarz criterion	-1.376196	
Log likelihood	21.13725	Hannan-Quinn criter.	-1.535085		Log likelihood	22.70138	Hannan-Quinn criter.	-1.473688		Log likelihood	21.14865	Hannan-Quinn criter.	-1.445105	
Durbin-Watson stat	1.770921				F-statistic	1.529272	Durbin-Watson stat	1.709326		F-statistic	0.130209	Durbin-Watson stat	1.760022	
					Prob(F-statistic)	0.237927				Prob(F-statistic)	0.721372			
Null Hypothesis: D(LTCH) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: D(LTCH) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: D(LTCH) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
					Adj. t-Stat Prob.*					Adj. t-Stat Prob.*				
Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic					Phillips-Perron test statistic				
Test critical values:	1% level	-4.147581	0.0002		Test critical values:	1% level	-4.292095	0.0120		Test critical values:	1% level	-4.347873	0.0023	
	5% level	-2.660720				5% level	-4.374307				5% level	-3.724070		
	10% level	-1.955020				10% level	-3.603202				10% level	-2.986225		
		-1.609070					-3.238054					-2.632604		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)					Residual variance (no correction)					Residual variance (no correction)				
HAC corrected variance (Bartlett kernel)					HAC corrected variance (Bartlett kernel)					HAC corrected variance (Bartlett kernel)				
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LTCH,2) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:30 Sample (adjusted): 1994 2018 Included observations: 25 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LTCH,2) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:30 Sample (adjusted): 1994 2018 Included observations: 25 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LTCH,2) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:30 Sample (adjusted): 1994 2018 Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCH(-1))	-0.838424	0.205964	-4.070722	0.0004	D(LTCH(-1))	-0.905224	0.214322	-4.223660	0.0003	D(LTCH(-1))	-0.901437	0.210143	-4.289627	0.0003
					C	-0.011149	0.050759	-0.219641	0.8282	C	-0.028845	0.023456	-1.229763	0.2312
					@TREND("1992")	-0.001271	0.003217	-0.395172	0.6965					
R-squared	0.407928	Mean dependent var	-0.004311		R-squared	0.448372	Mean dependent var	-0.004311		R-squared	0.444457	Mean dependent var	-0.004311	
Adjusted R-squared	0.407928	S.D. dependent var	0.149387		Adjusted R-squared	0.398224	S.D. dependent var	0.149387		Adjusted R-squared	0.420302	S.D. dependent var	0.149387	
S.E. of regression	0.114947	Akaike info criterion	-1.449508		S.E. of regression	0.115885	Akaike info criterion	-1.360262		S.E. of regression	0.113740	Akaike info criterion	-1.433189	
Sum squared resid	0.317109	Schwarz criterion	-1.400753		Sum squared resid	0.295448	Schwarz criterion	-1.213997		Sum squared resid	0.297545	Schwarz criterion	-1.335679	
Log likelihood	19.11884	Hannan-Quinn criter.	-1.435985		Log likelihood	20.00328	Hannan-Quinn criter.	-1.319695		Log likelihood	19.91486	Hannan-Quinn criter.	-1.406144	
Durbin-Watson stat	2.041652				F-statistic	8.940980	Durbin-Watson stat	2.016755		F-statistic	18.40090	Durbin-Watson stat	2.013379	
					Prob(F-statistic)	0.001439				Prob(F-statistic)	0.000274			

المصدر: مخرجات Eviews 10

الملحق رقم 07: اختبارات استقرارية السلسلة LRECP

<p>Null Hypothesis: PET has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-0.485264</td> <td>0.4965</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>-2.650145</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-1.953381</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-1.609798</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>Residual variance (no correction)</td> <td>0.002836</td> </tr> <tr> <td>HAC corrected variance (Bartlett kernel)</td> <td>0.001459</td> </tr> </tbody> </table> <p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(PET) Method: Least Squares Date: 08/28/20 Time: 20:14 Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>PET(-1)</td> <td>-0.037027</td> <td>0.052839</td> <td>-0.700747</td> <td>0.4895</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.017819</td> <td>Mean dependent var</td> <td>0.000357</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.017819</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>0.054724</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>0.054235</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>-2.955932</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>0.079418</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>-2.908354</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>42.38305</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>-2.941387</td> </tr> <tr> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>2.003816</td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-0.485264	0.4965	Test critical values:			1% level	-2.650145		5% level	-1.953381		10% level	-1.609798		Residual variance (no correction)	0.002836	HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001459	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	PET(-1)	-0.037027	0.052839	-0.700747	0.4895	R-squared	0.017819	Mean dependent var	0.000357	Adjusted R-squared	0.017819	S.D. dependent var	0.054724	S.E. of regression	0.054235	Akaike info criterion	-2.955932	Sum squared resid	0.079418	Schwarz criterion	-2.908354	Log likelihood	42.38305	Hannan-Quinn criter.	-2.941387	Durbin-Watson stat	2.003816			<p>Null Hypothesis: PET has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-2.794214</td> <td>0.2108</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>-4.323979</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-3.580623</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-3.225334</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>Residual variance (no correction)</td> <td>0.002223</td> </tr> <tr> <td>HAC corrected variance (Bartlett kernel)</td> <td>0.002526</td> </tr> </tbody> </table> <p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(PET) Method: Least Squares Date: 08/28/20 Time: 20:14 Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>PET(-1)</td> <td>-0.449782</td> <td>0.168115</td> <td>-2.675436</td> <td>0.0130</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.086706</td> <td>0.034614</td> <td>2.504939</td> <td>0.0191</td> </tr> <tr> <td>@TREND("1990")</td> <td>-0.000201</td> <td>0.001180</td> <td>-0.170280</td> <td>0.8662</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.230301</td> <td>Mean dependent var</td> <td>0.000357</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.168726</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>0.054724</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>0.049895</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>-3.056852</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>0.062237</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>-2.914116</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>45.79593</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>-3.013216</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>3.740124</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>1.682988</td> </tr> <tr> <td>Prob(F-statistic)</td> <td>0.037932</td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-2.794214	0.2108	Test critical values:			1% level	-4.323979		5% level	-3.580623		10% level	-3.225334		Residual variance (no correction)	0.002223	HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002526	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	PET(-1)	-0.449782	0.168115	-2.675436	0.0130	C	0.086706	0.034614	2.504939	0.0191	@TREND("1990")	-0.000201	0.001180	-0.170280	0.8662	R-squared	0.230301	Mean dependent var	0.000357	Adjusted R-squared	0.168726	S.D. dependent var	0.054724	S.E. of regression	0.049895	Akaike info criterion	-3.056852	Sum squared resid	0.062237	Schwarz criterion	-2.914116	Log likelihood	45.79593	Hannan-Quinn criter.	-3.013216	F-statistic	3.740124	Durbin-Watson stat	1.682988	Prob(F-statistic)	0.037932			<p>Null Hypothesis: PET has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-2.892777</td> <td>0.0589</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>-3.689194</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-2.971853</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-2.625121</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>Residual variance (no correction)</td> <td>0.002225</td> </tr> <tr> <td>HAC corrected variance (Bartlett kernel)</td> <td>0.002532</td> </tr> </tbody> </table> <p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(PET) Method: Least Squares Date: 08/28/20 Time: 20:14 Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>PET(-1)</td> <td>-0.453969</td> <td>0.163172</td> <td>-2.782144</td> <td>0.0099</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.084569</td> <td>0.031651</td> <td>2.671912</td> <td>0.0128</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.229409</td> <td>Mean dependent var</td> <td>0.000357</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.199771</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>0.054724</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>0.048954</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>-3.127122</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>0.062309</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>-3.031964</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>45.77970</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>-3.098031</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>7.740326</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>1.674819</td> </tr> <tr> <td>Prob(F-statistic)</td> <td>0.009919</td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-2.892777	0.0589	Test critical values:			1% level	-3.689194		5% level	-2.971853		10% level	-2.625121		Residual variance (no correction)	0.002225	HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002532	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	PET(-1)	-0.453969	0.163172	-2.782144	0.0099	C	0.084569	0.031651	2.671912	0.0128	R-squared	0.229409	Mean dependent var	0.000357	Adjusted R-squared	0.199771	S.D. dependent var	0.054724	S.E. of regression	0.048954	Akaike info criterion	-3.127122	Sum squared resid	0.062309	Schwarz criterion	-3.031964	Log likelihood	45.77970	Hannan-Quinn criter.	-3.098031	F-statistic	7.740326	Durbin-Watson stat	1.674819	Prob(F-statistic)	0.009919		
	Adj. t-Stat	Prob.*																																																																																																																																																																																															
Phillips-Perron test statistic	-0.485264	0.4965																																																																																																																																																																																															
Test critical values:																																																																																																																																																																																																	
1% level	-2.650145																																																																																																																																																																																																
5% level	-1.953381																																																																																																																																																																																																
10% level	-1.609798																																																																																																																																																																																																
Residual variance (no correction)	0.002836																																																																																																																																																																																																
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001459																																																																																																																																																																																																
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																																																																																																																													
PET(-1)	-0.037027	0.052839	-0.700747	0.4895																																																																																																																																																																																													
R-squared	0.017819	Mean dependent var	0.000357																																																																																																																																																																																														
Adjusted R-squared	0.017819	S.D. dependent var	0.054724																																																																																																																																																																																														
S.E. of regression	0.054235	Akaike info criterion	-2.955932																																																																																																																																																																																														
Sum squared resid	0.079418	Schwarz criterion	-2.908354																																																																																																																																																																																														
Log likelihood	42.38305	Hannan-Quinn criter.	-2.941387																																																																																																																																																																																														
Durbin-Watson stat	2.003816																																																																																																																																																																																																
	Adj. t-Stat	Prob.*																																																																																																																																																																																															
Phillips-Perron test statistic	-2.794214	0.2108																																																																																																																																																																																															
Test critical values:																																																																																																																																																																																																	
1% level	-4.323979																																																																																																																																																																																																
5% level	-3.580623																																																																																																																																																																																																
10% level	-3.225334																																																																																																																																																																																																
Residual variance (no correction)	0.002223																																																																																																																																																																																																
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002526																																																																																																																																																																																																
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																																																																																																																													
PET(-1)	-0.449782	0.168115	-2.675436	0.0130																																																																																																																																																																																													
C	0.086706	0.034614	2.504939	0.0191																																																																																																																																																																																													
@TREND("1990")	-0.000201	0.001180	-0.170280	0.8662																																																																																																																																																																																													
R-squared	0.230301	Mean dependent var	0.000357																																																																																																																																																																																														
Adjusted R-squared	0.168726	S.D. dependent var	0.054724																																																																																																																																																																																														
S.E. of regression	0.049895	Akaike info criterion	-3.056852																																																																																																																																																																																														
Sum squared resid	0.062237	Schwarz criterion	-2.914116																																																																																																																																																																																														
Log likelihood	45.79593	Hannan-Quinn criter.	-3.013216																																																																																																																																																																																														
F-statistic	3.740124	Durbin-Watson stat	1.682988																																																																																																																																																																																														
Prob(F-statistic)	0.037932																																																																																																																																																																																																
	Adj. t-Stat	Prob.*																																																																																																																																																																																															
Phillips-Perron test statistic	-2.892777	0.0589																																																																																																																																																																																															
Test critical values:																																																																																																																																																																																																	
1% level	-3.689194																																																																																																																																																																																																
5% level	-2.971853																																																																																																																																																																																																
10% level	-2.625121																																																																																																																																																																																																
Residual variance (no correction)	0.002225																																																																																																																																																																																																
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002532																																																																																																																																																																																																
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																																																																																																																													
PET(-1)	-0.453969	0.163172	-2.782144	0.0099																																																																																																																																																																																													
C	0.084569	0.031651	2.671912	0.0128																																																																																																																																																																																													
R-squared	0.229409	Mean dependent var	0.000357																																																																																																																																																																																														
Adjusted R-squared	0.199771	S.D. dependent var	0.054724																																																																																																																																																																																														
S.E. of regression	0.048954	Akaike info criterion	-3.127122																																																																																																																																																																																														
Sum squared resid	0.062309	Schwarz criterion	-3.031964																																																																																																																																																																																														
Log likelihood	45.77970	Hannan-Quinn criter.	-3.098031																																																																																																																																																																																														
F-statistic	7.740326	Durbin-Watson stat	1.674819																																																																																																																																																																																														
Prob(F-statistic)	0.009919																																																																																																																																																																																																
<p>Null Hypothesis: D(PET) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-6.180548</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>-2.653401</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-1.953858</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-1.609571</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>Residual variance (no correction)</td> <td>0.002763</td> </tr> <tr> <td>HAC corrected variance (Bartlett kernel)</td> <td>0.001386</td> </tr> </tbody> </table> <p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(PET,2) Method: Least Squares Date: 08/28/20 Time: 20:15 Sample (adjusted): 1992 2018 Included observations: 27 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(PET(-1))</td> <td>-1.062162</td> <td>0.188859</td> <td>-5.624110</td> <td>0.0000</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.548526</td> <td>Mean dependent var</td> <td>-0.002100</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.548526</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>0.079720</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>0.053565</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>-2.979499</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>0.074600</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>-2.931506</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>41.22324</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>-2.965228</td> </tr> <tr> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>1.979471</td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-6.180548	0.0000	Test critical values:			1% level	-2.653401		5% level	-1.953858		10% level	-1.609571		Residual variance (no correction)	0.002763	HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001386	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(PET(-1))	-1.062162	0.188859	-5.624110	0.0000	R-squared	0.548526	Mean dependent var	-0.002100	Adjusted R-squared	0.548526	S.D. dependent var	0.079720	S.E. of regression	0.053565	Akaike info criterion	-2.979499	Sum squared resid	0.074600	Schwarz criterion	-2.931506	Log likelihood	41.22324	Hannan-Quinn criter.	-2.965228	Durbin-Watson stat	1.979471			<p>Null Hypothesis: D(PET) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-5.859721</td> <td>0.0003</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>-4.339330</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-3.587527</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-3.229230</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>Residual variance (no correction)</td> <td>0.002755</td> </tr> <tr> <td>HAC corrected variance (Bartlett kernel)</td> <td>0.001338</td> </tr> </tbody> </table> <p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(PET,2) Method: Least Squares Date: 08/28/20 Time: 20:15 Sample (adjusted): 1992 2018 Included observations: 27 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(PET(-1))</td> <td>-1.065126</td> <td>0.197988</td> <td>-5.379759</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>-0.000380</td> <td>0.023399</td> <td>-0.016242</td> <td>0.9872</td> </tr> <tr> <td>@TREND("1990")</td> <td>-0.000142</td> <td>0.001387</td> <td>-0.102469</td> <td>0.9192</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.549754</td> <td>Mean dependent var</td> <td>-0.002100</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.512233</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>0.079720</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>0.055677</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>-2.834074</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>0.074397</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>-2.690092</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>41.26000</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>-2.791261</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>14.65207</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>1.981127</td> </tr> <tr> <td>Prob(F-statistic)</td> <td>0.000069</td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-5.859721	0.0003	Test critical values:			1% level	-4.339330		5% level	-3.587527		10% level	-3.229230		Residual variance (no correction)	0.002755	HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001338	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(PET(-1))	-1.065126	0.197988	-5.379759	0.0000	C	-0.000380	0.023399	-0.016242	0.9872	@TREND("1990")	-0.000142	0.001387	-0.102469	0.9192	R-squared	0.549754	Mean dependent var	-0.002100	Adjusted R-squared	0.512233	S.D. dependent var	0.079720	S.E. of regression	0.055677	Akaike info criterion	-2.834074	Sum squared resid	0.074397	Schwarz criterion	-2.690092	Log likelihood	41.26000	Hannan-Quinn criter.	-2.791261	F-statistic	14.65207	Durbin-Watson stat	1.981127	Prob(F-statistic)	0.000069			<p>Null Hypothesis: D(PET) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-6.056910</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>-3.699871</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-2.976263</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-2.627420</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>Residual variance (no correction)</td> <td>0.002757</td> </tr> <tr> <td>HAC corrected variance (Bartlett kernel)</td> <td>0.001363</td> </tr> </tbody> </table> <p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(PET,2) Method: Least Squares Date: 08/28/20 Time: 20:14 Sample (adjusted): 1992 2018 Included observations: 27 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(PET(-1))</td> <td>-1.062489</td> <td>0.192384</td> <td>-5.522759</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>-0.002512</td> <td>0.010501</td> <td>-0.239173</td> <td>0.8129</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.549557</td> <td>Mean dependent var</td> <td>-0.002100</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.531539</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>0.079720</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>0.054564</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>-2.907711</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>0.074430</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>-2.811723</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>41.25410</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>-2.879169</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>30.50087</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>1.983567</td> </tr> <tr> <td>Prob(F-statistic)</td> <td>0.000010</td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-6.056910	0.0000	Test critical values:			1% level	-3.699871		5% level	-2.976263		10% level	-2.627420		Residual variance (no correction)	0.002757	HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001363	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(PET(-1))	-1.062489	0.192384	-5.522759	0.0000	C	-0.002512	0.010501	-0.239173	0.8129	R-squared	0.549557	Mean dependent var	-0.002100	Adjusted R-squared	0.531539	S.D. dependent var	0.079720	S.E. of regression	0.054564	Akaike info criterion	-2.907711	Sum squared resid	0.074430	Schwarz criterion	-2.811723	Log likelihood	41.25410	Hannan-Quinn criter.	-2.879169	F-statistic	30.50087	Durbin-Watson stat	1.983567	Prob(F-statistic)	0.000010		
	Adj. t-Stat	Prob.*																																																																																																																																																																																															
Phillips-Perron test statistic	-6.180548	0.0000																																																																																																																																																																																															
Test critical values:																																																																																																																																																																																																	
1% level	-2.653401																																																																																																																																																																																																
5% level	-1.953858																																																																																																																																																																																																
10% level	-1.609571																																																																																																																																																																																																
Residual variance (no correction)	0.002763																																																																																																																																																																																																
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001386																																																																																																																																																																																																
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																																																																																																																													
D(PET(-1))	-1.062162	0.188859	-5.624110	0.0000																																																																																																																																																																																													
R-squared	0.548526	Mean dependent var	-0.002100																																																																																																																																																																																														
Adjusted R-squared	0.548526	S.D. dependent var	0.079720																																																																																																																																																																																														
S.E. of regression	0.053565	Akaike info criterion	-2.979499																																																																																																																																																																																														
Sum squared resid	0.074600	Schwarz criterion	-2.931506																																																																																																																																																																																														
Log likelihood	41.22324	Hannan-Quinn criter.	-2.965228																																																																																																																																																																																														
Durbin-Watson stat	1.979471																																																																																																																																																																																																
	Adj. t-Stat	Prob.*																																																																																																																																																																																															
Phillips-Perron test statistic	-5.859721	0.0003																																																																																																																																																																																															
Test critical values:																																																																																																																																																																																																	
1% level	-4.339330																																																																																																																																																																																																
5% level	-3.587527																																																																																																																																																																																																
10% level	-3.229230																																																																																																																																																																																																
Residual variance (no correction)	0.002755																																																																																																																																																																																																
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001338																																																																																																																																																																																																
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																																																																																																																													
D(PET(-1))	-1.065126	0.197988	-5.379759	0.0000																																																																																																																																																																																													
C	-0.000380	0.023399	-0.016242	0.9872																																																																																																																																																																																													
@TREND("1990")	-0.000142	0.001387	-0.102469	0.9192																																																																																																																																																																																													
R-squared	0.549754	Mean dependent var	-0.002100																																																																																																																																																																																														
Adjusted R-squared	0.512233	S.D. dependent var	0.079720																																																																																																																																																																																														
S.E. of regression	0.055677	Akaike info criterion	-2.834074																																																																																																																																																																																														
Sum squared resid	0.074397	Schwarz criterion	-2.690092																																																																																																																																																																																														
Log likelihood	41.26000	Hannan-Quinn criter.	-2.791261																																																																																																																																																																																														
F-statistic	14.65207	Durbin-Watson stat	1.981127																																																																																																																																																																																														
Prob(F-statistic)	0.000069																																																																																																																																																																																																
	Adj. t-Stat	Prob.*																																																																																																																																																																																															
Phillips-Perron test statistic	-6.056910	0.0000																																																																																																																																																																																															
Test critical values:																																																																																																																																																																																																	
1% level	-3.699871																																																																																																																																																																																																
5% level	-2.976263																																																																																																																																																																																																
10% level	-2.627420																																																																																																																																																																																																
Residual variance (no correction)	0.002757																																																																																																																																																																																																
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001363																																																																																																																																																																																																
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																																																																																																																													
D(PET(-1))	-1.062489	0.192384	-5.522759	0.0000																																																																																																																																																																																													
C	-0.002512	0.010501	-0.239173	0.8129																																																																																																																																																																																													
R-squared	0.549557	Mean dependent var	-0.002100																																																																																																																																																																																														
Adjusted R-squared	0.531539	S.D. dependent var	0.079720																																																																																																																																																																																														
S.E. of regression	0.054564	Akaike info criterion	-2.907711																																																																																																																																																																																														
Sum squared resid	0.074430	Schwarz criterion	-2.811723																																																																																																																																																																																														
Log likelihood	41.25410	Hannan-Quinn criter.	-2.879169																																																																																																																																																																																														
F-statistic	30.50087	Durbin-Watson stat	1.983567																																																																																																																																																																																														
Prob(F-statistic)	0.000010																																																																																																																																																																																																

المصدر: مخرجات Eviews 10

الملحق رقم 08: اختبارات استقرارية السلسلة LRECT

Null Hypothesis: TAX has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: TAX has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: TAX has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
					Adj. t-Stat Prob.*					Adj. t-Stat Prob.*				
Phillips-Perron test statistic					-1.444005 0.8246					Phillips-Perron test statistic				
Test critical values:					1% level -4.323979					Test critical values:				
1% level -2.650145					5% level -3.580623					1% level -1.153839				
5% level -1.953381					10% level -3.225334					5% level -3.689194				
10% level -1.609798										10% level -2.971853				
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.										*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)					0.000124					Residual variance (no correction)				
HAC corrected variance (Bartlett kernel)					0.000113					HAC corrected variance (Bartlett kernel)				
0.000161										0.000153				
0.000161										0.000153				
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(TAX) Method: Least Squares Date: 08/28/20 Time: 20:16 Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(TAX) Method: Least Squares Date: 08/28/20 Time: 20:15 Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(TAX) Method: Least Squares Date: 08/28/20 Time: 20:15 Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments				
Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob.					Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob.					Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob.				
TAX(-1)					TAX(-1)					TAX(-1)				
0.001936 0.021776 0.088926 0.9298					-0.182735 0.120327 -1.518653 0.1414					-0.150618 0.130292 -1.156002 0.2582				
C					0.011185 0.013666 0.818480 0.4208					0.017366 0.014626 1.187312 0.2458				
@TREND("1990")					0.000671 0.000277 2.420741 0.0231					C				
R-squared					0.229492 Mean dependent var 0.000692					R-squared				
Adjusted R-squared					0.167851 S.D. dependent var 0.012917					Adjusted R-squared				
S.E. of regression					0.011784 Akaike info criterion -5.943262					S.E. of regression				
Sum squared resid					0.003471 Schwarz criterion -5.800526					Sum squared resid				
Log likelihood					86.20567 Hannan-Quinn criter. -5.899626					Log likelihood				
F-statistic					3.723061 Durbin-Watson stat 2.060384					F-statistic				
Prob(F-statistic)					0.038434					Prob(F-statistic)				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526										-5.708949				
-5.899626										-5.775016				
2.060384										1.723362				
0.000692										0.000692				
0.012917										0.012917				
-5.943262										-5.804106				
-5.800526														

الملحق رقم 09: اختبارات استقرارية السلسلة LDEPex

<p>Null Hypothesis: LDEPEX has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>	<p>Null Hypothesis: LDEPEX has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>	<p>Null Hypothesis: LDEPEX has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>																																													
<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>	<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>	<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>																																													
<p>Phillips-Perron test statistic 4.013903 0.9999</p>	<p>Phillips-Perron test statistic -1.149439 0.9002</p>	<p>Phillips-Perron test statistic -1.710724 0.4143</p>																																													
<p>Test critical values: 1% level -2.656915 5% level -1.954414 10% level -1.609329</p>	<p>Test critical values: 1% level -4.356068 5% level -3.595026 10% level -3.233456</p>	<p>Test critical values: 1% level -3.711457 5% level -2.981038 10% level -2.629906</p>																																													
<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>	<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>	<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>																																													
<p>Residual variance (no correction) 0.013876 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.016297</p>	<p>Residual variance (no correction) 0.010984 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.010984</p>	<p>Residual variance (no correction) 0.011378 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.010923</p>																																													
<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEPEX) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:31 Sample (adjusted): 1993 2018 Included observations: 26 after adjustments</p>	<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEPEX) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:31 Sample (adjusted): 1993 2018 Included observations: 26 after adjustments</p>	<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEPEX) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:31 Sample (adjusted): 1993 2018 Included observations: 26 after adjustments</p>																																													
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>LDEPEX(-1)</td> <td>0.014103</td> <td>0.003237</td> <td>4.357192</td> <td>0.0002</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	LDEPEX(-1)	0.014103	0.003237	4.357192	0.0002	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>LDEPEX(-1)</td> <td>-0.185526</td> <td>0.161405</td> <td>-1.149439</td> <td>0.2622</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>1.207612</td> <td>0.905400</td> <td>1.333788</td> <td>0.1953</td> </tr> <tr> <td>@TREND("1992")</td> <td>0.017798</td> <td>0.019575</td> <td>0.909205</td> <td>0.3727</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	LDEPEX(-1)	-0.185526	0.161405	-1.149439	0.2622	C	1.207612	0.905400	1.333788	0.1953	@TREND("1992")	0.017798	0.019575	0.909205	0.3727	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>LDEPEX(-1)</td> <td>-0.040410</td> <td>0.023938</td> <td>-1.688115</td> <td>0.1043</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.399917</td> <td>0.174235</td> <td>2.295271</td> <td>0.0308</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	LDEPEX(-1)	-0.040410	0.023938	-1.688115	0.1043	C	0.399917	0.174235	2.295271	0.0308
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
LDEPEX(-1)	0.014103	0.003237	4.357192	0.0002																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
LDEPEX(-1)	-0.185526	0.161405	-1.149439	0.2622																																											
C	1.207612	0.905400	1.333788	0.1953																																											
@TREND("1992")	0.017798	0.019575	0.909205	0.3727																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
LDEPEX(-1)	-0.040410	0.023938	-1.688115	0.1043																																											
C	0.399917	0.174235	2.295271	0.0308																																											
<p>R-squared -0.090077 Mean dependent var 0.108094 Adjusted R-squared -0.090077 S.D. dependent var 0.115060 S.E. of regression 0.120130 Akaike info criterion -1.362784 Sum squared resid 0.360780 Schwarz criterion -1.314395 Log likelihood 18.71619 Hannan-Quinn criter. -1.348850 Durbin-Watson stat 1.608425</p>	<p>R-squared 0.137149 Mean dependent var 0.108094 Adjusted R-squared 0.062118 S.D. dependent var 0.115060 S.E. of regression 0.111429 Akaike info criterion -1.442698 Sum squared resid 0.285576 Schwarz criterion -1.297534 Log likelihood 21.75508 Hannan-Quinn criter. -1.400896 F-statistic 1.827902 Durbin-Watson stat 1.675550 Prob(F-statistic) 0.183343</p>	<p>R-squared 0.106136 Mean dependent var 0.108094 Adjusted R-squared 0.068892 S.D. dependent var 0.115060 S.E. of regression 0.111025 Akaike info criterion -1.484311 Sum squared resid 0.295840 Schwarz criterion -1.387534 Log likelihood 21.29604 Hannan-Quinn criter. -1.456443 F-statistic 2.849732 Durbin-Watson stat 1.858698 Prob(F-statistic) 0.104344</p>																																													
<p>Null Hypothesis: D(LDEPEX) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>	<p>Null Hypothesis: D(LDEPEX) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>	<p>Null Hypothesis: D(LDEPEX) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>																																													
<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>	<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>	<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>																																													
<p>Phillips-Perron test statistic -2.656884 0.0101</p>	<p>Phillips-Perron test statistic -4.648231 0.0055</p>	<p>Phillips-Perron test statistic -4.207925 0.0032</p>																																													
<p>Test critical values: 1% level -2.660720 5% level -1.955020 10% level -1.609070</p>	<p>Test critical values: 1% level -4.374307 5% level -3.603202 10% level -3.238054</p>	<p>Test critical values: 1% level -3.724070 5% level -2.986225 10% level -2.632604</p>																																													
<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>	<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>	<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>																																													
<p>Residual variance (no correction) 0.017682 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.017682</p>	<p>Residual variance (no correction) 0.011464 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.011278</p>	<p>Residual variance (no correction) 0.012927 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.012927</p>																																													
<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEPEX,2) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:32 Sample (adjusted): 1994 2018 Included observations: 25 after adjustments</p>	<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEPEX,2) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:32 Sample (adjusted): 1994 2018 Included observations: 25 after adjustments</p>	<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEPEX,2) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:32 Sample (adjusted): 1994 2018 Included observations: 25 after adjustments</p>																																													
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(LDEPEX(-1))</td> <td>-0.452580</td> <td>0.170342</td> <td>-2.656884</td> <td>0.0138</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(LDEPEX(-1))	-0.452580	0.170342	-2.656884	0.0138	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(LDEPEX(-1))</td> <td>-0.971337</td> <td>0.208885</td> <td>-4.650113</td> <td>0.0001</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.183876</td> <td>0.060874</td> <td>3.020605</td> <td>0.0063</td> </tr> <tr> <td>@TREND("1992")</td> <td>-0.005477</td> <td>0.003269</td> <td>-1.675360</td> <td>0.1080</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(LDEPEX(-1))	-0.971337	0.208885	-4.650113	0.0001	C	0.183876	0.060874	3.020605	0.0063	@TREND("1992")	-0.005477	0.003269	-1.675360	0.1080	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(LDEPEX(-1))</td> <td>-0.883875</td> <td>0.210050</td> <td>-4.207925</td> <td>0.0003</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.097356</td> <td>0.033470</td> <td>2.908740</td> <td>0.0079</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(LDEPEX(-1))	-0.883875	0.210050	-4.207925	0.0003	C	0.097356	0.033470	2.908740	0.0079
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
D(LDEPEX(-1))	-0.452580	0.170342	-2.656884	0.0138																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
D(LDEPEX(-1))	-0.971337	0.208885	-4.650113	0.0001																																											
C	0.183876	0.060874	3.020605	0.0063																																											
@TREND("1992")	-0.005477	0.003269	-1.675360	0.1080																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
D(LDEPEX(-1))	-0.883875	0.210050	-4.207925	0.0003																																											
C	0.097356	0.033470	2.908740	0.0079																																											
<p>R-squared 0.227134 Mean dependent var -0.002064 Adjusted R-squared 0.227134 S.D. dependent var 0.154374 S.E. of regression 0.135714 Akaike info criterion -1.117350 Sum squared resid 0.442042 Schwarz criterion -1.068595 Log likelihood 14.96687 Hannan-Quinn criter. -1.103827 Durbin-Watson stat 2.240876</p>	<p>R-squared 0.498912 Mean dependent var -0.002064 Adjusted R-squared 0.453359 S.D. dependent var 0.154374 S.E. of regression 0.114137 Akaike info criterion -1.390674 Sum squared resid 0.286598 Schwarz criterion -1.244409 Log likelihood 20.38342 Hannan-Quinn criter. -1.350106 F-statistic 10.95223 Durbin-Watson stat 2.019184 Prob(F-statistic) 0.000500</p>	<p>R-squared 0.434982 Mean dependent var -0.002064 Adjusted R-squared 0.410416 S.D. dependent var 0.154374 S.E. of regression 0.118535 Akaike info criterion -1.350597 Sum squared resid 0.323163 Schwarz criterion -1.253087 Log likelihood 18.88246 Hannan-Quinn criter. -1.323552 F-statistic 17.70663 Durbin-Watson stat 1.940638 Prob(F-statistic) 0.000335</p>																																													

المصدر: مخرجات Eviews 10

الملحق رقم 10: اختبارات استقرارية السلسلة LDEPI

<p>Null Hypothesis: LDEPI has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>3.067831</td> <td>0.9989</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>-2.656915</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-1.954414</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-1.609329</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>Residual variance (no correction)</td> <td>0.049634</td> </tr> <tr> <td>HAC corrected variance (Bartlett kernel)</td> <td>0.040747</td> </tr> </tbody> </table> <p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEPI) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:33 Sample (adjusted): 1993 2018 Included observations: 26 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>LDEPI(-1)</td> <td>0.018483</td> <td>0.006686</td> <td>2.764374</td> <td>0.0106</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>-0.028574</td> <td>Mean dependent var</td> <td>0.128649</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>-0.028574</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>0.224021</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>0.227199</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>-0.088281</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>1.290482</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>-0.039892</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>2.147648</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>-0.074347</td> </tr> <tr> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>2.014636</td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	3.067831	0.9989	Test critical values:			1% level	-2.656915		5% level	-1.954414		10% level	-1.609329		Residual variance (no correction)	0.049634	HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.040747	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	LDEPI(-1)	0.018483	0.006686	2.764374	0.0106	R-squared	-0.028574	Mean dependent var	0.128649	Adjusted R-squared	-0.028574	S.D. dependent var	0.224021	S.E. of regression	0.227199	Akaike info criterion	-0.088281	Sum squared resid	1.290482	Schwarz criterion	-0.039892	Log likelihood	2.147648	Hannan-Quinn criter.	-0.074347	Durbin-Watson stat	2.014636			<p>Null Hypothesis: LDEPI has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-2.053726</td> <td>0.5461</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>-4.356068</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-3.595026</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-3.233456</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>Residual variance (no correction)</td> <td>0.040776</td> </tr> <tr> <td>HAC corrected variance (Bartlett kernel)</td> <td>0.040776</td> </tr> </tbody> </table> <p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEPI) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:33 Sample (adjusted): 1993 2018 Included observations: 26 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>LDEPI(-1)</td> <td>-0.311048</td> <td>0.151455</td> <td>-2.053726</td> <td>0.0515</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>1.603123</td> <td>0.721917</td> <td>2.220645</td> <td>0.0365</td> </tr> <tr> <td>@TREND("1992")</td> <td>0.042361</td> <td>0.021467</td> <td>1.973333</td> <td>0.0606</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.155001</td> <td>Mean dependent var</td> <td>0.128649</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.081522</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>0.224021</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>0.214695</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>-0.131028</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>1.060163</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>0.014137</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>4.703358</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>-0.089225</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>2.109477</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>1.809393</td> </tr> <tr> <td>Prob(F-statistic)</td> <td>0.144161</td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-2.053726	0.5461	Test critical values:			1% level	-4.356068		5% level	-3.595026		10% level	-3.233456		Residual variance (no correction)	0.040776	HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.040776	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	LDEPI(-1)	-0.311048	0.151455	-2.053726	0.0515	C	1.603123	0.721917	2.220645	0.0365	@TREND("1992")	0.042361	0.021467	1.973333	0.0606	R-squared	0.155001	Mean dependent var	0.128649	Adjusted R-squared	0.081522	S.D. dependent var	0.224021	S.E. of regression	0.214695	Akaike info criterion	-0.131028	Sum squared resid	1.060163	Schwarz criterion	0.014137	Log likelihood	4.703358	Hannan-Quinn criter.	-0.089225	F-statistic	2.109477	Durbin-Watson stat	1.809393	Prob(F-statistic)	0.144161			<p>Null Hypothesis: LDEPI has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-0.491071</td> <td>0.8778</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>-3.711457</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-2.981038</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-2.629906</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>Residual variance (no correction)</td> <td>0.047679</td> </tr> <tr> <td>HAC corrected variance (Bartlett kernel)</td> <td>0.039188</td> </tr> </tbody> </table> <p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEPI) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:32 Sample (adjusted): 1993 2018 Included observations: 26 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>LDEPI(-1)</td> <td>-0.022578</td> <td>0.041929</td> <td>-0.538467</td> <td>0.5952</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.277184</td> <td>0.279426</td> <td>0.991976</td> <td>0.3311</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.011937</td> <td>Mean dependent var</td> <td>0.128649</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>-0.029232</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>0.224021</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>0.227271</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>-0.051540</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>1.239655</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>0.045237</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>2.670020</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>-0.023672</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>0.289946</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>2.021179</td> </tr> <tr> <td>Prob(F-statistic)</td> <td>0.595214</td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-0.491071	0.8778	Test critical values:			1% level	-3.711457		5% level	-2.981038		10% level	-2.629906		Residual variance (no correction)	0.047679	HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.039188	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	LDEPI(-1)	-0.022578	0.041929	-0.538467	0.5952	C	0.277184	0.279426	0.991976	0.3311	R-squared	0.011937	Mean dependent var	0.128649	Adjusted R-squared	-0.029232	S.D. dependent var	0.224021	S.E. of regression	0.227271	Akaike info criterion	-0.051540	Sum squared resid	1.239655	Schwarz criterion	0.045237	Log likelihood	2.670020	Hannan-Quinn criter.	-0.023672	F-statistic	0.289946	Durbin-Watson stat	2.021179	Prob(F-statistic)	0.595214		
	Adj. t-Stat	Prob.*																																																																																																																																																																																															
Phillips-Perron test statistic	3.067831	0.9989																																																																																																																																																																																															
Test critical values:																																																																																																																																																																																																	
1% level	-2.656915																																																																																																																																																																																																
5% level	-1.954414																																																																																																																																																																																																
10% level	-1.609329																																																																																																																																																																																																
Residual variance (no correction)	0.049634																																																																																																																																																																																																
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.040747																																																																																																																																																																																																
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																																																																																																																													
LDEPI(-1)	0.018483	0.006686	2.764374	0.0106																																																																																																																																																																																													
R-squared	-0.028574	Mean dependent var	0.128649																																																																																																																																																																																														
Adjusted R-squared	-0.028574	S.D. dependent var	0.224021																																																																																																																																																																																														
S.E. of regression	0.227199	Akaike info criterion	-0.088281																																																																																																																																																																																														
Sum squared resid	1.290482	Schwarz criterion	-0.039892																																																																																																																																																																																														
Log likelihood	2.147648	Hannan-Quinn criter.	-0.074347																																																																																																																																																																																														
Durbin-Watson stat	2.014636																																																																																																																																																																																																
	Adj. t-Stat	Prob.*																																																																																																																																																																																															
Phillips-Perron test statistic	-2.053726	0.5461																																																																																																																																																																																															
Test critical values:																																																																																																																																																																																																	
1% level	-4.356068																																																																																																																																																																																																
5% level	-3.595026																																																																																																																																																																																																
10% level	-3.233456																																																																																																																																																																																																
Residual variance (no correction)	0.040776																																																																																																																																																																																																
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.040776																																																																																																																																																																																																
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																																																																																																																													
LDEPI(-1)	-0.311048	0.151455	-2.053726	0.0515																																																																																																																																																																																													
C	1.603123	0.721917	2.220645	0.0365																																																																																																																																																																																													
@TREND("1992")	0.042361	0.021467	1.973333	0.0606																																																																																																																																																																																													
R-squared	0.155001	Mean dependent var	0.128649																																																																																																																																																																																														
Adjusted R-squared	0.081522	S.D. dependent var	0.224021																																																																																																																																																																																														
S.E. of regression	0.214695	Akaike info criterion	-0.131028																																																																																																																																																																																														
Sum squared resid	1.060163	Schwarz criterion	0.014137																																																																																																																																																																																														
Log likelihood	4.703358	Hannan-Quinn criter.	-0.089225																																																																																																																																																																																														
F-statistic	2.109477	Durbin-Watson stat	1.809393																																																																																																																																																																																														
Prob(F-statistic)	0.144161																																																																																																																																																																																																
	Adj. t-Stat	Prob.*																																																																																																																																																																																															
Phillips-Perron test statistic	-0.491071	0.8778																																																																																																																																																																																															
Test critical values:																																																																																																																																																																																																	
1% level	-3.711457																																																																																																																																																																																																
5% level	-2.981038																																																																																																																																																																																																
10% level	-2.629906																																																																																																																																																																																																
Residual variance (no correction)	0.047679																																																																																																																																																																																																
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.039188																																																																																																																																																																																																
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																																																																																																																													
LDEPI(-1)	-0.022578	0.041929	-0.538467	0.5952																																																																																																																																																																																													
C	0.277184	0.279426	0.991976	0.3311																																																																																																																																																																																													
R-squared	0.011937	Mean dependent var	0.128649																																																																																																																																																																																														
Adjusted R-squared	-0.029232	S.D. dependent var	0.224021																																																																																																																																																																																														
S.E. of regression	0.227271	Akaike info criterion	-0.051540																																																																																																																																																																																														
Sum squared resid	1.239655	Schwarz criterion	0.045237																																																																																																																																																																																														
Log likelihood	2.670020	Hannan-Quinn criter.	-0.023672																																																																																																																																																																																														
F-statistic	0.289946	Durbin-Watson stat	2.021179																																																																																																																																																																																														
Prob(F-statistic)	0.595214																																																																																																																																																																																																
<p>Null Hypothesis: D(LDEPI) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-3.837590</td> <td>0.0005</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>-2.660720</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-1.955020</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-1.609070</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>Residual variance (no correction)</td> <td>0.063381</td> </tr> <tr> <td>HAC corrected variance (Bartlett kernel)</td> <td>0.063381</td> </tr> </tbody> </table> <p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEPI,2) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:34 Sample (adjusted): 1994 2018 Included observations: 25 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(LDEPI(-1))</td> <td>-0.844800</td> <td>0.220138</td> <td>-3.837590</td> <td>0.0008</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.379358</td> <td>Mean dependent var</td> <td>0.012318</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.379358</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>0.326155</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>0.256948</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>0.159288</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>1.584529</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>0.208043</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>-0.991102</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>0.172811</td> </tr> <tr> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>1.846223</td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-3.837590	0.0005	Test critical values:			1% level	-2.660720		5% level	-1.955020		10% level	-1.609070		Residual variance (no correction)	0.063381	HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.063381	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(LDEPI(-1))	-0.844800	0.220138	-3.837590	0.0008	R-squared	0.379358	Mean dependent var	0.012318	Adjusted R-squared	0.379358	S.D. dependent var	0.326155	S.E. of regression	0.256948	Akaike info criterion	0.159288	Sum squared resid	1.584529	Schwarz criterion	0.208043	Log likelihood	-0.991102	Hannan-Quinn criter.	0.172811	Durbin-Watson stat	1.846223			<p>Null Hypothesis: D(LDEPI) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-4.795596</td> <td>0.0039</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>-4.374307</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-3.603202</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-3.238054</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>Residual variance (no correction)</td> <td>0.048799</td> </tr> <tr> <td>HAC corrected variance (Bartlett kernel)</td> <td>0.043294</td> </tr> </tbody> </table> <p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEPI,2) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:34 Sample (adjusted): 1994 2018 Included observations: 25 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(LDEPI(-1))</td> <td>-1.121440</td> <td>0.232447</td> <td>-4.824494</td> <td>0.0001</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.129344</td> <td>0.110656</td> <td>1.168882</td> <td>0.2550</td> </tr> <tr> <td>@TREND("1992")</td> <td>0.000539</td> <td>0.006618</td> <td>0.081368</td> <td>0.9359</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.522146</td> <td>Mean dependent var</td> <td>0.012318</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.478704</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>0.326155</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>0.235486</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>0.057840</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>1.219985</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>0.204105</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>2.277005</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>0.098407</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>12.01957</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>1.912864</td> </tr> <tr> <td>Prob(F-statistic)</td> <td>0.000297</td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-4.795596	0.0039	Test critical values:			1% level	-4.374307		5% level	-3.603202		10% level	-3.238054		Residual variance (no correction)	0.048799	HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.043294	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(LDEPI(-1))	-1.121440	0.232447	-4.824494	0.0001	C	0.129344	0.110656	1.168882	0.2550	@TREND("1992")	0.000539	0.006618	0.081368	0.9359	R-squared	0.522146	Mean dependent var	0.012318	Adjusted R-squared	0.478704	S.D. dependent var	0.326155	S.E. of regression	0.235486	Akaike info criterion	0.057840	Sum squared resid	1.219985	Schwarz criterion	0.204105	Log likelihood	2.277005	Hannan-Quinn criter.	0.098407	F-statistic	12.01957	Durbin-Watson stat	1.912864	Prob(F-statistic)	0.000297			<p>Null Hypothesis: D(LDEPI) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-4.998726</td> <td>0.0005</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>1% level</td> <td>-3.724070</td> <td></td> </tr> <tr> <td>5% level</td> <td>-2.986225</td> <td></td> </tr> <tr> <td>10% level</td> <td>-2.632604</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>Residual variance (no correction)</td> <td>0.048814</td> </tr> <tr> <td>HAC corrected variance (Bartlett kernel)</td> <td>0.043425</td> </tr> </tbody> </table> <p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEPI,2) Method: Least Squares Date: 11/28/20 Time: 13:33 Sample (adjusted): 1994 2018 Included observations: 25 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(LDEPI(-1))</td> <td>-1.124501</td> <td>0.224374</td> <td>-5.011721</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.137224</td> <td>0.052378</td> <td>2.619856</td> <td>0.0153</td> </tr> </tbody> </table> <table border="1"> <tbody> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.522002</td> <td>Mean dependent var</td> <td>0.012318</td> </tr> <tr> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.501219</td> <td>S.D. dependent var</td> <td>0.326155</td> </tr> <tr> <td>S.E. of regression</td> <td>0.230345</td> <td>Akaike info criterion</td> <td>-0.021859</td> </tr> <tr> <td>Sum squared resid</td> <td>1.220352</td> <td>Schwarz criterion</td> <td>0.075651</td> </tr> <tr> <td>Log likelihood</td> <td>2.273244</td> <td>Hannan-Quinn criter.</td> <td>0.005186</td> </tr> <tr> <td>F-statistic</td> <td>25.11735</td> <td>Durbin-Watson stat</td> <td>1.908543</td> </tr> <tr> <td>Prob(F-statistic)</td> <td>0.000045</td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-4.998726	0.0005	Test critical values:			1% level	-3.724070		5% level	-2.986225		10% level	-2.632604		Residual variance (no correction)	0.048814	HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.043425	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(LDEPI(-1))	-1.124501	0.224374	-5.011721	0.0000	C	0.137224	0.052378	2.619856	0.0153	R-squared	0.522002	Mean dependent var	0.012318	Adjusted R-squared	0.501219	S.D. dependent var	0.326155	S.E. of regression	0.230345	Akaike info criterion	-0.021859	Sum squared resid	1.220352	Schwarz criterion	0.075651	Log likelihood	2.273244	Hannan-Quinn criter.	0.005186	F-statistic	25.11735	Durbin-Watson stat	1.908543	Prob(F-statistic)	0.000045		
	Adj. t-Stat	Prob.*																																																																																																																																																																																															
Phillips-Perron test statistic	-3.837590	0.0005																																																																																																																																																																																															
Test critical values:																																																																																																																																																																																																	
1% level	-2.660720																																																																																																																																																																																																
5% level	-1.955020																																																																																																																																																																																																
10% level	-1.609070																																																																																																																																																																																																
Residual variance (no correction)	0.063381																																																																																																																																																																																																
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.063381																																																																																																																																																																																																
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																																																																																																																													
D(LDEPI(-1))	-0.844800	0.220138	-3.837590	0.0008																																																																																																																																																																																													
R-squared	0.379358	Mean dependent var	0.012318																																																																																																																																																																																														
Adjusted R-squared	0.379358	S.D. dependent var	0.326155																																																																																																																																																																																														
S.E. of regression	0.256948	Akaike info criterion	0.159288																																																																																																																																																																																														
Sum squared resid	1.584529	Schwarz criterion	0.208043																																																																																																																																																																																														
Log likelihood	-0.991102	Hannan-Quinn criter.	0.172811																																																																																																																																																																																														
Durbin-Watson stat	1.846223																																																																																																																																																																																																
	Adj. t-Stat	Prob.*																																																																																																																																																																																															
Phillips-Perron test statistic	-4.795596	0.0039																																																																																																																																																																																															
Test critical values:																																																																																																																																																																																																	
1% level	-4.374307																																																																																																																																																																																																
5% level	-3.603202																																																																																																																																																																																																
10% level	-3.238054																																																																																																																																																																																																
Residual variance (no correction)	0.048799																																																																																																																																																																																																
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.043294																																																																																																																																																																																																
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																																																																																																																													
D(LDEPI(-1))	-1.121440	0.232447	-4.824494	0.0001																																																																																																																																																																																													
C	0.129344	0.110656	1.168882	0.2550																																																																																																																																																																																													
@TREND("1992")	0.000539	0.006618	0.081368	0.9359																																																																																																																																																																																													
R-squared	0.522146	Mean dependent var	0.012318																																																																																																																																																																																														
Adjusted R-squared	0.478704	S.D. dependent var	0.326155																																																																																																																																																																																														
S.E. of regression	0.235486	Akaike info criterion	0.057840																																																																																																																																																																																														
Sum squared resid	1.219985	Schwarz criterion	0.204105																																																																																																																																																																																														
Log likelihood	2.277005	Hannan-Quinn criter.	0.098407																																																																																																																																																																																														
F-statistic	12.01957	Durbin-Watson stat	1.912864																																																																																																																																																																																														
Prob(F-statistic)	0.000297																																																																																																																																																																																																
	Adj. t-Stat	Prob.*																																																																																																																																																																																															
Phillips-Perron test statistic	-4.998726	0.0005																																																																																																																																																																																															
Test critical values:																																																																																																																																																																																																	
1% level	-3.724070																																																																																																																																																																																																
5% level	-2.986225																																																																																																																																																																																																
10% level	-2.632604																																																																																																																																																																																																
Residual variance (no correction)	0.048814																																																																																																																																																																																																
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.043425																																																																																																																																																																																																
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																																																																																																																																																																													
D(LDEPI(-1))	-1.124501	0.224374	-5.011721	0.0000																																																																																																																																																																																													
C	0.137224	0.052378	2.619856	0.0153																																																																																																																																																																																													
R-squared	0.522002	Mean dependent var	0.012318																																																																																																																																																																																														
Adjusted R-squared	0.501219	S.D. dependent var	0.326155																																																																																																																																																																																														
S.E. of regression	0.230345	Akaike info criterion	-0.021859																																																																																																																																																																																														
Sum squared resid	1.220352	Schwarz criterion	0.075651																																																																																																																																																																																														
Log likelihood	2.273244	Hannan-Quinn criter.	0.005186																																																																																																																																																																																														
F-statistic	25.11735	Durbin-Watson stat	1.908543																																																																																																																																																																																														
Prob(F-statistic)	0.000045																																																																																																																																																																																																

المصدر: مخرجات Eviews 10

الملحق رقم 11: اختبارات استقرارية السلسلة SB

<p>Null Hypothesis: SB has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>	<p>Null Hypothesis: SB has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>	<p>Null Hypothesis: SB has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>																																													
<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>	<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>	<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>																																													
<p>Phillips-Perron test statistic -2.314843 0.0226 Test critical values: 1% level -2.656915 5% level -1.954414 10% level -1.609329</p>	<p>Phillips-Perron test statistic -2.241078 0.4489 Test critical values: 1% level -4.356068 5% level -3.595026 10% level -3.233456</p>	<p>Phillips-Perron test statistic -2.252511 0.1939 Test critical values: 1% level -3.711457 5% level -2.981038 10% level -2.629906</p>																																													
<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>	<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>	<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>																																													
<p>Residual variance (no correction) 0.003092 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.002928</p>	<p>Residual variance (no correction) 0.002994 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.002457</p>	<p>Residual variance (no correction) 0.003092 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.002927</p>																																													
<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(SB) Method: Least Squares Date: 08/28/20 Time: 20:09 Sample (adjusted): 1993 2018 Included observations: 26 after adjustments</p>	<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(SB) Method: Least Squares Date: 08/28/20 Time: 20:09 Sample (adjusted): 1993 2018 Included observations: 26 after adjustments</p>	<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(SB) Method: Least Squares Date: 08/28/20 Time: 20:09 Sample (adjusted): 1993 2018 Included observations: 26 after adjustments</p>																																													
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>SB(-1)</td> <td>-0.332300</td> <td>0.141502</td> <td>-2.348376</td> <td>0.0271</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	SB(-1)	-0.332300	0.141502	-2.348376	0.0271	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>SB(-1)</td> <td>-0.344797</td> <td>0.146616</td> <td>-2.351705</td> <td>0.0276</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.017952</td> <td>0.023513</td> <td>0.763487</td> <td>0.4529</td> </tr> <tr> <td>@TREND("1992")</td> <td>-0.001325</td> <td>0.001529</td> <td>-0.866581</td> <td>0.3951</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	SB(-1)	-0.344797	0.146616	-2.351705	0.0276	C	0.017952	0.023513	0.763487	0.4529	@TREND("1992")	-0.001325	0.001529	-0.866581	0.3951	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>SB(-1)</td> <td>-0.332097</td> <td>0.145122</td> <td>-2.288391</td> <td>0.0312</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.000163</td> <td>0.011406</td> <td>0.014256</td> <td>0.9887</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	SB(-1)	-0.332097	0.145122	-2.288391	0.0312	C	0.000163	0.011406	0.014256	0.9887
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
SB(-1)	-0.332300	0.141502	-2.348376	0.0271																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
SB(-1)	-0.344797	0.146616	-2.351705	0.0276																																											
C	0.017952	0.023513	0.763487	0.4529																																											
@TREND("1992")	-0.001325	0.001529	-0.866581	0.3951																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
SB(-1)	-0.332097	0.145122	-2.288391	0.0312																																											
C	0.000163	0.011406	0.014256	0.9887																																											
<p>R-squared 0.179108 Mean dependent var 0.002729 Adjusted R-squared 0.179108 S.D. dependent var 0.062589 S.E. of regression 0.056708 Akaike info criterion -2.864106 Sum squared resid 0.080394 Schwarz criterion -2.815718 Log likelihood 38.23338 Hannan-Quinn criter. -2.850172 Durbin-Watson stat 2.045931</p>	<p>R-squared 0.205070 Mean dependent var 0.002729 Adjusted R-squared 0.135945 S.D. dependent var 0.062589 S.E. of regression 0.058180 Akaike info criterion -2.742397 Sum squared resid 0.077852 Schwarz criterion -2.597232 Log likelihood 38.65117 Hannan-Quinn criter. -2.700595 F-statistic 2.966679 Durbin-Watson stat 2.089821 Prob(F-statistic) 0.071414</p>	<p>R-squared 0.179115 Mean dependent var 0.002729 Adjusted R-squared 0.144911 S.D. dependent var 0.062589 S.E. of regression 0.057877 Akaike info criterion -2.787192 Sum squared resid 0.080394 Schwarz criterion -2.690415 Log likelihood 38.23349 Hannan-Quinn criter. -2.759323 F-statistic 5.236735 Durbin-Watson stat 2.046368 Prob(F-statistic) 0.031218</p>																																													
<p>Null Hypothesis: D(SB) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>	<p>Null Hypothesis: D(SB) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>	<p>Null Hypothesis: D(SB) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>																																													
<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>	<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>	<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>																																													
<p>Phillips-Perron test statistic -6.050808 0.0000 Test critical values: 1% level -2.660720 5% level -1.955020 10% level -1.609070</p>	<p>Phillips-Perron test statistic -6.622921 0.0001 Test critical values: 1% level -4.374307 5% level -3.603202 10% level -3.238054</p>	<p>Phillips-Perron test statistic -5.932127 0.0001 Test critical values: 1% level -3.724070 5% level -2.986225 10% level -2.632604</p>																																													
<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>	<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>	<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>																																													
<p>Residual variance (no correction) 0.003735 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.003101</p>	<p>Residual variance (no correction) 0.003552 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.001801</p>	<p>Residual variance (no correction) 0.003715 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.003113</p>																																													
<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(SB,2) Method: Least Squares Date: 08/28/20 Time: 20:10 Sample (adjusted): 1994 2018 Included observations: 25 after adjustments</p>	<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(SB,2) Method: Least Squares Date: 08/28/20 Time: 20:10 Sample (adjusted): 1994 2018 Included observations: 25 after adjustments</p>	<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(SB,2) Method: Least Squares Date: 08/28/20 Time: 20:09 Sample (adjusted): 1994 2018 Included observations: 25 after adjustments</p>																																													
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(SB(-1))</td> <td>-1.190345</td> <td>0.200711</td> <td>-5.930648</td> <td>0.0000</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(SB(-1))	-1.190345	0.200711	-5.930648	0.0000	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(SB(-1))</td> <td>-1.226975</td> <td>0.207434</td> <td>-5.915013</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.029704</td> <td>0.028107</td> <td>1.056819</td> <td>0.3021</td> </tr> <tr> <td>@TREND("1992")</td> <td>-0.001797</td> <td>0.001788</td> <td>-1.005494</td> <td>0.3256</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(SB(-1))	-1.226975	0.207434	-5.915013	0.0000	C	0.029704	0.028107	1.056819	0.3021	@TREND("1992")	-0.001797	0.001788	-1.005494	0.3256	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(SB(-1))</td> <td>-1.191815</td> <td>0.204514</td> <td>-5.827535</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.004496</td> <td>0.012711</td> <td>0.353727</td> <td>0.7268</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(SB(-1))	-1.191815	0.204514	-5.827535	0.0000	C	0.004496	0.012711	0.353727	0.7268
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
D(SB(-1))	-1.190345	0.200711	-5.930648	0.0000																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
D(SB(-1))	-1.226975	0.207434	-5.915013	0.0000																																											
C	0.029704	0.028107	1.056819	0.3021																																											
@TREND("1992")	-0.001797	0.001788	-1.005494	0.3256																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
D(SB(-1))	-1.191815	0.204514	-5.827535	0.0000																																											
C	0.004496	0.012711	0.353727	0.7268																																											
<p>R-squared 0.594012 Mean dependent var 0.002991 Adjusted R-squared 0.594012 S.D. dependent var 0.097894 S.E. of regression 0.062375 Akaike info criterion -2.672118 Sum squared resid 0.093376 Schwarz criterion -2.623363 Log likelihood 34.40148 Hannan-Quinn criter. -2.658596 Durbin-Watson stat 1.941459</p>	<p>R-squared 0.613950 Mean dependent var 0.002991 Adjusted R-squared 0.578855 S.D. dependent var 0.097894 S.E. of regression 0.063529 Akaike info criterion -2.562474 Sum squared resid 0.088791 Schwarz criterion -2.416209 Log likelihood 35.03093 Hannan-Quinn criter. -2.521907 F-statistic 17.49372 Durbin-Watson stat 1.982469 Prob(F-statistic) 0.000028</p>	<p>R-squared 0.596209 Mean dependent var 0.002991 Adjusted R-squared 0.578653 S.D. dependent var 0.097894 S.E. of regression 0.063544 Akaike info criterion -2.597544 Sum squared resid 0.092871 Schwarz criterion -2.500034 Log likelihood 34.46930 Hannan-Quinn criter. -2.570498 F-statistic 33.96016 Durbin-Watson stat 1.949602 Prob(F-statistic) 0.000006</p>																																													

المصدر: مخرجات Eviews 10

الملحق رقم 12: نتائج تقدير معاملات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ (النمو الاقتصادي)

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LPIB)				
Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 2, 2, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 11/28/20 Time: 09:12				
Sample: 1992 2018				
Included observations: 25				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	0.674573	0.077874	8.662348	0.0000
D(LRECP)	3.63E-05	8.20E-06	4.425549	0.0013
D(LDEPEX)	0.051976	0.054807	0.948344	0.3653
D(LDEPEX(-1))	-0.171763	0.049038	-3.502632	0.0057
D(LDEPI)	0.149136	0.020871	7.145466	0.0000
D(LDEPI(-1))	-0.098554	0.024717	-3.987261	0.0026
D(SB)	-0.021003	0.013579	-1.546759	0.1530
D(SB(-1))	0.087091	0.015463	5.632066	0.0002
CointEq(-1)*	-0.646819	0.051599	-12.53558	0.0000
R-squared	0.966555	Mean dependent var	0.110528	
Adjusted R-squared	0.949832	S.D. dependent var	0.097185	
S.E. of regression	0.021768	Akaike info criterion	-4.543082	
Sum squared resid	0.007581	Schwarz criterion	-4.104287	
Log likelihood	65.78852	Hannan-Quinn criter.	-4.421379	
Durbin-Watson stat	3.024014			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	14.03042	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: مخرجات Eviews 10

الملحق رقم 13: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل (النمو الاقتصادي)

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LPIB)				
Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 2, 2, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 11/28/20 Time: 09:11				
Sample: 1992 2018				
Included observations: 25				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.143458	0.314179	0.456612	0.6577
LPIB(-1)*	-0.646819	0.115779	-5.586670	0.0002
LRECP(-1)	-6.70E-05	1.76E-05	-3.802155	0.0035
LRECT**	-0.000213	4.38E-05	-4.866891	0.0007
LDEPEX(-1)	0.617383	0.119207	5.179069	0.0004
LDEPI(-1)	0.209076	0.033795	6.186683	0.0001
SB(-1)	0.044751	0.041403	1.080864	0.3051
D(LPIB(-1))	0.674573	0.143586	4.698033	0.0008
D(LRECP)	3.63E-05	1.28E-05	2.832326	0.0178
D(LDEPEX)	0.051976	0.091947	0.565281	0.5843
D(LDEPEX(-1))	-0.171763	0.081102	-2.117857	0.0602
D(LDEPI)	0.149136	0.033248	4.485583	0.0012
D(LDEPI(-1))	-0.098554	0.036357	-2.710718	0.0219
D(SB)	-0.021003	0.027394	-0.766715	0.4610
D(SB(-1))	0.087091	0.029803	2.922227	0.0152
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRECP	-0.000104	2.93E-05	-3.541433	0.0053
LRECT	-0.000329	7.78E-05	-4.228972	0.0017
LDEPEX	0.954491	0.065560	14.55902	0.0000
LDEPI	0.323237	0.054580	5.922227	0.0001
SB	0.069186	0.070066	0.987444	0.3467
C	0.221790	0.473646	0.468261	0.6496
EC = LPIB - (-0.0001*LRECP - 0.0003*LRECT + 0.9545*LDEPEX + 0.3232 *LDEPI + 0.0692*SB + 0.2218)				
F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	14.03042 5	10% 5% 2.5% 1%	Asymptotic: n=1000	
			2.08	3
			2.39	3.38
			2.7	3.73
			3.06	4.15
Actual Sample Size	25	10% 5% 1%	Finite Sample: n=30	
			2.407	3.517
			2.91	4.193
			4.134	5.761

المصدر: مخرجات Eviews 10

الملحق رقم 14: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ (التضخم)

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LINF)				
Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 1, 2, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 11/28/20 Time: 10:29				
Sample: 1992 2018				
Included observations: 25				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-0.201657	0.077368	-2.606476	0.0284
D(LRECP)	-4.83E-05	0.000108	-0.448021	0.6647
D(LRECP(-1))	-0.000483	0.000103	-4.679103	0.0012
D(LRECT)	0.004876	0.000679	7.178064	0.0001
D(LDEPEX)	1.539596	0.595592	2.584986	0.0295
D(LDEPI)	-0.357664	0.277815	-1.287421	0.2301
D(LDEPI(-1))	1.712085	0.276144	6.199975	0.0002
D(SB)	0.657763	0.163107	4.032720	0.0030
D(SB(-1))	-0.922081	0.166174	-5.548871	0.0004
CointEq(-1)*	-0.431474	0.050018	-8.626432	0.0000
R-squared	0.923823	Mean dependent var	-0.061084	
Adjusted R-squared	0.878116	S.D. dependent var	0.827898	
S.E. of regression	0.289034	Akaike info criterion	0.644632	
Sum squared resid	1.253113	Schwarz criterion	1.132182	
Log likelihood	1.942103	Hannan-Quinn criter.	0.779858	
Durbin-Watson stat	2.332432			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.378457	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: مخرجات Eviews 10

الملحق رقم 15: نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل (التضخم)

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LINF)				
Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 1, 2, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 11/28/20 Time: 10:28				
Sample: 1992 2018				
Included observations: 25				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.690095	7.448848	0.629640	0.5446
LINF(-1)*	-0.431474	0.296075	-1.457315	0.1790
LRECP(-1)	4.16E-05	0.000337	0.123482	0.9044
LRECT(-1)	0.000414	0.000846	0.489491	0.6362
LDEPEX(-1)	-1.149984	1.272945	-0.903404	0.3899
LDEPI(-1)	0.448723	0.549186	0.817070	0.4350
SB(-1)	-0.076511	0.658602	-0.116171	0.9101
D(LINF(-1))	-0.201657	0.172587	-1.168439	0.2726
D(LRECP)	-4.83E-05	0.000201	-0.240135	0.8156
D(LRECT(-1))	-0.000483	0.000199	-2.427937	0.0381
D(LRECT)	0.004876	0.001542	3.162098	0.0115
D(LDEPEX)	1.539596	1.580171	0.974323	0.3554
D(LDEPI)	-0.357664	0.484852	-0.737677	0.4795
D(LDEPI(-1))	1.712085	0.792402	2.160626	0.0590
D(SB)	0.657763	0.386859	1.700266	0.1233
D(SB(-1))	-0.922081	0.365013	-2.526155	0.0324
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRECP	9.64E-05	0.000750	0.128663	0.9005
LRECT	0.000960	0.001788	0.536929	0.6043
LDEPEX	-2.665243	1.683317	-1.583328	0.1478
LDEPI	1.039977	0.996669	1.043453	0.3240
SB	-0.177324	1.547967	-0.114553	0.9113
C	10.86993	12.66798	0.858064	0.4131
EC = LINF - (0.0001*LRECP + 0.0010*LRECT -2.6652*LDEPEX + 1.0400 *LDEPI -0.1773*SB + 10.8699)				
F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	6.378457 5	10%	Asymptotic: n=1000	
		5%	2.08	3
		2.5%	2.39	3.38
		1%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Actual Sample Size	25	10%	Finite Sample: n=30	
		5%	2.407	3.517
		1%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

المصدر: مخرجات 10 Eviews

الملحق رقم 16: نتائج تقدير معاملات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ (البطالة)

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LTCH)				
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 11/28/20 Time: 09:07				
Sample: 1992 2018				
Included observations: 25				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCH(-1))	-0.633345	0.141386	-4.479549	0.0029
D(LRECP)	3.12E-05	2.07E-05	1.506384	0.1757
D(LRECP(-1))	-0.000119	2.40E-05	-4.959021	0.0016
D(LRECT)	-0.000630	0.000169	-3.737305	0.0073
D(LRECT(-1))	-0.000778	0.000170	-4.565680	0.0026
D(LDEPEX)	0.815092	0.128995	6.318794	0.0004
D(LDEPEX(-1))	1.251393	0.178254	7.020282	0.0002
D(LDEPI)	0.037396	0.056845	0.657864	0.5317
D(LDEPI(-1))	0.221684	0.073027	3.035648	0.0190
D(SB)	0.039527	0.034743	1.137672	0.2927
D(SB(-1))	0.071782	0.030786	2.331673	0.0525
CointEq(-1)*	-0.190607	0.023031	-8.276224	0.0001
R-squared	0.876884	Mean dependent var	-0.031528	
Adjusted R-squared	0.772708	S.D. dependent var	0.111876	
S.E. of regression	0.053337	Akaike info criterion	-2.718294	
Sum squared resid	0.036983	Schwarz criterion	-2.133234	
Log likelihood	45.97868	Hannan-Quinn criter.	-2.556023	
Durbin-Watson stat	2.312768			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.268914	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: مخرجات Eviews 10

الملحق رقم 17: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل (البطالة)

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LTCH)				
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 11/28/20 Time: 09:06				
Sample: 1992 2018				
Included observations: 25				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.323443	1.953313	1.701439	0.1327
LTCH(-1)*	-0.190607	0.274696	-0.693882	0.5101
LRECP(-1)	0.000115	6.97E-05	1.643937	0.1442
LRECT(-1)	0.000628	0.000230	2.725198	0.0295
LDEPEX(-1)	-0.198425	0.156625	-1.266876	0.2457
LDEPI(-1)	-0.338311	0.201346	-1.680245	0.1368
SB(-1)	-0.096017	0.170848	-0.562003	0.5916
D(LTCH(-1))	-0.633345	0.301251	-2.102382	0.0736
D(LRECP)	3.12E-05	4.23E-05	0.738730	0.4841
D(LRECP(-1))	-0.000119	4.80E-05	-2.475281	0.0425
D(LRECT)	-0.000630	0.000377	-1.669049	0.1390
D(LRECT(-1))	-0.000778	0.000328	-2.371376	0.0495
D(LDEPEX)	0.815092	0.319083	2.554483	0.0379
D(LDEPEX(-1))	1.251393	0.330970	3.780983	0.0069
D(LDEPI)	0.037396	0.113281	0.330121	0.7510
D(LDEPI(-1))	0.221684	0.143837	1.541216	0.1672
D(SB)	0.039527	0.098287	0.402154	0.6996
D(SB(-1))	0.071782	0.083064	0.864179	0.4161
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRECP	0.000601	0.000981	0.612851	0.5594
LRECT	0.003296	0.004717	0.698698	0.5073
LDEPEX	-1.041018	1.941586	-0.536169	0.6085
LDEPI	-1.774917	1.799808	-0.986170	0.3569
SB	-0.503744	0.816514	-0.616944	0.5568
C	17.43612	18.46522	0.944268	0.3765
EC = LTCH - (0.0006*LRECP + 0.0033*LRECT -1.0410*LDEPEX -1.7749 *LDEPI -0.5037*SB + 17.4361)				
F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	5.268914	10%	2.08	3
		5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Actual Sample Size	25	10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761
		Asymptotic: n=1000		Finite Sample: n=30

المصدر: مخرجات Eviews 10